



# تذکره شهدای انقلاب اسلامی فدائمی روح و کمانغی لشکر

تألیف  
دکتر سید محمد باقر میرزا  
مجموعه کتابخانه و اسناد ملی  
(۱۳۷۰ - ۱۳۷۱ ه. ق)



مجموعه کتابخانه و اسناد ملی  
وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی

کتابخانه و اسناد ملی  
جمهوری اسلامی ایران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# مصايح الظلام فى شرح مفاتيح الشرايع

كاتب:

محمد باقر بن محمد اكممل ( وحيد بهبهانى )

نشرت فى الطباعة:

علامه بهبهانى

رقمى الناشر:

مركز القائمىة باصفهان للتحريات الكمبيوترىة

## الفهرس

٥	الفهرس
١٠	مصايح الظلام المجلد ٤
١٠	اشارة
١٠	[تتمة فن العبادات و السياسات]
١٠	[تتمة كتاب مفاتيح الصلاة]
١٠	[تتمة الباب الثانى فى المقدمات]
١٠	القول فى الغسل
١١	اشارة
١١	٥٧- مفتاح [ما يجب له الغسل]
٣٩	٥٨- مفتاح [الأغسال الواجبة]
٣٩	اشارة
٤٩	فروع:
٤٩	الأول: يجب الغسل على المجامع فى فرج البهيمه أو الحيوان مع الإنزال بلا خلاف،
٤٩	الثانى: لا فرق فى الجماع قبلأ أو دبرا بين كونهما نائمين أو مستيقظين،
٤٩	الثالث: الكافر يجب عليه الغسل لكونه محدثا،
٤٩	الرابع: وطء غير البالغ يوجب الغسل، كما ظهر من الإجماع الذى ادعاه المرتضى «١» و غيره «٢»،
٥٠	الخامس: الجماع بالذكر الملفوف كغيره- بظاهر الفقهاء- و إن غلظت اللفافة،
٥٠	السادس: وطء الميت أيضا يوجب الغسل بحسب الظاهر من الفقهاء «١»،
٥١	٥٩- مفتاح [الأغسال المسنونة]
٥١	اشارة
٥٥	تنبيه: الظاهر من كلام الأصحاب أن المراد هو الغسل يوم المباهلة،
٦٧	٦٠- مفتاح [تداخل الأغسال]
٦٧	اشارة

- إذا عرفت هذا، فاعلم! أنّ الأغسال المجتمعة إمّا كلّها واجبة أو كلّها مستحبة، أو بعضها واجب و بعضها مستحب، فالأقسام ثلاثة: --- ٧١
- أما الأول: فإن قصد الجميع في النيّة، فالظاهر إجزاؤه عن الجميع، ..... ٧١
- القسم الثاني: أن يكون كلّها مستحبة، ..... ٧٢
- القسم الثالث: أن يكون بعضها واجبا و بعضها مستحبا، ..... ٧٣
- ٦١- مفتاح [أفعال الغسل] ..... ٧٨
- اشارة ..... ٧٨
- فروع: ..... ٩٢
- الأول: لو أخلّ بالترتيب في الترتيبي يجب الإعادة على ما يحصل معه الترتيب. .... ٩٢
- و الثاني: قد عرفت أنّ الارتماس إذا بقي فيه لمعة يجب إعادته، ..... ٩٢
- الثالث: نقل عن «المبسوط»: أنّه إن كان على بدنه نجاسة أزالها ثمّ اغتسل، ..... ٩٤
- الرابع: منع المفيد عن الارتماس في الماء الراكد، ..... ٩٥
- ٦٢- مفتاح [ما يستحبّ في الغسل] ..... ٩٦
- ٦٣- مفتاح [من أحدث في أثناء الغسل] ..... ١١١
- اشارة ..... ١١١
- فروع: ..... ١٢٢
- الأول: قد عرفت أنّ الغسل ترتيبي و ارتماسي، ..... ١٢٢
- الثاني: النيّة- على ما هو الصواب-: هي الأمر الداعي، ..... ١٢٣
- الثالث: قد عرفت في مبحث الوضوء أنّ ابن الجنيد قال بعدم اشتراط النيّة في الطهارات، ..... ١٢٤
- الرابع: ليس في الغسل استحباب تجديده، لعدم الدليل، ..... ١٢٤
- الخامس: قد عرفت استحباب تثلث الغسل في الأعضاء، ..... ١٢٤
- السادس: غسل دائم الحدث الأصغر مثل سلس البول «١» يظهر حاله ممّا كتبنا في مبحث الوضوء «٢»، ..... ١٢٥
- القول في التيمّم ..... ١٢٦
- اشارة ..... ١٢٦
- ٦٤- مفتاح [موارد وجوب التيمّم] ..... ١٢٦

- ١٢٦ ..... اشارة
- ١٢٨ ..... و ينبغي التنبيه لأمر. ....
- ١٢٨ ..... الأول: ظاهر جماعة وجوب التيمم، و إن أمكن الغسل و ساوى زمانه زمان التيمم أو قصر عنه.
- ١٢٩ ..... الثاني: صرح بعض الأصحاب بعدم الفرق فيما ذكر بين المحتلم في المسجد و الجامع في المسجد
- ١٣٠ ..... الثالث: عرفت أن في المرفوعة المذكورة أن الحائض كالمحتلم إذا أصابها الحيض في المسجدين «٢».
- ١٣١ ..... الرابع: لو صادف التيمم المذكور فقد الماء، فهل يكون مبيحا للصلاة و اللبث في المسجد،
- ١٣١ ..... الخامس: هذا الحكم مقصور في المسجدين،
- ١٣٢ ..... السادس: المشهور أن التيمم بدلا من الغسل لا بد فيه من ضربتين،
- ١٣٣ ..... ٦٥- مفتاح [أسباب فقد التمكن].
- ١٣٣ ..... اشارة
- ١٤١ ..... فروع ثمانية:
- ١٤١ ..... الأول: أن خوف التلف، و خوف المرض، و خوف العطش،
- ١٤٢ ..... الثاني: إذا كان الضرر يندفع بتسخين الماء- مثلا- يجب التسخين و إلا فالتيمم.
- ١٤٣ ..... الثالث: وجود الماء الذي هو ملك الغير و لم يكن رخصة منه أو من الشرع بمنزلة العدم يجب معه التيمم،
- ١٤٣ ..... الرابع: إذا توقفت الطهارة المائية على حركة عنيفة لا يتحمل مثلها عادة أو مشقة شديدة لكبر أو مرض وجب التيمم.
- ١٤٤ ..... الخامس: لو عجز عن الوصول إلى الماء بسبب ضيق الوقت،
- ١٤٤ ..... السادس: من كان الماء موجودا عنده و ضاق الوقت عن الطهارة به و الصلاة أداء، تيمم و صلى أداء.
- ١٤٥ ..... السابع: ظهر لك أن من جملة موجبات التيمم البرد الشديد الذي لا يتحمل عادة،
- ١٤٦ ..... الثامن: الشين: و هو ما يعلو البشرة من الخشونة المشوهة للخلق،
- ١٥٤ ..... فروع:
- ١٥٤ ..... الأول: لو خاف على نفسه أو أحد من عياله أو بضعه، أو حمولته،
- ١٥٤ ..... الثاني: قال في «المنتهى»: و ينبغي أن يطلب الماء في رحله،
- ١٥٤ ..... الثالث: لو تيقن عدم الماء سقط الطلب، لانتفاء فائدة الطلب، و الأمر به محمول على الغالب.
- ١٥٤ ..... الرابع: لو تيقن وجود الماء وجب السعي إليه مع المكنة و عدم الضرر و الخوف و بقاء الوقت،

- الخامس: قال في «المنتهى»: لو كان قافلة كثيرة لزمه طلب الماء من جميعهم ما لم يخف فوت الوقت «٤»..... ١٥٥
- السادس: لا يكفي طلب الغير، ..... ١٥٥
- السابع: لو طلب قبل الوقت لا يكفي إذا أمكن التجدد بعده، ..... ١٥٥
- الثامن: المراد من الغلوة- بفتح الغين- مقدار الرمية المتعارفة الشائعة، ..... ١٥٥
- التاسع: وقت الطلب بعد دخول الوقت على ما هو الظاهر، ..... ١٥٦
- العاشر: استقرب في «المنتهى» وجوب إعادة الطلب للصلاة الثانية «٢»..... ١٥٧
- الحادي عشر: يجب طلب التراب في صورة وجوب التيمم، لأنه مقدمة الواجب المطلق لا المشروط، ..... ١٥٧
- الثاني عشر: لو حصل كف من ماء و أمكنه أن يغسل به وجهه، و يأخذ ما تقاطر منه و يجمعه في ظرف و يغسل به يمينه، ..... ١٥٧
- الثالث عشر: من كان على طهارة مائية، ..... ١٥٨
- الرابع عشر: لو كان عنده ماء يحرم عليه صبه أو هبته مع اليأس عنه للصلاة، ..... ١٥٨
- الخامس عشر: يجب الطلب في رحله أولاً، ..... ١٥٨
- فروع: ..... ١٦٣
- الأول: لو أخل بالطلب الواجب، و تيمم مع إمكان الطلب حال تيممه يكون تيممه باطلا، ..... ١٦٣
- الثاني: لو أخل بالطلب و ضاق الوقت، ..... ١٦٤
- الثالث: وجوب الطلب يقتضى حرمة إراقة الماء و صبه و هبته و بيعه و إخراجة عن الملك مطلقاً، ..... ١٦٥
- ٦٦- مفتاح [ما يستحب له التيمم] ..... ١٦٧
- ٦٧- مفتاح [أفعال التيمم] ..... ١٧٢
- ٦٨- مفتاح [وجوب وضع الكفين على الأرض] ..... ١٩٨
- ٦٩- مفتاح [وجوب الترتيب في التيمم] ..... ٢٢١
- ٧٠- مفتاح [جواز التيمم مع السعة] ..... ٢٢٦
- إشارة ..... ٢٢٦
- فروع: ..... ٢٣٣
- الأول: لو تيمم لصلاة في ضيق وقتها ثم دخل وقت صلاة أخرى، ..... ٢٣٤
- الثاني: قال في «الذخيرة»: حكم المحقق و الشهيد بجواز التيمم للنافلة الراجعة في سعة الوقت «٢»، ..... ٢٣٥

- الثالث: التيمم لصلاة الكسوف و نحوها، و صلاة الاستسقاء و نحوها يجوز، ..... ٢٣٥
- الرابع: هل يجوز الدخول فى الفريضة بتيمم النافلة؟ ..... ٢٣٥
- الخامس: قيل: لو أراد الصلاة فى سعة الوقت، فليندر ركعتين «١». ..... ٢٣٦
- السادس: لو ظنّ ضيق الوقت فتيمم و صلى ثم بان غلظه، قيل بعدم الإعادة، ..... ٢٣٦
- ٧١- مفتاح [من صلى بالتيمم لا يجب عليه الإعادة] ..... ٢٣٧
- ٧٢- مفتاح [أحكام التيمم] ..... ٢٤٢
- ٧٣- مفتاح [هل التيمم يرفع الحدث إلى غاية؟] ..... ٢٤٧
- القول فى النجاسات و إزالتها ..... ٢٥١
- اشارة ..... ٢٥١
- ٧٤- مفتاح [نجاسة البول و الغائط] ..... ٢٥١
- ٧٥- مفتاح [نجاسة المنى و الدم و الميتة] ..... ٢٤٤
- اشارة ..... ٢٤٤
- تذنيب: قد عرفت أنّ الميت المحكوم بنجاسته هو الذى لم يغسل و برد بالموت، ..... ٢٧٦
- ٧٦- مفتاح [طهارة ما لا تحلّ الحياة من الميت] ..... ٢٧٩
- ٧٧- مفتاح [عدم طهارة جلد الميتة بالدباغ] ..... ٢٨٨
- ٧٨- مفتاح [موارد وقوع تذكية الحيوان] ..... ٢٩٣
- ٧٩- مفتاح [نجاسة الكلب و الخنزير و الكافر] ..... ٢٩٨
- تعريف مركز ..... ٣١٧





## إشارة

قال الله تعالى وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا «١»، وقال عز وجل حَتَّى يَطْهُرَ «٢».

## ٥٧- مفتاح [ما يجب له الغسل]

وجوب الغسل بالحدث الأكبر للصلاة الواجبة وشرطيته لمطلق الصلاة من ضروريات الدين، وكذا للطواف الواجب. ويجب لمس كتابه القرآن لما مضى في الوضوء، وللمكث في المساجد، ووضع شيء فيها، ودخول المسجدين، وقراءة العزائم مع وجوب الأربعة،

(١) المائدة (٥): ٦.

(٢) البقرة (٢): ٢٢٢.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٦

تحريمها على المحدث بالأكبر، لقوله تعالى وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ «١»، وللصالح «٢». وقول الديلمي بالكراهة في غير [قراءة العزائم] شاذ، كقوله بالتحريم فيها مطلقا «٣»، وكقول القاضي بتحريم الزيادة على سبع آيات «٤». ويدفعها جميعا الصالح الصريح «٥». وللدخول في صوم رمضان على المشهور، للصالح المستفيض «٦»، خلافا للصدوق «٧»، لظاهر فَاَلآنَ بَاشِرُوهُمْ. إلى قوله حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ «٨» وللصالح «٩»، وحملت على التقيئة «١٠»، وربما يحمل الأولى على الاستحباب «١١»، وليس بشيء. وكيف كان، فلا يعتم صوم غير رمضان، وفاقا للمعتبر «١٢»، وخلافا لظاهر الأكثر «١٣»، للصحيح الصريح في الثلاثة الأيام المسنونة في

(١) النساء (٤): ٤٣.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢/ ٢٠٥ الباب ١٥ من أبواب الجنابة.

(٣) المراسم: ٤٢.

(٤) المهذب: ١/ ٣٤.

(٥) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢/ ٢١٥ الباب ١٩ من أبواب الجنابة.

(٦) وسائل الشيعة: ١٠/ ٦١ الباب ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم.

(٧) المقنع: ١٨٩.

(٨) البقرة (٢): ١٨٧.

(٩) وسائل الشيعة: ١٠/ ٥٧ الباب ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم.

(١٠) وسائل الشيعة: ١٠/ ٥٩ و ٦٠ ذيل الباب ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، ذخيرة المعاد: ٤٩٨.

(١١) وسائل الشيعة: ١٠/ ٦٣.

(١٢) المعتبر: ٢/ ٦٥٥ و ٦٥٦.

(١٣) لاحظ! الحدائق الناضرة: ١٣ / ١٢١.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٧

الشهر «١»، و لا غسل غير الجنابة، وفاقا لجماعة من المتأخرين «٢»، و خلافا للآخرين «٣»، و لا نصّ فيه للقدماء.

و ذلك لاختصاص الدليل بهما، على إشكال في الأخير، لورود الموثق بإلحاق الحيض «٤»، و الصحيح المشتمل على الحكم الغير المعمول بإلحاق الاستحاضة «٥».

نعم، يلحق برمضان قضاؤه قطعاً للصحيحين و غيرهما «٦»، و علّله في الخبر بأنّه لا يشبه رمضان شيء من الشهور «٧»، و الحسن صريح في عدم إلحاق التطوّع حين سئل عنه «٨».

و على تقدير الوجوب فوقته تمام الليل كالتّية، لعدم إمكان التحديد، و وجوب الإصباح متطهراً.

و قد يجب الغسل بنذر و شبهه، كما يأتي، و لا يجب بغير ذلك بلا خلاف و لا لنفسه مطلقاً، للنصّ «٩»، بل يستحبّ، كما مرّ في الوضوء «١٠».

(١) وسائل الشيعة: ١٠ / ٦٨ الحديث ١٢٨٤٦.

(٢) نهاية الأحكام: ١ / ١١٩، مجمع الفائدة و البرهان: ٥ / ٤٧، مدارك الأحكام: ٦ / ٥٧.

(٣) منتهى المطلب: ٢ / ٥٦٦، ذخيرة المعاد: ٤٩٨، لاحظ! الحدائق الناضرة: ١٣ / ١٢٣.

(٤) وسائل الشيعة: ١٠ / ٦٩ الحديث ١٢٨٤٩.

(٥) وسائل الشيعة: ١٠ / ٦٦ الحديث ١٢٨٤٢.

(٦) وسائل الشيعة: ١٠ / ٦٧ الباب ١٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم.

(٧) وسائل الشيعة: ١٠ / ٦٧ الحديث ١٢٨٤٥.

(٨) وسائل الشيعة: ١٠ / ٦٨ الحديث ١٢٨٤٦.

(٩) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٢ الحديث ٦٧، تهذيب الأحكام: ٢ / ١٤٠ الحديث ٥٤٦، وسائل الشيعة:

٢ / ٢٠٣ الحديث ١٩٢٨.

(١٠) راجع! مفاتيح الشرائع: ١ / ٣٨.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٨

و ذهب جماعة إلى وجوب غسل الجنابة خاصيةً لنفسه «١»، نظراً إلى إطلاق النصوص، و هو ضعيف، لأنّها مقيدةٌ بدلائل اخرى، منها مفهوم الشرط في الآية «٢». و حمل الواو على الاستيناف ضعيف، كما يبين في محلّه، مع أنّه لا وجه لتخصيص ذلك بالجنابة. قال المحقق: و إخراج غسل الجنابة من دون ذلك تحكّم بارد «٣».

و ربّما يقال: يتّجه ذلك في غسل مسّ الميّت، لأنّ الثابت فيه أصل الوجوب «٤»، و لم نقف على ما يقتضى اشتراطه في شيء من العبادات، فلا مانع من أن يكون واجبا لنفسه، كغسل الجمعة و الإحرام عند من أوجبهما.

(١) مجمع الفائدة و البرهان: ١ / ١٣٦، كفاية الأحكام: ٣، كشف اللثام: ٢ / ٢٢ و ٢٣، لاحظ! مفاتيح الكرامة: ١ / ٤٩.

(٢) المائدة (٥): ٦.

(٣) الرسائل التسع: ١٠٠.

(٤) لاحظ! مدارك الأحكام: ١ / ١٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٩  
قوله: (وجوب الغسل). إلى آخره.

الحدث الأكبر: هو الجنابة والحيض والاستحاضة والنفاس ومس الميِّت من الآدمي بعد برده وقبل غسله. ومقتضى ظاهر هذه العبارة أنّ الغسل للأحداث كلّها، إنّما يكون واجبا لغيره، لا لنفسه، وإن كان غسل المسّ، وهذا هو الظاهر من المشهور، وسيجيء الكلام فيه.

وقوله: (من ضروريات الدين)، الضروري ما لا يحتاج ثبوته والعلم به إلى دليل، فلا يحتاج ما ذكره إلى الاستدلال، وأمّا الطواف الواجب، فسيجيء إن شاء الله تعالى في مبحثه.

و أمّا الوجوب لمسّ كتابة القرآن، فقد مضى دليله، و حرمة المسّ على المحدث بالأكبر إجماعى، كما نقل الفاضلان وغيرهما «١»، وإن نقل في «الذكري» عن ابن الجنيد قوله بالكراهة، إذ صرح بأنّه كثيرا ما يطلق الكراهة على الحرمة «٢».

و كيف كان، قوله غير مضرّ في الإجماع.

ثمّ اعلم! أنّه لا وجه للتأمّل في حرمة المسّ على المستحاضة ومسّ الميِّت، لكونهما حدثا يتوقّف دفعه على الطهارة، فما لم يكن مطهرا لا يجوز عليه مسّ القرآن، إذ لا يمسّه إلّا المَطَهَّرُونَ «٣»، وغير ذلك.

بل ورد في الموثّق عن عمّار عن الصادق عليه السّلام: «لا يمسّ الجنب درهما ولا

(١) المعتبر: ١/ ١٨٧، تذكرة الفقهاء: ١/ ٢٣٨، ذخيرة المعاد: ٥٢.

(٢) لاحظ! ذكرى الشيعة: ١/ ٢٦٥.

(٣) الواقعة (٥٦): ٧٩.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٠

.....

دينارا عليه اسم الله تعالى» «١».

و الموثّقة حجة فلا يعارضه رواية أبي الربيع عنه عليه السّلام: «أنّه لا بأس به وربّما فعلت» «٢»، لعدم المقاومة، ولأمرهم عليهم السّلام بتعظيم شعائر الله، و ما كانوا يأمرون بالبّرّ و ينسون أنفسهم العياد بالله.

و ممّا ذكر ظهر الجواب عن غير رواية أبي الربيع أيضا، مع إمكان الحمل على الدرهم الخالي عن اسم الله تعالى، و كان معهودا بين السائل و المعصوم عليه السّلام، فلا يعارض النصّ، فتأمّل! ثمّ اعلم! أنّ المراد من المسّ ما هو بالبشرة لصدق مسّ القرآن بمسّها، و لأنّها التي تصير محدثة و متطهّرة، فلا يضّرّ المسّ بالشعر، لعدم الروح، و عدم الحدث، و كذا الظفر.

مع احتمال كون المسّ بالظفر مسّا للقرآن، للصدق، و عدم لزوم كون الماسّ ذا روح و تطهر، مع أنّه يجب غسله «٣» في الغسل، و احتمال عدم أيضا، لعدم تبادره من قوله تعالى لا يمسّه. إلى آخره، و كذا ما ورد في الأخبار، و أنّ الظاهر أنّ الماس لا بدّ أن يكون متطهرا و لا يكون محدثا، لأنّ الحدث ينافى تعظيم القرآن.

و الأحوط الاجتناب، بل في الظفر أقوى أيضا، و وجوب الطهارة للمسّ إذا كان المسّ واجبا و إلّا فشرط، و ربّما يسمّى بالوجوب الشرطي، و تسميته بالواجب مجاز، لعدم وجوب فيه، و لأنّ الواجب ما يكون على تركه عقاب، و لذا قال المصنّف بعد هذا مع وجوب الأربعة.

(١) تهذيب الأحكام: ١ / ٣١ الحديث ٨٢، الاستبصار: ١ / ٤٨ الحديث ١٣٣، وسائل الشيعة: ٢ / ٢١٤ الحديث ١٩٦٠.

(٢) المعبر: ١ / ١٨٨، وسائل الشيعة: ٢ / ٢١٥ الحديث ١٩٦٣ مع اختلاف يسير.

(٣) في (ف) و (ز) و (١) و (ط): غسل الظفر.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١١

قوله: (و للمكث في المساجد).

هذا أيضا كسابقه مقيد ومشروط بالوجوب، وإلا فشرط ووجوب شرطي.

و ظاهر العبارة أنّ الغسل عن كلّ حدث يجب للمكث، كما يجب لمسّ كتابة القرآن.

أمّا مسّ كتابة القرآن، فلاشترط الطهارة فيه، والمحدث غير مطهّر، والجميع حدث حتّى مسّ الميّت، كما ستعرف.

و أمّا المكث، فقد ورد أنّ الجنب والحائض لا يدخلان المسجد إلّا مجتازين، رواه زرارة و محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في الصحيح «١».

و في صحيحة أبي حمزة عنه عليه السلام قال في الجنب: «لا بأس أن يمرّ في سائر المساجد ولا يجلس في شيء من المساجد» «٢».

و مثلها حسنة جميل عن الصادق عليه السلام «٣»، و مثل الاولى رواية ابن مسلم عن الباقر عليه السلام «٤».

و ممّا ذكر ظهر ضعف القول بكراهة مكثهما فيها كما حكى عن سلار «٥»، فإذا وجب عليهما المكث فيها وجب عليهما الغسل له، و كذا إذا أراد ذلك وجب

(١) علل الشرائع: ٢٨٨ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٠٧ الحديث ١٩٤٠.

(٢) الكافي: ٣ / ٧٣ الحديث ١٤، تهذيب الأحكام: ١ / ٤٠٧ الحديث ١٢٨٠، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٠٦ الحديث ١٩٣٦.

(٣) الكافي: ٣ / ٥٠ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٥ الحديث ٣٣٨، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٠٥ الحديث ١٩٣٢.

(٤) تهذيب الأحكام: ١ / ٣٧١ الحديث ١١٣٢، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٠٩ الحديث ١٩٤٧.

(٥) نقل عنه في الحدائق الناضرة: ٣ / ٥٠، المراسم: ٤٢.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٢

.....

بالوجوب الشرطي.

و أمّا النفاس، فقد مرّ أنّ حكمه حكم الحيض، إلّا أن يدلّ دليل على خلافه.

و هذا إجماعي أيضا على ما نقل «١»، لكن مقتضى الأدلّة أنّ الحائض لا يجوز لها المكث، و في حال الحيض لا يرتفع حيضها بالغسل، و بعد الخروج عن الحيض لا يسمّى حائضا حقيقة و إن قلنا بعدم اشتراط بقاء المبدأ في صدق المشتق، إذ معلوم أنّ الحائض بعد تمامية حيضها لو كانت حائضا أيضا على سبيل الحقيقة تكون حائضا حقيقة في جميع أوقات عمرها بعد صدور حيض واحد، إذ الغسل أمر شرعي لا يكون له مدخلية في الوضع اللغوي و العرفي البتة، فيكون انقطاع الحيض و الدخول في الطهر كانقطاع الكفر و الدخول في الإسلام.

فوجوب الغسل عليها للمكث فيها إنّما هو بعد الخروج عن الحيض و قبل الغسل استصحابا للمنع السابق، حتّى يثبت خلافه، و لم يثبت

إلّا بعد الغسل.

و يؤيّده تعليق الحكم على الحيض المشعر بالعلية مع ضمها مع الجنب، فيكون ظاهرا في كون حدثها المانع من المكث كحدث الجنب، لا انحصار المنع في خصوص سيلان الدم و صدوره، فتأمل! و سيجيء زيادة التوضيح في صحيحة زرارة، فتأمل! مضافا إلى أنّ المشهور ألزموا عليها الغسل للمكث، بل ادعى في «المنتهى» الإجماع عليه «٢».

و سيجيء أنّ الحائض تميم للخروج عن المسجدين، فتأمل! و ما ورد عن الصادق عليه السلام من أنه: «لا بأس بأن ينام الجنب في المسجد» «٣»

(١) منتهى المطلب: ٢ / ٤٤٩.

(٢) منتهى المطلب: ٢ / ٣٤٩.

(٣) تهذيب الأحكام: ١ / ٣٧١ الحديث ١١٣٤، وسائل الشيعة: ٢ / ٢١٠ الحديث ١٩٤٨، في المصدرين (عن أبي الحسن عليه السلام).

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٣

.....

فشاذ متروك أو مأول.

و هل لهما أن يترددا في جوانب المسجد بحيث يخرجان عن الاجتياز الوارد في الأخبار المزبورة؟

قيل: لا «١»، لما ذكر. و قيل: نعم «٢»، لأنّ المراد من الاجتياز ما هو في مقابل الجلوس، و لرواية جميل عن الصادق عليه السلام: «للجنب أن يمشى في المساجد كلّها و لا يجلس فيها» «٣».

و الأحوط الأوّل لو لم نقل أنّه أقوى.

و أمّا غسل الاستحاضة، فقد مرّ في مبحثه ما يتعلّق بالمقام فلاحظ! و أمّا غسل المسّ، فسيجيء إن شاء الله.

قوله: (و وضع شيء فيها).

هذا هو المشهور، بل مذهب الأصحاب - على ما نقل - عدا سائر، فإنّه كره الوضع فيها «٤».

و يدلّ على التحريم صحيحة عبد الله بن سنان أنّه سأل الصادق عليه السلام عن الجنب و الحائض يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه؟ قال: «نعم، و لكن لا يضعان في المسجد شيئا» «٥».

(١) قاله الكركي في جامع المقاصد: ١ / ٢٦٦.

(٢) قاله العامل في مدارك الأحكام: ١ / ٢٨١.

(٣) الكافي: ٣ / ٥٠ الحديث ٣، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٠٦ الحديث ١٩٣٤.

(٤) المراسم: ٤٢.

(٥) الكافي: ٣ / ٥١ الحديث ٨، تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٥ الحديث ٣٣٩، وسائل الشيعة: ٢ / ٢١٣ الحديث ١٩٥٧.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٤

.....

و في «الفقه الرضوي»: «و ليس للحائض و الجنب أن يضعا في المسجد شيئا و لهما أن يأخذا منه، لأنّ ما فيه لا يقدران على أخذه من

غيره و هما قادران على وضع ما معهما في غيره» (١).

و ورد هذا المضمون في صحيحة زرارة و ابن مسلم، عن الباقر عليه السلام قال: قلنا له: الحائض و الجنب يدخلان المسجد أم لا؟ قال: «لا- يدخلان إلا مجتازين إن الله تعالى يقول و لا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا» (٢) و يأخذان من المسجد و لا يضعان فيه شيئاً، قال زرارة: قلت: ما بهما يأخذان منه و لا يضعان فيه؟

قال: «لأنهما لا يقدران على أخذ ما فيه إلا منه، و يقدران على وضع ما بيدهما في غيره»، قلت: فهل يقرآن من القرآن شيئاً؟ قال: «نعم ما شاء إلا السجدة، و يذكران على كل حال» (٣).  
 قيل: و يختص التحريم بالوضع المستلزم للبت (٤).  
 و فيه، أن الأخبار المذكورة عامة.

و صرح الشهيد الثاني بعدم الفرق بين الوضع من داخل المسجد أو من خارجه، للعموم (٥).  
 و قيل بالاختصاص بالأول، لكونه المتبادر (٦).

و ربما كان في هذه الصحيحة إيحاء إلى أن الحائض مثل الجنب في وجوب

(١) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٥، مستدرک الوسائل: ١/ ٤٦٣ الحديث ١١٦٩.

(٢) النساء (٤): ٤٣.

(٣) علل الشرائع: ٢٨٨ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٢/ ٢١٣ الحديث ١٩٥٨.

(٤) المقتصر: ٤٩.

(٥) الروضة البهية: ١/ ٩٢.

(٦) قاله العامل في مدارك الأحكام: ١/ ٢٨٢.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٥

.....

الغسل عليها بعد زوال حدثها، كما أشرنا، فتأمل! و قيل: و يلحق بالمسجد المشاهد المشرفة و الضرائح المقدسة، لاشتغالها على فائدة المسجد مع زيادة الشرف بالمنسوب إليه (١)، و توقف بعض آخر فيه (٢).

و اعلم! أن ما ذكر من عدم جواز المكث و الوضع إنما هما بالنسبة إلى الحائض و الجنب و النفساء لا غير، بل ما ذكره المصنف لا يتمشى إلا في الجملة، لا بالنسبة إلى كل واحد واحد من الأحداث الكبار، إذ المستحاضة قد ظهر حكمها، و المس سيظهر. نعم، وردت الأخبار بمنع دخول الجنب بيوت الأنبياء (٣)، و لا يبعد شموله ضرائحهم المقدسة، لأن حرمة المؤمن حيا حرمة ميتا، كما ورد عنهم عليهم السلام (٤)، و غير ذلك.

و شمول ذلك الحائض و النفساء محل تأمل، لحرمة القياس، بل الظاهر كونه مع الفارق أيضا، لأن الظاهر أن الحائض و النفساء ربما كن يدخلن بيوتهم عليهم السلام للسؤال عن المشكلات التي كانت ترد عليهن.

مضافا إلى أن بيوتهم ما كانت خالية من النساء و الجوارى لهم و لخدمهم و مماليكهم و غيرهم، من غير سلوك دخول المسجدين و المكث في المساجد معهن، مع عموم البلوى و شدة الحاجة، فلو كان منع لاشتهار اشتهاار الشمس و لم يخف، فتأمل جدا! إلا أن الأحوط أن يكون حال الحيض و النفاس أيضا حال الجنابة بالنسبة

- (١) قاله الشهيد في ذكرى الشيعة: ٢٧٨ / ١.
- (٢) منهم صاحب مدارك الأحكام: ٢٨٢ / ١.
- (٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢ / ٢١١ الباب ١٦ من أبواب الجنابة.
- (٤) تهذيب الأحكام: ١ / ٤٦٥ الحديث ١٥٢٢، وسائل الشيعة: ٣ / ٢١٩ الحديث ٣٤٥٣ مع اختلاف يسير.
- مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٦
- .....

إلى ضرائحهم المقدسة، والأخبار الواردة بمنع دخول الجنب في بيوتهم عليهم السلام و هي كثيرة.

ومنها: صحيحة بكر بن محمد المروية في «بصائر الدرجات» قال: خرجنا من المدينة نريد [منزل] الصادق عليه السلام فلحقنا أبو بصير خارجا من زقاق و هو جنب، و لا نعلم حتى دخلنا على الصادق عليه السلام، فرفع رأسه إلى أبي بصير فقال: «يا أبا محمد! أما تعلم أنه لا ينبغي لجنب أن يدخل بيوت الأنبياء عليهم السلام؟» قال: فرجع أبو بصير و دخلنا «١».

ومثله روى في «قرب الإسناد» «٢»، و لفظ «لا ينبغي» و إن لم يكن ظاهرا في الحرم، إلا أن أبا بصير كان دخوله لأجل تحصيل الفقه الواجبة و المعارف اللازمة، بل ربما كان أبو بصير يسأل عن واجب أو حرام يجب معرفتهما و معرفة بعض أحكامهما أو أحوالهما و جوبا مضيقا أو فوريا.

مع أن طلب العلم فريضة على كل مسلم «٣» و في كل وقت، كما هو مقتضى الأخبار «٤» فكيف أخرج المعصوم عليه السلام - بهذا الكلام - أبا بصير؟ لأنه فهم عدم رضا المعصوم عليه السلام فخرج، بل أنكر على دخوله، فتعين خروجه خلوصا عن إنكاره، و بعد ما خرج أقره عليه.

بل الكشي روى هذه الحكاية بالنحو الذي ذكر، إلا أن فيها: أن المعصوم عليه السلام بعد دخولهم عليه أحد النظر إلى أبي بصير و قال: «هكذا تدخل بيوت الأنبياء و أنت جنب؟» فقال: أعوذ بالله من غضب الله و غضبك، و أستغفر الله و لا

(١) بصائر الدرجات: ٢٤١ الحديث ٢٣، وسائل الشيعة: ٢ / ٢١١ الحديث ١٩٥٢.

(٢) قرب الإسناد: ٤٣ الحديث ١٤٠.

(٣) في (ف) و (ز) (١) و (ط): مؤمن و مؤمنة، بدلا من: مسلم.

(٤) الكافي: ١ / ٣٠، باب فرض العلم و وجوب طلبه و الحث عليه.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٧

.....

أعود «١».

و معلوم أن حدة النظر إنما هو في حال الغضب على من يحد النظر إليه، و لهذا قال: أعوذ بالله. إلى آخره.

و مقتضى الروايات المذكورة المنع عن الدخول مطلقا، لا خصوص المكث، و لذا ما قال: «يمكث»، بل قال: «يدخل»، و لا مانع عن المنع المذكور بعد ما ظهر من الأخبار، و لم يظهر ما يخالفه من إجماع «٢» أو غيره من الأدلة.

قوله: (و دخول المسجدين).

أى: مسجد الحرام و مسجد الرسول صلى الله عليه و آله و سلم.



هذا الحكم أيضا كسابقه في الجنب و الحائض و النفساء موضع وفاق.

و يدلّ عليه الأخبار مثل صحيحة ابن مسلم، عن الباقر عليه السلام: «أنّ الجنب و الحائض لا يقربان المسجدين الحرمين» (٣).

و مثلها صحيحة محمد بن حمران عن الصادق عليه السلام (٤).

و في صحيحة أبي حمزة عن الباقر عليه السلام: «إنّ المحتلم فيهما يجب عليه التيمم للمرور» (٥). و سيجيء التحقيق في ذلك إن شاء الله تعالى.

و رواية جميل عن الصادق عليه السلام: «للجنب أن يمشى في المساجد كلّها و لا يجلس فيها إلّا المسجد الحرام و مسجد النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم» (٦).

(١) رجال الكشي: ١/ ٣٩٩ الرقم ٢٨٨، وسائل الشيعة: ٢/ ٢١٢ الحديث ١٩٥٦.

(٢) في (ف) و (ز) و (ط) زيادة: أيضا.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ٣٧١ الحديث ١١٣٢، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٠٩ الحديث ١٩٤٧.

(٤) تهذيب الأحكام: ٦/ ١٥ الحديث ٣٤، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٠٦ الحديث ١٩٣٥.

(٥) تهذيب الأحكام: ١/ ٤٠٧ الحديث ١٢٨٠، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٠٦ الحديث ١٩٣٦.

(٦) الكافي: ٣/ ٥٠ الحديث ٣، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٠٦ الحديث ١٩٣٤.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ١٨

.....

و نقل في «الذكري» عن الصدوقين و المفيد أنّهم أطلقوا الحكم بحرمة المكث دون الاجتياز (١).

و ربّما كان مرادهم سوى المسجدين الحرامين، و لذا قال في «التذكرة»: و إليه ذهب علماؤنا (٢)، و ابن زهرة أيضا نقل الإجماع من دون إشارة إلى مخالف (٣).

قال في «المدارك»: تحريم الجواز في هذين المسجدين قول علمائنا أجمع (٤).

قوله: (و قراءة العزائم).

المراد منها السورة التي فيها سجدة واجبة و هي: «الم السجدة»، و «حم السجدة»، و «النجم»، و «اقرأ»، و الحكم بتحريم قراءة هذه السور و أبعاضها إجماعي، نقل عليه الإجماع جماعة منهم المحقق في «المعتبر» (٥).

و يدلّ عليه موثقة زرارة و ابن مسلم عن الباقر عليه السلام: «أنّ الحائض و الجنب يقرآن ما شاء إلّا السجدة» (٦).

و نقل عن كتاب «العلل» هذه الرواية بطريق صحيح (٧)، و في الحسن ب- إبراهيم- عنه عليه السلام: «الجنب و الحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب، و يقرآن من القرآن ما شاء إلّا السجدة» (٨).

(١) ذكرى الشيعة: ١/ ٢٦٧.

(٢) تذكرة الفقهاء: ١/ ٢٤٠.

(٣) غنية النزوع: ٣٧.

(٤) مدارك الأحكام: ١/ ٢٨٢.

(٥) المعتبر: ١/ ١٨٦ و ١٨٧.

(٦) تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٩ الحديث ٣٥٢، الاستبصار: ١ / ١١٥ الحديث ٣٨٤، وسائل الشيعة:

١ / ٣١٢ الحديث ٨٢٢.

(٧) علل الشرائع: ٢٨٨ الحديث ١.

(٨) تهذيب الأحكام: ١ / ٣٧١ الحديث ١١٣٢، وسائل الشيعة: ٢ / ٢١٧ الحديث ١٩٧٠.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٩

.....

قال في «المدارك»: ليس في هاتين الروايتين مع قصور سندهما تحريم قراءة ما عدا نفس السجدة، إلا أن الأصحاب قاطعون بتحريم السورة كلها، ونقلوا عليه الإجماع، ولعله الحجة، وعلى هذا فيحرم قراءة أجزائها المختصة والمشاركة مع التية «١»، انتهى. أقول: الخدشة في السند لا وجه لها بعد ما عرفت مرارا، مضافا إلى حجة الموثق ومثل الحسن المذكور. مع أن الضعيف إذا انجر بفتاوى الأصحاب يكون حجة، فما ظنك بهما؟ وفي «الفرق الرضوي»: «ولا بأس بذكر الله وقراءة القرآن وأنت جنب، إلا العزائم التي تسجد فيها، وهي: الم تنزيل، وحم السجدة، والنجم، وسورة «اقرأ»، ولا تمس القرآن إذا كنت جنبا أو [كنت على] غير وضوء ومس الأوراق» «٢»، انتهى. وهذه تدل على المنع من نفس السورة، مع أن لفظ «السجدة» في الروايتين غير محمول على معناه الحقيقي قطعا، فلا جرم يكون المراد منه معنى آخر، وليس إلا آية السجدة أو سورة السجدة، والثاني متعارف في القرآن، مثلا يقولون: «حم»، ويريدون سورة «حم»، وكذلك «الم» والبقرة والأنعام و«ص» والأعراف وتنزيل و«يس» والصفوات والفيل. إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة، فالموافق لهذا كون المراد سورة السجدة. ولذلك فهم الأصحاب كذلك وأفتوا بذلك، وفهمهم وفتواهم واتفقهم في الفتوى والفهم قرينة أخرى واضحة، كذلك الإجماعات وعبارة «الفرق الرضوي» المذكورة.

(١) مدارك الأحكام: ١ / ٢٧٨ و ٢٧٩.

(٢) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٤ و ٨٥، مستدرک الوسائل: ١ / ٤٦٥ و ٤٦٤ الحديث ١١٧٣ و ١١٧١.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٠

.....

و ظهر مما ذكر حرمة الأجزاء المختصة والمشاركة مع التية أيضا، كما ذكر، ومن المشتركة البسملة. ثم اعلم! أن حال مس المصحف حال قراءة السجدة، فيحرم مس كل جزء من القرآن المختص به والمشارك بينه وبين غيره إذا علم من القرينة أن المراد منه القرآن وجزؤه حتى الحروف، بل التشديد أيضا، لأنه حرف أيضا و جزء. قوله: (وقول الديلمي). إلى آخره. قد عرفت التحقيق في ذلك «١». قوله: (كقوله). إلى آخره.

اختلف الأصحاب في قراءة القرآن للجنب والحائض عدا العزائم، فالمشهور الجواز، حتى أنه نقل عن المرتضى الإجماع عليه «٢»، و الشيخ في «الخلافة»، والمحقق في «المعتبر» «٣».

و نقل عن سَلَّار في أحد قوليه تحريم القراءة مطلقا «٤». و عن ابن البرَّاج تحريم ما زاد على سبع آيات «٥». و نسب إلى الشيخ في كتابيه الحديث «٦».

و نقل في «المنتهى» عن بعض الأصحاب تحريم ما زاد على السبعين «٧».

(١) راجع! الصفحة: ١١-١٧ من هذا الكتاب.

(٢) نقل عنه في مدارك الأحكام: ١/ ٢٨٤ و ٢٨٥، لاحظ! الانتصار: ٣١.

(٣) الخلاف: ١/ ١٠١ المسألة ٤٧، المعتبر: ١/ ١٨٦ و ١٨٧.

(٤) نقل عنه الشهيد في ذكرى الشيعة: ١/ ٢٦٩.

(٥) المهذب: ١/ ٣٤.

(٦) نسب إليه في مختلف الشيعة: ١/ ٣٣٤، لاحظ! تهذيب الأحكام: ١/ ١٢٨ ذيل الحديث ٣٤٩، الاستبصار: ١/ ١١٥ ذيل الحديث ٣٨٣.

(٧) منتهى المطلب: ٢/ ٢١٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢١

.....

و المشهور أقوى، للأصول و العمومات، و خصوص صحيحة الفضيل عن الباقر عليه السلام: «لا بأس أن يتلو الجنب و الحائض القرآن» «١».

و صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام: أ تقرأ النفساء و الحائض و الجنب و الرجل يتغوط، القرآن؟ قال: «يقراءون ما شاءوا» «٢».

و موثقة ابن بكير عن الصادق عليه السلام: عن الجنب يأكل و يشرب و يقرأ القرآن، قال: «نعم يأكل و يشرب و يقرأ، و يذكر الله عزَّ و جلَّ ما شاء» «٣».

و يدلُّ عليه الأخبار السابقة في منع قراءة العزائم «٤». إلى غير ذلك، و لا يعارضها موثقة سماعة المضمرة قال: سألته عن الجنب هل يقرأ القرآن؟ قال: «ما بينه و بين سبع آيات» «٥»، و في رواية زرعة عن سماعة: «سبعين» «٦»، لعدم المقاومة من وجوه متعددة: الشهرة بين الأصحاب، و الصحة في السند، و الكثرة في العدد،- بل في الصحيح منها و المعتبرة أيضا- و الموافقة للأصول و العمومات، بل الاصول و العمومات بأنفسهما حجج، و للإضمار و الاضطراب و الندرة عددا و فتوى، و عدم

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ١٢٨ الحديث ٣٤٧، الاستبصار: ١/ ١١٤ الحديث ٣٨٠، وسائل الشيعة:

٢/ ٢١٧ الحديث ١٩٦٨ مع اختلاف سير.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ١٢٨ الحديث ٣٤٨، الاستبصار: ١/ ١١٤ الحديث ٣٨١، وسائل الشيعة:

٢/ ٢١٧ الحديث ١٩٦٩.

(٣) الكافي: ٣/ ٥٠ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ١/ ١٢٨ الحديث ٣٤٦، الاستبصار: ١/ ١١٤ الحديث ٣٧٩، وسائل الشيعة: ٢/ ٢١٥ الحديث ١٩٦٥.

(٤) وسائل الشيعة: ٢/ ٢١٥ الباب ١٩ من أبواب الجنابة، راجع! الصفحة: ١٨ و ١٩ من هذا الكتاب.

(٥) تهذيب الأحكام: ١/ ١٢٨ الحديث ٣٥٠، الاستبصار: ١/ ١١٤ الحديث ٣٨٣، وسائل الشيعة:

٢ / ٢١٨ الحديث ١٩٧٢.

(٦) تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٨ الحديث ٣٥١، الاستبصار: ١ / ١١٤ الحديث ٣٨٣، وسائل الشيعة:

٢ / ٢١٨ الحديث ١٩٧٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٢

.....

صحة السند، و عدم قوة الدلالة فيهما، إذ ليست دلالتها بمثابة دلالة المعارض، لجواز إرادة الكراهة بخلاف تلك الأخبار. ومما ذكر ظهر حجة المخالف للمشهور وجوابها، لانحصارها فيما ذكرنا، فظهر مما ذكرنا عدم الكراهة أيضا. وربما قيل بالكراهة، وتأييدها باشتهاار النهى عن قراءة القرآن للجنب والحائض فى عهد النبى صلى الله عليه وآله وسلم «١». ومن ثم تخلص عبد الله بن رواحه من تهمة امرأته بأمتة، بأن شرع فى القراءة فقالت: صدق الله ورسوله و كذب بصرى «٢». وما نقل عن على عليه السلام أنه لم يكن يحجب النبى صلى الله عليه وآله وسلم أو قال يحجزه عن قراءة القرآن شىء ليس «٣» الجنب «٤». ولا يخفى ما فيه، لأن ما ذكر وأمثاله من العامة كيف يقاوم ما ذكرنا؟ بل غير خفى على المتأمل أن ما ذكرنا من الأخبار رد على العامة فى اعتقاداتهم برواياتهم. فعلى هذا، رواية سماعه على تقدير الصحة والخلوص مما ذكرنا يجوز حملها على التقيّة، لكونها موافقة لهم. وهم عليهم السلام أمرونا فى أخبار متواترة بترك ما وافق العامة والأخذ بما خالفهم، كما أنهم عليهم السلام أمرونا بالأخذ بما وافق الكتاب وعموماته وترك ما خالفه، والأخذ بما اشتهر بين الأصحاب وترك ما خالفه، والأخذ بما أخبر به العدل أو الأعدل «٥». إلى

(١) ذكرى الشيعة: ١ / ٢٦٩ و ٢٧٠.

(٢) زهر الربيع: ١٥٦ و ١٥٧، المجموع للنووى: ٢ / ١٥٩، سنن الدار قطنى: ١ / ١٢٧ الحديث ٤٢٦.

(٣) فى (ك): سوى.

(٤) سنن ابى داود: ١ / ٥٩ الحديث ٢٢٩، سنن النسائى: ١ / ١٤٤.

(٥) الكافى: ١ / ٦٧ الحديث ١٠، تهذيب الأحكام: ٦ / ٣٠١ الحديث ٨٤٥، وسائل الشيعة: ٢٧ / ١٠٦ الحديث ٣٣٣٣٤، ١١٢ الحديث

٣٣٣٥٢، ١١٨ الحديث ٣٣٣٦٢.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٣

.....

غير ذلك.

فعلى هذا يكون الحكم بالكراهة فى السبع أو السبعين من جهة الخروج عن الشبهة أيضا محل تأمل ظاهر.

قوله: (و للدخول). إلى آخره.

المشهور كذلك، بل فى «الانتصار» مما انفردت به الإمامية إيجابهم على من أجنب فى ليل شهر رمضان وتعمد البقاء إلى الصباح من غير اغتسال القضاء والكفارة «١». بل فى «المنتهى» و «التذكرة» أنه مذهب علمائنا «٢»، و كذلك قال ابن إدريس، ثم قال: ولا يعتد بالشاذ الذى يخالف ذلك «٣».

أقول: الظاهر أن الشاذ هو الصدوق على ما ستعرف.

و أمّا الصحاح الدالّة على ذلك، فهي صحيحة البيزنطى عن أبى الحسن عليه السّلام قال: سألته عن رجل أصاب من أهله فى شهر رمضان أو أصابته جنابة ثمّ ينام حتّى يصبح متعمّدا؟ قال: «يتمّ ذلك اليوم و عليه قضاؤه» (٤).  
و صحيحة ابن أبى يعفور عن الصادق عليه السّلام: الرجل يجب فى شهر رمضان ثمّ يستيقظ ثمّ ينام حتّى يصبح؟ قال: «يتمّ يومه و يقضى يوما آخر، و إن لم يستيقظ حتّى يصبح أتمّ يومه و جاز له» (٥).

(١) الانتصار: ٦٣.

(٢) منتهى المطلب: ٢ / ٥٦٦ ط. ق، تذكرة الفقهاء: ٢٦ / ٦.

(٣) السرائر: ١ / ٣٧٧.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤ / ٢١١ الحديث ٦١٤، الاستبصار: ٢ / ٨٦ الحديث ٢٦٨، وسائل الشيعة: ١٠ / ٦٢ الحديث ١٢٨٣٤.

(٥) تهذيب الأحكام: ٤ / ٢١١ الحديث ٦١٢، الاستبصار: ٢ / ٨٦ الحديث ٢٦٩، وسائل الشيعة: ١٠ / ٦١ الحديث ١٢٨٣٢.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٤

.....

و صحيحة معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السّلام أنّه قال له: فإنّه استيقظ ثمّ نام حتّى أصبح، قال: «فليقض ذلك اليوم عقوبة» (١).  
و مثلها صحيحة ابن مسلم عنه عليه السّلام (٢)، و صحيحة الحلبي عنه عليه السّلام عن رجل أجنب فى شهر رمضان فنسى أن يغتسل حتّى خرج [شهر] رمضان؟ [قال: عليه ان يقضى] قضاء الصلاة و الصيام (٣). إلى غير ذلك من الصحاح و غيرها، و هى فى غاية الكثرة.

منها: موثقة أبى بصير عن الصادق عليه السّلام فى رجل أجنب فى شهر رمضان بالليل ثمّ ترك الغسل متعمّدا حتّى أصبح، قال: «يعتق رقبته، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكينا»، قال: و قال: «إنّه خلى أن لا أراه يدركه أبدا» (٤).  
قال المحقّق - بعد نقل هذه الرواية: و بهذا أخذ علماؤنا إلّا شاذ (٥)، انتهى.

و نقل عن الصدوق رحمه الله أنّه قال فى «المقنع»: و سأل حمّاد بن عثمان أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل أجنب فى شهر رمضان من أوّل الليل و آخر الغسل إلى أن يطلع الفجر؟ فقال له: «قد كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم يجامع نساءه من أوّل الليل و يؤخر

(١) تهذيب الأحكام: ٤ / ٢١٢ الحديث ٦١٥، الاستبصار: ٢ / ٨٧ الحديث ٢٧١، وسائل الشيعة: ١٠ / ٦١ الحديث ١٢٨٣١.

(٢) الكافي: ٤ / ١٠٥ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ٤ / ٢١١ الحديث ٦١٣، الاستبصار: ٢ / ٨٦ الحديث ٢٧٠، وسائل الشيعة: ١٠ / ٦٢ الحديث ١٢٨٣٣.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤ / ٣١١ الحديث ٩٣٨، وسائل الشيعة: ١٠ / ٢٣٨ الحديث ١٣٣١٣.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤ / ٢١٢ الحديث ٦١٦، الاستبصار: ٢ / ٨٧ الحديث ٢٧٢، وسائل الشيعة: ١٠ / ٦٣ الحديث ١٢٨٣٧ مع اختلاف

يسير.

(٥) المعتمد: ٢ / ٦٥٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٥

.....

الغسل حتى يطلع الفجر، و لا أقول كما يقول هؤلاء الأفساب يقضى يوما مكانه» (١).

قيل: عادته رحمه الله في هذا الكتاب نقل متون الأخبار و إفتاؤه بمضمونها (٢).

فظهر أنه لم يصرح الصدوق بما يخالف الباين، و لم ينسب إلى «الفقيه» المخالفة، مع أنه العمدة في فتاويه.

لكن مال إلى ذلك المقدس الأردبيلي رحمه الله تمسكا بظاهر قوله تعالى أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ «٣» الآية (٤).

و صحيحة حبيب الخنعمي عن الصادق عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم يصلي صلاة الليل في شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر الغسل متعمدا حتى يطلع الفجر» (٥).

و في «الذخيرة» أتى بأخبار كثيرة ظاهرة في مذهب الصدوق و المقدس، ثم قال: يمكن الجمع بوجهين: أحدهما: حمل ما دل على المنع على الكراهة.

و ثانيهما: حمل ما دل على الجواز على التقيّة، ثم قرّب الأول، ثم قال: و لكن لا يبعد أن يقال: الترجيح للثاني بوجه من الترجيح (٦).

و اجيب عن الآية بأنها مخصصة بالأخبار الكثيرة، بل ربّما كانت متواترة،

(١) نقل عنه في ذخيرة المعاد: ٤٩٧، لاحظ! المقنع: ١٨٩ مع اختلاف سير.

(٢) مدارك الأحكام: ٥٣ / ٦.

(٣) البقرة (٢): ١٨٧.

(٤) مجمع الفائدة و البرهان: ٣٥ / ٥.

(٥) تهذيب الأحكام: ٢١٣ / ٤ الحديث ٦٢٠، الاستبصار: ٨٨ / ٢ الحديث ٢٧٦، وسائل الشيعة: ١٠ / ١٠٤ الحديث ١٢٨٤٠.

(٦) ذخيرة المعاد: ٤٩٨.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٦

.....

سيّما مع انضمامها بالإجماعات المنقولة، بل الظاهر ظهور ذلك من الشيعة و معروفيتهم به، مضافا إلى أن إطلاق الآية منصرف إلى الفروض الشائعة.

مع أن تجويزه إلى أن يطلع الفجر بعيد، سيّما بعد ملاحظة الأخبار المتواترة في المنع عنه بعد طلوع الفجر (١).

مع أن المكلف ربّما لا يتأتى منه النزاع لاستيلاء الشهوة، فتأمل! و أمّا قوله تعالى حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ «٢» الآية، فالظاهر كونه قيدا للأكل و الشرب، مع أنه مذهب الشيعة و المعروف منهم - إلا من شدّد - كون القيد بعد الجمل المتعاقبة راجعا إلى خصوص الأخيرة، سيّما مع بعد أن يقال: جامع إلى أن يتبين الصبح و لا تجامع بعد ما تبين، لما عرفت.

و بالجملة، لا تأمل في كون المنع مخالفا لرأى جميع العامة مطلقا سواء كانت النومه الاولى أو الثانية أو الإبقاء على الجنابة متعمدا (٣)، و غير ذلك، فتعيّن حمل المجوز على التقيّة.

و لا- محيص عنه سيّما بعد ورود الأخبار المتواترة في الأمر بأخذ ما خالف العامية و ترك ما وافقهم (٤)، مع أنه يظهر من الأخبار المجوزة أماره التقيّة.

و بالجملة، القول بجواز أمر في الليل مثلا على سبيل الإطلاق، و إرادته ما سوى مقدار الارتماس ممّا لا يعتدّ به عرفا شائع متعارف عرفا

مع قرينة ظنية، لو لم نقل مطلقا، وأدلة المشهور وافية لتلك القرينة، بل وزائده عنها. مضافا إلى ملاحظة عدم جواز الرفث في أول الليل، إلا بعد مضي مقدار منه

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ١٠/٦٣ الباب ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم.

(٢) البقرة (٢): ١٨٧.

(٣) في (ك): سواء كان هذا البقاء على مقدار الجنابة عمدا أو في النوم الأولى أو الثانية إلى غير ذلك.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢٧/١٠٦ الباب ٩ من أبواب صفات القاضي.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٧

.....

يتحقق به الدخول في الليل، وملاحظة عدم جوازه في آخره أيضا بذلك المقدار، لأن كون ذكر الرجل في الفرج وداخلها حرام في أول الفجر البتة، وكذا إخراج الذكر عن فرجها، لأنه من تتمه الجماع وجملته، مع أنه ربما لا يتيسر النزاع بسرعة لغلبة الشهوة، فتأمل جدا! أما رواية «المقنع» التي هي مستند الصدوق «١» إن كان قائلا، فلأن مضمونها أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من أول الليل إلى الصبح كان جنبا في شهر رمضان، مع أن صلاة الليل كانت واجبة عليه بالجماع، وصلاة الليل ما كان يتركها، بل كان يتركها بالنهج الوارد في الأخبار.

مع أن شهر رمضان كان شهر قيامه وعبادته من أول الليل. إلى آخره، فكيف كان يختار الجنابة على العبادة؟

مع أنه نسب القول بقضاء يوم إلى الأقباب، مع أنه في غاية الظهور أن أحدا من العامة لم يقل بذلك، بل هو من خواص الخاصة والوارد في أخبارهم المستفيضة عنهم عليهم السلام لا غير، فظهر أن هذا كلام أهل السنة يطعنون به على الشيعة.

ومما ذكر ظهر حال صحيحة الخثعمي «٢» أيضا، سيما بعد ملاحظة استفادة استمرار بقاء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على الجنابة في أفضل أوقات الليل في أفضل شهور السنة، مع عدم رضائه ببقاء غيره على الجنابة متعمدا من غير عذر مطلقا.

وأيضا روى الصدوق «٣» عن إسماعيل بن عيسى، عن الرضا عليه السلام عن رجل أصابته جنابة في شهر رمضان فنام حتى يصبح، أي شيء عليه؟ قال: «لا يضره»

(١) راجع! الصفحة: ٢٤ و ٢٥ من هذا الكتاب.

(٢) راجع! الصفحة: ٢٥ من هذا الكتاب.

(٣) لم نعثر على هذه الرواية في كتب الصدوق رحمه الله، إنما رواها الشيخ الطوسي رحمه الله في التهذيبين.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٨

.....

هذا ولا يفطر ولا يبالي، إن أبي قال: قالت عائشة: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصبح جنبا من جماع من غير احتلام، قال: لا يفطر ولا يبالي «١».

انظر! إلى أنه عليه السلام كيف روى عن عائشة ذلك؟ ثم أكد بما أكد، مع أنه ورد عنهم عليهم السلام أنها كانت شغلها الكذب على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ووضع الأحاديث والأحكام «٢».

و أيضا لا تأمل في كون المنع مشتهدا بين الشيعة، و ورد الأمر بأخذه و ترك غير المشتهد بينهم.  
مع أن ما دلّ على المنع في غاية الكثرة «٣»، بل يبلغ التواتر، و مضمون كثير منها وجوب الكفارة و أن القضاء عقوبة، و العقوبة ظاهرة في المؤاخذه على ترك الواجب و فعل الحرام، و استحباب الكفارة المذكورة في غاية البعد.  
مع أن أخبار الجواز ظاهرة في عدم كراهة في ذلك أصلا، بل كان طريقة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من دون أن يقضى عقوبة، أو كان يكفر كذلك. إلى غير ذلك.  
بالجملة، لا شبهة في تعيين الحمل على التقيّة من وجوه كثيرة، و عدم احتمال الكراهة، و هو أيضا من وجوه، فلا إشكال و لا غبار.  
و أما أقسام الترك و أحكامها، فسيجيء في محلّه إن شاء الله تعالى.  
قوله: (و خلافا لظاهر الأكثر).  
أقول: ظاهر كلماتهم العموم في رمضان و غيره، حيث عدّوا ذلك من

- (١) تهذيب الأحكام: ٢١٠ / ٤ الحديث ٦١٠، الاستبصار: ٨٥ / ٢ الحديث ٢٦٦، وسائل الشيعة: ٥٩ / ١٠ الحديث ١٢٨٢٦ مع اختلاف يسير.  
(٢) الخصال: ١٩٠ / ١ الحديث ٢٦٣، بحار الأنوار: ٢١٧ / ٢ الحديث ١١ مع اختلاف.  
(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ١٠ / ٦٣ الباب ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم.  
مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٩  
.....

شروط الصوم، بل الظاهر الإجماعات أيضا ذلك.  
مع أنه لم يرد الجواز إلّا في المستحب، فكيف يصير علّة للتخصيص برمضان؟  
مع أن الصحيح الذي ذكره هو صحیح حبيب الخثعمي أنه قال للصادق عليه السلام: أخبرني عن التطوع و عن هذه الثلاثة الأيام إذا أجنبت من أوّل الليل فأعلم أنّي أجنبت فأنا متعمدا حتّى ينفجر الفجر أصوم أو لا أصوم؟ قال:  
«صم» «١».  
و حبيب الخثعمي هو الذي روى جواز ذلك في شهر رمضان أيضا «٢».  
نعم، روى ابن بكير عن الصادق عليه السلام في الرجل يجنب ثمّ ينام حتّى يصبح أو يصوم ذلك اليوم تطوعا؟ فقال: «أليس بالخيار ما بينه و بين نصف النهار» «٣».  
و يظهر منها أن الجنبه يضّر الصوم المستحب أيضا، كما هو ظاهر الفقهاء و الإجماعات، و أن منشأ الصحّة جواز الصوم من انتصاف النهار.  
و لعلّه لا بأس به، سيّما مع المسامحة في أدلّة السنن، و ورود احتساب الصوم المستحب إذا نوى بعد الزوال أنه إنّما له من الصوم ما بعد التّية، و عدم كون موانع الصوم على نهج واحد بالنسبة إلى التبعض و عدمه، و لذا يكون العزم على الإفطار غير مضرّ بالتبعض في النافله، فتأمل! قوله: (لورود الموثق).  
و هو موثّق أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «إن طهرت بليل من حيضها ثمّ

(١) من لا يحضره الفقيه: ٢ / ٤٩ الحديث ٢١٢، وسائل الشيعة: ١٠ / ٦٨ الحديث ١٢٨٤٦.



(٢) تهذيب الأحكام: ٢١٣/٤ الحديث ٦٢٠، وسائل الشيعة: ١٠/١٠٤ الحديث ١٢٨٤٠.

(٣) الكافي: ١٠٥/٤ الحديث ٣، وسائل الشيعة: ١٠/٦٨ الحديث ١٢٨٤٧.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٠

.....

توانت أن تغتسل في رمضان حتى أصبحت، عليها قضاء ذلك اليوم» (١).

و الموثق حجة، سيما بعد اعتضاده بمشاركة الحيض للجنازة في غالب الأحكام.

قال في «المنتهى»: لم أجد لأصحابنا نصاً صريحاً في حكم الحيض في ذلك، يعني وجوب الغسل إذا انقطع قبل الفجر. ثم قال: و

الأقرب ذلك، لأن حدث الحيض يمنع من الصوم فكان أقوى من الجنازة (٢)، انتهى، وفيه تأمل ظاهر.

نعم، ما يدل على وجوب غسل الاستحاضة يدل على وجوب غسل الحيض بطريق أولى، لأن المستحاضة بحكم الطاهر، فتأمل! قوله:

(و الصحيح). إلى آخره.

هو صحيحة على بن مهزيار قال: كتبت إليه عليه السلام امرأة طهرت من حيضها أو من [دم] نفاسها في أول شهر رمضان ثم

استحاضت فصلت و صامت شهر رمضان كله من غير أن تعمل ما تعمل المستحاضة من الغسل لكل صلاتين، هل يجوز صومها و

صلاتها أم لا؟ قال: [فكتب]: «تقضى صومها و لا- تقضى صلاتها، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم كان يأمر فاطمة و

المؤمنات من نسائه بذلك» (٣).

و الحكم الغير المعمول به الذي اشتمل عليه هو عدم قضاء الصلاة، للإجماع على قضائها، لكن قاعدة الفقهاء أن الخبر الذي هو حجة

إذا تضمن ما ليس بحجة يرفعون اليد عن خصوص ذلك بالطرح أو التوجيه، و الباقي يكون حجة، لأن

(١) تهذيب الأحكام: ١/٣٩٣ الحديث ١٢١٣، وسائل الشيعة: ١٠/٦٩ الحديث ١٢٨٤٩ مع اختلاف يسير.

(٢) منتهى المطلب: ٢/٥٦٦ ط. ق.

(٣) الكافي: ١٣٦/٤ الحديث ٦، من لا يحضره الفقيه: ٢/٩٤ الحديث ٤١٩، تهذيب الأحكام: ٤/٣١٠ الحديث ٩٣٧، وسائل الشيعة:

١٠/٦٦ الحديث ١٢٨٤٢ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣١

.....

الأصل حجة جميع أجزائه، إلا ما أخرجه الدليل خاصة.

مع أنه لو كان هذا منشأ للوهن في نفس الخبر يصير جل أخبارنا خارجاً عن الحجية، إذ لا يكاد يوجد خبر سالم من ذلك، إذ العام

المخصص من دليل من الخارج، و كذا المطلق المقيد، و الأمر المستحب، و غير ذلك، و كلها ظاهرها ليس بمطلوب، و خلاف الظاهر

ليس بحجة، إلا مع ظهور قرينه من دليل خارج على إرادة ذلك، فيوجه ذلك القدر المخالف للظاهر، أو يرفع اليد عنه و يعمل بما

بقي.

و أما توجيه الرواية، فهو أن هذه الرواية مكاتبة، و المعصوم عليه السلام كان يكتب تحت سؤالاتهم حكمها، فلعله عليه السلام كتب

تحت سؤال الراوى تقضى صومها؟ هكذا:

«تقضى صومها و لا- أى متتابعة، رداً على من زعم أن قضاء رمضان لا تتابع فيه فرقاً بينه و بين الأداء، كما زعمه من زعمه، و يظهر

ذلك من غير واحد من أخبارنا «١»، فلاحظ! و يشهد على ذلك ما كتب المعصوم عليه السّلام في جواب مكاتبة الصّفار عن هذه المسألة فإنّه كتب عليه السّلام «تقضى عشرة أيّام ولاء» «٢» فلاحظ حتّى يظهر لك.

ثمّ كتب عليه السّلام في هذه المكاتبة التي نحن بصدد توجيهها تحت سؤاله تقضى صلاتها؟ هكذا: «تقضى صلاتها» فكتب مجموع جوابه متّصلة فصار موجبا للتوهم.

و المدار في توجيه الأخبار المسلّم حجّيتها عند الخصم أيضا على أمثال هذه التوجيهات و أبعدها، و لا يجعل «٣» منشأ للطرح.

(١) راجع! وسائل الشيعة: ١٠ / ٣٤٠، الباب ٢٦ من أبواب أحكام شهر رمضان.

(٢) الكافي: ١٢٤ / ٤ الحديث ٥، من لا يحضره الفقيه: ٩٨ / ٢ الحديث ٤٤١، تهذيب الأحكام: ٢٤٧ / ٤ الحديث ٧٣٢، وسائل الشيعة: ١٠ / ٣٣٠ الحديث ١٣٥٢٨ مع اختلاف يسير.

(٣) في (ف) و (ز) (١) و (ط): يصير.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٢

.....

و أمّا أمره صلّى الله عليه و آله و سلّم فاطمة عليها السّلام، فلاّرشاد غيرها، كما ورد في أخبار اخر أيضا «١»، و حملة الأصحاب على ذلك «٢».

فظهر من هذه المكاتبة أنّ الإخلال بالأغسال الثلاثة في الاستحاضة الكثيرة يوجب القضاء «٣»، و تمام الكلام مرّ في مبحث الاستحاضة «٤».

قوله: (للصحيحين). إلى آخره.

أقول: هما صحيحة ابن سنان أنّه كتب إلى الصادق عليه السّلام- و كان يقضى شهر رمضان-: إنّي أصبحت بالغسل و أصابتني جنابة و لم أغتسل حتّى طلع الفجر، فأجابه: «لا تصم هذا اليوم و صم غدا» «٥». و صحيحته الاخرى عنه عليه السّلام قريبا من مضمون الأوّل «٦».

و مراده رحمه الله من الخبر قوى سماعه- بعثمان بن عيسى- قال: سألته عن رجل أصابته جنابة في جوف الليل في رمضان فنام و قد علم بها و لم يستيقظ حتّى يدركه الفجر؟ فقال عليه السّلام: «عليه أن يتمّ صومه و يقضى يوما آخر»، قلت: إذا كان ذلك من الرجل و هو يقضى رمضان، قال: «فياكل يومه ذلك و ليقض فإنّه لا يشبه رمضان شيء من الشهور» «٧».

(١) راجع! وسائل الشيعة: ٢ / ٣٤٧ الحديث ٢٣٢٨.

(٢) لاحظ! منتقى الجمان: ١ / ٢٢٤ و ٢٢٥، وسائل الشيعة: ٢ / ٣٤٧ ذيل الحديث ٢٣٢٨، الحدائق الناضرة: ٣ / ٢٩٦ و ٢٩٧.

(٣) في (ك) زيادة: و إتمام الصلوات.

(٤) راجع! الصفحة: ٢٥١-٢٥٥ (المجلد الأوّل) من هذا الكتاب.

(٥) الكافي: ١٠٥ / ٤ الحديث ٤، وسائل الشيعة: ١٠ / ٦٧ الحديث ١٢٨٤٤.

(٦) من لا يحضره الفقيه: ٢ / ٧٥ الحديث ٣٢٤، تهذيب الأحكام: ٤ / ٢٧٧ الحديث ٨٣٧، وسائل الشيعة:

١٠ / ٦٧ الحديث ١٢٨٤٣.

(٧) تهذيب الأحكام: ٤ / ٢١١ الحديث ٦١١، الاستبصار: ٢ / ٨٦ الحديث ٢٦٧، وسائل الشيعة: ١٠ / ٦٧ الحديث ١٢٨٤٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٣

.....

و لا يخفى أن قوله عليه السلام: «فإنه لا يشبه رمضان شيء من الشهور» لتعليل لإتمام صوم يوم رمضان مع وجوب قضاؤه وبدله، وأن في قضاؤه لا يجب الإتمام والقضاء، بل يأكل يومه و يقضى يوما آخر بدله، لا أن الإصباح متطهرا من الحدث الأكبر- مثل الجنابة- من خواص صوم رمضان، ولهذا جرى في قضاؤه أيضا، كما توهم بعض «١». و ظاهر المصنف أيضا أنه توهم كذلك. قوله: (و الحسن). إلى آخره.

قد عرفت الكلام فيه مفصلا، و هي صحيحة الختمى التي رواها الصدوق رحمه الله بطريق حسن «٢» فتأقيل! قوله: (و على تقدير الوجوب). إلى آخره.

اختلف الأصحاب في وقت وجوب الغسل و نيته، فالمحقق على أن وقت وجوبه إذا بقي لطلوع الفجر من يوم يجب صومه بمقدار ما يغتسل الجنب «٣». و وافقه العلامة و غيره من المتأخرين أيضا «٤»، و رجح المقدس الأردبيلي رحمه الله جواز إيقاعه بنية الوجوب من أول الليل «٥»، و إن قلنا بوجوبه لغيره. و وافقه غيره من المحققين منهم المصنف لما ذكره.

(١) لاحظ! مدارك الأحكام: ٥٦ / ٦.

(٢) راجع! الصفحة: ٢٩ من هذا الكتاب.

(٣) شرائع الإسلام: ١١ / ١.

(٤) نهاية الأحكام: ٢١ / ١، قواعد الأحكام: ٢ / ١، كشف اللثام: ١٣١ / ١، للتوسع لاحظ! جواهر الكلام: ١٢٦ / ١.

(٥) مجمع الفائدة و البرهان: ١٨ / ٥ و ٤٦.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٤

.....

فالظاهر من الأخبار الوجوب من حين وقوع الجنابة إلى أن يتضيّق الوقت بمقدار فعل الغسل و ما يتوقّف عليه «١»، فالتخصيص بوقت دون وقت لا وجه له.

و أنكر هذا المعنى في «المدارك»، لأنه بعد ما نقل عن المقدس رحمه الله ما ذكرنا قال: و كأنه أراد به الوجوب الشرطي، و إلّا فالوجوب بالمعنى المصطلح منتف على هذا التقدير قطعا «٢»، انتهى.

و مراده من هذا التقدير القول بالوجوب للغير لا لنفسه، و نظره إلى أنه لا معنى لوجوب شيء لغيره و لما يجب ذلك الغير.

و فيه، أنه لا معنى للوجوب الشرطي لشيء و لما يجب مشروطه أو لم «٣» يتحقق، و على أيّ تقدير هو فرع وجود المشروط، و هو «٤» رحمه الله سلم ذلك في الوجوب الشرطي، فلا فرق بينه و بين الوجوب الغيرى.

على أنه لو تمّ هذا لزم عدم وجوب الغسل للصوم الواجب إلّا بعد دخول وقت ذلك الصوم و مضى مقدار تحقّق الغسل و مقدّماته، فيلزم أن لا يكون الغسل من الجنابة- مثلا- واجبا، لأجل الدخول في الصوم و للإصباح فيه متطهرا، و هو خلاف إجماع جميع الفقهاء سوى ظاهر الصدوق و من وافقه ممن يقول بعدم وجوب غسل للصوم أصلا «٥».

و بالجملة، وجوبه لأجل الدخول فيه متطهرا يقتضى وجوبه قبل وجوب الصوم قطعا. فيلزم فساد دعوى القطع الذى ادّعاه، و يوجب القطع بفساده،

(١) وسائل الشيعة: ١٠/ ٦٠ الباب ١٤، ١٦١ الباب ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم.

(٢) مدارك الأحكام: ١٧/١.

(٣) في (د ٢): لما.

(٤) في (ف) و (ز ١) و (ط): و المصنّف.

(٥) المقنع: ١٨٩، زبدة البيان: ٢٣٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٥

.....

و القطع بوجود الواجب للغير في الوقت الذي لم يجب ذلك الغير فيه، فلا مقتضى لما ذكره الفاضلان و من وافقهما «١» أصلا، لما عرفت من أن مقتضى الأخبار هو وجوب الغسل له و الإصباح متطهرا. فإن قلت: عند الضيق يحصل الظن القوي بإدراك المشروط بالغسل. قلت: لا شك في أنه في أول الليل أيضا يحصل الظن القوي، بل ربّما كان الظن في أول الليل أقوى من الظن في آخره بسبب عروض العوارض، مع أنه ربّما كان الظن الحاصل لبعض الناس في الضيق أضعف بمراتب من الحاصل لبعض في أول الليل. مع أنك عرفت أن مقتضى الأخبار الوجوب من حين صدور الجنابة مثلا إلى الطلوع مقدما عليه بمقدار فعله. فالمقتضى موجود و المانع مفقود، إذ ظن البقاء يكفي لقصد الوجوب، و إلا لما جاز لنا قصد وجوب الصوم و الحجّ و أمثالهما، ممّا لا نعلم البقاء إلى آخر الحياة، فتأمل! فإن قلت: إذا صحّ ما ذكرت، فلم ما قلت بوجوب الوضوء مثلا للصلاة بمجرد صدور الحدث و عنده إلى أن يتضيق وقت الصلاة؟ كما اختاره بعض المحققين «٢»، فيكون ما ذكرت جمعا بين ما دلّ على الوجوب عند صدور الحدث و الوجوب للغير. قلت: لأنه ورد هناك: «إذا دخل الوقت وجب الطهور و الصلاة» «٣»، و غير ذلك ممّا مر، فتذكّر فتدبر.

(١) شرائع الإسلام: ١١/ ١، نهاية الأحكام: ٢١/ ١، قواعد الأحكام: ٢/ ١، كشف اللثام: ١/ ١٣١.

(٢) منهم الأردبيلي في مجمع الفائدة و البرهان: ١/ ٦٧ و ٦٨.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٢ الحديث ٦٧، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٤٠ الحديث ٥٤٦، وسائل الشيعة:

١/ ٣٧٢ الحديث ٩٨١.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٦

قوله: (و قد يجب الغسل بنذر و شبهه).

أقول: لا نزاع في الاستحباب النفسي لمثل غسل الجنابة، بل شدة تأكده، بل إنما النزاع في الوجوب النفسي. و أمّا الأغسال المستحبّة، فهي كثيرة، كما ستعرف، فكلّ ذلك يصير واجبا بالنذر و شبهه، لكونه راجحا شرعا، بل الظاهر صحّة النذر في الواجبات أيضا «١».

و أمّا نذر غسل سوى ما ذكر، فغير ظاهر انعقاده، لعدم ظهور الرجحان الشرعي، فتأمل! قوله: (و لا يجب لغير ذلك بلا خلاف).

أقول: مراده أن الغسل بالحدث الأكبر لا يجب لغير ذلك، أي الامور التي ذكرها من الصلاة و الطواف و غيرها ممّا ذكره.

لكن عرفت وجوبه لمسّ الدينار و الدرهم الذي عليه اسم الله تعالى، و لدخول الضرائح المقدّسة.

و لعلَّ المصنّف أدخل الثاني في المساجد، و الأوّل في مسّ كتابة القرآن، و كذا مسّ خطّ القرآن و تعليقه، لما عرفت من أنّ السيّد قال بحرمتها على الجنب و الحائض «٢»، و لذا ادّعى عدم الخلاف في عدم الوجوب لغير ما ذكره. و أما وجوبه لمثل الإحرام، فليس للحدث الأكبر، فتأمل جدًّا! قوله: (و لا لنفسه مطلقاً). قد عرفت في مبحث الوضوء أنّ الغسل أيضا ليس واجبا لنفسه و إن كان

(١) في (ف) و (ز) و (ط): زيادة: كما سيجيء.

(٢) نقل عنه في المعتبر: ١/ ٢٣٤، مدارك الأحكام: ١/ ٢٨٧ و ٣٤٣.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٣٧

.....

غسل الجنابة، بل عرفت فساد هذا القول، و أنّه لا معنى لوجود واجبات لا تحصى ليس على ترك واحد عقاب أصلا، كما يقول به القائل بالوجوب لنفسه، فلاحظ و تأمل! و قوله: (للنص).

الظاهر أنّ مراده منه قوله عليه السّلام: «إذا دخل الوقت وجب الطهور و الصلاة» «١»، لأنّه الذي يقتضى عدم وجوب الغسل مطلقا لنفسه، و إلّا فقد ورد نصوص في غسل الجنابة و غيره بالخصوص، مثل ما ورد في الجنب التي حاضت في المغتسل قال: «قد جاءها ما يفسد الصلاة فلا تغتسل» «٢». إذ هو في غاية الوضوح في كون الغسل من الجنابة وجوبه لأجل الصلاة.

و توجيهه بأن المراد قد جاءها ما يمنع من رفع حدثها تكلف بارد، مع أنّه ورد في الأخبار في الجنب التي حاضت: إن شاءت اغتسلت، و إن شاءت لم تغتسل «٣»، و هذا ينادى بجواز ارتفاع حدث الجنابة، كما قال به الشيخ رحمه الله «٤».

و بالجملة، ظهر لك استحالة تحقّق الواجب لنفسه الذي لا يكون على تركه عقاب أصلا، فضلا عن تحقّق واجبات لا تحصى، كذلك فلا وجه للتطويل في الكلام.

(١) مرّ آنفا.

(٢) الكافي: ٣/ ٨٣ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١/ ٣٧٠ الحديث ١١٢٨، مستطرفات السرائر: ١٠٤ الحديث ٤٤، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٠٣ الحديث ١٩٢٨.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ٣٩٦ الحديث ١٢٢٩، الاستبصار: ١/ ١٤٧ الحديث ٥٠٦، وسائل الشيعة:

٢/ ٢٦٤ الحديث ٢١١٣ مع اختلاف.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/ ٣٩٦ ذيل الحديث ١٢٢٨.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٣٨

قوله: (و ربّما يقال). إلى آخره.

اعلم! أنّ المشهور المعروف من الفقهاء أنّ مسّ الميّت من الناس حدث أكبر- كالجنابة و الحيض و الاستحاضة و غيرها- يمنع عن كلّ ما اشترط فيه الطهارة، مثل الصلاة و غيرها على حسب ما سنذكر. و ظاهر المصنّف أيضا ذلك، لكن توقّف في ذلك بعض متأخري المتأخّرين، مثل صاحب «المدارك» و «الذخيرة» «١» و غيرهما.

و قال في «المدارك» مثل ما ذكره المصنّف من أنّ الثابت فيه أصل الوجوب. إلى آخره، و قريب منه ما ذكره في «الذخيرة» و غيره.

أقول: كما ورد في الأخبار وجوب الوضوء من حدث البول و الغائط و الريح و النوم «٢» و الاستحاضة القليلة «٣» و الغسل من حدث الجنابة و الحيض و غيرها «٤»، كذلك ورد وجوب الغسل لمس الميِّت «٥».

فكما جعله المصنّف و موافقه الوجوب في جميع ما ذكر في الوضوء و الغسل للغير مثل الصلاة و غيرها، كذلك يكون وجوب هذا الغسل أيضا للغير، لاتّحاد المقتضى و سوق العبارة في الأخبار.

أمّا المقتضى فهو اشتراط الصلاة و مثلها بالطهارة، بل بطهارة لقوله عليه السّلام: «لا صلاة إلّا بطهور» «٦»، و قوله عليه السّلام: «إنّ الفرض في الصلاة الوقت و الطهور»

(١) مدارك الأحكام: ١/ ١٦، ذخيرة المعاد: ٥.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ١/ ٢٤٨ الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء.

(٣) راجع! وسائل الشيعة: ٢/ ٣٧١ الباب ١ من أبواب الاستحاضة.

(٤) وسائل الشيعة: ٢/ ١٧٣ الحديث ١٨٥٤.

(٥) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣/ ٢٨٩ الباب ١ من أبواب غسل المس.

(٦) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٣٥ الحديث ١٢٩، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٤٠ الحديث ٥٤٥، وسائل الشيعة:

١/ ٣٦٥ الحديث ٩٦٠، ٣٦٨ الحديث ٩٧١، ٣٧٢ الحديث ٩٨١.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٣٩

.....

الحديث «١».

و قوله عليه السّلام: «لا تعاد الصلاة إلّا من خمسة: الطهور، و الوقت» «٢» الحديث.

و قوله عليه السّلام: «الصلاة [ثلاثة أثلاث]: ثلث طهور، و ثلث ركوع، و ثلث سجود» «٣».

و قوله عليه السّلام: «مفتاح الصلاة الطهور» «٤». إلى غير ذلك ممّا دلّ على توقّف الصلاة على الطهور.

و ليس المراد من الطهور معناه اللغوي بالضرورة و القرينة، فيرجع إلى المصطلح عليه عند المتشرّعة باتّفاق كلّ الفقهاء، و المصطلح عليه عند المتشرّعة يشمل الوضوء و غسل الجنابة و الحيض و الاستحاضة و النفاس و غسل مس الميِّت من دون تفاوت أصلا، مضافا إلى كون هذا الغسل أيضا طهارة و طهورا، كما ستعرف.

و جميع ما يكون طهارة واجبة يكون وجوبها للغير، سواء كان طهارة عن الحدث أو الخبث. أمّا عن الخبث، فلإجماع، كما عرفت في صدر الكتاب في مبحث الإجماع، و أمّا الحدث، فبالإجماع أيضا في الكلّ، إذ لا معنى من الوجوب للغير إلّا أنّه يجب للغير، لا أنّه لا يجب إلّا للغير، و المعروف من الفقهاء كون هذا الغسل أيضا من الحدث و لأجل الغير.

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ١٣٩ الحديث ٥٤٣، وسائل الشيعة: ١/ ٣٦٥ الحديث ٩٦٢.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٢٥ الحديث ٩٩١، الخصال: ٢٨٤ الحديث ٣٥، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٥٢ الحديث ٥٩٧، وسائل الشيعة:

١/ ٣٧١ الحديث ٩٨٠.

(٣) الكافي: ٣/ ٢٧٣ الحديث ٨، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٢ الحديث ٦٦، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٤٠ الحديث ٥٤٤، وسائل الشيعة: ١/

٣٦٦ الحديث ٩٦٧.

(٤) عوالى اللآكى: ١/ ٤١٦ الحديث ٩١.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٠

.....

مع أَنَا أثبتنا وجوب الطهارات للغير خاصية في مبحث الوضوء «١» من قوله عليه السّلام: «إذا دخل الوقت وجوب الطهور و الصلاة»، و غير ذلك «٢»، لأنّ المفرد المحلّى باللام في أمثال المقام يفيد العموم بلا كلام، سيّما عند صاحب «المدارك» و موافقيه «٣». و أمّا سوق العبارة في الأخبار، ففي الكلّ: أنّه إذا أحدث كذا وجب كذا، فإذا كان جميع ما هو بهذا السوق، يفهم منه الوجوب للغير، مع كونها من الكثرة بمكان.

فكيف يبقى التأميل في خصوص هذا الغسل من بين جميع الوضوءات و الأغسال و الغسلات التي لا تحصى؟ مع أنّ الأخبار و كلام الفقهاء على نهج واحد.

و على تقدير ورود كون الوجوب للغير في بعض من الواجبات المذكورة، فمعلوم أنّه لم يرد ذلك في الكلّ و لا- في الأ-كثر، حتّى يتأملوا في المقام من هذه الجهة، فيكون الحال فيه كسائر الطهارات من الأحداث و الأبحاث، كغسل الثياب و الجسد و الظروف و غيرها، ممّا لم يرد فيه بالخصوص أنّه يجب للغير، و مسلمّ عند صاحب «المدارك» و موافقيه أنّه يجب للغير، كما مرّ في مبحث الإجماع.

مع أنّ الذى ورد وجوبه للغير مثل قوله تعالى وَ إِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا «٤» و غيره لا- يرضون به، لإنكارهم الوجوب للغير و ادّعائهم الوجوب للنفس، مضافا إلى أنّه ربّما لا يكون السند صحيحا عندهم، أو الدلالة واضحة،

(١) راجع! الصفحة: ٦٠-٦٩ (المجلد الثالث) من هذا الكتاب.

(٢) وسائل الشيعة: ١/ ٣٧٢ الحديث ٩٨١.

(٣) مدارك الأحكام: ١/ ٧١، تمهيد القواعد: ٢٢ (القاعدة ٥٥)، معالم الدين فى الاصول: ١٠٤.

(٤) المائدة (٥): ٦.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤١

.....

بحيث يقاوم ما دلّ على الوجوب لنفسه عندهم، سيّما و أن يغلب عليه.

مع أنّه على تقدير تحقّق الكلّ نعلم الوجوب للغير من دون توقّف على ملاحظة ما دلّ عليه. مع أنّ العلم بالوجوب للغير من اليقينيّات. و ما دلّ على ذلك إنّما هو من الظنّيات، و الظنّ كيف يفيد اليقين؟

فظهر أنّ فهم الوجوب للغير ليس إلّا من اتّفاق الفقهاء، لا أنّه ممّا دلّ عليه من الظنّيات إن كان، و إلّا ففي كثير منها منتف رأسا، مثل: «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» «١»، و كثير منها غير مسلمّ الحجّية عندهم، لضعف السند أو الدلالة، و ربّما لا يقاوم بحيث يغلب، و على تقدير الغلبة لا يحتاج إليه و لا يلاحظ أصلا، و اتّفاق الفقهاء فيها و فى غسل المسّ على نهج واحد، فلاحظ فتاواهم، و الله يعلم.

و مرّ ما يزيد التوضيح لو لوحظ و تأمل فيه، بل مرّ أنّه لا معنى لكون مثل هذه الطهارات و الوضوءات و الأغسال واجبة لأنفسها، و أنّ هذا فاسد قطعاً محال التحقّق جزماً فلاحظ و تأمل! إذ الظاهر أنّه لم يقل أحد بوجوبه فورا، و لا كون منتهى وقت وجوبه معيّنا.

فلو لم يكن واجبا لغيره أصلا، لزم كون آخر وقت وجوبه ظن الموت، و بعد حصول الظن لا- يتمكن المكلف من الغسل عادة، فلا يتحقق العقاب في الترك أصلا عادة، لمكان الرخصة من الشرع، و مع ذلك يلزم تحقق واجبات لا تحصى، ليس على ترك واحد منها عقاب أصلا.

مع أنه لم يرد في أحكام المحتضرين و آداب الاحتضار ما يشير إلى ذلك بوجه، إلى غير ذلك مما مرّ سابقا في كون الوضوء واجبا لغيره، فعدم وجوبه للغير

(١) الكافي: ٥٧ / ٣ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ١ / ٢٦٤ الحديث ٧٧٠، وسائل الشيعة: ٣ / ٤٠٥ الحديث ٣٩٨٨.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٢

.....

يصير منشأ لزيادة وضوح المفسدة.

و أمّا كون هذا الغسل طهارة، فلما ظهر من الأخبار، مثل ما ورد: أن الراوى سأل المعصوم عليه السلام هل اغتسل أمير المؤمنين عليه السلام حين غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فقال عليه السلام: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاهر مطهر، لكن أمير المؤمنين عليه السلام فعل و جرى السنّة» (١).

و أيضا ورد في الصحيح: (أى وضوء أطهر من الغسل؟) «٢»، إذ يظهر منه أن الغسل من حيث هو هو أطهر من الوضوء، أو لا- ينقص من الوضوء في الطهوريّة، إلّا أن يقال: المراد من الغسل فيه هو الغسل من الجنابة، لكن المناقشين بنوا على أن المراد كل غسل يكون. و أيضا ورد في مرسله ابن أبي عمير: «كل غسل قبله وضوء إلّا الغسل من الجنابة» (٣)، و السند أقوى من الصحيح، لأن مرسله ابن أبي عمير مثل المسانيد الصحاح عند علماء الرجال، مع كونه ممن أجمعت العصابة (٤)، و كونه ممن لا- يروى إلّا عن الثقة، كما قال في «العدّة» (٥)، مع أنها منجبرة بالشهرة، و دلالتها على وجوب الوضوء حقت فيما سبق.

مع أن المطلوبيّة تكفى، إذ ورد عنهم عليه السلام: «إياك أن تحدث وضوء [أبدا]

(١) تهذيب الأحكام: ١ / ١٠٧ الحديث ٢٨١، الاستبصار: ١ / ٩٩ الحديث ٣٢٣، وسائل الشيعة: ٣ / ٢٩١ الحديث ٣٦٧٧ مع اختلاف يسير.

(٢) تهذيب الأحكام: ١ / ١٣٩ الحديث ٣٩٠، الاستبصار: ١ / ١٢٦ الحديث ٤٢٧، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٤٤ الحديث ٢٠٥٥.

(٣) تهذيب الأحكام: ١ / ١٣٩ الحديث ٣٩١، الاستبصار: ١ / ١٢٦ الحديث ٤٢٨، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٤٨ الحديث ٢٠٧٢.

(٤) رجال الكشي: ٢ / ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠.

(٥) عدّة الاصول: ١ / ١٥٤.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٣

.....

حتّى تستيقن أنّك [قد] أحدثت» (١)، و طلب الوضوء قبل غسل المسّ دليل على حديثه، كما أنّ طلب الوضوء بعد الأحداث دليل



على حديثها.

لا يقال: طلب الوضوء قبل غسل الجمعة و أمثاله عند الفقهاء مسلم، وليس عن حدث، فلعلّ حال غسل المسّ حال غسل الجمعة. لأننا نقول: غسل الجمعة و أمثاله لا يجب الوضوء قبلها عند الفقهاء، بل يقولون: إنّها لا ترفع الحدث، فمن كان محدثا و يريد الصلاة لا بدّ له من أن يرفع حدثه و يصلّي، إن كان حدثه أصغر يتوضّأ و يصلّي.

إمّا قبل تلك الأغسال أو بعدها، و إن كان أكبر يغتسل غسلًا يرفعه إمّا قبل تلك الأغسال أو بعدها، إن لم يتحقّق منه التداخل. فليس المطلوب خصوص الوضوء، و لا- خصوص كونه قبل هذه الأغسال، بل لا- رابطة بين هذه الأغسال و بين رفع الحدث لأجل الصلاة، بل لا بدّ عندهم من رافع للحدث المانع عن الصلاة، من غير ربط أصلا عندهم بينه و بين هذه الأغسال، مثل أن يقول أحد: من تكلم و يكون محدثا و يريد أن يصلّي لا بدّ أن يرفع حدثه فيصلّي، فذكر التكلم هنا لغو مستدرک. و المطلوب في هذه المرسله ليس إلّا خصوص الوضوء و أنّه يكون لأجل الغسل بل و قبله، و أنّ هذا ليس في غسل الجنابة أصلا. فظهر أنّ غير غسل الجنابة مرتبط بالوضوء.

و ممّا ذكر ظهر فساد الاعتراض بأنّه يمكن أن يكون الوضوء الذي تحقّق قبل المسّ يكفي من دون حاجة إلى إحداث وضوء، فتدبر! فظهر أنّ المسّ حدث، و مسلم عندهم أنّ وجوب الوضوء دليل المحدثه،

(١) الكافي: ٣٣ / ٣، الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١ / ١٠٢، الحديث ٢٦٨، وسائل الشيعة: ١ / ٢٤٧، الحديث ٦٣٧.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٤

.....

و ظهر ذلك من الأخبار أيضا «١»، كما قلنا.

و ممّا ذكر ظهر ما في كلام «المدارك» من التأمل، لأنّه رحمه الله قال: و قد استدللّ عليه- أي على كون مسّ الميّت ناقضا للوضوء و الغسل- بعموم قوله عليه السلام: «كلّ غسل قبله وضوء إلّا غسل الجنابة» «٢».

ثمّ اعترض عليه بأنّه مع عدم صحّة سنده غير صريح في الوجوب، و معارض بما هو أصحّ منه «٣»، و سيجيء تتمّة الكلام انتهى. إذ عرفت أنّ السند أقوى من الصحاح بمراتب، و عدم الصراحة في الوجوب غير مضرّ، إذ الظهور يكفي، بل عرفت أنّ المطلوبه تكفي، بل عرفت أنّ جواز الوضوء و الرخصة أيضا يكفي، و عرفت أنّ ما هو معارض و أصحّ سندا عند الخصم دلّته على كونه طهورا و طهارة أظهر بمراتب شتى.

و ممّا يشير إلى كون هذا الغسل طهارة دعوى الشيخ الإجماع على أنّ من اغتسل فقد تطهر، ادّعاه في مبحث الوضوء لغسل الجنابة «٤»، على ما هو ببالي، فلاحظ و تأمل! و أيضا روى في كتاب «العلل» عن الباقر عليه السلام في باب علّة غسل الميّت و الغسل من مسّه: «لأنّه جنب، و لتلاقيه الملائكة و هو طاهر، و كذلك الغاسل لتلاقيه المؤمنين» «٥».

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣ / ٢٨٩، الباب ١ من أبواب غسل المسّ.

(٢) الكافي: ٣ / ٤٥، الحديث ١٣، تهذيب الأحكام: ١ / ١٣٩، الحديث ٣٩١، الاستبصار: ١ / ١٢٦، الحديث ٤٢٨، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٤٨

الحديث ٢٠٧٢.

(٣) مدارك الأحكام: ١ / ١٦.

(٤) الخلاف: ١ / ١٣١، المسألة ٧٤.

(٥) علل الشرائع: ١/ ٢٩٩ الباب ٢٣٨ الحديث ٢، وسائل الشيعة: ٢/ ٤٨٨ الحديث ٢٧١٣.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٥

.....

و في حديث آخر: «إذا خرج الروح منه بقي أكثر آفته، و لذلك يتطهر منه و يطهر» (١).

و في «الفرق الرضوي» في باب غسل الميت بعد ذكر غسل المس: «و إن نسيت الغسل فذكرته بعد ما صلّيت فاغتسل و أعد الصلاة» (٢).

و أيضا في «الفرق الرضوي»: «الوضوء في كلّ غسل ما خلا الجنابة- إلى أن قال- فإن اغتسلت لغير جنابة فابدأ بالوضوء ثم اغتسل و لا يجزى الغسل عن الوضوء، فإن اغتسلت فنسيت الوضوء فتوضّأ و أعد الصلاة» (٣)، انتهى.

و أيضا الفقهاء ذكروا أنّ الطهارة بحسب الشرع اسم للوضوء و الغسل و التيمم، أو القدر المشترك بينها، ثمّ قسّموا الغسل إلى الجنابة و غيرها، و منها هذا الغسل، بل قيد بعضهم تعريف الطهارة بقوله: على وجه له تأثير في استباحة الصلاة (٤). قوله: (كغسل الجمعة و الإحرام عند من أوجبهما).

فيه، أنّ كلّا منهما طهارة بلا تأمل، سواء قلنا بوجوبهما أو استحبابهما، بملاحظة علّة مشروعتهما.

و ربّما ورد: أنّ المغتسل في طهر من الجمعة إلى الجمعة الآتية (٥)، و أنّه لجبر

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢/ ٩٦، علل الشرائع: ١/ ٣٠٠ الحديث ٣، وسائل الشيعة: ٣/ ٢٩٢ الحديث ٣٦٨٢.

(٢) الفرق المنسوب للإمام الرضا: ٧: ١٧٥، مستدرک الوسائل: ٢/ ٤٩٥ الحديث ٢٥٤٩ مع اختلاف يسير.

(٣) الفرق المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٢، مستدرک الوسائل: ١/ ٤٧٦ الحديث ١٢٠١.

(٤) منهم الشهيد في البيان: ٣٥.

(٥) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢/ ٩٦، علل الشرائع: ١/ ٢٨٥ الحديث ٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣١٦ الحديث ٣٧٤٥ نقل بالمعنى.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٦

.....

نقص وضوء الفريضة (١) و غير ذلك، إلّا أنّهما مستحبان عند الفقهاء إلّا النادر، و المستحب لا يمكن أن يصير واجبا لغيره من جهة استحبابه مطلقا.

و أمّا القائل بالوجوب، فلا شكّ في قوله بوجوبه للإحرام، و أنّه لا يجوز الإحرام بغير غسل.

و أمّا القائل بوجوبه للجمعة فقد مرّ عدم ظهوره، بل ظهور عدمه، و على فرض ظهوره لم يظهر قوله بالوجوب لنفسه، بل ربّما يظهر منه الوجوب لغيره، مثل جبر نقص الوضوء، أو أنّه عليه إعادة الصلاة لو لم يغتسل قبلها، كما مرّ في مبحثه.

مع أنّهما على تقدير وجوبهما له حدّ معيّن، بل على تقدير استحبابهما، و كون الطهارة مطلوبة في وقت معيّن أمر مانوس بالشرع، و ارد فيه كثيرا غاية الكثرة، بخلاف ما لم يكن طهارة، بل يكون المطلوب بل الواجب إمساس الجسد بالماء من دون حدّ و وقت معيّن، بل يتّسع إلى ظن الوفاة، سيّما ما عرفت من المفاسد.

و بالجملة، ظهر كون هذا الغسل طهارة، فيشملة قوله عليه السلام: «لا صلاة إلّا بطهور» (٢) و غيره ممّا مرّ.

و قوله عليه السلام: «إذا دخل الوقت وجب الطهور» (٣)، لما مرّ في مبحث الوضوء في كونه واجبا للغير، و غير ذلك ممّا دلّ على

اشترط الصلاة و ما مائلها بالطهارة، و اعتبارها قبل دخول الوقت أو بعده، أو غير ذلك، فتأمل جدًا [١]!

[١] في (ز ٣) و (د ١، ٢) زيادة: أمّا الأول: فلاّنه قال عليه السّلام: «لا صلاة إلّا بطهور» من الطهورات، و لم يرجح

بهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمل، مصايح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصايح الظلام؛ ج ٤، ص: ٤٦

(١) وسائل الشيعة: ٣/ ٣١٣ الحديث ٣٧٣٤، ٣١٥ الحديث ٣٧٤١ و ٣٧٤٣.

(٢) المحاسن: ١/ ١٥٧ الحديث ٢١٨، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٢ الحديث ٦٧، وسائل الشيعة: ١/ ٣٦٨ الحديث ٩٧١.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٢ الحديث ٦٧، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٤٠ الحديث ٥٤٦، وسائل الشيعة:

١/ ٣٧٢ الحديث ٩٨١.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٧

.....

و الاحتياط أيضا يقتضى ذلك، و ممّا يؤيد ما ذكرنا ما رواه الصدوق و الشيخ عن الصادق عليه السّلام أنّه قال: «من ذكر اسم الله على وضوئه فكأنما اغتسل» (١).

ثمّ اعلم! أنّ وجوب الغسل بمسّ الميّت إنّما هو عند الأكثر، و المنقول عن السيّد القول بالاستحباب (٢)، و لعله لعدم كون الأخبار الدالّة على الوجوب مفيدة لليقين عنده.

و قوله بالاستحباب، للتسامح فى أدلّة السنن، و الخروج عن الشبهة، و الاحتياط، و هو ضعيف، لأنّ الأخبار فى غاية الكثرة و وضوح الدلالة، كما ستعرف بعضها.

و اعلم! أنّ وجوب الغسل بالمسّ إنّما هو إذا مسّه قبل غسله و بعد برده،

طهورا على طهور، و لم يعين طهورا من بين الطهورات، فنسبة اشتراط الصلاة و توقّفها إلى أفراد الطهور على سواء و تخصيصه بطهور من دون طهور مخصّص شرعى تحكّم.

و أمّا مثل «مفتاح الصلاة الطهور»، و غيره ممّا ورد فى الطهور، مفردا محلّى باللام، فأظهر دلالة، كما ستعرف.

و أمّا الثانى، و هو قوله: «إذا دخل الوقت» فلاّنه اشتراط الوجوب على دخول الوقت معلّق على طبيعة الطهور، فيدور مع الطبيعة.

و لا- نزاع لأحد فى أنّ مثل ما نحن فيه من المفرد المحلّى باللام يفيد العموم، و بناء استدلالات الفقهاء سيّما المناقشين على ذلك، فيظهر كون الطهارات الواجبة بأجمعها واجبة لغيرها غير واجبة لأنفسها، و مناقشة فى الدلالة على ذلك ظهر فساد مشروحا فى مبحث كون الوضوء واجبا لغيره، و ترجيح بعض الطهور على بعض تحكّم، كما ذكره المصنّف فى كونه نصّا على كون الطهارات الواجبة ليست واجبة لأنفسها، بل واجبة لغيرها.

و أمّا غير ذلك، فقد مرّت الإشارة إلى بعضها فى مبحث الوضوء، و بعضها فى المقام. فتذكّر.

- (١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٣١ الحديث ١٠١، تهذيب الأحكام: ١ / ٣٥٨ الحديث ١٠٧٣، الاستبصار: ١ / ٦٧ الحديث ٢٠٣، وسائل الشيعة: ١ / ٤٢٣ الحديث ١١٠٦.
- (٢) نقل عنه العلامة في مختلف الشيعة: ١ / ٣١٣.
- مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٨
- .....

لصحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام أنه قال له: الرجل يغمض الميت أ عليه غسل؟ قال: «إذا مسه بجرارة فلا، وإذا مسه بعد ما يبرد فليغتسل»، قلت: و الذي يغسله يغتسل؟ قال: «نعم» (١)، الحديث.

و صحيحة عاصم بن حميد أنه سأله عن الميت إذا مسه الإنسان فيه غسل؟ فقال: «إذا مسست جسده حين يبرد فاغتسل» (٢).

و صحيحة إسماعيل بن جابر أنه دخل عليه حين مات ابنه إسماعيل، فجعل يقبله، فقلت: جعلت فداك، أ ليس لا ينبغي أن يمس الميت، و من مسه فعليه الغسل؟ فقال: «أما بحرارته فلا بأس، إنما ذاك إذا برد» (٣). إلى غير ذلك من الأخبار.

و قال في «المنتهى»: إنه مذهب علماء الأمصار (٤)، فما ورد في الموثق من الأمر بالغسل بمس الميت بعد غسله (٥) لو صح، لكان محمولاً على الاستحباب، و سيجيء الكلام في الموثق مشروحاً.

و في «المدارك»: و يندرج في من غسل من تقدم غسله على موته، و من غسل غسلًا صحيحاً و لو مع فقد الخليطين، و يخرج منه من لم يغسل و قد برد، و المتيمم و لو عن بعض الغسلات، لأن التيمم خلاف الغسل، و إن كان بدلاً عنه، إذ

- (١) الكافي: ٣ / ١٦٠ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ١ / ٤٢٨ الحديث ١٣٦٤، وسائل الشيعة: ٣ / ٢٨٩ الحديث ٣٦٧١.
- (٢) تهذيب الأحكام: ١ / ٤٢٩ الحديث ١٣٦٥، الاستبصار: ١ / ١٠٠ الحديث ٣٢٤، وسائل الشيعة: ٣ / ٢٩٠ الحديث ٣٦٧٣.
- (٣) تهذيب الأحكام: ١ / ٤٢٩ الحديث ١٣٦٦، وسائل الشيعة: ٣ / ٢٩٠ الحديث ٣٦٧٢.
- (٤) منتهى المطلب: ٢ / ٤٥٦.
- (٥) تهذيب الأحكام: ١ / ٤٣٠ الحديث ١٣٧٣، الاستبصار: ١ / ١٠٠ الحديث ٣٢٨، وسائل الشيعة: ٣ / ٢٩٥ الحديث ٣٦٩٣.
- مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٩
- .....

البدلية لا تقتضى المساواة من جميع الوجوه (١)، انتهى.

و لا يخفى أنه رحمه الله ربما يتمسك بقاعدة البدلية و اقتضاها المساواة، إلا ما أخرجه الدليل، على أنه ورد أنه بمنزلة الطهارة المائية (٢)، عموم المنزلة لا تأمل فيه و كونه مسلماً.

و يؤيده أيضاً ما ورد من «أن الله تعالى جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً» (٣) فالأظهر عدم الوجوب، و إن كان الوجوب أحوط.

ثم نقل عن المحقق عدم وجوب الغسل بمس الشهيد (٤)، و قال: و هو كذلك، لأن ظاهر الروايات أن الغسل إنما يجب بمس الميت

الذي يجب تغسيله. و هو غير بعيد، لأصالة البراءة و عدم ثبوت خلافها حينئذ، و إن كان الغسل هنا أحوط أيضا. ثم قال: و في وجوب الغسل بمس عضو كامل غسله وجهان، أقربهما الوجوب، لإطلاق الأمر بالغسل بمس الميت بعد برده، خرج ما خرج بالإجماع.

و قوله عليه السلام: «مس الميت عند موته و بعد غسله ليس به بأس» (٥).

وقيل: لا يجب لصديق كمال الغسل، ولأنه لو كان منفصلا لما وجب، و ضعف الوجهين ظاهر (٦)، انتهى. وفيه، أن شمول ما دل على وجوب الغسل لما نحن فيه محل تأمل، لعدم كونه

(١) مدارك الأحكام: ٢ / ٢٧٨.

(٢) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٠٠ الحديث ٥٨١، الاستبصار: ١ / ١٦٣ الحديث ٥٦٦، وسائل الشيعه:

٣ / ٣٧٩ الحديث ٣٩١٨.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٦٠ الحديث ٢٢٣، وسائل الشيعه: ٣ / ٣٨٥ الحديث ٣٩٣٤.

(٤) لاحظ! المعتبر: ١ / ٣٤٨.

(٥) وسائل الشيعه: ٣ / ٢٩٥ الحديث ٣٦٩١.

(٦) مدارك الأحكام: ٢ / ٢٧٨ و ٢٧٩.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٥٠

.....

من الأفراد المتبادرة، سيما أن يكون قد تم غسل جميع أعضائه إلا مقدار رأس إبره و أمثاله مما لا يتم الغسل بغير غسله مع نهاية قلته. مضافا إلى أنه ورد في غسل الجنابة: «ما يجرى عليه الماء فقد طهر» (١).

و ورد: أن غسل الميت مثل غسل الجنب (٢)، بل ورد: أنه غسل الجنابة (٣)، فتأمل! نعم، الأحوط ما ذكر.

ثم اعلم! أن الأصحاب أفتوا بوجوب الغسل بمس قطعة من الميت فيها عظم دون ما لا عظم فيه.

و أما المبائة من الحي فاختار الشيخ رحمه الله في كتب فتاويه وجوب الغسل بمسها أيضا (٤)، و ادعى في «الخلاف» عليه الإجماع (٥).

و استدلل في «المعتبر» (٦) برواية أيوب بن نوح، عن بعض أصحابه، عن الصادق عليه السلام أنه قال: «إذا قطع من الرجل قطعة فهي

ميتة، فإذا مسه إنسان فكل ما [كان] فيه عظم فقد وجب على من يمسه الغسل، فإن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه» (٧).

(١) الكافي: ٣ / ٤٣ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١ / ١٣٢ الحديث ٣٦٥، الاستبصار: ١ / ١٢٣ الحديث ٤٢٠، وسائل الشيعه: ٢ / ٢٢٩

الحديث ٢٠١٣.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ١٢٢ الحديث ٥٨٦، تهذيب الأحكام: ١ / ٤٤٧ الحديث ١٤٤٧، الاستبصار:

١ / ٢٠٨ الحديث ٧٣٢، وسائل الشيعه: ٢ / ٤٨٦ الحديث ٢٧٠٨.

(٣) الكافي: ٣ / ١٦١ الحديث ١، علل الشرائع: ٣٠٠ الحديث ٥، وسائل الشيعه: ٢ / ٤٨٧ الحديث ٢٧٠٩.

(٤) المبسوط: ١ / ١٨٢، النهاية: ٤٠.

(٥) الخلاف: ١ / ٧٠١ المسألة ٤٩٠.

(٦) المعتبر: ١ / ٣٥٢.

(٧) الكافي: ٢١٢ / ٣ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ١ / ٤٢٩ الحديث ١٣٦٩، الاستبصار: ١ / ١٠٠ الحديث ٣٢٥، وسائل الشيعة: ٣ / ٢٩٤ الحديث ٣٦٨٩.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥١

.....

ثم توقّف في العمل بها و بالإجماع الذي نقله الشيخ، و بنى على أنّ الأصل عدم الوجوب، و اختار الاستحباب تفصيلاً من اطراح كلام الشيخ و الرواية.

و لا يخفى ما فيه، لأنّ الرواية المنجبرة حجّة جزماً، بل و أقوى، بل هو طعن في «المعتبر» على من اقتصر على العمل بالصحيح. و الإجماع المنقول بخبر الواحد حجّة، كما حقّق، و بناء عمله على ذلك أيضاً، ففي المباهة من الميت بطريق أولى.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥٣

## ٥٨- مفتاح [الأغسال الواجبة]

### إشارة

الحدث الأكبر الموجب للغسل هو: الجنابة، و الحيض، و النفاس، و الاستحاضة المثقبة للكرسف، و الموت بالضرورة من الدين، و مسّ الميت نجساً للصحيح المستفيضة «١». و قول السيّد رحمه الله باستحبابه «٢» شاذّ. و يتحقّق الجنابة بالإنزال من ذكر أو انثى في يقظة أو نوم، و إيلاج الحشفة، فاعلاً- كان أو مفعولاً- في قبل إجماعاً أو دبر على المشهور، خلافاً للشيخ في دبر المرأة «٣»، لظاهر الصحيح «٤»، و صريح المرفوع «٥». و عورض بادعاء السيّد الإجماع على الوجوب «٦»، و دلالة بعض العمومات عليه، كالصحيح: «إذا أدخله [فقد] وجب الغسل» «٧»، و كالصحيح:

(١) وسائل الشيعة: ٣ / ٢٨٩ الباب ١ من أبواب غسل المس.

(٢) نقل عنه في المعتبر: ١ / ٣٥١، مدارك الأحكام: ٢ / ٢٧٧.

(٣) الاستبصار: ١ / ١١٢ ذيل الحديث ٣٧٣.

(٤) الاستبصار: ١ / ١١١ الحديث ٣٧٠، وسائل الشيعة: ٢ / ١٩٩ الحديث ١٩٢٠.

(٥) الاستبصار: ١ / ١١٢ الحديث ٣٧١، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٠٠ الحديث ١٩٢٢.

(٦) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١ / ٣٢٨.

(٧) تهذيب الأحكام: ١ / ١١٨ الحديث ٣١٠، وسائل الشيعة: ٢ / ١٨٢ الحديث ١٨٧٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥٤

«أ توجبون عليه الجلد و الرجم و لا- توجبون عليه صاعاً من ماء» «١»، و بالمرسل «٢»، و هو نصّ في وجوبه على الرجل خاصّة، و الروايات الاخر ناصّة في نفى وجوبه على المرأة بلا معارض «٣».

و كذا الخلاف في دبر الغلام و لا نصّ فيه.

و الحيض و النفاس إنّما يوجبان الغسل بعد الطهر منهما، و الاستحاضة المثقبة للكرسف موجبة لثلاثة أغسال في اليوم و الليلة، غسل

للغداة، و غسل للظهيرين تجمع بينهما، و غسل للعشاءين كذلك، سواء سال الدم من الكرسف، أو لم يسال على الأصح، كما في «المعتبر» و «المنتهى» (٤) وفاقا للقديمين (٥)، للصحاح المستفيضة (٦). وقيل: إن لم يسال فغسل واحد للغداة خاصة (٧)، للصحيحين (٨)، و لا دلالة لهما. نعم يدل عليه خبر ضعيف (٩) لا يصلح لمعارضه الصحاح و إن اشتهر عليه العمل به، و في الصحيح: «لم تفعله امرأة احتسابا إلّا عوفيت من ذلك» (١٠).

- 
- (١) تهذيب الأحكام: ١١٩ / ١ الحديث ٣١٤، وسائل الشيعة: ١٨٤ / ٢ الحديث ١٨٧٩ مع اختلاف يسير.  
 (٢) وسائل الشيعة: ٢٠٠ / ٢ الحديث ١٩٢١.  
 (٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ١٩٩ / ٢ و ٢٠٠، الباب ١١ و ١٢ من أبواب الجنابة.  
 (٤) المعتبر: ١ / ٢٤٥، منتهى المطلب: ٢ / ٤١٢.  
 (٥) نقل عنهما في مختلف الشيعة: ١ / ٣٧٢.  
 (٦) وسائل الشيعة: ٢ / ٣٧١ الباب ١ من أبواب الاستحاضة.  
 (٧) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٥٠ ذيل الحديث ١٩٥، الهداية: ٩٩.  
 (٨) وسائل الشيعة: ٢ / ٣٧٣ الحديث ٢٣٩٤ (بسندين).  
 (٩) وسائل الشيعة: ٢ / ٣٧٤ الحديث ٢٣٩٥.  
 (١٠) الكافي: ٣ / ٩٠ الحديث ٥، وسائل الشيعة: ٢ / ٣٧٢ الحديث ٢٣٩٣.  
 مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥٥  
 قوله: (نجسا).

---

و يظهر منه أنّ الميت ينجس بعد برده و لا ينجس قبله، و سيحىء التحقيق في ذلك، و الظاهر أنّ هذا القيد منه لإخراج مثل الشهيد. قوله: (و يتحقق الجنابة).  
 تحقق الجنابة بالإنزال مجمع عليه بين علماء الإسلام مطلقا، و بأيّ وجه اتفق، سواء كان في اليقظة أو النوم أو الإغماء أو السكر أو الجنون أو غير ذلك.  
 فإذا تيقن أنّ الخارج منى و جب الغسل على المكلف مطلقا، سوى الخنثى في بعض الأحوال، كما سيحىء، سواء كان المنى الخارج بشهوة أو بغير شهوة، إلّا أنّ أبا حنيفة خصّ الحكم الخارج بشهوة (١).  
 و الدليل على ذلك بعد الإجماع الأخبار المستفيضة.  
 منها: صحيحة عنبسة بن مصعب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان على عليه السلام لا يرى في شىء الغسل إلّا في الماء الأكبر» (٢).  
 و منها: صحيحة محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يجامع المرأة فيما دون الفرج و تنزل المرأة عليها غسل؟ قال: «نعم» (٣).  
 و منها: حسنة (٤) عبيد الله الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المفخذ، عليه

---

(١) لاحظ! شرح فتح القدير: ١ / ٦١.

(٢) تهذيب الأحكام: ١ / ١١٩ الحديث ٣١٥، الاستبصار: ١ / ١١٠ الحديث ٣٦٤، وسائل الشيعة:

١٨٨ / ٢ الحديث ١٨٩٤.

(٣) الكافي: ٣ / ٤٧ الحديث ٦، تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٣ الحديث ٣٢٨، الاستبصار: ١ / ١٠٨ الحديث ٣٥٥، وسائل الشيعة: ٢ / ١٨٦

الحديث ١٨٨٦.

(٤) في (ف) و (ز) و (١) و (ط): صحيحة.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٥٦

.....

غسل؟ قال: «نعم إذا أنزل» (١).

و موثقة سماعه قال: سألته عن الرجل يرى في ثوبه المنى بعد ما يصبح، و لم يكن رأى في المنام أنه احتلم؟ قال: «فليغتسل و ليغسل

ثوبه و يعيد صلاته» (٢).

و قويه سماعه عن الصادق عليه السلام: عن الرجل ينام و لم ير في نومه أنه احتلم فيجد في ثوبه و على فخذه الماء هل عليه غسل؟

قال: «نعم» (٣).

و يدلّ عليه أيضا الأخبار الدالة على وجوب الغسل على من وجد البلل بعد الغسل عن الإنزال و لم يبيل، و هي كثيرة معمول بها «٤»،

كما سيحىء.

و يدلّ عليه أيضا الأخبار التي سنذكرها في حكم الاشتباه في حكم الاشتباه في الماء الخارج، و إنزال المرأة و غير ذلك.

و مع الاشتباه يعتبر بالشهوة المقارنة له، و الدفق إن لم يكن مريضا، و فتور الجسد بعد خروجه، و إن كان مريضا لا يعتبر الدفق.

و يدلّ على ذلك صحيحة ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام: عن الرجل يرى في المنام و يجد الشهوة فيستيقظ فينظر فلا يجد

شيئا، ثم يمكث الهوين بعد فيخرج؟

قال: «إن كان مريضا فليغتسل، و إن لم يكن [مريضا] فلا شىء عليه»، قلت: فما الفرق بينهما؟ قال: «لأنّ الرجل إذا كان صحيحا جاء

الماء بدفقة قويه، و إن كان مريضا لم يجىء إلا بعد» (٥).

(١) الكافي: ٣ / ٤٦ الحديث ٤، وسائل الشيعة: ٢ / ١٨٦ الحديث ١٨٨٤.

(٢) تهذيب الأحكام: ١ / ٣٦٧ الحديث ١١١٨، الاستبصار: ١ / ١١١ الحديث ٣٦٧، وسائل الشيعة:

١٩٨ / ٢ الحديث ١٩١٧.

(٣) تهذيب الأحكام: ١ / ٣٦٨ الحديث ١١١٩، الاستبصار: ١ / ١١١ الحديث ٣٦٨، وسائل الشيعة:

١٩٨ / ٢ الحديث ١٩١٦.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢ / ٢٥٠ الباب ٣٦ من أبواب الجنابة.

(٥) تهذيب الأحكام: ١ / ٣٦٩ الحديث ١١٢٤، الاستبصار: ١ / ١١٠ الحديث ٣٦٥، وسائل الشيعة:

١٩٥ / ٢ الحديث ١٩١٠.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٥٧

.....



و حسنة زرارة: «إذا كنت مريضا فأصابتك شهوة فإنه ربما كان هو الدافق، لكن يجيء مجيئا ضعيفا ليس له قوة، لمكان مرضك ساعة بعد ساعة قليلا قليلا فاغتسل منه» (١).

و في «العلل» رواه عن الباقر عليه السلام (٢).

و صحيحة معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام عن رجل احتلم فلما انتبه وجد بللا قليلا؟ فقال: «ليس بشيء إلا أن يكون مريضا فإنه يضعف فعليه الغسل» (٣).

و يدلّ على حكم خصوص الصحيح صحيحة علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليهما السلام قال: سألته عن الرجل يلعب مع امرأته و يقبلها فيخرج منه المنى فما عليه؟ قال: «إذا جاءت الشهوة و دفع و فتر بخروجه فعليه الغسل، و إن كان إنما هو شيء لم يجد له فترة و لا شهوة فلا بأس» (٤).

و يؤيد ذلك أنها صفات لازمة للمنى في الأغلب، فيرجع إليها حال «٥» الاشتباه، إلحاقا للشيء بالأعم الأغلب، فتأمل! و عن جماعة من الأصحاب أن من صفاته الخاصة التي ترجع إليه عند الاشتباه قرب رائحته رطبا من رائحة الطلع و العجين، و جافا من بياض

(١) الكافي: ٣ / ٤٨ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ١ / ٣٧٠ الحديث ١١٢٩، وسائل الشيعة: ٢ / ١٩٦ الحديث ١٩١٢.

(٢) علل الشرائع: ٢٨٨ الحديث ٢، وسائل الشيعة: ٢ / ١٩٦ الحديث ١٩١٢.

(٣) الكافي: ٣ / ٤٨ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ١ / ٣٦٨ الحديث ١١٢٠، الاستبصار: ١ / ١٠٩ الحديث ٣٦٣، وسائل الشيعة: ٢ / ١٩٤ الحديث ١٩٠٩.

(٤) قرب الإسناد: ١٨١ الحديث ٦٧٠، تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٠ الحديث ٣١٧، الاستبصار: ١ / ١٠٤ الحديث ٣٤٢، وسائل الشيعة: ٢ / ١٩٤ الحديث ١٩٠٨ مع اختلاف يسير.

(٥) في (د ٢) و (ف ١) و (ط): عند.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥٨

.....

البيض (١). و في اعتباره إشكال، لعدم الدليل عليه.

قوله: (أو انثى). إلى آخره.

قد مرّ ما يدلّ على حصول الجنابة بإنزال المرأة مطلقا أيضا من العموم (٢)، و خصوص صحيحة محمد بن إسماعيل بن بزيع (٣)، و الإجماع المنقول عن علماء الإسلام.

و يدلّ عليه أيضا أخبار آخر.

منها: صحيحة الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى في المنام ما يرى الرجل؟ قال: «إن أنزلت فعليها الغسل، و إن لم تنزل فليس عليها الغسل» (٤).

و منها: صحيحة عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى الرجل يجامعها في المنام في فرجها حتى تنزل، قال: «تغتسل» (٥).

و صحيحة محمد بن إسماعيل بن بزيع عن الرضا عليه السلام: عن المرأة ترى في منامها فتنزل، عليها غسل؟ قال: «نعم» (٦).

(١) منتهى المطلب: ٢ / ١٦٥، ذكرى الشيعة: ١ / ٢١٩، جامع المقاصد: ١ / ٢٥٥.

(٢) راجع! الصفحة: ٥٥ و ٥٦ من هذا الكتاب.

(٣) الكافي: ٤٧ / ٣ الحديث ٦، تهذيب الأحكام: ١٢٣ / ١ الحديث ٣٢٨، الاستبصار: ١ / ١٠٨ الحديث ٣٥٥، وسائل الشيعة: ٢ / ١٨٦ الحديث ١٨٨٦.

(٤) الكافي: ٤٨ / ٣ الحديث ٥، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٤٨ الحديث ١٩٠، تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٣ الحديث ٣٣١، الاستبصار: ١ / ١٠٧ الحديث ٣٥٢، وسائل الشيعة: ٢ / ١٨٧ الحديث ١٨٨٨.

(٥) الكافي: ٤٨ / ٣ الحديث ٦، تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٤ الحديث ٣٣٤، الاستبصار: ١ / ١٠٨ الحديث ٣٥٧، وسائل الشيعة: ٢ / ١٨٨ الحديث ١٨٩٠.

(٦) تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٤ الحديث ٣٣٣، الاستبصار: ١ / ١٠٨ الحديث ٣٥٦، وسائل الشيعة: ٢ / ١٩٠ الحديث ١٨٩٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٥٩

.....

و صحيحة معاوية بن حكيم عن الصادق عليه السلام أنه سمعه يقول: «إذا أمنت المرأة و الأُمّة من شهوة جامعها الرجل أو لم يجامعها، في نوم كان ذلك أو في يقظة، فإنّ عليها الغسل» (١). إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة. و ما ورد في بعض الأخبار ممّا يخالف بظاهره ذلك (٢)، فشاذاً لا عمل عليه فيجب طرحه، سيّما مع معارضته للحجج المذكورة، أو يأول بما لا ينافي الحجج، و يخرج عن الشذوذ.

ثمّ اعلم! أنّ المعتبر الخروج من الموضع المعتاد، كما مرّ في البول و الغائط و الريح. فعلى هذا اعتبروا في الخنثى المشكل الخروج من الفرجين إلّما مع الاعتياد، و المعتبر الخروج من الفرج، فلو تحرّك من الخصية فأمسك ذكره فلم يخرج لم يكن عليه غسل، و لا- ينقض وضوؤه و تيممه، لكن الظاهر أنّه بالغ، فلو خرج بعد الإمساك لزم الغسل أيضاً، سواء خرج بشهوة أو بغير شهوة، بعد ما علم أنّه المنى الذي حبسه و أمسكه. بل عرفت أنّ العلم بخروج المنى مطلقاً موجب للغسل، فلو رأى أنّه احتلم، ثمّ نظر فلم يجد شيئاً، ثمّ بعد ما تحرّك أو مشى خرج المنى وجب الغسل، و لو خرج بلل و لم يتحقق أنّه منى لم يجب. و لو خرج المنى بلون الدم، فالظاهر وجوب الغسل، و الأحوط عدم

(١) تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٢ الحديث ٣٢٤، الاستبصار: ١ / ١٠٦ الحديث ٣٤٧، وسائل الشيعة: ٢ / ١٨٩ الحديث ١٨٩٧.

(٢) تهذيب الأحكام: ١ / ١٢٣ الحديث ٣٢٩، الاستبصار: ١ / ١٠٧ الحديث ٣٥١، وسائل الشيعة: ٢ / ١٩١ الحديث ١٩٠٤.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٦٠

.....

الاكتفاء بهذا الغسل لمثل الصلاة، و لو خرج منى الرجل من المرأة لم يجب عليها غسل، كما سيجيء. و لو انتقل و تحرّك للخروج فأمسك ذكره فلم يخرج، ثمّ جرح الموضع فخرج من الجرح، لم يكن عليه غسل بناء على اشتراط

الخروج من الموضع المعتاد، و لعلّ الأحوط الغسل مع عدم الاكتفاء به لمثل الصلاة.

و لو وجدته في ثوبه أو بدنه و لم يحتمل كونه من غيره، و جب عليه الغسل و ثبت بلوغه، و إن احتمل لم يجب و لم يثبت، و الأحوط الغسل مع الاحتمال، و عدم الاكتفاء به لمثل الصلاة و الأحوط مراعاة البلوغ و عدمه و الجمع بينهما، لكنّه غير بالغ شرعا استصحابا للحالة السابقة.

و لو تكوّن من المشتبه الولد، فلا شبهة في كونه منيا، و ارتفع الاشتباه، و لو خرج متلوّنا بلون آخر و جب الغسل و هو بالغ، و كذا لو خرج محترقا من شدة الحرارة، و الله عالم بأحكامه.

قوله: (على المشهور).

أقول: بل ادعى عليه السيد المرتضى الإجماع من المسلمين كافة على ذلك، حيث قال: لا أعلم بين المسلمين مخالفا في أنّ الوطء في الموضع المكروه من ذكر و انثى يجري مجرى الوطء في القبل مع الإيقاب و غيبوبة الحشفة في وجوب الغسل على الفاعل و المفعول به، و إن لم يكن أنزل. و لا وجدت في الكتب المصنفة لأصحابنا الإمامية إلّا ذلك، و لا سمعت من عاصرني منهم من شيوخهم نحا من ستين سنة يفتي إلّا بذلك، فهذه مسألة إجماع من الكلّ. و لو شئت أن أقول: إنّه معلوم بالضرورة من دين الرسول صلى الله عليه و آله و سلم أنّه لا خلاف بين هذين الفرجين في هذا الحكم «١». إلى آخر ما قال.

(١) نقل عنه العلامة في مختلف الشيعة: ٣٢٨ / ١.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٦١

.....

و يظهر من ابن إدريس أيضا ادعاءه الإجماع على ذلك «١». و هو المعتمد.  
لنا عليه وجوه من الأدلة:

الأول: الإجماع المنقول، بل لعله الواقع أيضا، لعموم البلوى «٢» أي عدم ندره وقوعه، بل كثرة وقوعه بين الناس، و لما يظهر من ملاحظة الأخبار من كثرة وقوعه في ذلك الزمان، إلى أن عدّ المعصوم عليه السلام الدبر من النساء من الموضع المأتم للرجال، بل قال عليه السلام: «هو أحد المأتمين» «٣» الظاهر في مساواتهما في محليّة إتيان الرجال، و جعل ذلك علّة للغسل. إلى غير ذلك ممّا ورد في الأخبار، و ظهر من التأمل فيها.

فمثل هذا ربّما اشتدّ الحاجة إلى معرفته حاله، و ربّما لا يتيسر للنساء الغسل، فلو كان جائزا لشاع و ذاع و اشتهر الفرق.

مع أنّ الأمر صار بالعكس عملا في الأعصار و الأمصار و فتوى، حتّى أنّ الشيخ الذي نقل عنه الخلاف في «النهاية» و «الاستبصار» «٤» رجع عنه في باقى كتبه كـ «المبسوط»، فإنّه قال في كتاب النكاح: الوطء في الدبر يتعلّق به أحكام الوطء في الفرج، من ذلك إفساد الصوم، و وجوب الكفارة، و وجوب الغسل «٥».

بل ربّما يظهر من كتاب الصوم منه موافقته مع السيد في دعوى الإجماع،

(١) السرائر: ١٠٧ / ١ و ١٠٨.

(٢) في (د ٢): و شدة الحاجة، و كمال الرغبة بالنسبة إلى الثبات، بدل قوله: أي عدم. إلى قوله: معرفة حاله.

(٣) تهذيب الأحكام: ٧ / ١٤١٤ الحديث ١٦٥٨، ٤٦١ الحديث ١٨٤٧، الاستبصار: ٣ / ٢٤٣ الحديث ٨٦٨، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٠٠ الحديث

١٩٢١.

(٤) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١/ ٣٢٤، لاحظ! النهاية للشيخ الطوسي: ١٩، الاستبصار: ١/ ١١٢ ذيل الحديث ٣٧٣.

(٥) المبسوط: ٤/ ٢٤٣.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٦٢

.....

و اعتماده عليه بعنوان الظهور حيث قال: و الجماع في الفرج أنزل أو لم ينزل، سواء كان قبلاً أو دبراً، فرج امرأة أو فرج غلام، أو ميتة أو بهيمة، و على كل حال على الظاهر من المذهب «١».

و أما سائر و إن نقل عن ظاهره الخلاف «٢»، إلّا أنه غير معلوم، مع أنه معلوم النسب خروجه غير مضّر، كما حَقَّق في الاصول.

و ما قيل من أن الصدوق روى في بعض كتبه ما يدلّ على العدم «٣» لا يلزم منه فتواه بمضمونه، كما لا يخفى.

الثاني: مرسله حفص بن سوفة عمّن أخبره قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل يأتي أهله من خلفها؟ قال: «هو أحد المأتين فيه الغسل» «٤»، و هي و إن كانت مرسله إلّا أنّها منجبرة بالشهرة و الإجماع المنقول.

مع أنه صحيح إلى ابن أبي عمير، و هو ممّن أجمعت العصابة و ممّن لا يروى إلّا عن الثقة «٥»، و مراسيله كالمسانيد «٦» باتّفاق أهل الرجال، و مؤيدة بالآية، قال الله تبارك و تعالى أو لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ\* «٧».

و بصحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام قال: سألته متى يجب الغسل

(١) المبسوط: ١/ ٢٧٠.

(٢) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١/ ٣٢٤، لاحظ! المراسم: ٤١.

(٣) قاله السيزواري في ذخيرة المعاد: ٤٩.

(٤) تهذيب الأحكام: ٧/ ٤١٤ الحديث ١٦٥٨، ٤٦١ الحديث ١٨٤٧، الاستبصار: ٣/ ٢٤٣ الحديث ٨٦٨، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٠٠ الحديث ١٩٢١.

(٥) رجال الكشي: ٢/ ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠.

(٦) في (ف) و (ز) (١) و (ط): في حكم المسانيد.

(٧) النساء (٤): ٤٣.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٦٣

.....

على الرجل و المرأة؟ فقال: «إذا أدخله فقد وجب الغسل و المهر و الرجم» «١» لصدق اللمس و الإدخال على الجماع في الدبر.

و إنّما جعلناهما مؤيدين لا- دليلين، كما فعله العلّامة رحمه الله في «المختلف» «٢»، لعدم عموم فيهما يشمل المقام، بل اللمس و الإدخال مطلقان، و الإطلاق ينصرف إلى الفرد المتبادر منه، و هو في المقام الجماع في القبل، كما لا يخفى.

لكن الأصحاب فهموا العموم بالنسبة إلى المهر و الرجم، كما هو الظاهر، و فهمهم معتبر، فتدبر.

الثالث: صحيحة زرارة عن الباقر عليه السّلام في قضية اختلاف الصحابة في الجماع في القبل من غير إنزال، و إنكار على عليه السّلام على الأنصار حيث لم يوجبوا الغسل فيه، بقوله: «أ توجبون عليه الرجم و الحدّ و لا توجبون عليه صاعاً من ماء» «٣».

وجه الاستدلال: أنه عليه السّلام أنكر عليهم إيجاب الحدّ دون الغسل، و هو يدلّ على متابعتة له في الوجوب، و الحدّ يجب هنا، فيجب

الغسل أيضا.

احتج المخالف بوجوده:

الأول: أصالة براءة الذمة.

الثاني: قوله عليه السلام: «إذا التقى الختانان وجب الغسل» (٤)، إذ هو بمفهومه يدل على عدم إيجاب الغسل عند عدم الالتقاء، وهو ثابت في صورة النزاع.

(١) الكافي: ٤٦/٣ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١١٨/١ الحديث ٣١٠، الاستبصار: ١٠٨/١ الحديث ٣٥٨، وسائل الشيعة: ١٨٢/٢ الحديث ١٨٧٥.

(٢) مختلف الشيعة: ١/٣٢٥.

(٣) تهذيب الأحكام: ١١٩/١ الحديث ٣١٤، وسائل الشيعة: ١٨٤/٢ الحديث ١٨٧٩.

(٤) الكافي: ٤٦/٣ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ١١٨/١ الحديث ٣١١، الاستبصار: ١٠٨/١ الحديث ٣٥٩، وسائل الشيعة: ١٨٣/٢ الحديث ١٨٧٦.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٦٤

.....

الثالث: صحيحة الحلبي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب المرأة فيما دون الفرج، أ عليها غسل إن هو أنزل و لم تنزل هي؟ قال: «ليس عليها غسل، و إن لم ينزل هو فليس عليه غسل» (١).

الرابع: رواية أحمد بن محمد بن محمد، عن البرقي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أتى الرجل المرأة في دبرها فلم ينزل فلا غسل عليهما، و إن أنزل فعليه الغسل و لا غسل عليها» (٢).

و الجواب: أما عن الأول، فبعدم مقاومتها الدليل، و قد قدمناه.

و أمّا عن الثاني، فبأن المراد من التقاء الختانين، يمكن أن يكون هو غيبوبة الحشفة مطلقا و لو في الدبر، على ما فسّره بعض الأخبار كصحيحة محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يجامع المرأة قريبا من الفرج فلا ينزلان متى يجب الغسل؟ فقال: «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل»، فقلت:

التقاء الختانين هو غيبوبة الحشفة؟ قال: «نعم» (٣).

و هي مع صحتها و دلالتها على ذلك تدل على المذهب المشهور، فتأمل! و في معناها رواية أخرى كالصريحة في الدلالة على المطلين (٤).

مع أن المتبادر اشتراط التقاء الختانين لوجوب الغسل و غيره في الجماع

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/٤٧ الحديث ١٨٥، تهذيب الأحكام: ١/١٢٤ الحديث ٣٣٥، الاستبصار:

١/١١١ الحديث ٣٧٠، وسائل الشيعة: ٢/١٩٩ الحديث ١٩٢٠.

(٢) الكافي: ٤٧/٣ الحديث ٨، تهذيب الأحكام: ١/١٢٥ الحديث ٣٣٦، الاستبصار: ١/١١٢ الحديث ٣٧١، وسائل الشيعة: ٢/٢٠٠ الحديث ١٩٢٢.

(٣) الكافي: ٤٦/٣ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ١/١١٨ الحديث ٣١١، الاستبصار: ١/١٠٨ الحديث ٣٥٩، وسائل الشيعة: ٢/١٨٣

الحديث ١٨٧٦.

(٤) الكافي: ٤٦ / ٣، الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ١١٨ / ١، الاستبصار: ١٠٩ / ١، وسائل الشيعة: ١٨٣ / ٢

الحديث ١٨٧٧.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٦٥

.....

المتعارف الشائع المتبادر من المطلق لا مطلق الجماع و ما يوجب الغسل. مع أن الشرط إذا ورد مورد الغالب، فلا عبرة بمفهومه «١». و ما ذكرنا ظاهر على المتأمل المنصف، بل لا يخطر بالخطر بمجرد سماع أمثال هذه الأخبار سوى ما ذكر، و لذا لم يفهم الأصحاب سوى ما ذكر، و هم أئمة الفن و أرباب الأذهان السليمة و الأفهام المستقيمة، أصحاب القوى القدسيّة. و أمّا عن الثالث، فبأنّ الفرج أعم من الدبر لغه و عرفا و شرعا، بحيث لم يكن بينهما تفاوت، كما يظهر من تتبع الاستعمالات «٢» و الأخبار «٣».

و أمّا عن الرابع، فبأنّ الإتيان في الدبر أعم من غيبوبة الحشفة و عدمها، و لا دلالة للعام على الخاص، فيحمل على عدم الغيبوبة، لصحة تناول اللفظ له، جمعا بين الأدلّة، كذا أجاب عنه العلامة رحمه الله في «المختلف» «٤»، و مراده رحمه الله أنه و إن كان ظاهرا في غيبوبة الحشفة، لأنّ الإطلاق ينصرف إلى الكامل، أو أنه و إن كان شاملا لغيوبة الحشفة أيضا من جهة ترك الاستفصال في مقام السؤال، إلّا أنه يمكن حمله على عدم الغيبوبة من جهة قابليّة اللفظ له، و إن كان خلاف الظاهر من الجهة التي ذكرناها، إلّا أنّ هذا الحمل لأجل الجمع بين الأدلّة، كما هو المتعارف.

و الحقّ في الجواب عنها بأنّها مع ضعفها و شدوذها لا تقاوم الأدلّة المتقدّمة، لاعتضادها بالشهرة العظيمة و الإجماع المنقول، بل الواقع على ما عرفت، و تأييدها بالآية و الرواية و موافقتها لمقتضى الاحتياط، بخلاف هذه فيجب طرحها، أو حملها على التقيّة، لنقل السيّد مقتضاها عن بعض العامّة «٥».

(١) في (ف) و (ز) و (ط): لا يكون مفهومه حجّة بدلا من: فلا عبرة بمفهومه.

(٢) لاحظ! لسان العرب: ٣٤٢ / ٢.

(٣) راجع! وسائل الشيعة: ٢٠٠ / ٢، الحديث ١٩٢١.

(٤) مختلف الشيعة: ٣٢٧ / ١.

(٥) نقل عنه العلامة في مختلف الشيعة: ٣٢٨ / ١.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٦٦

قوله: (و كذا الخلاف في دبر الغلام).

أقول: المختار فيه المختار سابقا، للإجماع المركّب الذي نقله جماعة من أصحابنا، منهم المرتضى رحمه الله حيث قال: إنّ كلّ من أوجب الغسل بالغيوبة في دبر المرأة أوجبه في دبر الذكر «١».

و أيضا نقل العلامة في «المختلف» «٢»، و صحيحة زرارة المتقدّمة الواردة في قضيتة اختلاف الصحابة «٣» شاهدة بذلك.

و ما قال في «الشرايع» من أنّه لم يثبت الإجماع المنقول «٤»، فيه ما فيه، لأنّ مراده إن كان عدم ثبوت نقله من واحد ففساده واضح، بل هو صرح بنقل المرتضى إياه، ثمّ قال: لم يثبت.

و إن أراد أنه و إن كان إجماعاً منقولاً بخبر الواحد، إلّا أنه لم يعلم كونه حقاً، ففساده أيضاً واضح، لأنّ خبر الواحد حجّة بالأدلة التي هي مسلمة عنده، و بناءً فقهه على حجّيته.

و إن أراد عدم شمول تلك الأدلة للإجماع المنقول، ففساده أيضاً واضح، بل بناؤه رحمه الله على الشمول و الحجّية في غير هذا الموضوع، كما لا يخفى، فتأمل جدّاً! فظهر فساد ما قيل من أنّ وجهه ليس ذلك، بل استبعاد تحقّق الإجماع في مثل ذلك، لما صرّحوا به من أنّ الإجماع إنّما يكون حجّة مع العلم القطعي بدخول قول المعصوم عليه السّلام في أقول العلماء، و أنّه لو خلا-المائة من أصحابنا لم يعتد

(١) نقل عنه المحقّق في المعتبر: ١/ ١٨١.

(٢) مختلف الشيعة: ١/ ٣٢٨.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ١١٩ الحديث ٣١٤، وسائل الشيعة: ٢/ ١٨٤ الحديث ١٨٧٩.

(٤) شرائع الإسلام: ١/ ٢٦.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٦٧

.....

بأقوالهم «١»، و هذا ممّا لا سبيل إليه في زماننا و ما شابهه.

هذا، مضافاً إلى أنّه و غيره من محقّقي المتأخّرين يدعون الإجماع في كثير من المسائل على وجه الاعتداد و الاعتماد، فإذا كان في زمانهم يحصل العلم، ففي زمان الناقلين بطريق أولى، كما لا يخفى.

هذا، مع أنّ ما ذكره شبهة في مقابل البديهة، كما حقّق، كيف لا؟

و ضروريّات الدين و المذهب لا يحصل العلم بهما من حيث الفطرة، كما هو ظاهر، بل بالحدس الحاصل من ملاحظة المسلمين و المؤمنین بلا شبهة، مع أنّ الوجه وارد فيهما أيضاً.

و بالجملة، إذا كان المنشأ لحصول العلم الحدس، فكما أنّه يحصل في الضروريات من دون شبهة فكذا يحصل في النظريات، بل بطريق أولى.

سلمنا، و لكن يجوز نقله عن الغير إلى أن يتّصل بزمان يمكن فيه ذلك.

و ما اجيب عنه بأنّ ذلك يخرج الخبر من الإسناد إلى الإرسال، و هو ممّا يمنع العمل به، كما حقّق في محله «٢»، فيه ما فيه، إذ الوسائط في نقل الإجماع إنّما هم الفقهاء الفحول و الأجلّة، إذ ليس ذلك شأن غيرهم بلا شبهة، فالخبر في حكم المسند الصحيح.

هذا، و ما ذكرناه بعد التسليم من جواز النقل عن الغير. إلى آخره في المقام، إنّما هو مماشاة مع الخصم، و إلّا فلا ريب أنّ الناقلين للإجماع في المقام عباراتهم صريحة في دعواهم الأطلاق بأنفسهم على الإجماع، من دون كون ذلك بوساطة أحد من الوسائط، كما لا يخفى على من لاحظ عباراتهم، و لو كان أطلاعهم بمعونة الوساطة لما كان لهم الإتيان بأمثال هذه العبارات، بل عليهم نسبة النقل إلى

(١) مدارك الأحكام: ١/ ٢٧٥.

(٢) مدارك الأحكام: ١/ ٢٧٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٦٨

.....

الواسطة كيلا يتحقق التدليس والتلبيس، كما حَقَّق في الاصول، فعباراتهم مع عدالتهم تنادى بما ذكرناه، واستبعاد حصول العلم لهم في مثل زمانهم مدفوع بما قدّمناه.

و من أراد المزيد على ذلك، فعليه بملاحظة حاشيتنا على «المدارك» «١».

هذا، والاحتياط بفعل الوضوء في أمثال المقام لا ينبغي أن يترك.

### فروع:

#### الأول: يجب الغسل على المجامع في فرج البهيمة أو الحيوان مع الإنزال بلا خلاف،

و مع عدمه خلاف، الأكثر على العدم، للأصل و عدم الدليل.

وقيل بالوجوب، و هو الشيخ في «المبسوط» على ما نقل عنه «٢»، و العلامة في «المختلف» و «القواعد» «٣».

و نقل عن السيد رحمه الله دعوى الوفاق من الأصحاب على ذلك، كاتفاقهم في دبر المرأة «٤»، و هو المعتمد، للإجماع المنقول، و

صحيحة زرارة المتقدمة الواردة في قضية الأنصار و اختلاف الصحابة «٥» و بهما يظهر الجواب عن دليل المانع.

هذا، مع موافقة الوجوب للاحتياط بأن يغتسل و لا يكتفى بهذا الغسل لمثل الصلاة، كما قلنا.

#### الثاني: لا فرق في الجماع قبل أو دبرا بين كونها نائمين أو مستيقظين،

أو كون

(١) الحاشية على مدارك الأحكام للوحيد رحمه الله: ١/ ٣٢٥ و ٣٢٦.

(٢) نقل عنه العلامة في مختلف الشيعة: ٣/ ٣٨٩، لاحظ! المبسوط: ١/ ٢٧٠.

(٣) مختلف الشيعة: ٣/ ٣٨٩، قواعد الأحكام: ١/ ٦٤.

(٤) نقل عنه العلامة في مختلف الشيعة: ١/ ٣٣٠.

(٥) وسائل الشيعة: ٢/ ١٨٤ الحديث ١٨٧٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٦٩

.....

أحدهما نائما و الآخر مستيقظا، و مثل النوم الإغماء و السكر و الغفلة، فإذا علموا بالجماع و جب عليهم الغسل بعد العلم و الثبوت شرعا، و أمّا مجرّد الظن فالاحتياط لا يترك فيه.

#### الثالث: الكافر يجب عليه الغسل لكونه محدثا،

و لا يسقط بالإسلام لذلك و لو اغتسل مسلم ثم ارتدّ، لا يبطل غسله لرفع حدثه.

#### الرابع: وطء غير البالغ يوجب الغسل، كما ظهر من الإجماع الذي ادّعاه المرتضى «١» و غيره «٢»،



فإنَّ الذكر الموطوء أعم من البالغ، بل أظهر في غير البالغ، فإذا كان وطء غير البالغ من الغلام يوجب الغسل، فوطئ غير البالغة بطريق أولى.

و أما وطء غير البالغ البالغة، فظاهر الأصحاب أنه موجب للغسل على البالغة و أما وطؤه البالغ فلعله مثل وطء البالغة بملاحظة الإجماع الذي ادّعاه المرتضى وغيره، و الاحتياط في أمثاله لا يترك.

و أما وجوب الغسل على غير البالغ كالنائم و المغمى عليه و أمثالهما فمحمّل بمعنى أنه إذا بلغ يكون محدثا بالحدث الأكبر لا يصلّي مثلا حتى يغتسل.

و قيل بالمنع من قراءة العزائم و أمثالها «٣».

و الظاهر أنه يرتفع بغسله في حال التميز، لكون عباداته شرعية على الأصحّ، فالظاهر أنه يكفي هذا الغسل لرفع حدثه، و لا يحتاج إلى غسل لرفعه بعد البلوغ.

### الخامس: الجماع بالذكر الملفوف كغيره - بظاهر الفقهاء - و إن غلظت اللقافة،

لعموم الأدلّة، مثل قولهم عليهم السلام: التقاء الختانين هو غيبوبة الحشفة «٤»، و أمثال ذلك.

(١) نقل عنه في مختلف الشيعة: ٣٢٨ / ١.

(٢) مختلف الشيعة: ٣٢٩ / ١، السرائر: ١٠٧ / ١ و ١٠٨.

(٣) قاله العلامة في تذكرة الفقهاء: ٢٢٨ / ١ و ٢٢٩.

(٤) وسائل الشيعة: ١٨٣ / ٢ الحديث ١٨٧٦.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٧٠

.....

و كذا الحال لو كان الذكر مكشوفاً، لكن في الفرج خرقة، و الاحتياط أولى.

### السادس: وطء الميت أيضا يوجب الغسل بحسب الظاهر من الفقهاء «١»،

بل مرّ ما يظهر من كلام الشيخ ادّعاء الإجماع عليه «٢»، و على وطء ميتة البهيمة.

بل و ربّما يظهر من بعض الأخبار - على ما هو بيالي - أن الميت قالت للنباش الذي جامعها: تركتني جنباً «٣».

و ربّما يظهر من فحوى كلام أمير المؤمنين عليه السلام للأَنْصار «٤»، و الاحتياط لا يترك في أمثاله و ليس على الميت غسل، لعدم التكليف.

قوله: (و الاستحاضة المثقبة). إلى آخره.

قد تقدّم الكلام في ذلك مستوفى في بحث الاستحاضة «٥»، و أنّ الحقّ ما هو المشهور: من أنّ المتوسطة توجب غسلًا واحداً، و الكثيرة توجب ثلاثة أغسال، خلافاً للقديمين «٦» و من وافقهما «٧»، فلاحظ! قوله: (و في الصحيح). إلى آخره.

هو صحيحه معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام «٨».

(١) شرائع الإسلام: ٢٦ / ١، مختلف الشيعة: ٣٣٠ / ١، جامع المقاصد: ٢٥٧ / ١.

- (٢) راجع! الصفحة: ٦١ و ٦٢ من هذا الكتاب.
- (٣) أمالي الصدوق: ٤٥ الحديث ٣، بحار الأنوار: ٦ / ٢٥ الحديث ٢٦ مع اختلاف.
- (٤) وسائل الشيعة: ٢ / ١٨٤ الحديث ١٨٧٩.
- (٥) راجع! الصفحة: ٢٢٤ - ٢٣٢ (المجلد الأول) من هذا الكتاب.
- (٦) نقل عنهما العلامة في مختلف الشيعة: ١ / ٣٧٢.
- (٧) المعبر: ١ / ٢٤٥، منتهى المطلب: ٢ / ٤١٢ مجمع الفائدة والبرهان: ١ / ١٥٥، مدارك الأحكام: ٢ / ٣١.
- (٨) الكافي: ٣ / ٨٨ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ١ / ١٠٦ الحديث ٢٧٧، وسائل الشيعة: ٢ / ٣٧١ الحديث ٢٣٩٠.
- مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٧١

## ٥٩ - مفتاح الأغسال المسنونة

### إشارة

يستحب الغسل للمحدث بالأ-كبر مع عدم الوجوب، و طهر ذات الدمين مطلقا، كما أشرنا إليه من قبل، و خصوصا إذا أراد صلاة مندوبة أو طوفا مندوبا، إلى آخر ما قلناه في استحباب الوضوء للمحدث بالأصغر.

و يستحب للمتطهر يوم الجمعة، كما مرّ، و أوجه الصدوق «١»، و يومى العيدين، و ليلة الفطر، و يوم عرفه، و التروية «٢»، و الغدير، و المباهلة، و أول ليلة من رمضان، و ليلة سبع عشرة، و تسع عشرة، و إحدى و عشرين، و ثلاث و عشرين منه، بل مرتين في الأخير في طرفيها، و ليلة النصف من شعبان، و يوم النيروز.

و إذا أراد الإحرام - و أوجه العتاني «٣» - أو دخول مكة، أو المدينة، أو مسجديهما، و الأفضل أن يقدمه على دخول الحرمين، أو دخول الكعبة، أو زيارتها، أو النحر، أو الذبح، أو الحلق، أو زيارة أحد المعصومين عليهم السلام، أو

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٦١ ذيل الحديث ٢٢٦.

(٢) و هى ثامن ذى الحجة، و تسميته بيوم التروية، لأنهم كانوا يتروون فيه من الماء و يحملونه معهم إلى عرفه، لأنه لم يكن بها ماء فى ذلك الزمان. «منه رحمه الله».

(٣) نقل عنه فى مختلف الشيعة: ١ / ٣١٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٧٢

الاستسقاء، كما مرّ، أو الاستخارة، أو صلاة الكسوف مع الاستيعاب أداء كانت أو قضاء مع تعمّد الترك. و خصّ بعضهم بالثانى «١»، و منهم من أوجه فيه «٢»، و منهم من لم يقيد بالاستيعاب «٣»، و الأصح ما قلناه.

و إذا أحدث بعد غسل الإحرام أو الزيارة و لما يأت بهما، و إذا تاب عن الذنوب، و قيدها المفيد بالكبائر «٤»، أو مسّ ميتا بعد غسله، أو سعى إلى مصلوب فرآه عامدا، و أوجه الحلبي فيه «٥»، أو قتل وزغته، و غسل المولود، كلّ ذلك للنص «٦».

و زاد جماعة سائر ليالى الأفراد من رمضان، و ليلة النصف من رجب، و يوم المبعث منه، و يوم الدحو «٧» «٨»، و إذا شكّ فى الحدث الموجب و تيقن الطهارة احتياطا. و زاد المفيد ما إذا اهرق عليه ماء غالب النجاسة «٩»، و الإسكافي كلّ مشهد أو مكان شريف أو يوم و ليلة شريفين، و عند ظهور الآثار فى السماء، و عند كلّ فعل يتقرّب به إلى الله و يلجأ فيه إليه «١٠».

(١) الرسائل العشر: ١٦٨، المعتمر: ٣٥٨ / ١.

(٢) المراسم: ٨١.

(٣) المقنعة: ٥١، لاحظ! المعتمر: ٣٥٨ / ١.

(٤) المقنعة: ٥١.

(٥) الكافي في الفقه: ١٣٥.

(٦) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٣١ و ٣٣٢ الباب ١٨ و ١٩، ٣٣٦ و ٣٣٧ الباب ٢٦ و ٢٧، ٣٣٨ الباب ٢٩ من أبواب الأغسال المسنونة.

(٧) قواعد الأحكام: ٣ / ١، كشف اللثام: ١ / ١٤١-١٤٧، الألفية و النلفية: ٩٥.

(٨) و هو اليوم الخامس و العشرين من ذى القعدة الحرام منه رحمه الله.

(٩) الإشراف: ١٨، لاحظ! ذكرى الشيعة: ٢٠٠ / ١.

(١٠) نقل عنه في ذكرى الشيعة: ١ / ١٩٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٧٣

قوله: (يستحب الغسل). إلى آخره.

قد مرّ أنّ الطهارة مطلقا واجبة لغيرها لا لنفسها، ولأنّه لا مانع من أن تكون واجبة بوجوب موسع بمجرّد صدور موجبها، و وجوبها يكون لأجل المشروط بها، و يتضيق وجوبها بتضييق المشروط، كما اختاره بعض المحققين «١» و اخترناه في غسل مثل الجنابة للصوم. و لكنّها ليست واجبة للصلاة إلّا بعد دخول وقتها، لأجل النص من الشارع، مثل قوله عليه السّلام: «إذا دخل الوقت وجب الطهور و الصلاة» «٢» فقبل دخول وقتها لا تكون واجبة، بل تكون مستحبة، لما عرفت من أنّها و إن كانت واجبة لغيرها، إلّا أنّها مستحبة لنفسها بالإجماع و النصوص، سيّما الغسل من الجنابة، بل البقاء على الجنابة مكروه.

بل و ربّما يشتدّ كراهته، سيّما بالنسبة إلى بعض الامور مثل الأكل و غيره ممّا لا ينبغي صدوره عن الجنب شرعا.

و يزيد استحبابها ممّا ذكره المصنّف من الصلاة و الطواف المندوبين و غيرهما، و يصحّ الدخول بها في الفريضة، و إن لم تكن بتية رفع الحدث و لاستباحة الصلاة لكن في الوضوء ربّما يكون الأحوط كونه لاستباحة الصلاة إذا اريد الدخول به في الفريضة، خروجا عن الخلاف الذي مرّ ذكره.

و أمّا الغسل، فيصحّ الدخول به في الفريضة، إذا كان لرفع الحدث مثل

(١) روض الجنان: ٥٢.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٢ الحديث ٦٧، تهذيب الأحكام: ٢ / ١٤٠ الحديث ٥٤٦ و وسائل الشيعة:

١ / ٣٧٢ الحديث ٩٨١، ٢ / ٢٠٣ الحديث ١٩٢٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٧٤

.....

الجنابة و نظائرها و إن كان قبل دخول وقت الفريضة و فعل بتية الاستحباب أو القربة من دون رفع الحدث أو الاستباحة، كما عرفت. و لا يجب كون الوضوء أو الغسل لمثل الجنابة أن يكون بتية الوجوب حتّى يصحّ الدخول به في الفريضة، إذ ظاهر الأصحاب اتّفاقهم على صحّة الدخول في الفريضة بالوضوء المندوب و الغسل المندوب إذا كان لرفع مثل الجنابة، إلّا أنّه في الوضوء المندوب اعتبر

بعضهم كونه لأجل الصلاة وإن كانت مندوبة «١».

فما اشتهر من المحتاطين من أنهم يندرون صلاة أو شيئاً مع الطهارة إذا كانت طهارتهم قبل دخول وقت الفريضة من الصلاة كي تجب تلك الطهارة و تفعل بقصد الوجوب لأجل الدخول بها في الفريضة بعد دخول وقتها ممّا لا وجه له أصلاً، و لا منشأ له مطلقاً، لما عرفت من وفاق الأصحاب.

و عرفت أيضاً سابقاً من وضوح دلالة الأدلة على صحّة الدخول في الفريضة بالوضوء المستحب لأجل الصلاة المستحبّة و غسل مثل الجنابة، بل تصحّ الطهارة الواقعة لأجل التأهب للفريضة قبل دخول وقتها بلا تأمل و لا شبهة.

بل ورد: «ما وقر الصلاة من آخر طهارتها حتى دخل الوقت» «٢»، بل ربّما لم يتمكّن المكلف من الطهارة بعد دخول وقت الفريضة أو يظن عدم التمكّن أو يخاف منه، و هو متمكّن منها قبل الدخول، فحينئذ يجب عليه الطهارة قبل دخول وقت الفريضة من باب المقدّمة، و لو لم يفعل يكون مؤاخذاً معاقباً بحسب الظاهر.

و المراد من الوجوب في قولهم عليهم السّلام: «إذا دخل الوقت وجب الطهور و الصلاة» «٣» الوجوب الشرعي لا من باب المقدّمة، مع أنّ الإطلاق منصرف إلى

(١) المبسوط: ١ / ١٩، السرائر: ١ / ١٠٥، جامع المقاصد: ١ / ٢٠٧.

(٢) وسائل الشيعة: ١ / ٣٧٤ الحديث ٩٨٥.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٢ الحديث ٦٧، تهذيب الأحكام: ٢ / ١٤٠ الحديث ٥٤٦، وسائل الشيعة:

١ / ٣٧٢ الحديث ٩٨١.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٧٥

.....

الأفراد الشائعة و الفروض المتعارفة، إذ كلمة (إذا) ليست من أداة العموم، كما حقّق في محلّه، على أنّ الاحتياط في النذر خلاف الاحتياط، إذا لم يظهر بعد وثوق في خروجهم عن عهدة التكاليف الواقعة عليهم فكيف يزيدونها؟ و بالجملة، مرّ الكلام في مبحث الوضوء مبسوطاً «١».

قوله: (و يستحب للمتطهر). إلى آخره.

قد مرّ الكلام في حكم غسل الجمعة و أحكامه المتعلقة به مستوفى «٢».

قوله: (و يومي العيدين). إلى آخره.

استحباب الغسل في هذين اليومين على ما قيل مذهب العلماء كافة «٣» و الأخبار به مستفيضة.

منها: صحيحة على بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السّلام عن الغسل في الجمعة و الأضحى و الفطر؟ قال: «سنّة و ليس بفريضة» «٤».

و ما رواه الشيخ رحمه الله عن علي بن أبي حمزة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن غسل العيدين أ واجب هو؟ فقال: «هو سنّة» «٥»، الحديث.

(١) راجع! الصفحة: ٦٠-٦٩ (المجلد الثالث) من هذا الكتاب.

(٢) راجع! الصفحة: ٩١-١٠٧ (المجلد الثاني) من هذا الكتاب.

(٣) قاله المحقق في المعتمد: ٣٥٦ / ١.

(٤) تهذيب الأحكام: ١ / ١١٢ الحديث ٢٩٥، الاستبصار: ١ / ١٠٢ الحديث ٣٣٣، وسائل الشيعة:

٣ / ٣١٤ الحديث ٣٧٣٦.

(٥) تهذيب الأحكام: ١ / ١١٢ الحديث ٢٩٧، الاستبصار: ١ / ١٠٣ الحديث ٣٣٥، وسائل الشيعة:

٣ / ٣١٤ الحديث ٣٧٣٩.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٧٦

.....

و في «العيون» أيضا في ما كتب الرضا عليه السلام للمأمون التصريح بكونه سنة «١». إلى غير ذلك.

و أما ما دل على الرجحان و المطلوبية، فكثير غاية الكثرة.

قال الشهيد رحمه الله في «الذكري»: الظاهر أن وقت غسل العيدين ممتد بامتداد اليوم عملا بإطلاق اللفظ، و يتخرج من تعليل الجمعة أنه إلى الصلاة، أو إلى الزوال الذي هو وقت صلاة العيدين، و هو ظاهر الأصحاب «٢».

و يدل عليه موثقة عمارة الساباطي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينسى أن يغتسل يوم العيد حتى يصلّى؟ قال: «إن كان في وقت فعله أن يغتسل و يعيد الصلاة، و إن مضى الوقت فقد جازت صلاته» «٣».

و ابتداء وقته بعد طلوع الفجر بلا خلاف، لكونه غسل يوم العيد، و لرواية علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته هل يجزيه أن يغتسل بعد طلوع الفجر؟ هل يجزيه ذلك من غسل العيدين؟ قال: «إن اغتسل يوم الفطر و الأضحى قبل الفجر لم

يجزه، و إن اغتسل بعد طلوع الفجر أجزأه» «٤».

قوله: (و ليلة الفطر).

يدل على استحباب الغسل فيها رواية الحسن بن راشد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الناس يقولون: إن المغفرة تنزل على من صام شهر رمضان ليلة

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢ / ١٣٠ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٠٥ الحديث ٣٧١٣.

(٢) ذكرى الشيعة: ١ / ٢٠٢ مع اختلاف يسير.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٨٥ الحديث ٨٥٠، الاستبصار: ١ / ٤٥١ الحديث ١٧٤٧، وسائل الشيعة:

٣ / ٣٣٠ الحديث ٣٧٩١.

(٤) قرب الإسناد: ١٨١ الحديث ٦٦٩، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٣٠ الحديث ٣٧٩٤.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٧٧

.....

القدر، فقال: «يا حسن! إن القاريجار «١» إنما يعطى أجره عند فراغه، ذلك ليلة العيد»، قلت [جعلت فداك]: فما ينبغي لنا أن نعمل فيها؟ فقال: «إذا غربت الشمس فاغتسل «٢»». إلى آخر الحديث.

قوله: (و يوم عرفة).

استحباب الغسل في هذا اليوم بعد كونه مجمعا عليه بين الأصحاب، دلّت عليه الأخبار الكثيرة المعتبرة. منها: صحيحة عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «الغسل من الجنابة، و يوم الجمعة، و يوم الفطر، و يوم الأضحى، و يوم عرفة عند زوال الشمس» «٣».

قوله: (و التروية).

يدلّ على استحبابه فيه صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام قال: «الغسل في سبعة عشر موطنًا: ليلة سبع عشرة من شهر رمضان». إلى أن قال: «و يوم التروية» «٤».

قوله: (و الغدير).

قال الشيخ رحمه الله في «التهذيب»: و الغسل في هذا اليوم مستحب و مندوب

(١) القاريجار فارسى معرّب معناه: العامل و الأجير، (وسائل الشيعة: ٣/ ٣٢٨ ذيل الحديث ٣٧٨٥).

(٢) الكافي: ٤/ ١٦٧ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ١/ ١١٥ الحديث ٣٠٣، علل الشرائع: ٣٨٨ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٢٨ الحديث ٣٧٨٥.

(٣) تهذيب الأحكام ١/ ١١٠ الحديث ٢٩٠، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٠٦ الحديث ٣٧١٧.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤٤ الحديث ١٧٢، تهذيب الأحكام: ١/ ١١٤ الحديث ٣٠٢، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٠٧ الحديث ٣٧١٨.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٧٨

.....

و عليه إجماع الفرقه «١».

و يدلّ عليه بعد الإجماع المنقول ما في «الفقه الرضوى»: «و غسل يوم غدیر خَمّ» «٢».

و رواية أبي الحسن الليثى المروية في كتاب «الإقبال» لابن طاوس عن أبي عبد الله عليه السّلام أنّه قال: «إذا كان صبيحة ذلك اليوم وجب الغسل في صدر نهاره» «٣»، الحديث.

و رواية علي بن الحسين العبدى في «التهذيب» قال: سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: «صيام يوم غدیر خَمّ يعدل صيام عمر الدنيا- إلى أن قال- و من صلّى فيه ركعتين يغتسل عند زوال الشمس من قبل أن تزول مقدار نصف ساعة» «٤»، الحديث.

قوله: (و المباهلة).

يدلّ عليه موثقة سماعة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن غسل الجمعة؟

فقال: «واجب في السفر و الحضر- إلى أن قال- و غسل الجنابة واجب»، و قال بعد ذكر أغسال كثيرة: «و غسل المباهلة واجب» «٥».

**تنبيه: الظاهر من كلام الأصحاب أنّ المراد هو الغسل يوم المباهلة،**

و هو اليوم الرابع و العشرون، أو الخامس و العشرون من شهر ذى الحجة الحرام على

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ١١٤ ذيل الحديث ٣٠١.

- (٢) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٢، مستدرك الوسائل: ٢/ ٤٩٧ الحديث ٢٥٥١.
- (٣) إقبال الأعمال: ٤٧٤، بحار الأنوار: ٢٢/ ٧٨، مستدرك الوسائل: ٢/ ٥٢٠ الحديث ٢٦١٣.
- (٤) تهذيب الأحكام: ٣/ ١٤٣ الحديث ٣١٧، وسائل الشيعة: ٨/ ٨٩ الحديث ١٠١٥٤.
- (٥) الكافي: ٣/ ٤٠ الحديث ٢، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤٥ الحديث ١٧٦، تهذيب الأحكام: ١/ ١٠٤ الحديث ٢٧٠، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٠٣ الحديث ٣٧١٠.
- مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٧٩
- .....

الاختلاف الواقع فيه.

ونقل عن بعض المتأخرين في حواشيه على الحديث المشار إليه: أنه ليس المراد بالمباهلة اليوم المشهور، بل المراد به الاغتسال لإيقاع المباهلة مع الخصوم في كل حين كما في الاستخارة «١». وقد وردت به رواية صحيحة في «الكافي» «٢»، و كان ذلك مشهورا بين القدماء.

أقول: ما ذكره رحمه الله هو الظاهر من الموثقة المذكورة، لعدم ذكر لفظه «يوم» فيها، واحتياج ما فهمه الأصحاب على ارتكاب تقدير مخالف للأصل، لكن لا بأس به بعد أن فهم الأصحاب ذلك منها، لكون فهمهم من أقوى وأعلى أمارات على ارتكاب التقدير. و كان مراده من الصحيحة المروية في «الكافي» صحيحة أبي مسروق عن أبي عبد الله عليه السلام - ثم ساق الخبر. إلى أن قال: - فقال لي: «إذا كان ذلك فادعهم إلى المباهلة»، قلت: و كيف أصنع؟ قال: «أصلح نفسك ثلاثا» و أظنه قال: «و صم و اغتسل و ابرز أنت و هو إلى الجبانة فشبك أصابعك من يدك اليمنى في أصابعه» «٣» الحديث.

قوله: (و أول ليلة من رمضان).

يدل عليه رواية سماعه عن الصادق عليه السلام قال: «و غسل أول ليلة من شهر رمضان مستحب» «٤».

(١) نقل عن الحواشي المنسوبة إلى المولى محمد تقي المجلسي في الحقائق الناضرة: ٤/ ١٩٠.

(٢) الكافي: ٢/ ٥١٣ الحديث ١.

(٣) الكافي: ٢/ ٥١٣ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٧/ ١٣٤ الحديث ٨٩٣٢.

(٤) الكافي: ٣/ ٤٠ الحديث ٢، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤٥ الحديث ١٧٦، تهذيب الأحكام: ١/ ١٠٤ الحديث ٢٧٠، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٠٣ الحديث ٣٧١٠.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٨٠

.....

و رواية أبي قره مروية في «الإقبال» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يستحب الغسل في أول ليلة من شهر رمضان، و ليلة النصف منه» «١».

و في رواية: «من اغتسل أول ليلة من شهر رمضان في نهر جار و يصب على رأسه ثلاثين كفا من ماء يكون على طهر إلى شهر رمضان من قابل» «٢».

و في أخرى أيضا: «من أحب أن لا يكون به الحكمة فليغتسل أول ليلة من شهر رمضان» «٣».

أقول: ويظهر من الرواية المروية في كتاب «الإقبال» استحباب الغسل في ليلة النصف من شهر رمضان أيضا «٤».  
ويظهر من كلام العلامة في «النهاية» أيضا أن به رواية «٥».  
وقال الشيخ في «المصباح»: وإن اغتسل في ليالي الأفراد كلها خاصة ليلة النصف كان فيه فضل كثير «٦»، انتهى.  
و ابن طائوس روى في كتاب «الإقبال» رواية في استحباب الغسل في ليالي الأفراد أيضا «٧». ولم يذكرهما المصنف، وكأنه لعدم وقوفه على مستندهما.

وقال بعدم الوقوف على النص في ليلة النصف السيد في «المدارك»، والمحقق

(١) إقبال الأعمال: ١٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٢٥ الحديث ٣٧٧٠.

(٢) إقبال الأعمال: ١٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٢٥ الحديث ٣٧٧٣ مع اختلاف يسير.

(٣) إقبال الأعمال: ١٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٢٥ الحديث ٣٧٧٤.

(٤) إقبال الأعمال: ١٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٢٥ الحديث ٣٧٧٠.

(٥) نهاية الأحكام: ١/ ١٧٧.

(٦) مصباح المتعبد: ٦٣٦.

(٧) إقبال الأعمال: ١٢١.

مصباح الظلام، ج ٤، ص: ٨١

.....

في «المعتبر» «١»، وهو على ما نقل مذهب الثلاثة و أتباعهم «٢»، ولا بأس به وإن ضعف السند، للمسامحة في أدلة السنن و الكراهة.  
هذا، مع احتمال حصول الثبوت و التبين من أقوالهم و فتواهم بمضمونها.

قوله: (و ليلة سبع عشرة). إلى آخره.

المستند في ذلك بعد فتوى الأصحاب أخبار كثيرة:

منها: صحیحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهم السلام قال: «الغسل في سبعة عشر موطنًا: ليلة سبع عشرة من شهر رمضان، و هي ليلة التقى الجمعان، و ليلة تسع عشرة، و فيها يكتب الوفد وفد السنة، و ليلة إحدى و عشرين، و هي ليلة التي اصيب فيها أوصياء الأنبياء، و فيها رفع عيسى عليه السلام، و ليلة ثلاث و عشرين، و فيها يرجى ليلة القدر» «٣»، الحديث.

قوله: (بل مرتين في الأخير).

دليله التأسى بهم عليهم السلام حيث فعلوه فيها، كذلك على ما يظهر من بعض الأخبار «٤».

أما على القول باستحباب التأسى فظاهر، و أما على القول بوجوبه فكذلك هنا أيضا، لقيام القرينة على الاستحباب، مضافا إلى ضعف السند، مع المسامحة في أدلة السنن و الكراهة.

روى ذلك الشيخ عن بريد، قال: رأته اغتسل في ليلة ثلاث و عشرين

(١) مدارك الأحكام: ٢/ ١٦٥، المعتبر: ١/ ٣٥٥.

(٢) لاحظ! مدارك الأحكام: ٢/ ١٦٥.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ١١٤ الحديث ٣٠٢، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٠٧ الحديث ٣٧١٨.



(٤) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٢٧ الحديث ٣٧٨٠-٣٧٨٢.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٨٢

.....

مرتين: مرّة من أول الليل و مرّة من آخره «١».

و الظاهر كونه من رمضان، و سقط لفظه «من شهر رمضان» لأنه روى مثله ابن طاوس في «الإقبال» بإسناده إلى بريد بن معاوية، و فيه ليلة ثلاث و عشرين من شهر رمضان «٢».

قوله: (و ليلة النصف من شعبان).

المستند فيه ما رواه الشيخ عن هارون بن موسى بسنده إلى أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «صوموا شعبان و اغتسلوا ليلة النصف منه» «٣».

و ضعف سنده باشماله على أحمد بن هلال الضعيف غير قادح للانجبار بعمل الأختيار، و للمسامحة في أدلّة السنن، مع أن في «الفقه الرضوي» عدّ غسل ليلة النصف من شعبان من الأغسال «٤».

قوله: (و يوم النيروز).

يدلّ عليه ما رواه الشيخ في «المصباح» عن المعلّى بن خنيس عن الصادق عليه السلام قال: «إذا كان يوم النيروز فاغتسل و البس أنظف ثيابك» «٥»، الحديث.

و الظاهر أنه نيروز الفرس، و هو يوم تحوّل الشمس إلى برج الحمل و أول سنة الفرس.

(١) تهذيب الأحكام: ٤/ ٣٣١ الحديث ١٠٣٥، و وسائل الشيعة: ٣/ ٣١١ الحديث ٣٧٢٧.

(٢) إقبال الأعمال: ٢٠٧، و وسائل الشيعة: ٣/ ٣١١ الحديث ٣٧٢٧.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ١١٧ الحديث ٣٠٨، و وسائل الشيعة: ٣/ ٣٣٥ الحديث ٣٨٠٤.

(٤) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٢، مستدرک الوسائل: ٢/ ٤٩٧ الحديث ٢٥٥١.

(٥) مصباح المتهدّد: ٥٣٢، و وسائل الشيعة: ٣/ ٣٣٥ الحديث ٣٨٠٥، بحار الأنوار: ٥٦/ ١٠١ الحديث ٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٨٣

قوله: (و إذا أراد الإحرام).

المشهور بين الأصحاب استحباب هذا الغسل، بل قال المفيد- على ما نقل عنه:- غسل الإحرام للحجّ سنة أيضا بلا خلاف «١».

و عن الشيخ في «التهذيب»: أنه قال: إنه سنة بغير خلاف «٢».

و ربّما يظهر من «أمالي الصدوق» عدم وجوبه عند الإمامية «٣»، فلاحظ! و أوجه ابن أبي عقيل «٤»، بل نقله المرتضى عن كثير من الأصحاب على ما قيل «٥».

استدلّ للمشهور بصحيحه معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا انتهيت إلى العقيق من قبل العراق أو إلى الوقت هذه المواقيت و أنت تريد الإحرام إن شاء الله تعالى فانفث إبطيك و قلم أظفارك و خذ من شاربك». إلى أن قال:

«استك و اغتسل و البس ثوبيك» «٦» لأنّ الظاهر كون الغسل للاستحباب، كما تشعر به الأوامر المتقدّمة، فإنّها للندب بغير خلاف «٧». أقول: و الأجود الاستدلال لهم بالأصل و الإجماع المنقول، و بما رواه في «العيون» أنّ الرضا عليه السلام كتب إلى المأمون من محض

الإسلام: «و غسل يوم الجمعة سنّة، و غسل العيدين، و دخول مكّة و المدينة و الزيارة و الإحرام و أوّل ليلة من

(١) نقل عنه العلامة في مختلف الشيعة: ٣١٥ / ١، لاحظ! المقنعة: ٥٠.

(٢) نقل عنه في مدارك الأحكام: ١٦٨ / ٢، لاحظ! تهذيب الأحكام: ١١٣ / ١ ذيل الحديث ٣٠١.

(٣) أمالي الصدوق رحمه الله: ٥١٥.

(٤) نقل عنه في مختلف الشيعة: ٣١٥ / ١.

(٥) نقل عنه في مختلف الشيعة: ٣١٥ / ١، لاحظ! الناصريات: ١٤٧ المسألة ٤٤.

(٦) الكافي: ٣٢٦ / ٤، وسائل الشيعة: ١٢ / ٣٢٣ الحديث ١٦٤١٠.

(٧) مدارك الأحكام: ١٦٨ / ٢ و ١٦٩.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٨٤

.....

شهر رمضان و سبع عشرة و تسع عشرة و إحدى و عشرين و ثلاث و عشرين، و هذه الأغسال سنّة، و غسل الجنابة فريضة و غسل الحيض مثله» (١).

لا يقال: إنّ الاستدلال به يتوقّف على ثبوت كون لفظ «السنّة» حقيقة في ما هو المصطلح عليه بين الفقهاء، لا ما يستفاد من الأخبار من كونه حقيقة في ما يقابل الفريضة المستفاد وجوبه من الكتاب، أي: ما يستفاد شرعيته من طريقة الرسول صلّى الله عليه و آله و سلّم فإنّه على الثاني يكون أعمّ من المستحبّ.

لأنّنا نقول: المراد بالسنّة فيه - كيف ما كان - هو المعنى المصطلح عليه بين الفقهاء، لوجود القرينة على ذلك فيه، و هو قوله عليه السلام: «و غسل الحيض مثله».

و الظاهر التمثيل في كونه فريضة و ليس بسنّة، و لا شكّ أنّ هذا التمثيل إنّما يتمشّى على المعنى المصطلح عليه و هو الوجوب، و أمّا على ما يستفاد من بعض الأخبار (٢) من كونه [مقابل] ما ثبت وجوبه من القرآن فلا، لكونه سنّة و ليس بفريضة عكس التمثيل. أمّا الأول، فلإستفاد وجوبه من طريقة الرسول صلّى الله عليه و آله و سلّم.

و أمّا الثاني، فلعدم استفادته من الكتاب، بل ورد في الأخبار أنّ غسل الحيض سنّة (٣).

و يؤيّدهم روايات اخر مثل صحيحة معاوية المذكورة (٤)، و صحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: «الغسل في سبعة عشر [موطن ليلة سبع عشرة] من شهر رمضان و هي ليلة التقى الجمعان، و ليلة تسع عشرة و فيها يكتب الوغد وفد

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١٣٠ / ٢، وسائل الشيعة: ٣٠٥ / ٣، الحديث ٣٧١٣ مع اختلاف يسير.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ١٧٦ / ٢، الحديث ١٨٦١ و ١٨٦٢.

(٣) وسائل الشيعة: ١٧٤ / ٢، الحديث ١٨٥٥، ١٧٦، الحديث ١٨٦٢، ١٧٢ ذيل الباب ١ من أبواب الحيض.

(٤) الكافي: ٣٢٦ / ٤، وسائل الشيعة: ٣٣٦ / ٣، الحديث ٣٨٩٧.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٨٥

.....

السنة، و ليلة إحدى و عشرين- إلى أن قال- و ليلة ثلاثة و عشرين يرجى فيها ليلة القدر، و يومى العيدين، و إذا دخلت الحرمين، و يوم تحرم- إلى أن قال- و غسل الجنابة فريضة، و غسل الكسوف إذا احترق القرص كله فاغتسل «١».

وجه الدلالة، أنه ذكر المستحبات ثم ذكر الواجبات.

و مثلها صحيحة ابن عمّار عنه عليه السلام: «الغسل من الجنابة، و يوم الجمعة، و العيدين، و حين تحرم، و حين تدخل مكة و المدينة، و يوم تزور البيت» «٢». إلى آخره، إذ لو كان واجبا لكان ذكره بعد غسل الجنابة، لا أن يذكر المستحبات، ثم يذكره فى ضمنها، فتأمل!

و مثل هذه الأخبار آخر تصلح لتأييدها «٣» فلاحظ! قال المحقق فى «المعتبر»: و لعلّ القائل بالوجوب استند إلى ما رواه محمد بن عيسى، عن يونس عن بعض رجاله، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «الغسل فى سبعة عشر موطنًا: الفرض ثلاثة، [فقلت: جعلت فداك، ما الغرض منها؟ قال]:

غسل الجنابة، و غسل من مسّ ميتا، و الغسل للإحرام» «٤»، و محمد بن عيسى ضعيف، و ما رواه عن يونس لا يعمل به ابن الوليد، كما ذكره ابن بابويه «٥»، مع أنه مرسل، فيسقط الاحتجاج به «٦».

(١) تهذيب الأحكام: ١١٤ / ١ الحديث ٣٠٢، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٠٧ الحديث ٣٧١٨.

(٢) الكافي: ٣ / ٤٠ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٠٣ الحديث ٣٧٠٨.

(٣) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٠٤ الحديث ٣٧١٠، ٣٠٦ الحديث ٣٧١٥، ١٣ / ٢٠٠ الحديث ١٧٥٦٤.

(٤) تهذيب الأحكام: ١ / ١٠٥ الحديث ٢٧١، الاستبصار: ١ / ٩٨ الحديث ٣١٦، وسائل الشيعة: ٢ / ١٧٤ الحديث ١٨٥٥.

(٥) نقل عنه فى رجال النجاشى: ٣٣٣ الرقم ٨٩٦.

(٦) المعتبر: ١ / ٣٥٨.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٨٦

.....

أقول: الاعتراضات ليست بجيدة.

أمّا الأول، فلعدم ضعف محمد بن عيسى، للنصّ على توثيقه من علماء الرجال «١».

و أمّا الثانى، فلأنّه لا ضرر فى عدم عمل ابن الوليد، كما حقّق فى «الرجال» «٢».

و أمّا الثالث، فلأنّ الإرسال عن يونس، و هو ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه «٣».

فالأجود الجواب بمعارضه ما دلّ على استحبابه، و ترجيحه بفتوى الأكثر و الاصول، و المؤيّدات من الأخبار، و ندره القائل بالمعارض، و الإجماعات المنقولة، و أنّ مراد السيّد من الوجوب لعلّه ما يكون على تركه العتاب، كما صرح به الشيخ بأنّ الوجوب عندنا على ضربين: ضرب على تركه العتاب، و ضرب على تركه العتاب «٤»، و إلّا فلا يستقيم كلامه على ما هو الظاهر، و الله يعلم.

بهبانى، محمد باقر بن محمد اكمل، مصاييح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبانى، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصاييح الظلام؛ ج ٤، ص: ٨٦

على أنّ الإجماعات المنقولة كلّ واحد منها مقام خبر واحد حجة لا يقصر عنه، كما حقّق.

و يؤيد القائل بالوجوب ما فى «الفرق الرضوى»: و الفرض من ذلك غسل الجنابة، و الواجب غسل الميت و الإحرام، و الباقي سنّة «٥».

و هما ظاهران في الوجود، لكنّه و مرسله يونس معارضان بما هو أقوى منهما، كما ذكرنا، و لكن الأحوط عدم الترك مهما أمكن.

(١) رجال الكشي: ١/ ٢٦٩ الرقم ١٠٢، رجال النجاشي: ٣٣٣ الرقم ٨٩٦.

(٢) لاحظ! تعليقات على منهج المقال: ٣١٣.

(٣) رجال الكشي: ٢/ ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠.

(٤) تهذيب الأحكام: ٢/ ٤١ ذيل الحديث ١٣٢.

(٥) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٢ مستدرک الوسائل: ٢/ ٤٩٧ الحديث ٢٥٥١.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٨٧

قوله: (أو دخول مكة). إلى آخره.

يدلّ عليه - مضافا إلى ما مرّ من روايته «العيون» المتقدّمة من محض الإسلام «١» - صحیحة معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول:

«الغسل من الجنابة، و العيدين، و حين تحرم، و حين تدخل مكة و المدينة، و حين تدخل الكعبة» «٢».

و في «الفقه الرضوي»: «و غسل دخول المدينة، و غسل دخول الحرم، و غسل دخول مكة» «٣».

و روى في «التهذيب» عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الغسل من الجنابة - إلى أن قال - و حين تدخل الحرم، و إذا

أردت دخول البيت، و إذا أردت دخول مسجد الرسول صلى الله عليه و آله و سلم» «٤».

هذا، و سيأتي الكلام فيه و فيما بعده في كتاب الحجّ إن شاء الله تعالى.

قوله: (أو زيارة أحد المعصومين عليهم السلام).

أمّا زيارة النبي صلى الله عليه و آله و سلم و أمير المؤمنين عليه السلام و الحسين عليه السلام و الرضا عليه السلام، فالأخبار للغسل لها

كثيرة مشهورة «٥» لا فائدة في ذكرها هنا.

و ظاهر الأصحاب طرده في زيارة جميع الأئمة عليهم السلام «٦»، و توقف فيه بعض

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢/ ١٣٠ الحديث ١.

(٢) الكافي: ٣/ ٤٠ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٠٣ الحديث ٣٧٠٨.

(٣) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٢ مستدرک الوسائل: ٢/ ٤٩٧ الحديث ٢٥٥١.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/ ١٠٥ الحديث ٢٧٢، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٠٧ الحديث ٣٧١٩.

(٥) راجع! وسائل الشيعة: ١٤/ ٣٩٠ الباب ٢٩، ٤٨٣ الباب ٥٩، ٥٦٩ الباب ٨٨ من أبواب المزار.

(٦) لاحظ! الحدائق الناضرة: ٤/ ١٨٨ و ١٨٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٨٨

.....

الأصحاب حيث قال: إنّنا لم نقف عليه عموماً، نعم، ورد في خصوص بعض الموارد كزيارة علي و الحسين و الرضا عليهم السلام

أحاديث كثيرة «١».

أقول: يدلّ على التعميم ما رواه الشيخ في «التهذيب»، عن العلاء بن سيابة، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله عزّ وجلّ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ «٢» قال: «الغسل عند لقاء كلّ إمام» «٣» و هو دالّ بعمومه على استحباب الغسل للدخول عليهم عليهم السلام حيا و ميتا.

و ما رواه سماعه عن الصادق عليه السلام أنه قال: «و غسل الزيارة واجب» «٤»، و في صحيحه ابن مسلم الواردة في تعدّد الأغسال: «و يوم الزيارة» «٥».

لكن قال بعض مشايخي: إنّ المراد زيارة البيت لا زيارة الإمام عليه السلام، كما يظهر من صحيحه عمّار حيث قال: «و يوم عرفه و يوم تزور البيت و حين تدخل الكعبة» «٦».

و رواية ابن مسلم أيضا بهذا السياق، و إن لم يكن فيها التصريح بلفظ «البيت»، فاستدلال «المدارك» و غيره بالصحيحة، و رواية سماعه على المطلوب «٧» لا يخلو عن تأمل.

فالأولى الاستدلال للعموم بمثل ما ذكرنا، مع ما ورد عنهم عليهم السلام: أنّ

(١) نقل عنه في الحقائق الناضرة: ١٨٩ / ٤.

(٢) الأعراف: ٣١ / ٧.

(٣) تهذيب الأحكام: ١١٠ / ٦ الحديث ١٩٧، وسائل الشيعة: ٣٩٠ / ١٤ الحديث ١٩٤٤٤.

(٤) الكافي: ٤٠ / ٣ الحديث ٢، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٤٥ الحديث ١٧٦، تهذيب الأحكام: ١ / ١٠٤ الحديث ٢٧٠، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٠٣ الحديث ٣٧١٠.

(٥) تهذيب الأحكام: ١ / ١١٤ الحديث ٣٠٢، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٠٧ الحديث ٣٧١٨.

(٦) الكافي: ٤٠ / ٣ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٠٣ الحديث ٣٧٠٨.

(٧) مجمع الفائدة و البرهان: ١ / ٧٦، مدارك الأحكام: ٢ / ١٦٩.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٨٩

.....

حرمتهم عليهم السلام ميتا كحرمتهم حيا «١».

مع أنّ زيارة الجامعة المشهورة الطويلة الواردة لزيارة كلّ إمام عليه السلام يكون مع الغسل بنصّ كلام المعصوم عليه السلام «٢»، حتّى أنّه وقع التأمل في جواز هذه الزيارة بغير غسل.

و على التخصيص بما نقل عن ابن قولويه أنّه روى في كتاب «كامل الزيارات» في زيارة الكاظم و الجواد عليهما السلام، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عمّن ذكره، عن أبي الحسن عليه السلام رفعه، قال: «إذا أردت زيارة موسى بن جعفر و محمّد بن علي الجواد عليهم السلام فاغتسل و تنظف و البس ثوبيك الطاهرين» «٣»، الحديث.

و روى فيه أيضا في زيارة أبي الحسن و أبي محمّد عليهما السلام قال: روى عن بعضهم عليهم السلام أنّه قال: «إذا أردت زيارة قبر أبي الحسن علي بن محمّد و أبي محمّد الحسن بن علي عليهم السلام تقول بعد الغسل إن وصلت إلى قبرهما و إلّا أوأمأت بالسلام عند الباب الذي على الشارع» «٤»، الحديث.

فإذا ورد في زيارة هؤلاء الغسل، فلا شكّ في أنّ جميعهم نور واحد و منزلتهم و حالتهم واحدة، فلا معنى لكون الغسل مستحبا في زيارة بعضهم دون بعض، بل يكون مستحبا في زيارة أكثرهم و لا يكون مستحبا في زيارة الباقي، بل القطع حاصل بعدم التفاوت.

هذا، مضافاً إلى الرواية السابقة.

مع أن المستحب يكفي فيه فتوى فقيه واحد، كما عرفت، فما ظنك بفتوى الفقهاء؟

(١) في (ف) و (ز) ١: حرمتنا ميتا كحرمتنا حيا.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٣٠٥ / ٢.

(٣) نقل عنه في الحقائق الناضرة: ١٨٩ / ٤، لاحظ! كامل الزيارات: ٥٠١ الحديث ٧٨٣ و ٧٨٤.

(٤) كامل الزيارات: ٥٢٠ الحديث ٨٠٢.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٩٠.

قوله: (أو الاستسقاء).

يدلّ عليه موثقة عمّار «١» قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الجمعة؟

فقال: «واجب - إلى أن قال - و غسل الاستسقاء واجب» «٢»، وهو محمول على تأكيد الاستحباب، وعلى ذلك يحمل الوجوب المطلق على المندوب في الأخبار، للإجماع.

قوله: (أو الاستسقاء).

يدلّ عليه موثقة سماعة المتضمنة لقوله عليه السلام: «و غسل الاستسقاء مستحب» «٣».

وفي «الفرق الرضوي»: «الغسل ثلاثة وعشرون: من الجنابة والإحرام - إلى أن قال - و غسل الاستسقاء، و غسل طلب الحوائج إلى الله تبارك و تعالی» «٤».

و ظاهرهما استحباب الغسل بمجرد طلب الخيرة منه تعالى، و إن لم يكن هناك صلاة، كما ذكره المصنّف.

لكن المشهور بين الأصحاب استحبابه لصلاتها، والكّل حسن إن شاء الله تعالى.

قوله: (أو صلاة الكسوف).

قد تقدّم الكلام في ذلك مستوفى في بحث صلاة الكسوف «٥».

(١) هكذا في النسخ و الصحيح «سماعة».

(٢) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٠٣ الحديث ٣٧١٠.

(٣) الكافي: ٣ / ٤٠ الحديث ٢، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٤٥ الحديث ١٧٦، تهذيب الأحكام: ١ / ١٠٤ الحديث ٢٧٠، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٠٣ الحديث ٣٧١٠.

(٤) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٢، مستدرک الوسائل: ٢ / ٤٩٧ الحديث ٢٥٥١.

(٥) راجع! الصفحة: ٤٦٩ - ٤٧٢ (المجلد الثاني) من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٩١.

قوله: (و إذا أحدث).

و لعلّه لعموم ما دلّ على كون الإحرام مع الغسل و الزيارة كذلك «١».

لكن سيجيء في كتاب الحجّ استحباب إعادة غسل الإحرام إذا أكل ما ليس له أكله، أو لبس ما ليس له لبسه قبل الإحرام «٢»، من

دون إشارة إلى ما ذكره هنا، كما أنه هنا لم يشر إلى ما سيذكر هناك، فلا تغفل.

قوله: (و إذا تاب عن الذنوب).

هذا الغسل معروف عند الأصحاب بغسل التوبة، و في كثير من عبارات الأصحاب قيدها بكونها عن فسق «٣»، كما أن المفيد رحمه الله صرح بالتمييز بالكبائر «٤».

فليس هذا مخصوصا بالمفيد، كما يظهر من عبارة المصنّف، لأن الصغيرة لا يكون عندهم فسقا، كما عرفت في مبحث العدالة. بل يمكن أن يكون الكل يريدون ذلك، لأن الظاهر من الحاجة إلى الغسل بحسب التعارف وقوع عظم في ما يتاب عنه، كما أن ظاهر الرواية الدالة على هذا الغسل أيضا كذلك.

على أن الصغيرة مكفّرة بمجرد ترك الكبائر، كما مرّ في مبحث العدالة.

مع أن المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل.

مع أن مستند فتواهم في غاية الوضوح من الدلالة على الاختصاص بالكبيرة، لأن الرواية هكذا قال - أي الراوى و هو مسعدة بن زياد - كنت عند أبي

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣/ ٣٠٣ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونة.

(٢) راجع! وسائل الشيعة: ١٢/ ٣٣٠ الباب ١١ و ٣٣٢ الباب ١٣ من أبواب الإحرام.

(٣) شرائع الإسلام: ١/ ٤٥، مدارك الأحكام: ٢/ ١٧١، ذخيرة المعاد: ٨.

(٤) المقنعة: ٥١.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٩٢

.....

عبد الله عليه السلام، فقال له رجل: إنى أدخل كنيفا ولى جيران و عندهم جوار يتغنين و يضربن بالعود فربما أطلت الجلوس استماعا منى لهن فقال عليه السلام: «لا تفعل»، فقال الرجل: و الله ما أتيتهن، و إنما هو سماع أسمعته باذننى، فقال عليه السلام: «تالله أنت ما سمعت الله يقول إن السَّمْعَ وَ الْبَصِيرَ وَ الْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاَ» فقال الرجل: بلى و الله كأنتى لم أسمع بهذه الآية من عربى و لا عجمى، لا - جرم إنى لا - أعود إن شاء الله تعالى، و إنى أستغفر الله، فقال له: «قم فاغتسل و صل ما بدا لك، فإنك كنت مقيما على أمر عظيم ما كان أسوأ حالك لو مت على ذلك، احمد الله و سله التوبة من كل ما يكره، فإنه لا يكره إلا كل قبيح، و القبيح دعه لأهله فإن لكل أهلا» «٢».

فإنه عليه السلام علل أمره إياه بالغسل بكونه مقيما على أمر عظيم، فإنه ظاهر الدلالة فى كونه مقيما على الكبيرة لا الصغيرة، سيما مع ضمّ قوله عليه السلام: «ما كان أسوأ حالك». إلى آخره.

مضافا إلى الظهور من الخارج أن استماع الغناء و ضرب العود على احتمال كونهما من الصغائر، لا شبهة فى كون السائل مصرا عليهما. مع أن ما ورد فى ذمهما يظهر منه كونهما من الكبائر الشديدة، حيث ورد فى غير واحد من الأخبار أن تعليم المغنّيات كفر و الاستماع منهنّ نفاق «٣».

و لا يضرّ قوله عليه السلام: «و سله التوبة عن كل ما يكره» إذ لا يظهر كون الغسل لأجل توبته عن كل ما يكره، فتأمل!

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٤٥ الحديث ١٧٧، تهذيب الأحكام: ١ / ١١٦ الحديث ٣٠٤ وسائل الشيعة:

٣ / ٣٣١ الحديث ٣٧٩٥ مع اختلاف يسير.

(٣) الكافي: ٥ / ١٢٠ الحديث ٥ و ٧، تهذيب الأحكام: ٦ / ٣٥٦ و ٣٥٧ الحديث ١٠١٨ و ١٠٢١، الاستبصار: ٣ / ٦١ الحديث ٢٠١ و

٢٠٤، وسائل الشيعة: ١٧ / ١٢٣ و ١٢٤ الحديث ٢٢١٥٣ و ٢٢١٥٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٩٣

.....

و نقل عن المحقق في «المعتبر» أنه قال- بعد ذكر هذا الخبر-: هذه مرسله، و هي متناولة صورة معينة فلا يتناول غيرها، و العمدة فتوى الأصحاب، منضمًا إلى أن الغسل خير، فيكون مرادًا «١»، انتهى.

و فيه، أن الرواية المذكورة في كتب معتبرة مثل «الكافي» و غيره جميعًا، مع أنها في «الكافي» رواها عن علي بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن زياد «٢» و كلهم ثقات عن الصادق عليه السلام، و منجبره بفتاوى الأصحاب مع المسامحة في أدلة السنن.

و ما ذكره من أنها متناولة. إلى آخره. فيه، أن قوله عليه السلام: «فإنك كنت مقيمًا على أمر عظيم» تعليل لأمره بالغسل، فيشمل جميع ما هو أمر عظيم، و أنه ما أسوأ حاله لو مات على ذلك.

و قوله: أن الغسل خير. إلى آخره، فيه، أنه لم يظهر بعد كونه خيرًا مطلقًا.

قوله: (أو مسّ ميتًا بعد غسله).

لموثقة عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يغتسل الذي غسل الميت و كلّ من مسّ ميتًا فعليه الغسل و إن كان الميت قد غسل» «٣»، و حملت على الاستحباب للإجماع و الأخبار الدالة على كون الوجوب قبل الغسل و بعد البرد منها: ما مرّ.

و منها: قوينة ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «و لا بأس أن يمسه بعد الغسل و يقبله» «٤»، أي: ليس عليه غسل بقريته صدر الرواية.

(١) نقل عنه في مدارك الأحكام: ٢ / ١٧١، لاحظ! المعتبر: ١ / ٣٥٩.

(٢) الكافي: ٦ / ٤٣٢ الحديث ١٠، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٣١ الحديث ٣٧٩٥.

(٣) تهذيب الأحكام: ١ / ٤٣٠ الحديث ١٣٧٣، الاستبصار: ١ / ١٠٠ الحديث ٣٢٨، وسائل الشيعة:

٣ / ٢٩٥ الحديث ٣٦٩٣.

(٤) الكافي: ٣ / ١٦٠ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ١ / ١٠٨ الحديث ٢٨٤، الاستبصار: ١ / ٩٩ الحديث ٣٢٢، وسائل الشيعة: ٣ / ٢٩٣

الحديث ٣٦٨٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٩٤

.....

و منها: صحيحة ابن سنان عنه عليه السلام بذلك المضمون «١».

و منها: مكاتبة الصفار أنه عليه السلام وقع: «إذا أصاب يدك جسد الميت قبل أن يغسل فقد يجب عليك الغسل» «٢».

و منها: صحيحة ابن مسلم عن الباقر عليه السلام: «مسّ الميت عند موته و بعد غسله و القبلة ليس بها بأس» «٣».

قوله: (أو سعى). إلى آخره.

لما قال في «الفقيه»: و روى: «أن من قصد إلى رؤية مصلوب فنظر إليه وجب عليه الغسل عقوبة» «٤»، و ضعف السند يمنع عن الحمل



على الوجوب، و إن قال أبو الصلاح بوجوبه «٥».

قيل: لا فرق بين المصلوب الشرعى وغيره، ولا بين أن يكون الصلب على الهيئة المعتبرة وغيره، للعموم والمسامحة «٦».

قوله: (أو قتل وزغاً).

هذا مشهور بين الأصحاب، وأنه من جهة النص، لما روى فى «الخراج» عن عبد الله بن طلحة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوزغ؟ قال: «هو رجس»

(١) تهذيب الأحكام: ١ / ٤٣٠ الحديث ١٣٧٢، وسائل الشيعة: ٣ / ٢٩٥ الحديث ٣٦٩٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ١ / ٤٢٩ الحديث ١٣٦٨، وسائل الشيعة: ٣ / ٢٩٠ الحديث ٣٦٧٥.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٨٧ الحديث ٤٠٣، تهذيب الأحكام: ١ / ٤٣٠ الحديث ١٣٧٠، الاستبصار:

١ / ١٠٠ الحديث ٣٢٦، وسائل الشيعة: ٣ / ٢٩٥ الحديث ٣٦٩١.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٤٥ الحديث ١٧٥، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٣٢ الحديث ٣٧٩٨ مع اختلاف يسير.

(٥) الكافي فى الفقه: ١٣٥.

(٦) قاله الشهيد الثانى فى روض الجنان: ١٨، السزوارى فى ذخيرة المعاد: ٨.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٩٥

.....

مسخ، فإذا قتلته فاغتسل «١» - يعنى شكرا - الحديث.

ولما قال الصدوق فى «الفقيه»: و روى: أن من قتل وزغاً فعليه الغسل «٢»، و ربّما علّل بأنّ القاتل يخرج عن ذنوبه «٣» و الله يعلم.

قوله: (و غسل المولود).

فى «الذخيرة»: أنّه حين ولادته على المشهور بين الأصحاب، و قال شاذ منّا بوجوبه استناداً إلى رواية سماعة «٤».

و مراده منها الرواية الطويلة المتضمنة لذكر الأغسال المستحبة كلّها بلفظ الوجوب إلّا ما ندر «٥»، فلا شبهة فى كون المراد الاستحباب فى جميع ما ظهر استحبابه، و أمّا ما لم يظهر فالسياق يمنع عن الحمل على الوجوب، لأنّ ورود هذه المستحبات الكثيرة بلفظ الوجوب يظهر أنّ المراد من الوجوب معنى غير المعنى الاصطلاحى الآن، و نسب إلى الصدوق القول بوجوبه «٦».

ثمّ اعلم! أنّه نسب «٧» إلى المفيد استحبابه لرمى الجمار، و إن تعدّر فالوضوء «٨».

(١) الخرائج و الجرائح: ٢ / ٨٢٣ الحديث ٣٦، لاحظ! وسائل الشيعة: ٣ / ٣٣٢ الحديث ٣٧٩٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٤٤ الحديث ١٧٤، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٣٢ الحديث ٣٧٩٧.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٤٥ ذيل الحديث ١٧٤.

(٤) ذخيرة المعاد: ٨، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٥٤.

(٥) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٠٣ الحديث ٣٧١٠.

(٦) انظر! جواهر الكلام: ٥ / ٧١.

(٧) فى (ف) و (ز) و (ط) زيادة: الى ابن الجنيد القول باستحباب الغسل لكلّ يوم شريف و ليلة شريفة، [نقله الشهيد الثانى فى ذكرى الشيعة: ١ / ٢٠٠، البحرانى فى الحدائق الناضرة: ٤ / ٢٣٩].

(٨) نسب إليه في ذكرى الشيعة: ١/ ١٩٩، لاحظ! المقنعة: ٤١٧.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٩٦

.....

و المشهور استحبابه، لدخول حرم مكة و دخول كعبه، و قد مضى مستندهما، و المشهور أيضا استحبابه ليوم مولد النبي صلى الله عليه و آله و سلم، و يوم المبعث الذي ذكرناه زائدا على ما ذكره المصنف.

قوله: (و زاد جماعة). إلى آخره.

هذا الكلام مبنى على عدم اطلاعه على النص فيما زادوا، و قد عرفت النص فيما ذكرنا، و الظاهر ورود النص في يوم الدحو كيوم المبعث «١».

و أما إذا شك في الحدث الموجب و تيقن الطهارة، فالظاهر عدم تمسدى الاحتياط، لقوله عليه السلام: «لا تنقض اليقين أبدا بالشك» «٢»، مع قوله عليه السلام: «إياك أن تحدث وضوء» «٣» الحديث، فتأمل!

(١) لم نثر على نص فيه، لاحظ! الحدائق الناضرة: ٢٣٥ / ٤.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ٨ الحديث ١١، و سائل الشيعة: ١/ ٢٤٥ الحديث ٦٣١.

(٣) الكافي: ٣/ ٣٣ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١/ ١٠٢ الحديث ٢٦٨، و سائل الشيعة: ١/ ٢٤٧ الحديث ٦٣٧.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٩٧

## ٦٠- مفتاح [تداخل الأغسال]

### إشارة

إذا اجتمعت أسباب مختلفة، كفى غسل واحد بتيه القربة، سواء كانت موجبة، أو مستحبة، أو مختلفة، و سواء لاحظ التداخل في التيه أو لا، عين شيئا منها أو لا، كما في الوضوء بعينه، و لا خلاف ثمة. و أما هاهنا فقبل بإجزاء غسل الجنابة عن غيره دون العكس «١»، و قيل بإجزاء غسل الواجب عن المندوب دون العكس «٢»، و قيل: بعدم التداخل مطلقا «٣»، و الأصح ما قلناه، لصدق الامتثال و أصالة البراءة، و ظهور أن الغرض إنما هو الإطهار، كما يظهر من فحوى الأخبار، و يشهد له الاعتبار.

و للمعتبرة المستفيضة، منها الصحيح: «إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزاءك غسلك ذلك للجنابة و الجمعة و العرفة و النحر و الحلق و الذبح و الزيارة، و إذا اجتمعت لله عليك حقوق أجزاءك فيها غسل واحد، و كذلك المرأة يجزيها

(١) جامع المقاصد: ١/ ٨٧.

(٢) المبسوط: ١/ ٤٠، ذخيرة المعاد: ٩.

(٣) مختلف الشيعة: ١/ ٣٢٠، روض الجنان: ١٨.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٩٨

غسل واحد لجنابتها و إحرامها و جمعتها و غسلها من حيضها و عيدها «١».

و منها: الصحيح في الميِّت الجنب: «يغتسل غسلا واحدا يجزى ذلك للجنابة و لغسل الميِّت لأنهما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة»

«٢».

(١) الكافي: ٣/ ٤١ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٦١ الحديث ٢١٠٧.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ٤٣٢ الحديث ١٣٨٤، وسائل الشيعة: ٢/ ٥٣٩ الحديث ٢٨٥٠.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٩٩

قوله: (أسباب مختلفة). إلى آخره.

اعلم! أنه من البديهيات استحالة اجتماع العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصي.

و أما المعرفات- و هي العلل للمعروفية في الذهن- فيجوز اجتماع ما زاد عن الواحد على معرّف واحد، و لذا يستدلّ بأدلة كثيرة على مطلوب واحد.

و أما الأحكام الشرعية، فغير محال اجتماعها في محلّ واحد، إذا لم يكن فيها تضادّ.

و كذا الحال في أسباب متعدّدة على سبب واحد، كما هو الحال في الوضوء فإنّ المكلف يكفيه وضوء واحد بعد بوله و غائطه و خروج الريح، الى غير ذلك، و يعبر عنه بالتداخل، و ليس بتداخل حقيقة، لأنّه محال أن يصير شيئا متعدّدا و واقعا شيئا واحدا، بل هو شبيه بالتداخل.

لكن الظاهر و الأصل عدم التداخل، إلّا أن يثبت من إجماع أو خبر، كما في الوضوء، بل إجماعه مرادف للضرورة من الدين.

و أمّا الغسل- مثلا- فلا شكّ في كون الواجب منه متعدّدا، و كذلك المستحب منه، و كلّ واحد من المتعددين مطلوب شرعي و عبادة على حدة.

و مرّ أن قصد التعيين شرط في التّيه لحصول الامتثال عرفا، فمن قصد يوم الجمعة في غير شهر رمضان مثلا غسل ليلة ثلاثة و عشرين من شهر رمضان مثلا لم يعد ممثلا قطعا في فعل غسل الجمعة.

و قس على هذا سائر الأغسال، مثلا- الجنب إذا اغتسل غسل مسّ الميت و لم يكن عليه غسل المسّ لم يعد ممثلا، أو الجنب من الذكور اغتسل غسل الحيض أو النفاس أو الاستحاضة. إلى غير ذلك ممّا لا شبهة فيه، فإذا كان قصد التعيين

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٠٠

.....

شرطا، لتحقّق الإطاعة الواجبة و الامتثال اللازم، على ما مرّ تحقيقه في الوضوء.

فإذا كان بعدم قصد التعيين، لا يكفي عن أحدهما، فكيف يكفي عن كليهما؟

فإذا كان عند الفجر يصلّي ركعتين من غير تعيين كونهما فريضة أو نافله، كيف يكفي عن كليهما؟

و كذا الحال إذا قال: اغتسل للجنب، أو اغتسل ليوم الجمعة، فإنّ المكلف لا يفهم من أمره بالغسل إلّا كونه للجنب في الأوّل، و للجمعة في الثاني، فيكون حالهما حال الفريضة و النافلة في صلاة الفجر، فالظاهر في فهم العرف عدم التداخل، و كذا الأصل عندهم، إلّا أن يثبت التداخل من دليل، كما ثبت في الوضوء، فما قال المصنّف من صدق الامتثال و أصالة البراءة إن كان مراده قبل ورود ما يدلّ على التداخل و مع قطع النظر عنه- كما هو الظاهر منه- ففيه ما فيه.

و ممّا ينادى بما ذكرناه ما ورد في الأخبار الدالة على التداخل، من قولهم عليهم السلام:

«إذا اجتمعت عليك حقوق أجزاءك عنه غسل واحد» (١)، فإنّ اجتماع الحقوق صريح في كونه مكلفا بتكليفات، و أنّه مطلوب منه

مطالب شرعية متعدّدة.

و أصرح من ذلك قوله عليه السّلام: «من كلّ غسل يلزمه ذلك اليوم» (٢) لا- أنه لم يطلب منك سوى حقّ واحد و غسل واحد و مطلوب غير متعدّد أصلاً، لأصالة البراءة و صدق الامتثال بفعل واحد. و ينادى به أيضاً قوله عليه السّلام: «أجزأ» لأنّ الإجزاء هو أقلّ الواجب. فيظهر منه أنّ أكثر الواجب هو الإتيان بكلّ واحد واحد من الجميع على حدة على حدة، كما ستعرف، و أين هذا من أصالة البراءة و صدق الامتثال عرفاً؟

(١) الكافي: ٣ / ٤١ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١ / ١٠٧ الحديث ٢٧٩، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٦١ الحديث ٢١٠٧.

(٢) الكافي: ٣ / ٤١ الحديث ٢، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٦٣ الحديث ٢١٠٨.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٠١

.....

و إن شئت زيادة الإيضاح، فاعرض على أهل العرف الأخبار الواردة في الأمر بغسل الجنابة، و غسل المسّ، و غسل الحيض، و أمثالها، و كذا الأوامر الواردة بالأغسال المستحبة، و أسأل عنهم أنّ هذه الأغسال عندهم غسل واحد، و أنّ المطلوب في هذه الأوامر الكثيرة في غاية الكثرة هل هو مطلوب واحد لا يزيد عن الواحد أصلاً؟ أو أنّها أغسال متعدّدة و عبادات متكرّرة و مطلوبات متغايرة، إذ لا شكّ في أنّهم يقولون بالثاني.

على أنّه على فرض صيرورة الكلّ واحداً، فإنّما أن تصير واحداً معيّناً من تلك الأغسال، مثل أن تصير غسل الجنابة بخصوصه «١»، أو الحيض كذلك و هكذا، فلا شكّ في كونه تحكّماً و ترجيحاً من غير مرجّح، و إنّما أن تصير غسل آخر من غير تلك الأغسال، فهو أظهر فساداً، فإذا كانت الأغسال متعدّدة متكرّرة، فالمطلوب كيف لا يكون متعدّداً؟ فإذا كان المطلوب متعدّداً، فكيف يكون امتثالها بواحد غير متعدّد؟ لأنّ الامتثال هو الإتيان بما امر به و ما هو المطلوب منه، فإن كان واحداً يكون الامتثال بواحد، و إن كان متعدّداً فبمتعدّد، فكيف يكون الإتيان بذلك المتعدّد هو الإتيان بواحد شخصي؟

و ممّا يؤيّد أنّ غسل الجنابة يرفع الحدث الأصغر و الأكبر جميعاً، و لا يجوز معه الوضوء بخلاف سائر الأغسال، منها ما لا يرفع حدثاً أصلاً، و منها ما لا يرفع الأصغر «٢»، بل لا بدّ معه من الوضوء.

و أيضاً قصد التعيين جزء التّيه المعبرة في كلّ واحد واحد، و يتفاوت في كلّ واحد واحد.

(١) في (د) زيادة: لا غير.

(٢) في (ف) و (ز) و (١) و (ط): أصلاً.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٠٢

.....

و أيضاً سيجيء أنّ الجنب إذا حاضت قبل الغسل فهي بالخيار إن شاءت اغتسلت للجنابة، و إن شاءت أخرت و تجعله مع غسل الحيض واحداً كما سيجيء.

و أيضاً المدار في أمثال ما ذكر عدم التداخل، و لذا أنكر العلّامة رحمه الله التداخل في المقام أيضاً «١»، مع أنّ الأصل عنده البراءة من

زيادة التكليف قطعاً، و خبر الواحد عنده حجة أيضا «٢»، فمنعه عن التداخل ليس إلا لقوة هذا الأصل بحيث لا يقاومه خبر الواحد، و إن كان الحق أنه يقاومه هذا الخبر، لانجباره بعمل الأصحاب و اعتضاده بأخبار كثيرة و غيرها.  
و مما ذكر ظهر أن الأصل عدم التداخل إلا أن يثبت، و بالنحو الذي يثبت، و المثبت هو الأخبار، مثل صحيحة زرارة قال: «إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزأك غسلك ذلك للجنابة و الجمعة و عرفه و النحر و الحلق و الذبح و الزيارة، و إذا اجتمعت لله عليك حقوق أجزأك عنها غسل واحد» ثم قال: «و كذلك المرأة» «٣» الحديث، و صحيحته الاخرى عن أحدهما عليهما السلام بذلك المضمون «٤».

و الرواية الاولى و إن كان في الطريق إبراهيم بن هاشم، إلا أنه حسن كالصحيح وفاقاً، مع أنها رويت عنه بطريق صحيح أيضا.  
و الثانية و إن كان في الطريق علي بن السندي، إلا أنه ثقة على ما حققته في «الرجال» «٥».

(١) نهاية الأحكام: ١/ ١١٣.

(٢) لاحظ! نهاية الاصول: ١/ ٢٠٤.

(٣) الكافي: ٣/ ٤١ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١/ ١٠٧ الحديث ٢٧٩، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٦١ الحديث ٢١٠٧ مع اختلاف يسير.

(٤) الكافي: ١/ ٤١ الحديث ٢، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٦٣ الحديث ٢١٠٨.

(٥) تعليقات على منهج المقال: ٢٣٤.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٠٣

.....

هذا، مع الانجبار بعمل الأصحاب، و الاعتضاد بصحاح و معتبرة كثيرة.  
و منها: صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام أنه قال له: ميت مات و هو جنب كيف يغسل؟ قال: «يغسل غسلا واحدا يجزيه ذلك للجنابة و لغسل الميت، لأنهما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة» «١»، و العلة المنصوصة مقتضاها العموم.  
و منها: مرسله جميل عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام: «إذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر أجزأ عنه ذلك الغسل من كل غسل يلزمه في ذلك اليوم» «٢».  
و منها: الأخبار التي بعضها صحيح، و بعضها موثق، و هي في غاية الكثرة تدل على أن المرأة إذا اغتسلت يكفيها عن غسل الجنابة و الحيض «٣».

و منها: الأخبار الدالة على أن الميت الجنب يغسل غسلا واحدا «٤».

لا يقال: الرواية الاولى مضمرة، و الثانية في سندها على بن السندي و فيه كلام، و الثالثة لا تخلو عن كلام من جهة العلة المنصوصة، و المرسله ضعيفة و البواقي لا عموم فيها.

لأننا نقول: إضمار زرارة في حكم المسند، لكونه ممن أجمعت العصابة «٥»، و لأنه ممن لا يروى عن غير المعصوم عليه السلام، و لأنها مسندة في «التهذيب» إلى أحدهما عليهما السلام «٦»، و الإضمار إنما هو في «الكافي»، مع أنه صرح في أوله بأن جميع ما

(١) الكافي: ٣/ ١٥٤ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١/ ٤٣٢ الحديث ١٣٨٤، الاستبصار: ١/ ١٩٤ الحديث ٦٨٠، وسائل الشيعة: ٢/ ٥٣٩ الحديث ٢٨٥٠.

(٢) الكافي: ٣/ ٤١ الحديث ٢، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٦٣ الحديث ٢١٠٨.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢/ ٢٥٩ - ٢٦١ الباب ٤١ من ابواب الجنابة.

(٤) راجع! وسائل الشيعة: ٢/ ٥٣٩ الباب ٣١ من ابواب غسل الميت.

(٥) رجال الكشي: ٢/ ٥٠٧ الحديث ٤٣١.

(٦) تهذيب الأحكام: ١/ ١٠٧ الحديث ٢٧٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٠٤

.....

فيه من الروايات الصادرة عن الصادقين عليهم السلام على سبيل العلم واليقين «١».

مضافا إلى أن هذه منقولة عن كتاب حريز، عن زرارة، عن الباقر عليه السلام على ما صرح به ابن إدريس في آخر «السرائر»، وصرح بأن كتاب حريز هذا أصل معتبر معول عليه «٢».

و أميا على بن السندی، فقد حقت في التعليقه كونه ثقة «٣»، فمجرد الكلام فيه لا- يضر، سيما مع اعتضادها بالرواية الاولى، و اعتضادهما بما ذكرنا.

و المرسله مرويه في «الكافي»، و قد عرفت حاله، سيما مع اعتضادها بجميع ما ذكر، و المناقشه في الثالثه- و هي العله المنصوصه- لا وجه لها، لأنه حجه، كما حقق في محله. و أما البواقى و إن كانت لا عموم فيها، إلا أنه لا قائل بالفصل.

هذا كله، مع الانجبار بالشهره العظيمه، بل ربما ادعى الاتفاق في بعض الصور، كما ستعرف، فليل التداخل ظهر أنه في أعلى مرتبه من القوه، و لا يبقى وجه للتأمل فيه.

**إذا عرفت هذا، فاعلم! أن الأغسال المجتمعه إما كلها واجبه أو كلها مستحبه، أو بعضها واجب و بعضها مستحب، فالأقسام ثلاثه:**

**أما الأول: فإن قصد الجميع في النية، فالظاهر إجزاؤه عن الجميع،**

بل لا تأمل فيه بناء على التداخل، و لا شبهه في دخوله في الأخبار، و إن قصد البعض على سبيل التعيين، فإن كان الجنابه فالمشهور إجزاؤه عن غيره، بل قيل: إنه متفق عليه «٤».

(١) الكافي: ١/ ٨.

(٢) السرائر: ٣/ ٥٨٩.

(٣) تعليقات على منهج المقال: ٢٣٤.

(٤) السرائر: ١/ ١٢٣، جامع المقاصد ١/ ٨٧.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٠٥

.....

لكن يبقى الإشكال لو كان المقصود عدم رفع غيرها، إذ لم يظهر بعد كون مثل هذا الغسل صحيحا شرعيا، إذ لو كان الأحداث واحده أو متلازمه يلزم التناقض، و إلا يلزم الانفكاك في عدم رفع البواقى في الصورة الاولى أيضا.

بل لعله لا- يرتفع الإشكال من الصورة الاولى مطلقا، لعدم تحقق إجماع و لا ظهور من الأخبار، سيما مع ما عرفت من صحه غسل الجنابه في حال الحيض، إذ هو صريح في التعدد و عدم التلازم.

و المرسله «١» و إن كان لها ظهور، إلّا أنّها ليست مستندهم بحيث يرتفع الإشكال، لما ستعرف.  
و غير المرسله لا خصوصية له بقصد خصوص الجنابة، إذ سائر الحقوق مثل الجنابة و إن كانت الأغسال المستحبة، و هم لا يرضون بكفاية الغسل المستحب عن الواجب، و كفاية غير الجنابة معركة لأرائهم، كما ستعرف.  
فلو كان ظهور من الأخبار لما يتأتى النزاع المزبور و الوفاق في عدم كفاية المستحب، مضافا إلى ما ستعرف، و إن قصد غير الجنابة ففيه قولان.

و في «الذخيرة»: الأظهر أنّه كالأول «٢»، و الظاهر أنّ بناء ظهوره على كون الأصل التداخل، من جهة أصل البراءة و صدق الامتثال عندهم، و قد عرفت ما فيه، إلّا أن يقال بظهور شمول الأخبار للغسل الواحد بقصد رفع حدث واحد مطلقا، أي حدث كان، و الظهور لا يخلو عن غبار و خفاء.

و قيل بأنّ الجنابة أقوى من غيرها، و قصد رفع الأقوى يستلزم رفع الأدون بطريق أولى «٣».

(١) وسائل الشيعة: ٢/ ٢٦٣ الحديث ٢١٠٨.

(٢) ذخيرة المعاد: ٨.

(٣) نهاية الأحكام: ١/ ١١٢.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٠٦

.....

و قيل: إنّ الحيض أقوى «١»، لما ورد في الأخبار من قوله عليه السلام: «قد جاءها أعظم من ذلك» «٢»، أي: الحيض أعظم من الجنابة.  
و قيل: غسل الحيض مع الوضوء يساوي الجنابة «٣».

و قيل: الحدث الذي رفعه يحتاج إلى الوضوء و الغسل جميعا أقوى ممّا يتوقف على خصوص الغسل «٤».

و كلّ ذلك لم نجد له وجها ينفع في المقام، فظهر كون جميع الصور مورد الإشكال سوى صورة قصد الكلّ.  
نعم، يظهر من المرسله أنّ قصد خصوص غسل الجنابة يجزى عن غيرها.

و يظهر منها أيضا أنّ مع غسل الجنابة لا يتوضأ لغيرها من الأغسال، كما قاله الأصحاب، إلّا أنّها ضعيفة، إلّا أن يقال بانجبارها بالشهرة و غيرها.

و كيف كان قصد الكلّ أحوط، و إذا نوى قصد رفع مطلق الحدث، فالظاهر أنّه مثل قصد الكلّ، و إذا قصد الوجوب و القربة فقط أو القربة فقط، فيحتمل كونهما مثل صورة قصد الكلّ، و دخولهما في مطلقات الأخبار، و الأحوط قصد الكلّ و الاقتصار عليه، أو قصد رفع مطلق الحدث.

### القسم الثاني: أن يكون كلّها مستحبة،

و الأظهر التداخل مع قصد الكلّ تفصيلا أو إجمالا، و الأحوط الاقتصار عليهما.

و أمّا لو قصد مستحبا معينا خاصه، ففيه الإشكال السابق بالنسبة إلى ما لم يقصده، و أشكل منه قصد عدمه و عدم إرادته متذكرا له.  
و هذه المستحبات أيضا مختلفة في مراتب الرجحان متضادة لذلك، إذ ليس

(١) نهاية الأحكام: ١/ ١١٢.

(٢) الكافي: ٣/ ٨٣ الحديث ٣، وسائل الشيعة: ٢/ ٣١٤ الحديث ٢٢٢٦ مع اختلاف يسير.

(٣) نهاية الأحكام: ١/ ١١٢.

(٤) نهاية الأحكام: ١/ ١١٢.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٠٧

.....

غسل الجمعة مثل غسل الاستخارة، و غسل ليلة القدر مثل ليالي الفرائد، و قس على هذا.

و أيضا بعضها للزمان لا غيره، و بعضها للمكان لا غيره و بعضها للفعل لا غيره، فبين هذه الأغسال أيضا تضاداً أو تناقض، و لا يجوز اجتماعهما في شخص واحد، كما ستعرف، فكيف يكون الكلّ شخصاً واحداً حتى يكون قصد واحد منها قصد الكلّ و كافياً في الامتثال بالنسبة إلى الجميع؟

و ما قال في «المدارك» و «الذخيرة»: أن القول بالإجزاء غير بعيد «١» فيه ما فيه لأنّ المكلف إذا لم يرد أمراً كيف يستحقّه و يعطى مع عدم إرادته و طلبه؟ «إنما لكل امرء ما نوى» «٢».

و الإجزاء لا يكون إلّا بالامتثال، و الامتثال لا يكون إلّا بقصده و قصد الإطاعة، بل مرّ أن قصد التعيين شرط لتحقيق الإطاعة، إلّا أن يثبت من الشرع عدم الحاجة إليه في موضع.

فان قلت: إن الأئمة عليهم السلام لم يتوجهوا في الأخبار الدالة على التداخل إلى قصد التعيين في الإطاعة و الإجزاء.

قلت: إنهم عليهم السلام لم يتعرضوا في غير موضع التداخل أيضا من المواضع التي لا تأمل في اشتراطه و اعتباره من الجهة التي مرّ ذكرها، بل لم يتعرضوا لذكر قصد الامتثال أصلاً في عبادة من العبادات، و ما دلّ على اعتبارهما يشمل المقام أيضا.

فإن قلت: يمكن أن يكون حال تحقق الاستحباب و ترتب الثواب في الأغسال المستحبة حال المصلين جماعة، فإن ثوابهم يزيد و يتضاعف بتلاحق المأمومين، مع أنه غير مترتب على قصدهم، و لا يتوقف على إرادتهم.

(١) مدارك الأحكام: ١/ ١٩٦، ذخيرة المعاد: ٩.

(٢) عوالي اللآلي: ٢/ ١١ الحديث ٢٠، ١٩١ الحديث ٨١.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٠٨

.....

قلت: المصلون جماعة مرادهم به إدراك كلّ ثواب يتحقق فيه و نيل كلّ ثمرة يترتب عليه و إن لم يعلموا تفصيلاً أنها ما هي؟ مع أن ثواب الفعل ربّما يزيد و ربّما ينقص بالوجوه و الاعتبارات، و لذا من جاء بالحسنة ربّما يكون له عشر أمثالها، و ربّما يزيد عن ذلك، حتى أنه ربّما يكون له سبع مائة، و ربّما يضاعف الله تعالى أضعاف ذلك، هذا بخلاف الثواب المترتب على فعل مع عدم إرادته أصلاً بل و إرادة عدمه، على أن تحقق خلاف القاعدة في مادة لا يقتضى تحققه كلياً، فتأمل!

### القسم الثالث: أن يكون بعضها واجبا و بعضها مستحبا،

و الكلام فيه يظهر ممّا تقدّم، إلّا أن يزيد هنا أن الواجب و المستحب متضادان بالبدئية، فمع الاجتماع - كما هو المفروض - كيف يصير أحدهما عين الآخر و هو هو بعينه؟ سيّما و أن يدعى كون ذلك مقتضى الأصل و تحقق الامتثال العرفي، مع أن الشيعة متفقون



على عدم جواز اجتماعهما في فرد واحد و إن اختلف جهتهما، كاجتماع الحرام و الواجب في مثل الصلاة في الدار المغصوبة. و الأشعري و إن جَوَز الاجتماع، لكن يقول بأنَّ المكلف جمعهما لا الشارع «١»، و لا يرضون بالاجتماع من قبل الشارع. و بالجملة، الأحكام الخمسة بأسرها متضادة، كما هو مسلم و محقق في محلّه، و أين هذا من كون الأصل هو التداخل، للأصل و صدق الامتثال؟

و أيضا بعضها رافع للحدث و بعضها غير رافع له أصلا، فكيف يكون الأصل في مثله التداخل؟ سيّما من الجهة التي ذكر. مع أنّ الرافع للحدث هنا ليس مثل الوضوء، لما ظهر في الوضوء من اتّحاد الحدث فيه و كونه معنى واحدا، لكون المعنى عدم تأتّي الصلاة- مثلا- ممّن لم يتوضّأ بعد الحدث الأصغر، و حصولها ممّن توضّأ أيّ وضوء يكون، لقوله تعالى

(١) الملل و النحل: ١ / ٨٨.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٠٩

.....

إِذْ قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ «١» الآية، و قوله عليه السّلام: «لا صلاة إلّا بطهور» «٢» و أمثالهما ممّا دلّ على كفاية غسل الوجه و اليدين، و مسح الرأس و الرجلين، مع قصد القربة و الترتيب و الموالاة المعتبرة. و أمّا المقام، فلم يظهر بعد اتّحاد الحدث في الكلّ، لما عرفت من أنّ بعضه يرتفع بمجرد الغسل، و بعضه لا يرتفع إلّا بالوضوء أيضا، و بعضه يرتفع مع عدم ارتفاع الحدث الآخر. إلى غير ذلك من مثل كون بعضها بحكم الطهارة في كثير من الامور كالاستحاضة، و كون بعضها يمنع ممّا لا يمنع منه بعضها. إلى غير ذلك. و بالجملة، أحكام هذه الأحداث ليست على حدّ سواء بل مختلفة، و ربّما كانت متضادة أو متناقضة، فكيف يكون الواحد الشخصي حكمه مختلفا و متضادا أو متناقضا؟

مع أنّ الفقهاء أيضا وقع بينهم النزاع في الاتّحاد و عدمه لما عرفت، على أنّه على تقدير الاتّحاد أيضا يتحقّق الإشكال فيما إذا قصد رفع حدث الجنابة مثلا، دون حدث الحيض مثلا، لأنّه يؤدّي إلى التناقض، و هو أنّه يرتفع الحدث و لا يرتفع الحدث، و كون لا يرتفع بخصوصه لغوا يحتاج إلى دليل متين.

و بالجملة، كون التداخل أصلا فاسد بالبديهة.

نعم، يجوز أن يجوّز الشارع تحقّق الآثار و الثواب الواقعة في الكلّ بفعل واحد شخصي، كما ظهر من الأخبار «٣»، لكن بالنحو الذي ظهر لا مطلقا، فلا بدّ من عدم الخروج عن مقتضى ما يظهر من الأخبار المذكورة، بشرط تحقّق

(١) المائدة (٥): ٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٢ الحديث ٦٧، وسائل الشيعة: ١ / ٣٦٥ و ٣٦٦ الحديث ٩٦٠ و ٩٦٥، ٣٦٨ الحديث ٩٧١.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢ / ٢٦١ الباب ٤٣ من أبواب الجنابة.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١١٠

.....

ظهور معتدّ به، و هو فيما إذ نوى الكلّ مفصّلا ظاهرا، و كذا لو نوى الجميع مجملا.

و يمكن تحقّقه أيضا فيما إذا نوى البعض مع الغفلة عن قصد الآخر، و أنّه لو كان لم يغفل عنه لكان يقصده و يريد به البتة، سيّما إذا كان جميع الثمرات الشرعية مطلوباً له- و لو بعنوان الإجمال- و مشتهاه إليه و إن كان غفل من الإخطار بالبال، و مع ذلك لا أمتنع إعطاء ثواب غير المقصود أصلاً و رأساً من باب التفضل، بل الغالب فيما يعطيه من الثواب تفضّل منه تعالى لو لم نقل في الكلّ، و أمّا ما ذكر عن الفقهاء، فهو أنّه لو نوى الجميع أجزاءه غسل واحد.

و كذا لو نوى الواجب أجزاءً عن المستحب عند الشيخ و من وافقه «١»، و منعه العلامة «٢»، و استشكله المحقّق أيضاً «٣» من جهة أنّه يشترط نيّة السبب عندهما، و قد عرفت وجهه.

و لعلّ الشيخ تمسّك بإطلاق الأخبار و هو تمام إن ظهر كون الإطلاق ظاهراً في شموله للمقام.

و أمّا مستند من وافقه من متأخري المتأخّرين، فهو أصالة التداخل «٤» على ما ذكر، و قد ظهر فساده.

و أمّا إذا قصد المستحب خاصّة، فالمشهور أنّه لا يجزى عن الواجب، لأنّه لم ينو الواجب، فيكون حدثاً باقياً، و لا عن المستحب أيضاً، لأنّه لا يحصل مع بقاء الحدث.

و قال في «الذخيرة» بالإجزاء عن الواجب و المستحب جميعاً، لدلالة بعض الأخبار السابقة و صدق الامتثال عرفاً، يعني أنّه يصدق أنّه اغتسل عقيب الجنابة

(١) المبسوط: ١ / ٤٠، ذخيرة المعاد: ٩.

(٢) نهاية الأحكام: ١ / ١١٣.

(٣) المعتبر: ١ / ٣٦١.

(٤) ذخيرة المعاد: ٩.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١١١

.....

مثلاً، و أنّه اغتسل في يوم الجمعة أيضاً مثلاً «١». و الكلام في صدق الامتثال و قد مرّ، و أنّه هو الاتيان بما طلب من جهة أنّه طلب منه، و هذا لا يتحقّق إلّا بقصد ما طلب و إخطاره بالبال، أو كونه الداعي على الفعل، كما مرّ في مبحث النيّة.

و أمّا مراده من دلالة بعض الأخبار، إن كان دلالة مرسله جميل «٢»، ففيه، أنّها تدلّ على أنّ غسل الجنابة يجزى عن غيره ممّا يلزم في ذلك اليوم لا العكس، سيّما إذا لم يكن الغسل لازماً عليه.

و إن كان مراده إطلاق لفظ «غسل واحد» في قوله عليه السّلام: «إذا اجتمعت عليك حقوق أجزاءك غسل واحد» «٣» و أنّه يشمل مثل غسل الجمعة أيضاً في أنّه يجزى عن الجنابة و غيرها ممّا عدّ فيها، ففيه، أنّه في مرتبة الإجمال، و لم يظهر عموم يشمل المقام بحيث تظمن إليه النفس.

كيف؟ و المشهور لم يفهموا كذلك، و لم يبنوا على ذلك، و هم أرباب القوى القدسيّة في فهم الأخبار، و الأئمة في هذا الفن فتأمل! و كيف يجوز عاقل شموله لصورة قصد خصوص مستحب من تلك الأغسال، و عدم قصد غير ذلك و إن كان واجبا و فرضاً، بل و قصد عدم الغير و أنّه لا يريد الامتثال بالنسبة إلى ذلك الغير، بل و يريد العصيان أنّه مع ذلك مطيع ممثّل لذلك الذي لم يردّه، بل مراده عدمه و العصيان فيه؟

بل الظاهر عدم الامتثال عرفاً بالنسبة إلى ما لم يقصده متذكراً له، أو غير متذكّر لكن لا يريده لو كان متذكراً له.

بل غير ظاهر شموله لما لم يقصده مطلقاً، إذ المتبادر ليس إلّا من يريد وفاء

(١) ذخيرة المعاد: ٩.

(٢) الكافي: ٣ / ٤١ الحديث ٢، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٦٣ الحديث ٢١٠٨.

(٣) وسائل الشيعة: ٢ / ٢٦١ الحديث ٢١٠٧.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١١٢

.....

الحق من تلك الحقوق، بل وفاء تلك الحقوق يجزيه فعل واحد لوفاء تلك الحقوق و يكفيه. فإذا لم يرد أمراً، فأى معنى للإجزاء و الكفاية؟

هذا، مضافاً إلى ما عرفت ممّا سبق - فتأمل - و خصوصاً مع كون شغل الذمّة اليقيني يستدعى البراءة اليقينية، و أنّ الحدث اليقيني مستصحب حتّى يثبت خلافه، و أنّ الشكّ في الشرط يقتضى الشكّ في المشروط. إلى غير ذلك، و خصوصاً بعد ملاحظة مجموع ما ذكرناه سابقاً.

و استدلالاً أيضاً بما رواه في «الفيح»: «أنّ من جامع في أوّل شهر رمضان ثمّ نسى الغسل حتّى خرج شهر رمضان عليه أن يغتسل و يقضى صلاته و صومه إلّا أن يكون قد اغتسل للجمعة فإنّه يقضى صلاته و صومه إلى ذلك اليوم و لا يقضى ما بعد ذلك اليوم» «١»، مع أنّه رحمه الله قال في أوّل كتابه ما قال «٢».

و فيه، أنّه رحمه الله و من وافقه لا يعتبرون ما ذكره الصدوق في أوّل «الفيح» لأجل حجّية الحديث.

مع أنّه في كثير من المقامات ربّما كان روايته أقوى من هذه، مع أنّها تتضمّن فساد الصوم بنسيان الغسل و البقاء على الجنابة إلى الصبح ناسياً أيضاً، مع أنّ فتواهم أنّ البقاء عمداً يفسد الصوم، مع أنّه استشكل في هذا أيضاً في مبحث الصوم «٣». هذا، مع أنّه رحمه الله أورد في «الفيح» أخباراً كثيرة لا يفتى بمضمونها، بل يفتى بخلافها. حتّى أنّه قال جدّي، في شرحه عليه: أنّه، بدا له عمّا ذكره في أوّل الكتاب،

(١) من لا يحضره الفقيه: ٢ / ٧٤ الحديث ٣٢١، وسائل الشيعة: ١٠ / ٢٣٨ الحديث ١٣٣١٢ مع اختلاف يسير.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٣.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٢ / ٧٥ ذيل الحديث ٣٢٨.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١١٣

.....

و صار عادة المصنّفين «١»، مع أنّ صحّة الغسل للجمعة و اعتباره للصوم و الصلاة، لعله لمكان الضرورة و دفع الحرج و تحصيل اليسر و السهولة في الدين، فتأمل! هذا، و الاحتياط واضح بحمد الله تعالى.

ثمّ اعلم! أنّه إذا كان أحد الأغسال غسل الجنابة، فالغسل بغير وضوء عند الفقهاء - و إن كان منها غسل الحيض و أمثاله، ممّا يجب كونه مع الوضوء - لأنّ غسل الجنابة يجزى عن الوضوء بالإجماع ممّا، و الحدث الأصغر أيضاً يرتفع به، فلم يبق حتّى يحتاج رفعه إلى الوضوء.

نعم، إذا لم يكن من جملتها غسل الجنابة، فالممتنعين كون الغسل مع الوضوء إذا اريد الصلاة به، أو مطلقاً، كما مرّ في مبحثه.

واعلم! أيضا أن التداخل ليس على سبيل القهر والعزيمة، كما توهمه صاحب «الذخيرة» ووافقوه من كون الأغسال عند الاجتماع غسلًا واحدًا شخصيًا «٢»، هو بعينه غسل الجنابة، وهو بعينه غسل الجمعة وهكذا، لأصالة البراءة وعدم الزيادة وصدق الامتثال بواحد عرفًا، إذ قد عرفت فساد الكل.

وَمَا ينادى بفساده الأخبار الدالّة على التداخل «٣» إذ هي صريحة في كون التداخل على سبيل الجواز والرخصة، بل و ظاهرة في المرجوحية أيضًا، لأنه ورد:

أنّ الغسل الواحد يجزى عن المتعدّد «٤»، والإجزاء يطلق على أقلّ مراتب الواجب، و دليل على استحباب غيره، كما مرّ في مبحث الاستنجاء «٥»، و أنّه مسلم عند

(١) روضة المتقين: ١٧ / ١.

(٢) ذخيرة المعاد: ٩، مدارك الأحكام: ١ / ١٩٤، الحدائق الناضرة: ٢ / ٢٠٣ و ٢٠٤، للتوسع لاحظ! مفتاح الكرامة: ١ / ١١٢.

(٣) راجع! وسائل الشيعة: ٢ / ٢٦١ الباب ٤٣ من أبواب الجنابة.

(٤) وسائل الشيعة: ٢ / ٢٦١ الباب ٤٣ من أبواب الجنابة.

(٥) راجع! الصفحة: ١٧٤ - ١٧٦ (المجلد الثالث) من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١١٤

.....

صاحب «الذخيرة» و موافقيه، فاستدلّ بهم بهذه الأخبار على مطلوبهم في غاية الغرابة، و هم الأعرفون. على أنّه لو كان الأمر على ما قالوا من كون الأغسال المجتمعة غسلًا واحدًا عند أهل العرف، لكان ما ذكره الأئمة عليهم السلام في الأخبار إظهارًا للمعلوم و تحصيلًا للحاصل، مثل أن يقولوا: من لم يكن نائمًا فهو يقظان، و فيه ما فيه. هذا على اعتقادهم من كون الأخبار دالّة على مطلوبهم، و إلّا فمقتضى الأخبار إبطال التداخل القهري و إظهار كونه على سبيل الرخصة، بل المرجوحية أيضًا و أنّ تركه أولى، مضافًا إلى كون «أفضل الأعمال أحزمها» «١».

مع أنّه ربّما تفوت الفضيلة بالتداخل، مثل كون غسل الجمعة قريبًا من الزوال بالنسبة إلى من يغتسل للجنابة بعد طلوع الفجر. إلى غير ذلك، بل عدم التداخل أحوط أيضًا، للخروج عن خلاف جماعة من الأصحاب منهم العلامة رحمه الله «٢»، و عن مقتضى دليل عدم التداخل، لما عرفت من أنّه قوى، و لذا لم يجوز جماعة من أصحابنا تداخل الأغسال «٣». مع ورود أخبار كثيرة صحيحة و معتبرة «٤» ظاهرة الدلالة على جواز التداخل بالمعنى الذى ذكر، لا التداخل الحقيقى، لغاية ظهور استحالة صيرورة شيئين أو أشياء شيئًا واحدًا. مضافًا إلى اقتضاء اجتماع المتضادة و المتناقضة في موضع واحد و إن كان من جهتين أو جهات مختلفة أو متضادة أو متناقضة، و كون شخص واحد مختلف الأحكام.

(١) بحار الأنوار: ٦٧ / ٢٣٧ و ٢٩٨.

(٢) نهاية الأحكام: ١ / ١١٣.

(٣) منهم العلامة في مختلف الشيعة: ١ / ٣٢٠، و الشهيد الثانى في روض الجنان: ١٨.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة ٢ / ٢٦١ الباب ٤٣ من أبواب الجنابة.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١١٥

## ٦١- مفتاح [أفعال الغسل]

## إشارة

الغسل هو غسل البشرة جميعاً مع التّيب، كما مرّت، و لو بالقيام في المطر، كما في الخبرين «١»، و الأحوط غسل الشعر أيضاً، لظاهر الصحيحين «٢»، و إن كان المشهور، بل الأصحّ عدم وجوبه إلّا من باب المقدّمة، للأصل، و خروجه عن مسمّى الجسد. و يجب تقديم الرأس على البدن للصحاح المستفيضة «٣»، و الأحوط تقديم الجانب الأيمن على الأيسر أيضاً، كما هو المشهور «٤»، لنقل الشيخ على وجوبه الإجماع «٥»، و إن لم يوجب الصدوقان و الإسكافي «٦»، لعدم دليل عليه و هو الأصح.

(١) وسائل الشيعة: ٢/ ٢٣٢ الحديث ٢٠٢٣ و ٢٠٢٦.

(٢) وسائل الشيعة: ٢/ ٢٤١ الحديث ٢٠٤٦، ٢٥٧ الحديث ٢٠٩٨.

(٣) الكافي: ٣/ ٤٣ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٢٩ الحديث ٢٠١٣.

(٤) لاحظ! مدارك الأحكام: ١/ ٢٩٣.

(٥) الخلاف: ١/ ١٣٢ المسألة ٧٥.

(٦) نقل عن والد الصدوق في من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤٦، الهداية: ٩٣، نقل عن الاسكافي في مدارك الأحكام: ١/ ٢٩٣.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ١١٦

و يسقط الترتيب مطلقاً بارتماسه واحدة، للإجماع و الصحيحين «١»، و المرجع في الوحدة إلى العرف، فلا ينافيها توقّف إيصال الماء على تخليل ما يعتبر تخليله من الشعر و نحوه، و الترتيب الحكمي - الذي يقال فيه - لم يثبت. و الكلام في المباشرة بالنفس و طهارة الماء و إطلاقه، كما مرّ في الموضوع.

(١) وسائل الشيعة: ٢/ ٢٣٠ الحديث ٢١٠٧، ٢٣٢ الحديث ٢٠٢٤.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ١١٧

قوله: (هو غسل البشرة جميعاً مع التّيب). إلى آخره.

الغسل من جملة العبادات كالوضوء و التيمم و غيرهما ممّا هو من مستحدثات الشرع، و لذا يكون توقيفياً و وظيفة الشرع، كنفس الأحكام الشرعية في العبادات أو المعاملات، لعدم طريق إليه من غير جهته، و إن كانت الأحكام ممّا يستقلّ العقل بدرك حسنه أو قبحه، لأنّ استقلاله لهما كاشف عن حكم الشرع بهما، لا أنّه هو هو. و أمّا ماهية العبادات، فلا طريق للعقل و لا غيره إليها أصلاً، سوى بيان الشرع بالبدئية. فلا بدّ من ثبوت كون الغسل ما هو بحسب الشرع، و الثابت منه قسمان: ترتيبي: و هو الأصل في الغسل.

و ارتماسي: و هو يجزى عن الترتيبي، و لذا يعرفون الفقهاء إياه بالقسم الترتيبي، ثمّ يقولون: و يسقط الترتيب بارتماسه واحدة «١».

و حكم بعضهم بأنّ الارتماسي ترتيبي حكماً «٢»، كما ستعرف، و يظهر من النصّ أنّ الارتماسي يجزى عن الغسل «٣».

إذا عرفت هذا فنقول: يجب في الغسل التّيب على نحو ما مرّ في الموضوع، لأنّ الحال واحد بلا شبهة على ما هو مقتضى النصوص و

الفتاوى، فلا يحتاج المقام إلى البسط و التطويل، غير أنه ذكر جماعة أن المستحاضة لا تنوى رفع الحدث في

(١) المبسوط: ٢٩/١، شرائع الإسلام: ٢٧/١، كشف اللثام: ١٩/١، مدارك الأحكام: ٢٩٥/١.

(٢) الاستبصار: ٢٥/١ ذيل الحديث ٤٢٤.

(٣) وسائل الشيعة: ٢/٢٣٠ الحديث ٢٠١٧، ٢٣٢ الحديث ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١١٨

.....

غسلها لدوام حدثها، فتنوى الاستباحة، كما هو الحال في سلس البول و أمثاله «١».

و اعترض عليهم: بأنّ الحدث الذي يمكن رفعه ليس إلّا الحالة المانعة عن الصلاة مثلا، فما لم ترتفع تلك الحالة لم تصح الصلاة، غاية ما في الباب أن زوالها ربّما يكون إلى حدّ مخصوص «٢».

أقول: هذا الاعتراض لعلّه ليس بمكانه، كما سيجىء التحقيق في الفرق بين رفع الحدث و الاستباحة في مبحث التيمم.

و مرّ أيضا أن التيمم ليست منحصره في المخاطر بالبال، حتّى يقال: إنّ وقتها ابتداء مستحبات الغسل أو ابتداء واجباته، و هو غسل الرأس، بل هي الداعية إلى الفعل العلة الغائية له، فيستحيل انفكاكها عنه مطلقا.

و يجب أيضا في الغسل غسل بشرة جميع الجسد بما يسمّى غسلا عرفا، فلا بدّ من جريان ما و لو بمعاون حتّى يمتاز عن المسح، للإجماع المرادف للضرورة من الدين من أنّ الغسل هو الغسل لا-المسح، و للأخبار المتواترة في كونه غسل الجسد بالتفصيل أو الإجمال «٣»، و الغسل حقيقة فيما ذكرنا.

و يدلّ عليه أيضا صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام: «الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليلا و كثيره فقد أجزأه» «٤».

و صحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام أنّه قال في اغتسال الجنب: «فما

(١) مختلف الشيعة: ١/٣٧٤ و ٣٧٥، روض الجنان: ٨٧، مجمع الفائدة و البرهان: ١/١٦٨، ذخيرة المعاد: ٧٦.

(٢) الحدائق الناضرة: ٣/٣٠٣ و ٣٠٤.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢/٢٢٩ الباب ٢٦ من أبواب الجنابة.

(٤) الكافي: ٣/٢١ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ١/١٣٧ الحديث ٣٨٠، الاستبصار: ١/١٢٣ الحديث ٤١٦، وسائل الشيعة: ٢/٢٤٠ الحديث ٢٠٤٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١١٩

.....

جرى عليه الماء فقد طهر» «١». إلى غير ذلك.

و لأنّ المسح لا يسمّى غسلا، و لا وجه لتسميته به و اشتقاقه منه.

فما ورد من أنّه يكفي مثل الدهن «٢»، محمول المبالغة في كفاية أقلّ الجريان، و أنّ المراد ما يشبه الدهن في قلّة الماء، لا ما هو الدهن حقيقة، لأنّ الظاهر لا يعارض القطع، فكيف يقاوم القطعيات و يغلب عليها؟ قوله: (كما في الخبرين).

أقول: هما صحيحة علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام أنّه سأله عن الرجل يجنب هل يجزيه [عن غسل الجنابة] أن يقوم في

المطر حتى يغسل رأسه و جسده، و هو يقدر على ما سوى ذلك؟ قال: «إن كان يغسله اغتساله بالماء أجزأه ذلك» (٣).  
و صحیحة محمد بن أبي حمزة، عن رجل، عن الصادق عليه السلام في رجل أصابته جنابة فقام في المطر حتى سال على جسده، أ يجزيه ذلك من الغسل؟ قال: «نعم» (٤).

و عرفت أن الأول صحيح، فلم يظهر وجه تعبير المصنّف عنهما بالخبرين.  
و الظاهر من المصنّف أن الغسل المذكور فيها هو الترتيبي، و لعله لأنّه الأصل مع عدم ظهور ما يعدل به عنه، بل ربّما كان في الصحیحة إشعار بذلك، لقول الراوى: حتى يغسل رأسه و جسده، و المعصوم عليه السلام قرره على ذلك بقوله: «إن كان

(١) الكافي: ٤٣/٣ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١٣٢/١ الحديث ٣٦٥، الاستبصار: ١٢٣/١ الحديث ٤٢٠، وسائل الشيعة: ٢/٢٢٩ الحديث ٢٠١٣.

(٢) تهذيب الأحكام: ١٣٧/١ الحديث ٣٨٤، وسائل الشيعة: ٢/٢٤١ الحديث ٢٠٤٨.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١٤/١ الحديث ٢٧، تهذيب الأحكام: ١٤٩/١ الحديث ٤٢٤، الاستبصار:

١/١٢٥ الحديث ٤٢٥، وسائل الشيعة: ٢/٢٣١ الحديث ٢٠٢٢.

(٤) الكافي: ٤٤/٣ الحديث ٧، وسائل الشيعة: ٢/٢٣٢ الحديث ٢٠٢٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٢٠

.....

يغسله». إلى آخره، و ألحقه بعض الأصحاب بالارتماسي (١)، كما سيحيى.

قوله: (و الأحوط غسل الشعر أيضا، لظاهر الصحيحين). إلى آخره.

المراد من الصحيحين: صحیحة حجر بن زائدة عن الصادق عليه السلام أنّه قال:

«من ترك شعرة من الجنابة متعمدا فهو في النار» (٢).

و صحیحة ابن مسلم عن الباقر عليه السلام: «الحائض ما بلغ بلل الماء من شعرها أجزأها» (٣).

و فيما ادّعاء من الظهور تأمل، فإنّ الشعرة من الجنابة تركها غير نفس الشعرة، إذ الظاهر منها ترك مقدار شعرة من الموضع الذي صار جنبا بأن لا يغسله عمدا، و كذا الصحيح الآخر.

لعلّ المراد ما بلغ من شعرها إلى جسدها، أى الذى يشربه الشعر و يبلغ الرأس و الجسد من جانب شعرها يكفى و لا يحتاج إلى حلّ شعرها، كما يظهر من الأخبار (٤)، و لا ندرى أن المصنّف أى شىء فهم منها؟ مع أن بلوغ الماء الشعر لو كان كافيا لزم عدم لزوم بلوغه الجسد، إذ لم يبق بعد بلوغ الشعر و الجسد جميعا شىء لا يجب بلوغه حتى يقال: أجزأه، و فيه ما فيه.

و فى «الفقه الرضوى»: «و ميّز شعرك بأناملك عند غسل الجنابة، فإنّه روى عن النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم: إن تحت كلّ شعرة جنابة، فبلغ الماء تحتها فى اصول الشعر كلّها و انظر أن لا تبقى شعرة من رأسك و لحيّتك إلّا و تدخل تحتها الماء» (٥).

(١) المبسوط: ٢٩/١، مختلف الشيعة: ١/٣٣٦ و ٣٣٧.

(٢) تهذيب الأحكام: ١٣٥/١ الحديث ٣٧٣، وسائل الشيعة: ٢/٢٥٧ الحديث ٢٠٩٨.

(٣) الكافي: ٨٢/٣ الحديث ٤، وسائل الشيعة: ٢/٢٤١ الحديث ٢٠٤٦.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢/٢٥٥ الباب ٣٨ من أبواب الجنابة.

(٥) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٣، مستدرك الوسائل: ١ / ٤٧٩ الحديث ١٢١٣.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٢١

.....

نعم، ورد في علّة الغسل من الجنابة: «أنّ آدم عليه السلام لمّا أكل [من] الشجرة دبّ ذلك في عروقه و شعره و بشره، فإذا جامع الرجل [أهله] خرج الماء من كلّ عرق و شعرة في الجسد، فأوجب الله عزّ و جلّ على ذرّيته الاغتسال من الجنابة» (١).  
لكن ظاهر «المعتبر» الإجماع على عدم وجوبه (٢)، و كذا عن «الذكرى» نقل الإجماع (٣).  
و يظهر من عبارة الصدوق في أماليه: أنّ من دين الإماميّة أن يميّز الشعر حتّى يبلغ الماء اصول الشعر كلّ (٤)، و ظاهره عدم وجوب غسل الشعر.

و قال في «المنتهى»: لا نعرف خلافاً في أنّه إذا وصل الماء إلى اصول الشعر لم يجب حلّ الشعر (٥).

و عبارة «الفقه الرضوي» صريحة في كفاية وصول الماء إلى تحت الشعر و أصله (٦).

و روى - في الصحيح - عن ابن المغيرة، عن ابن مسكان - و هما ممّن أجمعت العصابة - عن الحلبي، عن رجل، عن الصادق عليه السلام: أنّ المرأة لا تنقض شعرها إذا اغتسلت من الجنابة (٧).

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٤٣ الحديث ١٧٠، وسائل الشيعة: ٢ / ١٧٩ الحديث ١٨٦٧.

(٢) المعتبر: ١ / ١٩٤.

(٣) ذكرى الشيعة: ٢ / ٢١٧.

(٤) أمالي الصدوق: ٥١٦.

(٥) منتهى المطلب: ٢ / ٢٠٢.

(٦) مرّ أنفاً.

(٧) الكافي: ٣ / ٤٥ الحديث ١٦، تهذيب الأحكام: ١ / ١٤٧ الحديث ٤١٦، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٥٥ الحديث ٢٠٩٥ مع اختلاف يسير.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٢٢

.....

و يظهر من حسنة الكاهلي أيضاً عدم وجوب غسل مجموع الشعر (١)، مع أنّه غير داخل في مسمّى الجسد.

و يظهر من الصحاح و غيرها من المعتبرة أنّ الواجب غسل الجسد (٢)، و سند ذكر بعضها فلاحظه و لاحظ الكلّ.

على أنّ المنى لا يخرج من الشعر حتّى يجب غسله، بل ربّما يظهر منه عدم الوجوب.

بل في «العلل» [عن] محمّد بن سنان: أنّ الجنابة خارجة من كلّ جسده، فلذا وجب عليه تطهير جسده كلّ (٣).

فلعلّ المراد من قوله عليه السلام: «و شعره» موضع الشعر و مقداره أو تحته و محلّه، لكن ما ذكر في علّة الغسل لعلّه يكفي لتأتى الاحتياط من جهته، فتأمل! قوله: (و يجب تقديم). إلى آخره.

اعلم أنّ وجوب تقديم الرأس على الجسد و اليمين على اليسار هو المشهور، بل نقل المرتضى إجماع الطائفة عليه (٤).

و نقل الإجماع عليه الشيخ و ابن زهرة و ابن إدريس و العلّامة (٥).

و قال في «المعتبر»: الروايات دلّت على وجوب تقديم الرأس على الجسد، و أمّا اليمين على الشمال فغير صريحة بذلك. إلى أن قال:



لكن فقهاؤنا اليوم بأجمعهم

- (١) الكافي: ٣ / ٨١ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٥٦ الحديث ٢٠٩٦.
- (٢) وسائل الشيعة: ٢ / ٢٢٩ الباب ٢٦ من أبواب غسل الجنابة.
- (٣) علل الشرائع: ١ / ٢٨١ الحديث ١.
- (٤) الانتصار: ٣٠.
- (٥) الخلاف: ١ / ١٣٢ مسألة ٧٥، غنية النزوع: ٦١، السرائر: ١ / ١١٨، منتهى المطلب: ٢ / ١٩٥.
- مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٢٣
- .....

يفتون بتقديم اليمين على الشمال و يجعلونه شرطا في صحّة الغسل، و قد أفتى بذلك الثلاثة و أتباعهم «١».

وقيل: إن الصدوقين لم يتعرّضا لتقديم اليمين على اليسار نفيًا و لا إثباتًا، و ظاهر ذلك - في مقام بيان كيفية الغسل - عدم الوجوب «٢»، انتهى.

و نقل الشهيد عن ظاهر كلام ابن الجنيد عدم وجوب الترتيب في البدن، و قال: إنّه نادر مسبوق و ملحوق بخلافه «٣». و منه يعلم أنّه لم يفهم من الصدوقين مخالفة أصلا.

و يظهر من الشهيد أيضا ادّعاء الإجماع «٤»، و أنّ ابن الجنيد معلوم النسب الخارج فلا يضرّ، و هو كذلك.

و الدليل على وجوب الترتيب بين الرأس و الجسد و اليمين و اليسار، الإجماعات المنقولة «٥»، كلّ واحد منها حجّة، كما حقّق في محله.

و حقّق أيضا أنّ خروج معلوم النسب غير مضرّ، فإن كان هنا خارج لا يضرّ خروجه.

و أيضا العبادة كيفية متلقاة من الشرع، و الغسل بالترتيب المذكور صحيح شرعا، و غيره يتوقّف صحّته على دليل يطمئنّ إليه النفس، و لم يوجد.

و أيضا شغل الذمّة اليقيني يستدعي البراءة اليقينية، و الشكّ في الشرط يوجب الشكّ في المشروط، و اليقين إنّما هو في الغسل المرتّب بالترتيب المذكور.

- (١) المعتبر: ١ / ١٨٣.
- (٢) نقل عنهما في ذكرى الشيعة: ٢ / ٢٢٠، مدارك الأحكام: ١ / ٢٩٣، لاحظ! المقنع: ٣٩، الهداية: ٩٣.
- (٣) لاحظ! ذكرى الشيعة: ٢ / ٢٢٠.
- (٤) ذكرى الشيعة: ٢ / ٢١٨ و ٢١٩.
- (٥) الانتصار: ٣٠، الخلاف: ١ / ١٣٢ المسألة ٧٥، غنية النزوع: ٦١.
- مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٢٤
- .....

و يدلّ عليه أيضا الأخبار الكثيرة المعتبرة الصريحة في الترتيب المذكور في غسل الميت «١»، منضمّة إلى رواية محمّد بن مسلم عن

الباقر عليه السلام أنه قال: «غسل الميِّت مثل غسل الجنب» (٢).

و السند منجبر بالشهرة العظيمة لو لم نقل بالإجماع، مع أنه لا يقصر عن الصحيح، بل الظاهر صحته.

و يعضده بل يدلّ عليه أيضا ما ورد في الأخبار من أنّ علّة غسل الميِّت خروج النطفة التي خلق منها، بل صرح عليه السّلام في بعضها بأنّه غسل الجنابة (٣).

و في كتاب «العلل» في الصحيح إلى ابن أبي نصر- و هو ممّن أجمعت العصابة و ممّن لا يروى إلّا عن الثقة (٤)- عن عبد الرحمن بن حمّاد، عن الكاظم عليه السلام عن الميِّت لم يغسل غسل الجنابة؟ قال: «إنّ الله» (٥) الحديث.

و يعضدها و يعضد الإجماعات المنقولة (٦) عمل الشيعة في الأعصار و الأمصار، و عدم اقتصار أحد منهم في ترتيب الرأس على الجسد، مع عموم البلوى و شدّة الحاجة إلى غسل الجنابة و الحيض و غيرهما.

فلو لم يكن الترتيب بين اليمين و اليسار واجبا، لشاع و ذاع بين النساء فضلا عن الرجال، و اشتهر اشتها الشمس.

(١) وسائل الشيعة: ٢/ ٤٧٩ الباب ٢ من أبواب غسل الميِّت.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٢٢ الحديث ٥٨٦، تهذيب الأحكام: ١/ ٤٤٧ الحديث ١٤٤٧، الاستبصار:

١/ ٢٠٩ الحديث ٧٣٢، وسائل الشيعة: ٢/ ٤٨٦ الحديث ٢٧٠٨.

(٣) الكافي: ٣/ ١٦١ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٢/ ٤٨٧ الحديث ٢٧٠٩.

(٤) رجال الكشي: ٢/ ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠.

(٥) علل الشرائع: ٣٠٠ الحديث ٥، وسائل الشيعة: ٢/ ٤٨٨ الحديث ٢٧١٥.

(٦) مرّت أنفا.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٢٥

.....

مع أنّ الأمر بعكس ذلك عملا، بل و فتوى أيضا، و أيضا كما أنّ الوضوء هيئة واحدة، فكذلك الغسل.

و لذا ترى في الأخبار وجوب أغسال، مثل غسل الحيض و الاستحاضة و النفاس و مسّ الميِّت و غيرها، و استحباب أغسال و هي أكثر من أن تحصى، و قد ذكرنا كثيرا منها، و لم يتوقّف أحد في كلّ واحد واحد منها بأنّه بأيّ كيفية هو؟

و ما لم يثبت من نصّ كيفيته يبنى على الإجمال و عدم العمل من جهة عدم المعروفة، إذ لا شكّ في أنّ البناء على أنّ الكلّ بكيفية واحدة و هيئة غير متفاوتة (١) أصلا، و لم يتوقّف أحد في كون غسل الجمعة مثلا، هل هو مثل غسل الجنابة أو غسل الميِّت؟ بل القطع حاصل باتّحادهما أيضا.

بل الظاهر أنّه بديهى الدين، و لذا لم يرد خبر في كون الغسل مطلقا يجب فيه الترتيب، و يجوز بارتماسه واحدة، و لا- يجب فيه الموالاة. إلى غير ذلك من أحكامه، و إنّما الوارد في الأخبار خصوص غسل الجنابة (٢)، أو واحد آخر أيضا، و مع ذلك اتّفق الفتاوى و الأفهام على العموم، و كون الغسل من حيث هو هو كذا.

بل المناقشون في الترتيب في البدن في بحث تداخل الأغسال اختاروا وحدتها، من جهة صدق الامتثال في كون الغسل الواحد هو غسل الجنابة، و هو غسل الجمعة، و هكذا، و ليس ذلك إلّا من جهة بداهة اتّحاد هيئة جميع الأغسال.

و في بحث غسل الميِّت اتّفق الفتاوى و الأخبار (٣) على الترتيب بين اليمين و اليسار، و لا- شبهة في كون غسل الميِّت بالترتيب المذكور، فكذا كلّ غسل، إذ لو

(١) في (ف) و (ز) و (ط): متضادة.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢ / ٢٢٩ الباب ٢٦ من أبواب الجنابة.

(٣) مرّت آنفا.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٢٦

.....

كان بينهما فرق لشاع و اشتهر، و لا أقلّ من صيرورته مثل التيمم بدل الغسل و بدل الوضوء، مع أنّ التيمم أندر و أندر بالنسبة إلى خصوص غسل الجنابة، فضلا عن مطلق الغسل، و لا أقلّ من حصول شكّ و ريبه، و قد عرفت فساده.

و يعضده أيضا بل يدلّ عليه حسنة زرارة ب إبراهيم بن هاشم - قال: قلت:

كيف يغتسل الجنب؟ فقال: «إن لم يكن أصاب كفّه شيء غمسها في الماء، ثم بدأ بفرجه فأنقاه، ثم صبّ على رأسه ثلاث أكف، ثم صبّ على منكبه الأيمن مرّتين، و على منكبه الأيسر مرّتين، فما جرى عليه الماء فقد أجزأه» (١).

فإنّ الظاهر منها كون الصبّ على الرأس، و الصبّ على اليمين، و الصبّ على اليسار، كلّ واحد منها جزءا للغسل مستقلاّ مأمورا به على حدة على حدة، و أنّ الصبّ على الأيسر بخصوصه مطلوب في الغسل، كالصبّ على الأيمن، و كالصبّ على الرأس، و أنّ كلّ واحد من الثلاث يجب تحقّقه لتحقّق ماهيّة الغسل، لا أنّ للغسل جزءين، أحدهما: الصبّ على الرأس، و ثانيهما: الصبّ على مجموع الجسد، و أنّ الواجب في تحقّق الغسل هو الصبان فقط، كما نسب إلى الشاذّ من فقهاءنا (٢).

ثبت المطلوب بضميمة عدم القول بالفصل، و أنّ الواجبين الأخيرين لا يمكن اجتماعهما و الإتيان بهما دفعة واحدة، بل لا بدّ من تقديم أحدهما على الآخر، و أنّ نسبة التقديم إليهما ليست على حدّ سواء، بل نسبتها إلى المنكب الأيمن أولى، بل الظاهر وجوب تحقّقه بعد تحقّق الصبّ على الرأس.

كما لا يخفى أنّ المتبادر من ذكر قوله عليه السّلام: «على منكبه الأيسر» بعد ذكر

(١) الكافي: ٣ / ٤٣ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ١ / ١٣٣ الحديث ٣٦٨، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٢٩ الحديث ٢٠١٤ مع اختلاف سير.

(٢) نسب إلى ابن الجنيد و الصدوقين في مدارك الأحكام: ١ / ٢٩٣، لاحظ! المقنع: ٣٨ و ٣٩، الهداية: ٩٣، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٤٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٢٧

.....

قوله عليه السّلام: «على منكبه الأيمن مرّتين» في ضمن السياق المزبور كون الصبّ على الأيسر بعد الصبّ على الأيمن أيضا، كما لا يخفى.

و إن شئت ظهوره عليك، فاعرض هذه العبارة على العرف العام و العوام منهم ممّن لم يكن مطلقا على القاعدة في كلمة (الواو) من أنّها تفيد الجمعيّة لا- الترتيب، لأنّ القاعدة تراعى مع قطع النظر عن القرائن و خصوصيات المقامات و السياق، و إلّا فكثيرا ما يفيد الترتيب الذكري الترتيب في الفعل و الحكم، مثل الترتيب بين غسل الوجه و اليدين، و مسح الرأس و الرجلين في آية الوضوء (١).

و لذا حكم الشافعي و غيره بوجوب هذا الترتيب في الوضوء (٢). مع أنّهم من أهل فنون العربية، سيّما بعد ملاحظة ما ورد من «أنّ الله

تعالى يحب التيامن في كل شيء» (٣).

هذا كله، مضافا إلى ما روى من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اغتسل بدء بميامنه «(٤)، و فعله صلى الله عليه وآله وسلم حجة لنا في ماهية العبادة.

مع أن الترتيب المذكور في مقام بيان الامور التوقيفية يرجح في نظر أهل العرف كون الفعل بذلك الترتيب، فلاحظ طريقة فهم أهل العرف و مكالمات الأطباء في مقام المعالجة، و أمثال ذلك من التوقيفات حتى يظهر لك ما قلت.

و يدل على الترتيب في البدن أيضا موثقة زرارة- و هي كالصحيحة- عن الباقر عليه السلام: سأله عن غسل الجنابة؟ فقال: «أفضل على رأسك ثلاث أكف و عن

(١) المائدة (٥): ٦.

(٢) المجموع للنووي: ١ / ٤٤١، شرح فتح القدير: ١ / ٣٥، مغنى المحتاج: ١ / ٥٤.

(٣) عوالي اللآلى: ٢ / ٢٠٠ الحديث ١٠١.

(٤) السنن الكبرى: ١ / ١٧٢.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٢٨

.....

يمينك و عن يسارك، إنما يكفيك مثل الدهن» (١)، وجه الدلالة قد عرفت، مضافا إلى كون الإفاضة على الرأس مقدا على الإفاضة على اليمين قطعا من دون تأمل من أحد، كما عرفت.

فيظهر من السياق كون الإفاضة على اليمين مقدمة على الإفاضة على اليسار، سيما مع ظهور وجوب كون كل واحدة من الإفاضات المذكورة على حدة على حدة، و كل من قال بذلك، قال بوجوب تقديم اليمين على اليسار فيها.

و يؤكد الدلالة قوله عليه السلام: «إنما يكفيك». إلى آخره، و مع ذلك أمر بالإفاضة على اليمين على حدة، و بالإفاضة على اليسار على حدة، لظهور كون المعصوم عليه السلام في صدد أقل بيان ما يتحقق الغسل فتأمل جدا! و مثل هذا الكلام في قوله عليه السلام: «فما جرى». إلى آخره، في حسنة زرارة (٢).

و أميا الأخبار الظاهرة في عدم الترتيب بين اليمين و اليسار، مثل صحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهم السلام قال: سألته عن غسل الجنابة؟ قال: «تبدأ بكفيك، ثم تغسل فرجك، ثم تصب على رأسك ثلاثا، ثم تصب على سائر جسدك مرتين» (٣).

و صحيحة أحمد بن محمد، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن غسل الجنابة؟

فقال: «تغسل - إلى أن قال - ثم أفض على رأسك و جسدك، و لا وضوء فيه» (٤).

إلى غير ذلك من الأخبار.

(١) تهذيب الأحكام: ١ / ١٣٧ الحديث ٣٨٤، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٤١ الحديث ٢٠٤٨.

(٢) الكافي: ٣ / ٤٣ الحديث ٣، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٢٩ الحديث ٢٠١٤.

(٣) الكافي: ٣ / ٤٣ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١ / ١٣٢ الحديث ٣٦٥، الاستبصار: ١ / ١٢٣ الحديث ٤٢٠، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٢٩

الحديث ٢٠١٣ مع اختلاف يسير.

(٤) تهذيب الأحكام: ١ / ١٣١ الحديث ٣٦٣، الاستبصار: ١ / ١٢٣ الحديث ٤١٩، وسائل الشيعة:

٢ / ٢٣٠ الحديث ٢٠١٨.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٢٩

.....

فالجواب عنها: أنّ كثيرا منها يدلّ على عدم الترتيب بين الرأس و الجسد أيضا، مثل صحيحة أحمد بن محمد المذكورة، و صحيحة يعقوب بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال: «الجنب يغتسل - إلى أن قال - ثمّ يصب الماء على رأسه و على وجهه و على جسده كلّه، ثمّ قد قضى الغسل، و لا وضوء عليه» «١». إلى غير ذلك من الأخبار الصحاح و المعتمدة.

فما هو الجواب بالنسبة إلى ترتيب الرأس مع الجسد، فهو الجواب بالنسبة إلى ترتيب اليمين و اليسار، و الترتيب بين الرأس و الجسد لا تأمّل لأحد فيه، و ثابت من غير واحد من الأخبار بالنصّية، مثل صحيحة ابن مسلم و حسنة زرارة السابقتين «٢»، و حسنة حريز عن الصادق عليه السلام: «من اغتسل من جنبه و لم يغسل رأسه، ثمّ بدا له أن يغسل رأسه لم يجد بدا من إعادة الغسل» «٣». إلى غير ذلك من الأخبار المعتمدة.

فظهر أنّ المقام في الأخبار المزبورة لم يكن مقام بيان ماهيّة الغسل و هيئته، بل مقام ذكر عدم الوضوء فيه، و أمثال ذلك، مع احتمال التقيّة، لأنّ القول بالترتيب المذكور من منفردات علمائنا، كما صرّح به في «الذخيرة» «٤»، مع احتمال و كوال الأمر في الترتيب في البدن على الظهور من الخارج، كوكوال الأمر في كون الغسل بالماء المطلق و الطاهر و غير ذلك من الشرائط. و ظهر لك هنا أيضا من الخارج من الإجماعات و الأخبار و غيرها ما ظهر،

(١) تهذيب الأحكام: ١ / ١٤٢ الحديث ٤٠٢، و سائل الشيعة: ٢ / ٢٤٦ الحديث ٢٠٦٥.

(٢) مرّت الإشارة إليهما آنفا.

(٣) تهذيب الأحكام: ١ / ١٣٣ الحديث ٣٦٩، الاستبصار: ١ / ١٢٤ الحديث ٤٢١، و سائل الشيعة:

٢ / ٢٣٥ الحديث ٢٠٣٤.

(٤) ذخيرة المعاد: ٥٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٣٠

.....

و ربّما كان عندهم أظهر. و مع ذلك الاحتياط فيه أيضا، فلا إشكال أصلا في العمل.

ثمّ اعلم! أنّ المراد من الرأس هنا ما يقابل الجسد، فيشمل العنق أيضا، كما هو المعروف من الأصحاب «١».

بهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمل، مصايح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصايح الظلام؛ ج ٤، ص: ١٣٠

و صريح كلام بعضهم تقدّم غسل الرأس و العنق على غسل اليمين «٢».

و قيل: الأحوط غسل العنق مرّة اخرى مع الجسد أيضا، بأن يغسل نصفه الأيمن مع اليمين و نصفه الأيسر مع اليسار «٣».

و هذا الاحتياط لا اهتمام فيه، لأنّ الأخبار ظاهرة في كون المراد من اليمين و اليسار من الكتف و العاتق.

بل صريح حسنة زراره من المنكب لقوله عليه السّلام: «ثُمَّ صَبَّ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ مَرَّتَيْنِ، وَعَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ» (٤) و أمّا الفقهاء فالظاهر اتّفاقهم على ذلك.

و في «الذكري» أنّه نصّ على ذلك المفيد و الجماعة «٥»، انتهى.

و أمّا العورتان، فيجوز غسل نصفهما الأيمن مع الأيمن و الأيسر مع الأيسر، و لعله الأولى و الأحوط، و إن جوّز غسلهما جميعا مع أحد الشّقين مخيرا فيه، و مع كلا الشّقين أيضا و هو أحوط.

قوله: (و يسقط الترتيب). إلى آخره.

الارتماسى هو إدخال مجموع الجسد من حيث المجموع تحت الماء و شمول

(١) ذخيرة المعاد: ٥٦، الحدائق الناضرة: ٦٥ / ٣.

(٢) المقنعة: ٥٢، الروضة البهية: ٩٤ / ١، ذكرى الشيعة: ٢١٨ / ٢.

(٣) لاحظ! الحدائق الناضرة: ٦٥ / ٣ و ٦٦.

(٤) وسائل الشيعة: ٢ / ٢٢٩ الحديث ٢٠١٤.

(٥) ذكرى الشيعة: ٢ / ٢١٨، المقنعة: ٥٢، غنية النزوع: ٦١، المهذب: ١ / ٤٦، تحرير الأحكام: ١ / ١٢، لاحظ! رسائل المحقق الكركي: ١ / ٨٩، الحدائق الناضرة: ٦٥ / ٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٣١

.....

الماء للبدن، أى مجموع البدن من حيث المجموع، أعم من أن يكون المجموع خارجا فدخل حين الارتماس، أو يكون بعضه خارجا و بعضه داخلا، إلّا أنّ المجموع من حيث المجموع دخل فشمله الماء دفعة واحدة عرفية، بحيث لا يكون تقديم و تأخير عرفيان بالنسبة إلى الأجزاء، كما كان فى الترتيبى، لأنّه و إن كان يلاقى الماء بعض الأجزاء - مثل الرجل - مقدّما على مثل الرأس البتة، إلّا أنّ هذه الملاقاة ليست من جملة الغسل، بل هى خارجة، و ابتداء الغسل هو شمول الجميع بالدفعة الواحدة العرفية، فلا ينافيها - كما ذكره المصنّف - (توقف إيصال الماء). إلى آخره، لأنّ كثيرا من الناس لا يخلون عن كثافة الشعر و العكنة فى البطن، أو أمثالهما ممّا يتوقف إيصال الماء إلى ظاهر جلد جميع البدن على تخليل.

فالوارد فى الأخبار «١» لا يجوز حمله على الأفراد النادرة، مضافا إلى عدم منافاة ذلك - التخليل - صدق الارتماس عرفا.

و لا يجب أيضا أن يكون مجموع بدنه خارجا من الماء حين يرتمس فيه ارتماسه و هو فى الماء، و إن كان الخارج من الماء ليس إلّا رأسه، إذ يادخال الرأس فى الماء، و رفع الرجل عن الأرض حتّى يشمل الماء مجموع جسده بالوحدة العرفية يصدق الارتماس العرفى و الدخول تحت الماء، من دون فرق بينه و بين ما إذا كان المجموع خارجا فارتمس، فالغسل الارتماسى ليس له ابتداء و انتهاء، بل هو دفعى عرفى.

هذا، مضافا إلى أنّه يظهر من الأخبار كفاية غسل الجسد من قرنه إلى قدمه، و أنّه ما جرى عليه الماء من جسده فقد أجزأه «٢»، أو فقد طهر «٣»، و أمثال هذه

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢ / ٢٥٥ الباب ٣٨ من أبواب الجنابة.

(٢) الكافي: ٣ / ٢١ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ١ / ١٣٧ الحديث ٣٨٠، الاستبصار: ١ / ١٢٣ الحديث ٤١٦، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٤٠

الحديث ٢٠٤٥.

(٣) الكافي: ٤٣/٣ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١٣٢/١ الحديث ٣٦٥، الاستبصار: ١٢٣/١ الحديث ٤٢٠، وسائل الشيعة: ٢٢٩/٢

الحديث ٢٠١٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٣٢

.....

العبارات، خرج منه ما إذا ثبت من إجماع أو نصّ عدم كفايته وبقى الباقي.

و مع هذا لو احتاط المكلف لعله يكون أولى، كما قيل «٤».

و توهم كون ابتداء الغسل بابتداء الملاقاة، و انتهاءه بانتهاؤها فاسد، لأنه حينئذ يصير ترتيبا حقيقيا يتحقق تخلل الحدث في أثناءه، و بقاء اللمعة المغفلة كذلك، و غيرهما من ثمرات الترتيب الحقيقي و أحكامه، و الفقهاء يتحاشون عن ذلك، كما أنّ الأخبار أيضا تدلّ على عدم ذلك و خلافه «٥».

و مع ذلك يصير ترتيبا بالعكس، إذ عادة «٦» تكون الملاقاة أولا بالرجل، بل بباطن الرجل، و اخرى بالرأس، بل منتهاه.

و مع ذلك يتحقق ترتيبات لا تعدّ و لا تحصى، و ثمرات تلك الترتيبات الغير العديدة و أحكامها، إذ يتحقق لكل واحد ثمرة حقيقة و حكم جزما.

و الفقهاء لا يرضون بكون الارتماس ترتيبا مطلقا، و النادر منهم يقول بكونه ترتيبا حكما لا حقيقيا «٧».

و مع ذلك الترتيب بين ثلاثة أجزاء لا يزيد، و الثلاثة هي: مجموع الرأس، و مجموع اليمين، و مجموع اليسار.

و مع ذلك يكون الرأس مقدما على اليمين، و هو على اليسار، كما هو الحال في

(٤) لم نعثر عليه في مظانه.

(٥) راجع! وسائل الشيعة: ٢٢٩/٢ الباب ٢٦ من أبواب الجنابة.

(٦) في (ف) و (ز) و (ط): غالبا.

(٧) الاستبصار: ١٢٥/١ ذيل الحديث ٤٢٤.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٣٣

.....

الترتيب الحقيقي.

و أيضا على هذا يحصل الفرق بين ما إذا كان مجموع الجسد خارجا فارتمس في الماء، و أن يكون داخلا إلّا الرأس فارتمس الرأس في الماء، بأن يكون الثاني الارتماسى الواحدة العرفية بحسب الثمرة و الحكم، دون الأول، فيكون الارتماسى أقساما متفاوتة لا تحصى، لكل قسم حكم على حدة و ثمرة مختصة به.

و بالجملة، مفاسد هذا التوهم لا تحصى، منها، استحالة وجود الارتماسة الواحدة الحقيقية التي هي الغسل الارتماسى نصّا و فتوى، لأنها عبارة عن شمول الماء للبدن جميعا دفعة واحدة، و إن كان بالوحدة العرفية، لأنّ اعتبار الارتماسة العرفية من جهة الاحتياج إلى التخليل في بعض المكلفين، كما عللوا به، إلى غير ذلك.

و كفاية الارتماسة الواحدة إجماعى منصوص في الأخبار، مثل صحيحة زرارة عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «و لو أنّ رجلا ارتمس

في الماء ارتماسه واحدة أجزأه ذلك و إن لم يدلك جسده» (١).

و حسنة الحلبي ب إبراهيم بن هاشم - عن الصادق عليه السلام يقول: «إذا ارتمس الجنب في الماء ارتماسه واحدة أجزأه ذلك من غسله» (٢).

و روى الصدوق رحمه الله عن الحلبي أنه قال: و حدثني من سمعه - يعنى الصادق عليه السلام - يقول: «إذا اغتسل الجنب في الماء ارتماسه واحدة أجزأه ذلك من غسله» (٣).

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٨ الحديث ٤٢٢، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٣٠ الحديث ٢٠١٧.

(٢) الكافي: ٣/ ٤٣ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٨ الحديث ٤٢٣، الاستبصار: ١/ ١٢٥ الحديث ٤٢٤، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٣٢ الحديث ٢٠٢٤.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤٨ الحديث ١٩١، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٣٣ الحديث ٢٠٢٧.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٣٤

.....

و في «الكافي» بسنده عن الصادق عليه السلام أن الراوى قال له: الرجل يجنب فيتمس في الماء ارتماسه واحدة و يخرج، يجزيه ذلك من غسله؟ قال: «نعم» (١).

قال في «الذكري»: و الخبران و إن وردا في غسل الجنابة، لكن أحد لم يفترق بينه و بين غيره من الأغسال (٢).

أقول: قد عرفت أن وجوب الترتيب أيضا إنما ورد في غسل الجنابة و الميت، و عدم وجوب الموالاة إنما ورد في غسل الجنابة، و كون الغسل غسل جميع الجسد إنما ورد فيه و في غسل الميت.

و مع ذلك لا تأمل في فهم العموم، و كون كل غسل كذلك، لما عرفت من بدهاه كون الغسل كالوضوء بهيئة واحدة، بل الصلاة و الصوم و الحج و أمثالها إذا علم بهيئة واحدة منها يجعل هيئة الباقي كذلك ما لم يثبت المغايرة، و لذا لم يحتج في النافلة إلى ثبوت الركوع و السجود، و كون الأول واحدا و الثاني مرتين، إلى غير ذلك، فتأمل! قوله: (و الترتيب الحكمي). إلى آخره.

نقل في «المبسوط» عن بعض الأصحاب: أنه يترتب حكما (٣).

قال في «الذكري»: أنه يحتمل أمرين:

أحدهما: و هو الذى نقله عنه الفاضل (٤) أنه يعتقد الترتيب حال الارتماس، و يظهر ذلك من «المعتبر» حيث قال: و قال بعض الأصحاب: يترتب حكما (٥)،

(١) الكافي: ٣/ ٢٢ الحديث ٨، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٣٢ الحديث ٢٠٢٥.

(٢) ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٢٣.

(٣) المبسوط: ١/ ٢٩.

(٤) مختلف الشيعة: ١/ ٣٣٧.

(٥) المعتبر: ١/ ١٨٤.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٣٥

.....



[فذكره] بصيغته المتعدى وفيه ضمير يعود إلى المغتسل.

الثاني: إنَّ الغسل بالارتماس في حكم الغسل المرتب [بغير الارتماس]، وتظهر الفائدة لو وجد لمعة مغفلة، فإنه يأتي بها و بما بعدها. و لو قيل بسقوط الترتيب بالمرّة- أي كما هو المشهور- أعاد الغسل من رأس، لعدم الوحدة المذكورة في الحديث، و فيما لو نذر الاغتسال مرتبا، فإنه يبرء بالارتماس لا على معنى الاعتقاد المذكور، لأنه ذكره بصورة اللازم المستند إلى الغسل، أي يترتب الغسل في نفسه حكما، و إن لم يترتب فعلا.

و قال في «الاستبصار»: يترتب حكما و إن لم يترتب فعلا «١»، لأنه إذا خرج من الماء حكم له أولا بطهارة رأسه ثم جانبه الأيمن ثم جانبه الأيسر «٢».

أقول: لعلّ الداعي إلى اعتبار الترتيب الحكمي بمعنى من المعاني المذكورة ما ذكرناه من كون الأصل في الغسل هو الترتيب. حتّى أنّ الوارد في بعض الأخبار أنّ الارتماس الواحدة تجزى ذلك عن غسله «٣»، فلعله نظرهم إلى أنّ الأقرب فالأقرب إلى الأصل و الحقيقة لا بدّ من مراعاته، فلذا صدر من القائل به ما صدر.

لكن لم نجد لما ذكر من مراعاة الأقربيّة المذكورة وجهها، إذ غاية ما ورد أنّ الارتماس الواحدة تجزى عن الغسل، لا أنّها بمنزلة الغسل، أو مثل الغسل و أمثال ذلك، حتّى يقال: إنّ جميع منازلها موجودة فيها، و منها الترتيب و ثمرته.

بل مقتضى الأخبار أنّه ما لم يتحقّق الوحدة العرفيّة و الشمول لا يجزى عن الغسل، و أنّ المرتمس بالوحدة العرفيّة حكمه حكم المغتسل، فكيف يمكن الحكم

(١) الاستبصار: ١/ ١٢٥ ذيل الحديث ٤٢٥.

(٢) ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٢٤ مع اختلاف يسير.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ٣٧٠ الحديث ١١٣١، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٣٠ الحديث ٢٠١٧.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٣٦

.....

بالصحة في صورة بقاء لمعة غير مغسولة؟

و أيضا لو كان الاعتقاد بالترتيب لازما، لكان اللازم عليهم عليهم السلام بيانه في المقام، فدعوى الترتيب الحكمي بجميع معانيه و البحث عنه و عن ثمراته لا وجه له، فالإعراض عنه أولى.

ثم اعلم! أنّ جماعة ألحقوا بالارتماس الوقوف تحت المطر في سقوط الترتيب «١».

و الشيخ ألحق به الجلوس تحت المجرى «٢»، و بعض آخر تحت الميزاب و شبهه أيضا «٣»، و بعض آخر صبّ الإناء الشامل للبدن أيضا «٤».

و جماعة منعوا عن إلحاق غير الارتماس مطلقا، منهم ابن إدريس، و المحقق، و الشهيد، و الشيخ علي «٥»، لما عرفت من أنّ مقتضى الأخبار أنّ الأصل هو الترتيب، و أنّ غيره يجزى عنه.

و كذلك الحال في كلام الأصحاب، فما لم يثبت من الشرع الإجزاء لم يكن مجزيا، ثبت في الارتماس بالإجماع و النصوص المعتمدة، و غيره باق تحت المنع و عدم الإجزاء.

نعم، ورد في المطر روايتان: إحداهما صحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الرجل هل يجزيه من غسل

الجنابة أن يقوم في المطر حتى يغسل رأسه و جسده، و هو يقدر على ما سوى ذلك؟ قال: «إن كان يغسله

(١) مختلف الشيعة: ١/ ٣٣٦، منتهى المطلب: ٢/ ١٩٨، الروضة البهية: ١/ ٩٧.

(٢) المبسوط: ١/ ٢٩.

(٣) كالعلامة في تحرير الأحكام: ١/ ١٢، تذكرة الفقهاء: ١/ ٢٣٢.

(٤) لاحظ! ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٢٦.

(٥) السرائر: ١/ ١٢١، المعتمد: ١/ ١٨٤، الدروس الشرعية: ١/ ٩٦، جامع المقاصد: ١/ ٢٦٢.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٣٧

.....

اغتساله بالماء أجزاءه» (١).

لكن الدلالة غير واضحة، لجواز دخول الترتيب في قوله عليه السلام: «اغتساله بالماء»، سيما بعد ملاحظة أن الغسل بالأصل هو الترتيبى خاصة، حتى ورد أن الارتماس يجزى عن غسله (٢).

و بالجملة، إن كان المراد بيان اتحاد حال المطر مع حال باقى المياه، فلا دلالة فيها على كيفية الغسل، فلا يثبت المطلوب. فإن كان المراد بيان كيفية الغسل أيضا، فمن المعلوم أنه عليه السلام شرط المساواة في كيفية الغسل بسائر المياه، و الظاهر المساواة من جميع الوجوه لا- خصوص مجرد الجريان، و لا الشمول لجميع الجسد خاصة، للإطلاق في أداة التشبيه أو المساواة المقدرين، و لأن الغسل هو الجريان.

فالشرط في قوله عليه السلام: «إن كان يغسله». إلى آخره، يصير لغوا مستدركا، و كذا الحال في الشمول، لأن علي بن جعفر قال: يغسل رأسه و جسده، فلم يبق شيء لم يغسله، مع أن وجوب غسل المجموع من المعلوم من الدين، فكيف يخفى على مثل علي بن جعفر؟ و على تقدير الخفاء فكيف ينفع الشرط المذكور فيصير لغوا مستدركا البتة؟ فتعين كون المراد سائر ما يشترط في كيفية الغسل، و الترتيب شرط، كما عرفت من الأخبار و الفتاوى، مضافا إلى أن الصلاة تنصرف إلى الشائع المتعارف.

و قد ظهر من الأخبار أن الترتيبى كان هو الشائع في ذلك الزمان، مع أن

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٤ الحديث ٢٧، تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٩ الحديث ٤٢٤، الاستبصار:

١/ ١٢٥ الحديث ٤٢٥، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٣١ الحديث ٢٠٢٢ مع اختلاف يسير.

(٢) الكافي: ٣/ ٢٢ الحديث ٨، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٣٢ الحديث ٢٠٢٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٣٨

.....

الارتماس هو الدخول تحت الماء و الشمول بجميع الجسد دفعة واحدة، و هذا لا يتأتى في المطر.

و إن كان المراد الدفعة الواحدة العرفية، لأن أهل العرف لا يقولون بالشمول لجميع الجسد دفعة واحدة، مع أن الرجل [لا بد] أن تكون على الأرض بالبديهة، و بالرفع عنها لا بد أن يكون موضع آخر عليها.

و الصدق العرفي مع التخليل لا يقتضى الصدق العرفي هاهنا، لأنّ القياس فى اللغة غير جائز، مع أنّ الارتماس غير متحقّق فى المطر بالبديهة، و الشارع شرط تحقّق الارتماس إذا ارتمس، و المشروط عدم عند عدم شرطه «١». نعم، ورد مرسلّة ظاهرة فى الإجزاء، و هى مرسلّة محمّد بن أبى حمزة التى مرّت، لأنّه روى عن رجل عن الصادق عليه السّلام: فى رجل أصابته جنابة فقام فى المطر حتّى سال على جسده، أ يجزىه ذلك من الغسل؟ قال: «نعم» «٢» إلّا أنّها مرسلّة. و مع ذلك يحتمل إرادة الترتيب أيضا بما ذكر، مضافا إلى أنّ شغل الذمّة اليقيني يستدعى البراءة اليقينيّة، و أنّ الشكّ فى الشرط يقتضى الشكّ فى المشروط، فتأمّل جدّا! و لعلّ المتعدّين فهموا المناط المنقّح، أو نظرهم إلى العمومات مثل: «فما جرى عليه الماء فقد طهر» «٣» و أمثاله، خرج ما خرج بالدليل، و بقى الباقي. و فيه، أنّ المناط غير منقّح لنا، بل لو كان كذلك لم يكن الأصل هو الترتيبى و غيره يجزى عنه، و منه ظهر الجواب عن العمومات أيضا.

(١) لم ترد فى (د ١، ٢) و (ز ١، ٣) و (ف) و (ط) من قوله: و بالجملة الى قوله: عدم شرطه.

(٢) الكافي: ٣/ ٤٤ الحديث ٧، و سائل الشيعة: ٢/ ٢٣٢ الحديث ٢٠٢٦.

(٣) الكافي: ٣/ ٤٣ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١/ ١٣٢ الحديث ٣٦٥، الاستبصار: ١/ ١٢٣ الحديث ٤٢٠، و سائل الشيعة: ٢/ ٢٢٩ الحديث ٢٠١٣.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ١٣٩

## فروع:

### الأول: لو أُخِلَّ بالترتيب فى الترتيبى يجب الإعادة على ما يحصل معه الترتيب.

و لا يضّرّ عدم تحقّق الموالاة، للإجماع و الأخبار فى عدم اعتبارها فى الغسل، مثل صحيحة إبراهيم بن عمر اليماني، عن الصادق عليه السّلام: «إنّ عليّا عليه السّلام لم ير بأسا أن يغسل الجنب رأسه غدوة و [يغسل] سائر جسده عند الصلاة» «١»، و صحيحة ابن مسلم فى حكاية أم إسماعيل «٢»، و غيرهما من الأخبار.

### و الثانى: قد عرفت أنّ الارتماس إذا بقى فيه لمعنه يجب إعادته،

لعدم حصول الارتماس الواحدة التى تجزى عن الغسل، اختاره فى «المنتهى» «٣». و اختار فى «القواعد» عدم وجوب الإعادة «٤»، و لعلّه استناد إلى العمومات، مثل قوله عليه السّلام: «ما جرى عليه الماء فقد أجزأه» «٥». و فيه، أنّه إمّا وارد فى خصوص الترتيبى، أو مطلق ينصرف إليه بملاحظة الأخبار، و كونه الأصل فى الغسل و المتعارف فى زمان صدور الأخبار، و غير ذلك ممّا عرفت، مع أنّ فى قوله عليه السّلام- فى تلك الرواية المذكورة-: «قليلة و كثيرة» شهادة

(١) الكافي: ٣/ ٤٤ الحديث ٨، تهذيب الأحكام: ١/ ١٣٤ الحديث ٣٧٢، و سائل الشيعة: ٢/ ٢٣٨ الحديث ٢٠٣٨.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ١٣٤ الحديث ٣٧١، الاستبصار: ١/ ١٢٤ الحديث ٤٢٣، و سائل الشيعة:

٢/ ٢٣٧ الحديث ٢٠٣٦.

(٣) منتهى المطلب: ٢/ ٢٠٢.

(٤) قواعد الأحكام: ١٤/١.

(٥) تهذيب الأحكام: ١/١٣٧ الحديث ٣٨٠، الاستبصار: ١/١٢٣ الحديث ٤١٦، وسائل الشيعة:

٢/٢٤٠ الحديث ٢٠٤٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٤٠

.....

على أن المراد الترتيب، لأن الارتماسى لا يتحقق فيه قلعة الماء و كثرته فى الجارى على جسده، على أن عبارة «جرى عليه الماء»، لعلها ظاهرة فى سكون الجسد و استقراره و جريان الماء عليه لا سكون الماء و استقراره و انغماس الجسد فيه، فتدبر.

مع أن الظاهر من الأخبار أن المراد بالأجزاء، الأجزاء من الدلك، و لا ذلك فى الارتماس، فتأمل! مع أن المطلق يحمل على المقيد، لاشرط الوحدة العرفية فى الارتماسى دون الترتيبى بالنصوص و الوفاق، كما عرفت، و الغسل ترتيبيا كان أو ارتماسيا ما لم يتم و لم يغسل جميع الجسد لم يجز لرفع الحدث و الاستباحة و غيرهما من غياته.

فشرط تلك الوحدة ليس لما ذكر، إذ يصير لغوا، فلا جرم يكون للأجزاء فى الأجزاء أيضا.

مع أن الترتيب شرط فى الترتيبى بالنسبة إلى الأجزاء فى الأجزاء أيضا، فلو غسل من الجسد شيئا قبل الرأس يكون باطلا بالمرّة، و الارتماسة الواحدة العرفية مسقطه للشرط المذكور، فما لم يتحقق هو يلزم البطلان فى الأجزاء أيضا، لعدم تحقق الشرط و لا ما أسقطه. مع أن الظاهر من قوله عليه السلام: «إذا ارتمس ارتماسه واحدة أجزاءه ذلك عن الغسل» «١»، اشتراط نفس الأجزاء من حيث هو هو، لا الاشتراط بالنسبة إلى خصوص التمامية، فتأمل جدا! على أنه إن حصل بمجرد الجريان الأجزاء لكل جزء حصل فيه الجريان، من

(١) الكافي: ٣/٤٣ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ١/١٤٨ الحديث ٤٢٣، الاستبصار: ١/١٢٥ الحديث ٤٢٤، وسائل الشيعة: ٢/٢٣٢ الحديث ٢٠٢٤.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٤١

.....

غير اشتراط تحقق الوحدة العرفية، يصير الارتماسى ترتيبيا حقيقيا بالبدية بالنسبة إلى الثمرات لا- حكميا، و هم متحاشون عن الحكمى، فما ظنك بالحقيقى؟

بل يصير ترتيبيا بالعكس، لأن المعتاد و المتعارف تأخر الرأس عن الجسد فيه. و الإطلاق فى الأخبار ينصرف إلى المعتاد فيصير شرطا، لأن المعصوم عليه السلام إنما شرط هذا الارتماس للأجزاء عن الغسل.

و مع ذلك إنما يصير ترتيبيات لا- تحصى، فيصير المعنى: إن ارتمس الجنب فى الماء بالنحو المتعارف، فطهر جسده قبل رأسه، و حصل هذا الترتيب- الذى فى الحقيقة يتحقق بترتيبات لا تحصى- أجزاء هذا الارتماس عن الترتيبى، إن كان ارتماسه ارتماسه واحدة عرفية، و شمول الماء له بالدفع الواحدة العرفية.

فإن اشتراط تحقق الوحدة العرفية- كما هو مقتضى الأخبار «١» و الفتاوى «٢»- مسلم عنده أيضا كونه شرطا للأجزاء عن الترتيبى، مع أنه من المسلمات عند الكل- بل من البدهييات- عدم اشتراط تقديم الجسد كلاً أو بعضا على الرأس، كما أنه من البدهييات عدم تحقق ترتيبى سوى المعروف، فضلا عن ترتيبيات لا تحصى، فلا يبقى لما ذكره مجال.

هذا، مع أن ظاهر المطلق فاسد، و خلاف ظاهره غير منحصر فيما ذكره و قد عرفته.

و فضل بعضهم بأنه إن طال الزمان وجب الإعادة، و إلا كفى غسل اللمعة «٣». وفيه، أنه إن تحققت الارتماس الواحدة العرفية المجزية عن الغسل، فليس هذا

(١) وسائل الشيعة: ٢/ ٢٣٢ الحديث ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، ٢٣٣ الحديث ٢٠٢٧.

(٢) منتهى المطلب: ٢/ ٢٠١ و ٢٠٢، الدروس الشرعية: ١/ ٩٧، كفاية الأحكام: ٣، لاحظ! جامع المقاصد: ١/ ٢٤٢.

(٣) جامع المقاصد: ١/ ٢٨٠.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٤٢

.....

بتفصيل، و إلا فلا وجه له.

قال في «الذخيرة»: و يمكن أن يقال: حصل له الاغتماس في الماء، فيكون مجزيا بمقتضى الخبر، إذ ليس فيه التقييد بوصول الماء إلى كل جزء، بحيث يقدح فيه تخلف النادر من غير تعمد، فلم يكن عليه إلا غسل تلك اللمعة «١». وفيه، أن مقتضى الخبر أجزاء الارتماس الواحدة، بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر أصلا، فجعلها شاملة لصورة وصول الماء إلى الأكثر فاسد، لعدم الإجزاء حينئذ البتة. مع أن المطلق ينصرف إلى الأفراد الشائعة، و بالارتماس الواحد العرفي يشمل الماء جميع البدن بحيث لا يبقى نادر، و صورة بقاء النادر من الصور النادرة.

على أن إطلاق الجميع عليها مجاز لصحة السلب عرفا، و عدم التبادر من اللفظ الخالي عن القرينة.

و مِمَّا ذكر ظهر فساد تفصيل البعض بأنه مع قصر الزمان لا- يجب الإعادة إن أراد غسل اللمعة خارجا من الماء «٢»، إذ الوارد في الأخبار أنه إذا ارتمس أجزاء «٣» أي: بعد تمامية الارتماس يتحقق الإجزاء من غير توقّف على غسل بعد التمامية، و الإجزاء ترتب على التمامية و هو في الماء، باشرطه الخروج من الماء، و تحليل ما بقى خارج الماء، إذ هذا غير داخل في الأخبار بلا شبهة. و الشرط في الأخبار كون ما يترتب عليه الإجزاء تحت الماء خاصية، لأن الارتماس و الانغماس هو الدخول تحت الماء، و شموله لجميع الجسد تحت الماء،

(١) ذخيرة المعاد: ٥٧.

(٢) جامع المقاصد: ١/ ٢٨٠، كشف اللثام: ٢/ ٤٩.

(٣) وسائل الشيعة: ٢/ ٢٣٢ الحديث ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، ٢٣٣ الحديث ٢٠٢٧.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٤٣

.....

فكيف يكفي الشمول له خارج الماء؟ و إن أراد الغسل «١» تحت الماء، فلا فرق بين القصر و الطول بالبدية. هذا، و ما أجبنا أولا كان مجمل هذا التفصيل.

**الثالث: نقل عن «المبسوط»: أنه إن كان على بدنه نجاسة أزالها ثم اغتسل،**

فإن خالف و اغتسل أولاً فقد ارتفع حدث الجنابة، و عليه أن يزيل النجاسة إن كانت لم تزل، و إن زالت بالاغتسال فقد أجزأه عن غسلها «٢».

و ردّه جماعة من المتأخرين «٣»: فاشترطوا طهارة المحلّ في صحّة الغسل، و أنّ الغسلة الواحدة لا تكفي إزالة النجاسة الحكمية و العيية، لأنّ اختلاف السبب يقتضى تعدّد المسبب، و لانفعال الماء القليل، و ماء الغسل يشترط فيه الطهارة بالإجماع المرادف للضرورة. فالظاهر أنّ مراد الشيخ صورة يتحقّق الغسل مع نجاسة البدن، و هو أن يكون متلطّخاً بمثل العذرة تلطّخاً دقيقاً لا يمنع من وصول الماء إلى البشرة، و يكون الاغتسال بمثل الارتماس في الكز و الوقوف في المطر ممّا لا ينفعل ماء الغسل بالملاقاة. لكن ما ذكره مشكل من جهة توقيفية العبادة، فلا يعلم حصول الغسل حينئذ، لعدم شمول الخبر هذه الصورة، لكونها من الفروض النادرة، بل لعلّها مجرّد فرض لم يوجد قطّ.

مع أنّ الوارد في أخبار كثيرة تقديم غسل الفرجين على الغسل لأجل الغسل، بحيث يظهر لزوم كون تطهيرهما مقدّماً على الشروع في الغسل.

بل ورد في صحيحة حكم بن حكيم: «ثم اغسل ما أصاب جسدك من

(١) في (ف) و (ط) زيادة: له.

(٢) نقل عنه في ذكرى الشيعة: ٢/ ٢١٥، لاحظ! المبسوط: ١/ ٢٩.

(٣) منتهى المطلب: ٢/ ٢٠٥، جامع المقاصد: ١/ ٢٧٩، ذكرى الشيعة: ٢/ ٢١٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٤٤

.....

أذى، ثم اغسل فرجك و أفض على رأسك» «١»، الحديث.

و صحيحة يعقوب بن يقطين: «ثم يغسل ما أصابه من أذى، ثم يصبّ على رأسه» «٢». إلى غير ذلك من الأخبار «٣» مع عدم قائل بالفصل.

و قال الصدوق رحمه الله في «الأمالي»: «إنّه من دين الإمامية «٤»، مع أنّ ابن زهرة نقل الإجماع على وجوب تطهير الجسد أولاً «٥». و هو الظاهر من فتاوى الأصحاب، لأنهم حين ما يبيّنون الغسل يذكرون كذلك، و اتفقوا في ذكر غسل الفرج مقدّماً على الغسل «٦».

#### الرابع: منع المفيد عن الارتماس في الماء الراكد،

معللاً بأنّه إن كان قليلاً أفسده، و إن كان كثيراً خالف السنّة «٧»، و لم نعرف مأخذه سوى ما روى عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم أنّه قال: «لا يبولن أحدكم في الماء الراكد، و لا يغتسل فيه من الجنابة» «٨».

و ما استدللّ به الشيخ رحمه الله له «٩» لا نفهمه، و مقتضى إطلاقات الأخبار «١٠» الصحّة و عدم المنع. و الترك في مقام التمكن من الغير ربّما يكون أولى و أحوط، خروجاً عن خلاف مثل هذا الفقيه الجليل المقارب لعهد الأئمة عليهم السّلام.

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ١٣٩، الحديث ٣٩٢، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٣٠، الحديث ٢٠١٩.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٢، الحديث ٤٠٢، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٤٦، الحديث ٢٠٦٥.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢/ ٢٢٩، الباب ٢٦ من أبواب الجنابة.

(٤) أمالي الصدوق: ٥١٥.

(٥) غنية النزوع: ٦١.

(٦) مختلف الشيعة: ١/ ٣٣٦، ذكرى الشيعة: ٢/ ٢١٥، جامع المقاصد: ١/ ٢٨٠.

(٧) المقنعة: ٥٤.

(٨) سنن ابن ماجه: ١/ ١٢٤ الحديث ٣٤٤، سنن النسائي: ١/ ١٩٧.

(٩) لاحظ! تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٩ ذيل «و لا ينبغي له ..»، ١٥٠ ذيل «و ان كان كثيرا».

(١٠) وسائل الشيعة: ١/ ١٥٨ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٤٥

## ٦٢- مفتاح [ما يستحب في الغسل]

يستحب البول قبله للمنزل، لئلا ينتقض بخروج منى بعده، وللنصوص «١»، وكذا الاستبراء. وأوجهها جماعة «٢»، والظاهر أن أحدهما مغن عن الآخر، وفي رواية: «إن كان قد رأى بلا ولم يكن بال فليتوضأ ولا يغتسل، إنما ذلك من الحبائل» «٣». وهذه الرواية وما في معناها رخصة، وإعادة الغسل - كما في النصوص «٤» المستفيضة - أصل. وفي أخرى: «إن كان ناسيا فلا يعيد منه الغسل» «٥».

وهذا الحكم مختص بالرجال، أما النساء فلا إعادة عليهن، لأن ما يخرج منهن إنما هو من ماء الرجل، كما في النص «٦»، أما الاستبراء بالقطنه للحائض،

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢/ ٢٥٠ الباب ٣٦ من أبواب الجنابة.

(٢) نقل عن الجعفي وابن الجنيد في ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٣٠، إصباح الشيعة: ٣٣، لاحظ! كشف اللثام: ٢/ ٢٧.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤٧ الحديث ١٨٧، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٥٠ الحديث ٢٠٧٦.

(٤) وسائل الشيعة: ٢/ ٢٥٠ الباب ٣٦ من أبواب الجنابة.

(٥) تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٥ الحديث ٤١٠، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٥٢ الحديث ٢٠٨٦.

(٦) وسائل الشيعة: ٢/ ٢٠١ الحديث ١٩٢٤ و ١٩٢٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٤٦

فواجب للصحيح «١»، والأولى أن تعتمد برجلها اليسرى على الحائط، وتستدخل الكرسف بيدها اليمنى، كما في الخبر «٢».

و أن يغسل فرجه بيساره، تنزيها لليمين وللصحيح «٣».

و التسمية، و غسل الكفين ثلاثا، و إلى المرفقين أفضل، و المضمضة، و الاستنشاق، و إمرار اليد على الأعضاء، و تخليل غير المانع، و غسل الشعر، و الدعاء في الأثناء و بعد الفراغ بالمأثور، و الإسباغ بصاع، و هو أربعة أمداد، بالإجماع و الصحاح المستفيضة «٤»، و قد مرّ قدر المد «٥».

و ترك الاستعانة، و المشمس، و الآجن، و المستعمل، و الراكد، كما قاله المفيد «٦»، كل ذلك للنص «٧».

(١) وسائل الشيعة: ٢/ ٣٠٨ الحديث ٢٢١٢.

(٢) راجع! وسائل الشيعة: ٢/ ٣٠٩ الحديث ٢٢١٤.

(٣) وسائل الشيعة: ٢/ ٢٣٠ الحديث ٢٠١٧.

(٤) وسائل الشيعة: ١/ ٤٨١ الباب ٥٠ من أبواب الوضوء.

(٥) مفاتيح الشرائع: ١/ ٥٠.

(٦) قال المفيد رحمه الله: لا ينبغي الارتماس في الماء الراكد، لأنه إن كان قليلا أفسده، وإن كان كثيرا خالف السنّة بالاعتسال فيه، انتهى كلامه. [المقنعة: ٥٤].

وفي الحديث النبوي: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ولا يغتسل فيه من جنابة»، [السنن الكبرى: ١/ ٢٣٨].

وهذا الحكم غير مشهور عند الأصحاب، وإنما ذكره الشيخ المفيد وابن حمزة- طاب ثراهما- والحديث من طرق العامة، وكأن سبب المنع من الاعتسال في الماء الراكد أن لا يفسد على الغير بالاستعمال في رفع الأكبر، أو التلوين بما لا يخلو الجنب عليه غالبا من خبث في بدنه. «منه رحمه الله» [لاحظ! المقنعة: ٥٤، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٥٥].

(٧) وسائل الشيعة: ١/ ٤٧٦ و ٤٧٧ الحديث ١٢٦٦ و ١٢٦٧، ٢٠٧ و ٢٠٨ الباب ٦ من أبواب الماء المضاف والمستعمل، ١/ ١٣٨ الحديث ٣٣٧، ٢١٥ الحديث ٥٥١، السنن الكبرى: ١/ ٢٣٨.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٤٧

وزاد جماعة الموالاة، وتكرار الغسل ثلاثا في كل عضو «١»، وخصه الإسكافي بالرأس «٢» و ظاهره الوجوب، وله الصحيحان «٣»، فهو أحوط، وإن أولًا لبعده في أحدهما، وزاد للمرتمس تثليث الغوصات يخلل شعره ويمسح سائر جسده بيديه عقيب كل غوصة «٤».

(١) الالفية والنقلية: ٩٦، ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٤٣، لاحظ! ذخيرة المعاد: ٦٠.

(٢) نقل عنه في ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٤٣.

(٣) وسائل الشيعة: ٢/ ٢٢٩ الحديث ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

(٤) نقل عنه في ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٤٣.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٤٩

قوله: (و يستحب البول). إلى آخره.

هذا هو المشهور بين المتأخرين، وعن الشيخ في «المبسوط» و «الاستبصار» وجوبه «١». ونقله في «الذكرى» عن ابن حمزة وابن زهرة والكيدري وابن البراج وأبي الصلاح وغيرهم «٢»، ثم قال: ولا بأس بالوجوب محافظة على الغسل من طريان مزيله، ومصيرا إلى قول معظم الأصحاب وأخذًا بالاحتياط «٣».

فظهر منه أن المشهور هو الوجوب. واحتج عليه في «الاستبصار» بالأخبار المتضمنة لإعادة الغسل مع الإخلال به إذا رأى المغتسل بلا بعد الغسل «٤».

فيظهر منه أن مراده من الوجوب هنا الوجوب للغير والشرطي. وغير بعيد هذا من كلام القدماء، فلعل مراد غيره أيضا كذلك، بملاحظة عدم وجدان ما يصلح للحكم بالوجوب الشرعي الاصطلاحي.

بل ظاهر تلك الأخبار عدم الوجوب، لأنهم عليهم السلام لم ينكروا على السائلين عند ما سألوا أنهم تركوا البول. مع أنه يظهر منها أن



المغتسلين ربّما كانوا يتركون، و المعصوم عليه السّلام قرّهم عليه.

و استدللّ على الوجوب بصحيفة أحمد بن محمّد قال: سألت أبا الحسن عليه السّلام عن غسل الجنابة، فقال: «تغسل يدك اليمنى من المرفقين إلى أصابعك، و تبول إن

(١) المبسوط: ٢٩ / ١، الاستبصار: ١١٨ / ١.

(٢) لاحظ! الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٥٥، غنية النزوع: ٦١، إصباح الشيعة: ٣٣، نقل عن الكامل لابن البرّاج في كشف اللثام: ٢٦ / ٢،

الكافي في الفقه: ١٣٣، الجامع للشرائع: ٣٩.

(٣) ذكرى الشيعة: ٢ / ٢٣٠.

(٤) الاستبصار: ١١٨ / ١ و ١١٩ الحديث ٣٩٩-٤٠٣، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٥٠ الحديث ٢٠٧٥ و ٢٠٧٩.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٥٠

.....

قدرت على البول» (١).

لكن الدلالة لا تخلو عن الوهن من جهة ملاحظة السياق، و ظهور كون المعصوم عليه السّلام في صدد بيان الواجب و المستحب جميعا، و وقوع الطلب بصيغة الجملة الخبرية، و بملاحظة خلّو كثير من الأخبار الواردة في بيان الغسل، مع التعرّض للآداب و المتعلّقات المستحبة، فلو كان البول واجبا، لكان أولى بالتعرّض له، هذا مع غاية كثرة تلك الأخبار، فلاحظ و تأمل! هذا، مضافا إلى ما ذكرنا من ظهور الأخبار الدالة على إعادة الغسل على تارك البول الواجد للبلل في عدم وجوب البول (٢).

و مضافا إلى ما روى عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم أنّه قال: «من ترك البول عقيب الجنابة أو شك تردد بقيه الماء في بدنه فيورثه الداء لا دواء له» (٣)، فإنّ الظاهر منه أيضا عدم الوجوب الشرعي، و كون الأمر به للإرشاد.

كما أنّ الظاهر من الأخبار الدالة على إعادة الغسل على التارك أيضا كذلك، و أنّ الغرض منه إزالة بقايا المنى المتخلفة في المجرى عادة، و لهذا ربّت عليه ثمراتها.

مع أنّه لو كان واجبا لشاع و اشتهر اشتهاه الشمس، لعموم البلوى و شدّة الحاجة.

و ممّا ذكر ظهر الجواب عن الاستدلال بضعيفة أحمد بن هلال، قال: سألت عن الرجل اغتسل قبل أن يبول، فكتب: «أنّ الغسل بعد البول إلّا أن يكون ناسيا فلا يعيد» (٤)، مضافا إلى ضعف السند و الدلالة أيضا، لتضمّنها إعادة الغسل إلّا في

(١) تهذيب الأحكام: ١ / ١٣١ الحديث ٣٦٣، الاستبصار: ١ / ١٢٣ الحديث ٤١٩، وسائل الشيعة:

٢ / ٢٤٧ الحديث ٢٠٦٧.

(٢) وسائل الشيعة: ٢ / ٢٥٠ الباب ٣٦ من أبواب الجنابة.

(٣) مستدرک الوسائل: ١ / ٤٨٥ الحديث ١٢٣٢ مع اختلاف.

(٤) تهذيب الأحكام: ١ / ١٤٥ الحديث ٤١٠، الاستبصار: ١ / ١٢٠ الحديث ٤٠٧، وسائل الشيعة:

٢ / ٢٥٢ الحديث ٢٠٨٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٥١

.....

حال النسيان.

و هذا خلاف ما يظهر من الأخبار الكثيرة المعتبرة «١»، و هو أن إعادة الغسل في صورة خروج البلل و من هذه الجهة، لا غيرها، و ستعرف. و أيضا ظاهر الضعيفة أن الناسى لا يعيد و إن خرج منه البلل، و هذا أيضا مخالف للفتاوى و الأخبار المعتبرة. هذا، مضافا إلى ما عرفت من أن الظاهر من الشيخ الوجوب للغير و الشرطى «٢»، مع أنه شيخ الطائفة. هذا، و الأحوط البناء على الوجوب، كما ذكر في «الذكرى» «٣». و ما ذكر المصنّف من أن استحباب البول إنما هو للمنزل، هو المشهور و الظاهر من الأخبار «٤». قال في «المنتهى»: لو جامع و لم ينزل لم يجب عليه الاستبراء، و لو رأى بللا يعلم أنه منى و جب عليه إعادة الغسل، و أما المشتبه فلا، و وجهه بأن الحكم بكون المشتبه منيا مبنى على الغالب من استخلاف الأجزاء بعد الإنزال، و هذا غير موجود فى الجماع «٥». و وافقه الشهيدان و الشيخ على «٦»، إلما أن الشهيد الأول قال: هذا مع تيقن عدم الإنزال، و أما مع احتمالها فيمكن القول باستحباب الاستبراء أخذًا

(١) وسائل الشيعة: ٢ / ٢٥٠ الباب ٣٦ من أبواب الجنابة.

(٢) راجع! الصفحة: ١٤٩ من هذا الكتاب.

(٣) ذكرى الشيعة: ٢ / ٢٣٠.

(٤) وسائل الشيعة: ٢ / ٢٥٠ الباب ٣٦ من أبواب الجنابة.

(٥) منتهى المطلب: ٢ / ٢٥٣.

(٦) ذكرى الشيعة: ٢ / ٢٣٤، مسالك الأفهام: ١ / ٥٣، جامع المقاصد: ١ / ٢٦٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٥٢

.....

بالاحتياط، و أما وجوب الغسل بالبلل فلا.

قال فى «الذخيرة»: و يرد عليهم عمومات الروايات من غير تفصيل، و انتفاء الفائدة ممنوع، إذ عسى أن ينزل و لم يطلع عليه، أو احتبس شىء فى المجارى، لأن الجماع مظنة نزول الماء «١»، انتهى. أقول: الأخبار مطلقة، و المطلق لا ينصرف إلّا إلى الأفراد الشائعة، و الغالب فى الجماع خروج المنى البتة، مع أنه إذا لم يخرج، فالغالب عدم الخروج بعد ذلك، لأن الغالب و المتعارف عدم التخلف عن علته، كما هو مشاهد و محسوس. و على فرض التخلف لا يكون بللا مشتبهًا، لأن المنى بحسب الغالب و المتعارف يخرج بشهوة و دقق. فكيف لا يتفطن بهما، مع أن منى المريض لا يكون خاليا عن الشهوة فكيف إذا كان صحيحًا؟ نعم، إذا خرج المنى كلاً فربما يبقى فى المجارى أثر منه و شائبة، و شىء قليل غاية القلّة مثل رأس الإبرة أو أنقص منه، أو أزيد بقليل، و هذا لا يحس منه شهوة و لا دقق قطعاً، و لا يتحقق هذا قبل الإنزال، لأنه إذا خرج خرج بدقق و كثرة. و من هذا لو خرج من الذكر رطوبة قبل الإنزال و الخروج بالدقق و الشهوة يحكم بكونه غير منى البتة، و لم يحتمل أحد كونه منيا أصلاً، و لم يقل أحد بحسن الاحتياط من جهتها، و ينفون الاحتياط أصلاً و رأساً، و كذا الحال بالنسبة إلى الأخبار، حتى أنه لو رأى فى المنام أنه يجامع، و وجد اللذة، فاستيقظ و لم ير شيئاً، أو رأى «٢»، لكن رأى رطوبة قليلة على رأس ذكره، أو غير ذلك، لم يكن

عليه الغسل بوجهه، و بمجرد وجدان رطوبة لا يصير جنباً بلا شبهة، و لم يقل أحد

(١) ذخيرة المعاد: ٥٨.

(٢) في (ك) زيادة: بللا.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٥٣

.....

بالاحتياط، حتى صاحب «الذخيرة».

و أما الخارج بعد الإنزال، فيقوى الظن بكونه أثراً من المنزل، و بقيته خرجت بعده، أو لا يكون بقيته منه. لكن لا يخلو عن شوب شائبة منه، و أنه ليس بحسب العادة أن يخرج المنزل بالمرّة بحيث لم يبق في المجارى شائبة من أثره، فتكون الرطوبة غير مشوبة أصلاً. بل ربّما يحصل القطع بخلافه، و إن لم يحصل القطع فالظن القوي، و إن لم يحصل القوي فالظن الضعيف، بخلاف ما لم يخرج الماء الدافق بشهوة، فإنّ الأمر فيه بالعكس بلا شبهة.

و بالجملة، الجماع الخالي عن الإنزال نادر، و الخروج بعد الجماع متخلفاً على فرض وجوده يكون نادر ذلك النادر. و مع ذلك كونه خالياً عن الشهوة و الدفع، مع عدم كونه بقيّة و أثراً، على فرض وجوده يكون في غاية الشذوذ، فإنّ المنى يخرج بدفق و اجتماع، لا أنّه يخرج من أوّل الأمر مثل البقيّة و الأثر، و هذا محسوس مشاهد، و الخروج من أوّل الأمر مثل البقيّة و الأثر ممّا يقطع بعده.

و على فرض تجويزه فلا شبهة في كونه في غاية مرتبته من الشذوذ، و مع ذلك عرفت أنّه خلاف ما يظهر من الأخبار و فتاوى فقهاءنا الأخير.

و من هذا اتفق أفهام أئمة فقّ الفقه على فهم الجنابة بالإنزال و مع الإنزال، لا غير، على أنّ المطلقات فيها قرائن يظهر منها إرادة المتزل. قوله: (و للنصوص). إلى آخره.

أقول: هي صحيحة منصور بن حازم «١»، و مثلها صحيحة سليمان بن خالد

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٨ الحديث ٤٢١، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٠١ الحديث ١٩٢٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٥٤

.....

عن الصادق عليه السلام عن رجل أجنب فاغتسل قبل أن يبول فخرج منه شيء، قال:

«يعيد الغسل» «١».

و هذه الرواية في «الاستبصار» طريقها صحيح، لكن الظاهر وقوع السقط في الطريق، و أنّ الساقط هو «عثمان بن عيسى»، لأنّها في «الكافي» و «التهذيب» رويت كذلك، فهي قويّة، و ظاهرها الجنب المنزل، لأنّ الراوى سأل عن غسله قبل بوله، و مع ذلك قال: فخرج منه شيء، و هذا الخروج من خصائص المنزل.

و صحيحة محمّد، أنّه سأل الصادق عليه السلام عن الرجل يخرج من إحليله بعد ما اغتسل شيء؟ قال: «يغتسل و يعيد الصلاة، إلّا أن يكون بال قبل أن يغتسل، فإنّه لا يعيد غسله»، قال محمّد بن مسلم: و قال أبو جعفر عليه السلام: «من اغتسل و هو جنب قبل أن يبول

ثم وجد بللا فقد انتقض غسله، وإن كان بال ثم اغتسل ثم وجد بللا فليس ينقض غسله، ولكنه عليه الوضوء، لأن البول لم يدع شيئا»  
 «٢»، وهذه الرواية أيضا فيها قرائن على إرادة المنزل.  
 وحسنه الحلبي عن الصادق عليه السلام: عن الرجل يغتسل ثم يجد بللا وقد كان بال قبل أن يغتسل؟ قال: «إن كان بال قبل الغسل فلا يعيد الغسل» «٣».  
 وموثقه سماعة قال: سألته عن الرجل يجنب ثم يغتسل قبل أن يبول فيجد بللا بعد ما يغتسل؟ قال: «يعيد الغسل، فإن كان بال قبل أن يغتسل فلا يعيد غسله لكن يتوضأ» «٤».

(١) الكافي: ٣/ ٤٩ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٨ الحديث ٤٢٠، الاستبصار: ١/ ١١٨ الحديث ٣٩٩، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٠١ الحديث ١٩٢٤.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٤ الحديث ٤٠٧، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٥١ الحديث ٢٠٨٠ و ٢٠٨١.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٣ الحديث ٤٠٥، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٥٠ الحديث ٢٠٧٩.

(٤) الكافي: ٣/ ٤٩ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٤ الحديث ٤٠٦، الاستبصار: ١/ ١١٩ الحديث ٤٠١، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٥١ الحديث ٢٠٨٢.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٥٥

.....

ورواية معاوية بن ميسرة أنه سمع الصادق عليه السلام يقول: في رجل رأى بعد الغسل شيئا؟ قال: «إن كان قد بال بعد جماعة قبل الغسل فليتوضأ، وإن لم يبيل حتى اغتسل ثم وجد بللا فليعد الغسل» «١».  
 فظهر أن «٢» الأخبار ظاهرة في المنزل، وهي مع كثرتها واعتبار أسنادها اتفق الفتاوى عليها.  
 فلا يعارضها بعض الأخبار الشاذة الغير الصحيحة، المتضمنة لعدم وجوب إعادة الغسل على من لم يبيل و وجد بللا «٣».  
 وقال في «الفتاوى» - بعد أن أورد ما دل على وجوب إعادة الغسل -: و روى في حديث آخر: «إن كان قد رأى بللا- ولم يكن بال فليتوضأ ولا يغتسل»، قال مصنف هذا الكتاب: إعادة الغسل أصل، والخبر الثاني رخصة «٤».  
 وفي «المدارك»: هو جيد لو صحَّ السند «٥».

أقول: على تقدير الصحة أيضا مشكل، للمخالفة للقاعدة الشرعية الثابتة من الأدلة الكثيرة الموافقة لطريقة المسلمين في الأعصار و الأمصار، و لمخالفتها للأخبار الصحيحة و المعتمدة الكثيرة التي أفتى الفقهاء بها، و الأخبار الكثيرة التي ما أفتوا بها مع موافقتها للقاعدة، و هي عدم ثبوت الجنابة بالاحتمال، فتأمل جدا!

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٤ الحديث ٤٠٨، الاستبصار: ١/ ١١٩ الحديث ٤٠٣، وسائل الشيعة:

٢/ ٢٥٢ الحديث ٢٠٨٣ مع اختلاف يسير.

(٢) في (ف) زيادة: هذه.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٥ الحديث ٤١١ و ٤١٢، الاستبصار: ١/ ١١٩ الحديث ٤٠٤ و ٤٠٥، وسائل الشيعة ٢/ ٢٥٢ و ٢٥٣ الحديث ٢٠٨٧ و ٢٠٨٨.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤٧ و ٤٨ ذيل الحديث ١٨٧.

(٥) مدارك الأحكام: ١/ ٣٠٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٥٦

.....

و أيضا فيها تتمه و هي قوله عليه السلام: «إنما ذلك من الحبائل» (١).

و هذه تقتضى عدم الوضوء أيضا، كما يظهر من ملاحظة الأخبار، و أنّ ما يخرج من الحبائل ليس إلّا رطوبة ليست ببول و لا منى، و لا شيء آخر نجس.

فعل المراد من الوضوء هو التنظيف، فتكون مثل الرواية الدالة على عدم لزوم شيء أصلا (٢)، و أنّه وقع سقط فيها، كما يظهر من ملاحظة سائر الأخبار (٣).

و كيف كان، لا يعارض الأخبار الصحيحة و المعتمدة المعمول بها، فضلا أن يغلب عليها بلا شبهة، و كذا الكلام فيما دلّ على أنّه إن كان ناسيا فلا يعيد الغسل، كما عرفت.

قوله: (و هذا الحكم). إلى آخره.

هذا هو المشهور بين الأصحاب لما ذكره، و لأنّ الذى يظهر من الأخبار الدالة عليه هو الرجل خاصة (٤) - كما لا يخفى - فيقتصر عليه، لأنّ الحكم ليس على وفق الاصول، و لعدم الفائدة بالنسبة إليها، لتغاير مجرى البول و المنى منها.

و أمّا النص، فهو صحيحة سليمان بن خالد، و منصور بن حازم المذكورتان (٥)، إذ بعد ما ذكرنا منهما، قال: قلت: فالمرأة يخرج منها شيء بعد الغسل؟ قال: «لا تعيد».

قلت: فما الفرق بينهما؟ قال: «لأنّ ما يخرج من المرأة إنّما هو من ماء الرجل».

لكن الشيخ فى «النهاية» سوى بين الرجل و المرأة فى الاستبراء بالبول

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤٧ الحديث ١٨٧.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٥ الحديث ٤١١ و ٤١٢، الاستبصار: ١/ ١١٩ الحديث ٤٠٤ و ٤٠٥، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٥٢ و ٢٥٣ الحديث ٢٠٨٧ و ٢٠٨٨.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢/ ٢٥٠ الباب ٣٦ من أبواب الجنابة.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢/ ٢٠١ الباب ١٣ من أبواب الجنابة.

(٥) راجع! الصفحة: ١٥٣ و ١٥٤ من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٥٧

.....

و الاجتهاد (١).

قال فى «الذكري»: و لعلّ المخرجين و إن تغايرا، لكن يؤثر خروج البول فى خروج ما تخلف فى المخرج الآخر إن كان «٢». و لعلّه أولى و أحوط.

و مرّ كفيته استبرائها بالاجتهاد، و هي أن تعصر المخرج من طرف العرض بالإصبعين فما زاد، و الله يعلم.

ثم اعلم! أنّ من رأى بللا- بعد الغسل فإمّا أن يعلم أنّه ما ذا؟ فحكمه معلوم، و إمّا أن يشتبه عليه، فلا يدري أنّه منى أو فيه شيء من

المنى و لو أثر منه، أو أنه بول أو فيه شيء منه و لو أثر منه، أو مجرد رطوبة خالية خالصة. وهذا الذى رأى المشتبه، إما أن يكون بال قبل الغسل و استبرأ أيضا بالنحو الذى ذكر فى الاستبراء عن البول، فهذا ليس عليه شيء أصلا، لا الإعادة و لا الغسل و لا الوضوء و لا الإزالة بالإجماع و الأخبار الواردة فى الاستبراء عن البول و الواردة فى البول قبل الغسل، و قد مرّت آنفا.

و أما أن ينتفى منه الأمران معا، فهذا عليه الغسل و غسل ما لاقاه تلك الرطوبة من الثوب أو الجسد إن كان رجلا. و أمّا إن كان امرأة، فليس عليها إعادة الغسل، بل عليها غسل تلك الرطوبة، لأنّ ما يخرج منها إنّما هو من ماء الرجل، كما مرّ فى صحيحة منصور بن حازم، و صحيحة سليمان بن خالد «٣» المعمول بهما عند الأصحاب، بل الظاهر عدم إعادة الغسل عليها و إن علمت أنّ الخارج منى، لجواز كونه منى الرجل، بل ظاهر الصحيحين أنّه منته.

(١) النهاية للشيخ الطوسى: ٢١.

(٢) ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٣٥.

(٣) راجع! الصفحة: ١٥٣ و ١٥٤ من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٥٨

.....

و عن ابن إدريس: وجوب الغسل عليها لو علمت أنّ الخارج منى، لعموم قوله عليه السلام: «إنّما الماء من الماء» (١). و فيه منع ما يشمل المقام، لعدم كونه من الأفراد المتبادرة، إذ المتبادر الماء الذى يخرج من مخرجه، و للصحيحين المزبورين. و فى «الذكري» احتمل وجوب الغسل عليها فى صورة الاشتباه أيضا كالرجل، و احتمال العدم، لأنّ اليقين لا يرفع بالشكّ، و لم يصدر منها تفريط على القول بعدم الاستبراء عليها «٢». و فيما ذكره رحمه الله تأمل واضح، لما ذكرنا. و مرّ عن الصدوق اكتفاء الرجل بالوضوء عوضا عن الغسل «٣»، و أنّه ليس بشيء، بل الظاهر وجوب إعادة الغسل للصحيح و المعتبرة «٤»، بل ادّعى ابن إدريس الإجماع على ذلك «٥». و احتمال الشيخ رحمه الله فى «التهذيب» و «الاستبصار» عدم وجوب الإعادة لو كان الترك للنسيان، لرواية جميل عن الصادق عليه السلام عن الرجل تصيبه الجنابة فينسى أن يبول حتى يغتسل ثم يرى بعد الغسل شيئا، أ يغتسل أيضا؟ قال: «لا، قد تعصرت و نزل من الجبائل» «٦»، و رواية أحمد بن هلال السابقة «٧».

(١) السرائر: ١/ ١٢٢.

(٢) ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٣٥.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤٧ الحديث ١٨٦، راجع! الصفحة: ١٥٥ من هذا الكتاب.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢/ ٢٥٠ الباب ٣٦ من أبواب الجنابة.

(٥) السرائر: ١/ ١٢٢.

(٦) تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٥ الحديث ٤٠٩، الاستبصار: ١/ ١٢٠ الحديث ٤٠٦، وسائل الشيعة:

٢/ ٢٥٢ الحديث ٢٠٨٥.

(٧) تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٥ الحديث ٤١٠، الاستبصار: ١/ ١٢٠ الحديث ٤٠٧، وسائل الشيعة:

٢/ ٢٥٢ الحديث ٢٠٨٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٥٩

.....

وفيه، أن رواية ابن هلال ضعيفة، ورواية جميل ظاهرها عدم الفرق بين العمد والنسيان، للعلّة المنصوصة، فتكون مخالفة للإجماع والأخبار الصحاح والمعتبرة المعمول بها، إلّا أن يحمل على وقوع الاستبراء منه، وأن النسيان إنّما هو في خصوص البول بناء على العادة والمتعارف من تحقّق البول والاستبراء بعده، فلهذا قال: «ينسى أن يبول» أي البول فقط، لظاهر اللفظ، ولقوله عليه السّلام: «قد تعصرت و نزل»، لكن على هذا يجيء الكلام والتحقيق فيها.

وإمّا أن يكون بال قبل الغسل، لكن لم يستبرء بعد البول، فحكمه عدم وجوب إعادة الغسل، للصحاح والمعتبرة المذكورة، فإنّ وجوب إعادة الغسل فيها معلق على عدم البول، بل صريحها عدم الإعادة إذا بال.

بل صرح في صحيحه محمّد: أن علّة عدم الإعادة أنّ البول لم يدع شيئاً «١».

فظهر أنّ البول من حيث هو لا يدع شيئاً من المنى حتّى يتوهّم إعادة الغسل، بل صرح فيها في هذا الموضع بأنّ عليه الوضوء دون الغسل، معللاً بأنّ البول لم يدع شيئاً، فهذا صريح في كون البول المذكور فيها هو الخالي عن الاستبراء، ومن حيث هو هو. نعم، عليه الوضوء، للصحيح المذكورة الصريحة، وللأخبار الدالّة على أنّ من لم يستبرء بعد البول ثمّ وجد البلبل فعليه الوضوء «٢»، و قد مرّت في الاستبراء عن البول.

وإمّا أن يكون استبرأ ولم يبل، وعدم البول إمّا أن يكون مع إمكانه، أو مع عدم إمكانه، والحكم في الأوّل، كما مرّ فيما إذا انتفى منه الأمران، لصحيحه محمّد

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٤ الحديث ٤٠٧، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٥١ الحديث ٢٠٨١.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢/ ٢٥٠ الباب ٣٦ من أبواب الجنابة.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٦٠

.....

المذكورة، ولأنّ الإعادة في غيرها أيضاً علّقت على عدم البول وعدمها على وقوع البول، فيظهر دوران الإعادة مع عدم البول وجوداً و عدماً.

و مقتضى كلام المصنّف أنّ حكم هذه الصورة حكم الصورة الأولى، وهي أن يكون بال واستبرأ جميعاً، والمشهور هو ما ذكرنا.

والمستفاد من عبارة «النافع» و «الشرائع» و «القواعد» عدم الإعادة «١»، كما ذكره المصنّف.

ووجهه غير ظاهر، إلّا أن يكونوا حملوا رواية جميل «٢» على ما قلنا من وقوع الاستبراء دون البول، وأنّ بالاستبراء يتحقّق العصر المخرج للمنى المتخلف إن كان.

وفيه، منع ظاهر، سيّما بملاحظة لزوجة المنى، وخصوصاً أن يكون بهذا العصر يزول أثر المنى وبقيته بالمرّة من جميع مواضع المجرى والمخرج.

مع أنّه لو كان كذلك، لم يجعل المعصومون - صلوات الله عليهم - عدم الإعادة منوطاً بخصوص البول في هذه الأخبار الصحاح و

المعتبرة الكثيرة، بل كانوا يختارون بين البول وبين الاستبراء.

مع أن البول ربما لا يتأتى، والاستبراء ممكن الحصول في غاية السهولة في جميع الأوقات.

مع أن العصر في البول مع تأتية في الاستبراء أيضا ضيق في الدين، لا وجه له أصلا.

و أما رواية جميل، فلم يظهر بعد كون المراد ذلك على فرض الظهور، فظهور ضعيف لا يقاوم دلالة الصحاح الكثيرة، فكيف يغلب عليها؟ سيما مع كثرتها

(١) المختصر النافع: ٩ / ١، شرائع الإسلام: ٢٨ / ١، قواعد الأحكام: ١٣ / ١.

(٢) وسائل الشيعة: ٢٥٢ / ٢، الحديث ٢٠٨٥.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ١٦١

.....

وشهرتها، و كونها متلقاة بالقبول عند الجميع.

و أما الحكم في الثاني، فالأظهر أنه كالحكم في الأول، لعموم المقتضى و عدم ما يصلح للمانعية وفاقا للتذكرة «١»، بل «المنتهى» أيضا

و غيرهما «٢»، و نسب إلى المشهور عدم وجوب الإعادة «٣».

و قال في «الاستبصار»: لا يجب عليه الإعادة، لرواية زيد الشحام عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن رجل أجنب ثم اغتسل قبل أن

يبول ثم رأى شيئا؟

قال: «لا يعيد الغسل» «٤».

و هي - مع ضعفها ب المفضل بن صالح - غير دالة على اعتبار قيد عدم الإمكان، فتكون من الشواذ التي يجب ترك العمل بها، ثم

احتمل حملها على ناسي البول.

و استدلل برواية جميل السابقة «٥»، و قد عرفت عدم دلالتها على اعتبار قيد النسيان، فتكون أيضا من تلك الشواذ.

نعم، يمكنهم التمسك بالاستصحاب و أن اليقين لا يرفع بالشك، لكن لا يعارض النص، فكيف يعارض النصوص الكثيرة الصحيحة

المعمول بها؟

ثم اعلم! أن الخارج حدث جديد، فالصلاة الواقعة قبل خروجه صحيحة، لحصولها في وقت الطهارة و استجماع جميع الشرائط.

و نقل ابن إدريس عن بعض القول بوجوب إعادتها و رده «٦».

(١) تذكرة الفقهاء: ٢٣٢ / ١ و ٢٣٣.

(٢) منتهى المطلب: ٢٥٤ / ٢، تحرير الأحكام: ١٣ / ١.

(٣) لاحظ! ذخيرة المعاد: ٥٩.

(٤) الاستبصار: ١١٩ / ١، الحديث ٤٠٥.

(٥) مرّت الإشارة إليها آنفا.

(٦) السرائر: ١٢٣ / ١.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ١٦٢

.....



و لعلّ مستنده قوله عليه السّلام- في صحیحته محمّد السابقة:- «يغتسل و يعيد الصلاة، إلّا أن يكون بال قبل أن يغتسل فإنّه لا يعيد غسله» (١)، الحديث.

و يمكن حمل الصلاة المذكورة على ما إذا وقعت بعد خروج الشئء، بقرينه قوله: «إلّا أن يكون بال قبل أن يغتسل فإنّه لا يعيد غسله»، إذ لو كان يذكر عدم الغسل و الصلاة جميعا لكان يترك ذكر قوله عليه السّلام: «غسله»، أو كان يذكر معه صلاته أيضا. و الظاهر أنّ المراد خصوص البول، لا البول مع الاستبراء، بقرينه تنمّيه الحديث، فإنّها صريحه فيما ذكرنا، كما عرفت، فصار ما ذكرنا من الشاهد، و القرينه واضحة، فلاحظ و تأمل! و يشهد أيضا على ما ذكرنا خلو باقي الصحاح و المعتمدة عن الأمر بإعادة الصلاة، و الاقتصار على إعادة الغسل خاصة.

مع أنّ امتثال الأمر مقتض للإجزاء، و هو مستصحب حتّى يثبت خلافه.

و تخيل فساد الغسل الأول من جهة بقاء المنى في مخرجه لا في مقره، من تخيلات العامة، بل و قال بذلك بعضهم (٢)، و لذا لو حبس المنى في المخرج، لم يجب عليه الغسل عند علمائنا ما لم يخرج (٣).

قوله: (أما الاستبراء). إلى آخره.

قد مرّ الكلام في ذلك في مبحث الحيض (٤).

(١) راجع! الصفحة: ١٥٤ من هذا الكتاب.

(٢) المغني لابن قدامة: ١/ ١٢٩.

(٣) المعبر: ١/ ١٧٨، نهاية الأحكام: ١/ ١٠٠، ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٣٦.

(٤) راجع! الصفحة: ١٤٥ و ١٤٦ (المجلد الأول) من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٦٣

قوله: (و للصحيح). إلى آخره.

و هو صحیحته زرارة أنّه سأل الصادق عليه السّلام عن غسل الجنابة؟ فقال له:

«تبدأ فتغسل كفّيك، ثم تفرغ بيمينك على شمالك فتغسل فرجك» (١)، الحديث.

و أمّا التسمية، فلعلّها للعمومات و أمّا غسل الكفّين ثلاثا، فلما روى عن حريز- في القوي- عن الباقر عليه السّلام: «يغسل الرجل يده من النوم مرّة، و من الغائط و البول مرّتين، و من الجنابة ثلاثا» (٢).

و لحسنه الحلبي أنّه سأله عن الوضوء كم يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها الإناء؟ قال: «واحدة من حدث البول، و اثنتان من الغائط، و ثلاث من الجنابة» (٣).

و مرّ في مبحث الوضوء أنّ ذلك هل هو مختصّ بالإناء و الماء القليل فيه أم عام؟ و غير ذلك من الأحكام.

و أمّا كونه إلى المرفقين أفضل، فلصحيحه أحمد أنّه سأل أبا الحسن عليه السّلام عن غسل الجنابة؟ فقال: «تغسل يدك اليمنى من المرفقين إلى أصابعك» (٤)، و في بعض النسخ: «يديك إلى المرفقين» و هو الصواب.

و في صحیحته زرارة: «فتغسل فرجك و مرافقك» (٥).

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ٣٧٠ الحديث ١١٣١، و مسائل الشيعة: ٢/ ٢٣٠ الحديث ٢٠١٧.

- (٢) تهذيب الأحكام: ١/ ٣٦ الحديث ٩٧، الاستبصار: ١/ ٥٠ الحديث ١٤٢، وسائل الشيعة: ١/ ٤٢٧ الحديث ١١١٨.
- (٣) الكافي: ٣/ ١٢ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ١/ ٣٦ الحديث ٩٦، الاستبصار: ١/ ٥٠ الحديث ١٤١، وسائل الشيعة: ١/ ٤٢٧ الحديث ١١١٧ مع اختلاف يسير.
- (٤) تهذيب الأحكام: ١/ ١٣١ الحديث ٣٦٣، الاستبصار: ١/ ١٢٣ الحديث ٤١٩، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٣٠ الحديث ٢٠١٨.
- (٥) تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٨ الحديث ٤٢٢، وسائل الشيعة ٢/ ٢٣٠ الحديث ٢٠١٧.
- مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٦٤
- .....

و صحيحه يعقوب بن يقطين: «يغسل يديه إلى المرفقين» (١).

و في رواية يونس عنهم عليهم السلام في صفة غسل الميت: «ثم اغسل يده ثلاث مرات، كما يفعل الإنسان من الجنابة إلى نصف الذراع» (٢).

و في موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام: «إذا أصاب الرجل جنابة فأراد الغسل فليفرغ على كفيه فليغسلهما دون المرفق» (٣) الحديث، فتأمل! و أما المضمضة و الاستنشاق، فلصحيحه أبي بصير، عن الصادق عليه السلام أنه قال: «ثم تمضمض و تستشق و تصب الماء على رأسك ثلاث مرات» (٤)، الحديث.

و الأصحاب صرحوا باستحباب كونهما ثلاثا ثلاثا (٥)، و لعل عدم ذكر المصنف ذلك، لعدم ثبوته عنده، كما مر في الوضوء. لكن مر هناك استحباب كونهما ثلاثا ثلاثا، و في المقام ورد في «الفرق الرضوي» و قد روى: «أن يتمضمض و يستنشق ثلاثا»، و روى: «مرة مرة يجزيه»، و قال: «الأفضل الثلاثة، و إن لم يفعل فغسله تام» (٦).

فما روى الحسن بن راشد، عن العسكري عليه السلام أنه: «ليس في الغسل و لا في الوضوء مضمضة و لا استنشاق» (٧)، المراد نفيهما على سبيل الوجوب، لما مر في

- (١) تهذيب الأحكام: ١/ ١٤٢ الحديث ٤٠٢، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٤٦ الحديث ٢٠٦٥.
- (٢) الكافي: ٣/ ١٤١ الحديث ٥، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٦٥ الحديث ٢١١٦ مع اختلاف يسير.
- (٣) تهذيب الأحكام: ١/ ١٣٢ الحديث ٣٦٤، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٣١ الحديث ٢٠٢٠.
- (٤) تهذيب الأحكام: ١/ ١٣١ الحديث ٣٦٢، الاستبصار: ١/ ١١٨ الحديث ٣٩٨، وسائل الشيعة: ١/ ٤١٦ الحديث ١٠٨٣.
- (٥) ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٣٩، كشف اللثام: ٢/ ٢٤، الحقائق الناضرة: ٣/ ١١١.
- (٦) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨١، مستدرک الوسائل: ١/ ٤٦٨ الحديث ١١٨٣.
- (٧) تهذيب الأحكام: ١/ ١٣١ الحديث ٣٦١، الاستبصار: ١/ ١١٨ الحديث ٣٩٧، وسائل الشيعة: ١/ ٤٣١ الحديث ١١٣٠.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٦٥

.....

مبحث الوضوء، و لما روى أبو يحيى الواسطى عن بعض أصحابه أنه قال للصادق عليه السلام: الجنب يتمضمض؟ قال: «لا، إنما يجنب الظاهر» (١)، إذ التعليل ظاهر في أن المنفى في الرواية الأولى كونهما ممّا يرفع الجنابة. ومقتضى هذه الرواية وغيرها عدم وجوب غسل غير الظواهر، و هو إجماعى، إلا أنه وقع الإشكال فيما إذا وقع في مثل الاذن ثقب، فهل يجب غسل داخل ذلك الثقب و إن كان ممّا لا يرى؟ بناء على أنه قبل الثقب كان تحت الجلد، و بعده صار جلدا ظاهرا فوق اللحم و اللحم تحته، أم لا يجب إلّا غسل ما يرى منه؟ لأنّ ما لا يظهر لا يكون من الظواهر كداخل الأنف و الفم و مثلهما، و الثانى أقوى و الأول أحوط. قوله: (و إمرار اليد). إلى آخره.

الإمرار الذى يكون على سبيل الاستظهار يعنى الموضع الذى ظهر وصول الماء إليه و جريانه عليه يستحب إمرار اليد عليه استظهارا، و أمّا الموضع الذى لا يجرى الماء عليه إلّا بالإمرار فالإمرار عليه واجب من باب المقدّمه، فوجوبه حينئذ شرعى على المشهور، لكون مقدّمه الواجب عندهم واجبه شرعا، و شرطى عند من لم يقل بوجوب مقدّمه الواجب المطلق. و أمّا الموضع الذى أمكن إجراء الماء عليه بإمرار اليد عليه، كما أمكن بصّب الماء عليه، فوجوب الإمرار حينئذ تخييرى شرعيا كان أو شرطيا، و يكون أفضل من الصّب، لحصول الاستظهار به دونه. لكن مرّ الكلام فى ذلك فى الوضوء بأنّ شغل الذمّة اليقينية يستدعى البراءة

(١) تهذيب الأحكام: ١ / ١٣١ الحديث ٣٦٠، الاستبصار: ١ / ١١٨ الحديث ٣٩٦، وسائل الشيعة:

٢ / ٢٢٦ الحديث ٢٠٠٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٦٦

.....

اليقينية، فالظن لا يغنى، و بعد حصول العلم لا معنى للاستظهار، إلّا أنّ المحقق رحمه الله فى «المعتبر» قال: هو اختيار علماء أهل البيت عليهم السلام «١». و العلامة فى «المنتهى»: أنّه مذهب أهل البيت عليهم السلام «٢»، فحينئذ يكون استحبابه مجرد تعبد لا الاستظهار، إلّا أن يبنى على كفاية الظن فى مقام الامتثال.

و فيه ما فيه، لعدم وجدان دليل عليه تطمئنّ النفس إليه، مع ما عرفت من أنّه لا بدّ من اليقين للاستصحاب، و لأن يتحقّق الامتثال و الإطاعة العرفى، و لاتّفاق الفقهاء، و لما ورد عنهم عليهم السلام: «لا تنقض اليقين إلّا بيقين» (٣)، إلّا أن يبنى على تحقّق الاستظهار فى العلمى أيضا، لتفاوت درجاته.

و يظهر من الأخبار عدم ضرر بقاء أثر الطيب، و الخلق و صفرتهما «٤»، بل و فى بعض الأخبار: أنّ الراوى قال للرضا عليه السلام: الرجل يجنب فيصيب رأسه و جسده الخلق و الطيب و الشىء اللزق مثل علك الروم و الطرب و ما أشبهه فيغتسل، فإذا فرغ وجد شيئا قد بقى فى جسده من أثر الخلق و الطيب و غيره؟ قال: «لا بأس» (٥).

و لعلّ المراد الأثر الذى لا يكون حائلا- و مانعا عن وصول الماء تحته، فإنّا ربّما نرى فى أيدينا لزوجته من ملاقة العلك و أمثاله، و ليس فيه ما يمنع وصول الماء.

ثمّ اعلم! أنّ مثل غسل اليد و المضمضة و الاستنشاق استحبابه فى الترتيبى و الارتماسى جميعا، لكن إمرار اليد إنّما هو فى الترتيبى على الظاهر، و لا يبعد جريانه

- (١) المعتبر: ١ / ١٨٥.
- (٢) منتهى المطلب: ٢ / ٢٠٧.
- (٣) تهذيب الأحكام: ١ / ٨ الحديث ١١، وسائل الشيعة: ١ / ٢٤٥ الحديث ٦٣١ مع اختلاف.
- (٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢ / ٢٣٩ الباب ٣٠ من أبواب الجنابة.
- (٥) تهذيب الأحكام: ١ / ١٣٠ الحديث ٣٥٦، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٣٩ الحديث ٢٠٤٠ مع اختلاف يسير.
- مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٦٧
- .....

في الارتماسى أيضا، كما سيجىء.

و أما استحباب غسل الشعر، فبناء على كونه أحوط، و الاحتياط مستحب، سيما و أن يكون أحوط، و مرّ الكلام فى أنه احتياط أم لا، فلاحظ.

قوله: (و الدعاء). إلى آخره.

فى «الكافى» بسنده إلى على بن الحكم عن بعض أصحابنا قال: تقول فى غسل الجمعة: اللهم طهر قلبى من كل آفة تمحق دينى و تبطل عملى. و تقول فى غسل الجنابة: اللهم طهر قلبى و زكّ عملى، و تقبل سعى، و اجعل ما عندك خيرا لى «١».

و فى موثقه عمّار عن الصادق عليه السلام: «إذا اغتسلت من جنابة فقل: اللهم طهر قلبى، و تقبل سعى، و اجعل ما عندك خيرا لى، اللهم اجعلنى من التّوّابين، و اجعلنى من المتطهرين. و إذا اغتسلت للجمعة فقل: اللهم طهر قلبى من كل آفة تمحق دينى و تبطل به عملى، اللهم اجعلنى من التّوّابين و اجعلنى من المتطهرين» «٢».

ورود أيضا فى غسل العيدين دعاء «٣»، و غير ذلك، و من أراد ذلك فيطلب من كتب الأدعية، و ما ذكرنا من الأدعية جعلت للفراغ من الغسل، و لعله لقوله عليه السلام: «إذا اغتسلت من جنابة فقل». إلى آخره.

و فى «المصباح» تقول عند الغسل: اللهم طهرنى و طهر قلبى و اشرح لى صدرى و أجر على لسانى مدحتك و الثناء عليك، اللهم اجعله لى طهورا و شفاء و نورا إنك على كل شىء قدير «٤».

- (١) الكافى: ٣ / ٤٣ الحديث ٤، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٥٣ الحديث ٢٠٨٩.
- (٢) تهذيب الأحكام: ١ / ٣٦٧ الحديث ١١١٦، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٥٤ الحديث ٢٠٩١.
- (٣) لاحظ! زاد المعاد: ٢٢٧.
- (٤) مصباح المتعجل: ١٠.
- مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٦٨
- قوله: (و الإسباغ). إلى آخره.

مرّ فى مبحث الوضوء ما يناسب المقام «١»، و الإجماع على استحباب كون الغسل بصاع، نقله المحقق و العلامة «٢».

و الصحاح، مثل صحيحه أبى بصير و محمد بن مسلم، عن الباقر عليه السلام أنّهما سمعاه يقول: «كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم يغتسل بصاع و يتوضأ بمد» «٣».

و كذلك روى زرارة- في الصحيح- عنه عليه السّلام و زاد فيه: «و المدّ رطل و نصف، و الصاع ستّة أرطال» «٤»، و المراد رطل المدينة بلا شبهة، فيكون تسعة أرطال بالعراقى.  
 و ورد فى صحاح اخر: أنّه صلّى الله عليه و آله و سلّم كان يغتسل بصاع، لكن إذا كان معه زوجته يغتسلان بخمسة أمداد «٥».  
 و يظهر من بعضها: أنّ ماء إنقاء الفرج داخل فى الصاع «٦».  
 و أمّا كون ذلك على الاستحباب، فللاجماع و الأخبار الدالّة على كفاية مجرد جريان ماء، و أنّه يكفيه مثل الدهن «٧»، على ما مرّ تفصيله «٨».

(١) راجع! الصفحة: ٤٧٥-٤٨٠ (المجلد الثالث) من هذا الكتاب.

(٢) المعتبر: ١/١٨٦، منتهى المطلب: ٢/٢١٠.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/١٣٦ الحديث ٣٧٧، وسائل الشيعة: ١/٤٨١ الحديث ١٢٧٦ مع اختلاف سير.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/١٣٦ الحديث ٣٧٩، الاستبصار: ١/١٢١ الحديث ٤٠٩، وسائل الشيعة:

١/٤٨١ الحديث ١٢٧٥.

(٥) وسائل الشيعة: ٢/٢٤٢ و ٢٤٣ الحديث ٢٠٥١-٢٠٥٣.

(٦) من لا يحضره الفقيه: ١/٢٣ الحديث ٧٢، وسائل الشيعة: ٢/٢٤٣ الحديث ٢٠٥٢.

(٧) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢/٢٤٠ الباب ٣١ من أبواب الجنابة.

(٨) راجع! الصفحة: ٤٦٥-٤٦٧ (المجلد الثالث) من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٦٩

قوله: (و ترك الاستعانة). إلى آخره.

مرّ الكلام فى جميع ذلك فى الموضوع مستوفى «١».

و أمّا المنع عن الاغتسال فى الراكد، كما قاله المفيد رحمه الله: و علّله بأنّه إن كان قليلا أفسده، و إن كان كثيرا خالف السنّة «٢»، فلاّنه إن كان قليلا و جسد الجنب نجس أفسده بالنجاسة مع عدم حصول اغتسال أصلا، و إن لم يكن جسده نجسا- كما هو الظاهر- فلاّنه إفساده إخراجة عن الطهوريّة، كما مرّ الكلام فى ذلك مفصّلا.  
 و أمّا إذا كان كثيرا، فلاّنه ورد عن النّبى صلّى الله عليه و آله و سلّم أنّه قال: «لا يبولنّ أحدكم فى الماء الدائم «٣»، و لا يغتسل فيه من الجنابة» «٤».

و الحديث و إن كان من طرق العامّة، إلّا أنّ المقام، مقام المستحبات، و يسامح فيها، سيّما مع عمل المفيد به و ابن حمزة أيضا «٥».

و أمّا استحباب الموالاة فلاّتى المسارعة و الاستباق إلى الخيرات «٦»، و كون البقاء على الجنابة مكروها البتّة.

و أمّا تكرار الغسل ثلاثا فى كلّ عضو، فلو ورد ذلك فى غسل الميت، رواه الكاهلى «٧»، و رواه يونس أيضا عنهم عليهم السّلام «٨».

(١) راجع! الصفحة: ٤٨٦-٤٩١ (المجلد الثالث) من هذا الكتاب.

(٢) المقنعة: ٥٤.

(٣) فى (ك) و (ف) و (ز) و (ط): الراكد.

(٤) سنن أبى داود: ١/١٨ الحديث ٧٠.

(٥) المقنعة: ٥٤، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٥٥.

(٦) لعلها إشارة إلى قوله تعالى أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ المؤمنون (٢٣): ٦١، وقوله تعالى وَلِكُلِّ وُجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّئُهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ الآية، البقرة (٢): ١٤٨.

(٧) الكافي: ٣ / ١٤٠ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ١ / ٢٩٨ الحديث ٨٧٣، وسائل الشيعة: ٢ / ٤٨١ الحديث ٢٦٩٨.

(٨) الكافي: ٣ / ١٤١ الحديث ٥، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٦٥ الحديث ٢١١٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٧٠

.....

والفقهاء أفتوا هنا كذلك لذلك، وقد عرفت أن غسل الميت حقيقة هو غسل الجنابة، وإن لم يكن هو هو، فلا شك في اتحادهما هيئته، وكونه مثل غسل الجنابة.

مضافا إلى ما مر من اتحاد هيئته نفس الغسل شرعا، وأنه لولاه لما أمكن إثبات هيئته غسل مستحب أصلا، ولا إثبات هيئته غسل واجب، سوى غسل الجنابة والميت، مثلا نقول: غسل الجمعة مستحب، فهو غسل مطلوب، وكل غسل مطلوب شرعا يكون بهيئته كذا، فغسل الجمعة بهيئته كذا، حتى تعرف أنه ما هو؟ وبأي كيفية هو؟ حتى تأتي به.

وكذلك نقول: غسل النفاس - مثلا - غسل مطلوب شرعا، وكل غسل مطلوب شرعا فهو بهيئته كذا وكذا، فغسل النفاس بهيئته كذا وكذا، فلو كان لنا كبرى كلبية معلومة على حسب ما ذكرت فهو، ويمكننا الامتثال.

ولو لم يكن تلك الكبرى الكلبية حقا ومعلومة لنا، لما أمكننا الامتثال أصلا، إلا أن يثبت من النص في كل موضع موضع هيئته ذلك الغسل، حتى يمكننا الامتثال.

ومن البديهيات عدم ورود نص كذلك، سوى ما ورد في خصوص الجنابة وفي خصوص غسل الميت، وهما مختصان بموضعهما، فلو لا بدهاه اتحاد الكل في الماهية وصحة تلك الكبرى الكلبية، لما كان فيهما نفع لغيرهما أصلا.

وأما تخليل الشعر ومسح سائر الجسد عقيب كل غوصة، فللاستظهار، إذ غاية ما ورد أن الارتماسة الواحدة تجزى، وهذا لا ينافي استحباب الاستظهار، فتأمل!

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٧١

## ٦٣- مفتاح [من أحدث في أثناء الغسل]

### إشارة

إذا أحدث في أثناءه بالأصغر، يتمه ويتوضأ، وفاقا للسيد وجماعة «١».

وقيل: بل يعيده من رأس «٢»، للخبر «٣»، وهو ضعيف لجهالة السند وإن كان أحوط. وقيل: بل يقتصر على إتمامه «٤»، لأن الوضوء منفي مع الغسل، وهو أضعف.

(١) نقل عن السيد في مختلف الشيعة: ١ / ٣٣٨، المعبر: ١ / ١٩٦، مجمع الفائدة والبرهان: ١ / ١٤١، مدارك الأحكام: ١ / ٣٠٧.

(٢) المبسوط: ١ / ٣٠.

(٣) وسائل الشيعة: ٢ / ٢٣٨ الحديث ٢٠٣٩.

(٤) السرائر: ١ / ١١٩.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٧٣

قوله: (إذا أحدث في أثناءه بالأصغر). إلى آخره.

إذا أحدث بالأ-كبر، فلا-شك في وجوب إعادة الغسل من رأسه، و لا- إشكال بعد اتحاد حكم الأوّل و الحادث بتماثلهما، إلّا في الاستحاضة بالنهيج الذي مرّ في مبحثها.

و أمّا مع الاختلاف، مثل ما إذا مسّ الميّت في أثناء غسل الجنابة- و نقول:

إنّ مسّ الميّت ليس بحادث مانع من الصلاة- أو حدث، أو طرأ الاستحاضة، و هي لا تمنع عن دخول المساجد و المكث فيها، أو طرأ الحيض في حال الجنابة. و قد عرفت رفع الجنابة مع أنّها حائض إن اغتسلت للجنابة. إلى غير ذلك، فلا يخلو عن إشكال، لعدم ثبوت اتحاد موجب للغسل مع ناقضه، بل ظهور عدم الاتحاد في الجملة، إذ لم يثبت من الأخبار سوى أنّ حدوث أمر كذا يوجب الغسل. و أمّا أنّه يخرب الغسل فلم يثبت، بل الإشكال في حديثي المسّ يقتضي الإشكال في إفساده الغسل بطريق أولى، و يزيد أصل الإشكال بناء على أنّ غسل غير الجنابة لا يكفي من غسل الجنابة.

مع أنّ غسل غير الجنابة لا بدّ فيه من الوضوء، و أنّ الحدث الأكبر ليس معنى واحداً، كما مرّ، مثلاً لو اغتسلت امرأة من الجنابة، و لم يبق من جسدها إلّا قدر لمعة، فحاضت أو استحاضت أو مسّت الميّت، فهل انتقض غسلها بالمرّة و زالت الطهارات الحاصلة لما سوى اللمعة، فصار حالها حال من صدر منه الجنابة موضع الأحداث المذكورة، أو حدثت قبل الغسل؟ أم لم ينتقض غسلها، بل الطهارات الحاصلة باقية على حالها، مستصعبة حتّى يثبت زوالها؟ و لم يثبت.

فلو مسّت الأعضاء الطاهرة كتابة القرآن لم يكن حراماً، على القول به في غير المقام.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٧٤

.....

و أيضاً لا يكون رفع الجنابة متوقفاً على الإعادة، بل يكفي غسل اللمعة و بعد غسلها- بقصد تتمّة غسل الجنابة- لم يكن جنبا، و إن كانت مستحاضة- مثلاً- يجوز لها دخول المساجد، و إن كانت ماسّة الميّت يجوز لها الصلاة أيضاً قبل غسل المسّ، على القول بعدم حديثي المسّ. إلى غير ذلك من أمثال ما ذكر.

على أنّه كيف يكفي إعادة الغسل من دون وضوء، مع كون جميع أعضائه طاهرة عن حدث الجنابة ما عدا اللمعة؟

و أيضاً كيف يكفي قصد رفع الجنابة للأعضاء الطاهرة عنها، سيّما مع اجتماع الأحداث التي ليست بجنابة فيها؟ و كلّ واحد منها يقتضي الوضوء، فكيف يغتسل للجنابة من دون وضوء؟

و كيف يكفي قصد رفع الحيض- مثلاً- لتلك اللمعة، سيّما مع القول بقهرية التداخل؟ مع أنّ غسل الحيض لا بدّ فيه من الوضوء، و الجنابة يحرم معه الوضوء.

إلى غير ذلك من الإشكالات.

بهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمل، مصايح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصايح الظلام؛ ج ٤، ص: ١٧٤

و الظاهر أن مع الإعادة من رأس يقصد مجموع الغسلين و الوضوء قبلها، ليرتفع الإشكال و لا يبقى معهما إشكال مع التزّه عن مثل مسّ خطّ القرآن قبلهما، كما سيجىء التحقيق، فتأمل جدّاً! و أمّا إذا أحدث بالأصغر، فاختلف الأصحاب فيه، قال ابن إدريس: يتمّ الغسل و لا شىء عليه «١»، و اختاره ابن البرّاج و المحقّق الشيخ على و بعض المحقّقين «٢». و قال المرتضى: يتمّ و يتوضّأ «٣»، و اختاره المحقّق و المقدّس الأردبيلي

(١) السرائر: ١١٩ / ١.

(٢) جواهر الفقه: ١٢، جامع المقاصد: ٢٧٦ / ١، ذخيرة المعاد: ٦٠، كفاية الأحكام: ٣.

(٣) نقل عنه فى المعبر: ١٩٦ / ١، مختلف الشيعة: ٣٣٨ / ١.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٧٥

.....

و صاحب «المدارك» «١» و المصنّف.

و قال الشيخ فى «النهاية» و «المبسوط» بوجوب الإعادة من رأس «٢»، و هو مذهب ابنى بابويه و العلّامة و جماعة منهم الشهيد «٣».

و هو الظاهر من كلام ابن فهد «٤»، بل الظاهر أنّه مذهب المشهور، كما ادّعا المحقّق الشيخ على فى شرحه على «الألفيّة» «٥».

و يدلّ على وجوب الإعادة «٦» توقيفية العبادة، و مقتضى شغل الذمّة اليقيني، و كون العبادة اسماً للصحيحة، و كون الشكّ فى الشرط يقتضى الشكّ فى المشروط، و الاستصحاب، و قولهم عليهم السّلام: «لا تنقض اليقين إلّا بيقين» «٧».

و أيضاً لا شكّ فى وجوب الإطاعة بالآية «٨» و الأخبار المتواترة «٩»، و كذا مقتضى الأوامر الواردة بالغسل، و الإطاعة يرجع فيها إلى العرف، و هى الامتثال لما طلب منه و الإتيان به.

و هذا المكلف قبل كمال الغسل يكون فى عهده الإتيان بما طلب منه، و رفع

(١) شرائع الإسلام: ٢٨ / ١، المعبر: ١٩٦ / ١، المختصر النافع: ٩، مجمع الفائدة و البرهان: ١٤١ / ١، مدارك الأحكام: ٣٠٧ / ١.

(٢) النهاية للشيخ الطوسى: ٢٢، المبسوط: ٣٠ / ١.

(٣) نقل عن أبيه فى من لا يحضره الفقيه: ١ / ٤٩ ذيل الحديث ١٩١، الهداية: ٩٦ قواعد الأحكام: ١ / ١٣، نهاية الأحكام: ١ / ١١٤،

الدروس الشرعيّة: ١ / ٩٧، ذكرى الشيعة: ٢ / ٢٤٨، التنقيح الرائع: ١ / ٩٨.

(٤) المهذب البارع: ١ / ١٤٣.

(٥) رسائل المحقّق الكركى: ٣ / ٢٠٣.

(٦) فى (ف) و (ز) و (ط) زيادة: بعد الإجماع.

(٧) تهذيب الأحكام: ١ / ٨ الحديث ١١، و رسائل الشيعة: ١ / ٢٤٥ الحديث ٦٣١ مع اختلاف.

(٨) النساء (٤): ٥٩.

(٩) و رسائل الشيعة: ٢٧ / ٦٢ الباب ٧ من أبواب صفات القاضى.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٧٦

.....



الجنابة اليقينية، فكذا بعد إتمام هذا الغسل الذي وقع في أثناءه الحدث الأصغر، استصحاباً للحالة السابقة، و عدم دليل على خروجه عن العهدة، لعدم العلم ولا الظن بأنه هو الذي طلب منه، لو لم نقل بحصول الظن بخلافه، للاستصحاب وغيره، ممّا ذكر و سنذكر. سيما أن يكون الباقي من جسده بعد الحدث مقدار رأس إبرة و أقلّ منه، و وقع منه أحداث كثيرة غير عديده، فيكون اكتفى لرفع الجميع بغسل ذلك المقدار القليل غاية القلّة، و هو أمر مستبعد عند المتشرّعة بحيث يتحاشون عنه، إلّا أن يعاد الغسل أو يتوضأ مع ذلك.

لكن بعد ملاحظة الأخبار و الفتاوى في منع الوضوء مع غسل الجنابة، و أنّه لا أثر له معه أصلاً، لم يثبت كون الوضوء في المقام نافعا و مؤثراً بانضمامه مع الباقي، إذ لا بدّ من ثبوت الرفع و المؤثر من الشرع، بل ربّما يكون الظاهر منهما خلاف ذلك، حتّى أنّه لو تمكّن من رفع الأصغر بالوضوء دون الأكبر ورد النهى عن الوضوء و الأمر بالتميم خاصّة. و علّل ذلك بأنّ الله جعل عليه نصف الوضوء. هذا، و غير ذلك من المؤيّدات التي أفتى الأصحاب بها، مع أنّه إذا ثبت وجوب الإعادة ثبت عدم وجوب الوضوء، لعدم القائل بالفصل، و عدم جواز إحداث قول زائد عندنا، فتعيّن أن يكون المؤثر و الرفع هو الإعادة، فتأمل! و يدلّ عليه أيضاً ما رواه الصدوق رحمه الله في كتاب «عرض المجالس» عن الصادق عليه السّلام قال: «لا بأس بتبويض الغسل: تغسل يديك و فرجك و رأسك، و تؤخّر غسل جسدك إلى وقت الصلاة ثمّ تغسل جسدك إذا أردت ذلك، فإن أحدثت حدثاً من بول أو غائط أو ريح أو منى بعد ما غسلت رأسك من قبل أن تغسل جسدك فأعد الغسل من أوّله» (١).

(١) نقل عنه في مدارك الأحكام: ١/ ٣٠٨، راجع! وسائل الشيعة: ٢/ ٢٣٨ الحديث ٢٠٣٩.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٧٧

.....

و هذه الرواية و إن كان سندها مجهولاً، إلّا أنّها منجبرة بما مرّ من القواعد و الشهرة، و ما سيجيء.

مضافاً إلى عبارة «الفقه الرضوي» حيث قال عليه السّلام: «و لا بأس بتبويض الغسل: تغسل يديك و فرجك و رأسك، و تؤخّر غسل جسدك إلى وقت الصلاة، ثمّ تغسل إن أردت ذلك، فإن أحدثت حدثاً من بول أو غائط أو ريح بعد ما غسلت رأسك من قبل أن تغسل جسدك فأعد الغسل من أوّله، و إذا بدأت بجسدك قبل الرأس فأعد الغسل على جسدك بعد غسل الرأس» (١)، انتهى.

فإنّها أيضاً صريحة في المطلوب. بل «الفقه الرضوي» حجّة بنفسه، فتأمل! فما ظنّك بالجبريّة؟ و المنجبر حجّة، كما مرّ مراراً، فلاحظ. و استدّلوا أيضاً بأنّ الحدث الأصغر ناقض للطهارة بتمامها، أي مبطل أثر استباحتها للصلاة و غيرها ممّا هي شرط فيه، فإبطاله لأبعضها بطريق أولى، فإنّ المبطل و المخرب و الماحى لمجموع أجزاء كثيرة مبطل و مخرب لكلّ جزء جزء من تلك المجموع بطريق أولى، إذ يظهر من الأخبار أنّ ما جرى عليه الماء فقد طهر.

فإنّ الحدث الأصغر إن كان لا يقاوم تلك الطهارة و لا يرفع أثرها، فباجتماع تلك الطهارات و انضمام بعضها مع بعض و تراكمها لا يرفع أثر مجموع المتراكمة الكثيرة (٢) بطريق أولى.

فلو كان هذه الطهارة القليلة غاية القلّة تمنع الحدث عن تأثيره في الصلاة مثلاً- فكلّما ازدادت الطهارات و كثرت ازداد المنع- فكيف مع نهاية كثرتها يرفعها الحدث؟

(١) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٥، مستدرک الوسائل: ١/ ٤٧٤ الحديث ١١٩٧ مع اختلاف يسير.

(٢) في (ف) و (ز) و (ط) زيادة: غاية الكثرة.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٧٨

.....

و منع حديثية هذه الأحداث عند حدوثها قبل كمال الغسل، و دعوى حديثيتها عند حدوثها بعد الكمال - سيما مع نهاية كثرة تلك الأحداث و فورها إن اتفقت - لا يخلو عن تحكّم بملاحظة عمومات الأخبار، و العلل الواردة في الوضوء من الأحداث، و خصوص ما ورد من أنّ «الغسل يجزى عن الوضوء، و أى وضوء أظهر من الغسل؟» (١) و أمثال ذلك، مضافا إلى فهم الفقهاء و فتاواهم. و كون رافع هذه الأحداث مع اجتماعها مع الجنابة هو الوضوء، أو الوضوء مع بقيّة الغسل غير ثابت من الشرع، بل الظاهر منه عدمه، بملاحظة الأخبار الواردة في المنع عن الوضوء مع غسل الجنابة، و ما ورد من أنّ أكبر الفريضتين يجزى عن أصغرهما (٢)، و غير ذلك ممّا أشرنا إليه في تميم القواعد و الاستصحاب.

و بالجملة، لا يظهر من الأخبار و الإجماعات أنّ غسل الجنابة على ضربين:

ضرب يرفع الأكبر و الأصغر جميعا من دون وضوء بل الوضوء معه حرام، و ضرب لا يرفع سوى الأكبر و رافع الأصغر فيه هو الوضوء خاصّة، فيجب معه الوضوء، بل لا يظهر منهما إلّا كون غسل الجنابة ضربا واحدا يحرم معه الوضوء، و يرفع الحدثين من دون وضوء. بل عرفت أنّه مع التمكن من رفع الأصغر خاصّة بالوضوء يحرم الوضوء و يجب التيمم الذى هو نصف الوضوء و بدل من غسل الجنابة. مع أنّه يظهر من الأخبار المتواترة أنّ مع التمكن من الطهارة المائية لا يجوز الترابية (٣)، بل يكون مع حرمتها فاسدة أيضا، و صحتها و جوبها إنّما يكونان في

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ١٣٩ الحديث ٣٩٠، الاستبصار: ١/ ١٢٦ الحديث ٤٢٧، و سائل الشيعة:

٢/ ٢٤٤ الحديث ٢٠٥٥.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢/ ٢٤٤ الباب ٣٣ من أبواب الجنابة.

(٣) راجع! وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨٩ الباب ٢٦ من أبواب التيمم.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٧٩

.....

صورة العجز.

و مع ذلك منعوا عن الوضوء مع التمكن منه و أمروا بالتيمم معلّين بأنّ الواجب عليه نصف الوضوء. إلى غير ذلك، مثل ما سيجىء من أنّ بعد وقوع الأصغر بعد التيمم بدلا من الغسل و التمكن من رافع ذلك الأصغر - و هو الوضوء - يكون الواجب التيمم بدلا من الغسل، و يحرم عليه الوضوء ما لم يغتسل، و إن طال الزمان و بلغ أزيد من مائة سنة.

و مثل ما سيجىء من عدم الفرق بين التيمم بدلا من الوضوء، و التيمم بدلا عن الغسل أصلا و رأسا، و انحصار الفرق في الضربة و الضربتين على المشهور، حتّى أنّه لا بدّ من الموالاة بعد الترتيب، و مع ذلك الحدث الأصغر لو صدر في أثناء التيمم يجب الإعادة. و مثل ما سيجىء من أنّ الظاهر من الصحاح كفاية الضربة الواحدة في التيمم بدلا عن الغسل أيضا، فإذا أحدث في الأثناء بعد الضربة، فكيف يكتفى بمسح الضربة الواقعة قبل الحدث؟. إلى غير ذلك ممّا يصلح للتأييد، إذ بملاحظة المجموع يظهر ضعف قول السيد رحمه الله و موافقيه (١).

فثبت المطلوب، على أنّ هذا الدليل لو لم ينهض دليلا - على المطلوب، فلا - أقلّ من كونه من مؤيّدات الروايتين المذكورتين و من

جوابرهما، مضافا إلى جوابر اخر، مثل الشهرة و الاستصحاب، و غيرهما مما ذكر أولا و أخيرا.  
و يؤكد الأولوية المذكورة كون جزء الغسل أضعف من الكل جزما و وفاقا، لاجتماع جميع الآثار بوجه الكمال و الفعلية و قلع المادة  
في الكل، و لا أثر للجزء إلا

(١) نقل عنه في المعبر: ١/١٩٦، شرائع الإسلام: ١/٢٨، مختلف الشيعة: ١/٣٣٨، مجمع الفائدة و البرهان: ١/١٤١، مدارك الأحكام:  
١/٣٠٧.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٨٠

.....

مدخلية ما في الأثر، و أيضا مورد النزاع ليس مثل محلّ الوفاق بالبدئية.  
و أيضا الترجيح الاجتهادي ليس مثل القطع، فمبطل الأقوى مبطل للأضعف بطريق أولى، سيما إذا كان أقوى بمراتب، و الباطل لا عبرة  
به شرعا فالعبرة بما اعيد، لأنّ الجنابة لا يرفعها إلا الغسل، لا غسل بعض الأعضاء، و لا الوضوء مع غسل البعض، و هذا أيضا من جوابر  
الخبرين.

و أيضا مع عدم الحدث لا نعلم حصول الاستباحة للجزء ما لم يتم الغسل، فإذا كان الحدث يرفع الاستباحة اليقينية، فرفعه للمشكوك  
بطريق أولى، و باقى التقريب تقدّم، فتأمل! و ما استدللّ للأول من شمول الغسل الوارد في الآية مثل **إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا** (١)، و  
الأخبار مثل قولهم عليهم السلام: «الجنب يغتسل يبدأ. إلى أن قال:

قد قضى الغسل و لا وضوء عليه» (٢) للمقام ففيه ما فيه، إذ لا- نسلم كونه غسلا، لأنّ العبادة التوقيفية لا بدّ من ثبوتها من نصّ أو  
إجماع، و كلاهما مفقودان، فإنّ الأ- كثر يقولون بوجوب الإعادة فلا يصححون هذا الغسل، و يقولون بإبطال الحدث إياه، فدعوى  
الشمول مصادرة.

و على فرض كونه غسلا أيضا لا نسلم الشمول، لعدم كونه من الأفراد الشائعة.

و ما استدللّ به للأول و الثاني أيضا من أنّ الحدث الأصغر غير موجب للغسل و لا لبعضه قطعا فيسقط وجوب الإعادة، ففيه أنّها ليست  
باعتبار الحدث الأصغر، بل باعتبار الجنابة الباقية قبل إكمال الغسل.

(١) النساء (٤): ٤٣.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/١٤٢ الحديث ٤٠٢، وسائل الشيعة: ٢/٢٤٦ الحديث ٢٠٦٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٨١

.....

مع أنّه لم يدّع أحد أنّه موجب للغسل، بل أنّه مبطل له، و إن ادّعى عدم إبطال لأصالة العدم، ففيه أنّه موقوف على جريانها في ماهية  
العبادات.

فعلى تقدير التسليم يعارضها أصالة عدم رفع الحدث بمثل هذا الغسل، و أصالة بقاء الجنابة، لقوله عليه السلام: «لا تنقض اليقين  
بالشكّ أبدا» (١) و أمثاله، و أصالة عدم كونه العبادة المطلوبة، و أنّ الشكّ في الشرط يوجب الشكّ في المشروط، فلا ينفع الوضوء  
أيضا، كما قاله المرتضى و من وافقه (٢).

و يؤيده الأخبار الدالة على أن الوضوء منفي مع غسل الجنابة، بل وبدعة «٣» فلاحظ و تأمل، و كذا فتاوى الفقهاء. و ما استدلل للثاني أيضا من أن الحدث الأصغر لو حصل بعد إكمالها أوجب الوضوء، فكذا في أثنائها، و إلا لكان إذا بقي من جانبه الأيسر مقدار درهم، ثم أحدث وجب عليه الغسل خاصّة و ليس كذلك «٤». ففيه تأمّل، إذ فرق بين حصوله بعد كمال الطهارة خاليا عن الحدث الأكبر بالمرّة و حصوله قبل كمالها، و حين اجتماعه مع الحدث الأكبر، و لذا يكفي الغسل عن الوضوء لو وقع الحدث قبل الشروع في الطهارة إجماعا. و ما ذكره من قوله: و إلا لكان. إلى آخره، مجرد استبعاد يعارضه ما إذا أحدث الحدث بعد ما شرع في الطهارة و غسل منها شيئا يسيرا و لو قدر درهم و أقلّ منه، مع أن ما استبعده معارض للأدلة السابقة.

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ٨ الحديث ١١، و سائل الشيعة: ١/ ٢٤٥ الحديث ٦٣١.

(٢) نقل عن السيد في المعبر: ١/ ١٩٦، شرائع الإسلام: ١/ ٢٨، مختلف الشيعة: ١/ ٣٣٨، مدارك الأحكام: ١/ ٣٠٧.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢/ ٢٤٦ الباب ٣٤ من أبواب الجنابة.

(٤) المعبر: ١/ ١٩٦ و ١٩٧.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٨٢

.....

و يمكن أن يستدل لخصوص قول ابن إدريس و من وافقه «١» بإطلاقات الأخبار الواردة في جواز تفريق أجزاء الغسل، و عدم وجوب الموالاة في الغسل «٢»، إذ لم يتعرّضوا بحال ما لو وقع الحدث في الأثناء، و لو كان مضرًا موجبا للإعادة أو الوضوء، لتعرّضوا في المقام.

وفيه، أنهم عليهم السلام تعرّضوا، كما مرّ عن «عرض المجالس» و «الفقه الرضوي» المنجبرين بما عرفت «٣».

و المطلقات يكفي فيها مقيد واحد، كما هو المتعارف عند الفقهاء، و بناء الفقه على ذلك.

مع أنهم عليهم السلام ربّما وكلّوا ذلك إلى الظهور، و لذا لم يتعرّضوا لذكر ما لو وقع حدث أكبر في الأثناء، و إن كان ذلك الأكبر من نوع آخر.

و كذا لم يتعرّضوا في الأخبار الواردة في بيان الوضوء أو التيمم لحال حدوث أكبر أو أصغر في الأثناء.

بل لم يتعرّضوا لحال شرط من الشرائط، مثل كون الطهارة بالماء المطلق الخالي عن الإضافة، و كونه طاهرا و غير ذلك.

بل لا نسلم وجوب التعرّض لأمثال هذا في مقام بيان عدم وجوب الموالاة في الغسل، لأنّ كلّا منهما مسألة على حدة برأسها، فتأمّل جدّا! و كيف كان، كون ما ذكر كافيًا في المقام سيّما في مقابلة ما مرّ من الأدلة، و جعله غالبا عليها و دليلا على حصول البراءة يقينا و الخروج عن العهدة شرعا البتة، فيه ما فيه.

(١) السرائر: ١/ ١١٩، جواهر الفقه: ١٢، جامع المقاصد: ١/ ٢٧٦، ذخيرة المعاد: ٦، كفاية الأحكام: ٣.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢/ ٢٣٧ الباب ٢٩ من أبواب الجنابة.

(٣) راجع! الصفحة: ١٧٦ و ١٧٧ من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ١٨٣

.....

سيما مع ما عرفت من النصوص «١»، وخصوصا بعد ما عرفت مكررا من أن المطلق لا عموم فيه إلا بالنسبة إلى الأفراد الشائعة الغالبة المتبادرة إلى الذهن في مقام تحقق العموم فيه، وإلا فلا عموم مطلقا.

ويمكن أن يستدل لهم أيضا بالعمومات، مثل قولهم عليهم السلام: «فما جرى عليه الماء فقد طهر» «٢» و أمثاله.

لكن غير خفى أن هذا الاستدلال أضعف من الاستدلال السابق، إذ يظهر من تلك العمومات أن نظر الشارع إلى أمر آخر لا دخل له في المقام، مع أن جميع ما أوردنا على السابق وارد عليه أيضا.

و كيف كان، الأحوط وجوب الإعادة لو لم نقل أنه أقوى، لكن يتوضأ مع ذلك أيضا. و أحوط من ذلك إحداث حدث بعد الغسل، ثم الوضوء من ذلك الحدث.

و بالجملة، عرفت أن الأقوى وجوب الإعادة لقوة أدلته، فتعين عدم وجوب الوضوء معها، للإجماع البسيط و المركب.

أما البسيط، فهو الإجماع على عدم وجوب الوضوء مع غسل الجنابة.

و أما المركب، و هو الأقوى، فهو المتحقق في المقام المركب من ثلاثة أقوال عرفتها:

الأول: الإعادة من دون وضوء.

الثاني: إتمام الغسل كذلك.

الثالث: إتمامه مع الوضوء، فإذا ثبت وجوب الإعادة ثبت عدم وجوب

(١) في (د ١، ٢): النقوض.

(٢) الكافي: ٣/ ٤٣ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١/ ١٣٢ الحديث ٣٦٥، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٢٩ الحديث ٢٠١٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٨٤

.....

الوضوء معها، لعدم القائل بالفصل، و عدم جواز إحداث قول زائد عندنا.

هذا، مضافا إلى ما أشرنا إليه من الأخبار المانعة من الوضوء مع غسل الجنابة، مضافا إلى القياس بطريق أولى و غيره.

لكن لو توضأ مع الإعادة يكون أحوط في مقام تحصيل البراءة اليقينية، لاحتمال عدم تمامية الإجماع المركب، و كون المراد في البسيط و الأخبار المانعة عن غسل الجنابة المتعارف و لا يكون المقام داخلا فيه، و منع الأولوية في القياس بأن الحدث بعد الغسل لعله لا يرفع أثرا من آثار الغسل، بل يحدث أثرا من نفسه.

و معلوم أن الواجب و الحرام يتوقفان على الثبوت، و لا يضرب الاحتمال فيهما، كما هو المحقق و المسلم، فإذا كان الاحتمال غير مضرب، ففي مقام تحصيل البراءة اليقينية بطريق أولى، بل ربما كان عدم الاعتناء بالاحتمال في المقام المذكور أولى، بل و لازما.

لكن الأحوط الحدث بعد الغسل، ثم الوضوء إن كان الحدث أصغر، لأن الرجح في النظر ربما كان تمامية المركب، بل و شمول البسيط و الأخبار أيضا على حسب ما قررنا.

بل و قوة ما في القياس الأولوية و غيره أيضا، فلا بد من التأمل، فتأمل جدا! ثم اعلم! أن الظاهر الفرق في ذلك بين كونه غسل ترتيبي أو ارتماسي، كما هو الظاهر من كلام الفقهاء «١».

نعم نادر من متأخري المتأخرين على أنه لا فرق بينهما، مثل صاحب «المدارك» و من وافقه «٢».

(١) ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٤٩.

(٢) مدارك الأحكام: ١/ ٣٠٩، ذخيرة المعاد: ٦١.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٨٥

.....

ولا عبرة به، إذ في الارتماسى لا يتصور الأثناء قطعاً، إذ تحقّق الأثناء فرع أن يكون الشىء بعد الشىء، والارتماسى ليس كذلك، بل هو بدفعة واحدة، وأنّه لا- يتحقّق بعد التّيه قبل الخوض فى الماء، إذ بعدها وقبل الخوض لا- يتحقّق الشروع، بل يتحقّق الشروع بالخوض، فكيف يتحقّق الأثناء؟ إذ هو لا- يكون إلّا بعد الشروع فى الفعل، إذ التّيه شرط لصحّة الفعل على ما هو المحقّق عند المحقّقين، حتّى عند صاحب «المدارك» «١»، لا أنّها شرط.

ومع ذلك هى ليست إلّا الداعية على الفعل لا خصوص المخطر، والداعية لا تنفكّ أبداً، فلا يتصور وقوع الحدث بينها وبين الفعل بالبدية.

فظهر الجواب عمّا ذكره فى «المدارك» حيث قال: ويتصور ذلك فى غسل الارتماس بوقوع الحدث بعد التّيه وقبل إتمام الغسل «٢»، مضافاً إلى أنّه بعيد غاية البعد.

وفى «الذخيرة» نقل عن «الذكرى»: أن الارتماسى لا- يتحقّق الحدث فى أثنائه، لأنّه إن وقع بعد شمول الماء لجميع البدن أوجب الوضوء لا غير، وإلّا فليس له أثر «٣».

وذلك لأنّ الحدث وقع قبل الغسل، فالغسل يجزى عن الوضوء إذا كان غسل الجنابة، ويرفع الأصغر أيضاً إجماعاً. وأمّا إذا وقع بعد الشمول، فقد وقع بعد تمامية الغسل، فلا يوجب سوى الوضوء إجماعاً.

وبالجملة، قبل شمول الماء للجميع لم يتحقّق شىء من أجزاء الغسل أصلاً، إذ ليس فيه تقديم ولا تأخير أصلاً بالنسبة إلى الأجزاء، بل الغسل بالنسبة إلى كلّ

(١) مدارك الأحكام: ١/ ١٨٤ و ١٨٥.

(٢) مدارك الأحكام: ١/ ٣٠٩.

(٣) ذخيرة المعاد: ٦١، لاحظ! ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٤٩.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٨٦

.....

جزء يكون من الأجزاء على حدّ سواء، فبعد ما حصل الشمول تمّ الغسل، فيكون الحدث بعد تمامية الغسل.

ثمّ نقل عنه أنّه: إن قلنا بوجوب الترتيب الحكيمى القصدى فهو كالمرتب، وإن قلنا بحصوله- أى الترتيب- فى الارتماسى فى نفسه، وفسّرناه بتفسير «الاستبصار»، أمكن انسحاب البحث فيه «١»، انتهى.

فعبارة صريحته فى عدم إمكان إجراء البحث فى الارتماسى، إلّا أن يقال بالترتيب فيه أيضاً بالقصد، كما قيل «٢»، أو بالتحقيق، كما فى «الاستبصار» «٣»، والأصحاب لا يرضون بواحد منهما، كما عرفت.

لكن فى «الذخيرة» بعد ما نقل عن «الذكرى» ما ذكرناه قال: وأنت خبير بأنّ الدفعة المعتبرة فى الارتماسى ليست دفعة حقيقية، فيجوز تخلل الحدث فى أثناء الغسل الارتماسى، وإن قلنا بسقوط الترتيب الحكيمى «٤»، انتهى.

و نظره إلى أن الدفعة المعتبرة في الارتماسى هي العرفية، حتى لا يضرها الاحتياج إلى تحليل ما لا بد من تخليله، كما مر، فلم لا يجوز أن يقع الحدث في أثناء التحليل قبل تمامية الشمول لجميع البدن؟ إذ لو لم يكن حال التحليل داخلا في الغسل و الشمول لزم اعتبار الدفعة الحقيقية.

و يرد عليه، أنه بناء على عدم الترتيب أصلا في الارتماسى كما هو الحق، و أنه هو المفروض - يكون نسبة وقوع الغسل إلى جميع أجزاء البدن على السواء، من دون تقديم و تأخير أصلا، فحينئذ كيف يتخلل الحدث في الأثناء؟ إذ على تقدير

(١) ذخيرة المعاد: ٤١، لاحظ! ذكرى الشيعة: ٢٤٩ / ٢.

(٢) لاحظ! مدارك الأحكام: ٢٩٦ / ١.

(٣) الاستبصار: ١٢٥ / ١ ذيل الحديث ٤٢٤.

(٤) ذخيرة المعاد: ٤١.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٨٧

.....

التخلل لا يكون المعنى «١» إلا أن بعضا من الأجزاء تحقق الغسل بالنسبة إليه قبل أن يتحقق ذلك الغسل بالنسبة إلى الجزء الآخر. فهذا تدافع - بين الكلامين - ظاهر، مع أنه لا فرق بين الوحدة الحقيقية و الوحدة العرفية، إذ الوحدة العرفية معناها عدم تحقق تقديم و لا تأخير أصلا بحسب العرف و إن تحققا بحسب الحقيقة، إلا أن العبرة في الأحكام الشرعية إنما هي بالعرف غالبا، كما هو مسلم عنده أيضا، هذا مثل وجود زمان الحال عرفا، و إن استحال وجوده حقيقة، لكن بناء الشرع على وجوده بالبدية.

فالمقدم حقيقة غير متقدم عرفا، بل يكون بحسب العرف مع المتأخر معا حقيقة، فهما في زمان واحد عرفي جميعا و معا، و من المعلوم بالبدية أن الغسل الواحد العرفي بالدفعة العرفية لا يتحقق إلا بعد تمامية الشمول لجميع أجزاء البدن بعد التحليل.

و الفرق بين العرفي و الحقيقي إنما هو في الشمول، لا - في تحقق الغسل و حصول الطهارة، فإن الغسل و الطهارة لا يحصل بجزء دون جزء و عضو قبل عضو في الغسل الارتماسى، بناء على عدم ترتيب فيه أصلا، كما هو ظاهر النص و مقتضى الفتاوى، بل الترتيبى لو فرض عدم حصول الغسل و الطهارة لجزء من الأجزاء أصلا و رأسا إلا بعد تمامية الغسل و حصول ما هو المطهر شرعا، من مجموع جعله الشارع من المطهر و المزيل للحدث، لا جرم لا يكون الحدث الأصغر في أثنائه مضرا، لكونه قبل الغسل و قبل ما يؤثر في الإزالة و قبل أثر من آثاره.

فإذا كان الترتيبى كذلك، فما ظنك بالارتماسى المذكور؟ مثلا إذا كان في الجسد عكن كثيرة لا يتيسر للمغتسل التحليل بالنسبة إلى الكل دفعة حقيقة،

(١) لم ترد في (ف) و (ز) (١) (ط) من هنا. إلى قوله: المطهر و المزيل.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٨٨

.....

يكفى الدفعة العرفية في تحقق الشمول الذى هو المجزى عن الترتيبى، و هو الغسل، و هو الرفع للحدث و المطهر و المزيل. فإذا تحقق الغسل يرفع الأصغر الواقع قبل الغسل، كما يرفع الأكبر أيضا، فإن الأصغر إذا وقع قبل الغسل فالغسل يرفعه إجماعا، ففى

المقام أيضا وقع قبل الغسل، كما عرفت.  
و أيضا الفرق بينه و بين الترتيبى أن الترتيبى لا يكون إلا ثلاثة أمور متعدّدة ممتازة عرفا متقدّمة و متأخرة عرفا، و الارتماسى أمر واحد عرفا، كما عرفت، و الحدث يتحقّق قبل ذلك الواحد العرفى.  
و قولهم عليهم السّلام: «فما جرى عليه الماء فقد طهر» (١)، و أمثال ذلك إنّما ورد فى الترتيبى، كما مرّ، إذ الارتماسى لا يحصل الطهارة فيه إلا بالدفعه الواحدة عرفا.  
اللهمّ إلا أن يبنى فيه أيضا على الترتيب، فيكون الأمر، كما ذكر فى «الذكرى» (٢).  
و الحاصل، أن وقوع أجزاء الغسل بعنوان الدفعه العرفيه شرط فى الارتماسى كالترتيب فى الترتيبى، و كالتيه فيها جميعا، كما عرفت.  
و عرفت أنه وفاقى حتّى عند صاحب «الذخيره» (٣) أيضا، فالحدث الواقع قبل الشرط غير واقع فى أثناء الغسل جزما، لأنّ المشروط عدم عند عدم شرطه.  
و لذا لو أحدث قبل التيه و إن غسل الأعضاء لم يكن حدثه فى أثناء الغسل، و كذا قبل الترتيب فى الترتيبى. إلى غير ذلك من شروط الصحه مثل طهارة الماء

(١) الكافى: ٣/ ٤٣ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١/ ١٣٢ الحديث ٣٦٥، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٢٩ الحديث ٢٠١٣.

(٢) ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٢٤.

(٣) ذخيره المعاد: ٥٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٨٩

.....

و غيرها، فما لم يتحقّق الشمول للجميع دفعه واحده عرفيه، لم يتحقّق المشروط بالبديهه.  
فقبل التحقّق لا يمكن أن يصير الحدث فى أثناء الغسل الشرعى البتّه، و بعد التحقّق لا يكون سوى وجوب الوضوء، لكونه بعد الغسل، و ليس الشرط مجرّد الشروع فى الدفعه بالإجماع و الأدلّه، و هذا مسلّم عنده أيضا.  
و كذا ليس الشرط نصف الدفعه، أو بعض الدفعه، أو أكثر الدفعه، لفساد الكلّ بالبديهه، بل لا معنى له، لأنّ المفروض كون المراد من الدفعه وقوع جميع الأجزاء دفعه، و بناء كلام القوم و صاحب «الذخيره» أيضا على ذلك فى المقام، كما لا يخفى.  
و كون الدفعه المذكوره شرطا لبعض الأجزاء «١» أو أكثرها، فاسد معنى أيضا بالبديهه، بل لا معنى له أيضا، و كون تلك الدفعه غير شرط للأجزاء خاصيه فاسد، كما عرفت، مع أنه لا معنى له، لاقتضائه عدم كونها شرطا مطلقا، كما لا يخفى، مع أن بناء الاعتراض المذكور على اشتراطها بلا شبهه.

و البناء على اشتراطها لبعض الأجزاء خاصه قد عرفت فساده و عدم كونها شرطا للأجزاء دون الهيئه الاجتماعيه أيضا فاسد بالبديهه، إذ الأجزاء بأجمعها إذا صحّت تحقّق الغسل الصحيح البتّه، لأنّ جميع أجزاء البدن إذا صحّ غسلها و طهرت من الجنابه صحّ الكلّ، و لم يبق غير صحيح أصلا، و لأنّ الغسل تطهير مجموع الأجزاء و غسلها بالوجه الشرعى، فإذا غسل الجميع بشرائطها الشرعيه حصل الغسل جزما.

مع أنه ليس بين تطهير مجموع الأجزاء المذكوره و الدفعه واسطه يتخلّل فيها

(١) فى (ف) و (ز) و (١) و (ط) و (ك): الأعضاء.



مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٩٠

.....

الحدث. مع أنه خلاف مراد المعترض، فإن مراده بين الدفعة المذكورة.

مع أنه على هذا لا يصير الحدث متخللاً بين الغسل، بل بين شرط الهيئته، وفيه ما فيه.

ثم اعلم! أنه حكى عن بعض القائلين بوجوب إتمام الغسل و الوضوء، الاكتفاء بإعادة الغسل عند نية القطع، لبطلان الغسل بذلك «١».

و ردّ بأن نية القطع لا تؤثر في إبطال ما سبق عليها «٢».

## فروع:

### الأول: قد عرفت أن الغسل ترتيبى و ارتماسى،

و الترتيبى على قسمين:

الأول: ما هو المتعارف من صبّ الماء على الرأس و غسله به، ثم على اليمين كذلك، ثم على اليسار كذلك.

و الثانى: أن يغسل الرأس بعنوان الارتماسى، ثم اليمين كذلك، ثم اليسار كذلك، و هو صحيح شرعاً، للعمومات.

و يتركب من هذين القسمين ما يحصل به أقسام، مثل أن يغسل الرأس بالعنوان الأول، و اليمين و اليسار بالعنوان الثانى و بالعكس، أو

الرأس و اليمين بالعنوان الأول و اليسار بالعنوان الثانى و بالعكس.

و قس على ما ذكر أقساماً آخر، و منها أن يكون بعض من كل واحد من الأعضاء الثلاث من الصب، و البعض الآخر من الارتماس، أو

يكون واحد من الأعضاء يتبعض بالنحو المذكور، و الباقي لا يتبعض أو بالعكس، و يحصل من التبعض شقوق لا تحصى.

(١) لاحظ! مفتاح الكرامة: ٣ / ١١١ و ١١٢.

(٢) مدارك الأحكام: ١ / ٣٠٩ و ٣١٠.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٩١

.....

و حاصلها: أن مجموع الغسل يتحقّق من المجموع بأى كفيته تحقّق المجموع و الكلّ صحيح، للعمومات.

و يتحقّق الترتيبى بالقعود تحت الميزاب، و فى المطر و أمثالهما، مثل أن يكون العضو داخلاً فى الماء فيحرّكه بقصد الغسل، أو يكتفى

بالقصد، و الكون فى الماء و شموله، أو تكون جميع الأعضاء داخلاً فى الماء، فيقصد أولاً كون رأسه للغسل، ثم بعده يمينه له، ثم

يساره، كما يفعل فى الغسل تحت المطر.

و منشأ الصحّة فى الكلّ صدق الغسل عرفاً على تأمّل فى الأخيرين، سيّما بملاحظة صحیحته حمّاد عن بكر بن كرب أنه سأل الصادق

عليه السّلام عن الرجل يغتسل من الجنابة أ يغسل رجله بعد الغسل؟ فقال: «إن كان يغتسل فى مكان يسيل الماء على رجله بعد الغسل

فلا عليه أن لا يغسلهما، و إن كان يغتسل فى مكان يستنقع رجلاه فى الماء فليغسلهما» «١»، فتأمّل! و كيف كان، الأحوط عدم الاكتفاء

بهما.

ثمّ إنّه يحصل من انضمام كل واحد من هذه الصور مع بعض الصور المتقدّمة أقسام أيضاً لا تحصى كلّها داخله فى العمومات، إذ كل

واحد منها غسل لغة و عرفاً.

**الثاني: التية - على ما هو الصواب - هي الأمر الداعي،**

و قد عرفت استحالة انفكاك الفعل الاختياري عنها.

و أما على القول بأنها المخطرة بالبال خاصية، فلا بد فيها من المقارنة على ما مرّ في الوضوء «٢»، و المقارنة تصير مع ابتداء المستحبات من الغسل، و تصير مع ابتداء

(١) الكافي: ٣/ ٤٤ الحديث ١٠، تهذيب الأحكام: ١/ ١٣٢ الحديث ٣٦٦، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٣٤ الحديث ٢٠٣١.

(٢) راجع! الصفحة: ٣٧٢ و ٣٧٣ (المجلد الثالث) من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٩٢

.....

الواجبات أيضا، لما مرّ في الوضوء، و ابتداء الواجب في الترتيب هو أول عضو من الرأس في الغسل. و أمّا الارتماسي، فلديا لم يكن له ابتداء و انتهاء، بل أمر واحد عرفي - كما عرفت - يشكل مقارنتها لأول منها، لما عرفت أنه ما لم يتحقّق الشمول للجميع لم يتحقّق الغسل، فالمقارنة لأول الشمول غير ميسرة، لعدم انضباط معين ميسر.

فجعل المعبر مقارنتها لأول عضو يدخل في الماء و باقي الأعضاء تابعة له، سواء قلنا بأن أول عضو يدخل فيه جزء من أجزاء الغسل، أو مقدّمه من مقدّماته، لأنّ مقدّمه الواجب واجبه شرعيّ على المشهور، فهي أولى من المستحبات بلا شبهة، من جهة كونها ممّا لا يتم الغسل و لا يتحقّق إلّا به، و من جهة الوجوب الشرعي، بل على القول بعدم وجوب الشرعي أيضا، للزوم العقلي و توقّف الغسل عليه. و كونه من باب المقدّمه أنسب من احتمال الجزئية، لأنّ الطهارة لا تحصل لهذا العضو و غيره من الأعضاء الملاقية للماء قبل تحقّق الشمول للجميع بلا شبهة، كما عرفت.

فيكون حصول الطهارة لهذه الأعضاء مشروطا بالشمول المذكور، إذ لو حصل لها الطهارة قبل الشمول المذكور، لصار ترتيبا حقيقيا لا حكما، و قد عرفت أنه ليس بترتبي حكمي، فضلا عن الحقيقي.

فإذا بقي اللمعة «١» لزم الإعادة، لعدم تحقّق الوحدة العرفية المشتركة، و كذا لا يتحقّق في أثناء الحدث. إلى غير ذلك من أحكام الارتماسي التي هي ثمرة النزاع في حصول الترتيب الحكمي للارتماسي، إذ منشأ «٢» تحقّق ثمرات الترتيب

(١) في (د ٢) و (ف) و (ز ١) و (ط) زيادة: المغفلة.

(٢) في (د ٢) و (ف) و (ز ١) و (ط) زيادة: الترتيب و منشأ.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٩٣

.....

ليس إلّا تحقّق الطهارة بالعضو المغسول قبل تخلل الحدث و قبل بقاء اللمعة، و غير ذلك.

فإذا حصل الطهارة للعضو الداخل أولا قبل تحقّق الشمول المذكور، لزم كونه ترتيبيا، بل ترتيبيا بترتيبات لا تحصى، لما ذكرنا سابقا. فإطلاق لفظ الجزء عليه و على أمثاله لا- وجه له و لا ثمرة فيه، سوى ما يتخيل من كون مقارنته التية للجزء الأول أنسب من مقارنتها للمقدّمه.

لكن عرفت مفسد الجزئية، وإن كان الاصطلاح ممّا لا مشاحة فيه، فلا مضايقة في تسميته جزءاً. ثم اعلم! أنّ أول العضو هو الرجل و القدم عادة، أو أحد الأطراف مقدماً على الرأس، لما كان خارجاً عن الماء يرتمس فيه. و أما من كان داخله فيه و يرتمس، فأول عضو خارج يدخل فيه، و باقي الأعضاء تتبعه.

### الثالث: قد عرفت في مبحث الوضوء أنّ ابن الجنيد قال بعدم اشتراط النية في الطهارة،

و أنّه جعلها من قبيل المعاملات، من قبيل غسل النجاسة و أمثاله «١».

فعلى هذا لو دخل الجنب و مثله تحت الماء بغير قصد الغسل يحصل له الطهارة و رفع الحدث الأكبر و إن لم ينو أنّه غسل لرفع ذلك الحدث، أو للاستباحة، و غير ذلك. فإذا بال بعد ذلك، أو وقع منه حدث أصغر آخر انتقض غسله، و يجب عليه الوضوء لمثل الصلاة. و البناء على المشهور أنّه إن كان ألف مرّة يدخل تحت الماء من غير نية الغسل لا يكون هذا غسلًا، و لا يرتفع حدثه أصلاً. فإن بال و وقع منه أحداث صغار بعد

(١) راجع! الصفحة: ٣٦٨ (المجلد الثالث) من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٩٤

.....

الدخول تحت الماء من دون قصد الغسل لا يضّر، فإذا اغتسل ترتفع جميع تلك الأحداث. و نرى بعضاً من المحتاطين يحتاطون عن رأى ابن الجنيد رحمه الله و يستشكلون في صحّة الصلاة بعد الغسل الذي وقع بعد الحدث الأصغر، الذي وقع بعد الارتماس، الواقع بغير قصد الغسل، و يقول: لعلّ رأيه حقّ، فصلاة هذا المكلف باطل، فلا بدّ من الاحتياط بالوضوء، أو عدم إحداث الأصغر قبل الغسل المذكور. لكن الحقّ مع الشهور، فلا يلزم الاحتياط، و إن احتاط لعلّه أولى.

### الرابع: ليس في الغسل استحباب تجديده، لعدم الدليل،

بل دليل العدم، إذ لو كان لشاع، و لا أقلّ من وصول خبر ضعيف، أو فتوى فقيه نادر، و لم نجدهما، و هو مثل الوضوء ما لم يثبت مشروعيته لم يكن مشروعاً، و لم يكن في نفسه مشروعاً و مطلوباً.

### الخامس: قد عرفت استحباب تثليث الغسل في الأعضاء،

و «١» عن ابن الجنيد و جوب تثليث الغسل في الرأس «٢»، لما ورد في الأخبار الكثيرة من الأمر بصبّ الماء على الرأس ثلاثاً «٣»، و في بعض الأخبار الأمر بإفاضة الماء عليه كذلك «٤».

بل في صحيحه ربعي عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «يفيض الجنب على رأسه الماء ثلاثاً لا يجزيه أقلّ من ذلك» «٥». و فيه، أنّ الظاهر كون الصبّ ثلاثاً لا الغسل، بل ربّما يظهر كون الغسل مرّة

(١) في (د ٢): و عرفت.

(٢) نقل عنه الشهيد في ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٤٣.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢ / ٢٢٩ الباب ٢٦ من أبواب الجنابة.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢ / ٢٢٩ الباب ٢٦ من أبواب الجنابة.

(٥) الكافي: ٣ / ٤٣ الحديث ٢، ووسائل الشيعة: ٢ / ٢٣٠ الحديث ٢٠١٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٩٥

.....

واحدة، و أن زيادة الصبّ لوفاء الماء في الغسل من جهة أن الرأس فيه خلل و فرج، و شعر الرأس أو اللحية أو كليهما بخلاف غير الرأس.

ولذا ورد الأمر بالصبّ لسائر الجسد مرتين «١»، و هو لا يقول بوجوب الغسل مرتين، و لا غيره من الفقهاء.

و في صحيحة أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «و تصبّ الماء على رأسك ثلاث مرّات، و تغسل وجهك و تفيض على جسدك

الماء» «٢»، فتأمل جدًّا! مع أنّه يظهر من غير واحد من الأخبار اتّحاد حال الرأس مع الجسد في كفيته الغسل.

بل و ربّما يظهر وحدته أيضًا، مثل صحيحة زرارة عن الصادق عليه السلام عن غسل الجنابة، فقال: «تبدأ فتغسل كفيك، ثم تفرغ

بيمينك على شمالك فتغسل فرجك و مرافقك، ثم تمضمض و استنشق، ثم تغسل جسدك من لدن قرنك إلى قدميك، ليس بعده

و لا قبله وضوء، و كلّ شيء أمسسته الماء فقد أنقيته، و لو أنّ رجلا ارتمس في الماء ارتماسه واحدة أجزاء ذلك و إن لم يدلك

جسده» «٣»، و غيره من الأخبار الظاهرة في أنّ ما جرى عليه الماء فقد طهر، و أنّه يكفي مجرد الغسل.

و يظهر من هذه الرواية لزوم غسل المنى قبل الغسل و إن كان ارتماسيًا، كما قلنا سابقا «٤».

هذا، و غسل الرأس ثلاثا لا يخلو عن احتياط في الدين.

(١) الكافي: ٣ / ٤٣ الحديث ١، ووسائل الشيعة: ٢ / ٢٢٩ الحديث ٢٠١٣.

(٢) تهذيب الأحكام: ١ / ١٣١ الحديث ٣٦٢، الاستبصار: ١ / ١١٨ الحديث ٣٩٨، ووسائل الشيعة:

٢ / ٢٣١ الحديث ٢٠٢١.

(٣) تهذيب الأحكام: ١ / ١٤٨ الحديث ٤٢٢، ووسائل الشيعة: ٢ / ٢٣٠ الحديث ٢٠١٧.

(٤) راجع! الصفحة: ١٤٣ و ١٤٤ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٩٦

**السادس: غسل دائم الحدث الأصغر مثل سلس البول «١» يظهر حاله ممّا كتبنا في مبحث الوضوء «٢»،**

فلاحظ!

(١) في (ك) زيادة: و غيره.

(٢) راجع! الصفحة: ٥٤٤-٥٤٨ (المجلد الثالث) من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٩٧

## القول في التيمم

## إشارة

قال الله تعالى وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ «١».

## ٦٤- مفتاح [موارد وجوب التيمم]

## إشارة

وجوب التيمم بالحدث للصلاة و الطواف الواجبين «٢»، و شرطيته لمطلق الصلاة مع عدم التمكن من الوضوء أو الغسل و التمكن منه من ضروريات الدين. و الأصح وجوبه لسائر ما يجب له الغسل أو الوضوء، كصوم رمضان و اللبث في المساجد و غير ذلك، إذا لم يتمكن منهما، لإطلاق البدلية المستفادة

(١) المائة (٥): ٦.

(٢) في بعض النسخ: الواجبين.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٩٨

من النصوص «١».

و يجب على المحتلم في أحد المسجدين لخروجه منه، للصحيح «٢»، و القول باستحبابه شاذ «٣»، و ربّما يلحق به الحائض «٤». و قد يجب بنذر و شبهه، و لا يجب لغير ذلك و لا لنفسه على الأصح، كما مرّ.

(١) انظر! وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤٧ الأحاديث ٣٨٣٠-٣٨٣٥ و ٣٦٦ الباب ١٤ و ٣٨٥ الباب ٢٣ من أبواب التيمم.

(٢) وسائل الشيعة: ٢/ ٢٠٦ الحديث ١٩٣٦.

(٣) الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٧٠، لاحظ! في مدارك الأحكام: ١/ ٢٨٣.

(٤) المعبر: ١/ ٢٢٢، مدارك الأحكام: ١/ ٣٤٧.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ١٩٩

قوله: (مع عدم التمكن). إلى آخره.

إشارة إلى أنّ التيمم بدل اضطرارى لا يصحّ مع التمكن من الطهارة المائية.

و هو مقتضى الأدلة، بل مقتضاها عدم صحته مطلقا مع التمكن منها، إلّا في موضع ورد النص فيه، كما سنذكر.

قوله: (و الأصح). إلى آخره.

هو كما ذكره «١»، و مراده من البدلية ما يستفاد من المشابهة، مثل قول الصادق عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ التُّرَابَ طَهُورًا، كَمَا جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا» «٢».

و قوله عليه السلام: «إنَّ ربَّ الماء هو ربُّ الأرض» (٣)، في مقام التعليل لكفاية التيمم.  
 و قوله عليه السلام: «أحد الطهورين» (٤)، «جعلهما طهورا» (٥). إلى غير ذلك.  
 و أقوى من الكلِّ عموم المنزلة الواردة في بعض الصحاح من قولهم عليهم السلام:  
 «هو بمنزلة الماء» (٦)، لأنه دلالة عرفية مسلمة عندنا، لأنهم السَّلام إذا قالوا: هو بمنزلة هذا، يفسِّرون ذلك بأنَّ كلَّ منزلة من  
 منازلها يكون موجودا فيه أيضا، فيظهر منه

(١) في (د ١، ٢) و (ف) و (ز ١) و (ط) زيادة: لما ذكره.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٦٠ الحديث ٢٢٣، تهذيب الأحكام: ١/ ٤٠٤ الحديث ١٢٦٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨٥ الحديث ٣٩٣٤.

(٣) الكافي: ٣/ ٦٤ الحديث ٧، تهذيب الأحكام: ١/ ١٨٤ الحديث ٥٢٧، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٥٧ الحديث ٢١٣، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤٣ الحديث ٣٨١٩ و ٣٨٢٢.

(٤) الكافي: ٣/ ٦٣ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٠ الحديث ٥٨٠، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨١ الحديث ٣٩٢٣.

(٥) تهذيب الأحكام: ١/ ٤٠٥ الحديث ١٢٧٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨٨ الحديث ٣٩٤٦.

(٦) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٠ الحديث ٥٨١، الاستبصار: ١/ ١٦٣ الحديث ٥٦٦، وسائل الشيعة:

٣/ ٣٨٥ الحديث ٣٩٣٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٠٠

.....

أيضا أنه يبيح كلَّ ما يبيحه المائئة، بل ربَّما يظهر منه استحبابه أيضا لسائر ما يستحب له المائئة.  
 قوله: (و يجب على المحتمل). إلى آخره.

وجوبه للخروج منهما و تحريمه بدونه هو المشهور، بل قال في «المنتهى»: «أنه قول علمائنا (١)، و في «المعتبر»: «أنه مذهب فقهاءنا (٢).  
 و مستند الإجماعين: الإجماع على تحريم المرور في المسجدين للجنب و مثله، كما مرَّ (٣).  
 و حكى في «الذكري» عن ابن حمزة القول باستحباب هذا التيمم (٤).  
 و الأول أقرب، للإجماعات المذكورة.

و صحيحة أبي حمزة عن الباقر عليه السَّلام: «إذا كان الرجل نائما في المسجد الحرام أو مسجد الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ  
 فاحتلم فأصابته جنابة فليتيمم، و لا يمرَّ في المسجد إلَّا متيمما، و لا بأس أن يمرَّ في سائر المساجد و لا يجلس في شيء منها» (٥).  
 و مرفوعة الكليني، عن أبي حمزة، عن الباقر عليه السَّلام: «إذا كان الرجل نائما في المسجد الحرام أو مسجد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ  
 فاحتلم فأصابته جنابة فليتيمم، و لا يمرَّ في المسجد إلَّا متيمما حتَّى يخرج، ثمَّ يغتسل، و كذلك الحائض إذا أصابها الحيض  
 تفعل كذلك، و لا بأس أن يمرَّ في سائر المساجد و لا يجلسان فيها» (٦).

(١) منتهى المطلب: ٢/ ٢٢٦.

(٢) المعتبر: ١/ ١٨٩.

(٣) راجع! الصفحة: ١٧ و ١٨ من هذا الكتاب.

(٤) ذكرى الشيعة: ١/ ٢٠٧، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٧٠.

(٥) تهذيب الأحكام: ١/ ٤٠٧ الحديث ١٢٨٠، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٠٦ الحديث ١٩٣٦ مع اختلاف يسير.

(٦) الكافي: ٣/ ٧٣ الحديث ١٤، وسائل الشيعة: ٢/ ٢٠٥ الحديث ١٩٣٣ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٠١

### و ينبغي التنبيه لأمر.

### الأول: ظاهر جماعة وجوب التيمم، وإن أمكن الغسل و ساوى زمانه زمان التيمم أو قصر عنه.

و صرح المحقق الشيخ على و صاحب «المدارك» بذلك «١»، و خالف جماعة في ذلك، و منهم الشهيدان «٢». و احتمال في «الذكرى» تقديم الغسل مطلقا عند الإمكان، من دون التقييد بالمساواة في الزمان أو القصور «٣». و الظاهر أن وجوب التيمم أو الغسل إنما هو فيما إذا لم يزد زمان مكث التيمم أو الغسل من زمان المرور، فإن زاد أو ساوى ففي الحكم بوجوبهما إشكال، بل الأظهر وجوب المبادرة إلى الخروج و إن تساوى الزمان لأشدية حرمة اللبث من حرمة المرور. بل ربما كان النائم عند الباب إذا كان يظفر و يخرج لا يكون زمان الطفر حصّة من ألف حصّة من زمان الطهارتين. و الظاهر عدم دخول ذلك في ظاهر الخبرين، بل و في الإجماعين المنقولين أيضا، مع أن المرور في المسجدين حرام عليهما، فالمكث بطريق أولى، إلا أن يكون لأجل عدم تحقق المرور الحرام، فمقتضى العمومات حرمة الكون أعم من كونه بعنوان اللبث أو المرور، خرج منها ما لا بد منه، و هو المرور للخروج، لكن إذا أمكن أن يكون بالطهارة حرم ذلك أيضا.

(١) جامع المقاصد: ١/ ٧٨، مدارك الأحكام: ١/ ٢١.

(٢) ذكرى الشيعة: ١/ ٢٠٧، روض الجنان: ١٩.

(٣) ذكرى الشيعة: ١/ ٢٠٧.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٠٢

.....

و لو لم يمكن الغسل و لا- التيمم لم يكن حراما، لعدم التكليف بما لا- يطاق. و إن أمكن كل واحد من الطهارتين يكون مقتضى القاعدة الثابتة من الأخبار تقديم الغسل، لكون التيمم طهارة بعد العجز عن المائية، كما هو المستفاد من الأخبار و الفتاوى، فإذا أمن المسجد و آلاته من التنجيس بالغسل أمكن الغسل.

لكن بملاحظة كون الكون في المسجدين حراما عليهما مطلقا، إلا ما لا بد منه و هو الخروج، إذا لم يتمكن من واحد من الطهارتين، أو يتمكن بحيث لا يحصل مكث أصلا، مثل أن يكون حال الخروج متمكنا من التيمم من دون مكث، فيجب الطهارة حينئذ للخروج. و لا يتأتى الغسل كذلك، إلا على فرض بعيد غاية العبد، و هو الغسل حال نزول المطر، و عدم التمكن من التيمم من جهة الماء. أما إذا تمكن من التيمم أيضا يكون ذلك واجبا عليه، لسرعة حصول الطهارة منه و بطئها من الغسل، فيلزم زيادة الكون الحرام. و أما إذا ساوى زمانهما، أو قصر زمان الغسل على الفرض البعيد غاية البعد تعين الغسل، لما عرفت.

و كذلك الحال لو استلزم كل واحد من التيمم و الغسل مكثا، لكن يكون مكثهما قليلا بالنسبة إلى قدر زمان الكون للخروج من غير طهارة، فحينئذ يتعين استثناء زمان الطهارة عن الكون الحرام، لأنه يوجب ترك الحرام، و للإجماعين المنقولين، و الخبرين المذكورين، إذ ظواهرها يشمل ما لو اقتضى التيمم مكثا.

لكن لا يظهر منها الشمول لصورة يكون مكث التيمم أزيد من قدر الكون للخروج، إذ ظواهرها عكس ذلك، فهو كون مقدار زمان الخروج أزيد من زمان المكث للتيمم.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٢٠٣

.....

مع أن التيمم ربّما يتحقّق حال الخروج، فلا- يوجب مكثاً أصلاً، وإن أوجب مكثاً فزمانه ربّما لا يصل عشر دقيقة، بل عشر معشار دقيقة، إذا وقع بغاية السرعة.

و من أجل هذا قدّم على الغسل في الخبرين و الإجماعين المنقولين، لأنّ فرض مساواة زمان الغسل لزمانه في غاية البعد و نهاية شدة الندرة.

و الأخبار محمولة على الأفراد الشائعة، و مأخذ حكم الأفراد النادرة الأصل و القاعدة و العمومات اللغوية و أمثالها ممّا يظهر عمومها بحيث يشمل الجميع، من العلة، و من القرينة و الإجماع و الضرورة.

و ممّا ذكر ظهر أن القول بتقديم التيمم مطلقاً ليس بشيء، كقولك بتقديم الغسل مطلقاً مع إمكانه.

على أن مورد الخبرين المحتلم الملازم للنجاسة، و لا يمكن إزالتها في المسجد غالباً لتنجس المسجد أو آله منه. و المنع عنها مطلقاً و لو في الجارى و الكثر يحتاج إلى دليل، و الأصل عدم المنع، و يجيء التحقيق في ذلك في موضعه.

و ممّا ذكرنا ظهر أيضاً أنه ربّما يجب التيمم أولاً ثم الغسل بعده، إذا تمكّن منهما كذلك.

### الثانى: صرح بعض الأصحاب بعدم الفرق فيما ذكر بين المحتلم في المسجد و المجامع في المسجد

مع حليلته أو الأجنبية، حالاً أو حراماً، و الداخل فيه جنباً عمداً أو نسياناً، أو صدر منه الاحتلام من عمد أو خطأ أو غفلة أو مرض.

و علل باشتراك الجميع في العلة، و هى حرمة قطع شيء من المسجدين جنباً مع إمكان الطهارة، و عدم تعقل فرق «١».

(١) منهم الشهيد في ذكرى الشيعة: ٢٠٧/١، الفاضل الهندي في كشف اللثام: ١/١٧٠.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٢٠٤

.....

و تنظر فيه في «المدارك»: بأن عدم التعقل لا يقتضى العدم واقعا، لبطان القياس، و عدم تحقّق مفهوم الموافقة و العلة المنصوصة، و بطان حجّية غيرهما «١».

أقول: مقتضى الأخبار و الفتاوى حرمة الكون فيهما للجنب و الحائض مطلقاً، كما سيجىء في موضعه، بل مسلم ذلك عنده، كما صرح به في المقام، و مقتضى ذلك وجوب الغسل للمرور، و مع التعذر فالتيمم. و ليس هذا من القياس في شيء، بل عمل بالأدلة الشرعية، مع أن من قال بوجوب التيمم قال في الكلّ، و من أنكر فكذلك، و لا قائل بالفصل.

و أيضاً بعد ملاحظة العمومات المانعة عن الدخول، و خصوص الخبرين الدالّين على التيمم للخروج، يترجّح في النظر كون التيمم ليس لخصوص الاحتلام، و يعضده فتاوى الفقهاء المانعين عن القياس.

و ممّا يشعر بذلك ذكر قوله عليه السّلام: «فأصابته جنابة» بعد قوله عليه السّلام: «فاحتلم» ثمّ التفريع بقوله عليه السّلام: «فليتيمم». إلى

آخره، هذا ظاهر في كون المنشأ و المناط هو الجنابة من حيث هى هى من دون خصوصية للاحتلام، و إلّا كان اللازم عليه ترك هذا



التفريع، و تفريع وجوب التيمم على نفس الاحتلام، و هذا واضح على المتأمل.  
و ممّا يؤيده أيضا إلحاق الحائض في المرفوعة، و الظاهر اتحاد الروائتين.  
و يمكن أن يكون من باب تنقيح المناط، إذ أكثر الأحكام الفقهيّة العامّة تثبت من الأخبار الخاصّة بواسطته و إن لم يصرح به.

### الثالث: عرفت أنّ في المرفوعة المذكورة أنّ الحائض كالمحتلم إذا أصابها الحيض في المسجدين «٢».

و أنكر في «المعتبر» ذلك، لقطع الرواية، و لأنّه لا سبيل

(١) مدارك الأحكام: ٢٢ / ١.

(٢) راجع! الصفحة: ٢٠٠ و ٢٠١ من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٠٥

.....

لها إلى الطهارة بخلاف الجنب، ثم حكم بالاستحباب «١». و لعلّه للتسامح في أدلّة السنن.  
فاندفع عنه ما اعترض عليه في «الذكري» من أنّه اجتهاد في مقابل النص «٢»، و عارضه به من اعترافه بالاستحباب.  
و قيل: الحائض كالجنب «٣»، فإن كان مراده ما ذكر فقد ظهر حاله، و إن كان مراده بعد ما خرجت من الحيض، فهذا فرع كونها حائضا حقيقة إلى أن تغتسل، و مرّ فساد. و إن كان المراد بحسب اللغة لا الحقيقة الشرعية.  
و إن كان المراد الشرعيّ - و يقال «٤» بثبوتها في المقام - فالوجه حرمة الكون عليها في المسجدين كالجنب، كما هو المشهور بين الأصحاب.

و على القول بعدم ثبوت الحقيقة الشرعية مطلقا أو في المقام، نقول: المنع السابق على الخروج من الحيض مستصحب حتى يثبت الجواز، و لم يثبت إلّا بعد الغسل.  
فالمشهور قويّ على أيّ تقدير، فالغسل عليها واجب، لأجل الكون في المسجدين، سواء كان بعنوان الدخول أو الخروج أو المكث، و سواء كان دخولها في المسجدين نسيانا أو خطأ أو جهلا بالمسألة، أو بكونه المسجد المعهود، أو عمدا و عسيانا، أو جبرا أو اضطرارا.  
فعلى أيّ حال يكون الواجب عليها الخروج بغاية السرعة، لحرمة الكون في المسجدين عليها كالجنب، فيكون حالها حال الجنب في كلّ ما ذكرناه، من أنّ

(١) المعتبر: ٢٢٢ / ١ و ٢٢٣.

(٢) ذكرى الشيعة: ٢٠٧ / ١.

(٣) تحرير الأحكام: ١٥ / ١، ذكرى الشيعة: ٢٠٦ / ١، جامع المقاصد: ٧٩ / ١.

(٤) في (ف) و (ز) و (١) و (ط): نقول.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٠٦

.....

الغسل إن كان مقدورا يجب و إلّا فالتيمم، و أيّ منهما يكون أقصر زمانا يكون مقديما، مع الأمن من تلويث المسجد و آلاته.

و بالجملة، حالها حاله على ما اقتضاه الدليل و قد عرفته.

و النفساء كالحائض في جميع ما ذكر، لما مرّ في مبحث النفاس.

و أما الاستحاضة، فقد مرّ الكلام في أنّ غسلها واجب لدخول المساجد أم لا.

و على تقدير الوجوب، فهل حال المسجدين حال سائر المساجد بالنسبة إليها، أم يحرم المرور أيضا فيهما؟

و على تقدير التحريم يجب الغسل و التيمم مع العجز عنه لتلويث المسجد أو غيره، لما عرفت من عموم المنزلة و البدلية في التيمم.

لكن الظاهر عدم ثبوت وجوب الغسل لدخولها، و أظهر منه عدم ثبوت الفرق بين المساجد.

#### الرابع: لو صادف التيمم المذكور فقد الماء، فهل يكون مبيحا للصلاة و اللبث في المسجد،

فلا يكون الخروج بعده واجبا، و تكون الصلاة فيه جائزة؟ أم الصلاة خاصة فتكون خارجة من المسجد؟ أم لا يكون مبيحا أصلا؟

و في «المدارك» اختار الإباحة لهما إن لم يكن التيمم متمكنا من استعمال الماء حالة التيمم «١».

و هذا بناء على ما اختاره من أنّ التيمم للصلاة مشروط بعدم التمكن من استعمال الماء مطلقا. و أما التيمم للخروج، فغير مشروط، و لذا

اختار وجوب التيمم و إن تمكّن من استعمال الماء.

و فيه، أنّه على ما اختاره غير متمكّن من استعمال الماء مطلقا، لأنّ فرضه

(١) مدارك الأحكام: ٢٢ / ١.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٠٧.

.....

التيمم مطلقا، فيكون استعمال الماء خلاف الشرع و باطلا، لأنّ المراد من التمكن ما هو بحسب الشرع. و على القول بأنّه متمكّن من

استعمال الماء شرعا يكون الواجب عليه الغسل خاصة، فتيممه باطل حينئذ، إلّا أن نقول: الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده، كما

هو رأيه، فحينئذ كونه مأورا بالتيمم للخروج لا يقتضى النهى عن ضده، و هو الغسل للصلاة.

لكن الإشكال لعلّه لم يرتفع بالمرّة من جهة أنّ قصد القربة شرط، و الغسل الذى يوجب الكون الحرام و يقتضيه كيف يتأتى قصد

القربة به؟، لأنّ الكون في المسجد حرام مطلقا إلّا ما أخرجه الدليل، و هو ما يكون حال التيمم خاصة عنده.

إلّا أن نقول: بأن ما اختاره إنّما هو في صورة لا يوجب الغسل زيادة كون على نفس المرور، و أنّ الأمر بالتيمم في هذه الصورة مجرد

تعبد، و لهذا تأمل في اتحاد حكم المحتلم مع الجنب بغير احتلام، لكن عرفت أنّ تأمله ليس بشىء، فتأمل جدّا! و إن أراد من التمكن

من الغسل حين التيمم التمكن بعد التيمم و الخروج، ففيه، أنّه مع كونه بعيدا من عبارته، معلوم أنّ من شرط التيمم للصلاة عدم

التمكن من استعمال الماء حين التيمم لا بعده بالبدية.

#### الخامس: هذا الحكم مقصور في المسجدين،

أمّا سائر المساجد، فلمّا لم يكن المرور فيها حراما، لم يتوقّف على الطهارة.

و في «الذكري» حكم باستحباب التيمم للخروج منها، لما فيه من القرب من الطهارة، و عدم زيادة الكون فيها له، على الكون له في

المسجدين «١»، و فيه ما لا يخفى.

(١) ذكرى الشيعة: ٢٠٧ / ١.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٠٨

.....

أمّا اللبث فيها، فحرام كما مرّ، ولا يرفع الحرمة إلّا الطهارة، إلّا أن يكون مجبوراً أو مضطراً إليه، فليتمم ثمّ ليلبث، لأنّه يبيح كلّ ما يبيحه المائئة، كما عرفت من عموم البدئية.

و هذا وإن اقتضى الجواز مع عدم الاضطرار أيضاً، إلّا أنّ التيمم طهارة اضطرارية، فتأمل، و ربّما يجيء التحقيق في ذلك.

### السادس: المشهور أنّ التيمم بدلا من الغسل لا بدّ فيه من ضربتين،

كما سيجىء.

لكن بعض من قال بإجزاء المرّة في مطلق التيمم، حكم باستحباب المرّتين «١».

والظاهر أنّه للخروج من الخلاف، أو الجمع بين الأخبار. لكن يشكل ذلك هنا، لاستلزامه زيادة المكث غالباً.

قوله: (وقد يجب). إلى آخره.

هذا إذا كان التيمم راجحاً، و رجحانه يتحقّق بشرائطه بعد ثبوت نفس شرعيّته، إذ لم يثبت بعد أنّ التيمم من حيث هو راجح شرعاً،

بل الراجح منه ما أمر الشارع به و طلبه.

قوله: (و لا لنفسه على الأصح).

المشهور ذلك، بل ادّعى بعضهم الإجماع على ذلك «٢»، بل عرفت الإجماع

(١) مجمع الفائدة و البرهان: ٢٣٤ / ١، ذخيرة المعاد: ١٠٥.

(٢) لم نعثر عليه في مظانّه.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٠٩

.....

على كون الوضوء أيضاً واجبا لغيره لا لنفسه «١»، فبدله يكون كذلك البتة.

و ما ذكره المصنّف إنّما هو إشارة إلى ما حكى في «الذكرى» من وجود قول بوجوب الطهارات أجمع بحصول أسبابها وجوبا موسعاً،

لا يتضيق إلّا بظن الوفاء، أو تضيق وقته المشروط بها «٢».

و قد عرفت فساد هذا القول في مبحث الوضوء و الغسل أيضاً «٣»، بل عرفت استحالته و التدافع فيه، فلاحظ!

(١) راجع! الصفحة: ٦٠ (المجلد الثالث) من هذا الكتاب.

(٢) ذكرى الشيعة: ١٩٦ / ١.

(٣) راجع! الصفحة: ٦٠ - ٦٨ (المجلد الثالث) و الصفحة: ٣٦ و ٣٧ من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢١١

## ٦٥- مفتاح [أسباب فقد التمكن]

## إشارة

أسباب فقد التمكن من المائية إما فقد الماء بقدر ما يكفي، أو فقد الوصلة إليه، أو الخوف من استعماله من تلف، أو مرض، أو عطش، أو قرح، أو جرح، أو بطن برء، أو نحو ذلك، كما يستفاد بعد الآية من الصحاح المستفيضة «١». و قول الشيخين بعدم جوازها للمجنب المتعمد وإن خاف التلف «٢» شاذ، و مستندهما إما متروك الظاهر، أو ضعيف السند. و يجب الطلب إذا لم يتيقن عدمه و وسعه الوقت، للإجماع، و ظاهر الآية «٣» و الحسن «٤». و تحديده بغلوته سهم في الحزنة، و سهمين في السهلة - كما هو المشهور -

(١) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤٢ و ٣٤٣ الباب ٢ و ٣، ٣٤٦ الباب ٥، ٣٨٦ و ٣٨٨ الباب ٢٤ و ٢٥ من أبواب التيمم.

(٢) المقنعة: ٦٠، الخلاف: ١/ ١٥٦ المسألة: ١٠٨.

(٣) المائدة (٥): ٦.

(٤) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤١ الحديث ٣٨١٤.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢١٢

ليس بشيء، لضعف مستنده، فالرجوع إلى العرف أولى.

و في الثلج إذا بلّ رأسه و جسده أفضل، فإن لم يقدر على استعماله فالتيمم، كذا في المعبرة «١».

و لو لم يضّر الشراء بحاله و جب، و إن زاد عن ثمن المثل، لأنه واجد و للصحيح «٢»، و ربّما يقيد بعدم الإجحاف «٣»، للحرص المنفى، و هو جيد.

(١) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٧ الحديث ٣٨٥٩.

(٢) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨٩ الحديث ٣٩٤٨.

(٣) الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٧٠، المعبر: ١/ ٣٧٠، جامع المقاصد: ١/ ٤٧٤ و ٤٧٥، مدارك الأحكام:

١٨٩ / ٢.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢١٣

قوله: (أسباب فقد التمكن). إلى آخره.

قال المحقق رحمه الله: مسوغات التيمم ثلاثة: عدم الماء، و عدم الوصلة إليه، و الخوف من استعماله «١». و مرجع الكلّ إلى أمر واحد، و هو العجز عن استعمال الماء.

و في «المنتهى» جعل الأسباب ثمانية و عدّها، و جعل منها ضيق الوقت عن استعمال الماء «٢».

و في «المدارك» قال: الكلّ داخل في الثلاثة التي ذكرها المحقق سوى ضيق الوقت، إلّا أنّه صرح في «المعتبر» «٣» بأنّه غير مسوغ للتيمم «٤».

أقول: لا خفاء في دخول ذلك أيضا، و سيجيء التحقيق في ذلك.

قوله: (فقد الماء). إلى آخره.

أجمع علماؤنا على وجوب التيمم لفقد الماء سفرا كان أو حضرا، لقوله تعالى: **فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً** الآية «٥»، و للأخبار العامة «٦». وقال بعض العامة باشتراط السفر «٧»، لقوله تعالى **أَوْ عَلَى سَفَرٍ** \* «٨».

(١) شرائع الإسلام: ١/ ٤٦، المعتمر: ١/ ٣٦٣، المختصر النافع: ١٦.

(٢) منتهى المطلب: ٣/ ٣٨.

(٣) المعتمر: ١/ ٣٦٣.

(٤) مدارك الأحكام: ٢/ ١٧٧.

(٥) النساء (٤): ٤٣، المائة (٥): ٦.

(٦) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٦ الباب ١٤ من أبواب التيمم.

(٧) المغني لابن قدامة: ١/ ١٤٨.

(٨) المائة (٥): ٦.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢١٤

.....

وفيه، أن فقد الماء في الحضر نادر جدا، فذكر السفر يخرج مخرج الغالب، فلا يكون مفهومه حجّة، كما حَقَّق في محلّه.

ولا فرق بين عدم الماء أصلا، و وجود ما لا يكفيهِ لطهارته، كما صرَّح به الفاضلان «١».

و أسنده في «المنتهى» و «التذكرة» إلى علمائنا «٢»، لأنَّ ذلك مقتضى الظاهر من الأدلّة. فإنَّ الظاهر من قوله تعالى **فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً** \* متفرّعا على قوله تعالى **فَاغْسِلُوا**. إلى آخره. عدم وجدان ماء يكفي لغسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين، و كذا الحال في سائر الأدلّة.

و عن العلّامة في «النهاية»: أنَّ المحدث لو وجد ما لا يكفيهِ، لم يجب عليه استعماله بل يتيمم، و احتمال في الجنب مساواته للمحدث، و

وجوب صرف الماء إلى بعض أعضائه، لجواز وجود ما يكمل به الطهارة، قال: و الموالة ساقطة هنا بخلاف المحدث «٣».

و جزم في «التذكرة» بعدم وجوب استعماله، و أسنده إلى الأصحاب. و هو الصواب، لأنَّ الظاهر من الأدلّة أنَّ مع عدم تمكّن الغسل ينتقل الفرض إلى التيمم، و معلوم أنَّ الغسل اسم للمجموع.

و يؤيِّده ورود أخبار دالّة على أنَّ الجنب المتمكّن من الوضوء خاصيّة يتيمم و لا يتوضّأ «٤»، و يظهر منها عدم وجوب الغسل أيضا، سيّما و علّل في بعضها بأنَّ الله

(١) المعتمر: ١/ ٣٦٨، شرائع الإسلام: ١/ ٤٧، تحرير الأحكام: ١/ ٢١، نهاية الأحكام: ١/ ١٨٦.

(٢) منتهى المطلب: ٣/ ١٨، تذكرة الفقهاء: ٢/ ١٦٩.

(٣) نهاية الأحكام: ١/ ١٨٦.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨٦ الباب ٢٤ من أبواب التيمم.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢١٥

.....

تعالى جعل عليه نصف الوضوء «١».

و لو أمكنه المزج بالمضاف- بحيث لا- يخرج من الماء المطلق و يفى لطهارته بأقل ما يتحقق به الجريان- وجب من باب المقدمة، لتمكّنه من الطهارة بالماء.

و الشيخ رحمه الله لم يوجب عليه ذلك «٢».

و أمّا لو مزج كذلك، فيوجب عليه المائئة، و يحرم عليه الترابية، و لعله لصدق أنه غير واجد للماء قبل المزج، و بعد المزج يصدق أنه واجد للماء.

و فيه، أنّ المراد من قوله تعالى فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً\* «٣» و أمثاله: لم يتمكّنوا، لأنّ الوضوء و الغسل من مقدّمات «٤» الواجب المطلق قطعاً، كما اقتضاه الأدلّة، و هو إجماعى أيضاً.

و اشتراط عدم الوجدان خارج مخرج الغالب، فلا عبرة به.

فعلى هذا لو تمكّن من إحداث الماء بجعل الهواء ماء أو بحفر البئر، أو بإذابة الثلج أو الجمد أو أمثال ذلك وجب قطعاً، و كذا لو وهبه إياه واهب وجب القبول، لتمكّنه.

و ما قيل من أنه لا يجب تحمّل المنّة و فيها منّة عادة «٥»، ليس بشيء، إذ ربّما يخلو عنها، و على فرضها ليس التحمّل حراماً، فيصير واجبا من باب المقدمة.

أمّا لو وهبه عوضاً عن شيء فسيجيء حكمه.

و مثل وجدان ما لا يكفيه ما لو تضرّر بغسل بعض أعضائه، أو لم يتمكّن

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٥٧ الحديث ٢١٣، و سائل الشيعة: ٣/ ٣٨٦ الحديث ٣٩٤٠.

(٢) المبسوط: ١/ ٩.

(٣) النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

(٤) في (ف) و (ز) (١) و (ط): باب المقدمة.

(٥) روض الجنان: ١١٨.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢١٦

.....

من غسله، لنجاسته مع عدم القدرة على طهارته، لعين ما ذكر.

و كذلك الحال في الوضوء، لاشتراك العلّة و الدليل، خرج الجبيرة بالنص «١» و الإجماع، و مرّ التحقيق في مبحثها «٢»، و أنّها منحصرة في الانكسار و القروح و الجروح، و سيجيء تمام التحقيق.

و لا يخفى أنّ فقد الماء إنّما هو بعد الطلب على حسب ما سيجيء.

قوله: (أو فقد الوصلة إليه). إلى آخره.

بأن ليس عنده ما يشتره، و لا يعطونه بغير الشراء و الثمن الحال، أو يرضون نسيئته، لكن لا يتمكّن من قيمته نسيئته أيضاً، فلا شكّ في أنّه غير متمكّن من استعماله شرعاً، أو يكون عنده لكن يضرّ بحاله، و الأصحاب بحسب الظاهر متفقون على ذلك، و لعله لعموم لا ضرر و لا ضرار «٣»، و نفى العسر و الحرج «٤».

مع أن الضرر بالحال ربما يصل إلى حدّ تهلكته، أو تهلكة أحد من عياله، ولا شكّ في حرمة إلقاء النفس إليها، أيّ نفس محترمة تكون، وربما يصل حدّ السؤال، بل السؤال بالكفّ، سواء سأل أو لم يسأل. وهو أيضا مثل السابق، لأنّه تعالى لا يرضى أن يذلّ المؤمن نفسه، حيث قال وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ الْآيَةُ «٥»، وورد النصّ بذلك، و يظهر من أخبار آخر «٦».

(١) وسائل الشيعة: ١/ ٤٦٣ الباب ٣٩ من أبواب الوضوء.

(٢) راجع! الصفحة: ٤٣٢-٤٣٥ (المجلد الثالث) من هذا الكتاب.

(٣) وسائل الشيعة: ٢٥/ ٤٢٧ الباب ١٢ من أبواب إحياء الموات.

(٤) البقرة (٢): ١٨٥. الحج (٢٢): ٧٨، المائدة (٦): ٦.

(٥) المنافقون (٦٣): ٨.

(٦) وسائل الشيعة: ١٦/ ١٥٦ الباب ١٢، ١٥٨ الباب ١٣ من أبواب الأمر والنهي.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢١٧

.....

و الظاهر أنّ ذلك ليس مختصّا بالحال المقابل للاستقبال، بل يعم الاستقبال أيضا، لكن سيجيء تمام التحقيق. و احتجّ له في «المعتبر» بأنّ من خشى من لصّ أخذ ما يجحف به لم يجب عليه تحصيل الماء و تعريض المال للتلف «١»، فيكون الأمر هنا أيضا كذلك.

و برواية يعقوب بن سالم عن الصادق عليه السّلام: عن الرجل لا- يكون معه ماء و الماء عن يمين الطريق و يساره غلوتين أو نحو ذلك؟ قال: «لا أمره أن يغزّر بنفسه فيعرض [له] لصّ أو سبع» «٢».

أقول: الخوف من اللصّ موجب للتيمم، كما ستعرف، و إن لم يخف من ذهاب مال كالخوف من السبع، و إلّا فسيجيء أنّه يجب الشراء بثمن غال غاية الغلو.

أقول: و من جملة عدم الوصلة، عدم الآلة في تحصيله، مثل الدلو و الرشاء، و هذا أيضا ظاهر حيث لا يتمكّن إلّا منها. و أمّا إذا تمكّن من شدّ الثياب بعضها ببعض - بجعلها موضع الرشاء، أو موضع الدلو أيضا، بأن يعصرها و يتطهر بالخارج بالعصر- و جب لتمكّنه، إلّا أن تكون ثياب بدنه فيتضرّر بابتلالها و رطوبتها، أو يخاف من حدوث المرض من جهته.

و أمّا إذا لم يكن أمثال ما ذكر، لكن يتضرّر بنقص القيمة، بأن يشقّها حتّى يصل إلى الماء، أو تنقص القيمة بمجرد الفعل فلا مانع، بل يجب، لتمكّنه، إلّا أن يكون الضرر مجحفا بحاله، كما سنذكر.

(١) المعتبر: ١/ ٣٧٠.

(٢) الكافي: ٣/ ٦٥ الحديث ٨، تهذيب الأحكام: ١/ ١٨٤ الحديث ٥٢٨، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤٢ الحديث ٣٨١٧.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢١٨

.....

و من جملة عدم الوصلة فقد ما يسخن به الماء إذا توقّف على تسخينه، و أمثال ذلك. قوله: (من تلف).

أقول: بأيّ نحو يكون التلف، مثل أن يخاف السبع أو اللص، فإنه لا يؤمن من أن يضرب به بما يقتله أو يجرحه، أو يسلب فيموت من الحرّ أو البرد، أو يذهب به في برّ مهلك، أو غير ذلك من أسباب التهلكة، كما هو الغالب في اللصوص، بل الخوف موجود وإن لم يكن غالباً.

و لعلّه لهذا اتفق كلام الأصحاب على كون خوفهم موجبا للتيمم مطلقاً، سواء كان الخوف على النفس أو البضع أو المال، و فرض عدم الخوف إلّا من المال بالنحو الذي يؤمن معه من النفس أو البضع و من ضرر الحرّ أو البرد المهلكين أو ما أشبه ذلك، بعيد جداً. و مع ذلك يؤخذ منه بمهانة و ذلّه، فلا يتعرض أحد على الفقهاء، بأن ضياع المال في جنب الطهارة بالماء غير مرعى عندكم، و لذا تأمرون بشراء الماء بأضعاف مضاعفة من القيمة و توجبون ذلك، و في اللص تقولون: و إن كان الخوف من خصوص المال. مع أنّ النص أيضاً ورد بالفرق، و هو رواية يعقوب المتقدمه (١). قوله: (أو مرض).

أى: أى مرض كان، شديداً كان أو غير شديد، عامّاً لجميع البدن أو مختصّاً بموضع، و يتحقّق الخوف من حدوث المرض أو زيادته، أو ببطء برئه أو عسر علاجه، أو يشقّ معه التحمّل، فتأمل!

(١) الكافي: ٣/ ٦٥ الحديث ٨، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤٢ الحديث ٣٨١٧.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢١٩

.....

و يدلّ على ذلك كلّ قوله تعالى وَ إِن كُنْتُمْ مَرَضَىٰ \* (١) أى: و إن كنتم مرضى مرضاً تخافون معه من استعمال الماء، أو يشقّ عليكم معه استعماله.

و الحاصل، أنّه مطلق يشمل جميع ما هو خوف من استعماله، حتّى أنّ بعض العامة يقول بإطلاقه من دون تقييد بالخوف من استعماله (٢). لكنّه بعيد، لانصراف الذهن إلى ما ذكرنا.

فإذا كان مع خوف زيادة المرض أو ببطء برئه و أمثالهما يجب العدول إلى التيمم، فبالخوف من حدوث نفس المرض بطريق أولى، مضافاً إلى قوله تعالى:

﴿ جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (٣)، و قوله يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ (٤) و قوله تعالى وَ لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ (٥)، و قوله عليه السّلام: «لا ضرر و لا ضرار» (٦)، و غير ذلك، مثل صحيحه ابن مسلم: أنّه سأل الباقر عليه السّلام عن الجنب يكون به القروح؟ قال: «لا بأس بأن لا يغتسل، يتيمّم» (٧).

و صحيحه ابن أبي نصر عن الرضا عليه السّلام: في الرجل تصيبه الجنابة و به قروح أو جروح أو يخاف على نفسه من البرد؟ قال: «لا يغتسل و يتيمّم» (٨). إلى غير

(١) المائدة (٥): ٦.

(٢) لاحظ! شرح فتح القدير: ١/ ١٢٤.

(٣) الحجّ (٢٢): ٧٨.

(٤) البقرة (٢): ١٨٥.

(٥) البقرة (٢): ١٩٥.



(٦) وسائل الشيعة: ٢٥/ ٤٢٧ الباب ١٢ من كتاب إحياء الموات.

(٧) تهذيب الأحكام: ١/ ١٨٤ الحديث ٥٣٠، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤٧ الحديث ٣٨٢٨ مع اختلاف يسير.

(٨) تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٦ الحديث ٥٦٦، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤٧ الحديث ٣٨٣٠ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٢٠

.....

ذلك من الأخبار «١».

وقيد الفاضلان المرض بالشديد، لانتفاء الضرر مع اليسر، كوجع الرأس والضرس «٢».

وفيه، أنه ربما ينتفى الضرر في الشديد أيضا، كما أنه ربما يكون في اليسر أيضا، فإذا كانت العبرة بالضرر، فلا بد من التقييد بالضرر، إلا أن يكون مرادهما من «اليسير» الذي لا يضره استعمال الماء، ولذا جعلوا جوع الرأس والضرس من اليسير، مع كونهما من أشد الأمراض وجعا.

ومما ذكر ظهر أنه لا وجه لاستشكال الشهيد في التقييد باليسير للعسر والحرج، وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا ضرر» «٣»، إذ مع عدم الضرر كيف يتحقق ما ذكره؟ إلا أن يجعل الضرر أشد من العسر والحرج، بأن يقول: الضيق والعسر ينافيان السهولة وعدم الحرج، وعدم السهولة ربما لا يسمى ضررا، وكذا الحرج، مثلا الغسل في الماء البارد الشديد البرودة ربما لا يضر شخصا، إلا أنه يشق عليه، وربما كان مشقته عظيمة، وليس فيه ضرر أصلا، بل وربما كان فيه نفع. كما أن الحال في العطش أيضا كذلك، أي غالبا لا يكون فيه ضرر، بل وربما يكون فيه نفع، إلا أنه شاق لا يتحمّله، كما هو الحال في المستسقى.

فعلى هذا يكون ما ذكره الشهيد رحمه الله أصوب، إلا أن يكون مراد الفاضلين من الضرر ما يشمل المشقة المذكورة أيضا، فيعود النزاع لفظيا.

لكن الظاهر أنه ليس كذلك، وأن ما ذكر اختلاف في الرأي.

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤٦ الباب ٥ من أبواب التيمم.

(٢) المعبر: ١/ ٣٦٥، شرائع الإسلام: ١/ ٤٧، تذكرة الفقهاء: ٢/ ١٦٠ المسألة ٢٨٩.

(٣) ذكرى الشيعة: ١/ ١٨٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٢١

قوله: (أو عطش).

أي على نفسه، أو أحد من عياله، أو أحد من إخوانه المؤمنين، سيما الأقارب واولى الأرحام، و أمثال ذلك، أو خاف العطش على دابته التي هي حمولته، أو دابة أحد من عياله أو أصدقائه، أو غير ذلك مما مرّ.

ولعلّ حال أهل الذمّة ممن يكون لنفسه حرمة أيضا يكون كذلك، إذا رآه يتلف من العطش، أو يتضرر بحصول مرض، و أمثال ذلك.

وكذا الحال في حمولته إذا خاف هلاكها الموجب لهلاكه، و أمثال ذلك.

وبالجملة، كلّ ما ثبت من الشرع وجوب حفظه عن الهلكة، أو عن الضرر مثل المرض وغيره، يكون الحكم فيه، كما ذكرناه.

وكذلك الحال لو احتاجوا في المأكل الضروري إلى الماء. إلى غير ذلك من أمثال ما ذكرناه، فتدبّر.

و ألحق الفاضلان و غيرهما بالإنسان المحترم الدواب المحترمة، فجعلوا الخوف من عطشها موجبا للرخصة «١»، و يظهر كون العطش بالفعل أيضا موجبا [للرخصة] بطريق أولى.

و احتج في «المعتبر» بأن الخوف على الدواب خوف على المال و معه يجوز التيمم «٢».

و استشكل في ذلك بأن مطلق ذهاب المال غير مسوغ للتيمم، و لذا وجب صرف المال الكثير في شراء قليل من الماء، فيمكن القول بوجوب الذبح و استعمال

(١) المعتبر: ١/ ٣٦٨، منتهى المطلب: ٣/ ٢٣، قواعد الأحكام: ١/ ٢٢، نهاية الأحكام: ١/ ١٨٩، جامع المقاصد: ١/ ٤٧٠، روض الجنان: ١١٧.

(٢) المعتبر: ١/ ٣٦٨.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٢٢

.....

الماء، لأنه واجد له غير مضطر إليه، فلا يسوغ له «١»، انتهى.

و مراده من الذبح نجاه الحيوان من أذية العطش، لعدم جواز أذيته، بل و وجوب رفعها عن المحترم.

فلا يجب أن يكون الذبح بوجه شرعى، إلا أن يكون بحيث ينتفع من لحمه أو جلده، فيلزم كونه بوجه شرعى حتى يتحقق الانتفاع و لا يتحقق إضاعة المال المنهى عنه.

و منه يظهر إشكال ما فى صورة الإضاعة، سيما أن تكون كثيرة، و إن لم تكن مجحفة، و الطهارة المائية واجب على الواجد «٢»، لأن التيمم واجب على غير الواجد، و الإضاعة منهى عنها.

بهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمال، مصايح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصايح الظلام؛ ج ٤، ص: ٢٢٢

و قياسها على الشراء ربما يكون قياسا، لأن المبيعة حلال، بأي نحو يقع التراضى ما لم تتحقق السفاهة. و مع القصد المشروع و الفيض العظيم لا تتحقق سفاهة، كما ورد فى الخبر أن ما يشتري مال عظيم «٣»، مع أن البائع ينتفع بالثمن فلا ضياع أصلا.

و مجرد وجدان الماء غير نافع، كما لا ينفع فى ذبح الحيوان المجحف، و إن كان ما ذكره لا يخلو عن قرب، لأن ذبح الحيوان حلال، و الإضاعة فى جنب تحصيل الطهارة المائية الذى هو مال عظيم لعلها لا تكون إضاعة، كالحوم الأضاحى فى منى، و الله يعلم.

فلو كان الحيوان مثل غنم أو غيره، فالظاهر عدم الإشكال أصلا، إذا كان

(١) ذخيرة المعاد: ٩٤.

(٢) لم ترد فى (ز ٣) من قوله: و الطهارة. إلى قوله: على الواجد.

(٣) لاحظ! وسائل الشريعة: ٣/ ٣٨٩ الحديث ٣٩٤٨ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٢٣

.....

ينتفع بلحمه و بجلده، بحيث لا يتحقق تضييع مال فيه أصلاً.

و أما إذا كان الحيوان غير محترم، مثل الكافر الحربى، و المرتد عن فطرة، و الكلب العقور، و الخنزير، و كل ما يجب قتله، فلا إشكال أصلاً فى وجوب الطهارة بالماء و تركهم عطشانين، و إن ماتوا من العطش، و ربّما كان الأحوط الذبح بالنسبة إلى البعض، فتأمل! و أما حيوان الغير و هما محترمان، فإن كان حمولته بحيث يضطرّ إليه و فقده موجب لهلاكه أو هلاك أحد من عياله، أو تلف بضع أو عضو منهم، أو حصول إجحاف أو مشقّة لا تتحمّل عادة، فلا تأمل فى حفظه عن العطش المتلف أو المضيع، بحيث لا يرفع الاضطرار و غيره ممّا ذكر إن وقع التضييع، و يجب حفظ الماء له و التيمم.

لكن ليس عليه أن يعطى الماء مجاناً، بل له أن يأخذ العوض، و إن ضائق عن إعطاء العوض.

فالظاهر أنّ مضايقته لا- تصير منشأً لحيثية عدم إعطائه الماء، بل الإعطاء لازم لحفظ المحترم، و له أن يأخذ العوض منه قهراً بحكم حاكم الشرع، و لو بعنوان التقاص، و الله يعلم.

إذا عرفت ما ذكرنا، فاعلم! أنّ جواز التيمم، بل وجوبه مع خوف العطش الحاصل أو المتوقع إجماعى.

قال فى «المعتبر»: لو خشى العطش يتيمم إن لم يكن فى الماء سعة عن قدر الضرورة، و هو مذهب أهل العلم كافة «(١)».

و قال فى «المنتهى»: قد أجمع كل من يحفظ عنه العلم على أنّ المسافر إذا كان

(١) المعتبر: ١/ ٣٦٧.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٢٤

.....

معه ماء و خشى العطش حفظ ماءه للشرب و تيمّم «(١)» و كذلك نقل ابن زهرة إجماع الفرقة عليه «(٢)».

و يدلّ عليه صحيحة ابن سنان عن الصادق عليه السّلام فى رجل أصابته جنابة فى السفر و ليس معه إلّا ماء قليل يخاف إن هو يغتسل أن يعطش؟ قال: «إن خاف عطشاً فلا يهريق منه قطرة و ليتيمم بالصعيد، فإنّ الصعيد أحبّ إلى» «(٣)».

و صحيحة الحلبي أنّه قال للصادق عليه السّلام: الجنب يكون معه الماء القليل، فإن هو اغتسل به خاف العطش، أ يغتسل به أو يتيمم؟ قال: «بل يتيمم، و كذلك إذا أراد الوضوء» «(٤)» و غيرهما من الأخبار «(٥)».

و خوف العطش يشمل ما إذا حصل من العطش الخوف على النفس أو شىء من الأعضاء، أو حصول مرض أو زيادته أو شدّته، أو بطء برئه أو عسر علاجه، أو ضعف يعجز عن المشى معه، أو يتخلّف به عن الرفقة، و أمثال ذلك ممّا يحتاج إليه. بل خوف نفس الضعف يكفى، كما أنّ خوف مشقّة التحمّل على العطش أيضاً يكفى.

و إذا أمكنه الوضوء أو الغسل بوجه يجمع الغسالة لرفع عطشه بنحو يكتفى به و جب، و لا يجوز حينئذ التيمم.

و لو كان عنده ماء نجس و ماء طاهر و يخاف العطش أو يعطش و جب التيمم

(١) منتهى المطلب: ٣/ ٢٢.

(٢) غنية النزوع: ٦٤.

(٣) الكافي: ٣/ ٦٥ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١/ ٤٠٤ الحديث ١٢٦٧، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨٨ الحديث ٣٩٤٤ مع اختلاف يسير.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/ ٤٠٦ الحديث ١٢٧٥، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨٨ الحديث ٣٩٤٥.

(٥) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣ / ٣٨٨ الباب ٢٥ من أبواب التيمم.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٢٥

.....

و استبقاء الماء الطاهر للشرب، لأن شرب ماء النجس حرام، وكلما توقفت الطهارة المائية على فعل حرام لم تكن جائزة البتة، فلا وجه لمناقشة صاحب «الذخيرة» (١) مع أن التيمم جائز مطلقاً في جميع صور لزوم حرام في المائية، لعموم البدلية والمنزلة، ولما ورد في الأخبار من أنه يهريق الماء النجس و يتيمم (٢)، خرج منه ما خرج بالإجماع و بقي الباقي.

و لو تطهر بالماء مع خوف العطش المذكور أو نفسه، فالظاهر عدم صحته تلك الطهارة، لأن المطلوب منه هو التيمم و المائية خلاف المطلوب، و للنهي المقتضى للفساد في العبادات.

و كذلك الحال في المرض و الخوف الموجبين للتيمم بجميع أقسامهما المتقدمة.

و استقرار العلامة في «النهاية» الإجزاء للامتنال (٣) غريب، فإن الامتنال هو الإتيان بما طلب منه، و المطلوب منه هو التيمم.

هذا حال العامد، أما الجاهل بالحكم، فهو أيضاً كالعامد إذا كان مقصراً، كما حقق في محله.

و أما الجاهل بالموضوع، و هو كونه محتاجاً إلى هذا الماء، فالظاهر صحته طهارته بالماء و معذوريته لعدم تقصيره، و وجوب الامتنال و الإطاعة عليه على ما هو معتقده.

و أما الغافل، فالظاهر أنه مثل جاهل الموضوع، لعين ما ذكر فيه.

(١) ذخيرة المعاد: ٩٤.

(٢) وسائل الشيعة: ١ / ١٥١ الحديث ٣٧٦، ١٥٥ الحديث ٣٨٨، ٤٨٣ الحديث ١٢٨١، ٣ / ٣٤٥ الباب ٤ من أبواب التيمم.

(٣) نهاية الأحكام: ١ / ١٨٨.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٢٦

قوله: (أو قرح أو جرح).

قد تقدم في مبحث الوضوء أنهما لا يوجبان التيمم، بل غسل ما حولهما و مسح الجبيرة التي عليهما.

و ما في المقام محمول على عدم التمكن من ذلك، أي: عدم التمكن إمّا من غسل ما حولهما، أو من مسح الجبيرة عليهما، لعدم إمكان الجبيرة، أو عدم إمكان المسح عليهما، كما مرّ تحقيقه.

و المراد عدم الإمكان بحسب الشرع بأن يتضرر أو ينجس الماسح، و حصول الضرر أعم من أن يكون بعنوان العلم «١» أو الظن، أو مجرد الخوف، فلو لم يكن خوف لم يجز التيمم.

## فروع ثمانية:

### الأول: أن خوف التلف، و خوف المرض، و خوف العطش،

بجميع أنواع كلّ واحد منها و جميع مراتبها التي ذكرناها يكون مثل ما ذكرنا في حصول الضرر في القرح و الجرح في أنّ الكلّ أعم من أن يكون بعنوان اليقين، أو بعنوان الظن، أو مجرد الخوف.

و هذه الأحوال بالنسبة إلى المتعارف الغالب من الناس، و إلّا فبعض الناس يكون في غاية الجرأة، بحيث لا يخاف مطلقاً إلّا نادراً، و

بعض الناس في غاية الجبن بأدنى توهم يخافون، بل و يحصل لهم المظنة. وحكم هاتين الفرقتين المراجعة إلى الناس الذين هم المتعارف الشائع و الغالب الذين هم المرجع في إطلاقات الألفاظ.

(١) في (ك): القطع.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٢٧

.....

و إذا وقع الشك في حصول الضرر، فالرجوع إلى أهل الخبرة منهم و إن لم يكونوا عدولا إذا كانوا بحيث يكون في قولهم الوثوق و الاعتماد. و غير هاتين الفرقتين أيضا يراجع إلى أهل الخبرة المذكورة إن لم يحصل له المظنة أو الخوف من جهة عدم الخبرة و الوقوف و الاطلاع بحال الأمراض و موجباتها، و موجبات التلف و غيرها. فالأطباء من أهل الذمة و غيرهم من الكفار، إن قالوا: يضرك الوضوء أو الغسل، يجب عليك الاحتراز و اختيار التيمم. و على هذا، فالأطباء من المسلمين يقبل قولهم بطريق أولى، و إن لم يكونوا عدولا. و كذلك حال غير الأطباء، إذا كانوا من أهل الخبرة في أمر، و لا- يجب تعددهم، بل يكفي الواحد إذا حصل من قوله الظن أو الخوف.

و كذا الحال في خبر من يخبر بخوف الطريق و غيره.

و إذا وقع التعارض بين الظن الحاصل من النفس و الحاصل من الغير، أو الحاصل من قول شخص و الحاصل من قول آخر، فالأقوى في النظر متعين، و مع التساوي و حصول الخوف يتعين التيمم من جهة الخوف. و الظاهر أن الخوف من جهة الجبن أيضا مسوغ للتيمم، و لا يراجع إلى المتعارف من الناس، و ما ذكرنا من المراجعة إليهم، فإنما هو بالنسبة إلى من هو جرىء، سيما و أن يكون في غاية الجرأة.

### الثاني: إذا كان الضرر يندفع بتسخين الماء - مثلا - يجب التسخين و إلا فالتيمم.

و إذا كان لا- يندفع إلا بأن يكون الماء ماء الحمام- كما هو المحقق في بعض الأمراض و الأوجاع- و جب تحصيل ماء الحمام مهما تيسر.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٢٨

.....

و إن لم يحصل التسخين أو ماء الحمام، إلا باجرة و ثمن حطب و جبا، و إن لم يتحقق إلا باجرة غالية كثيرة و جب ما دام تيسر أو لم يكن فيه إجحاف، و كذا الحال في ثمن الحطب.

و كذا لو احتيج إلى ستر المكان و دفته، أو ستر محال الغسل عن الهواء بسرعة عقيب الغسل و نشف الرطوبة منه، أو تسخينه بالنار، أو مثلها.

و لو احتيج إلى كل ذلك، أو غيرها «١» و جب الكل و لم يجز التيمم، و إن لم يتيسر شيء مما ذكر يتيمم. و إن تيسر ببذل باذل و جب القبول، سيما إذا لم يكن منة.

و إذا توقّف رفع الضرر على وقوع الغسل في الحيام- كما هو الغالب في الشتاء، بل غير الشتاء أيضا بالنسبة إلى كثير من الناس-

وجب، و لم يجز التيمم إن لم يكن مانع من الحَمَام، و كذا الحال في الوضوء، و بعد المانع يتيمم.

### الثالث: وجود الماء الذي هو ملك الغير و لم يكن رخصة منه أو من الشرع بمنزلة العدم يجب معه التيمم،

إلّا مع إذن الفحوى- بعنوان العلم- يعلم أنّ صاحبه راضٍ باستعماله و رضاه معتبر أيضاً، بأن يكون الصاحب بالغاً رشيداً، أمّا مع عدم العلم، فلا يجوز استعماله، و يتعيّن التيمم.

لكن المياه التي في الشطوط و الأنهار و العيون الجارية و هي مملوكة، يجوز الطهارة منها ما لم يتحقّق إجحاف، كما يجوز الشرب و سقى الدوابّ و أمثالهما ممّا هو متداول بين المسلمين في الأعصار و الأمصار من غير تأمّل أحد منهم.

بل عظماء أصحاب الأئمة عليهم السّلام و فقهاؤهم و صلحاؤهم و عدولهم كانوا يشربون و يسقون، و يتوضّئون و يغتسلون، بل و كانوا يأخذون منها للطريق.

بل الأئمة عليهم السّلام أيضاً بأنفسهم كانوا يفعلون كذلك، ما كانوا يأخذون الماء من

(١) في (ف) و (ز) و (١) و (ط): جميع ذلك و غيره.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٢٩

.....

المدينة إلى بغداد و سرّ من رأى و خراسان لأنفسهم و لدوابّهم بالبديهة، و ما كانوا يشترون من صاحب الأنهار بالبديهة، و ما كان لهم الماء من غيرها بالبديهة.

و السيّد- و غيره أيضاً- حكم بأنّه من باب إذن الفحوى «١».

و فيه، ما عرفت من أنّ إذن الفحوى إنّما يعتبر إذا كان الصاحب بالغاً رشيداً.

و مع ذلك ربّما كان الصاحب من العامة، و هم لا يرضون بأن تأخذ الشيعة من مائهم، كما أنّ الشيعة لا يرضون بأن يأخذ السنّي من مائهم.

فظهر أنّ الإذن إنّما هو من الله تعالى، ظهر لنا من الإجماع و الأخبار الواردة في أنّ المسلمين أو الناس شركاء في الماء و النار و الكلاً «٢»، و أمثال هذا ممّا هو إشارة إلى ما ظهر من الإجماع، و الله يعلم.

### الرابع: إذا توقفت الطهارة المائية على حركة عيفة لا يتحمّل مثلها عادة أو مشقة شديدة لكبر أو مرض وجب التيمم.

و لو وجد من يناوله الماء باجرة و جبت مع المكنة و إن كانت الاجرة زائدة عن اجرة المثل بأضعاف مضاعفة ما لم يتحقّق إجحاف.

و إذا توقفت على الذلّة و المهانة و ما لا يليق بشأنه فعله أيضاً كذلك، لأنّه تعالى لم يرخص للمؤمن أن يذلّ نفسه. مع احتمال لزوم ارتكابها و يتطهّر بالمائية، لأنّ الذلّة إذا كانت لله تعالى و في جنب أحكامه و أوامره، فهو عزّة و احترام، لا مهانة فيها.

نعم، لو كانت بحيث لا تتحمّل عادة، فالظاهر أنّها بمثل الحركة العيفة، و الله يعلم.

(١) نقل عنه و غيره في الدروس الشرعية: ١ / ١٥٢، كشف اللثام: ٣ / ٢٧٤.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢٥ / ٤١٧ الباب ٥ من أبواب إحياء الموات.

### الخامس: لو عجز عن الوصول إلى الماء بسبب ضيق الوقت،

بحيث لا يدرك منه بعد الطهارة قدر ركعة، فالمشهور وجوب التيمم و الصلاة أداء.

و عن المحقق أنه يتطهر بالماء و يقضى، لأنه واجد للماء «١».

و فيه، أنه غير واجد له إلا بعد خروج الوقت و صيرورة الصلاة قضاء، و الطهارة إنما تجب لأجل أداء الصلاة، فإذا فاتت الصلاة، فوجوب الطهارة بالماء لا وجه له أصلا.

و لو كان فوت الصلاة غير مانع من وجوب الطهارة بالماء، لما جاز التيمم من جهة فقد الماء و الصلاة أداء، لأن الإنسان لا يصير فاقد الماء بالمرّة، إذ لا يتعیش إلا بالماء، فلو لم يحصل الماء له وقت الصلاة يحصل بعد هذا الوقت قطعاً، و إن كان غداً أو بعد غد، أو بعد يومين أو ثلاثة و هكذا.

و أيضا مجرد الوجدان غير كاف، بل لا بد من التمكن من استعماله شرعا بالأخبار و الإجماع، و لا نسلم تمكنه منه، بل لا يخفى عدم تمكنه منه شرعا، لأن الشارع لا يرضى بفوت الصلاة، سيما من جهة تحصيل الطهارة التي ليست مطلوبة إلا لأجل الصلاة، فلا تجب الطهارة في الوقت إلا لأجل عدم فوت الصلاة، فإذا فاتت الصلاة، فوجوب الطهارة إذا فاسد قطعاً، لأن الطهارة واجبة لغيرها. و على فرض أن تكون واجبة لنفسها أيضا، فوجوبها النفسى موسّع إلى أن يتحقق الوفاء، لا إلى أن يتضيق وقت العبادة، لأن هذا بالنسبة إلى وجوبه الغيرى و الشرطى، و إلا فالنفسى لا وجه لتضييقه وقت تضيق المشروط بها، و مع ذلك تضييقه بتضييق المشروط بها، لا أنها يتضيّق بفوات المشروط بها، إذ هو باطل بالبدية، مع أنه لا يقول [أحد] بالضيق فى القضاء مطلقاً، كما سيجىء.

(١) المعتبر: ١ / ٣٦٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٣١

### السادس: من كان الماء موجودا عنده و ضاق الوقت عن الطهارة به و الصلاة أداء، تيمم و صلى أداء.

و فى «المدارك»: أنه لو أخلّ باستعمال الماء حتى ضاق الوقت عن الطهارة المائية و الأداء، فهل يتطهر و يقضى أو يتيمم و يؤدى؟ فيه قولان: أظهرهما الأوّل، و هو خيرة «المعتبر» «١»، لأن الصلاة واجب مشروط بالطهارة، و التيمم إنما يسوغ مع العجز عن استعمال الماء، و الحال أنه واجد للماء، متمكن من استعماله، غاية الأمر أن الوقت لا يتسع لذلك، و لم يثبت كون ذلك مسوغاً للتيمم. ثم نقل عن «المنتهى»: وجوب التيمم و الأداء «٢»، لما ورد فى الصحيح من أنه «بمنزلة الماء» «٣»، و إنما يكون بمنزلة لو ساواه فى أحكامه.

ثم استدلل له بما ورد من «أن ربّ الماء هو ربّ الأرض» «٤»، و «إن الله جعل التراب طهوراً، كما جعل الماء طهوراً» «٥»، و قال: هذا القول لا يخلو عن قوّة، و جعل الأحوط الجمع بين القولين «٦».

و أنت بعد التأمل فيما ذكرنا فى الخامس، ظهر لك فساد ما استدلل به للقول الأوّل، بل وضوح فساد الدليل و القول جميعاً.

(١) المعتبر: ١ / ٣٦٦.

(٢) منتهى المطلب: ٣ / ٣٨.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٠ الحديث ٥٨١، الاستبصار: ١/ ١٦٣ الحديث ٥٦٦، وسائل الشيعة:

٣/ ٣٨٥ الحديث ٣٩٣٥.

(٤) الكافي: ٣/ ٦٤ الحديث ٧، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٥٧ الحديث ٢١٣، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤٣ الحديث ٣٨١٩.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٦٠ الحديث ٢٢٣، تهذيب الأحكام: ١/ ٤٠٤ الحديث ١٢٦٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨٥ الحديث ٣٩٣٤.

(٦) مدارك الأحكام: ٢/ ١٨٥ و ١٨٦ مع اختلاف يسير.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٣٢

.....

و أطلنا الكلام في حاشيتنا على «المدارك» «١»، و أشرنا فيها إلى أنه تعالى اختار وقوع الصلاة أداء على طهارة الثوب و البدن، و القيام و الاستقرار و تكبيرة الافتتاح و «الحمد» و السورة و الركوع و السجود و التشهد، و غير ذلك من أجزائها و شروطها، مثل استقبال القبلة و غيره.

حتى أنه تعالى أوجب إيقاعها بتكبيرتين، بدلا عن الصلاة في الخوف، بل و بترجمة التكبيرتين مع العجز عنهما، و مع ذلك لم يرض بفوتها و القضاء مستجمعة لجميع الأجزاء و الشرائط، بل الطهارة بالمائية أيضا، مثل سائر الأجزاء و الشرائط بالبدئية، كما عرفت، سيما على القول بأن القضاء بفرض جديد، و خصوصا بعد ملاحظة جميع ما يدل على مساواة الطهارة الترابية مع المائية.

مع أن ما ذكره من الاستدلال لو تم، لاقتضى الطهارة بالماء و القضاء مع عدم الإخلال بالاستعمال أيضا، مثل أن صار بالغا في الوقت المذكور أو عاقلا أو يقظان، أو زال إغماؤه. إلى غير ذلك.

فلا وجه لما اشترطه من إخلاله بالاستعمال، بل في المسألة السابقة- أي التي ذكرناها في الخامس- قيد «٢» أيضا بصورة الإخلال و الإهمال،- ناقلا عن «المنتهى»- وجوب التيمم و الأداء «٣».

و تردد في الإعادة، و أنه قوى وجوبها، ثم اعترض على تقويته وجوب الإعادة بأن المكلف مع الضيق يتعين عليه التيمم، فلا- وجه للإعادة، فلاحظ و تأمل!

(١) الحاشية على مدارك الأحكام للوحيد رحمه الله: ٢/ ٩٣ و ٩٤.

(٢) في (٣): فيها.

(٣) منتهى المطلب: ٣/ ٣٨.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٣٣

### السابع: ظهر لك أن من جملة موجبات التيمم البرد الشديد الذي لا يتحمل عادة،

و إن أمن المكلف من الضرر و المرض، لعموم نفى الحرج و العسر.

و في «القواعد» اختار وجوب الطهارة بالمائية في هذه الصورة «١»، للعمومات الدالة، و خصوصا ما دلّ عليها، مثل صحيحة ابن مسلم أنه سأل الصادق عليه السلام عن رجل تصيبه الجنابة في أرض باردة و لا يجد الماء و عسى أن يكون [الماء] جامدا؟ فقال: «يغتسل على ما كان» «٢»، و غيرها مما ستعرف.

و فيه، أن العمومات مخصصة بما ذكرنا، و إن قلنا بأن التعارض بينهما من باب العموم من وجه، لأصالة البراءة من التكليف حتى يثبت



و يعلم.

و أمّا الجواب عن الخصوص، فسيجيء عند ذكر المصنّف قول الشيخين، و كذلك الكلام في الحرّ الشديد، كما يتفق في بعض الحمّات في بعض الأوقات.

### الثامن: الشين: و هو ما يعلو البشرة من الخشونة المشوهة للخلقة،

و ربّما بلغت تشقّق الجلد و خروج الدم، كما هو معروف. و هذا الشين إن وصل حدّا يسمّى مرضاً، فلا إشكال في حكمه. و كذا لو خيف معه حصول المرض إن استعمل الماء في الطهارة. و كذا لو خيف زيادة المرض، أو بطء برئه، أو عسر علاجه، أو شدّته، لدخوله في الآية و الأخبار. و كذا لو حصل الضرر الغير المحتمل، أو مطلق الضرر، أو المشقّة الشديدة في استعمال الماء، كما عرفت.

(١) قواعد الأحكام: ١/ ٢٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٨ الحديث ٥٧٦، الاستبصار: ١/ ١٦٣ الحديث ٥٦٤، وسائل الشيعة:

٣/ ٣٧٤ الحديث ٣٩٠٤.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٣٤

.....

و أمّا لو لم يحصل شيء ممّا ذكر، فقد نقل في «المعتبر» و «المنتهى» إجماع علمائنا على أنّ الشين موجب للترخيص بالتميم «١». و الظاهر أنّه لا يخلو عن واحد ممّا ذكرنا غالباً و عادة، و الإطلاق ينصرف إليه. و عن الشيخ في «الخلافة»: أنّ خوف التأثير في الخلقة و تغيير شيء منها و التشويه موجب لجواز التميم، لأنّ الآية عامّة في كلّ خوف، و كذلك الأخبار.

و أمّا إذا لم يشوّه خلقتة و لا يزيد في علّته و لا يخاف التلف، فلا خلاف في أنّه لا يجوز له التميم «٢»، انتهى.

أقول: في البلاد الباردة لا يكاد يسلم أحد من الشين، و الطهارة بالماء البارد لا يكاد يصحّ مطلقاً بملاحظة ما ذكرنا سابقاً، بل ربّما لا يصحّ بالماء مطلقاً.

و مع ذلك المشاهد منهم الوضوء بالماء البارد مع تشقّق اليد و خروج الدم.

و قد عرفت ممّا سبق أنّ الأظهر فساد تلك الطهارة، فلاحظ! فالأحوط و الأولى مراعاة ما ذكرنا في الفرع الثاني من المعالجات في الطهارة بالماء، حتّى تحصل البراءة اليقينيّة.

قوله: (كما يستفاد بعد الآية من الصحاح المستفيضة).

أقول: قد عرفت أنّ الآية ليست بواحدة، بل قوله تعالى ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ﴾ «٣» الآية، و قوله يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ التَّيْسِرَ «٤»، و قوله

(١) المعتبر: ١/ ٣٦٥، منتهى المطلب: ٣/ ٢٨. لا يخفى أنّ العلامة قيّد الشين بالفاحش لا مطلقاً.

(٢) الخلافة: ١/ ١٥٣ المسألة ١٠٢.

(٣) الحجّ (٢٢): ٧٨.

(٤) البقرة (٢): ١٨٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٣٥

.....

وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ «١» دالّة على المطلوب.

و ليست منحصرة في قوله تعالى وَ إِن كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا\* «٢» الآية.

و أما الصحاح، فهي صحيحة داود بن سرحان، عن الصادق عليه السلام: في الرجل تصيبه الجنابة و به قروح أو جروح أو يخاف على نفسه من البرد؟ فقال: «لا يغتسل و يتيمم» «٣».

و مثلها صحيحة البنزطي عن الرضا عليه السلام «٤».

و قريب منها صحيحة ابن مسلم عن الباقر عليه السلام «٥».

و الموثقة كالصحيحة عن ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام «٦».

و صحيحة ابن سنان، و صحيحة الحلبي اللتان مضتا في خوف العطش «٧».

و صحيحة ابن أبي يعفور و عنبسة عن الصادق عليه السلام أنه قال: «إذا أتيت البئر و أنت جنب و لم تجد دلوا و لا شيئا تغرف به فتيمم بالصعيد، فإن رب الماء هو رب الصعيد، و لا تقع في البئر و لا تفسد على القوم ماءهم» «٨».

(١) البقرة (٢): ١٩٥.

(٢) المائدة (٥): ٦.

(٣) تهذيب الأحكام: ١ / ١٨٥ الحديث ٥٣١، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٤٨ الحديث ٣٨٣١.

(٤) تهذيب الأحكام: ١ / ١٩٦ الحديث ٥٦٦، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٤٧ الحديث ٣٨٣٠.

(٥) الكافي: ٣ / ٦٨ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١ / ١٨٤ الحديث ٥٣٠، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٤٧ الحديث ٣٨٢٨.

(٦) تهذيب الأحكام: ١ / ١٨٥ الحديث ٥٣٢، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٤٨ الحديث ٣٨٣٢.

(٧) راجع! الصفحة: ٢٢٤ من هذا الكتاب.

(٨) الكافي: ٣ / ٦٥ الحديث ٩، تهذيب الأحكام: ١ / ١٤٩ الحديث ٤٢٦، الاستبصار: ١ / ١٢٧ الحديث ٤٣٥، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٤٤

الحديث ٣٨٢٠ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٣٦

.....

و صحيحة داود الرقي قال للصادق عليه السلام: أكون في السفر و تحضر الصلاة و ليس معي ماء، و يقال: إن الماء قريب منا، فأطلب الماء و أنا في وقت يمينا و شمالا؟

فقال: «لا تطلب الماء و لكن تيمم، فإنني أخاف عليك التخلف عن أصحابك فتضلّ و يأكلك السبع» «١».

و مثله حسنة الحسين بن أبي العلاء عن الصادق عليه السلام «٢»، و رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام «٣»، و كصحيحة يعقوب بن سالم «٤»، و قد مضت.

و موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام: عن الرجل يكون معه الماء [في السفر] و يخاف قلته؟ قال: «يتيمم بالصعيد و يستبقى الماء،

فإنَّ الله عزَّ و جلَّ جعلهما طهوراً: الماء و الصعيد» (٥). إلى غير ذلك من الأخبار.  
بل ورد فيمن غسل من أصابته جنابة و هو مجذور فمات إنَّهم قتلوه ألا سألوا؟! ألا يَمُوه؟! إنَّ دواء العيِّ السَّؤال (٦).  
و ورد أنَّ رجلاً أصابته جنابة على جرح كان به و امر بالغسل و اغتسل فكزَّ (٧) فمات، فقال: «إنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلَّم قال: قتلوه قتلهم الله، إنَّما كان دواء العيِّ السَّؤال» (٨).

(١) الكافي: ٣/ ٦٤ الحديث ٦، تهذيب الأحكام: ١/ ١٨٥ الحديث ٥٣٦، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤٢ الحديث ٣٨١٦.

(٢) الكافي: ٣/ ٦٤ الحديث ٧، تهذيب الأحكام: ١/ ١٨٤ الحديث ٥٢٧، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤٤ الحديث ٣٨٢٢.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٥٧ الحديث ٢١٣، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤٣ الحديث ٣٨١٩.

(٤) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤٢ الحديث ٣٨١٧.

(٥) تهذيب الأحكام: ١/ ٤٠٥ الحديث ١٢٧٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨٨ الحديث ٣٩٤٦.

(٦) الكافي: ٣/ ٦٨ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ١/ ١٨٤ الحديث ٥٢٩، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤٦ الحديث ٣٨٢٤ مع اختلاف يسير.

(٧) كزَّ الرجل فهو مكزوز، إذا تقبَّض من البرد (الصحيح: ٣/ ٨٩٣).

(٨) الكافي: ٣/ ٦٨ الحديث ٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤٧ الحديث ٣٨٢٩ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٣٧

قوله: (و قول الشيخين). إلى آخره.

نسبة القول المذكور إلى المفيد هو المعروف منهم (١).

و أما الشيخ، فقال: مع التعمد في الجنابة يتيمم و يصلِّي ثم يعيد الصلاة بعد الاغتسال (٢).

و نسب إلى ظاهر كلام ابن الجنيد الموافقة للمفيد (٣).

و كيف كان، لا شك في فساد القول المذكور، لمخالفته للأدلة اليقينية من العقلية و النقلية.

مع أنَّ هذه الجنابة ليست بحرام، وفاقاً للأصل و للعمومات، فكيف يترتب على الحلال إلقاء النفس إلى التهلكة و وجوب أن يقتل المكلف نفسه بسببها؟

و بالجملة، مقتضى جميع الأدلة المذكورة من الآيات المتعددة و الأخبار الكثيرة المذكورة و غيرها- مثل: «لا ضرر و لا ضرار» (٤)، و

قوله صَلَّى الله عليه و آله و سلَّم: «بعثت على الملة الحنيفية السهلة السمحة» (٥). و قوله عليه السلام: «إنَّ الله يحب من الأمور ما هو

أيسر و أسهل» (٦)، و «أنَّ اليسر مراد الله تعالى» (٧)، و قوله عليه السلام: «إنَّ الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالتهم في الدين، و إنَّ

الدين أوسع من ذلك» (٨). إلى غير

(١) نسب إليه في مختلف الشيعة: ١/ ٤٣٧، مدارك الأحكام: ٢/ ١٩٣، الحدائق الناضرة: ٤/ ٢٧٨، لاحظ! المقنعة: ٦٠.

(٢) المبسوط: ١/ ٣٠، النهاية للشيخ الطوسي: ٤٦.

(٣) نسب إليه في مختلف الشيعة: ١/ ٤٣٧.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٢٤٣ الحديث ٧٧٧، وسائل الشيعة: ٢/ ١٤ الحديث ٣٢٣٨٢.

(٥) الكافي: ٥/ ٤٩٤ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٢٠/ ١٠٦ الحديث ٢٥١٥٧، بحار الأنوار: ٦٩/ ٢٣٤ مع اختلاف يسير.

(٦) لم نعثر عليه في مظانّه.

(٧) لاحظ! كنز العمال: ٣/ ٣٣ الحديث ٥٣٣١ مع اختلاف سير.

(٨) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٦٧ الحديث ٧٨٧، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٦٨ الحديث ١٥٢٩، وسائل الشيعة: ٣/ ٤٩١ الحديث ٤٢٦٢ مع اختلاف سير.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٣٨

.....

ذلك من الأخبار المسلمة الثابتة التي لا تأمل فيها- أن الواجب على الجنب المتعمد ليس إلا التيمم.

بل حكاية أبي ذر رضى الله عنه، كادت أن تكون نصا على المطلوب، لأنه بعد ما جامع من غير ماء قال: هلكت جامعت من غير ماء، والرسول صلى الله عليه وآله وسلم رده عليه وقال: «يكفيك الصعيد عشر سنين» «١»، إذ معناه: أنه ما هلكت، بل يكفيك الصعيد عشر سنين إن فعلت هذا الفعل.

وفي كثير من الأخبار في حال السؤال أجابوا بالتيمم أو شيء من أحكامه «٢» من دون استفعال أن جنابتك كانت عمدا أو لا، مع قيام الاحتمال في مقام سؤالهم بلا شبهة، فلاحظ.

على أنه لو كان هذا القدر من التقصير يوجب هذا الانتقام، فالجماع في نهار شهر رمضان، وجماع الحائض، وأمثال ذلك مما هو حرام، يوجب هذا الانتقام بطريق أولى، مع أنه ليس كذلك جزما. قوله: (و مستندهما). إلى آخره.

المستند صحيحه ابن مسلم عن الصادق عليه السلام أنه سأله عن رجل تصيبه الجنابة في أرض باردة ولا يجد الماء و عسى أن يكون الماء جامدا؟ فقال: «يغتسل على ما كان».

وفي «التهذيب» تتمه لها، وهي هذه: حدّثه رجل أنه كان فعل ذلك فمرض

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٥٩ الحديث ٢٢١، تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٤ الحديث ٥٦١، وسائل الشيعة:

٣/ ٣٦٩ الحديث ٣٨٩٢.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣/ ٣٧٢ الباب ١٦ من أبواب التيمم.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٣٩

.....

شهرًا من البرد، فقال: «اغتسل على ما كان لا بدّ من الغسل»، وذكر الصادق عليه السلام:

أنّه اضطرّ إليه و هو مريض فأتوا به مسخنا فاغتسل، وقال: «لا بدّ من الغسل» «١».

وصحيحه عبد الله بن سليمان عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن رجل كان في أرض باردة فتخوف إن هو اغتسل أن يصيبه عنت من الغسل، كيف يصنع؟ قال:

«يغتسل و إن أصابه ما أصابه» قال: و ذكر أنه كان وجعا شديدا الوجع فأصابته جنابة و هو في مكان بارد و كانت ليلة شديدة الريح باردة فدعوت الغلظة فقلت لهم: «احملوني فاغسلوني». فقالوا: إننا نخاف عليك، فقلت: «ليس بدّ، فحملوني و وضعوني على خشبات ثم صبوا عليّ الماء فغسلوني» «٢».

ولا يخفى على الفطن أنّ هاتين الصحيحتين في غاية وضوح الدلالة على عدم تعمد الجنابة، و هما لا يقولان به، فكيف يمكنهم

## الاستدلال؟

و مع ذلك معارضتان للأدلة اليقينية من العقل و النقل من القرآن و الأخبار المتواترة بالمعنى، فى عدم التكليف بإلقاء النفس إلى التهلكة، و عدم الضرر، و عدم الحرج، و عدم العسر، و غير ذلك.

بل بعض منها متواتر اللفظ و المعنى، بل ورد بحدّ التواتر: أنّ الخبر الذى لا يوافق القرآن لا بدّ من طرحه «٣».

بل ورد ذلك فى الذى خالف السنّة، و خالف سائر أحاديثهم، و خالف المشتهر بين الأصحاب «٤»، بل الذى خالف العقل أيضا.

(١) تهذيب الأحكام: ١ / ١٩٨ الحديث ٥٧٦، الاستبصار: ١ / ١٦٣ الحديث ٥٦٤، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٧٤ الحديث ٣٩٠٤.

(٢) الاستبصار: ١ / ١٦٢ الحديث ٥٦٣، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٧٤ الحديث ٣٩٠٣.

(٣) لاحظ! الكافي: ١ / ٦٧ الحديث ١٠، وسائل الشيعة: ٢٧ / ١٠٦ الحديث ٣٣٣٣٤.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢٧ / ١٠٦ الباب ٩ من أبواب صفات القاضى.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٤٠

.....

هذا، مع تضمّنها كون المعصوم عليه السّلام يحتلم، و فيه ما فيه. و تأويلها بالجماع - مع أنّه خلاف الظاهر - فاسد أيضا، إذ كيف يرتكب المعصوم عليه السّلام أمرا يوجب إلقاء النفس إلى التهلكة المنهَى عنها صريحا؟

مضافا إلى أنّ هذا الجماع إن كان حلالا لا منع فيه - كما هو المفتى به عند الأصحاب - فلا وجه للانتقام الشديد بإتلاف النفس و أمثاله، و إلّا فكيف يرتكبه المعصوم عليه السّلام؟ فكيف مع جميع ذلك يترجّحان على جميع ما مرّ و يفتى بمضمونهما؟

و الظاهر أنّ مستندهما «١» روايتان ضعيفتان:

إحدهما: عن إبراهيم بن هاشم - رفعه - قال: إن أجنب نفسه فعليه أن يغتسل على ما كان منه، و إن احتلم تيمم «٢».

و الثانية: مرفوعة على بن أحمد عن الصادق عليه السّلام أنّه سأله عن مجذور أصابته جنابة؟ قال: «إن كان أجنب هو فليغتسل، و إن كان احتلم فليتيمم» «٣».

و هما مع شدّة ضعفهما معارضتان بما ذكرنا من الأدلّة، فلو كانتا صحيحتين وجب ترك العمل بهما من وجوه متعدّدة.

و أمّا مستند الشيخ، فمرسلة جعفر بن بشير، عمّن رواه، عن الصادق عليه السّلام:

عن رجل أصابته جنابة فى ليلة باردة يخاف على نفسه التلف إن اغتسل، قال:

«يتيمم و يصلّى، فإذا أمن البرد اغتسل و أعاد الصلاة» «٤». و مثلها رواية عبد الله بن سنان أو غيره عن الصادق عليه السّلام «٥».

(١) أى: مستند المفيد و ابن الجنيد رحمهما الله.

(٢) تهذيب الأحكام: ١ / ١٩٧ الحديث ٥٧٣، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٧٣ الحديث ٢٩٠٢.

(٣) الكافي: ٣ / ٦٨ الحديث ٣، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٥٩ الحديث ٢١٩، تهذيب الأحكام: ١ / ١٩٨ الحديث ٥٧٤، الاستبصار: ١ / ١٦٢

٣٩٠١ الحديث ٥٦٢، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٧٣ الحديث ٣٩٠١.

(٤) الكافي: ٣ / ٦٧ الحديث ٣، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٦٧ الحديث ٣٨٨٦.

(٥) تهذيب الأحكام: ١ / ١٩٦ الحديث ٥٦٨، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٧٢ الحديث ٣٩٠٠.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٤١

.....

طعن عليهما في «التهديب» بالإرسال، ثم حملهما على من أجنب نفسه متعمداً، إذ لا وجه للإعادة بدون ذلك «١»، وفيه ما فيه. و حملهما على الاستحباب لا بأس به، للتسامح في أدلة السنن وإن قلنا بصحتها. مع أن الصدوق رحمه الله روى رواية ابن سنان بدون قوله: «أو غيره» «٢».

لكن لا يخلو عن الريبة والشبهة من جهة اتحادهما، فإما أن تكون كلمة «أو غيره» زائدة، أو تكون ساقطة، فلا يبقى وثوق، بل ولا ظهور، بل الأرجح السقط.

قوله: (و يجب الطلب). إلى آخره.

لا خلاف في وجوب الطلب عند رجاء الإصابة و عدم الضرر و الخوف.

بل نقل الإجماع على ذلك الفاضلان في «المعتبر» و «التذكرة» و «المنتهى» «٣» و ابن زهرة في «الغنية» «٤».

و ظاهر الآيه أيضا ذلك، إذ مع رجاء الوجدان بعد الطلب لا يصدق عرفا لم تجدوا بعنوان الإطلاق، بل يقال: لم تجدوا الماء هذا الآن و هذا الحين.

و أما الحسنه، فحسنة زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال: «إذا لم يجد المسافر الماء فيطلب ما دام في الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّم و ليصل في آخر الوقت، فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه، و ليتوضأ لما يستقبل» «٥».

(١) تهذيب الأحكام: ١٩٦/١ ذيل الحديث ٥٤٨.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٦٠ الحديث ٢٢٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٦ الحديث ٣٨٨٢.

(٣) المعتبر: ١/ ٣٩٢، تذكرة الفقهاء: ٢/ ١٤٩ و ١٥٤، منتهى المطلب: ٣/ ٤٣.

(٤) غنية النزوع: ٦٤.

(٥) الكافي: ٣/ ٦٣ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٣ الحديث ٥٨٩، الاستبصار: ١/ ١٦٥ الحديث ٥٧٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٦ الحديث ٣٨٨٣.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٤٢

.....

لكن لا- يخفى أن الإجماع إنما انعقد على الطلب غلوة سهم أو سهمين - على ما سيجيء - لأنه الذي أفتى به المجمعون و أراداه المدعون للإجماع، بل إجماع ابن زهرة صريح فيما ذكر.

و أما عدم الصدق عرفا، ففيه: أنه يصدق أول الوقت - مثلا - أنه غير واجد الآن، و إن رجا الوجدان بعد ذلك، كما أنه في آخر الوقت أيضا كذلك بلا شبهة.

فإذا كانت الصلاة في أول الوقت واجبة و صحيحة - كما اختاره المصنف و جماعة «١» - فحينئذ يصدق قوله تعالى فَلَمْ تَجِدُوا\* «٢» و إن لم تكن واجبة و صحيحة إلا في آخر الوقت، كما اختاره الآخرون «٣».

فهذا هو المنشأ لصدق عدم الوجدان حينئذ، و إلا فمع رجاء الحصول، بل و العلم به أيضا بعد خروج الوقت، لا يصدق أنه غير واجد مطلقا، بل يصدق أنه غير واجد الآن.

لا يقال: الطلب واجب عند جميع الفقهاء، و التيمم عندهم بعد الطلب، في سعة الوقت كان التيمم أو في الضيق، و من جمله ما يوجب الطلب قوله تعالى:

فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً\* و من احتمال عنده وجود الماء في رحله، أو موضع آخر بحيث لو طلبه وجده، لا يصدق عليه أنه غير واجد للماء حتى ينتفى هذا الاحتمال، و لا ينتفى إلا بتيقن عدم الإصابة، أو اليأس بعد الطلب، و أما مع الرجاء و احتمال الوجدان بعد الطلب، فلا. لأننا نقول: على هذا يجب الطلب ما دام الوقت مع احتمال الوجدان، و في

(١) منتهى المطلب: ٣/ ١١٧، البيان: ٨٦، مجمع الفائدة و البرهان: ١/ ٢٢٣، كفاية الأحكام: ٩.  
(٢) المائدة (٥): ٦.

(٣) رسائل الشريف المرتضى: ٣/ ٢٥، المبسوط: ١/ ٣١، النهاية للشيخ الطوسي: ٤٧، السرائر: ١/ ١٣٥.  
مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٤٣

.....

كثير من الأوقات هذا الاحتمال موجود لو لم نقل في الأكثر.  
بل مقتضى ذلك وجوب الطلب ما دام الوقت مع الاحتمال و الرجاء، إذ مع عدم الرجاء لم يجب الطلب إجماعاً، فمقتضاه وجوب الطلب ما دام الوقت، و عدم صحه التيمم ما لم ينتف الاحتمال.

هذا، مع أنه لم يقل به أحد لا يجتمع مع القول بصحة التيمم في سعة الوقت بالبدية، بل و مع القول بصحة في الضيق أيضاً.  
إلا أن يقال: الإجماع و غيره اقتضى الصحة، بل الوجوب أيضاً عند الضيق، أو يقال: الإجماع واقع على عدم وجوب الطلب أزيد من غلوة السهم و السهمين، كما قلنا، لكن المصنف لا يرضى بواحد منهما، فتأمل! و أما حسنة زرارة «١»، فلم يفت أحد بظاهرها، و إن توهم بعض المتأخرين من عبارة «المعتبر» «٢» الميل أو الفتوى «٣» به، لفساد التوهم على ما يظهر من التأمل في العبارة.  
مع أنه على تقدير التسليم لا ينفع، لما عرفت من أن مذهب فقهاء الشيعة طلب السهم أو السهمين.

و قصارى ما يكون بينهم خلاف، فهو القول بالطلب في الجملة، و لم يقل أحد منهم بالوجوب ما دام في الوقت، فتكون الرواية شاذة يجب ترك العمل بها، إلا أن تحمل على الاستحباب، أو يكون المراد من قوله: «فليطلب ما دام في الوقت» فليمسك عن التيمم ما دام في سعة الوقت، فإذا خاف أن يفوته فليتمم و ليصل، كما فهمه القدماء مثل السيد و الشيخ كما ستعرف.

(١) الكافي: ٣/ ٦٣ الحديث ٢، و رسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٦ الحديث ٣٨٨٣.

(٢) المعتبر: ١/ ٣٩٣.

(٣) كشف اللثام: ٢/ ٤٣٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٤٤

.....

مع أن وجوب الطلب ما دام في الوقت من غير تحديد بمكان أو غيره، مع كون المراد من الطلب السعي و الحركة، فيه ما لا يخفى على المتأمل.

بل في بعض النسخ «فليمسك» مكان قوله: «فليطلب» فتعين الحمل المذكور جمعا بين النسختين، أو يكون الأظهر هذه النسخة،

للإجماعات وغيرها، و عدم قائل بالنسخة الاخرى،- و سيجيء تحقيق الحال فى صحّة التيمّم فى سعة الوقت و عدمها، و هذا كلام آخر، و وجوب الطلب كلام آخر- أو تحمل على الاستحباب.

و كيف كان، لا حجة فيها على ما ذكره المصنّف من الرجوع إلى العرف، إذ هى صريحة فى الطلب ما دام الوقت، و أنّه إذا خاف أن يفوت الوقت يتيمّم و يصلّى.

فمقتضى الإجماعات و الرواية المنجبرة التحديد بغلوة سهم فى الحزنه و سهمين فى السهله معا.

فقوله: (و تحديده بغلوة سهم). إلى آخره، فيه ما فيه، إذ عرفت أنّ مقتضى الإجماعات التى ادّعوا ليس بأزيد من التحديد بغلوة سهم و سهمين، بل إجماع ابن زهره صريح فى كونه على التحديد المذكور، حيث قال: و لا يجوز فعله إلّا بعد طلب الماء رميه سهم فى الأرض الحزنه، و فى السهله رميه سهمين يمينا و يسارا، و أماما و وراء، بإجماعنا «١»، انتهى.

و قول المصنّف (لضعف مستنده) إشارة إلى رواية السكونى، عن جعفر، عن أبيه، عن على عليهم السلام قال: «يطلب الماء فى السفر إن كانت الحزنه فغلوه، و إن كانت السهله فغلوتين لا يطلب أكثر من ذلك» «٢».

(١) غنية النزوع: ٦٤.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٢ الحديث ٥٨٦، الاستبصار: ١/ ١٦٥ الحديث ٥٧١، وسائل الشيعة:

٣/ ٣٤١ الحديث ٣٨١٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٤٥

.....

و عرفت أنّ ضعفها منجبر بالإجماعات، سيما الإجماع الذى نقله ابن زهره.

و ظهر لنا من الخارج أيضا أنّ فتوى فقهاء الشيعة على ذلك، حتّى أنّ الجماعة الذين يقولون بعدم حجية الظن و عدم حجية أخبار الآحاد عملوا بالرواية المذكورة.

بل ابن إدريس منهم صرح بكونها متواترة فى النقل، حيث قال: و هو ما وردت به الروايات «١» و تواتر النقل فى طلبه إذا كانت الأرض سهله غلوه سهمين، و إذا كانت حزنه فغلوه سهم واحد «٢»، انتهى.

و قال فى «المعتبر»: التقدير بالغلوة و الغلوتين فى رواية السكونى و هو ضعيف، غير أنّ الجماعة عملوا بها «٣»، انتهى.

ثمّ اعلم! أنّه ليس فى الرواية التعرّض لذكر الجهات الأربع و لا- غيرها، لكنّها مذكورة فى إجماع ابن زهره و فتاوى الأصحاب، و الإجماع المنقول بخبر الواحد حجة، كما حقق فى محله «٤»، سيما إذا عاضده الفتاوى.

و بعد التأمل فى الرواية المذكورة يظهر أيضا أنّ المراد ليس طلب الغلوة و الغلوتين فى جهة واحدة غير معينة و أنّه طلب واحد يكفى، سيما بعبارة فعل المضارع المفيد للتجدد، لظهور أنّ الغرض من هذا الطلب العثور على الماء إن كان، و صدق عدم الوجدان إن لم

يكن، فمجرد جهة واحدة كيف يكفى؟

و أمّا إن كان من أربع جهات و هو يلاحظ سطح الأرض من الطرفين- كما

(١) راجع! وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤١ الباب ١ من أبواب التيمم.

(٢) السرائر: ١/ ١٣٥.

(٣) المعتبر: ١/ ٣٩٣.



(٤) الرسائل الاصولية: ٢٩٣-٣٠٢، الفوائد الحائرية: ٣٨٧-٣٨٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٤٦

.....

هو شأن طالب الشيء المحصل له- فبالأربع يتحقق غالبا وجود الماء و العدم.  
مع أنه كما اكتفى الشارع بغلوة و غلوتين لئلا يلزم الحرج و العسر، كذا اكتفى بأربع جهات إذا زيد منها ربما يوجب عدم الضبط و العسر و الحرج، فتأمل!

### فروع:

#### الأول: لو خاف على نفسه أو أحد من عياله أو بضعه، أو حمولته،

أو غيرها مما هو محتاج إليه- مثل غذائه و ملبوسه، و غير ذلك- لو فارق مكانه، لم يجب الطلب البتة، و هو ظاهر.  
و لو خاف على ماله الذى تلفه يجحفه فكذلك، أميا لو لم يكن مجحفا، فظاهر فتوى بعض الفقهاء أنه أيضا كذلك. و لعلّه لكون تضييع المال حراما منهيّا عنه و سفاهة، و لم يعلم حصول الماء بهذا التضييع، و أنّ المتبادر من النص و الإجماعات غير هذه الصورة.  
و لعلّ ظاهر الآيه و الأخبار صدق عدم الوجدان فى هذه الصورة أيضا، كصدقه فى صورة الخوف على النفس و غيرها ممّا ذكر، فتأمل جدا!

#### الثانى: قال فى «المنتهى»: و ينبغى أن يطلب الماء فى رحله،

ثم إن رأى ما يقتضى العادة بوجود الماء عنده كالخضرة، [قصده و] طلب الماء عنده، و إن زاد عن المقدّر، و لو كان بقربه قرية طلبها.  
ثم قال: و الحاصل وجوب الطلب عند ما يغلب على الظن وجود الماء عنده «١». و هو حسن، و وجهه ظاهر ممّا ذكرنا.

#### الثالث: لو تيقن عدم الماء سقط الطلب، لانتفاء فائده الطلب، و الأمر به محمول على الغالب.

(١) منتهى المطلب: ٣ / ٤٨.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٤٧

.....

و لو ظن عدمه، فالظاهر عدم السقوط، لجواز الخطأ فيه، و لو تيقن العدم فى جهة سقط الطلب من تلك الجهة خاصة.

#### الرابع: لو تيقن وجود الماء وجب السعى إليه مع المكنة و عدم الضرر و الخوف و بقاء الوقت،

سواء كان قريبا أو بعيدا، و سواء لم يستلزم فوت مطلوبه أو استلزم، على تردّد فى الأخير، و كون الأقوى عدم السعى فيه.  
و فى «المعتبر»: أنّ من تكرر خروجه [عن مصره] كالحطّاب و الخشّاب «١» لو حضرت الصلاة و لا ماء، فإن أمكنه العود و لمّا يفت مطلوبه عاد [و لو تيمّم لم يجزئه]، و لو لم يمكن إلّا بفوات مطلوبه ففى التيمم تردّد أشبهه الجواز دفعا للضرر «٢»، انتهى.  
أقول: لو اتفق ذلك فالأمر كذلك، لكن لو كان بجعل أمره كذلك مع كونه صنّعتة الخروج دائما، ففيه ما فيه، إذ لا بدّ من تدارك

الماء لأجل صلواته، إلّا أن لا يتمكّن منه، و فرض عدم التمكن بعيد جدًا. ومع ذلك اختيار هذه الصنعة مشكل، لأنها توبق دينه، إلّا أن يكون مضطرًا إليها، و فرضه أيضا بعيد جدًا. قيل: إذا ظن وجود الماء فهو كاليقين «٣»، و لعله كذلك، لتحصيل صدق فلم تجدوا ماءً\*.

#### الخامس: قال في «المنتهى»: لو كان قافلة كثيرة لزمه طلب الماء من جميعهم ما لم يخف فوت الوقت «٤».

و هو أيضا حسن «٥»، لكن بشرط عدم البلوغ إلى الحرج

(١) في (د ٢) و (ك): الحشاش، و في المصدر: الحراث.

(٢) المعتبر: ١ / ٣٦٥.

(٣) منتهى المطلب: ٣ / ٤٨، ذخيرة المعاد: ٩٦.

(٤) منتهى المطلب: ٣ / ٤٩.

(٥) في (ف) و (ز ١) و (ط) زيادة: لما عرفت.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٤٨

.....

و المشقة العظيمة.

#### السادس: لا يكفي طلب الغير،

إلّا أن يحصل به العلم بالانتفاء، كما اختاره في «المنتهى» «١».

و لو عجز هو فيحتمل وجوب الاستتابة، و يجب لهما معا و يحتمل السقوط، لأنّ ظاهر ما مرّ طلب المكلف بنفسه، إلّا أن يقال: صدق فلم تجدوا ماءً\* يتوقّف عليها.

#### السابع: لو طلب قبل الوقت لا يكفي إذا أمكن التجدد بعده،

و استشكل في «الذخيرة» بأنّ الأمر بالطلب مطلق غير مقيد بالوقت، مع أنّه صدق عدم الوجدان «٢».

و فيه، أنّ صدقه إنّما ينفع لو كان حين فعل التيمم، لا قبله إذا أمكن التجدد ذلك الحين، كما عرفت و ستعرف، فلا ينفع الطلب قبل الوقت إلّا في صورة اليأس عند التجدد، و إن قلنا بإطلاق الأمر بالطلب، لما عرفت من وجوب تحصيل شرط صحّة التيمم، و هو صدق عدم الوجدان على حسب ما مرّ.

و الإجماع في كفاية الغلوة و الغلوتين ستعرف حاله، و سيجيء وجوب هذا الطلب للصلاة الثانية، فتأمل جدًا!

#### الثامن: المراد من الغلوة - بفتح الغين - مقدار الرمية المتعارفة الشائعة،

و هي التي تكون من الرامي المعتدل بالآلة المعتدلة بالقوة المعتدلة، مع عدم عائق من الريح الشديد أو غيره، و عدم ممدّد كذلك. و الحزنه من الأرض - بفتح الحاء المهملة و سكون الزاء المعجمة - خلاف

(١) منتهى المطلب: ٣ / ٤٩.

(٢) ذخيرة المعاد: ٩٦.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٤٩

.....

السهلة، و كذلك المراد من الحزونة.

و المراد من السهلة منها ما تكون خالية عن الأشجار و الأحجار و العلو و الهبوط الموجبة لصعوبة ما في طيها.  
و المراد من الجهات الأربع: ما تكون متقاطعة على طريقة زوايا القوائم على سبيل العرف، لا على طريقة الحادة و المنفرجة كذلك،  
للتبادر و القرينة التي عرفت سابقا.

### التاسع: وقت الطلب بعد دخول الوقت على ما هو الظاهر،

بل صريح جمع من الفقهاء منهم العلامة رحمه الله، حيث قالوا: لا يكفي الطلب قبل الوقت إذا أمكن تجدد الماء بعده «١».  
و احتج عليه [الشيخ] مفلح رحمه الله بأنه قبل الوقت غير مكلف بالصلاة و لا بتحصيل شرائطها «٢». و تنظر في ذلك في «الذخيرة» بأن  
النص مطلق «٣».

و فيه، أن المنشأ للأمر بالطلب هو الإجماعات التي عرفت، و صدق عدم الوجدان للماء عرفا.  
و ظاهر أن ناقل الإجماع أعرف به، و مع ذلك يقولون: قبل الوقت لا يجب لو وجد، و من لم يصرح فالظاهر أنه مثل من يصرح،  
لظهور اتحاد الإجماع المنقول.  
و مع ذلك ربما يكون المتبادر بعد دخول الوقت، لما ذكره [الشيخ] مفلح، و لأنه لأجل صدق عدم الوجدان عرفا، الوارد في الآية و  
الأخبار كونه مجوزا للتيمم، بل موجبا له.

(١) المعتبر: ١ / ٣٩٣، تذكرة الفقهاء: ٢ / ١٥١ المسألة ٢٤٨، مدارك الأحكام: ٢ / ١٨٣.

(٢) غاية المرام في شرح شرائع الإسلام: ١ / ٩٢ مع اختلاف يسير.

(٣) ذخيرة المعاد: ١٠٠.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٥٠

.....

و المتبادر من الآية و الأخبار هو عدم الوجدان وقت الخطاب، لأنه قال تعالى فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا\* «١».

بل المتبادر منها وقت الصخة أيضا، إلا أن الإجماع واقع على كفاية الطلب بعد دخول الوقت.

و مما ذكر ظهر حال النص الذي ذكره، و إن منع التبادر فيه فلا خفاء في كونه في مرتبة الإجماع لا الإطلاق.

مع أن الإطلاق ينصرف إلى ما هو الشائع المتعارف، و ليس من أفراد الطلب قبل دخول وقت الحاجة، مع إمكان التجدد بعد دخول  
وقت الحاجة إلى الطهارة التي هي المائية، و بعد الفقد العرفي تكون ترائية، فتأمل جدا! هذا، مع كون المعتبر صدق عدم الوجدان عرفا  
وقت الحاجة، كما هو المتبادر من الآية و الأخبار على حسب ما عرفت، فتدبر.

على أنه لو تم ما ذكره لزم كفاية طلب الليل للصلاة نهارا و بالعكس، بل كفاية طلب اليوم للصلاة غدا، بل بعد غد أيضا و هكذا،

لإطلاق النص، وفيه ما فيه.

و تقييده بكونه في اليوم الذي يريد أن يصلّى فيه بدعوى تبادره يجزّه إلى ما ذكره الأصحاب، فتأمل جدّا!

### العاشر: استقرب في «المتهى» وجوب إعادة الطلب للصلاة الثانية «٢».

و لعل مراده من الثانية غير صورة الجمع، إذ مع الجمع بينهما يبعد غاية البعد وجوب إعادة الطلب لها بسبب الأدلة السابقة، سيّما على القول بوجوب التأخير

(١) المائدة (٥): ٦.

(٢) منتهى المطلب: ٣ / ٤٨.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٥١

.....

إلى آخر الوقت، بل لا إعادة حينئذ قطعاً، بل مع عدم الجمع أيضاً ربّما لا يخلو الحكم بالوجوب من إشكال ما، سيّما مع بعد تجويز التجدد بعد الطلب الأوّل.

و الأحوط ما ذكره رحمه الله بلا شبهة، بل الاكتفاء بالطلب الأوّل أيضاً لا يخلو عن إشكال بعد ملاحظة اعتبار صدق عدم الوجدان العرفي، و أنّه جاز عنده تجدد الماء.

### الحادي عشر: يجب طلب التراب في صورة وجوب التيمم، لأنّه مقدّمه الواجب المطلق لا المشروط،

و وجوب طلبه حينئذ ليس مثل طلب وجوب الماء، بل اللازم طلبه إلى أن يحصل العجز.

بل الظاهر عدم كفاية الظن بعدم الوجدان، بل لا بدّ من العلم بأنّه غير واجد، و يكون ذلك العلم عند ضيق الوقت، و لا يكفي عند السعة.

و لو لم يحصل التراب فالغبار، و لو لم يحصل فالطين، و هكذا على حسب ما ستعرف.

### الثاني عشر: لو حصل كف من ماء و أمكنه أن يغسل به وجهه، و يأخذ ما تقاطر منه و يجمعه في ظرف و يغسل به يمينه،

و يأخذ ما تقاطر منه و يغسل به يساره بأقلّ ما يتحقّق من الجريان، يجب أن يفعل كذلك.

و إذا استعان بإدخال قليل من المضاف، بحيث لا يخرج من الإطلاق و يحصل أقلّ الجريان وجب، كما ذكرنا.

و إن لم يكن ذلك إلّا بأن يمسح أولاً الأعضاء المغسولة بماء مضاف حتّى لا يحصل شرب الماء الذي يحصل من الجفاف وجب، و لم يجز التيمم، و كذا لو توقّف حصول غسلها على القعود في موضع رطب محفوظ عن الهواء.

و بالجملة، بأيّ تدبير أمكنه أن يتوضّأ يجب و لا- يتيمّم، و لو لم يتفطن بما أشرنا إليه، فالظاهر وجوب السؤال عن التدبير إن تفطن بإمكان تدبير، و إن لم

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٥٢

.....

يتفطن. بل اعتقاده عدم تدبير، ولا يكون مقصراً في هذا الاعتقاد أصلاً، لم يكن عليه شيء و صحّ تيمّمه.

### الثالث عشر: من كان على طهارة مائية،

و هو غير متمكّن من الطهارة بالماء إن نقض تلك الطهارة، حرم عليه نقضها مهما تيسّر، و يجب عليه إبقاؤها للصلاة الآتية و سائر ما يشترط له الطهارة، سواء دخل وقت الصلاة مثلاً- أو لم يدخل، و إن وقع في مدافعة الحدث المكروهة، لما عرفت من كون التيمّم مشروطاً بالعجز عن المائيّة، و أنّه إهلاك الدين، و أنّه يجب شراء الماء بأعلى الثمن إلى غير ذلك. نعم، إن خاف الضرر في حبس الحدث، أو وقع في الشدّة و الحرج، جاز الحدث و التيمّم بعده. و ربّما يجب عليه عدم الشرب و الأكل المقتضى للحدث مهما تيسّره، و لم يؤدّه إلى ضعف أو غيره ممّا هو ضرر. و على ما ذكرنا لو أمكنه الطهارة بالماء قبل دخول الوقت و هو مأبوس عنها بعد الدخول أو خائف من عدمها، فالظاهر وجوبها عليه قبل الوقت من باب وجوب المقدّمة للواجب المطلق.

### الرابع عشر: لو كان عنده ماء يحرم عليه صبّه أو هبته مع اليأس عنه للصلاة،

و إحواج نفسه إلى التيمّم، سيّما بعد دخول الوقت، لكن لو فعل وجب عليه التيمّم و الصلاة، و لا يسقط عنه الصلاة. لكن قال في «الدروس» بوجوب الإعادة لو صبّه أو وهبه في الوقت، كما لو ترك الطلب و صلّى «١».

### الخامس عشر: يجب الطلب في رحله أوّلاً،

و بعد اليأس طلب أو لم يطلب

(١) الدروس الشرعية: ١ / ١٣١.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٥٣

.....

يطلب في الجهات، فلو صلّى و وجد الماء في رحله وجب عليه الإعادة و القضاء، كما قال جمع «١»، لإخلاقه بالطلب، لكن لو كان متيقّناً عدمه في رحله، ثمّ وجده بعد الصلاة، لا يكون عليه القضاء. قالوا: و كذلك لو وجده عند الباذلين «٢»، و هذا مع التقصير له وجه. قوله: (كذا في المعبرة).

أقول: هي رواية على بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السّلام قال: سألته عن الرجل الجنب أو على غير وضوء لا يكون معه ماء و لا يصيب إلّا ثلجاً و صعيداً أيهما أفضل أ تيمّم أو يمسح بالثلج وجهه؟ قال: «الثلج إذا بلّ رأسه و جسده أفضل، فإن لم يقدر على أن يغتسل به فليتمّم» «٣».

و لا يخفى أنّ قوله عليه السّلام: «فإن لم يقدر» صريح في أنّ الغسل به مع إمكانه مقدّم على التيمّم و معيّن و لازم، و التيمّم مشروط بعدم القدرة على الاغتسال به.

فالمراد من الأفضليّة كون الاختياري أفضل من الاضطراري، كما لا يخفى، فلا إشكال في الحديث أصلاً، بل هو مطابق للقاعدة الشرعية الثابتة من الآيّة و الأخبار و الإجماع، و هو كون التيمّم مشروطاً بعدم التمكن من الطهارة بالماء.

و من هذه الأخبار يظهر أنّ التيمّم مطلقا مشروط بعدم القدرة على استعمال الماء، كما قلنا في صدر المبحث «٤»، لا أنّ التيمّم للصلاة بخصوصه مشروط بذلك،

(١) شرائع الإسلام: ١ / ٤٩، قواعد الأحكام: ٢٢، روض الجنان: ١٢٧ و ١٢٨.

(٢) البيان: ٨٤، مسالك الأفهام: ١ / ١١٠، لاحظ! مفتاح الكرامة: ٤ / ٣٤٦.

(٣) تهذيب الأحكام: ١ / ١٩٢ الحديث ٥٥٤، الاستبصار: ١ / ١٥٨ الحديث ٥٤٧، وسائل الشيعة:

٣ / ٣٥٧ الحديث ٣٨٥٩.

(٤) راجع! الصفحة: ٢١٣ من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٥٤

.....

و التيمّم لغيره غير مشروط، كما قال في أول «المدارك» «١»، و الفقهاء أيضا يقولون، كما قلنا.

و يدلّ على ذلك أيضا صحيحة ابن مسلم عن الصادق عليه السلام: عن الرجل [يجنب] في السفر لا يجد إلّا الثلج، قال: «يغتسل بالثلج

أو ماء النهر» «٢»، أي: لا فرق بينهما، كما هو الظاهر.

و رواية معاوية بن شريح أنّه قال رجل للصادق عليه السلام: يصيبنا الدمق [و الثلج] و نريد أن نتوضأ فلا نجد إلّا ماء جامدا، فكيف

أتوضأ، أدلك به جلدي؟ قال: «نعم» «٣».

و الظاهر أنّه يحصل بالدلك أدنى الجريان، لأنّ حرارة البدن توجب ذلك عادة، كما ورد في خبر آخر في المقام: «إذا مسّ جلدك

الماء فحسبك» «٤».

هذا بناء على عدم الضرر بذلك الثلج و الجمد، لكن غالبا يتحقّق الضرر به، سيّما بالنسبة إلى العين.

و لذا ورد في صحيحة ابن مسلم أيضا عن الصادق عليه السلام عن الرجل يجنب في السفر فلا يجد إلّا الثلج أو ماء جامدا؟ قال: «هو

بمترلة الضرورة يتيمّم» «٥»، فإنّ الراوى في الصحيحين واحد.

(١) مدارك الأحكام: ١ / ٢١.

(٢) تهذيب الأحكام: ١ / ١٩١ الحديث ٥٥٠، الاستبصار: ١ / ١٥٧ الحديث ٥٤٢، وسائل الشيعة:

٣ / ٣٥٦ الحديث ٣٨٥٧.

(٣) تهذيب الأحكام: ١ / ١٩١ الحديث ٥٥٢، الاستبصار: ١ / ١٥٧ الحديث ٥٤٣، وسائل الشيعة:

٣ / ٣٥٧ الحديث ٣٨٥٨.

(٤) الكافي: ٣ / ٢٢ الحديث ٧، وسائل الشيعة: ١ / ٤٨٥ الحديث ١٢٨٤.

(٥) الكافي: ٣ / ٦٧ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١ / ١٩١ الحديث ٥٥٣، الاستبصار: ١ / ١٥٨ الحديث ٥٤٤، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٥

الحديث ٣٨٥٤.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٥٥

.....

ثم اعلم! أنه نسب إلى جمع من الفقهاء أنهم قالوا بالتيمم بالثلج بعد العجز عن التيمم بالتراب، منهم المفيد حيث قال: فليكسره و ليتوضأ بمائه، و إن خاف على نفسه من ذلك، يضع بطن راحته اليمنى على الثلج و يحركه عليه باعتماد، ثم يرفعها بما فيها من نداوة يمسح بها وجهه، ثم يضع راحته اليسرى و يصنع بها كما صنع باليمنى، و يمسح بها يده من مرفقه إلى أطراف الأصابع كالدهن. إلى آخر ما ذكره، ثم قال: و إن كان محتاجا إلى التطهير بال غسل يصنع به، كما صنع به عند وضوئه «١».

و قريبا من ذلك قاله الشيخ «٢».

و قال المرتضى أيضا: يتيمم بنداوته «٣»، و كذلك قال ابن الجنيد و سلار «٤».

و الباقيون اختاروا سقوط الطهارة بعد العجز عن التيمم بالتراب، و قالوا: إن أمكن الوضوء أو الغسل من الثلج، فهو مقدم على التيمم بالتراب، كالطهارة بالماء، بل لا فرق بين الثلج و الماء فى ذلك، لأن الغسل بالثلج و الماء كليهما غسل من دون تفاوت.

و الظاهر أن المفيد و من تبعه وصلحهم نصّ فيما قالوا به، لم نطلع عليه.

و الأحوط مراعاتهم بلا شبهة، بل ربّما يحصل من اتفاق هذه الجماعة ظن ما، فيشكل مخالفته و ترك العمل به.

لكن الذى نقل من عبارة المفيد و غيره، هو العدول بعد العجز عن الاغتسال بالماء أو الوضوء به إلى المسح برطوبة الثلج، مع عدم جريان أصلا.

(١) المقنعة: ٥٩ و ٦٠ مع اختلاف يسير.

(٢) النهاية للشيخ الطوسى: ٤٧.

(٣) نقل عنه فى المعتبر: ١ / ٣٧٧.

(٤) نقل عن ابن الجنيد فى ذخيرة المعاد: ٩٩، المراسم: ٥٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٥٦

.....

و الذى نقل من عبارة السيد و ابن الجنيد هو التيمم بالثلج، و كلّ واحد منهما فاسد البتة، لاقتضاء الأدلة التامة التى لا تأمل فيها الانتقال إلى التيمم بالتراب بعد العجز المذكور.

مضافا إلى التدافع الشديد بين ما قالوا، إلّا أن يكون مرادهم بعد العجز عن التيمم بالتراب و الغبار و ما مائلهما، كما هو مقتضى كلام من نقل هذه الأقوال و نسبها إليهم، فلاحظ و تأمل! لكن هذا لا ينفذ التدافع و لا يرفعه، و مع ذلك ينفيهما ظواهر الأدلة التامة، لأن الظاهر منها انحصار الطهارة فى الوضوء و الغسل، و بعد العجز فى التيمم بالتراب و الغبار و ما مائلهما، فلاحظ و تأمل! لكن لا بأس بالاحتياط من جهة ما نسب إليهم بأن يمسح بالرطوبة المذكورة الخالية عن الجريان بالمرّة بالنحو المذكور، ثم يتيمم بها أيضا بالنحو المذكور و يصلّى.

لكن بعد التمكن من الغسل فى الأكبر و الوضوء فى الأصغر و فعلهما، يعيد تلك الصلاة البتة، بل الاهتمام بالإعادة، و هى الأصل.

و عرفت أن هذا الاحتياط إنما هو بعد العجز عن الغسل و الوضوء و التيمم بالتراب و الغبار و ما مائلهما، إذ مع عدم العجز لا إشكال و لا احتياط.

قوله: (و لو لم يضرّ). إلى آخره.

يعنى إذا كان قادرا على شراء الماء الذى يتوضأ به أو يغتسل، مع عدم وجدانه إياه بغير هذه الصورة و لم يضرّ هذا الشراء بحاله و جب، لوجوب تحصيل مقدّمة الواجب المطلق، و لكونه واجدا للماء حينئذ فيجب، لكون التيمم مشروطا بعدم وجدان الماء.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٥٧

.....

و المراد من الحال: إمّا الزمان الحاضر كما هو الظاهر من جمع «١»، أو حال نفسه فيعمّ الحاضر و المتوقع بعده، كما نسب إلى «التذكرة» «٢».

و على الأول لا عبرة بتوقع ضرره في المال، فيتوكل على الله تعالى في الشراء و إن كان محتاجا إلى هذا المال في الزمان المستقبل، لإمكان تجدد ما يندفع به ذلك الضرر.

و على الثاني لا يجب الشراء، لاحتمال عدم التجدد، بل الأصل عدمه، و الشارع قال: «لا ينقض اليقين بالشكّ أبدا» «٣»، سيما إذا كان التجدد بعيدا عنده، و خصوصا إذا كان خلاف العادة بالنسبة إليه، و خصوصا بملاحظة ما سبق من أنّ خوف الضرر أو المرض أو زيادتهما أو غير ذلك يقتضى الترخيص في التيمم.

هذا، لكن ظاهر النص مع الأول، و لعله لهذا اختاره الأكثر.

و كيف كان، لا بدّ من الاستغناء عن هذا المال في الزمان الحاضر إن لم يرض البائع إلّا نقدا، و إن رضى نسيئة فلا يشترط الاستغناء الآن و هو ظاهر، بل ليس هو الثمن حتّى يشترط الاستغناء.

و ممّا ذكر ظهر حال ما لو احتاج إلى بعض الماء و تتمته، لوجدان الباقي من غير فرق أصلا بين الكلّ و البعض في العلة المذكورة.

كما أنّه لا فرق بين الشراء و البيع بأن يكون الماء مبيعا أو ثمنا، بل لا فرق بينهما و بين سائر المعاوزات، و إن لم يكن لزومية إذا بادر بالاستعمال حتّى يتحقّق اللزوم، إذ ربّما كان صاحب الماء يندم فيرجع.

فعلى هذا يكون اللازم المعاملة اللزومية، إلّا أن لا يرضى بها صاحب الماء،

(١) النهاية للشيخ الطوسى: ٤٦، المعبر: ١ / ٣٦٩، مدارك الأحكام: ٢ / ١٨٩.

(٢) نسب إليه في ذخيرة المعاد: ٩٥، لاحظ! تذكرة الفقهاء: ٢ / ١٦٣ المسألة ٢٩٣.

(٣) تهذيب الأحكام: ١ / ٨ الحديث ١١، و سائل الشيعة: ١ / ٢٤٥ الحديث ٦٣١.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٥٨

.....

أو يكون على ثقة و اطمئنان نفس في مبادرته في الاستعمال و إن كان قبل دخول الوقت، كما عرفت، أو تطمئنّ نفسه بعدم رجوعه، على إشكال، لجواز التخلف في اطمئنانه.

و الظاهر شمول العلة المذكورة للمعاملات الاخر، مثل أن يقول صاحب الماء للمرأة المحتاجة إليه: إن رضيت بأن تزوّجى نفسك بهذا الماء أجعله مهرا لك، و إلّا فلا اعطى مطلقا. و لا يكون في هذا التزويج ضرر، و لا حرج و لا عسر، و لا خوف أمر لا تتحمّله المرأة عادة، خصوصا بعد ملاحظة العلة الواردة في النص، و هو صحیحة صفوان قال: سألت أبا الحسن عليه السّلام عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاة و هو لا يقدر على الماء فوجد قدر ما يتوضأ به بمائة درهم و هو واجد لها يشتري و يتوضأ أو يتيمم؟ قال: «لا بل يشتري، قد أصابني مثل هذا فاشترت و توضأت، و ما يشتري بذلك مال كثير» «١».

و هذه و إن كانت في خصوص الوضوء، إلّا أنّه لا قائل بالفصل.

هذا، و نقل عن ابن الجنيّد المخالفة في الحكم المذكور على اختلاف الكلمات في نقلها.



ففى «المنتهى» جعلها فى صورة زيادة الثمن عن ثمن المثل زيادة كثيرة، لا- الزيادة اليسيرة «٢»، فظاهاه أن وجوب الشراء حينئذ إجماعى.

وفى «التذكرة» قال ابن الجنيد مّا و الشافعى: لا يجب الشراء و إن زاد يسيرا «٣».

(١) الكافى: ٣/ ٧٤ الحديث ١٧، تهذيب الأحكام: ١/ ٤٠٦ الحديث ١٢٧٦، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨٩ الحديث ٣٩٤٨ مع اختلاف يسير.

(٢) منتهى المطلب: ٣/ ١٣ و ١٤.

(٣) تذكرة الفقهاء: ٢/ ١٦٤ المسألة ٢٩٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٥٩

.....

وفى «المعتبر»: قال ابن الجنيد: إذا كان الثمن غاليا تيمّم و صلّى و أعاد إذا وجد الماء «١»، على إشكال ينشأ ممّا ذكر، و من أن خوف ضياع المال اليسير بالسعى إلى الماء يوجب التيمّم، فلا يجب بذل المال الكثير للاشتراك فى المعنى، و لأنه تضييع للمال، و قليله و كثيره يشتركان فى التحريم و التضييع. و لقوله عليه السّلام: «لا ضرر و لا ضرار» «٢»، هكذا فى «الذخيرة» «٣». و لا- يخفى ما فى هذه الوجوه، لما عرفت من الفرق الواضح بين الشراء، و بين تعريض النفس و المال للسراق و اللصوص من وجوه متعدّدة.

مضافا إلى أن الثانى إعانة للإثم و إعانة للظالم فى ظلمه و الفساد فى الأرض، و لأنّ السارق يتقوى به فيزيد هذه المفاسد منه، لصدورها بالنسبة إلى غيره أيضا، كما هو الغالب المعتاد «٤» إلى غير ذلك من وجوه الفرق الواضح. و ليس فى هذا الشراء تضييع و لا ضرر، لأنّه يشترى السعادة الأبدية، كما أشار إليه المعصوم عليه السّلام. ثمّ لا يخفى أنّ جمعا من الأصحاب قيّدوا الحكم المذكور بما إذا لم يتحقّق إجحاف، كما ذكره المصنّف. منهم العلامة فى «التذكرة»، و الشهيد فى «الذكري» «٥»، بل قال فى «المنتهى»: لو كانت الزيادة تجحف بحاله سقط عنه وجوب الشراء، و لا نعلم فيه مخالفا «٦»، انتهى.

(١) المعتبر: ١/ ٣٦٩.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٢٤٣ الحديث ٧٧٧، وسائل الشيعة: ٢٦/ ١٤ الحديث ٣٢٣٨٢.

(٣) ذخيرة المعاد: ٩٥.

(٤) فى (ف) و (ز) و (ط): المتعارف.

(٥) تذكرة الفقهاء: ٢/ ١٦٤ المسألة ٢٩٣، ذكرى الشيعة: ١/ ١٨٤.

(٦) منتهى المطلب: ٣/ ١٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٦٠

.....

لكن بعضهم لم يقيدوا به، مثل العلامة رحمه الله فى «الإرشاد» «١»، و الشهيد الثانى رحمه الله فى «شرح الشرائع» «٢». و لا يخفى أنّ النص المذكور ظاهره عدم الإجحاف، حيث قال: «و هو واجد لها» «٣»، إذ المتبادر منه فى المقام هو عدم الإجحاف.

و أما كونه واجدا للماء بالشراء، فبعد ملاحظة ما ذكرنا في خوف الضرر و المرض و زيادتهما و غير ذلك، ربّما يظهر عدم شمول وجوب الشراء لصورة الإجحاف، فلاحظ و تأمل! مضافا إلى ما عرفت من «المنتهى» من عدم وجود مخالف معلوم، إذ ظاهره وفاق المعروفين.

و ما في «الإرشاد» لا يخالف ذلك، لنهاية اختصار عبارته، فلعله أدخل هذا القيد في قوله: لا يضرّه في الحال «٤»، بكون المراد منه حال نفسه، كما صرح في «التذكرة» «٥»، بل قيد فيه و في «المنتهى» بالاستغناء عنه «٦»، إذ لعلّ مع الإجحاف لا يكون مستغنى عنه، فلاحظ و تأمل! بل ظاهر «المعتبر» أيضا أنّ الإجحاف - فيما سيأتي أيضا - مقتض لصحة التيمّم «٧».

(١) إرشاد الأذهان: ١/ ٢٣٣.

(٢) مسالك الأفهام: ١/ ١١٠.

(٣) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨٩ الحديث ٣٩٤٨.

(٤) إرشاد الأذهان: ١/ ٢٣٣.

(٥) تذكرة الفقهاء: ٢/ ١٦٣ المسألة ٢٩٣.

(٦) تذكرة الفقهاء: ٢/ ١٦٣ المسألة ٢٩٣، منتهى المطلب: ٣/ ١٣.

(٧) المعتبر: ١/ ٣٧٠.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٢٦١

.....

بل الظاهر من سائر الفقهاء أيضا ذلك، و أنّ الأمر، كما ذكره في «المنتهى»، فلعلّ الكلّ يريدون من لفظ «الحال» حال نفسه، أو يريد من يريد من الحال زمان الحال من الضرر - فيما سيأتي - غير صورة الإجحاف، و الله يعلم.

## فروع:

### الأول: لو أخلّ بالطلب الواجب، و تيمّم مع إمكان الطلب حال تيمّمه يكون تيمّمه باطلا،

لما عرفت من أنّ شرط جواز التيمّم و صحته صدق عدم الوجدان، و أنّه لا يصدق مع رجاء الوجدان ما لم يطلب. و إن كان الطلب مقدار الغلوة و الغلوتين، للإجماع و النص على عدم وجوب الطلب أزيد من ذلك. و لما ستعرف من أنّ التيمّم لا يصحّ معه سعة الوقت إذا كان العذر مرجو الزوال أو مطلقا، و لأنّه مأمور بالطلب، و الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده على القول بالاعتضاء «١»، و على القول بعدمه نقول: العبادة توقيفية موقوفة على ثبوت الجواز، و الصحة [لا بد لها] من دليل شرعى يوثق به و يطمئنّ عليه، و وجود عموم يقتضى الصحة حال اشتغال الذمّة بالطلب الذى هو لأجل التيمّم محلّ تأمل، فلاحظ الإطلاقات و العمومات و تأمل! و لعله لا خلاف لأحد فيما ذكرنا، بل في «المدارك» ادعى القطع بعدم صحة التيمّم حينئذ «٢».

و أما لو أخلّ بالطلب حتى ضاق الوقت و لم يمكنه الطلب لخوف فوت الصلاة معه أخطأ، لكن يجب عليه التيمّم و الصلاة أداء، البتة، لعموم الأدلة.

و هل يكونان صحيحين بمعنى أنّه لا يجب إعادة الصلاة و طهارتها أم لا؟

(١) لاحظ! عدّة الاصول: ١/ ١٩٦ و ١٩٨، معالم الدين فى الاصول: ٦٣ و ٧١.

(٢) مدارك الأحكام: ١٧٨ / ٢ و ١٧٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٤٢

.....

المشهور هو الأول، لأن امتثال الأمر يقتضى الإجزاء، ولأن القضاء بفرض جديد على ما هو الحق والأقوى. ولا دليل على القضاء حينئذ، لأن العمومات الدالّة على القضاء، إنّما يدلّ عليه في صورة فوت الصلاة أداء، وصدق الفوت مع الإتيان بها أداء بأمر الشارع محلّ نظر.

نعم، إن اتّفقت التمكن من الطهارة بالماء وإدراك تلك الصلاة أداء و لو قدر ركعة منها يجب الإعادة، لعموم الأدلة و انكشاف خطأ ظنّه، و أمّا القضاء، فليس عليه، لما عرفت.

وقيل: إنّ الشيخ رحمه الله في «المبسوط» و «الخلاص» قال: و لو أخلّ بالطلب لم يصح تيمّمه، و يلزم على قوله: إنّ لو تيمّم و صلّى أن يعيد الصلاة «١».

وفيه، أنّ الظاهر من كلامه عدم الصحّة حال إمكان الطلب و الصلاة أداء لا حال عدمه، لأنّه لو كان كذلك لزم أن لا يتيمّم و لا يصلّى أداء أصلاً عنده، بل و لو فعل فعل حرامين، لكونهما تشريعاً، و فيه ما فيه.

نعم، نسب إلى «الدروس» و «البيان» القطع بالإعادة «٢»، و لعلّه لتوقّف البراءة اليقينيّة عليه، و امتثال الأمر بالأداء إنّما يقتضى الإجزاء بالنسبة إلى العمومات الظاهرة، لا شغل الذمّة اليقيني.

وفيه ما عرفت من أنّ القضاء بفرض جديد و لا- مقتضى له، و لا- يرفع إثم إخلاله بالطلب، فتأمل جدّاً! و عن «المنتهى»: أنّه لو كان بقرب المكلف ما يتمكّن من استعماله و أهمل حتّى ضاق الوقت، فصار لو مشى إليه خرج الوقت، فإنّه يتيمّم، و فى الإعادة

(١) مدارك الأحكام: ١٨٣ / ٢، لاحظ! المبسوط: ٣١ / ١، الخلاف: ١٤٧ / ١ المسألة ٩٥.

(٢) نسب إليهما فى مدارك الأحكام: ١٨٣ / ٢ و ١٨٤، لاحظ! الدروس الشرعية: ١٣١ / ١، البيان: ٨٤.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٤٣

.....

وجهان: أقربهما الوجوب «١»، انتهى، و يتوجّه عليه ما سبق.

### الثانى: لو أخلّ بالطلب و ضاق الوقت،

فتيمّم و صلّى، ثمّ وجد الماء فى رحله أو محلّ الطلب، فالأظهر أنّ حكمه حكم الفرع السابق.

و نسب إلى الفاضلين و من تبعهما وجوب الإعادة «٢»، فإن كان المراد من الإعادة ما كان فى الوقت، فكلامهم حقّ، لما عرفت، و إن كان المراد القضاء أو الأعم، ففيه ما عرفت من عدم الدليل على القضاء.

وفى «المدارك»: أنّ تعويلهم على رواية أبى بصير، قال: سألته عن رجل كان فى سفر و كان معه ماء فنسيه فتيمّم و صلّى، ثمّ ذكر أنّ معه ماء قبل أن يخرج الوقت؟ قال: «عليه أن يتوضّأ و يعيد الصلاة» «٣».

ثمّ اعترض بضعف سندها بعثمان بن عيسى، و اشتراك أبى بصير و جهالة المسؤول، و أنّها تتضمن صورة النسيان، و هى خلاف محلّ النزاع «٤»، انتهى.

و فيما ذكره تأمل واضح، لأن مقتضى الرواية الإعادة في الوقت، كما هو مقتضى ظاهر كلام المعولين. بل يظهر من تعويلهم عليها أيضا أن مرادهم الإعادة في الوقت، ولا تأمل في وجوبها، بمقتضى ما عرفت من الدليل. بل الظاهر عدم تأمل الفقهاء فيه، وإنما تأملهم في القضاء، مع أن عثمان ممن

(١) منتهى المطلب: ٣/ ١٢٣.

(٢) نسب إليهم في ذخيرة المعاد: ١٠٦، لاحظ! شرايع الإسلام: ١/ ٤٩، نهاية الأحكام: ١/ ١٨٦، البيان: ٨٤، روض الجنان: ١٢٧.

(٣) الكافي: ٣/ ٦٥ الحديث ١٠، تهذيب الأحكام: ١/ ٢١٢ الحديث ٦١٦، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٧ الحديث ٣٨٨٥.

(٤) مدارك الأحكام: ٢/ ١٨٤ و ١٨٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٦٤

.....

بهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمل، مصايح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصايح الظلام؛ ج ٤، ص: ٢٦٤

أجمعت العصابة «١»، و أبا بصير مشترك بين الثقات الأجلّة، كما حَقَّق في محلّه، و أشرنا إليه «٢». و الثقات الأجلّة لا يروون عن غير المعصوم عليه السّلام، كما اعترف به مرارا. مع أنّها منجبرة بالعمومات المتواترة، و الاشتهار بين الأصحاب، بحيث لم يردّها أحد منهم. و في «المنتهى»: أنّ في صورة النسيان و التفريط أعاد، قاله علماؤنا «٣»، انتهى. و الشهيد الثاني قال: و الضعف منجبر بالشهرة كما تَبَّه عليه في «الذكري» «٤».

### الثالث: وجوب الطلب يقتضى حرمة إراقه الماء و صبّه و هبته و بيعه و إخراجه عن الملك مطلقا،

مع اليأس عن وجدانه وقت التيمّم، بل و مع احتمال عدم الوجدان ذلك الوقت أيضا، كما هو الظاهر. و هذا بعد دخول الوقت ظاهر، لكون الطلب حينئذ واجبا.

و أمّا قبل الدخول، فمقتضى استصحاب البقاء إلى وقت الصلاة الواجبة و كونها من الواجبات المطلقة اللازمة الصدور من المكلف على أيّ تقدير، بل و كونها أشدّ الفرائض، و مقتضى ما ورد منهم المنع من السفر إلى الأرض التي يظهر للمكلف عدم وجدان الماء للطهارة للصلاة أحيانا، و أنّهم عدّوا ذلك هلاك الدين «٥» مع أنّ السفر قبل دخول وقت «٦» الصلاة - كما هو ظاهر أو مطلق - و مقتضى غيرهما

(١) رجال الكشي: ٢/ ٨٣١ الرقم ١٠٥٠.

(٢) الحاشية على مدارك الأحكام للوحيد رحمه الله: ٢/ ١١٤.

(٣) منتهى المطلب: ٣/ ١٢٤.

(٤) روض الجنان: ١٢٧، ذكرى الشيعة: ١٨٣ / ١.

(٥) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣ / ٣٩١ الحديث ٣٩٥٣، ٣٩٥٤.

(٦) في (ك) زيادة: تلك.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٦٥

.....

مما يظهر من الشرع نهاية الاهتمام لصدور هذه الفريضة من المكلف و الاهتمام بتحصيل أسباب الصدور و رفع موانعه و جوب حفظ ذلك الماء قبل الدخول أيضا و حرمة إراقته و غيرها مع اليأس المذكور، بل و مع الاحتمال المذكور. بل و جوب الطلب حينئذ مع رجاء الوجدان حينئذ و اليأس عن الوجدان بعد الدخول، أو اليأس عن الطلب كذلك. بل و جوب الطهارة حينئذ، كما أشرنا إليه سابقا، إن لم يتيسر بعد ذلك. بل و يحتمل وجوبها مع احتمال عدم التيسر كذلك، كل ذلك من باب المقدمه كمقدمات الحج. لكن لو أتى بالمحرمات المذكورة، أو أخل بالواجبات المذكورة، و دخل وقت التيمم للصلاة، و لا ماء حينئذ و لا إمكان طلبه شرعا، تيمم و صلى وجوبا.

و أما الإعادة في الوقت لو تمكّن من الطهارة بالماء، فالظاهر وجوبها عليه على ما عرفت.

و أما القضاء، فليس عليه أيضا إجماعا لو كان ارتكاب أحد المحرمات المذكورة أو الإخلال بالواجب المذكور قبل دخول الوقت، و نقل الإجماع المذكور في «المنتهى» (١).

و أما لو كان ارتكاب الحرام أو الإخلال بالواجب بعد دخول الوقت، فالظاهر أنه أيضا كذلك و إن علم استمرار الفقد، لما عرفت من كون القضاء فرضا جديدا لا دليل عليه مع امتثال الأمر بالصلاة أداء. و في «الدروس» حكم بالقضاء حينئذ (٢)، و نقل عن «البيان» أيضا ذلك (٣)،

(١) منتهى المطلب: ٣ / ١٢٤.

(٢) الدروس الشرعية: ١ / ١٣١.

(٣) نقل عنه في مدارك الأحكام: ٢ / ١٨٥، لاحظ! البيان: ٨٤.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٦٦

.....

و علّله في «المدارك» بالتفريط (٤).

و فيه، أن القضاء كيف يرفع إثم التفريط؟ إلّا أن يكون المراد توقّف البراءة الیقينيّة عليه، كما ذكرنا.

لكن عرفت عدم تمسّي ذلك على القول بكون القضاء فرضا جديدا، كما هو ظاهر.

نعم، الأحوط القضاء هنا و في المسألة السابقة أيضا، تفضيا عن الخلاف.

و في «التذكرة» جعله احتمالا، و قال: فحينئذ يعيد واحدة لا ما بعدها، كما لو أراق قبل الوقت (٥).

و في «المدارك»: و يحتمل قضاء كلّ صلاة يؤدّيها بوضوء واحد في عاداته، و الأصح السقوط مطلقا، و ظاهر «المعتبر»: أنه لا خلاف فيه بين الأصحاب (٦)، انتهى.

(٤) مدارك الأحكام: ١٨٥ / ٢.

(٥) تذكرة الفقهاء: ١٦٦ / ٢ المسألة ٢٩٤.

(٦) مدارك الأحكام: ١٨٥ / ٢، لاحظ! المعتبر: ٣٦٦ / ١.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٦٧

### ٦٦- مفتاح [ما يستحب له التيمم]

يستحب التيمم لما يستحب له الوضوء أو الغسل مع تعذرهما، لعموم البدئية إلّا التأهب للصلاة، لما يأتي. وقيل: بل يختص الاستحباب بما إذا كان المبدل منه رافعا للحدث أو مبيحا للعبادة، و أمّا ما سوى ذلك، فإن ورد به نص أو ذكره من يوثق به كالتيمم بدلا من وضوء الحائض للذكر فكذلك، و إلّا فلا «١». وكذا يستحب للمحدث إذا أراد النوم، أو الصلاة على الجنازة و إن وجد الماء للنص في الأول «٢»، و الإجماع و الحسنين «٣» في الثاني.

وقيده في «المعتبر» بما إذا خشى فوات الصلاة مع المائية «٤»، كما تضمّنه

(١) روض الجنان: ٢٠، جامع المقاصد: ٧٩ / ١، الحدائق الناضرة: ٤ / ٤١٢.

(٢) وسائل الشيعة: ١ / ٣٧٨ الحديث ١٠٠١.

(٣) وسائل الشيعة: ٣ / ١١١ الحديث ٣١٦٢ و ٣١٦٣.

(٤) المعتبر: ١ / ٤٠٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٦٨

أحدهما «١»، وفاقا للإسكافي «٢»، و طعنا في الإجماع «٣»، و هو أحوط.

و تجديده بحسب الصلوات للصحيح «٤»، و فيه تأمل!

(١) وسائل الشيعة: ٣ / ١١١ الحديث ٣١٦٣.

(٢) نقل عنه في المعتبر: ١ / ٤٠٤.

(٣) المعتبر: ١ / ٤٠٥.

(٤) هو صحيحه أبي همام عن الرضا عليه السلام قال: «يتيمم لكل صلاة حتى يوجد الماء» (وسائل الشيعة:

٣ / ٣٧٩ الحديث ٣٩١٩).

و إنّما حملت على الاستحباب للإجماع و الأخبار المستفيضة الدالّة على الاكتفاء بتيمم واحد لصلوات متعدّدة، (لاحظ! وسائل الشيعة:

٣ / ٣٧٩ الباب ٢٠ من أبواب التيمم) كما مرّ بعضها، و الحمل على التقية أيضا ممكن.

و يحتمل أن يكون المراد بقوله عليه السلام: «لكل صلاة» أقسام الصلاة أي: فريضة كانت أو نافلة، يومية كانت أو عديّة أو آئية،

فالأولى أن يستدل لهذا المطلب بقوله عليه السلام: «الطهر على الطهر عشر حسنات» (وسائل الشيعة: ١ / ٣٧٦ الحديث ٩٩٢) و نحوه من

الأخبار، (وسائل الشيعة: ١ / ٣٧٥ الباب ٨ من أبواب الوضوء) و بإطلاق بدليته عمّا هذا شأنه، فليتمل. «منه رحمه الله».

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٦٩  
قوله: (لعموم البدئية). إلى آخره.

قد عرفت دليل العموم، فمقتضاه أنه يجب لما يجب له المائئة، كما عرفت، و يستحب لما يستحب له، و غير ذلك ممّا هو من خواص المائئة التي هي المبدل و أحكامها، إلّا ما خرج بدليل.  
و أمّا القائل باختصاص الاستحباب بما إذا كان المبدل رافعا للحدث، أو مبيحا للعبادة «١»، فنظره إلى ما ورد من أنه طهور و أحد الطهورين. و فيه، أن إثبات الشيء لا ينفي ما عداه.  
ثمّ اعلم! أن المعروف من الأصحاب أنه يستباح به كلّ ما يستباح بالمائئة.  
بل لم ينقل في «المنتهى» خلاف في ذلك إلّا من الأوزاعي «٢»، و عرفت أن مقتضى ظاهر الأخبار ذلك، مثل ما ورد من أنه «بمنزلة الماء» «٣».  
و قوله صلى الله عليه و آله و سلم لأبي ذر: «يكفيك الصعيد عشر سنين» «٤»، و ما ورد من أن الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا «٥»، و غير ذلك.  
فما ذكر في «المدارك» من أن ما توقّف على مطلق الطهارة يتوقّف على التيمّم، و أمّا ما توقّف على نوع خاص منها كالصوم فلا «٦»، ليس بشيء، فإنّ كونه

(١) جامع المقاصد: ١/ ٧٩.

(٢) منتهى المطلب: ٣/ ١٤٧.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٠ الحديث ٥٨١، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٧٩ الحديث ٣٩١٨.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٥٩ الحديث ٢٢١، تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٤ الحديث ٥٦١، وسائل الشيعة:

٣/ ٣٨٠ الحديث ٣٩٢٢.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٦٠ الحديث ٢٢٣، تهذيب الأحكام: ١/ ٤٠٤ الحديث ١٢٦٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨٥ الحديث ٣٩٣٤.

(٦) مدارك الأحكام: ١/ ٢٤.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٧٠

.....

بمنزلة الماء يقتضى المشاركة في جميع ما هو من منازل الماء، و كذا كونه طهورا.  
و يؤيده وجوب التيمّم للخروج من المسجدين على الجنب، مع توقّفه على خصوص الغسل.  
مع أنه إن أراد من التوقّف على مطلق الطهارة التوقّف على ما يشمل التيمّم، ففساده واضح.  
و إن أراد التوقّف على الطهور من حيث هو من دون مدخلية التشخيص و الخصوصية. ففيه، أن الصلاة مثلا يتوقّف على خصوص الوضوء عند الحدث الأصغر، و خصوص الغسل عند الحدث الأكبر، مع أن الصلاة لا نزاع لأحد فيها، بل هي من ضروريات الدين.  
و أمّا النظريات فلا يكاد يوجد فيها عبارة «لا كذا إلّا بطهور»، مع أن قوله:

«بطهور»، ظاهر في شخص من الطهور و فرد منه، لا القدر المشترك، فلا بدّ لما ذكره من ورود «لا كذا إلّا بالطهور»، فتأمل! و منع فخر المحققين من استباحة اللبث به في المساجد بقوله تعالى و لَّا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا «١» حيث جعل نهاية التحريم الغسل،

فلا يستباح بغيره، وإلا لم تكن الغاية غاية، وألحق به مس كتابه القرآن، لعدم فرق الامة بينهما «٢». والجواب عن الآية بأن إرادة المساجد من الصلاة مجاز، والقرب وإن كان له ظهور في كون ما يقرب إليه غير فعل المكلف، مثل الصلاة وغيرها إلا أن الصلاة حقيقة أيضا في فعله.

(١) النساء (٤): ٤٣.

(٢) إيضاح الفوائد: ١/ ٦٦ و ٦٧.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٧١

.....

واستعمال القرب في مثل ما هو من الأفعال في غاية الكثرة والشيوع، بخلاف استعمال الصلاة في المسجد، سيما مع ما عرفت من غاية البعد والموانع الأخرى، وكثرة الشيوع وقرب المجاز في جانب القرب.

ومع التساوى لا ترجيح، فلا يمكن الاستدلال، إذ الاستدلال فرع ظهور معتد به، وهو محل نظر.

إلما أن يقال بأن ذلك ورد في بعض الأخبار عن الباقر عليه السلام «١»، لكن ذلك موقوف على حجتيه ذلك، بحيث يستند إليه في مقابل ما ذكرنا، ومع ذلك عموم المنزلة وغيره يقتضى كون التيمم مثل الغسل فيما ذكر، بل ربما كان من المواضع المسلمة عند فخر المحققين أيضا ما ورد بخصوص لفظ الوضوء أو الغسل «٢»، فليلاحظ ولتأمل، بل لا يكاد يوجد غيره، فما هو الجواب في الكل فهو الجواب هنا، وأما الجواب عن غير الآية ففي غاية الوضوح.

قوله: (للنص). إلى آخره.

هو ما رواه في «الفتاوى» مراسلا عن الصادق عليه السلام: «من تطهر ثم آوى إلى فراشه بات و فراشه كمسجده، فإن ذكر أنه على غير وضوء، فليتمم من دثاره كائنا ما كان لم يزل في صلاة ما ذكر الله عز وجل» «٣».

ولم يذكر المصنف أن أحدا أفتى به، بل ظاهره أنه لم يفت به أحد.

والظاهر أنه كذلك، إلا أن الظاهر أن المصنف ولعل غيره أيضا من جملة متأخري المتأخرين أفتوا بالاستحباب مع وجود الماء مطلقا مستندين إلى هذا

(١) وسائل الشيعة: ٢/ ٢٠٧، الحديث ١٩٤٠، ٢١٠ الحديث ١٩٥٠.

(٢) في (ف) و (ز) و (ط) زيادة: خاصة.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٩٦، الحديث ١٣٥٣، وسائل الشيعة: ١/ ٣٧٨، الحديث ١٠٠١ مع اختلاف يسير.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٧٢

.....

النص «١».

وهو كما ترى لا يدل إلا على ما إذا ذكر في الفراش كونه على غير وضوء، وأن الفائدة أنه لم يزل في صلاة ما ذكر الله عز وجل، وليس هاهنا ما يقتضى الإطلاق والعموم من تنقيح مناط، أو إجماع مركب، أو فهم الفقهاء الخبيرين الشاهدين والمماثل للشاهد، إذ عرفت عدم الفتوى.



نعم، الصدوق أفتى بمضمونه «٢»، لما ذكره في أول كتابه «٣»، و مضمونه ليس الإطلاق الذي ادّعوه، كما عرفت. و المسامحة في أدلة السنن لا يقتضى أزيد من العمل بمضمونه، و تخصيص التيمم بالدثار وارد مورد الغالب من عدم وجود التراب المقدم على الغبار على حسب ما استعرف.

كما أنّ التخصيص بالتيمم - مع أنّه مؤخر عن الوضوء - مبنى على عدم وجود الماء في موضع مبيته، أو وجوده لكن يوجب التقطير و الرش في اللحاف و أمثاله.

و الحاصل، أنّ تجويز التيمم حينئذ من جهة سهولته في جنب الوضوء، و المعصوم عليه السلام رضى به، و جوّز و رخص تسهيلا له، فلو كان الوضوء بسهولة التيمم - و إن كان الفرض نادرا - لم يظهر الرضا و التجويز.

و كيف كان، الأولى اختيار الوضوء مطلقا، عملا بالنصوص الكثيرة المقبولة عند الفقهاء، المطابقة لقاعدة كون التيمم بعد العجز عن المائئة و غير ذلك.

و لعلّه لهذا لم يفت الفقهاء، و إن كانوا يسامحون في أدلة السنن، فتأمل!

(١) مشارق الشموس: ٥٠.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٩٦ الحديث ١٣٥٣.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٣/ ١.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٢٧٣

قوله: (و الإجماع و الحسنين). إلى آخره.

الإجماع نقله الشيخ رحمه الله «١»، و الحسنان: حسنة الحلبي، قال: سئل الصادق عليه السلام عن الرجل تدركه الجنازة و هو على غير وضوء، فإن ذهب يتوضأ فاتته الصلاة عليها؟ قال: «يتيمم و يصلّى» «٢».

و رواية زرعة عن سماعة قال: سألته عن رجل مرّت به جنازة و هو على غير وضوء قال: «يضرب يديه على حائط لبن فيتيمم» «٣».

و يمكن حمل هذه على أنّ المراد أيضا صورة فوت الصلاة عليها لو كان يتوضأ، لأنّ الغالب أنّ مرور الجنازة على الرجل في حال لا يقدر على الوضوء و الصلاة عليها مع القوم أو مطلقا.

و يؤيد ظهور كون التيمم طهارة اضطرارية، [و] صحّته بعد العجز عن استعمال الماء.

و لعلّ المراد من المجمع عليه بالإجماع المذكور، الصورة المذكورة للعلّة المذكورة، بحيث لا يبقى وثوق في حمله على الأعم منها، و لو كان باقيا على ظاهر العبارة، لكان القول بالاستحباب مع وجود الماء مطلقا متعيّنا، لكون الإجماع المنقول حجّة على ما هو المحقق و المسلّم عند المعظم.

و كذا الكلام في رواية زرعة «٤»، لانجبارها بالشهرة العظيمة لو سلّمنا عدم الإجماع.

(١) الخلاف: ١/ ١٦١ المسألة ١١٣.

(٢) الكافي: ٣/ ١٧٨ الحديث ٢، وسائل الشيعة: ٣/ ١١١ الحديث ٣١٦٣.

(٣) الكافي: ٣/ ١٧٨ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٠٣ الحديث ٤٧٧، وسائل الشيعة: ٣/ ١١١ الحديث ٣١٦٢ مع اختلاف يسير.

(٤) مرّ آنفا.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٢٧٤

.....

و لا يعارضها الحسنه، لأن القيد ذكره الراوى، و إثبات الشيء لا ينفى ما عداه. مع أن المقام مقام الاستحباب. فلا وجه فيما ذكره فى «المعتبر»، بأن الإجماع لا نعلمه، و الرواية ليست بصريحه فى الجواز مع وجود الماء. إلى آخر ما قاله «١»، لحججه الإجماع المنقول، سيما فى السنن، و الصراحة غير لازمه، و الإطلاق حجه، سيما مع كون الغالب وجود الماء، و القاعدة لم تثبت تماميتها فى مثل المقام، لاحتمال كون المستحب المسامح فيه أحد أمرين: إما الوضوء أو التيمم. و لهذا وافق المحقق سائر الفقهاء فى جواز التيمم مع وجود الماء، و صحه الصلاة بغير تيمم فى الصورة المذكورة. مع أن عموم البدليه يقتضى الجواز مطلقا إلا ما أخرجه الدليل، و لا يخرج فى المقام أصلا لو لم نقل بوجود المقتضى، فتأمل! و استدلل فى «الذخيره» للقول بالاستحباب مع وجود الماء مطلقا بصحيحه حريز عمن أخبره، عن الصادق عليه السلام: «إن الطامث تصلى على الجنازه، لأنها ليست بذات الركوع و السجود، و الجنب يتيمم و يصلى عليها» «٢» «٣»، و فيه المناقشه التى ذكرناها، إذ الغسل لا يتيسر غالبا لمن حضر الجنازه و يريد الصلاة عليها. نعم، الإجماع المنقول يكفى، و كذا ترك الاستفصال فى رواية زرعه «٤»، و لعل المناقشه التى ذكرناها لا تضر فى مقام المسامحه فى أدلة السنن.

(١) المعتبر: ١ / ٤٠٥.

(٢) الكافى: ٣ / ١٧٩ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٠٤ الحديث ٤٨٠، وسائل الشيعة: ٣ / ١١٢ الحديث ٣١٦٦ مع اختلاف.

(٣) ذخيره المعاد: ١١١.

(٤) وسائل الشيعة: ٣ / ١١١ الحديث ٣١٦٢.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٧٥

قوله: (و فيه تأمل).

وجه التأمل أن مضمون هذا الصحيح أنه عليه السلام قال: «يتيمم لكل صلاة» «١». و لا يمكن حمله على الاستحباب، لأن التيمم لأول تلك الصلوات واجب، كما هو مقتضى الأمر به، و مشروط بالحدث جزما، كما هو مقتضى ما ورد من الأمر بالوضوء أو الغسل للصلاة، فى الآية «٢» و الأخبار «٣». و حمل هذه الصيغه الواحدة على الوجوب لأول تلك الصلوات و كونه بشرط الحدث، و الاستحباب لباقيها و كونه بشرط عدم الحدث، فيه ما فيه.

و الاستدلال عليه بقوله عليه السلام: «الطهر على الطهر عشر حسنات» «٤»، كما فعل المصنف فى الحاشية أيضا ليس بشيء، لعدم الاستحباب فى الغسل - كما عرفت - مع كونه أكثر شيوعا من التيمم، فالتيمم بطريق أولى، لأنه طهارة اضطرارية، و الإطلاق لا ينصرف إلا إلى الفرد الاختيارى، كما لا يخفى على المتأمل.

و الاستدلال بعموم البدليه ممكن، إلا أنك عرفت أن الغسل لا تجديد فيه.

و التيمم بدل المائيه لا بدل خصوص الوضوء، إلا أن يقال: ما هو بدل خصوص الوضوء يستحب تجديده على حسب تجديد الوضوء، لكنّه فرع تبادل العموم إلى هذا القدر، فتأمل!

(١) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٠١ الحديث ٥٨٣، الاستبصار: ١ / ١٦٣ الحديث ٥٦٨، وسائل الشيعة:

٣ / ٣٧٩ الحديث ٣٩١٩.

(٢) المائدة (٥): ٦.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ١ / ٣٦٥ الباب ١ من أبواب الوضوء، ٢ / ٢٠٣ الباب ١٤ من أبواب الجنابة.

(٤) الكافي: ٣ / ٧٣ الحديث ١٠، وسائل الشيعة: ١ / ٣٧٦ الحديث ٩٩٢.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٧٧

## ٦٧- مفتاح [أفعال التيمم]

التيمم مسح الجبهة، و ظاهر الكفين بباطنهما، بالتراب مع التيمم، كما مرّ للآية «١»، و الصحاح المستفيضة «٢»، و الباء في الآية للتبعيض، كما في الصحيح «٣».

و الأحوط إدخال الجبينين، كما في بعض النصوص «٤»، و زاد الصدوق الحاجبين «٥» و والده تمام الوجه «٦» «٧»، لظاهر أكثر النصوص «٨».

و الديدن إلى المرفقين، للمعتبرة «٩»، و حملت على التيقية «١٠»، و المحقق خير

(١) المائدة (٥): ٦.

(٢) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٨ الباب ١١ من أبواب التيمم.

(٣) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٦٤ الحديث ٣٨٧٨.

(٤) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٩ الحديث: ٣٨٦٣ و ٣٨٦٦ و ٣٨٦٨ و ٣٨٦٩.

(٥) الهداية: ٨٨ من لا يحضره الفقيه: ١ / ٥٧.

(٦) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١ / ٤٢٦، مدارك الأحكام: ٢ / ٢١٩.

(٧) الإسكافي اكتفى في مسح الجبهة بباطن الكف اليمنى، و لا يخلو من قوة. «منه رحمه الله»، [نقل عنه في ذكرى الشيعة: ٢ / ٢٦٥].

(٨) انظر! وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٨ الحديث ٣٨٦٢ و ٣٥٩ الحديث ٣٨٦٤ و ٣٨٦٥.

(٩) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٦٥ الحديث ٣٨٨٠.

(١٠) لاحظ! الاستبصار: ١ / ١٧١ ذيل الحديث ٥٩٢.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٧٨

بين الاستيعاب و التبعض جمعا «١».

و جوّز الأكثر بالحجر و الجصّ و النورة و نحوها اختيارا «٢»، لورود النص بجوازه بالنورة و الجصّ «٣»، و لأنّ الصعيد وجه الأرض عند جماعة من أهل اللغة «٤»، و لبعض النصوص الواردة بلفظ «الأرض» «٥».

و الأظهر [و الأحوط] اعتبار التراب الخالص، كما هو عند آخرين «٦»، وفاقا للسيد و جماعة «٧»، لأنّه المتيقن، و لاشتراط العلوق، كما يأتي، و للحديث المشهور «و ترابها طهورا» «٨» في معرض الامتنان و التسهيل.

أمّا مع فقده، فيجوز بغبار الثوب «٩» و نحوه، ثمّ بالجصّ و النورة، ثمّ بالطين، للإجماع، و للمعتبرة «١٠» «١١»، ثمّ بالحجر، أو الخزف، خلافا للإسكافي في

- (١) المعتبر: ٣٨٦ / ١.
- (٢) المبسوط: ٣١ / ١ و ٣٢، المعتبر: ٣٧٥ / ١ و ٣٧٦، مدارك الأحكام: ١٩٦ / ٢ و ٢٠١.
- (٣) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٢ الحديث ٣٨٤٥.
- (٤) انظر! الصحاح: ٢ / ٤٩٨، المصباح المنير: ٣٣٩ و ٣٤٠، القاموس المحيط: ١ / ٣١٨.
- (٥) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٤٣ الحديث ٣٨١٩ و ٣٦٨ الحديث ٣٨٨٧ و ٣٨٤ الحديث ٣٩٢٩.
- (٦) الصحاح: ٢ / ٤٩٨، لسان العرب: ٣ / ٢٥٤، تاج العروس: ٨ / ٢٨٣.
- (٧) نقل عن السيد في المعتبر: ١ / ٣٧٢، المقنعة: ٥٩، الكافي في الفقه: ١٣٦.
- (٨) عوالي اللآلي: ٢ / ٢٠٨ الحديث ١٣٠، مستدرک الوسائل: ٢ / ٥٣٠ الحديث ٢٦٣٩.
- (٩) بل ظاهر السيد في «الجمال» جوازه مع وجود التراب أيضا [رسائل الشريف المرتضى (جمال العلم و العمل): ٣ / ٢٦]، و هو ناظر إلى ما نقله بعض المفسرين من تسمية الغبار صعيدا، [لاحظ! معجم مفردات ألفاظ القرآن: ٢٨٨]، و فيه ضعف. «منه رحمه الله».
- (١٠) في بعض النسخ: و المعتبرة.
- (١١) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٤ الحديث ٣٨٤٩.
- مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٧٩
- الأول فجوز به مطلقا «١»، و في الأخيرين فممنع منهما كذلك «٢».
- و أميا غير الأرض فلم يجوز به أحد منا «٣» سوى العماني، حيث جوز بكل ما كان من جنسها، كالكحل و الزرنيخ و نحوهما «٤»، و السيد بن داود الثلج «٥»، و هما شاذان.

- (١) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١ / ٤٢٢.
- (٢) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١ / ٤٢٠.
- (٣) و من العلماء من قيد الجواز بها إذا كانت في محالها، لإطلاق اسم الأرض عليها حينئذ، دون ما إذا انتقلت عنها. (تذكرة الفقهاء: ١٧٧ / ٢، مدارك الأحكام: ٢ / ٢٠٠)، و هو جيد على قول الأكثر من الاكتفاء بالأرض. «منه رحمه الله».
- (٤) نقل عنه في مدارك الأحكام: ٢ / ٢٠٠.
- (٥) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١ / ٤٢٣.
- مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٨١
- قوله: (التيتم مسح الجبهة). إلى آخره.

مقتضى كلامه أن وضع اليدين باعتماد خارج عن ماهية التيمم، و إن كان واجبا فيه، كما سنذكره.

و لعل نظره إلى أن المراد في قوله تعالى فَيَتِيمُوا صَعِيداً\* «١» الآية، اقصدوا صعيدا طيبا، و امسحوا. إلى آخره، و هذا القصد خارج عن ماهية التيمم، فيكون أول التيمم مسح الوجه ثم اليدين.

لكن مقتضى ظواهر «٢» بعض الأخبار كونه داخلا في كفيته، كما سيحيء.

و كيف كان، لا تأمل في وجوبه و شرطيته للتيمم، كما ستعرف.

و أما مسح الجبهة التي هي جزء التيمم الواجب، فهو واجب فيه بالإجماع، - كما قال في «الذكرى» «٣» - فحدّه من قصاص شعر الرأس

إلى طرف الأنف الأعلى، ولا شبهة في وجوب مسح هذا القدر، ولم يتأمل أحد فيه، ولا يمكن التأمل بملاحظة ضروري الدين والمذهب، وإنما التأمل فيما زاد على ذلك.

و نسب إلى بعض الفقهاء وجوب مسح الجبينين أيضا «٤»، وإلى الصدوق رحمه الله مسح الحاجبين أيضا «٥»، وإلى علي بن بابويه استيعاب الوجه «٦»، وعن «الذكري» أن في كلام الجعفي إشعارا به «٧».

(١) النساء (٤): ٤٣.

(٢) لم ترد في (ف) و (ز) و (١) و (ط): ظواهر.

(٣) ذكرى الشيعة: ٢ / ٢٦٣.

(٤) نسب إليه في روض الجنان: ١٢٦.

(٥) نسب إليه في مدارك الأحكام: ٢ / ٢١٩، لاحظ! من لا يحضره الفقيه: ١ / ٥٧ ذيل الحديث ٢١٢، الهداية: ٨٨.

(٦) نسب إليه في مختلف الشيعة: ١ / ٤٢٦، كشف اللثام: ٢ / ٤٧١.

(٧) ذكرى الشيعة: ٢ / ٢٦٤.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٨٢

.....

و عن المرتضى رحمه الله في «الناصرية»: الإجماع على عدم وجوب الاستيعاب «١».

و في «الأمالي» للصدوق رحمه الله: من دين الإمامية الإقرار بأن من لم يجد الماء فليتيمم، كما قال الله عزّ وجلّ صَٰعِدًا طَيِّبًا\* و الصعيد: الموضع المرتفع، والطيب: الذي ينحدر فيه الماء، فإذا فقد الرجل الماء يتيمم و يضرب يديه الأرض ضربة للوضوء و يمسح بها وجهه من قصاص شعر الرأس إلى طرف الأنف الأعلى - و إلى الأسفل أولى - ثم يمسح ظهر يده اليمنى بباطن اليسرى من الزند إلى أطراف الأصابع، ثم يمسح ظهر يده اليسرى كذلك، و يضرب بدل غسل الجنابة ضربتين ضربة يمسح بها وجهه، و ضربة أخرى يمسح بها ظهر كفيه، و قد روى: أن يمسح الرجل جبينيه و حاجبيه، و يمسح ظهر كفيه، و عليه مضى مشايخنا - رضى الله عنهم «٢» - انتهى.

و هذا يدل على فساد ما نسب إلى والده «٣».

و فيه فوائد أخرى:

منها كون الشرط في مطلق التيمم عدم وجدان الماء، كما ذكرنا سابقا.

و منها: كون التيمم بدلا عن الوضوء بضربة، و عن الغسل بضربتين، كما سيجيء.

و منها: كون الواجب مسح مجموع الكف، كما سيجيء أيضا.

و منها: كون الواجب عند جميع مشايخنا القدماء مسح الجبينين أيضا، بل الحاجبين أيضا على ما أظن أنه ساقط في نسختي.

و يدل على بطلان القول بالاستيعاب - بعد الإجماعين المذكورين - ظاهر

(١) الناصريات: ١٥١ المسألة ٤٧.

(٢) أمالي الصدوق: ٥١٥ مع اختلاف يسير.

(٣) نسب إليه في مختلف الشيعة: ١ / ٤٢٦، كشف اللثام: ٢ / ٤٧١.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٨٣

.....

الآية، لأنَّ الظاهر أنَّ الباء هنا لفائدة، و أنَّها التبعية، كما ورد في النص الصحيح عن الباقر عليه السَّلام و غيرها من الصحاح و المعبرة.

مثل: صحيحة زرارة عن الباقر عليه السَّلام: «إنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلَّم قال ذات يوم لعمَّار: بلغنا أنَّك أجنبت، فكيف صنعت؟ قال: تمرغت يا رسول الله في التراب، قال له: كذلك يتمرغ الحمار، أ فلا صنعت كذا؟ ثمَّ أهوى بيديه إلى الأرض فوضعهما على الصعيد، ثمَّ مسح جبينه بأصابعه و كَفَّيه إحداهما بالآخرى، ثمَّ لم يعد ذلك» (١).

و موثَّقة زرارة عنه عليه السَّلام عن التيمم: «فضرب بيديه الأرض ثمَّ رفعهما فنفضهما ثمَّ مسح بها جبهته و كَفَّيه مرَّة واحدة» (٢). و رواية عمرو بن أبي المقدم عن الصادق عليه السَّلام كذلك، إلَّا أنَّه عليه السَّلام قال: «ثمَّ مسح [على] جبينه و كَفَّيه مرَّة واحدة» (٣). إلى غير ذلك.

فالأخبار المتضمَّنة لكون المسح على الوجه، مثل صحيحة زرارة عن الباقر عليه السَّلام أنَّه سمعه يقول، و ذكر التيمم و ما صنع عمَّار، فوضع الباقر عليه السَّلام كَفَّيه في الأرض فمسح وجهه و كَفَّيه، و لم يمسح الذراعين بشيء (٤). و صحيحة داود بن النعمان عن الصادق عليه السَّلام في حكاية تيمم عمَّار، و قول الرسول صَلَّى الله عليه و آله و سلَّم: «تمعكت كما تمعكت الدابة»، فقال له: فكيف التيمم؟ فوضع يديه

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٥٧ الحديث ٢١٢، و سائل الشيعة: ٣/ ٣٦٠ الحديث ٣٨٦٨.

(٢) الكافي: ٣/ ٦١ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٧ الحديث ٦٠١، الاستبصار: ١/ ١٧٠ الحديث ٥٩٠، و سائل الشيعة: ٣/ ٣٥٩ الحديث ٣٨٦٣ مع اختلاف يسير.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ٢١٢ الحديث ٦١٤، الاستبصار: ١/ ١٧١ الحديث ٥٩٤، و سائل الشيعة: ٣/ ٣٦٠ الحديث ٣٨٦٦.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٨ الحديث ٦٠٣، و سائل الشيعة: ٣/ ٣٥٩ و ٣/ ٣٦٠ الحديث ٣٨٦٥ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٨٤

.....

على الأرض ثمَّ رفعهما فمسح وجهه و يديه فوق الكف قليلا (١). إلى غير ذلك من الروايات -محمولة على أنَّ المراد من الوجه ليس كلُّه، بل في الجملة مسامحة في التعبير، لعدم اقتضاء المقام التفصيل، إذ لا شبهة في تفاوت المقامات في الإجمال و التفصيل، و وقوع ذلك في غاية الكثرة، سيَّما في الأخبار.

ولذا ورد عنهم عليهم السَّلام و جوب حمل مجملات أخبارهم على المفصل منها، و متشابهاتها على المحكم منها (٢). و من هذا روى زرارة عن الباقر عليه السَّلام في التيمم قال: «تضرب بكفِّيك الأرض ثمَّ تنفضهما و تمسح وجهك و يديك» (٣)، و في غير واحد من الأخبار أنَّ التيمم ضربة للوجه و ضربة لليدين (٤). و معلوم أنَّ المراد من «اليدين» خصوص الكفَّين. و ينادى بما ذكرنا أنَّ الحكاية في المتعارضين واحدة، و هي حكاية تيمم عمَّار و تعليمه كيفية التيمم، أو تعليم الراوى، بل و ربَّما اتَّحد الراوى مثل كونه زرارة، بل و المروى عنه أيضا مثل كونه الباقر عليه السَّلام.

و من اليقينيّات كون ما صدر من عمّار واحدا لا مكررا لفساده بالبديهة.  
و كذا ما صدر من الرسول صلّى الله عليه وآله و سلم بالنسبة إليه و تعليمه إياه، إذ لا شبهة في أنّه

(١) تهذيب الأحكام: ٢٠٧/١ الحديث ٥٩٨، الاستبصار: ١/١٧٠ الحديث ٥٩١، وسائل الشيعة:

٣/٣٥٩ الحديث ٣٨٦٤ مع اختلاف يسير.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السّلام: ١/٢٦١ الحديث ٣٩، وسائل الشيعة: ٢٧/١١٥ الحديث ٣٣٣٥٥، ١١٧ الحديث ٣٣٣٦١، مستدرک

الوسائل: ١٧/٣٣٩-٣٤٣ الحديث ٢١٥٢٨.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/٢١٢ الحديث ٦١٥، وسائل الشيعة: ٣/٣٦٠ الحديث ٣٨٦٧.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/٢١٠ الحديث ٦٠٩، الاستبصار: ١/١٧١ الحديث ٥٩٧، وسائل الشيعة:

٣/٣٦١ الحديث ٣٨٧٢.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٨٥

.....

لم يعلمه تارة ببعض، و تارة بكلّ الوجه، مع عدم وقوع ما صدر منه إلّا مرّة واحدة. و كذا ما صدر من الرسول صلّى الله عليه وآله و سلم، و كذا ما صدر من الإمام عليه السّلام بالنسبة إلى الراوى المعين المعروف.

سلمنا، لكن لا بدّ من الجمع، و معلوم أنّ حمل المفصل و إرجاعه إلى المجمل غلط، لأنّ الأضعف بوجه يرجع إلى الأقوى، فكيف إذا كان الأقوى نصّا لا يقبل التوجيه؟ و خصوصا إذا كان التوجيه في الأضعف شائعا متداولاً، و خصوصا إذا كان الأقوى هو المشتهر بين الأصحاب في العمل و الفتوى و القبول، و الأضعف شاذّا، بل لا قائل به منهم، كما عرفت.

و على فرض صدور قول منهم بمسح الوجه، فمراده الوجه الوارد في الأخبار، كما هو طريقة القدماء كثيرا، و خصوصا مع موافقة الأقوى للإجماعين المنقولين، و مخالفة الأضعف لهما.

و بالجملة، لا غبار على الفتوى، بعدم وجوب الاستيعاب.

بقى الإشكال بين وجوب مسح الجبينين مع الجبهة و عدم الوجوب، إذ عرفت تعارض الأقوال و الأخبار في ذلك ظاهرا.

لكن عرفت أنّ مشايخنا القدماء كانوا يفتون بإدخال الجبينين، مع أنّ ما دلّ على وجوب مسح الجبينين أقوى دلالة، بل و نصّا، بالقياس إلى ما دلّ على المسح بالجبهة، لاحتمال شمولها للجبينين أيضا، بكون الجبهة مركبة من الجبينين.

ولذا في بعض الأخبار أطلق لفظ «الجبهة» (١)، و في بعض الأخبار لفظ «الجبينين» مكان لفظ «الجبهة» (٢).

(١) تهذيب الأحكام: ١/٢٠٧ الحديث ٦٠١، وسائل الشيعة: ٣/٣٥٩ ذيل الحديث ٣٨٦٣.

(٢) الكافي: ٣/٦١ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١/٢١١ الحديث ٦١٣، الاستبصار: ١/١٧١ الحديث ٥٩٣، وسائل الشيعة: ٣/٣٥٩

الحديث ٣٨٦٣.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٨٦

.....

و لعلّ إطلاق لفظ «الجبهة» على المركب من الجبينين شائع متعارف، سيّما في المقام، لكون التيمّم بدلا من الوضوء، و الطرف الأعلى

من الوضوء هو المركب من الجبينين، وكون البدل في حكم المبدل منه إلّا ما أخرجه الدليل، والخارج هنا هو الزائد عمّا بلغ طرف الأنف الأعلى إلى الذقن، فتأمل جدًّا! ويؤيده ما ورد في الأخبار «١» وكلام الفقهاء من المسح بالكفين، فإنّه يزيد عن الجبهة الخالية عن باقى الجبينين بلا شبهة، فربّما كان ذلك دليلا على ذلك، بل دليلا قويا، لا أنّه مجرد تأييد.

و يؤيّده أيضا أنّه أقرب إلى الوجه «٢» الوارد في «٣» الأخبار الصحيحة وجوب مسحه، فتأمل! ويؤيّده أيضا أنّ جمعا من المحقّقين المدقّقين مثل صاحب «المدارك» و «الذخيرة» «٤»، لم يتوجّهوا إلى حكاية التعارض و الجمع هنا أصلا، بحيث يظهر منهم عدم التعارض أصلا و رأسا، بل بملاحظة ما ذكرنا لعلّه لم يتحقّق نزاع في ذلك بين الفقهاء.

مع أنّ البراءة اليقينية في التكليف بالعبادة اليقينية موقوفة على الإتيان بجميع ما يحتمل الدخول، و إلّا تتحقّق البراءة الاحتمالية «٥».

و بالجملة، بعد مسح الجبينين تتحقّق البراءة اليقينية، و بدونها لا- تتحقّق، و ما ذكر لعلّه جار في الحاجبين أيضا، و لا تأمل في كونه أحوط.

(١) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٨-٣٦١ الباب ١١ من أبواب التيمم.

(٢) في (ز ٣): المجازات إلى، بدلا من: إلى الوجه.

(٣) في (ز ٣) و (ك) زيادة: كلام.

(٤) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٢٠، ذخيرة المعاد: ١٠٤.

(٥) في (ك): اليقينية.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٨٧

.....

و أمّا كون مسح ظاهر الكفّين واجبا في التيمّم و جزءا منه، و هو من الزند إلى رءوس الأصابع، فهو المشهور بين الأصحاب، و منهم والد الصدوق رحمه الله، كما عرفت.

و نسب إليه أنّه قال بمجموع اليدين من المرفق إلى رءوس الأصابع «١»، كما نسب إليه المصنّف، و عرفت أنّ نسبة هذا إليه محلّ نظر.

و أمّا المعبرة المتضمنة لذلك، فهي صحيحة ابن مسلم عن الصادق عليه السّلام عن التيمّم: «فضرِب بكفّيه الأرض، ثمّ مسح بهما وجهه، ثمّ ضرب بشماله الأرض فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع، واحدة على ظهرها، و واحدة على بطنها، ثمّ ضرب بيمينه الأرض، ثمّ صنع بشماله كما صنع بيمينه». ثمّ قال: «هذا التيمّم على ما كان فيه الغسل، و في الوضوء، الوجه و اليدين إلى المرفقين، و ألقى ما كان عليه مسح الرأس و القدمين فلا يؤتمّ بالصعيد» «٢».

و قويّة سماعه قال: سألته كيف التيمّم؟ فوضع يده على الأرض فمسح بها وجهه و ذراعيه إلى المرفقين «٣».

و قويّة ليث المرادى عن الصادق عليه السّلام في التيمّم، قال: «تضرب بكفّيك على الأرض مرّتين، ثمّ تنفضهما و تمسح بهما وجهك و ذراعيك» «٤».

و حملت على التقيّة، لما ورد عنهم عليهم السّلام: أنّ كلّ حديث وافق العامّة يجب

(١) نسب إليه في مدارك الأحكام: ٢/ ٢٢٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ٢١٠ الحديث ٦١٢، الاستبصار: ١/ ١٧٢ الحديث ٦٠٠، وسائل الشيعة:

٣/ ٣٦٢ الحديث ٣٨٧٤.



(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٨ الحديث ٦٠٢، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٥ الحديث ٣٨٨٠.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٩ الحديث ٦٠٨، الاستبصار: ١/ ١٧١ الحديث ٥٩٦، وسائل الشيعة:

٣/ ٣٦١ الحديث ٣٨٧١.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٨٨

.....

تركه و الأخذ بما خالفهم، و أن الرشد في خلافهم «١»، و غير ذلك ممّا ورد في أخبار كادت تبلغ التواتر أو متواترة، و يشهد عليها الاعتبار و طريقة الشيعة في الأعصار و الأمصار.

فما قاله المحقق «٢» ساقط عن الاعتبار عندهم و واقعا، و الجمع بين الاخبار في مثل المقام لا دليل عليه قطعا، بل خلاف الأدلة المعتمدة الثابتة، كما عرفت، لكنّه لم يفت بالتخير، كما نسبه إليه المصنّف، بل فتواه موافق للمشهور، و قال: إنّه أشهر الروايتين «٣»، و لعلّه مرجّح اجتهادي عنده أيضا، فتأمل! و نسب ابن إدريس إلى بعض الأصحاب أن المسح على اليدين من اصول الأصابع إلى رءوسها «٤».

و الظاهر أن مستنده ما رواه في «الكافي»، في الحسن ب- إبراهيم بن هاشم - عن حماد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن الصادق عليه السلام أنّه سئل عن التيمم، فتلا هذه الآية وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا «٥». و قال فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ «٦»، قال: «فامسح على كفيك من حيث موضع القطع»، و قال: «وَ مَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا «٧» «٨».

(١) الكافي: ١/ ٦٧ الحديث ١٠، من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٥ الحديث ١٨، تهذيب الأحكام: ٦/ ٣٠١ الحديث ٨٤٥، وسائل الشيعة: ٢٧/

١٠٦ الحديث ٣٣٣٣٤.

(٢) المعتبر: ١/ ٣٨٧.

(٣) المختصر النافع: ١٧.

(٤) السرائر: ١/ ١٣٧.

(٥) المائدة (٥): ٣٨.

(٦) المائدة (٥): ٦.

(٧) مريم (١٩): ٦٤.

(٨) الكافي: ٣/ ٦٢ الحديث ٢، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٥ الحديث ٣٨٧٩.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٨٩

.....

و لا شكّ في أن قطع يد السارق عندنا وسط الكفّ من ابتداء الأصابع، لا من الزند، كما هو المعروف عن الأصحاب و الأخبار.

فهذه الرواية لا تقاوم الأدلة السابقة من الأخبار الصحيحة و المعتمدة الكثيرة، الموافقة لفتاوى الأصحاب.

مضافا إلى أن ظاهرها يقتضى عدم كون الباء في هذه الآية للتبويض، و عرفت فساد ذلك أيضا.

و على تقدير الصحة، فالظاهر كونها على طريقة الجدل مع العامة، و إثبات المطلب على مذاقهم، و ما هو مسلّم عندهم.

و أمّا كون مسح الجبهة و ظاهر الكفين بباطنهما - كما ذكره المصنّف - فهو المشهور بين الأصحاب و دلّت عليه ظواهر الأخبار، مثل

صحيحة داود بن النعمان «١»، و موثقة زرارة و هي كالصحيحة «٢»، و صحيحة زرارة «٣»، و رواية عمرو بن أبي المقدم «٤»، و عرفت الكل «٥»، و سيجيء بعض آخر مما ورد في بيان التيمم و كيفيته.  
مع أن البراءة اليقينية موقوفة على ذلك، مع أنه لم يخالف في ذلك أحد من الأصحاب.

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٧ الحديث ٥٩٨، الاستبصار: ١/ ١٧٠ الحديث ٥٩١، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٩ الحديث ٣٨٦٤.

(٢) الكافي: ٣/ ٦١ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٧ الحديث ٦٠١، الاستبصار: ١/ ١٧٠ الحديث ٥٩٠، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٩ الحديث ٣٨٦٣.

(٣) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٩ و ٣٦٠ الحديث ٣٨٦٥ و ٣٨٦٨.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/ ٢١٢ الحديث ٦١٤، الاستبصار: ١/ ١٧١ الحديث ٥٩٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٠ الحديث ٣٨٦٦.

(٥) راجع! الصفحة: ٢٨٣ و ٢٨٤ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٩٠

.....

بل و يظهر من كلام الصدوق رحمه الله في أماليه: أنه من دين الإمامية، و قد ذكرنا الكلام المذكور «١». و نقل عن ابن الجنيد أنه جَوَّزَ المسح باليد اليمنى «٢»، و لعله قياسا على الوضوء، لأنه كان يقول بالقياس، و ترك الأصحاب كتبه من هذه الجهة، كما ذكره الشيخ «٣»، و إن كان رجوع عنه.  
و كيف كان، لا عبرة بكلامه في مقابل ما ذكرناه من الأدلة و الأقوال.  
و في «الذخيرة»: لا يجب استيعاب مجموع اليدين، لما في صحيحة زرارة من أن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم مسح جبينه بأصابعه «٤» «٥».

و في «المدارك» قال: الأولى المسح بمجموع الكفين، عملا بجميع الأخبار «٦»، انتهى.

قلت: و عملا بفتاوى الأخبار أيضا، لأنهم أفتوا بوجوب مسح الجبهة أو الجبينين باليدين أو الكفين جميعا، و هذا هو مقتضى البراءة اليقينية أيضا، فالصحيحة المذكورة «٧» ربما صارت شاذة.  
و لم يذكر المصنّف كيفية المسح. و الظاهر من الأصحاب كون الابتداء من قصاص الشعر و الانتهاء إلى طرف الأنف الأعلى، لأنهم أفتوا كذلك.

(١) راجع! الصفحة: ٢٨٢ من هذا الكتاب.

(٢) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١/ ٤٣٤.

(٣) الفهرست للشيخ الطوسي: ١٣٤ الرقم ٥٩٠.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٥٧ الحديث ٢١٢، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٠ الحديث ٣٨٦٨.

(٥) ذخيرة المعاد: ١٠٤.

(٦) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٢٢.

(٧) مَرَّ أَنْفًا.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٩١

.....

بل قال في «المنتهى»: ظاهر عبارة المشايخ يقتضى وجوب الابتداء من قصاص الشعر، والانتهاء إلى طرف الأنف الأعلى، فلو نكس بطل و أعاد «١».

بل ظاهر الأملى: أن ذلك من دين الإمامية، و عرفت كلام «الأملى» «٢».

و قال في «الذكرى»: فلو نكس فالأقرب المنع، إمّا لمساواة الموضوع، و إمّا تبعاً للتيمم البيانى «٣».

و مراده رحمه الله من المساواة: أن مقتضى البدلية المساواة مع المبدل، إلّا ما أخرجه الدليل.

و المستند فى ذلك فهم العرف، و سيجىء فى الترتيب ما يظهر منه اعتبار ذلك، و مرّ فى خطبتى صلاة الجمعة، و سيجىء فى تسبيح الركعتين الأخيرتين و غير ذلك ما يشير إليه.

و مراده رحمه الله من التيمم البيانى، أنهم عليهم السلام فى مقام بيان التيمم مسحوا وجوههم، و الفعل لا إطلاق و لا عموم فيه يقينا، بل لا يكون إلّا شخصا واحدا من الكيفية.

فإمّا أن يكون من القصاص إلى طرف الأنف، كما فهمه الأصحاب و أفتوا به، و لعلّ المتبادر فى المقام، لكونه بدلا عن الموضوع.

و إمّا بغيرها، مثل أن يكون بالعكس، فلو كانوا يعكسون المسح لكان الرواة يذكرون ذلك، لأنّ هذا أيضا وجه، لمخالفة التيمم مع الموضوع، كما ذكروا كون المسح بالجبهة خاصّة أو الجبينين، و من الزند إلى أطراف الأصابع فى اليدين، و أنّ محلّ المسح فى الموضوع القى فى التيمم فلا يؤمّم بالصعيد.

(١) منتهى المطلب: ٨٨ / ٣.

(٢) راجع! الصفحة: ٢٨٢ من هذا الكتاب.

(٣) ذكرى الشيعة: ٢ / ٢٦٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٩٢

.....

و بالجملة، ما كانوا يكتفون بذكر مسحه فقط لو كانوا عليهم السلام مسحوا من الأسفل إلى الأعلى أو من أحد جانبي الجبهة إلى الآخر، بل كانوا يتعرّضون لذكر ذلك البتة، لكونه على خلاف المعهود فى الموضوع، فيكون الواجب و اللازم كون المسح على الكيفية التى فعلوها فى مقام بيان كيفية التيمم، لأنّ الرواة ما كانوا يعرفون الكيفية، و لذا سألوهم عليهم السلام عن الكيفية.

فلا شكّ فى أنهم لو كانوا يرون أنّ المعصوم عليه السلام فى مقام بيان الكيفية المجهولة، اختار خصوص الابتداء من طرف الأنف و الانتهاء إلى القصاص، لكانوا يحكمون بلزوم مراعاة هذه الكيفية الغريبة العجيبة فى التيمم البتة، و يذكرون ذلك للرواة عنهم عليهم السلام البتة، و ما كانوا يكتفون بذكر المسح من دون ذكر الكيفية، و كان كلّ من عمل برواياتهم يفتون بلزوم تلك الكيفية، و كان المدار فى الأعصار و الأمصار عندهم عليه، لا أن يصير المدار فيهما فتوى و عملا على الابتداء من القصاص، كما اتّفق من الفقهاء و المسلمين.

و ما ذكرناه ظاهر على الذوق السليم و الطبع المستقيم، و لذا بمجرد ما نطلع على هذه الأخبار يتبادر إلى ذهننا ما فهمه الفقهاء بلا

تأمل. بل يتبادر إلى أذهان العوام أيضا ما لم يسمعوا المناقشة في الدلالة.

و من هذا حكم الشهيد صريحا بكون مقتضى التيمم البياني ذلك «١»- مع كونه في أعلى مرتبة الفهم و الفقاهة- كما هو مسلّم و معروف من المتأخرين عنه «٢».

و من هذا أيضا نسب الصدوق رحمه الله إلى الإمامية جميعا أنهم يقولون بذلك، و أنّ ذلك من دينهم الذي يجب الإقرار به «٣»، مع أنّ البراءة اليقينية تتوقّف على

(١) ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٦٧.

(٢) ذخيرة المعاد: ١٠٤، الحدائق الناضرة: ٤/ ٣٤٨.

(٣) أمالي الصدوق: ٥١٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٩٣

.....

ذلك جزما.

و بالجمله، كثير من أحكام التيمم ثبت ممّا ذكر، مثل كون المسح بباطن الكف، و كون مسح الكف ابتداءه من الزند، و انتهاؤه إلى رءوس الأصابع، و وجوب تقديم اليمنى على اليسرى، و غير ذلك ممّا سيجيء، فلا وجه للمناقشة في الحكم المذكور، كما فعل في «المدارك» و «الذخيرة» «١»، فتأمل جدّا! و أمّا وجوب مسح ظاهر الكفين فقط دون باطنهما و دون المجموع- مع أنّ ظاهر الآية «٢» هو الأخير- فلحسنه الكاهلي قال: سألته عن التيمم؟ قال: فضرب بيده على البساط فمسح بها وجهه، ثم مسح كفيه إحداها على ظهر الأخرى «٣».

و لما نقلناه عن «الأمالي» «٤»، مضافا إلى فتاوى الأصحاب و طريقة المسلمين في الأعصار و الأمصار، لأنّ كلّ من قال بأنّ التيمم ببعض الوجه و عدم استيعاب الذراعين قال بذلك، لأنّ العبادة توقيفية، فما لم يثبت شيء من إجماع أو نصّ لا يمكن جعله عبادة، و الآية كانت مجمله.

و لذا نرى الرواة يسألون عن كيفية التيمم، و الأئمة عليهم السّلام ما أجابوا أحدا منهم بأنّها معلومة من الآية، فلم يسألون؟ بل و كانوا يجيبون بما لا يفهم من الآية بعضه جزما، و كون الآية مجمله عندهم، للعلم الضروري بعدم انحصار التيمم في القدر الذي يفهم من إطلاق الآية، و يؤيده جميع الأجوبة الصادرة عنهم عليهم السّلام.

بل و يظهر من مجموع الأخبار، و فتاوى الفقهاء، و الإجماعات المنقولة، أنّ

(١) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٢٢، ذخيرة المعاد: ١٠٤.

(٢) المائدة (٥): ٦.

(٣) الكافي: ٣/ ٦٢ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٧ الحديث ٦٠٠، الاستبصار: ١/ ١٧٠ الحديث ٥٨٩، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٨ الحديث ٣٨٦١.

(٤) راجع! الصفحة: ٢٨٢ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٩٤

.....

كثيرا من الإطلاقات الواردة في الآية والأخبار لم يبق على إطلاقه، وأن التعبير بالإطلاق من باب المسامحة، لعموم المقتضى في المقام للتقييد والتفصيل.

ولهذا فهمنا كيفية التيمم من ملاحظة مجموع ما أشرنا إليه من الآية وغيرها، كما أن غالب الأحكام الشرعية ثبتت من تلاحق الأدلة وانضمام بعضها ببعض.

ومما ذكرنا اندفع ما اعترضه في «الذخيرة» على الشهيد رحمه الله في رجوعه إلى التيمم البياني في كيفية المسح، بأن المسح لا إجمال فيه حتى يحتاج إلى البيان «١».

وأما وجوب كون مسح الوجه واليدين بباطن الكف خاصة، فلتبادر من الآية والأخبار، لكونه المعهود في المسح، مضافا إلى الحسنه المذكورة «٢»، ولقاعدة البدلية، وقاعدة تحصيل البراءة اليقينية، وفتاوى الأصحاب وغير ذلك.

وأما كون التيمم مع التيمم، فلما مرّ في مبحث الوضوء «٣»، وسيجيء البحث عن كيفية إن شاء الله تعالى.

والمصنّف لم يتعرّض لوجوب البدأ بالأعلى في اليدين أيضا، مع أنه الظاهر من الفقهاء، بل صرح العلامة رحمه الله و من تأخر عنه به «٤» لقاعدة البدلية.

بل عرفت من «الأمالى»: أنه طريقة الإمامية التي يجب الإقرار به «٥»، وعرفت أيضا غير ذلك ممّا ذكرنا في وجوب الابتداء من قصاص الشعر في الوجه.

(١) ذخيرة المعاد: ١٠٤.

(٢) مرّت الإشارة إليها آنفا.

(٣) أمالي الصدوق: ٥١٥.

(٤) نهاية الأحكام: ١/ ٢٠٥، منتهى المطلب: ٣/ ٩١، قواعد الأحكام: ١/ ٢٣، ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٦٦، جامع المقاصد: ١/ ٤٩٢.

(٥) أمالي الصدوق: ٥١٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٩٥

.....

والظاهر أن مسح الكفين أيضا بمجموع الكف، كما مرّ في الوجه، بل لم يرد في مسح الكف بالمسح بالأصابع، كما ورد في الوجه. والمراد من المجموع ما يصدق عرفا أنه مسح بالكفين جبهته وجبينه، ومسح بالكف كفّه.

ثم اعلم! أنه نسب إلى الصدوق رحمه الله أنه قال: مسح على ظهر يديه فوق الكف قليلا «١»، والظاهر أن مراده من باب المقدمة، لما عرفت من أماليه.

وعليه يحمل أيضا ما في صحيحه داود بن النعمان من قوله عليه السلام: «فمسح وجهه و يديه فوق الكف قليلا» «٢».

ولم يتعرّض المصنّف أيضا لبيان كيفية تيمم، تعويلا على ما اختاره في الوضوء.

ونحن أيضا ذكرنا هناك ما يظهر منه الحال في كلّ عبادة، لكن العلامة رحمه الله و جماعته من الأصحاب قالوا: لا يجوز للمتمم تيمم رفع الحدث، لإجماع العلماء كافة على أنه غير رافع «٣».

وعن الشهيد رحمه الله في قواعده تجويز ذلك «٤»، واستحسنه في «المدارك»، معللا بأن الحدث الذي يمكن رفعه ليس إلّا الحالة التي لا يصحّ معها الدخول في الصلاة ونحوها، وهي ترتفع جزما إلى غاية معينة، إمّا الحدث أو التمكن من الماء «٥»،

- (١) المقنع: ٢٦، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٥٧، نسبة الفاضل الهندي في كشف اللثام: ٢/ ٤٧٢.
- (٢) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٧، الحديث ٥٩٨، الاستبصار: ١/ ١٧٠، الحديث ٥٩١، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٩، الحديث ٣٨٦٤.
- (٣) الخلاف: ١/ ١٤٤، المسألة ٩٢، المعتبر: ١/ ٣٩٤، منتهى المطلب: ٣/ ٧٩، ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٨٢.
- (٤) القواعد و الفوائد: ٢/ ٨٧.
- (٥) مدارك الأحكام: ٢/ ٢١٥.
- مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٩٦
- .....

انتهى.

ولا- يخفى أن مرادهم من الحدث مثلا- كون الرجل جنبا، فإذا كان بالتيّم يخرج عن الجنابة و تزول بالمرّة، فكيف يصير بمجرّد الحدث الأصغر جنبا يجب عليه التيمّم بدلا من غسل الجنابة؟ كما هو المشهور، حتّى عند الشهيد رحمه الله و صاحب «المدارك» رحمه الله و غيرهما ممّن يجوز نية الرفع في التيمّم.

نعم، السيّد يقول بارتفاع الجنابة و وجوب الوضوء بالحدث الأصغر و التيمّم بدلا عنه «١»، كما سيجيء عن المصنّف أيضا، لكن سيظهر لك بطلانه.

نعم، بالتيّم يرتفع منع الجنابة عن الصلاة و نحوها، و فرق بين ارتفاع المنع و ارتفاع نفس المانع.

فالتزاع يعود لفظيا لو أراد الشهيد رحمه الله و موافقوه رفع المنع لا المانع، و تمام التحقيق سيجيء.

و هل تجب نية البدئية عن الوضوء فيما هو بدل عنه، و البدئية عن الغسل فيما هو بدل عنه «٢»؟ أقوال، ثالثها: الوجوب لو قيل باختلاف الهيئة فيهما، و ربّما كان العكس أنسب، لتحقق التعيين بالماهيّة، فتأمّل! و مقتضى ما مرّ في الوضوء أنّ ما له مدخلة في التعيين الموجب لتحقق الامتثال العرفي يجب، و إلّا فلا.

و ظهر أيضا ممّا مرّ حكم ما إذا نوى بدلا عن الوضوء و ظهر كونه جنبا و بالعكس.

و وقع النزاع في محلّ النية، نسب إلى الأكثر أنّه عند الضرب على الأرض «٣»،

- (١) نقل عنه في ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٨٣، المهذب البارع: ١/ ٢١٧.
- (٢) في (د، ١، ٢) و (ز، ٣) و (ك): عن الغسل.
- (٣) لاحظ! منتهى المطلب: ٣/ ٨٢، ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٥٧، مدارك الأحكام: ٢/ ٢١٦.
- مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٢٩٧
- .....

و علّل بكونه أول أفعال التيمّم.

و مرّ الكلام في تعيين أول أجزاء التيمّم «١»، و أنّ الظاهر عند المصنّف أنّه مسح الجبهة، و أشرنا إلى وجهه.

و يؤيّده أيضا ما في بعض الأخبار من أنّه يضرب يديه و يتيمّم «٢» و ما مائل هذه العبارة، و أشرنا أيضا إلى وجه ما اختاره الأكثر من

كون الأول هو الضرب.

و يمكن القول بجواز التقديم لو قلنا بأن أول الأجزاء هو المسح، لكون الضرب من واجبات التيمم التي لا يتم بدونها، وأنه أولى من مستحبات الوضوء، مع تجويزهم التقديم إلى أولها.

لكن هذا النزاع لا يتمشى على ما اخترناه «٣» من كون التيمم هي الداعية إلى الفعل لا خصوص المخطر، ومما ذكر ظهر حال استدامة التيمم أيضا.

و بالجملة، ما ذكرنا في الوضوء يغني عن الذكر هنا بالمرّة، وكذا في كلّ عبادة.

و أما ما ذكره المصنّف من كون مسح الوجه والكفين بالتراب، فهو مختار المفيد والسيد و أبي الصلاح «٤»، بل الشيخ في «التهذيب» و «النهاية» «٥»، و ابن إدريس «٦»، و غيرهما «٧» أيضا، كما ستعرف، بل ظاهر كلّ من اشترط العلوّ أيضا

(١) راجع! الصفحة: ٢٨١ من هذا الكتاب.

(٢) تهذيب الأحكام: ١ / ١٩٠ الحديث ٥٤٧، الاستبصار: ١ / ١٥٦ الحديث ٥٤٠، وسائل الشيعة:

٣ / ٣٥٤ الحديث ٣٨٥٠.

(٣) في (ف) و (ز): اختاروا.

(٤) المقنعة: ٥٨، الناصريات: ١٥١ المسألة ٤٧، الانتصار: ٣٢، الكافي في الفقه: ١٣٦.

(٥) تهذيب الأحكام: ١ / ١٨٧ ذيل الحديث ٥٣٨، النهاية للشيخ الطوسي: ٤٨.

(٦) السرائر: ١ / ١٣٧.

(٧) غنية النزوع: ٥١، المعبر: ١ / ٣٧٢.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٩٨

.....

ذلك، و سيجيء الكلام في ذلك.

احتج السيد بأن الصعيد في قوله تعالى فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا\* «١» هو التراب بالنقل عن أهل اللغة، حكاه ابن دريد عن أبي عبيدة «٢». و بقوله صلى الله عليه و آله و سلم: «جعلت لى الأرض مسجدا و ترابها طهورا» «٣»، و لو كانت الأرض مطلقا طهورا لكان ذكر التراب لغوا «٤».

أقول: بل مخلّا بالمقصود أيضا في المقام.

أقول: و المفيد رحمه الله أيضا قال: الصعيد هو التراب، و إنما سمي صعيدا، لأنه يصعد من الأرض «٥».

و أجاب في «المعتبر» عن احتجاج السيد بأنه لا يلزم من تسمية التراب صعيدا أنه لا يسمّى به الأرض، بل جعله اسما للأرض أولى، لأنه يستعمل فيهما، فيجعل حقيقة في القدر المشترك دفعا للاشتراك و المجاز. و عن الرواية بأن التمسك بها تمسك بدلالة الخطاب، و هي متروكة في معرض النص إجماعا «٦».

و في «المدارك»: أن الرواية موجودة بحذف «ترابها» على ما حكى في «الذكري»، مع أنها ضعيفة لا تعارض الأخبار الصحيحة المتضمنة لجواز التيمم بالأرض «٧»، انتهى.

(٢) لاحظ! جمهرة اللغة: ٢ / ٢٧٢.

(٣) عوالى اللآلى: ٢ / ٢٠٨ الحديث ١٣٠، مستدر ك الوسائل: ٢ / ٥٣٠ الحديث ٢٦٣٩.

(٤) الناصريآت: ١٥٢ و ١٥٣، لاحظ! المعتبر: ١ / ٣٧٢ و ٣٧٣ مع اختلاف يسير.

(٥) المقنعة: ٥٩.

(٦) المعتبر: ١ / ٣٧٣ و ٣٧٤.

(٧) مدار ك الأحكام: ٢ / ١٩٨، لاحظ! ذكرى الشيعة: ١ / ١٧٧.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٢٩٩

.....

أقول: ما ذكره رحمه الله فى «المعتبر» فى ردّ كلام أهل اللغة فيه ما فيه، لأنه اجتهاد فى مقابل النص، لأنهم قالوا: الصعيد هو التراب «١».

و مع ذلك لم يتعرّضوا لذكر الأرض أصلا، و المفيد و السيد و غيرهما خصّصوا بالتراب. و السيد صرّح بأنّه عن أهل اللغة، و هو فى غاية المعرفة باللغة، مع أنّ الجوهري أيضا صرّح بكونه التراب، مع نقله عن ابن الأعرابي أنّه الأرض «٢».

و هذا ينادى بتريّفه قوله، و الاعتماد على الجوهري أزيد من غيره من اللغويين، كما لا يخفى.

و قال ابن الفارس أيضا: الصعيد هو التراب «٣»، و قال ابن عباس: الصعيد التراب «٤».

مع أنّ الظاهر من قول السيد: أنّ المعروف عند اللغويين هو التراب، و يؤيد ذلك ظواهر بعض الأخبار، مثل ما ذكره السيد، و ما ورد فى الطين: أنّه الصعيد «٥»، و أنّه صعيد طيب و ماء طهور «٦».

و فى صحيحة زرارة: «ثم أهوى بيديه إلى الأرض فوضعهما على الصعيد» «٧»، فلو كان مرادفا للأرض لقال: فوضعهما عليها. إلى غير ذلك ممّا

(١) الصحاح: ٢ / ٤٩٨، لسان العرب: ٣ / ٢٥٤، تاج العروس: ٨ / ٢٨٣.

(٢) الصحاح: ٢ / ٤٩٨.

(٣) مجمل اللغة: ٣ / ٢٨٧.

(٤) تفسير ابن عباس: ٨٩.

(٥) تهذيب الأحكام: ١ / ١٩٠ الحديث ٥٤٧، الاستبصار: ١ / ١٥٦ الحديث ٥٤٠، وسائل الشيعة:

٣ / ٣٥٤ الحديث ٣٨٥٠.

(٦) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٤ و ٣٥٥ الحديث ٣٨٥١ و ٣٨٥٣.

(٧) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٥٧ الحديث ٢١٢، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٦٠ الحديث ٣٨٦٨.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٠٠

.....

ستعرف.



و ما أجب بأن الدلالة دلالة الخطاب، تترك في معرض النص «١»، فيه، أنا لم نجد النص الذى ادّعه، إلّا أن يكون مراده ما قاله فى «المدارك» من تضمّن بعض الصحاح لفظ «الأرض» «٢»، لكن ستعرف ما فيه.

مع أن السيد لا يقول بحجية المفهوم «٣»، بل غرضه أن الأرض لو كانت مع الطهور، فالطهور صفتها و حالها و حكمها، لا التراب، و الأرض مذكورة بلفظها، و الطهور المذكور إذا كان وصف هذا المذكور، فكيف جعل وصفا للذى ليس وصفه، و حالا و حكما لما ليس حاله و حكمه؟ فلا بدّ من كون ذكر التراب لغوا فاسدا.

مع كونه صلى الله عليه و آله و سلم فى معرض إظهار منه سبحانه عليه و على أمته، و إظهار توسعة دينه، و كونه سهلا حنيفا واسعا، فلو كان كل الأرض طهورا، لكان التخصيص بالتراب غلطا محضا مخرجا بالمقصود، مخرجا للكلام عن البلاغة، و موجبا لفساده، فكيف ينسب إلى الرسول صلى الله عليه و آله و سلم؟

و أمّا الطعن بوجود خبر خال عن القيد المذكور، ففيه، أن الأظهر هو السقط، و السهو عن القلم بالترك لا الازدياد، سيّما مع كونه أجنبيا مضادا للمطلوب مناقضا للمقصود.

مع أن السيد لا يعمل بأخبار الآحاد «٤»، فوجود خبر واحد لا يضّرّه، بل يعمل بما هو القطعى بالتواتر أو غيره. و ظاهر أن القطعى عنده هو الذى ذكره، بل

(١) المعتبر: ١/ ٣٧٣ و ٣٧٤.

(٢) مدارك الأحكام: ٢/ ١٩٨.

(٣) الذريعة إلى اصول الشريعة: ١/ ٣٩٣.

(٤) الذريعة إلى اصول الشريعة: ٢/ ٥١٧.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٠١

.....

استند إليه فى مقام الحكم الشرعى و أثبت به.

مع أن الظاهر من الآية، سيّما بانضمام الصحيح الوارد فى تفسيرها، هو اشتراط العلق حيث قال عليه السلام: «فامسحوا بوجوهكم و أيديكم من ذلك التيمم، لأنه علم أن ذلك أجمع لم يجر على الوجه، لأنه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكفّ، و لا يعلق ببعضها» «١».

و الصحيح هو صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام المتضمنة لكون الباء للتبعض «٢»، و سيجىء تمام الكلام فى اشتراط العلق. فإذا ظهر اشتراط العلق ظهر كون المراد فى الآية و الحديث من الصعيد هو التراب، لأن المتعارف تحقّق العلق فيه، لا فى غيره من الحجر و الحصى و الرمل، و أمثال ذلك، سيّما و أن يجرى على الوجه، و يصير سببا للاحتجاج بكون التيمم ببعض الوجه. هذا، مع ما ستعرف من المنع من الرمل، مع أنه لا قائل بالفصل، فإنّ غير السيد و موافقيه يجوزون التيمم بكلّ ما هو من الأرض «٣»، كما ستعرف.

و كون الغبار على مثل الحجر لأجل العلق لا ينفع، لأن الظاهر من الآية و غيرها كون العلق ببعض ما ضرب بيده عليه و يتيمم منه، لا غيره، كما هو ظاهر.

مع أن الغبار من جملة التراب، على أنه لا يعلم كونه من غير جنسه.

مع أنه إذا لم يكن من جنسه لم يكن من جنس الأرض أيضا على ما هو الظاهر، فيكون حكمه من غير الآية و أمثالها، بل من حديث

آخر، فتدبر!

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٥٦ الحديث ٢١٢، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٤ الحديث ٣٨٧٨ مع اختلاف يسير.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٥٦ الحديث ٢١٢، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٤ الحديث ٣٨٧٨.

(٣) قواعد الأحكام: ١/ ٢٢، مدارك الأحكام: ٢/ ١٩٧، كشف اللثام: ٢/ ٤٤٩.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٠٢

.....

و يدلّ عليه أيضا حسنة رفاعه عن الصادق عليه السّلام أنّه قال: «إذا كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجفّ موضع تجده فتيّم منه، فإنّ ذلك توسيع من الله تعالى - إلى أن قال - فإن كان لا يقدر إلّا على الطين فلا بأس أن يتيّم منه» (١).  
و لو كان التيّم بالأرض جائزا، لما اشترط فقد التراب، و لما قال: «فانظر أجفّ موضع»، فإنّ ابتلال الحجر لا حجر فيه، لالتصاق الكف بالحجر نفسه، مع أنّه لا خفاء في أنّ المراد بالتراب المبلّل، مع أنّه عليه السّلام في مقام التوسيع اقتصر على التراب و الطين.  
و رواية على بن مطر، عن بعض أصحابنا، عن الرضا عليه السّلام عن الرجل لا- يصيب الماء و لا التراب أ يتيّم بالطين؟ قال: «نعم، صعيد طيب و ماء طهور» (٢)، و فيها دلالة من وجهين، كما هو ظاهر.  
و رواية زرارة عن أحدهما عليه السّلام كذلك إلّا أنّه عليه السّلام قال: «إنّه الصعيد» (٣).  
و في صحيحة جميل من أنّ إمام القوم يتيّم و يصلّي بهم: «إنّ الله تعالى جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا» (٤)، إنّّه عليه السّلام في مقام التعليل خصص بالتراب و جعله طهورا.

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ١٨٩ الحديث ٥٤٦، الاستبصار: ١/ ١٥٦ الحديث ٥٣٩، وسائل الشيعة:

٣/ ٣٥٤ الحديث ٣٨٤٩ مع اختلاف يسير.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٠ الحديث ٥٤٩، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٤ الحديث ٣٨٥١.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٠ الحديث ٥٤٧، الاستبصار: ١/ ١٥٦ الحديث ٥٤٠، وسائل الشيعة:

٣/ ٣٥٤ الحديث ٣٨٥٠.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٦٠ الحديث ٢٢٣، تهذيب الأحكام: ١/ ٤٠٤ الحديث ١٢٦٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨٦ الحديث ٣٩٤١ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٠٣

.....

و في رواية: أنّ التراب طهور المسلم (١).

و في حسنة معاوية بن ميسرة: الرجل في السفر لا يجد الماء ثمّ صلّى ثمّ أتى الماء. إلى قوله عليه السّلام: «يمضى على صلاته، فإنّ ربّ الماء [هو] ربّ التراب» (٢).

و يدلّ عليه أيضا الأخبار المتضمنة لفضّ اليدين (٣)، إذ لا خفاء في ظهوره في التراب.

مع أنّ مضمونها ضرب بيديه الأرض، فظهر أنّ المراد من الأرض التراب خاصة، و مرّ بعض تلك الأخبار، و ربّما نذكر بعضا آخر

منها.

و يدلّ على ذلك أيضا صحيحة ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «إذا لم يجد الرجل طهورا و كان جنبا فليمسح من الأرض و ليصل» (٤).

فإنّ الظاهر أنّ «من» هنا للتبويض، و أنّ ظاهره العلوق، و المسح بالعلوق، موافقا لغيره من الأخبار و الآيّه، و العلوق ظاهر في التراب، كما عرفت، مع أنّ الوارد فيها لفظ «الأرض» (٥).

هذا، مع أنّ معظم الأرض و أغلب أجزائها- في مكان السؤال في بلد الراوى- هو التراب، بل لعلّه لا- يوجد فيها من الأرض سوى التراب، إلّا شاذّا نادرا (٦)، و المطلق ينصرف إلى الفرد الغالب، كما هو ظاهر، سيّما مع اعتضاده

(١) لاحظ! المعتبر: ٣٧٣/١.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٥٩ الحديث ٢٢٠، تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٥ الحديث ٥٦٤، الاستبصار:

١/ ١٦٠ الحديث ٥٥٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٧٠ الحديث ٣٨٩٣.

(٣) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٩٢ الباب ٢٩ من أبواب التيمّم.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٣ الحديث ٥٥٦، الاستبصار: ١/ ١٥٩ الحديث ٥٤٩، وسائل الشيعة:

٣/ ٣٦٨ الحديث ٣٨٨٧.

(٥) في (ف) و (ز) و (ط) زيادة: أيضا.

(٦) في (ف) و (ز) و (ط): إلّا نادرا تأمّل، بدلا من: إلّا شاذّا نادرا.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٠٤

.....

بالقرائن، مثل النفض و العلوق، و أنّ في كثير من الأخبار ذكر موضع «الأرض» لفظ «التراب»، و أنّه يظهر الاختصاص بالتراب و غير ذلك ممّا عرفت.

و ستعرف أيضا على أنّ الأصل في الأرض هو التراب، كما سيجيء عن ابن الجنيد (١) و نذكر صحّته، و لذا يصحّ أن يقال: أرض ذات أحجار و أرض فيها رمل، و أمثال ذلك، و لا يصحّ أن يقال: أرض فيها تراب و أمثال ذلك.

فبملاحظة ما ذكر، ظهر ضعف استدلالهم بلفظ «الأرض» الواردة في أمثال ما ذكر من الأخبار و غيرها، سيّما من يقول منهم بأنّ الحجر و أمثاله بعد العجز عن التراب، كما ستعرف.

فمع ذلك كيف يتمسك بلفظ «الأرض» المذكور، و يدعى كونه نصّا، و يرجح على جميع ما دلّ على الاختصاص بالتراب، مع كثرته و دلالته، و غاية قرب التوجيه في لفظ «الأرض» و بعده فيما يعارضه؟

بل استعمال لفظ العام في الخاص حقيقة، و من جملة الشائعات، بل في غاية الشيع، سيّما إذا كان الخاص هو الأصل في العام، كما عرفت، و سيجيء أيضا.

و هذا بخلاف استعمال لفظ الخاص في العام، فإنّه مجاز نادر الاستعمال، بل لم يعهد استعمال لفظ «التراب» في مطلق الأرض أصلا. مع أنّ كون لفظ «الصعيد» حقيقة في التراب و وجهه ظاهر، كما ذكره المفيد رحمه الله (٢) بخلاف كونه حقيقة في مطلق الأرض، إذ لم يظهر له وجه أصلا.

مع أنّ التراب صعيد يقينى لا ريب فيه، بخلاف غيره من الحجر و أمثاله، فإنّه عين الريبة فالأصل عدمه، مضافا إلى المرجحات الكثيرة

التي عرفتها.

(١) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١/ ٤٢٠ و ٤٢١.

(٢) المقنعة: ٥٩.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٣٠٥

.....

ولذا اختار محققوا أهل اللغة مثل الجوهري وغيره خلافه «١»، مع نقله عن لغوي، والسيد نسب إلى اللغويين القول بخصوص التراب «٢».

مع أنه يمكن أن يكونا [- أي الصعيد والأرض - معنا للتراب]، جمعا بين أقوال اللغويين وأدلتهم بأن الكل يريدون التراب، وأدلتهم لا يقتضى أزيد منه، كما عرفت.

هذا، مع أن العبادة توقيفية، والتميم بالتراب تيمم يقينا، بخلاف التيمم بالحجر ومثله، ولا ينقض اليقين بالحدث بالشك إلا بيقين مثله، والشك في الشرط يوجب الشك في المشروط.

ومما ذكر ظهر الجواب عن استدلال صاحب «المدارك»: بكون الصعيد هو الأرض بقول بعض اللغويين «٣» الذي ليس مثل الجوهري إمام فن اللغة، ولا مثل صاحب «القاموس» أيضا.

مع أنه قال: التراب أو الأرض «٤» على سبيل التردد، مقدما للتراب على الأرض، بل لعل قول ذلك البعض غير ثابت أو غير معتبر. ولذا نسب السيد إلى أهل اللغة ما نسب «٥»، والمفيد قال ما قال موافقا لابن عباس «٦».

(١) الصحاح: ٢/ ٤٩٨، مجمل اللغة: ٣/ ٢٢٦.

(٢) الناصريات: ١٥٢ و ١٥٣ المسألة ٤٨.

(٣) مدارك الأحكام: ٢/ ١٩٧، لاحظ! ترتيب كتاب العين: ٤٤٨، المصباح المنير: ٣٤٠، مجمع البحرين:

٨٥ / ٣

(٤) القاموس المحيط: ١/ ٣١٨.

(٥) الناصريات: ١٥١ و ١٥٢ المسألة ٤٨.

(٦) المقنعة: ٥٩، لاحظ! تفسير ابن عباس: ٨٩.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٣٠٦

.....

والمحقق رحمه الله مع غاية إصراره في كون الصعيد اسما للأرض لم يستند فيه إلى كلام لغوي أصلا، واكتفى بما قاله في ردّ كلام أهل اللغة «١»، فظهر أنه لم يظهر عليه قول من أهل اللغة، أو لم يعتمد.

وكذا الحال بالنسبة إلى العلامة رحمه الله، وجماعة من الفقهاء «٢» على ما ستعرف.

وكذا استدلاله بمسح الأرض على الجبهة، وغير ذلك من الأخبار.

قوله: (و جَوَزَ الْأَكْثَرُ). إلى آخره.

أقول: أما الحجر فقد منع من التيمم منه، اختاره الشيخ في «النهاية» (٣)، و ابن إدريس (٤)، و ظاهر ابن الجنيد المنع عنه مطلقا (٥). و اعترض عليهم بأنه أرض إجماعا، كما حكاها في «المعتبر» (٦)، فإن قالوا بكون الصعيد هو الأرض، يلزمهم القول بجواز التيمم به مطلقا.

أقول: الإجماع الذي ادّعه غير معلوم على ابن الجنيد، لأنه قال: لا يجوز من السبخ، و لا مما احيل عن معنى الأرض المخلوقة بالطبخ و التحجير (٧) خاصة.

و لعلّ الشيخ و ابن إدريس أيضا منعنا ذلك الإجماع، لكونه في موضوع (٨) الحكم الشرعي لا- نفسه، حتى يكون كاشفا عن قول المعصوم عليه السلام.

(١) المعتبر: ١/ ٣٧٣.

(٢) الروضة البهية: ١/ ١٥٤.

بهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمل، مصاييح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصاييح الظلام؛ ج ٤، ص: ٣٠٦

(٣) النهاية للشيخ الطوسي: ٤٩.

(٤) السرائر: ١/ ١٣٧.

(٥) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١/ ٤٢٠.

(٦) المعتبر: ١/ ٣٧٦.

(٧) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١/ ٤٢٠.

(٨) في (ز ٣) و (ك): موضع.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٠٧

.....

سلمنا، لكنهما لعلهما يقولان بكون الصعيد هو التراب (١)، كما قال به المفيد (٢)، و لذا حكم المفيد أيضا بجواز التيمم بالحجر بعد العجز عن التراب، و قال بأنه يصح حينئذ لموضع الاضطرار (٣).

و الظاهر أنّهما وافقاه، لكونه شيخ الشيخ، و هو شيخ ابن إدريس، و لعلّ السيد أيضا وافقهم (٤)، و كذا أبو الصلاح لما ذكر (٥).

و أما تجويزهم التيمم به (٦) بعد العجز عن التراب، فلأنّ العلامة في «المختلف» نقل الإجماع على جواز التيمم بغير التراب (٧).

و غير خفي أنّه ليس مراده صورة الاختيار، لأنّ الأعظم منعوا عنه مع كثرتهم و كونهم المؤسسين لمذهب الشيعة و رؤساءهم المشهورين و عمدتهم المعروفين، و ليس طريقة العلامة دعوى الإجماع في مخالفة هؤلاء و أمثالهم، كما لا يخفى.

و لعلّ ابن الجنيد أيضا نظره إلى ذلك، فإنّ أصل الأرض التراب، و أما الحجر و الرمل و أمثالهما، فهي متكوّنة منها بحدوث حرارة و حصول مزاج فيها، كما لا يخفى.

ثمّ إنّي عثرت على كلام «المختلف»، و هو هكذا: كلام الشيخ رحمه الله في

- (١) صرح به الشيخ في النهاية: ٤٨.  
 (٢) المقنعة: ٥٩.  
 (٣) المقنعة: ٦٠.  
 (٤) لاحظ! الناصريات: ١٥٢ و ١٥٣.  
 (٥) الكافي في الفقه: ١٣٦.  
 (٦) في (ف) و (ز) و (١) و (ط): بالحجر.  
 (٧) مختلف الشيعة: ١ / ٤٢١.  
 مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٠٨  
 .....

«النهاية» (١) يقتضى اشتراط عدم التراب فى التيمم بالأحجار، و اختاره ابن إدريس «٢»، و هو الظاهر من كلام المفيد «٣»، ثم نقل كلامه، و هو صريح فى ذلك.  
 ثم قال: و كذا اختيار سلار «٤».  
 ثم نقل كلام ابن الجنيد الذى نقلنا عنه «٥»، و اختار هو الجواز مطلقا، و استدلل بصدق اسم الأرض عليه.  
 ثم قال: احتج المانع بأنّ المأمور به التيمم بالصعيد للآية، و هو التراب، لتصاعده على وجه الأرض، فلا يجزى ما عداه.  
 و أجاب بالمنع عن عدم الحقيقة فى الحجر، فإنّه تراب اكتسبت رطوبة لزجة و عملت فيه حرارة الشمس حتى تحجر، و لو لم تكن الحقيقة باقية لم يكن التيمم به مجزيا عند فقد التراب كالمعدن، و التالى باطل إجماعا، فكذا المقدم «٦»، انتهى.  
 و فيه دلالة على كون الشيخ فى «النهاية» و جميع من وافقه قائلين بأنّ الصعيد هو التراب، مثل المفيد، و كذا ابن الجنيد. و أنّ العلامة أيضا وافقهم فى ذلك، إلّا أنه يدعى كون الحجر ترابا اكتسب رطوبة و حرارة حتى تحجر، و لم يخرج عن الحقيقة، كما قالوا فى الخرف، و كلامه صريح أيضا فى دعوى الإجماع بجواز التيمم بالحجر عند فقد التراب.  
 و يظهر منه عدم كون الصعيد هو الأرض عند اللغوى أيضا، عند العلامة

- (١) النهاية للشيخ الطوسى: ٤٩.  
 (٢) السرائر: ١ / ١٣٧.  
 (٣) المقنعة: ٦٠.  
 (٤) المراسم: ٥٣.  
 (٥) راجع! الصفحة: ٣٠٦ من هذا الكتاب.  
 (٦) مختلف الشيعة: ١ / ٤٢٠ و ٤٢١.  
 مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٠٩  
 .....

و الشيخ و موافقيه، على وفق ما قاله المفيد. و يظهر منه أيضا أنّ أصل الأرض هو التراب، و أنّ وجه الأرض هو التراب.  
 فظهر أنّ الأكثر يقولون بكون الصعيد هو التراب.

بل وربما ارتفع النزاع بملاحظة ما ذكرناه بين ظاهر كلام قدماء اللغويين، بل و مطلقا، فتأمل جدًّا! و جميع ما ذكر هنا أيضا يؤيد ما ذكرناه سابقا من كون التيمم بالتراب اختيارا، و أنه الصعيد.

و ظهر منه وجه جواز التيمم بغير التراب حال فقد التراب، لأن الإجماع المنقول بخبر الواحد حجة، لا يجوز ترك العمل به. و يؤيده أيضا أن المفيد وغيره - ممّا عرفت - صرحوا بجواز التيمم في صورة فقد التراب، بل ذهب سلار إلى تقديم التيمم بالغبار على التيمم بالحجر، كما ستعرف.

و هذا أيضا يؤيد كون الصعيد هو التراب، و كونه مقدما على الحجر.

و من العجائب أن صاحب «الذخيرة» بعد ما اختار كون الصعيد هو الأرض، و جوّز التيمم بالحجر مع وجود التراب، و اشترط العلوق في التيمم، قال في التيمم بالحجر: لا- يبعد أن يقال: يشترط أن يكون عليها- أي على الأحجار و غيرها من وجه الأرض - شيء من الغبار و نحوه ما يعلق باليد، لما سيجيء من دلالة بعض الأخبار الصحيحة فانتظر (١).

و بعد الاستدلال اختار التعليق بها، و مع ذلك جعل الغبار بعد الحجر و مع فقد، و لم يتفطن أن مفاد الصحيحة و جوب تعليق ما يتيمم به، بل و جوب تعليق

(١) ذخيرة المعاد: ٩٨.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣١٠

.....

شيء من الصعيد، فكيف ينفع الغبار و نحوه؟

و أما التيمم بالحصّ و النورة، فقال الشيخ في «النهاية» بعدم جوازه إلّا بعد فقد التراب (١)، و لعلّ مستنده الإجماع، كما مرّ في الحجر. و أما غيره ممّن قال بكون الصعيد هو الأرض (٢)، فقال بالجواز، لصدق اسم الأرض عليهما عرفا، و ابن إدريس منع من التيمم بالنورة مطلقا، و قال: بكونها من المعادن (٣)، و هو الظاهر من «اللمعة» و شرحه (٤)، و ربّما كان الظاهر من بعض المصنّفات أيضا. و ابن حمزة جوّز التيمم بأرضها لا نفسها (٥)، و هو الظاهر من «الشرائع» و زاد عليها الجص (٦). و لعلّ نظرهما إلى أن أرضهما أرض، بخلاف ما إذا لم تكونا بالأرض، إذ لا- يصدق (٧) حينئذ عليهما اسم الأرض، هذا قبل احتراقهما.

و أمّا بعده، فالمشهور المنع كما في «الذخيرة» (٨)، لخروجهما حينئذ عن اسم الأرض، و عن المرتضى في «المصباح» و سلار جوّزا التيمم بهما (٩).

قال في «المعتبر»: ما ذكره علم الهدى هو رواية السكوني عن جعفر، عن

(١) النهاية للشيخ الطوسي: ٤٩.

(٢) المراسم: ٥٤، المعتبر: ١/ ٣٧٥ و ٣٧٦، تذكرة الفقهاء: ٢/ ١٧٦.

(٣) الشرائع: ١/ ١٣٧.

(٤) اللمعة الدمشقية: ٢٣، الروضة البهية: ١/ ١٥٥.

(٥) الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٧١.

(٦) شرائع الإسلام: ١/ ٤٧.

(٧) في (ف) و (ز) و (ط): يطلقون.

(٨) ذخيرة المعاد: ٩٨.

(٩) نقل عن السيد في المعتبر: ١/ ٣٧٥، المراسم: ٥٤.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣١١

.....

أبيه، عن علي عليهم السلام أنه سئل عن التيمم بالجص؟ فقال: «نعم»، فقيل: بالنورة؟

فقال: «نعم»، فقيل: بالرماد؟ فقال: «لا، لأنه لا يخرج من الأرض وإنما يخرج من الشجر» (١).

ثم ضعف السكوني و حسن روايته هذه، لأنهما أرض، فلا- يخرج باللون و الخاصية عن اسمها، كما لا- تخرج الأرض الحمراء و الصفراء (٢)، انتهى.

و في تعليقه ما فيه، و لذا اختار في «المنتهى» اعتبار الاسم (٣).

و لعل مراد المصنف من النص بجوازه بالجص و النورة هو هذه الرواية، و فيه تأمل، لأن المتبادر منها حال الاحتراق، سيما بملاحظة قوله: «فقيل بالرماد» بعدهما، و قوله عليه السلام: «لأنه لا يخرج من الأرض». إلى آخره، و لذا استدلل بها لمختار السيد، إلا أن يكون مراد المصنف: أنه إذا جاز مع الاحتراق فمع عدمه بطريق أولى، لكن القائلين بالجواز مع عدم الاحتراق لا يرضون بهذه الرواية البتة. قوله: (بغبار الثوب و نحوه).

نقل الإجماع على ذلك الفاضلان (٤)، و الظاهر عدم مخالفه أحد في ذلك، إلا أنه نسب إلى بعضهم القول بجواز التيمم به مع وجود التراب أيضا (٥)، كما ستعرف.

و يدل على صحة التيمم بالغبار صحيحة أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال:

«إذا كنت في حال لا تقدر إلا على الطين فتيمم به، فإن الله أولى بالعدر إذا لم يكن

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ١٨٧ الحديث ٥٣٩، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٢ الحديث ٣٨٤٥ مع اختلاف يسير.

(٢) المعتبر: ١/ ٣٧٦.

(٣) منتهى المطلب: ٣/ ٦٥.

(٤) المعتبر: ١/ ٣٧٦، تذكرة الفقهاء: ٢/ ١٨٠.

(٥) لاحظ! مدارك الأحكام: ٢/ ٢٠٧.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣١٢

.....

معك ثوب جاف و لا لبد تقدر على أن تنفضه و تيمم به» (١).

و صحيحة زرارة أنه سأل الباقر عليه السلام أ رأيت المواقف إن لم يكن على وضوء كيف يصنع و لا يقدر على النزول؟ قال: «يتيمم من لبد سرجه أو معرفة دابته، فإن فيها غبارا و يصلّي» (٢).

و صحيحة رفاعه عن الصادق عليه السلام قال: «فإن كان في ثلج فلينظر في لبد سرجه فليتيمم من غباره أو شيء مغبر، و إن كان في موضع لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيمم به» (٣).



و مقتضى الصحاح التخيير بين غبار الثوب وغيره، كما هو المشهور.

لكن الشيخ في «النهاية» و «التهذيب» رتب بين غبار الثوب وغيره، وقدمه على الغير «٤».

و ظاهر صحيحة أبي بصير وجوب النفض و التيمم بالمنفوض «٥»، و نسب ذلك إلى المفيد و سلار و غيرهما «٦».

و لعله أولى و مقدّم على ضرب اليد على المغبر إن أمكن، لكونه أقرب إلى التيمم بالتراب لو لم نقل بكونه تيمما بالتراب، إذ لعل العرف يطلقون على الغبار

(١) الكافي: ٦٧/٣ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١/١٨٩ الحديث ٥٤٣، الاستبصار: ١/١٥٦ الحديث ٥٣٧، وسائل الشيعة: ٣/٣٥٤ الحديث ٣٨٥٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/١٨٩ الحديث ٥٤٤، الاستبصار: ١/١٥٧ الحديث ٥٤١، وسائل الشيعة: ٣/٣٥٣ الحديث ٣٨٤٦ مع اختلاف يسير.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/١٨٩ الحديث ٥٤٦، الاستبصار: ١/١٥٦ الحديث ٥٣٩، وسائل الشيعة: ٣/٣٥٤ الحديث ٣٨٤٩ مع اختلاف يسير.

(٤) النهاية للشيخ الطوسي: ٤٩، تهذيب الأحكام: ١/١٨٨ و ١٨٩.

(٥) مرّت الاشارة إليها آنفا.

(٦) نسب إليهم في ذخيرة المعاد: ٩٩، لاحظ! المقنعة: ٥٩، المراسم: ٥٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣١٣

.....

المجتمع بالنفذ لفظ «التراب».

و الظاهر أنّ التيمم بالغبار مقدّم على التيمم بالحجر، كما ذهب إليه سلار و المرتضى «١».

و يدلّ على ذلك ظاهر صحيحة رفاعه، إذ في صدرها: «إذا كانت الأرض مبتلةً ليس فيها تراب و لا ماء فانظر أجفّ موضع تجده فتيّم، فإنّ ذلك توسيع من الله عزّ و جلّ، و إن كان في ثلج فلينظر لبد سرجه فليتيّم من غباره أو شيء مغبر» «٢»، وجه الدلالة عرفتها في بحث كون الصعيد هو التراب، لكن ظاهرها تقديم التراب على الغبار، كما عليه المشهور فلا تناسب المرتضى، فإنّه قال بجواز التيمم بالغبار مع وجود التراب أيضا «٣».

لكن الشيخ و ابن إدريس على تقديم الحجر على الغبار مع تأخّره عن التراب «٤»، و سنشير إلى وجهه عندهما، و نسب إلى الأكثر تقديم الحجر مطلقا «٥»، و وجهه كونه من الأرض بلا شبهة عرفا.

و فيه ما عرفت سابقا، و لهذا أخّر المصنّف التيمم بالجصّ و النورة عن الغبار، ثمّ أخّر الطين عنهما، ثمّ أخّر الحجر عنه و شاركه مع الخزف.

لكن في ترتيبه أيضا نظر، لعدم ثبوته من الأدلّة، سيّما تقديمه الجصّ مطلقا و النورة كذلك على الحجر، بل و على الطين أيضا مع تأخّرها عن الغبار المؤخّر عن التراب.

(١) المراسم: ٥٣، الناصريات: ١٥١ و ١٥٢، لاحظ! الحقائق الناضرة: ٤/٣٠٣.

(٢) وسائل الشيعة: ٣/٣٥٤ الحديث ٣٨٤٩.

(٣) رسائل الشريف المرتضى: ٢٦ / ٣، لاحظ! مدارك الأحكام: ٢٠٧ / ٢.

(٤) الخلاف: ١ / ١٣٤ المسألة ٧٧، المبسوط: ١ / ٣٢، السرائر: ١ / ١٣٧.

(٥) لاحظ! ذخيرة المعاد: ٩٩، الحدائق الناضرة: ٣٠٧ / ٤.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣١٤

قوله: (أو الخزف). إلى آخره.

اختلف الأصحاب في جواز التيمم به، فابن الجنيّد والمحقّق وغيرهما لا يجوّزون «١»، للخروج بالطبخ عن اسم الأرض و التراب. وقيل بالجواز للشكّ في الاستحالة، ولأنّ الأرض المحترقة يقع عليها اسم الأرض حقيقة «٢». وفيهما ما فيهما، لأنّ أهل العرف لا يطلقون على الخزف اسم التراب، ولا اسم الأرض. والأرض المحترقة أيضا محلّ تأمل إطلاق الاسم عليه حقيقة و خاليا عن القرينة، ومع ذلك القياس في اللغة باطل عند القائل بالقياس أيضا.

مع أنّ الشكّ كيف ينفع مع كون المعتبر صدق الاسم و أنّه شرط؟ و نفع الاستصحاب بحيث يثبت به ما اعتبر من الصدق محلّ تأمل، ولذا لا يجوز التيمم بالمعادن و رماد الأرض و نحوهما، من جهة عدم صدق الاسم. و لا شكّ في أنّ الخزف لا يسمّى في العرف ترابا، فلا يكون أرضا أيضا، لأنّ أرضيته لكونه ترابا. و في «المعتبر» - بعد أن قطع بخروجه عن اسم الأرض - قال: و لا يعارض بجواز السجود، إذ قد يجوز السجود على ما ليس بأرض كالكاغذ «٣».

وفيه، أنّ الأخبار منعت عن السجود على غير الأرض «٤»، و الكاغذ خرج بدليل «٥» مسلّم لا غبار عليه.

(١) نقل عن ابن الجنيّد في تذكرة الفقهاء: ١٧٧ / ٢، المعتبر: ١ / ٣٧٥، مدارك الأحكام: ٢٠٢ / ٢.

(٢) جامع المقاصد: ١ / ٤٨٣، مجمع الفائدة و البرهان: ١ / ٢٢٢.

(٣) المعتبر: ١ / ٣٧٥.

(٤) وسائل الشيعة: ٥ / ٣٤٣ الباب ١ من أبواب ما يسجد عليه.

(٥) لاحظ! وسائل الشيعة: ٥ / ٣٥٥ الباب ٧ من أبواب ما يسجد عليه.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣١٥

.....

و أيضا موثقة سماعة - التي مرّت في التيمم لصلاة الجنائز - ربّما يظهر منها عدم جواز التيمم بالآجر و الحجر و نحوهما، لقوله عليه السلام: «يضرب يده على حائط اللبن فيتيمم» «١».

و قوله: في الأوّل - يعني الغبار - قد عرفت أنّ المرتضى نسب إليه القول بجواز التيمم به مطلقا «٢»، و لم نجد نسبة ذلك إلى ابن الجنيّد.

قوله: (و أمّا غير الأرض). إلى آخره.

المعروف من القائلين بكون الصعيد هو الأرض أنّ الغبار غير الأرض، و لذا يؤخّرونه عن التيمم بالحجر و نحوه ممّا هو من الأرض في الواقع أو عندهم.

والمجوز للتيّم به مطلقا يجعله من التراب على ما هو الظاهر منه. و أيضا الوحل ليس من الأرض عندهم للعلّة المذكورة. و أيضا نقل عن العلامة في «النهاية» القول بجواز التيّم بالرماد المتخذ من الأرض «٣» عملا برواية السكوني المتقدمة «٤». و مرّ أيضا عن المرتضى جواز التيّم بالنورة و الجص بعد احتراقهما و خروجهما عن صدق اسم الأرض عليهما للرواية المذكورة «٥»، و هي تضمنت الجص و النورة، إلّا أنّه نسب بعضهم إلى سلار خصوص النورة فقط «٦».

(١) الكافي: ١٧٨ / ٣ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ٢٠٣ / ٣ الحديث ٤٧٧، وسائل الشيعة: ١١١ / ٣ الحديث ٣١٦٢ مع اختلاف يسير.

(٢) راجع! الصفحة: ٣١٣ من هذا الكتاب.

(٣) نقل عنه في مدارك الأحكام: ٢ / ٢٠٠، لاحظ! نهاية الأحكام: ١ / ١٩٩.

(٤) راجع! الصفحة: ٣١٠ و ٣١١ من هذا الكتاب.

(٥) راجع! الصفحة: ٣١٠ من هذا الكتاب.

(٦) نسب إليه في مختلف الشيعة: ١ / ٤١٩.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣١٦

.....

و في «الذخيرة» نسب إليه و إلى المرتضى جواز التيّم بهما جميعا «١»، كما قلنا. و يمكن أن يقال: مراد المصنّف من الأرض ما يشمل الامور المذكورة في كلامه السابق من الغبار و الطين و غيرهما. لكن بقي الاعتراض على القائمين بكون الصعيد هو الأرض، بأنّ الغبار و الوحل «٢» إن كانا من الأرض، فلا وجه لقولهم في الترتيب بينهما و بين الأرض، و إن لم يكونا منها، فكيف يقولون بجواز التيّم بهما؟ مع أنّ العلامة قال في «المنتهى»: لا يجوز التيّم بما ليس بأرض مطلقا، كالمعادن و النبات المنسحق و الأشجار و غيرهما، سواء كان من جنسها أو لم يكن، و هو مذهب علمائنا أجمع «٣».

و يمكن أن يقال: مراده و مراد جميع المجمعين «٤» من الأرض ما يشمل ما ذكر، لكنّه و المحقق قالا- بأنّ التيّم بالغبار و الوحل مشروط بعدم التراب خاصة «٥».

و مقتضى دليلهما التأخر عن الحجر و غيره ممّا هو من الأرض، كما اختاره في «الدروس» «٦».

و ربّما يظهر من عبارة «اللمعة» كونهما داخلين في التراب، و أنّ الأرض هو التراب و الحجر لا- غيرهما «٧» و شارحه ألحق بالحجر الخزف، قائلا بأنّ الحجر

(١) ذخيرة المعاد: ٩٨.

(٢) في (ز ٣): و الرمل.

(٣) منتهى المطلب: ٣ / ٦٢ و ٦٣.

(٤) في (ف) و (ز ١) و (ط): المحققين.

(٥) منتهى المطلب: ٣ / ٦٨، المعتمد: ١ / ٣٧٧.

(٦) الدروس الشرعية: ١ / ١٣٠.

(٧) اللعة الدمشقية: ٢٣.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣١٧

.....

تراب اكتسب رطوبة لزجة و حرارة «١»، على وفق ما مرّ عن «المختلف» «٢»، ولهذا قال بالخزف، لأنه أقرب إلى التراب من الحجر. هذا، وإن كان عذر الفاضلين صحيحة رفاعه، فقد عرفت ظهورها في كون التيمّم بالتراب خاصة مع الاختيار «٣»، وهذا يضعف ما ذكر في «الدروس» «٤».

و بالجملة، كلماتهم مضطربة، وكلّ ذلك يشيد ما اخترنا من كون الصعيد هو التراب، وأنّ جواز التيمّم بغيره بعد فقدته بمقتضى دليل من إجماع أو خبر.

و مقتضى ما اخترناه أنّ بعد فقد التراب اليابس يتعيّن التراب المبتل، و بعد فقدته أيضا يتعيّن الغبار بنفض المغبر و جمع الغبار فالتيمّم به، و مع العجز يضرب اليد على المغبر و يتيمّم.

و مع العجز عن الغبار يتيمّم بالوحد، بأن يضع يده عليه ثم يفرّكها و يتيمّم به، كما قال به الشيخان «٥»، و قال الآخرون: يضع يده عليه و يتربّص فاذا ببس تيمّم به «٦». و الأوّل أقرب إلى ظاهر الروايات.

و إذا أمكن طلى الوحد بشيء ينشّف رطوبته و يجعله يابسا، فهو مقدّم على الغبار، على حسب ما ذكر.

و لا بدّ أن يكون الوحد أصله ممّا يصحّ به التيمّم، كما صرح به العلامة «٧»

(١) الروضة البهية: ١/ ١٥٤.

(٢) راجع! الصفحة: ٣٠٨ من هذا الكتاب.

(٣) راجع! الصفحة: ٣١٢ من هذا الكتاب.

(٤) مرّ آنفا.

(٥) المقنعة: ٥٩، المبسوط: ١/ ٣٢، النهاية للشيخ الطوسي: ٤٩.

(٦) الوسيلة: ٧١، تذكرة الفقهاء: ٢/ ١٨١، كشف الالتباس: ١/ ٣٥٦.

(٧) نهاية الأحكام: ١/ ٢٠٠.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣١٨

.....

و كذلك الغبار، كما صرح به هو و غيره «١».

و أمّا التيمّم بالحجر، فلعله مؤخّر عن الوحد أيضا، لعدم إجماع يقتضى تقديمه على الوحد، فكيف على الغبار؟ سيّما و أن يكون خاليا عن العلق، لما ستعرف من اشتراطه.

بل ظاهر الأخبار المتقدّمة الترتيب الذى ذكرناه، فلو كان الحجر ممّا يجوز به التيمّم فى الجملة بسبب الإجماع المنقول «٢» المعتضد باتفاق الكلّ سوى ابن الجينيد «٣»، لتعيّن كونه بعد الطين، كما اختاره المصنّف و من وافقه، و الأحوط جمع التيمّم بالحجر مع التيمّم بالوحد.

و إذا جمع بين التيمّم بالحجر و بين التيمّم بالغبار فلعله أحوط أيضا، فإذا فقد الكلّ فالأحوط التيمّم بالحجر الخالى عن العلق، لكن الأحوط قضاء تلك الصلاة و إعادتها.

و أما الحجر الذي عليه الغبار، فهو في مرتبة الغبار، بل و أولى من الغبار على مثل الثوب و الحصر و نحوهما، و حصل الاحتياط الذي ذكرنا فيه.

و أمّا إذا كان على الحجر منسحق من الحجر أو الجص و نحوهما، و كان ذلك المنسحق علوقه، فالأحوط إعادة تلك الصلاة التي وقعت بالتيمّم المذكور و قضاؤها.

قوله: (بنداوة الثلج).

مرّ الكلام فيه «٤».

(١) السرائر: ١/ ١٣٨، نهاية الأحكام: ١/ ٢٠٠، روض الجنان: ١٢١.

(٢) الخلاف: ١/ ١٣٤ و ١٣٥ المسألة ٧٧.

(٣) نقل عنه في مدارك الأحكام: ٢/ ١٩٩.

(٤) راجع! الصفحة: ٢٥٥ و ٢٥٦ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣١٩

## ٤٨- مفتاح [وجوب وضع الكفّين على الأرض]

يجب وضع الكفّين معاً على الأرض باعتماد مرّة واحدة، كما في الصحاح المستفيضة فعلاً في معرض البيان «١»، و قيل: مرّتين «٢»، كما في بعضها قولاً «٣»، و حمل على الاستحباب أو التخيير جمعاً «٤».

و قيل: للوضوء مرّة و للغسل مرّتين للجمع «٥»، و يدفعه المعبرة الدالّة بعضها على المساواة «٦»، و الآخر على أجزاء المرّة الواحدة في الغسل «٧».

و يشترط علوق التراب «٨» و إن استحب النفض، و فاقا للسيد و جماعة «٩»

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٨-٣٦١ الباب ١١ من أبواب التيمّم.

(٢) منتقى الجمان: ١/ ٣٥١، لاحظ! مدارك الأحكام: ٢/ ٢٢٩ و ٢٣٠.

(٣) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦١ الحديث ٣٨٧٠-٣٨٧٣.

(٤) ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٦٢، مجمع الفائدة و البرهان: ١/ ٢٣١.

(٥) شرائع الإسلام: ١/ ٤٨، منتهى المطلب: ٣/ ١٠١، الروضة البهية: ١/ ١٥٨.

(٦) تهذيب الأحكام: ١/ ٢١٢ الحديث ٦١٧، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٣ الحديث ٣٨٧٥.

(٧) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٠ الحديث ٣٨٦٨.

(٨) في بعض النسخ: علوق شيء من التراب.

(٩) لم نعر عليه في مظانّه، و لكن نسب إلى ظاهر كلام ابن الجنيّد فقط، لاحظ! مختلف الشيعة: ١/ ٤٣٠، الحدائق الناضرة: ٤/ ٣٣٢، مفتاح الكرامة: ٤/ ٤٤٨.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٢٠

و إن خالف الأكثر، لأنّ «من» في الآية «١» للتبويض، كما قاله جماعة من علماء العربية «٢»، و للصحيح في تفسيرها «٣» و لعلّ النفض

لتقليل ما يوجب التشويه.

و نمنع جوازه على الحجر، كما مرّ.

و العلوّق الابتدائي كاف و إن لم يبق لليدين، مع أنّ الظاهر بقاء شيء، بل لذلك استحبّ تكرار الضرب فسقط حججهم. و يمكن القول بوجوب التكرار مع عدم بقاء التراب خاصّة، و هو جمع رابع بين النصوص الفعلية و القولية حسن.

(١) المائدة (٥): ٦.

(٢) مغنى اللبيب: ١ / ٤٢٠، البهجة المرضية: ٢١٣.

(٣) وسائل الشريعة: ٣ / ٣٦٤ الحديث ٣٨٧٨.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٢١

قوله: (يجب وضع الكفّين). إلى آخره.

في «المدارك» و «الذخيرة»: أجمع الأصحاب على وجوبه و شرطيته في التيمّم، فلو استقبل العواصف حتّى لصق صعيدها بوجهه و يديه لم يجزه «١».

و لعلّ مرادهما من «لصق» إلى آخره، لصق بكفّيه فمسح بهما وجهه و يديه لم يجزه، لأنّ الأصل في التيمّم هو المسح، كما عرفت، فالبطلان حينئذ بديهى الدين.

ثمّ قالوا: لتوقف الوظائف الشرعية على النقل، و المنقول في كيفية التيمّم وضع اليدين على الأرض أولاً، فيكون ما عداه تشريعاً محرماً «٢».

قلت: هذا يخالف طريقتهم في الاستدلال بالآية في الوضوء و الغسل بأنّ الغسل و المسح معلومان لا يحتاجان إلى النقل «٣»، فيحکمان بعدم وجوب كون الغسل و المسح ابتدائهما من قصاص الشعر «٤».

و كذا الحال في اليدين «٥»، و يقولان: لعلّ ما صدر في الوضوء و التيمّم البياني مجرّد اتفاق، أو أحد أفراد الواجب التخييري أو الاستحباب، فيعترضان بأمثال هذه الاعتراضات على الفقهاء في حكمهم بالوجوب «٦»، و عرفت الجواب أيضاً. و ممّا ذكر ظهر أنّ الواجب هو الضرب، كما عبّر «٧» به معظم الأصحاب، لا

(١) مدارك الأحكام: ٢ / ٢١٧، ذخيرة المعاد: ١٠٢.

(٢) مدارك الأحكام: ٢ / ٢١٧، لم نعثر على هذه العبارة و نحوها في ذخيرة المعاد.

(٣) مدارك الأحكام: ١ / ٢٠٠، ذخيرة المعاد: ٢٧ مع اختلاف يسير.

(٤) مدارك الأحكام: ٢ / ٢٢٢، لم نعثر عليه في ذخيرة المعاد.

(٥) مدارك الأحكام: ٢ / ٢٢٦، ذخيرة المعاد: ١٠٥ مع اختلاف يسير.

(٦) مدارك الأحكام: ١ / ٢٠٠، ذخيرة المعاد: ٢٧ مع اختلاف يسير.

(٧) في (ف): اعترف.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٢٢

.....

مجزّد الوضع، كما نسب إلى الشهيد و المحقّق الشيخ على «١» استنادا إلى أنّ الغرض قصد الصعيد و هو حاصل بالوضع، و لذا ورد في بعض الأخبار لفظ «وضع» «٢».

و فيه، ما عرفت من أنّ الفعل شخص واحد لا عموم فيه، فإن كان المراد من لفظ «الوضع» المعبر به عن الفعل ما يشمل الضرب، فقد عرفت عدم العموم في الفعل، فلا يعارض ذلك ما ورد في الصحاح الكثيرة من لفظ «الضرب» «٣» و قد عرفت بعضها في بحث كون الوجه خصوص الجبهة و الجبين، و غير ذلك.

و إن كان المراد ما يباين الضرب، فلو سلم كونه معناه يلزم منه كون التيمم بغير ضرب أصلا، و هو خلاف ما يقول به المستدل أيضا لو لم نقل بكونه خلاف الضروري. بل غير خفي أنّه خلاف المجمع عليه، فحينئذ يتعيّن توجيهه و رفع اليد عن ظاهره، و إرجاعه إلى ما يوافق الصحاح الكثيرة القويّة الدلالة، بل و دلالتها نص.

و عرفت سابقا أنّ في كثير من تعبيرات التيمم وقع المسامحة، كما هو المشاهد بالوجدان، لعدم اقتضاء المقام التفصيل و التشخيص، و لذا ورد في بعض الأخبار:

ضرب يده على البساط و على المسح «٤»، مع أنّه لا شبهة في وجوب كون الضرب على التراب أو الأرض اختيارا. و ممّا ذكر ظهر أيضا وجوب كون الضرب بباطن الكف مبسوطا، لأنّه المعهود في الضرب و الوضع، مع أنّه وفاقا أيضا و طريقة المسلمين في الأعصار و الأمصار.

(١) نسب إليهما في ذخيرة المعاد: ١٠٢، لاحظ! ذكرى الشيعة: ٢ / ٢٥٩ و ٢٦٠، جامع المقاصد: ١ / ٤٨٩.

(٢) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٩ و ٣٦٠ الحديث ٣٨٦٤ و ٣٨٦٥ و ٣٨٦٨.

(٣) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٨ - ٣٦٠ الحديث ٣٨٦١ و ٣٨٦٣ و ٣٨٦٤ و ٣٨٦٧ و ٣٨٦٩.

(٤) الكافي: ٣ / ٦٢ الحديث ٣ و ٤، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٨ الحديث ٣٨٦١ و ٣٨٦٢.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٢٣

.....

و ممّا ذكر ظهر أيضا لأنّه لا بدّ من كون ضربهما معا، كما ذكره المصنّف موافقا لظاهر الأصحاب و المتبادر من لفظ «تضرب بكفيك» في خبر ليث «١»، و «بيديك» في خبر زرارة «٢»، و «بيديه» في خبره الآخر «٣»، و غير ذلك من الأخبار «٤».

سيما بملاحظة قولهم عليهم السّلام فيها: «و تمسح بهما وجهك» «٥»، و خصوصا بعد قولهم عليهم السّلام: «تنفضهما» و قولهم عليهم السّلام: «ضربة واحدة للوجه» «٦».

و هل يجب كون ما يتيمم به موضوعا على الأرض على ما يظهر من بعض الأخبار «٧»؟

الظاهر من الأصحاب عدم وجوبه، كما هو الظاهر من أخبار اخر، مثل ما ورد من ضرب اليد بحائط لبن «٨»، و غيره من الأخبار الآتية.

مضافا إلى قاعدة البدلية و عموم المنزلة، و عدم الإلزام و الالتزام في الأعصار و الأمصار.

لكن لو كان على وجهه تراب صالح للضرب عليه، فضرب و مسح عليه، فإجزاؤه مشكل «٩»، لأنّ الظاهر من الآية و الأخبار مسح الوجه و اليدين بالتراب

(١) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٠٩ الحديث ٦٠٨، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٦١ الحديث ٣٨٧١.

(٢) تهذيب الأحكام: ١ / ٢١٠ الحديث ٦١١، الاستبصار: ١ / ١٧٢ الحديث ٥٩٩، وسائل الشيعة:

٣ / ٣٦١ الحديث ٣٨٧٣.

(٣) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٠٧ الحديث ٦٠١، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٩ الحديث ٣٨٦٣.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٨ الباب ١١ من أبواب التيمم.

(٥) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٨ و ٣٥٩ الحديث ٣٨٦١ و ٣٨٦٣ و ٣٨٦٤، ٣٦٠ الحديث ٣٨٦٧ مع اختلاف يسير.

(٦) تهذيب الأحكام: ١ / ٢١٠ الحديث ٦٠٩، الاستبصار: ١ / ١٧١ الحديث ٥٩٧، وسائل الشيعة:

٣ / ٣٦١ الحديث ٣٨٧٢.

(٧) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٨ الحديث ٣٨٦١ و ٣٨٦٢.

(٨) الكافي: ٣ / ١٧٨ الحديث ٥، وسائل الشيعة: ٣ / ١١١ الحديث ٣١٦٢.

(٩) في (ف) و (ز) و (ط) زيادة: لما ذكر.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٢٤

.....

من الخارج، و لأنّ المنقول في التيممات البيانية خلافه «١».

و كذا ظاهر عبارات الأصحاب و طريقة المسلمين في الأعصار و الأمصار، فملاحظة جميع ما ذكر لم يحصل اليقين بالبراءة.

و يجب أيضا طهارة التراب، لقوله تعالى طيباً\* و فتر بالطاهر، بل هو الظاهر منه، بل هو إجماعي، كما يظهر من «المنتهى» و غيره «٢».

و كذا يجب طهارة الممسوح و الماسح جميعا لقاعدة البدئية و عموم المنزلة، بعد الوفاق من الأصحاب على ما هو الظاهر، و طريقة

المسلمين في الأعصار و الأمصار.

ثم اعلم! أنّ جميع ما ذكر إنّما هو في حال الاختيار، و أما الاضطرار فمقتضى ما ورد عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم من قوله:

«إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم» «٣».

و قول علي عليه السلام: «الميسور لا يسقط بالمعسور» «٤». و قوله عليه السلام: «ما لا يدرك كله لا يترك كله» «٥» و قاعدة البدئية، و

عموم المنزلة، و قاعدة الاستصحاب- ببعض الوجوه- و جوب الإتيان بما تيسر.

و لو لم يتيسر أن يفعله المكلف بنفسه، فنائبه على ما مرّ في الوضوء، و هو الظاهر من الأصحاب.

فلو سقط من يديه أو من جبهته شيء، و جب المسح بالباقي على الباقي.

و كذا لو سقط أحد الكفين من الزند، فالظاهر عدم وجوب الضرب بما بقي

(١) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٨ - ٣٦١ الباب ١١ من أبواب التيمم.

(٢) منتهى المطلب: ٣ / ٧٨، الروضة البهية: ١ / ١٥٤.

(٣) عوالي اللآلي: ٤ / ٥٨ الحديث ٢٠٦ مع اختلاف يسير.

(٤) عوالي اللآلي: ٤ / ٥٨ الحديث ٢٠٥ مع اختلاف يسير.

(٥) عوالي اللآلي: ٤ / ٥٨ الحديث ٢٠٧.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٢٥

.....



من الذراع، واستقره في «المتهى» (١)، و مرّ في الوضوء ما يعرف به التحقيق و التفصيل. و نقل في «المختلف» عن الشيخ في «المبسوط»: إذا كان مقطوع اليدين من الذراعين، سقط عنه فرض التيمّم، محتجاً بأنّ الدخول في الصلاة مع تعدّد المائئة إنّما سوّغ بمسح الوجه و اليدين، لقوله تعالى فأمسحوا\* (٢) الآية، و إذا كان المنع إنّما يزول بفعل المجموع و لم يتحقّق، لم يزل المنع.

ثمّ أجاب- بأنّ التكليف بالصلاة غير ساقط عنه، و إلّا سقطت مع الطهارة المائئة بقطع أحد العضوين، و ليس كذلك إجماعاً، و إذا كان التكليف ثابتاً و جب فعل الطهارة، و لا يمكن الاستيفاء، و ليس البعض شرطاً في الآخر، فيجب الإتيان بما يتمكّن منه، و الظاهر أنّ مراد الشيخ ما ذكرناه (٣)، انتهى كلامه- مشيراً إلى ما أشرنا إليه من الأدلّة، و أنّ الواجب المركّب لا يسقط وجوبه بالعجز عن بعض أجزائه، لعدم كونه شرطاً في الباقي، فمقتضى الأخبار الثلاثة و الاستصحاب و جوب الإتيان به. و الأخبار معتبرة عند الفقهاء، يستندون إليها في مواضع كثيرة لا تحصى.

و الظاهر أنّه لا خلاف في ذلك بين الفقهاء، و إن نقل في «المختلف» عن الشيخ في «المبسوط» ما نقل، لأنّ عبارته في «المبسوط» في غاية الظهور في موافقة المشهور.

و لا مجال لتوهم المخالفة منه معهم، و لذا صرح بأنّ الظاهر أنّ مراد الشيخ ما

(١) منتهى المطلب: ٣ / ٩٩.

(٢) النساء (٤): ٤٣.

(٣) مختلف الشيعة: ١ / ٤٤٧ و ٤٤٨، لاحظ! المبسوط: ١ / ٣٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٢٦

.....

ذكرناه، لأنّ عبارة «المبسوط» هكذا:

و إذا كان مقطوع اليدين من الذراعين، سقط فرض التيمّم عنه، و يستحب أن يمسح ما بقي، لأنّ ما أمر الله بمسحه قد عدم، فوجب أن يسقط فرضه (١)، انتهى عبارته بلفظها.

و غير خفى أنّ الضمير في قوله: «فرضه» راجع إلى ما أمر الله بمسحه المعدوم، فيكون الضمير في قوله: «عنه»، أيضاً راجعاً إلى المقطوع المذكور سابقاً عليه، يعنى: الذى قطع من ذراعه، و هو يده المنقطعة من ذراعه، المنعده من جهة انقطاعها منه.

و ينادى بما ذكرنا قوله: (و يستحب أن يمسح ما بقي)، لأنّه صريح في كونه متيمّماً، و كون تيمّمه صحيحاً، كما ستعرف.

و ما ذكر العلامة من قوله في الاحتجاج: بأنّ الدخول في الصلاة (٢). إلى آخره احتجاج من العلامة للشيخ، كما هو رأيّه في «المختلف»، و تقرير منه له، إذ ليس منه في «المبسوط» أثر أصلاً و رأساً، بل عبارته هي التي ذكرناها من دون زيادة و لا تفاوت مطلقاً (٣).

و في «الدروس» حكم باستحباب مسح ما بقي من الأقطع المستوعب (٤).

و الظاهر أنّه لقاعدة البدليّة و عموم المنزلة، و لذا حكم باستحباب السواك و التسمية، فتأمل! و استثنى عن القاعدة و العموم التكرار في المسح، و سيجىء ما يدلّ على عدم

(١) المبسوط: ١ / ٣٣.

(٢) مَرَّ آنفا.

(٣) لم ترد في (ف) و (ز) و (ط) من قوله: و الظاهر. إلى قوله: مطلقا.

(٤) الدروس الشرعية: ١/ ١٣٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٢٧

.....

التكرار، و كذا تحليل الأصابع فيه، و هو كذلك، لفتاوى الفقهاء «١» بعد ظواهر الأخبار و طريقة المسلمين، و أن ما بين الأصابع ليس داخلا في الظهر و لا في البطن، و المعتبر في التيمم هو خصوص الظهر و البطن.

و لا- يجوز مع حائل بالإجماع «٢» و الأخبار «٣»، فلا- يصح التيمم و الخاتم في الإصبع، و كذا ما ماثله، فلا بدّ من رفع الحائل مهما أمكن، فلا يجوز التيمم على الطلاء من الأدوية و الدم من البرغوث و غيره، و أمثال ذلك.

نعم، إذا كان الموضع يدمى من القرحة أو الجرح، و لا- يمكن الإزالة أصلا، يتيمم على الدم اليابس، بل و على الرطب أيضا، إذا لم يمكن يسه، كما لا يمكن إزالته.

قال في «الذخيرة»: و في حكم قطع اليد ما لو كان بيديه جراحة تمنع من الضرب بهما «٤». و مراده سقوط الضرب خاصة لا المسح أيضا.

و يحتمل أن يكون مراده سقوطهما معا، و أنه يجب عليه الاستنابة بقرينه قوله بعده:

و كذا لو كانت اليدان نجستين و تعدّرت الإزالة، و كانت النجاسة متعدية توجب تنجس التراب، مع تأمل فيه. أما لو لم تكن متعدية، فالظاهر وجوب الضرب بهما، لعموم الأدلة.

قال الشارح الفاضل: في صورة تعدّر الضرب بالباطن يضرب بالظهر إن

(١) ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٧٠، جامع المقاصد: ١/ ٤٩٩، كشف اللثام: ٢/ ٤٨١.

(٢) لاحظ! منتهى المطلب: ٣/ ٩٥.

(٣) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨٥ - ٣٦١ الباب ١١ من أبواب التيمم، لاحظ! الحدائق الناضرة: ٤/ ٣٥٤.

(٤) ذخيرة المعاد: ١٠٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٢٨

.....

خلا منها «١»، و قال: هو غير بعيد «٢».

أقول: هو كذلك إن أمكن الاستيعاب و تحقّق، و إن كان في التحقّق، صعوبة، فلا بدّ من الاجتهاد و المبالغة التامة. و تأمله في النجاسة المتعدية بمكانه إذا لم يمكن الاستنابة و لا المسح أصلا بغير تلك الصورة، كما هو الحال فيما إذا كان الممسوح فيه نجاسة متعدية، لما عرفت من الأدلة.

و أما إذا أمكن الاستنابة أو المسح بغير تلك الصورة- مثل المسح بظهر الكف- فلا.

و عرفت أنه ربّما يظهر من عبارته أن الجراحة المانعة من الضرب مثل قطع اليد في سقوط الضرب و المسح، يعنى أنه يستتبع فيهما.

و الظاهر أنه يستتبع في الضرب فقط مع إمكان المسح بنفسه، إلّا أن يكون نظره إلى الجراحة، إذا منعت الضرب منعت المسح أيضا،

و مع تيسر المسح يتيسر الضرب أيضا، لكنّه محلّ تأمل ظاهر.

و بالجملة، مقتضى القاعدة التي مهّدها أنّ كلّ واجب من واجبات التيمّم يجب أن يباشره، للإجماع والآية «٣» والأخبار «٤»، و مع تعذّر شيء منها أتى بالباقي، و أمّا المتعذّر، فإنّ أمكنه الاستنابُ فعل، إلّا أنّ «٥» الساقط من الممسوح لا يستتاب فيه. و كذا الماسح أيضا، إذا أمكنه مسح مجموع الباقي بالباقي، و إلّا فما لا يمكنه

(١) روض الجنان: ١٢٥.

(٢) ذخيرة المعاد: ١٠٣.

(٣) النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٨ الباب ١١ من أبواب التيمّم.

(٥) في (ف): لأنّ.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٢٩

.....

يستتنب فيه إن أمكنه، مع احتمال سقوط خصوص الاعتماد في الضرب و الاكتفاء بمجرد الوضع إذا أمكنه و لم يمكنه الاعتماد، كسقوط المسح بالباطن بالاكتفاء بالظاهر، كما قال الشارح الفاضل «١»، و هذا أقوى، و الاحتياط واضح.

ثمّ اعلم! أنّ المعروف من الأصحاب أنّه لا بدّ في الضرب أو الوضع أن يقع مجموع الكف على التراب أو مطلق الأرض - على اختلاف آرائهم فيما ذكر على حسب ما عرفت - و أنّ التراب لا بدّ أن يكون خالصا غير ممزوج بشيء من المعادن أو غيرها، إلّا أن يكون مستهلكا بحيث يصدق على المجموع اسم التراب «٢» و يسمّى ترابا خالصا. و كذا الحال في الأرض عند اعتبارها. لكن نقل عن «المنتهى»: أنّه لو اختلط التراب بما لا يتعلّق باليد كالشعر جاز التيمّم منه، لأنّ التراب موجود، و الحائل لا يمنع من التصاق اليد به «٣».

و استشكله في «المدارك»: بأنّ الاعتبار مماشّة باطن الكفّين بأسرهما للصعيد، و ما أصاب الخليط من اليد لم يماسّ التراب «٤» انتهى. أقول: الظاهر من قوله: (الحائل لا يمنع من التصاق اليد به) أنّه لا يمنع من التصاق شيء من اليد، فلعلّ مراده أنّه يصعد بالضرب عليه غبار من التراب يحيط بجميع الكف بحيث لا يبقى شيء من الكفّ خاليا عن الغبار واقعا أو عرفا، فيكون المعبر عنه خلوص العلوق عن غير التراب، أو أنّ الخليط نادر، بحيث يصدق عرفا ضرب مجموع الكف على التراب، فيكون المعبر صدق التراب الخالص عرفا.

(١) روض الجنان: ١٢٥.

(٢) في (ف) و (ز) و (ط) زيادة: الصرف.

(٣) نقل عنه في مدارك الأحكام: ٢ / ٢٠٥، لاحظ! منتهى المطلب: ٣ / ٦٥.

(٤) مدارك الأحكام: ٢ / ٢٠٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٣٠

.....

و لعلّ صاحب «المدارك» يستشكل في الأمرين معا، أمّا في الأوّل، فبأنّ مماشّة باطن الكفّين بأسرهما عند الضرب معتبر بظاهر الأدلّة.

و أما في الثاني، فلأنَّ الصدق العرفي ينفع إذا ثبت كونه بعنوان الحقيقة و التبادر من اللفظ الخالي عن القرينة، و لم يثبت. و لعلَّ مراد المصنّف من قوله: (و الأحوط التراب الخالص) إشارة إلى ما ذكر «١» هنا، لكنّه لم يشر إلى مخالف في خصوص قيد الخلوّص.

و كيف كان، لا تأمل في كونه أحوط، بل و الإشكال في المخالف. قوله: (مرّة واحدة). إلى آخره.

اختلف الأصحاب في ذلك، فقليل: بالمرّة الواحدة مطلقاً، كما اختاره المصنّف. و نسب إلى السيّد في «شرح الرسالة»، و ابن الجنيّد، و ابن أبي عقيل، و المفيد في «المسائل الغريّة» «٢».

و قيل: بالضربتين كذلك، و نسب إلى المفيد في «الأركان»، و علي بن بابويه «٣».

لكن في «المدارك» نسب إليه اعتبار ثلاث ضربات: ضربة لمسح مجموع الوجه، و ضربة باليسار لمسح اليمين من المرفق إلى أطراف الأصابع، و ضربة باليمين لمسح اليسار كاليمين، من دون فرق بين بدل الوضوء و بدل الغسل «٤».

و في «المعتبر» نسبة إلى قوم منّا بعد أن نقله عن علي بن بابويه «٥»، كذا في

(١) في (ف) و (ز) و (ط): ذكرنا.

(٢) نقل عنهم المحقّق في المعتبر: ١/ ٣٨٨، العلامة في مختلف الشيعة: ١/ ٤٣٠ و ٤٣١.

(٣) نسب إليهما في ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٦٠ و ٢٦١.

(٤) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٣٠.

(٥) المعتبر: ١/ ٣٨٨.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٣١

.....

«المدارك» «١»، لكن في «المختلف» لم ينسبه إلى أحد أصلاً، و لم يذكره مطلقاً، و أشرنا سابقاً إلى التأمل في نسبته إليه، بل و نسبته إلى أحد ممّن تقدّم على الصدوق أو عاصره إلى زمان تأليفه أماليه، إذ عرفت كلامه فيه.

و قيل: يضرب ضربة للوجه و اليدين جميعاً في الوضوء، و ضربة للوجه و ضربة أخرى لليدين في الغسل.

و هو المشهور بين القدماء و المتأخّرين، كما يظهر من «المختلف» «٢»، بل ظهر من كلام الصدوق رحمه الله في أماليه: أنّه مذهب الإماميّة إلى حدّ يجب الإقرار به «٣».

و مرّ الكلام المذكور في بحث كون الوجه في التيمّم بعضه «٤».

و يظهر من الشيخ رحمه الله أيضاً في «التهديب» أنّه مذهب الشيعة «٥»، فلاحظ! و في «التبيان» أيضاً صرح بكونه مذهبنا «٦»، و كذلك الطبرسي في «مجمع البيان» «٧».

و اختاره صريحاً المفيد في «المقنعة»، و الشيخ في «المبسوط» و «النهاية» و «مصباح المتهجّد»، و ابن بابويه في «الفقيه» و غيره، و أبو الصلاح، و ابن إدريس، و ابن حمزة، و معظم المتأخّرين «٨».

(١) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٣٠.

(٢) مختلف الشيعة: ١/ ٤٣٠.

(٣) لم نعر عليه في مظانه بل افتى فيه بثلاث ضربات لاحظ! امالى الصدوق: ٥١٥.

(٤) في (ف) و (ز) و (١) و (ط) زيادة: وكذلك اليدين.

(٥) تهذيب الأحكام: ٢١١ / ١.

(٦) التبيان: ٢٠٨ / ٣.

(٧) مجمع البيان: ١١٤ / ٢ (الجزء ٥).

(٨) المقنعة: ٦٢، المبسوط: ٣٣ / ١، النهاية للشيخ الطوسي: ٤٩ و ٥٠، مصباح المتهجد: ١٣، من لا يحضره الفقيه: ٥٧ / ١ ذيل الحديث

٢١٢، أمالى الصدوق: ٥١٥، الكافي في الفقه: ١٣٦، السرائر: ١٣٧ / ١، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٧١، المعتمر: ٣٨٨ / ١، تحرير الأحكام:

٢٢ / ١، التنقيح الرائع: ١٣٦ / ١.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٣٢

.....

مستند المشهور- بعد الإجماعات المنقولة المذكورة، و الشهرة على القول بحجيتها سيمًا مثلها الجمع بين ما يظهر منه المرة، و ما دلّ على المزيّن من الأخبار، كما ستعرفهما، و أنّه لا بدّ من الجمع حتّى لا تتناقض الأخبار، إذ لا يمكن العمل بالجميع في الجميع، و لا ترجيح أحد المتعارضين على الآخر من غير مرجح، و لا طرح الكلّ، بالإجماع و غيره.

و كون الجمع بالطريقة المذكورة إنّما هو من الجهات المذكورة، و أنّه أنسب من غيره، كما ستعرف، لأنّ استيعاب جميع البدن يناسبه كثرة الضرب، و عدمه يناسب عدمها، و لأنّهما حدثان مختلفان في الكيفية، فناسب أن يكون اختلاف الكيفية في الضرب أيضا من جهة اختلاف المبدل منه.

فإنّ الجمع بين الأخبار يتحقّق بوجوه متعدّدة، و في مقام الفتوى لا بدّ من رجحان وجه منها.

و الشهرة بين الأصحاب تورث المظنة بلا شبهة، بل و مظنة قويّة إذا كانت شهرة بين القدماء و المتأخّرين، سيمًا إذا ادعى إجماعات متعدّدة، و غير ذلك ممّا عرفت «١».

بل عرفت أنّ الإجماع المنقول حجّة، فكيف مع تعدده و تأييده بمثل تلك الشهرة و غيره؟

مع أنّ ابن إدريس رجّح المشهور و عيّنه معللا بأنّه الموافق للروايات و العمل «٢».

(١) في (ف) و (ز) و (١) و (ط) زيادة: و ستعرف.

(٢) السرائر: ١٣٧ / ١.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٣٣

.....

و قال الشيخ مفلح في شرحه على «الشرائع» قال: و لهم- أى القائلين بالتفصيل- على قولهم به روايات «١»، انتهى، فتأمل! و لا يضرهم كون الأخبار الواردة في كفيّة التيمّم، مع ورودها في مقام ذكر تيمّم عمّار «٢»- الذى كان لأجل الجنابة- متضمّنة للضربة الواحدة، لما عرفت في بحث معرفة الوجه في التيمّم و غيره من وقوع المسامحة فيها.

و لذا وقع في بعضها الضرب على البساط «٣»، و آخر الضرب على المسح «٤»، و آخر مسح الجبهة «٥»، و آخر مسح الجبين «٦»، و

آخر مسح الوجه «٧»، و غير ذلك من الاختلافات الكثيرة، كما ستعرف كثيرا منها أيضا، مع وحدة الواقعة بلا شبهة، كما سيجىء.

و من التأمل في الكل، يظهر أن الغرض الرد على العامة «٨» في مسح اليد إلى الذراع أو كل الوجه أيضا، أو تكرار المسح أيضا، و لذا في الأخبار الاخرى في مقام بيان كيفية التيمم صرحوا عليهم السلام بتعدد الضرب المأمور به «٩».

نعم، يضرهم ظاهر موثقة عمارة عن الصادق عليه السلام أنه سأله عن التيمم من الوضوء و الجنابة و من الحيض للنساء سواء؟ فقال: «نعم» «١٠».

- (١) غاية المرام في شرح شرائع الإسلام: ٩٣ / ١.
- (٢) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٨ - ٣٦١ الباب ١١ من أبواب التيمم.
- (٣) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٨ الحديث ٣٨٦١.
- (٤) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٨ الحديث ٣٨٦٢.
- (٥) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٩ ذيل الحديث ٣٨٦٣.
- (٦) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٩ الحديث ٣٨٦٤.
- (٧) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٩ الحديث ٣٨٦٤.
- (٨) المغني لابن قدامة: ١ / ١٥٩، المجموع للنووي: ٢ / ٢١٠.
- (٩) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٨ الباب ١١، ٣٦١ الباب ١٢ من أبواب التيمم.
- (١٠) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٥٨ الحديث ٢١٥، تهذيب الأحكام: ١ / ١٦٢ الحديث ٤٦٥ و ٢١٢ الحديث ٦١٧، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٦٢ الحديث ٣٨٧٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٣٤

.....

و صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام عن التيمم، قال: «هو ضرب واحد للوضوء و الغسل من الجنابة، تضرب بيديك مرتين، ثم تنفضهما نفضة للوجه، و مرة لليدين، و متى أصبت الماء فعليك الغسل إن كنت جنبا، و الوضوء إن لم تكن جنبا» «١».

و صحيحة ابن مسلم التي ذكرناها في بحث المراد من الوجه في التيمم «٢».

و يمكن الجواب عن الموثقة بعدم ظهور التساوي في الكيفية، إذ ربما كان المراد التساوي في وجوب التيمم لها، رداً على جماعة من العامة القائلين بعدم جواز التيمم للجنب «٣»، مستندين إلى قوله تعالى و لَأَجُنِباً إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا «٤»، أو يكون المراد التسوية في كفاية ضربة واحدة للوجه، و كذلك لليدين رداً على القائل بوجوب تيمم بدلا عن الوضوء و آخر بدلا عن الغسل في غسل الجنابة و الحيض من العامة «٥»، و سيجيء الكلام في التيمم للحيض و نحوه، و يحتمل التساوي في غير ما ذكر.

و عن الصحيحين أن الشيخ و غيره - مثل الشيخ مفلح - استدلوا بهما على التفصيل «٦»، بأن قوله عليه السلام: «ضرب واحد للوضوء» المراد منه كون التيمم للوضوء

(١) تهذيب الأحكام: ١ / ٢١٠ الحديث ٦١١، الاستبصار: ١ / ١٧٢ الحديث ٥٩٩، وسائل الشيعة:

٣ / ٣٦١ الحديث ٣٨٧٣.

(٢) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٦٢ الحديث ٣٨٧٤، راجع! الصفحة: ٢٨٧ من هذا الكتاب.

(٣) المغني لابن قدامة: ١ / ١٦١، المجموع للنووي: ٢ / ٢٠٨، التفسير للفخر الرازي: ١١ / ١٧٧ المسألة ١٣.

(٤) النساء (٤): ٤٣.

(٥) لاحظ! المحلى بالآثار: ١/ ٢٩٣ و ٣٦٢.

(٦) الاستبصار: ١/ ١٧٢ ذيل الحديث ٥٩٨، منتهى المطالب: ٣/ ١٠٣ و ١٠٤، تنبيه: لم نعثر عليه في كتب الشيخ مفلح.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٣٥

.....

ضربة واحدة، وقوله عليه السلام: «و الغسل من الجنابة». إلى آخره كون التيمم للغسل من الجنابة بضربتين، إلا أن الظاهر عدم الدلالة. نعم، يحتمل إرادته على ما صرح به في «المختلف» (١). والظاهر أن إرادته مرجوحة أيضا، إلا أنه في مقام التأويل جمعا بين الأدلة لا بأس به فتأمل! وأما صحيحة ابن مسلم (٢)، فدلالته على النسخة التي تكون بكلمة «واو» العطف بين لفظ «الغسل» و عبارة «في الوضوء»، مع تأمل فيه! وأما على النسخة الخالية عنها (٣)، تكون ظاهرة في خلاف التفصيل، لأن الغسل يكون بفتح الغين. والمراد: أن التيمم يرد على العضو الذي فيه الغسل في الوضوء، لا الذي فيه المسح، فإنه يلغى في التيمم. فيظهر منها كون التيمم مطلقا بضربتين. وهذه النسخة أظهر، كما لا يخفى.

لكن على هذا يكون الظاهر، أن ما دل على الاتحاد في الكيفية و أنها بضربتين مطلقا (٤) واردة على التقيّة موافقة لمذهب العامة، لأن الصحيحة على طريقة العامة، كما عرفت.

مع أن العامة كلهم يقولون بالاتحاد، و معظمهم بالضربتين (٥)، كما هو ببالي.

و الشيخ قال في «التبيان»: قيل في صفة التيمم ثلاثة أقوال:

الأول: ضربة للوجه و ضربة لليدين إلى المرفقين، و نسبه إلى أكثر فقهاء

(١) مختلف الشيعة: ١/ ٤٣٣.

(٢) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٢ الحديث ٣٨٧٤.

(٣) لاحظ! الوافي: ٦/ ٥٨٥ الحديث ٤٩٩٠.

(٤) وسائل الشيعة: ٣/ ٢٦١ الحديث ٣٨٧٠ و ٣٨٧٢.

(٥) انظر! بداية المجتهد: ١/ ٧٠، المجموع للنووي: ٢/ ٣٢٦ و ٣٢٧، بدائع الصنائع: ١/ ٤٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٣٦

.....

العامة، و قال به قوم من أصحابنا.

ثم قال: الثاني: ضربة للوجه و ضربة لليدين إلى الزندين، ذهب إليه عمّار بن ياسر و مكحول و الطبري و هو مذهبنا إذا كان التيمم بدلا من الجنابة. و إن كان بدلا من الوضوء، فيكفيه ضربة واحدة يمسح بها الوجه إلى طرف أنفه، و اليدين إلى الزندين.

و الثالث: قال أبو اليقظان و الزهري: إنه إلى الإبطين (١)، انتهى.

و «مجمع البيان» أيضا وافق «التبيان»، و صرح بجميع ما ذكر عن «التبيان» (٢)، فظهر منه أن العامة يقولون بالضربتين، و إن قال منهم إلى الزند أو الإبط، و يظهر أيضا اتفاقهم على عدم التفصيل. و ظهر منه أيضا أن التفصيل مذهب الشيعة، كما قلنا.

و مما يعضد المشهور أنه لم يذهب إليه أحد من العامة، و ورد في الأخبار أن الرشد في خلافهم، و ما هم من الحنفية في شيء، و

أمثال هذه العبارات، و منها الأمر بأخذ ما خالفهم «٣».

و أمّا المذهبان الآخرا، فالعاميّة قائلون بهما، كما ستعرف، و أنّهما معروفان منهم، أكثرهم يقولون بضربتين مطلقا، و الباقون منهم بضربة واحدة مطلقا، و لم يقل أحد منهم بالتفصيل مطلقا. و يعضده أيضا ما ستعرف من ورود الإيراد على أدلّة المذهبين الآخرين. حجّة القائلين بالوحدة مطلقا: الأصل، و الأخبار الصحاح الواردة في بيان

(١) التبيان: ٢٠٨ / ٣.

(٢) مجمع البيان: ١١٤ / ٢ (الجزء ٥).

(٣) الكافي: ١ / ٦٧ الحديث ١٠، من لا يحضره الفقيه: ٣ / ٥ الحديث ١٨، تهذيب الأحكام: ٦ / ٣٠١ الحديث ٨٤٥، وسائل الشيعة: ٢٧ / ١٠٦ الحديث ٣٣٣٣٤.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٣٧

.....

التيّم، مثل صحیحة زرارة عن الباقر عليه السّلام: «إنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم قال لعمّار: بلغنا أنّك أجنب، فكيف صنعت؟ قال: تمرّغت في التراب، فقال له: كذلك يتمرّغ الحمار، أفلا صنعت كذا؟ ثمّ أهوى بيديه إلى الأرض فوضعهما على الصعيد، ثمّ مسح جبينه بأصابعه و كفّيه إحداهما بالآخرى، ثمّ لم يعد ذلك» «١». إلى غير ذلك من الصحاح، و مرّ بعضها في بحث المراد من الوجه و غيره.

و معلوم أنّ عمّارا ما كان يعرف من كفيّة التيمّم شيئا، فعلم انحصار التيمّم فيما فعله الرسول صلّى الله عليه و آله و سلّم تعليما له. و لا- يضرّ عدم معلوميّة واجبات التيمّم المسلّمة منها لنا، لأنّ التيمّم كان يعرفها عمّار- كغيره من المسلمين- أنّها معتبرة في جميع العبادات، و لذا لم تذكر في الوضوءات البياتيّة و غيرها من العبادات أصلا. و كذا عدم مغصوبيّة التراب لحرمة الغضب، و كذا طهارة الصعيد، لما عرفت من دليلها.

و أمّا كون الوضع بعنوان الضرب، و المسح من الأعلى في الجبين و اليد، و تقديم اليمين و نحوها، فلا أنّ عمّارا شاهدا في مقام فعله صلّى الله عليه و آله و سلّم له، لما عرفت من أنّ الفعل شخص واحد جزئي حقيقي، و لم يذكرها المعصوم عليه السلام للراوى، لكون الغرض إظهار كون التيمّم على خلاف ما عليه العامة من مسح جميع الوجه و اليد إلى المرفقين، على حسب ما قررنا سابقا. و قوله عليه السّلام: «ثمّ لم يعد ذلك» ظاهر في عدم إعادة المعصوم عليه السّلام شيئا ممّا نقله «٢»، و كانت الإعادة و عدمها ملحوظ نظر الراوى، فلذا تعرّض للعدم.

و ظاهر أنّ عمّارا كان جنبا، فيكون التيمّم من الوضوء أيضا كذلك، إذ لم يقل

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٥٧ الحديث ٢١٢، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٦٠ الحديث ٣٨٦٨ مع اختلاف يسير.

(٢) في (ف) و (ز) و (١) و (ط): تعلمه.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٣٨

.....



أحد من الشيعة بوحدة الضرب في الغسل و التكرار في الوضوء، بل كلهم متحاشون عنه. و يرد عليهم أن هذه الصحاح معارضة لصحاح كثيرة صريحة في كون الضرب متعددا داخلا في كيفية التيمم. مثل صحيحة ابن همام عن الرضا عليه السلام أن: «التيمم ضربة للوجه و ضربة للكفين» (١). و صحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن التيمم؟ فقال: «مرتين مرتين، للوجه و اليدين» (٢).

و صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام قال: قلت له: كيف التيمم؟ قال: «ضرب واحد للوضوء، و الغسل [من الجنابة] تضرب بيديك مرتين» (٣)، الحديث.

و صحيحة ابن مسلم عن الصادق عليه السلام، و مرت في مقام الاستدلال على ما نسب إلى علي بن بابويه من وجوب مسح كل الوجه و اليدين إلى المرفقين (٤).

و قوينة ليث المرادي، و مرت هناك أيضا (٥).

و يمكنهم الجواب بما ذكرنا من كون الضربتين مذهب العامة، فيكون محمولة على التقية. لكن ربما يخذشه أن الرضا عليه السلام قال: «ضربة للوجه، و ضربة

(١) تهذيب الأحكام: ١ / ٢١٠ الحديث ٦٠٩، الاستبصار: ١ / ١٧١ الحديث ٥٩٧، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٦١ الحديث ٣٨٧٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ١ / ٢١٠ الحديث ٦١٠، الاستبصار: ١ / ١٧٢ الحديث ٥٩٨، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٦١ الحديث ٣٨٧٠.

(٣) تهذيب الأحكام: ١ / ٢١٠ الحديث ٦١١، الاستبصار: ١ / ١٧٢ الحديث ٥٩٩، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٦١ الحديث ٣٨٧٣.

(٤) راجع! الصفحة: ٢٨٧ من هذا الكتاب.

(٥) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٦١ الحديث ٣٨٧١، راجع! الصفحة: ٢٨٧ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٣٩

.....

للكفين» (١) إلما أن يقال: نادر من العامة جوز إلى الزند، فمن هذه الجهة يمكن أن لا يكون خوفا و ضررا في ذكر الكف، لكنه لا يخلو عن بعد، و إن كان ذكر الوجه دون الجهة أو الجينين بضرته، لأن أحمد- الذي هو إمام الحنابلة و كان في عصر الرضا عليه السلام- كان مذهبه في التيمم مسح الوجه و الكفين (٢)، كما هو مضمون هذه الرواية.

نعم، يرد عليهم أنها معارضة لما ذكر للمشهور، و أنها لا تخلو عن شذوذ، لما عرفت، و أن كثيرا من الامور الواجبة في التيمم لم يذكر في هذه الصحاح، لعدم اقتضاء المقام للتعرض له أو لمانع.

فلعل ما نحن فيه يكون منها، و عباراتها ليست كلام عمار، بل كلام المعصوم عليه السلام يحكى ما فعل الرسول صلى الله عليه و آله و سلم لعمار.

و لا شك في أنه عليه السلام في مقام الحكاية لا يتعرض لبعض الامور، كما هو المتعارف و الواقع في حكايات القرآن و الأخبار. و لذا تكرر الحكاية بمخالفته في الكيفية، كما هو في القرآن و الأخبار و غيرها، منها هذه الأخبار في مقام حكاية تيمم عمار و غيره،

إذ في بعضها لفظ «الوجه» (٣) و في بعضها «الجبهة» (٤)، و في بعضها «الجبين» (٥)، و في بعضها لفظ «اليد» (٦)، و في بعضها «من الزند» (٧)، و في بعضها «فوق الكف قليلا» (٨)، و في بعضها

(١) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦١ الحديث ٣٨٧٢.

(٢) لاحظ! المغنى لابن قدامة: ١/ ١٥٩ المسألة ٣٦٢.

(٣) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٩ الحديث ٣٨٦٤.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٧ الحديث ٦٠١، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٩ ذيل الحديث ٣٨٦٣.

(٥) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٠ الحديث ٣٨٦٨.

(٦) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٨ الحديث ٣٨٦٢.

(٧) مستدرک الوسائل: ٢/ ٥٣٥ الحديث ٢٦٥٣.

(٨) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٨ الحديث ٣٨٦٢.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٤٠

.....

«الأرض» (١)، و في بعضها «المسح» (٢)، و في بعضها «البساط» (٣)، و في بعضها لم يذكر الأرض و لا غيرها «٤». مع أنك عرفت أن المعبر هو التراب.

هذا، مضافا إلى كثير من الواجبات المسلّمة التي لا تأمل لهم في وجوبها. مع عدم تعرّض المعصوم عليه السّلام لذكرها للراوى، و إن كان عمّار شاهد ما فعله الرسول صلّى الله عليه و آله و سلّم، فإنّ الرواة عن الأئمة عليهم السّلام لم يشاهدوا ما فعله الرسول صلّى الله عليه و آله و سلّم، و المشاهد من الأئمة عليهم السّلام أيضا لم يذكر للراوى عنه إلى أن وصل إلينا. فربّما كان المقام لم يقتض لذكر المرّة الثانية، كما لم يقتض لذكر الامور المذكورة، مع أنّه ربّما كان عدم التعرّض من جهة التقيّة، لعدم ذهاب أحد من العامة إلى القول بالتفصيل، لأنّ المقام، مقام يظهر منه كفيّة مطلق التيمّم، بل و السؤال عن مطلق التيمّم. و لما كان حكاية عمّار من مسلّمات العامّة و لذا نسبوا إليه كون التيمّم بضربة للوجه و الكفّين - تمسّكوا بالحكاية ردّا على القول بالمسح إلى الذراعين، أو كلّ الوجه أيضا، و لم ينقلوا كون تيمّمه بضربة أو ضربتين، بل اكتفوا بما فعلوا عليهم السّلام «٥»، لأنّهم لو كانوا يتعرّضون لنقله، لكان اللانز المنقل بعنوان الاختصاص بالغسل، لأنّه الحق، و هذا ممّا لا يرضى به أحد من العامّة. و لو قالوا: ضرب الرسول صلّى الله عليه و آله و سلّم ضربتين، لفهم منه دخولهما في ماهيّة التيمّم مطلقا، كسائر ما تعرّضوا له.

(١) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٩ الحديث ٣٨٦٤.

(٢) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٨ الحديث ٣٨٦٢.

(٣) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٨ الحديث ٣٨٦١.

(٤) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦١ الحديث ٣٨٧٣.

(٥) كذا في النسخ، و الظاهر الصحيح: بما فعل صلّى الله عليه و آله و سلّم.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٤١

.....

و لو صرّحوا بنفى الثانية- مع كونه أيضا مخالفا لما ذهب إليه معظمهم فلا يخلوا عن الضرر فيه- لكان مخالفا للواقع أيضا، لفهم كون ماهية التيمم كذلك، فسكتوا كما سكتوا عن ذكر تقديم اليمنى وغيره من الواجبات المسلمة، و فى المقام لم يقتض التقيّة أزيد ممّا ذكر، و لو اقتضى أزيد لذكروا ما يقتضيه، و لذا فى مقام التعرّض الثانية تعرّضوا لها مطلقا بعنوان الدخول فى كفيته مطلق التيمم. و مع ذلك إمّا صرّحوا عليهم السّلام بكون المسح على الوجه و الذراعين- كما فى صحيحه ابن مسلم «١» و قويّه ليث «٢»- أو ذكروا الوجه و اليدين من دون إشارة إلى حدّ فيهما، و من دون تعرّض لكون الوجه بعضه و اليدين إلى أى حدّ، كما فى صحيحه ابن مسلم «٣» و صحيحه زرارة «٤».

و معلوم أنّ ابن مسلم هذا هو الذى روى المسح من المرفق إلى أطراف الأصابع، رواه فى مقام بيان كفيته التيمم. و روايه الثانية أيضا فى مقام بيان كفيته، فالمظنون أنّ الثانية نقلها بعنوان الإجمال فى اليد، و الأولى بالتفصيل فيهما. و أمّا زرارة فهو الذى روى عن الباقر عليه السّلام- فى كفيته تيمم عمّار الذى كان للغسل- أنّ الرسول صلّى الله عليه و آله و سلّم وضع يديه على الصعيد، و مسح جبينه بأصابعه و كفيه إحداهما على الأخرى ثمّ لم يعد ذلك «٥». مع أنّه روى أيضا عن الباقر عليه السّلام أنّه سأله عن التيمم، فضرب بيديه الأرض ثمّ رفعهما و نفصهما، ثمّ مسح بهما جهته و كفيه مرّة واحدة «٦».

(١) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٢ الحديث ٣٨٧٤.

(٢) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦١ الحديث ٣٨٧١.

(٣) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦١ الحديث ٣٨٧٠.

(٤) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦١ الحديث ٣٨٧٣.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٥٧ الحديث ٢١٢، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٠ الحديث ٣٨٦٨.

(٦) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٧ الحديث ٦٠١، الاستبصار: ١/ ١٧٠ الحديث ٥٩٠، وسائل الشيعة:

٣/ ٣٥٩ الحديث ٣٨٦٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٤٢

.....

و روى أيضا عنه عليه السّلام فى تيمم عمّار أنّه وضع كفيه فى الأرض ثمّ مسح وجهه و كفيه و لم يمسح الذراعين بشيء «١»، فكيف يروى هو أيضا عن الباقر عليه السّلام: أنّ كفيته التيمم الضرب مرّتين «٢». إلى آخر الحديث. و هذا ينادى بما ذكرنا من أنّ المقام فى رواياته كان مقام مسامحة، و لذا ذكر تارة «وضع» و تارة «ضرب» و تارة «وضع على الأرض» و تارة «فى الأرض» و تارة «يديه» و تارة «كفيه» و تارة «بأصابعه» و تارة «بيديه» و تارة «جبينه» و تارة «جهته» و تارة «وجهه» و تارة «مرّة» و تارة «لم يعد ذلك» و تارة «و لم يمسح الذراعين بشيء».

فظهر على الفطن أنّ المراد واحد، و التفاوت فى الاعتبار و النقل بالمعنى، كما كان دأبهم، فيكون الحال فى الضربة أو الوضع أو الضربتين أيضا كذلك فى هذه الرواية و غيرها من الروايات، و أنّ الكلّ فى التيمم من الغسل، أو أنّ المقام فى الضربتين على الإطلاق كان مقام تقيّة، لما ذكر، و لذا لم يذكر الضربتان إلّا فى مقام التصريح بالتقيّة، أو الإجمال فى الوجه و اليد. نعم، رواية أبى همام و إن ذكر فيها «الكفّ» موضع «اليدين» إلّا أنّه ذكر «الوجه» موضع «الجهه» «٣».

وقد عرفت وجه كونها تقيّة أيضاً، مع احتمال كون الصادر عن المعصوم عليه السلام

- (١) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٨ الحديث ٦٠٣، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٩ الحديث ٣٨٦٥.  
 (٢) تهذيب الأحكام: ١/ ٢١٠ الحديث ٦١١، الاستبصار: ١/ ١٧٢ الحديث ٥٩٩، وسائل الشيعة:  
 ٣/ ٣٦١ الحديث ٣٨٧٣.  
 (٣) تهذيب الأحكام: ١/ ٢١٠ الحديث ٦٠٩، الاستبصار: ١/ ١٧١ الحديث ٥٩٧، وسائل الشيعة:  
 ٣/ ٣٦١ الحديث ٣٨٧٢.  
 مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٤٣

.....

بلفظ «اليدين»، كسائر الأخبار الواردة في الضربتين، إلّا أنّ الراوى ذكر موضع «اليدين» الكفّين لما عهد من مذهب الشيعة من أنّ اليد عندهم في التيمّم هو الكفّ، ونقل الرواية بالمعنى كان دأبهم.  
 ومع احتمال كون ذكر الكف غير مضرّ في ذلك المقام من التقيّة، لما عرفت مضافاً إلى أنّ العاميّة نسبوا مسح الوجه والكفّين إلى على عليه السلام وعمار و ابن عباس، و جماعة من التابعين «١»، فلم يكن للرضا عليه السلام خوف في ذكر الكفّ، و كان خوفه في ذكر التفصيل الذى لم يكن أحد من العامة راضياً به، و لا نسبوه إلى أحد من القدماء و المتأخرين، و إن نسبوا إلى القائلين بالوجه و الكفّين - سوى إمام الحنابلة و التابعين له - كفاية الضربة الواحدة مطلقاً «٢».  
 فاحتمل أن يكون عدم التعرّض للتفصيل في روايات الضربة أيضاً للتقيّة، و إن ذكر في بعضها لفظ «الوجهة، و الجبين»، لأنّ أبا حنيفة له قول بكفاية أكثر أجزاء الوجه و اليد «٣».  
 مع أنّ هذين اللفظين وردا في بعض روايات زرارة عن الباقر عليه السلام فقط «٤»، و قد عرفت الحال.  
 هذا، مع احتمال كون المراد في الضربتين التيمّم من الغسل، كما عرفت من روايات زرارة «٥»، فتأمل! و ممّا ذكر ظهر حجّة القائلين بالضربتين مطلقاً و ما يرد عليها، و الاحتياط ممّا

- (١) الجامع لأحكام القرآن: ٥/ ١٥٥، المحلّى بالآثار: ١/ ٣٧٥ و ٣٧٦، نيل الأوطار: ١/ ٢٦٤.  
 (٢) المغنى لابن قدامة: ١/ ١٥٩ و ١٦٠، المجموع للنووى: ٢/ ٢١١ مع اختلاف يسير.  
 (٣) المجموع للنووى: ٢/ ٢٣٩.  
 (٤) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٩ الحديث ٣٨٦٣، ٣٦٠ الحديث ٣٨٦٧.  
 (٥) راجع! الصفحة: ٣٤١ و ٣٤٢ من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٤٤

.....

لا ينبغي أن يترك.

و عندى أنّ ما هو بدل الغسل يكون بضربتين: ضربة للجبين و ضربة للكفّين، من دون حاجة إلى احتياط.  
 و أمّا ما هو بدل من الوضوء، فالأحوط أن يضرب مرّةً يمسح الجبين، ثم يمسح ظهر الكفّين، و يضرب ضربة أخرى و يمسح بها ظهر

الكفّين مرّة اخرى احتياطا.

و أحوط من هذا أن يتيمّم بدل الوضوء بضربة للجبينين و اليدين و يمسحان بها، ثمّ يتيمّم مرّة اخرى بدل الوضوء بضربتين، مثل بدل الغسل، و أحوط من الكلّ الجمع بين التيمّمين في الكلّ.

و خالى رحمه الله رجّح أخبار «١» الضربة الواحدة مطلقا بسبب نسبة بعض العامّة - و هو الطيّبي في «شرح المشكاه» - هذا القول إلى على عليه السلام «٢».

و فيه، أنّه ما نسب إليه إلّا القول بالوجه و الكفّين، كما نسب إلى جماعته من الصحابة و التابعين «٣»، لا الجبهة و الجبينين «٤»، و مراده كلّ الوجه على اليقين.

مع أنّه لو بنى ذلك على المسامحة أو التقيّة أو كليهما، يرد عليه ذلك بعينه في الضربة، بل بطريق أولى، كما عرفت.

مع أنّ أكثر روايات الضربة ورد عن زرارة عن الباقر عليه السلام «٥»، و قد عرفت الحال فيها «٦»، و إن لم يكن الأكثر فنصفها، البتّة.

(١) في (ك): اختار، بدلا من: رجّح أخبار.

(٢) بحار الأنوار: ٧٨ / ١٥٠ و ١٥١.

بهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمل، مصايح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصايح الظلام؛ ج ٤، ص: ٣٤٤

(٣) لاحظ! الجامع لأحكام القرآن: ١٥٥ / ٥.

(٤) كذا في النسخ، و الظاهر الصحيح: لا ضربة و الضربتين.

(٥) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣ / ٣٥٨ الباب ١١ من أبواب التيمّم.

(٦) راجع! الصفحة: ٣٤١ و ٣٤٢ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٤٥

.....

مع أنّ معرفه هذا البعض «١» لمذهبه ليس مثل معرفه الصدوق و الشيخ و الطبرسي و غيرهم من قدماء أصحابنا و المتأخرين القائلين بالتفصيل أو الضربتين مطلقا.

هذا، و غير ذلك ممّا يظهر بالتأمّل فيما ذكرنا يمنع عن الترجيح المذكور البتّة.

مع أنّه ربّما عدّ روايات الضربة مجمله في جنب الضربتين، مع أنّه لا شكّ في كونها أضعف دلالة بمراتب في جنب دلالتها، و قد عرفت الوجه، و الله يعلم.

و ممّا ذكر ظهر عدم استقامه حمل ما دلّ على الضربتين على استحباب الضربة الثانية، لأنّ الأضعف يؤوّل حتّى يرجع إلى الأقوى، لا العكس.

و إن بنى على أنّ الأقوى محمول على التقيّة، فلا بدّ من طرحه و عدم العمل به أصلا، كما ورد في الأخبار و اقتضاه الاعتبار، فلا وجه للحمل على الاستحباب.

و ممّا ذكر ظهر أيضا عدم استقامه حمله على التقيّة، دون ما دلّ على الضربة، لاشتراك علّة الحمل، كما ستعرف. سيّما مع تضمّنها

أيضا لفظ «الوجه» و «اليد» و غيره ممّا يناسب العامة، مضافا إلى ضعف الدلالة. فظهر من جميع ما ذكرنا عدم استقامة القول بالضربة الواحدة مطلقا من وجوه كثيرة. فإن قلت: معظم العامة على الضربتين مطلقا، بل جميع فقهاءهم، فيكون الضربة الواحدة مطلقا حقا. قلت: في زمان صدور الروايات لم يكن جميعهم على الضربتين، كما عرفت، بل غير معلوم كون معظمهم كذلك في ذلك الزمان، سيما بحيث يكون الضربة مطلقا خلاف التقيّة فيه.

(١) أي: الطيبى.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٤٦

.....

فإن قلت: القائل بالتفصيل ليس قوله و عمله مستندا إلى حديث أصلا، بل يخالفان جميع الأحاديث الواردة في هذا الباب، كما ظهر. قلت: القائل باستحباب الضربة الثانية أيضا كذلك، و كذا غيره من وجوه الجمع بالبدية. مع أنّ الإجماع المنقول حجة و خبر عندنا، مع أنّ وجوه الجمع إذا تساوت فالمرجح كاف، و الإجماعات واحد منها يكفى، بل الشهرة بين الأصحاب، سيما بين القدماء و المتأخرين. مع أنّهم الرواة للأحاديث، و لا يخرجون عن مقتضى الأحاديث ما لم يكن مانع. و كذا لا يخالفون العامة بغير مقتض شديد، لما فى المخالفة من الشدائد و المحن.

مع أنّك عرفت بطلان الحمل على الاستحباب، مع كونه أقرب المحامل بعد الحمل المشهور، فغيره أيضا باطل بطريق أولى. فتعيّن حمل المشهور من هذه الجهة أيضا، بل ستعرف انحصار الحمل فيه.

مع أنّ القائل بالتفصيل قوله و عمله فى التيمّم عن الوضوء مستندان إلى الأخبار المتضمنة لضربة واحدة، و فى التيمّم من الغسل إلى الأخبار المتضمنة لضربتين، و ليس العمل فى تيمّم الوضوء بحديث مشروط بالعمل فى تيمّم الغسل أيضا بذلك الحديث. و كذا الحال فى تيمّم الغسل، فكلّ قول و عمل منه مأخوذ البتة من حديث المعصوم عليه السلام، بل من الأحاديث الصحاح الكثيرة، فجميع أعماله من الحديث، بل الأحاديث، و جميع الأحاديث معمول عليه عنده، مضافا إلى الإجماعات الكثيرة و الأخبار الدالة على وجوب ترك ما وافق العامة، و الأخذ بما اشتهر بين

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٤٧

.....

الأصحاب «١»، و غير ذلك ممّا عرفت، فإنّه عمل بالكلّ، بخلاف القائل بعدم التفصيل، فإنّه ترك الكلّ، سوى ما دلّ على مذهب نفسه، مع ما عرفت ما فيه من الإيرادات.

فإن قلت: إنك بنيت على أنّ ما دلّ على الضربتين ورد تقيّة، بل و جوزت كون ما دلّ على الضربة أيضا كذلك. و أيضا و إن كان عمل بكلّ حديث فى الجملة، إلّا أنّه ترك العمل به أيضا فى الجملة.

قلت: ما ورد تقيّة لا يقتضى أن يكون جميع ما فيه باطلا، إذا الحديث حجة بجميع ما تضمنه يجب العمل به كذلك. فإذا ظهر أنّ شيئا ممّا تضمنه موافق للتقيّة، لا يقتضى ذلك أن يكون غيره أيضا موافقا لها فضلا عن الجميع، و ما هو موافق للتقيّة ليس باطلا مطلقا، بل هو حجة فى مقام التقيّة يجب العمل به أيضا فى ذلك المقام، و أين هذا من ترك العمل؟

و من هذا نرى أنّ فقهاءنا ذكروا أحاديث سهو النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «٢» و غيرها ممّا هو في مقام التقيّة عندهم «٣»، و لا يرضون بها إلّا في ذلك المقام، و يجعلون ما تضمّنه ممّا لم يكن تقيّة حكما شرعيا واقعيّا يعملون به في غير التقيّة أيضا، و ما يكون تقيّة حكما شرعيا في حال التقيّة خاصّة، و لا يعدّون شيئا منه باطلا متروكا.

إذا عرفت هذا، فنقول: ما تضمّن ضربتين حجّة مطلقا بحسب الأصل يجب التمسك به البتّة، إلّا أن يظهر مانع منه من الخارج.

و الذي ظهر كونه تقيّة هو إطلاق مفيد للعموم و الشمول لتيمّم الوضوء أيضا.

(١) انظر! وسائل الشيعة: ٢٧/ ١٠٦ الباب ٩ من أبواب صفات القاضي.

(٢) لاحظ! تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٥١ ذيل الحديث ١٤٥٤، و وسائل الشيعة: ٨/ ٢٠٢ ذيل الحديث ١٠٤٢٦.

(٣) في (ف) و (ز) و (ط) زيادة: البتّة.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٤٨

.....

و أمّا الضربتان في الجملة و بعنوان الإطلاق الغير المفيد للشمول، فليس في ذلك تقيّة أصلا.

كيف؟ و كون خصوص تيمّم الغسل على ضربتين ممّا لم يذهب إليه أحد من العامة، و لم يرض به شخص منهم، مضافا إلى كونه مشهورا في الشيعة، فهو حجّة و حقّ لوجود المقتضى، و هو كون حديث الأئمّة عليهم السّلام حجّة، و المانع مفقود، لعدم تقيّة فيه أصلا، و هم عليهم السّلام ما اتّفوا في هذا أصلا.

نعم، من الخوف و التقيّة لم يتعرّضوا للقيد، و هو كون ذلك لخصوص الغسل، و من ترك هذا القيد تتراءى في النظر كون هذا الإطلاق مفيدا للعموم و كون المراد بيان كفيّة مطلق التيمّم.

و كذا الحال فيما دلّ على الضربة الواحدة، فإنّ كون تيمّم الوضوء بضربة لا يقتضى لكونه تقيّة، كيف؟ و معظم العامة و المعروف بينهم كون التيمّم مطلقا بضربتين، كما عرفت.

و أمّا كون بدل الوضوء خاصة بضربة دون الغسل، فممّا لم يقل به أحد من العامة لا متقدّميهم و لا متأخريهم، و لم يرض به شخص منهم البتّة.

فكيف يمكنهم التعرّض له؟ فمن قال بالضربة الواحدة في الكلّ يلزمه المفساد التي عرفت، مضافا إلى طرح الصحاح المتضمّنة لضربتين بالمرّة. مع ما عرفت من حجّية قدر منها، لوجود المقتضى و عدم المانع. و جعل المانع إطلاق أخبار الضربة فاسد، لجواز كون الأمر بالعكس، بل هو أولى، لما في الإطلاق المذكور من الوهن بل الفساد من جهات كثيرة ظهرت عليك.

فإن قلت: يمكن جعل المراد ممّا تضمّن الضربتين خصوص الوضوء، لأنّ العامة لا يقولون به أيضا، فلم قلت: إنّ المراد هو الغسل خاصّة؟ و كذا الكلام فيما تضمّن الضربة.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٤٩

.....

قلت: معنى كون الوضوء خاصة بضربتين: أنّ بدل الغسل بخصوص ضربة واحدة. و هذا خلاف المجمع عليه بين أمّة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، بل خلاف ضروري الدين.

و كذا كون الغسل خاصة بضربة واحدة، فتعيّن ما ذكرنا في كلّ خبر من أخبار الطرفين.

فإن قلت: إنك بنيت الأمر على المسامحة في ذكر الضربة وترك الضربة الثانية، وأشرت إلى قرائن تشير إليها، وهنا بنيت على التقيّة. قلت: مرادى من المسامحة أنهم تركوا ذكر الضربة الثانية، لعدم داع إلى التعرّض له، أو لوجود مانع عنه أو لكليهما، لكن هذا أيضا على قسمين:

الأول: كون اللزام الضربة الثانية أيضا مطلقا، وأنهم تركوا ذكرها، كتقديم اليمين على اليسار، والابتداء من الأعلى، ونحوهما. وقد ظهر لك فساد هذا القسم، لأنّ هذه الأخبار لو كانت صريحة في الضربتين، لكننا نحملها على التقيّة البتة، على حسب ما حملنا الصحاح المتضمنة للضربتين، فكيف نقدّر الضربة الثانية مطلقا في أخبار الضربة لتصحيحها والعمل بها؟ والثاني: أن يكون ترك ذكر كون الضربة الواحدة لخصوص الوضوء، أو ترك ذكر كون بدل الغسل ليس كذلك، أو ترك ذكر تعيين كون الضربة بعنوان الواحدة بخصوصها لأجل الوضوء بخصوصه، وأمثال هذه الفروض، فهو عين المطلوب. وظهر عليك عدم استقامة الجمع بين الأخبار إلّا بما ذكر، بل وعدم احتمال أخبار الضربة إلّا له، فتأمل جدّا! وما مرّ من مفساد الحمل على الاستحباب، وارد في الحمل على التخيير أيضا، مضافا إلى عدم قائل بهما، كما عرفت الأقوال.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٥٠

.....

مع أنّ التخيير بين الزائد والناقص بديهي الفساد، لرجوعه إلى التخيير بين الفعل والترك، وهو الإباحة بعينها، والتوجيه بأنّ التخيير إنّما هو في القصد خاصّة، خلاف ما نطقت به الأخبار.

مع أنّ السؤال في الأخبار كان عن كفيّة التيمّم من حيث هي، والجواب بالمستحب الخارج أو المباح كيف يجوز؟ سيّما بعبارة واحدة بعضها داخل في الكفيّة جزّما، مضافا إلى عدم انحصار المستحب فيما ذكر جزّما، فتدبّر! وما قيل، من أنّ ظاهر الآية يؤيد الضربة مطلقا «١» فاسد، لما عرفت من كونها مجملّة، ولذا كان الرواة يسألون عن الكفيّة، والأئمّة عليهم السّلام يجيبون بتعليمها بنحو لا يظهر من الآية.

ثمّ اعلم! أنّ ظاهر كلام المشهور ربّما يقتضى تساوى الأغسال في كفيّة التيمّم، والمفيد في «المقنعة» بعد ذكر تيمّم الجنب قال: وكذلك تصنع الحائض والنفساء والمستحاضة بدلا من الغسل «٢»، ولم يذكر تيمّم آخر لهنّ بدلا من وضوء غسلهنّ. واستدلّ له في «التهذيب» برواية أبى بصير، قال: سألته عن تيمّم الحائض والجنب سواء إذا لم يجدا ماء؟ قال: «نعم» «٣». و بموثقة عمّار السابقة «٤»، وهذا يشير إلى كون الوضوء لغسلهنّ من تتمّة الغسل.

وقال في «الذكري»: وخرّج بعض الأصحاب وجوب تيمّمين على غير الجنب، بناء على وجوب الوضوء هناك، والخبران غير مانعين منه، لجواز كون

(١) ذخيرة المعاد: ١٠٥.

(٢) المقنعة: ٦٢.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ٢١٢ الحديث ٦١٦، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٣ الحديث ٣٨٧٦.

(٤) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٢ الحديث ٣٨٧٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٥١

.....



المراد التسوية في الكيفية لا الكمية «١».

وفيه، أنه رحمه الله موافق للمشهور من اختلاف كيفية التيمم في الوضوء والغسل، فكيف يقول كذلك؟ إلا أن يكون مراده من الكيفية غير تعدد الضرب و وحدته، بناء على ثبوت الاختلاف فيه من الخارج، و اكتفى فيه بالقرينة، أو يكون مراده من الخبرين خصوص رواية أبي بصير، و ذكر الآخر معه مسامحة في العبارة. و فيه ما فيه.

و كيف كان، الأمر كما ذكره، لما ذكره، بناء على العجز عن الوضوء أيضا، و إلا فيتوضأ ثم يتيمم بدلا من الغسل.

و هذا بناء على المشهور و ما هو الأظهر من عدم إجزاء الغسل عن الوضوء، و عدم اتحاد كيفية التيمم في الوضوء و الغسل، إذ مع اتحاد الكيفية يحتمل التداخل.

لكن الأظهر عدم التداخل، لكونه الأصل على ما عرفت في بحث تداخل الأعسال، و لم يثبت من الشرع التداخل في المقام.

و اعلم! أيضا أن الأصحاب متفقون على وجوب استيعاب مواضع المسح، و أنه لو أحل بشيء منها لم يصح، سواء كان عمدا أو نسيانا، و من العامة من فرق بين العمد و النسيان، و منهم من جوز إبقاء أقل الدرهم «٢»، و فسادهما ظاهر.

قوله: (و يشترط علوق شيء من «٣» التراب). إلى آخره.

أقول: نسب إلى المشهور عدم اشتراط العلوق، لأنهم يحكمون باستحباب النفض «٤».

(١) ذكرى الشيعة: ٣/ ٢٦٣.

(٢) المجموع للنووي: ٢/ ٢٣٩، لاحظ! كشف اللثام: ٢/ ٤٧١ و ٤٧٢.

(٣) لم ترد في المصدر: شيء من.

(٤) كفاية الأحكام: ٨، ذخيرة المعاد: ١٠٢، لاحظ! الحدائق الناضرة: ٤/ ٣٣٢.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٥٢

.....

و لا- يخفى فساده، لعدم الدلالة أصلا، إذ مقتضى ما ذكره أن العلوق مرجوح في التيمم يستحب تركه مطلقا و بالمرّة، مع أن كل الفقهاء قالوا: باستحباب النفض، سواء قالوا باشتراط العلوق صريحا أولا، بل ربّما أمروا بالنفذ موافقا لما ورد في الأخبار «١»، فلازم ذلك كون ترك العلوق مأمورا به.

و لا يخفى فساده بملاحظة الأخبار و كلام الفقهاء، إذ الظاهر من الكلّ عدم المرجوحية، سيّما أن يكون تركه مأمورا به، بل ظاهرهما اعتبار العلوق، كما ستعرف، بل الأمر بالنفذ مطلقا.

و الحكم باستحبابه كذلك يقتضى إيجاد العلوق في التيمم مطلقا، إذ ما «٢» لم يوجد لم يتحقّق النفض البتة.

و طلب النفض مطلقا مشروط بوجود العلوق، فدل ذلك على اشتراط العلوق و كونه مأخوذا في التيمم و معتبرا في تحقّقه، كما صرح به بعض المتأخرين «٣»، لحكمهم باستحبابه مطلقا، لا- فيما إذا اتفق العلوق، و النفض في غاية الظهور في بقاء تنميّة العلوق، لا إزالة العلوق بالمرّة، و لم يذكر أحد استحباب إزالته بالمرّة، و استحباب النفض لتقليل ما يوجب التشويه، أو لطرح ما يمنع عن مسح الجبهة و ظهر الكف بباطن الكف، أو لما لا نعلمه و يكون تعديا.

و ممّا ذكر ظهر دلالة الأخبار الدالّة على النفض على اشتراط العلوق و اعتباره، مثل صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام: «تضرب يديك مرّتين ثم تنفضهما» «٤».

(١) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٩ الحديث ٣٨٦٣، ٣٦٠ الحديث ٣٨٦٦ و ٣٨٦٧.

(٢) في (ز ٣) و (ك): لما.

(٣) الحدائق الناضرة: ٤/ ٣٣٤.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/ ٢١٠ الحديث ٦١١، الاستبصار: ١/ ١٧٢ الحديث ٥٩٩، وسائل الشيعة:

٣/ ٣٦٢ الحديث ٣٨٧٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٥٣

.....

و رواية عمرو بن أبي المقدم: «فصرب بيديه [على] الأرض، ثم رفعهما و نفضهما» «١»، و غيرهما من الأخبار، لإطلاق تلك الأخبار في الأمر بالنفض، لا أنه إن اتفق العلوق نفض و إلّا فلا.

و بالجملة، لا شك في توهم النسبة المذكورة إلى المشهور، بل ربما يظهر من التأمل في عباراتهم أنهم يعتبرون العلوق من الجهة التي اشير إليها و من غيرها، مثل ما قالوا في كيفية التيمم بالطين، مع عدم القول بالفصل، و غير ذلك.

و أما الأدلة عليه ففي غاية الكثرة، مثل قاعدة البدئية و عموم المنزلة، و كون العبادات توقيفية، و لا يخرج عن عهدها إلّا بما علم، لا بما احتمله، سيما إذا كان الاحتمال مرجوحا.

و يدلّ عليه ظاهر الآية، لأنّ الظاهر كون «من» للتبويض، لأنّ المتبادر من قول: «مسحت رأسي من الدهن»، و أمثال هذه العبارات التبويض، و أنه مسح شيئا من الدهن و أمثاله برأسه. و لذا اختاره في «الكشاف» «٢»، و خالف الحنفية القائلين بعدم اشتراط العلوق، مع توغله في متابعتهم و تهالكه في نصرتهم. و جعله بمعنى الابتداء أو البدل خلاف الظاهر، كما عرفت.

و يدلّ عليه أيضا صحيحة زرارة في تفسيرها، و كون الباء فيها للتبويض، لأنه عليه السلام قال: «فلما [أن] وضع الوضوء عمّن لم يجد الماء أثبت بعض الغسل مسحا، لأنه قال بوجوهكم ثم وصل بها و أيديكم منه أي من ذلك التيمم، لأنه علم أن ذلك أجمع لم يجر على الوجه، لأنه يعلق من ذلك الصعيد ببعض

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ٢١٢ الحديث ٦١٤، الاستبصار: ١/ ١٧١ الحديث ٥٩٤، وسائل الشيعة:

٣/ ٣٦٠ الحديث ٣٨٦٦.

(٢) تفسير الكشاف: ١/ ٥١٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٥٤

.....

الكفّ و لا يعلق ببعضها» «١».

و هذا في غاية الوضوح في اعتبار العلوق، و أنه صار سببا للاكتفاء ببعض الوجه و اليد، و إن ارجع الضمير إلى التيمم، فإنّ الظاهر أنّ مراده منه التيمم كالخلق بمعنى المخلوق، بقرينه ما ذكر بعده من قوله: «لأنه». إلى آخره.

فظهر: أنّ المراد المقصود لا القصد، مع أنّ القصد لا يمكن أن يمسخ منه شيء، بل و إن أبقينا التيمم على ظاهره يدلّ أيضا، كما لا يخفى. و يدلّ أيضا على دلالة الآية.

و يدلّ على ذلك أيضا ما مرّ من الأخبار المتضمنة لقوله عليه السلام: «فلمسح من الأرض» مثل صحيحة ابن سنان «٢»، و صحيحة

الحلبي «٣».

وجه الدلالة ظاهر، و هو كون «من» للتبعيض، كما عرفت، من قبيل قولهم: «فليمسح من الدهن»، و أمثاله. و يؤيده قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «تَمَسَّحُوا بِالْأَرْضِ فَإِنَّهَا أَمَّكُمْ وَ هِيَ بِكُمْ بَرَّةٌ» «٤» و قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «و ترابها طهورا» «٥». و قوله عليه السَّلام: «جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا» «٦»، و «إذا فاتك الماء لم تفتك الأرض» «٧» و أمثال ذلك، و أنّ الطهورية

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٥٦ الحديث ٢١٢، و سائل الشيعة: ٣/ ٣٦٤ الحديث ٣٨٧٨.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٣ الحديث ٥٥٦، و سائل الشيعة: ٣/ ٣٦٨ الحديث ٣٨٨٧.

(٣) الكافي: ٣/ ٦٣ الحديث ٣، و سائل الشيعة: ٣/ ٣٦٧ الحديث ٣٨٨٤.

(٤) بحار الأنوار: ٧٨/ ١٦٢ الحديث ٢٤، مستدرک الوسائل: ٢/ ٥٢٨ الحديث ٢٦٣٢.

(٥) عوالي اللآلي: ٢/ ٢٠٨ الحديث ١٣٠، مستدرک الوسائل: ٢/ ٥٣٠ الحديث ٢٦٣٩.

(٦) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٦٠ الحديث ٢٢٣، تهذيب الأحكام: ١/ ٤٠٤ الحديث ١٢٦٤، و سائل الشيعة: ٣/ ٣٨٥ الحديث ٣٩٣٤.

(٧) الكافي: ٣/ ٦٣ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٣ الحديث ٥٨٨، الاستبصار: ١/ ١٦٥ الحديث ٥٧٣، و سائل الشيعة: ٣/ ٣٨٤

الحديث ٣٩٢٩ مع اختلاف يسير.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٣٥٥

.....

تتحقق بخصوص التراب، لا بخصوص جلد باطن الكف الخالي عن التراب بسبب ملاقاته ترابا، و إن كان خاليا من التراب بالمرّة. و يمكن أيضا أن يؤيده ما في صحيحة زرارة من قوله عليه السَّلام: «ثم مسح وجهه و كفيه، و لم يمسح الذراعين بشيء» «١»، فتأمل! قوله: (و نمنع). إلى آخره.

أقول: حجج القائل بعدم اشتراط العلق امور:

الأول: الأصل.

و الثاني: الإجماع على استحباب النفض، و لو كان شرطا لما امر بإزالته.

الثالث: أنّ الصعيد وجه الأرض، فيشمل الحجر الصلد.

الرابع: ثبت كفاية الضربة الواحدة، و الظاهر عدم بقاء العالق بعدها.

و الجواب عن الكل ظاهر.

أمّا عن الأصل، فلما عرفت من عدم جريانه في ماهية العبادات، مع أنّه ثبت خلافه بما عرفت.

و عن الإجماع على استحباب النفض، فقد عرفت الكلام فيه، و أنّه بالدلالة على اشتراطه أشبه و أولى، فظهر أنّ هذا الإجماع دليل آخر على الاشتراط، مع أنّ من جملة المجمعين من قال باشتراط العلق البتّة، فظهر أنّ النفض غير عدم العلق و إزالته بالمرّة، و لذا قال به من اشترط العلق، و لم ينكر أحد عليه.

و أمّا كون الصعيد وجه الأرض، فقد عرفت ما فيه، سيّما و أنّ يجعل شاملا لمثل الحجر الصلد.

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٨ الحديث ٦٠٣، و سائل الشيعة: ٣/ ٣٥٩ الحديث ٣٨٦٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٥٦

.....

و أما الجواب عن الرابع، فبأنّ العلوّق الابتدائي كاف لو استلزم المسح عدم العلوّق، لانحصاره فيه حينئذ، لكن ذلك باطل أيضا، لأنّ الظاهر بقاء أثر منه البتّة، يظهر ذلك على من مسح كفّه بعد المسحة الاولى على ثوب أبيض شديد البياض و أمثاله، مثل الجبن الأبيض و اللبن و غيرها.

مع أنّه لو اشترط أحد العلوّق للثانية أيضا، و علم عدم بقاءه بالمسحة الاولى البتّة، لكان يعتبر الضربة الثانية جزما، لاقتضاء الدليل بقاء العلوّق، و عدم بقاءه بالمسحة الاولى عنده، و لا ينهض ما ذكرتم من الأخبار المتضمنة للمزّة حجّة عليه، لما عرفت من الإيرادات على التمسك بها.

قوله: (بل لذلك استحب). إلى آخره.

قد عرفت فساد حمل ما دلّ على الضربة الثانية على الاستحباب، سيّما و صيغة «افعل» واحدة، و لا يمكن حملها على الوجوب مرّة و الاستحباب مرّة، و لا يحسن حملها على مجرّد الطلب، لأنّها حقيقة في الوجوب، و يجب إرادته للضربة الاولى البتّة، و البناء على عدم الدلالة على الوجوب للضربة الاولى أيضا، فيه ما فيه، فتأمل جدّا! قوله: (و هو جمع رابع). إلى آخره.

لا يخفى فساد من وجوه كثيرة، سيّما مع مخالفته، لما عليه الأصحاب، و ظواهر جميع الأخبار.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٥٧

### ٦٩- مفتاح [وجوب الترتيب في التيمّم]

يجب الترتيب، فيبدأ بالضرب، ثم مسح الوجه، ثم اليد اليمنى، ثم اليسرى إجماعا، كما ورد في المستفيض في مقام البيان «١»، و الموالة، كما وردت فيها فعلا و بيانا «٢»، و طهارة التراب، لقوله سبحانه طيباً «٣» و هو الطاهر، و المباشرة بالنفس، كما مرّ في المائتين «٤».

قيل: و يستحبّ التسمية، و تفريج الأصابع «٥»، ليتمكن اليد من الصعيد، و ترك المستطرق، للخبر «٦»، و الرمل للشهرة «٧».

(١) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٨ الحديث ٣٨٦٢، ٣٦٠ الحديث ٣٨٦٩.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٨ الباب ١١ من أبواب التيمّم.

(٣) النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

(٤) لاحظ! مفاتيح الشرائع: ١/ ٤٧ و ٥٦.

(٥) ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٧٠، الدروس الشرعية: ١/ ١٣٣، مدارك الأحكام: ٢/ ٢٣٦.

(٦) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٤٩ الحديث ٣٨٣٧.

(٧) النهاية للشيخ الطوسي: ٤٩، مدارك الأحكام: ٢/ ٢٠٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٥٩

قوله: (يجب الترتيب). إلى آخره.

لا يخفى أنه إجماع بين جميع فقهاءنا، ومَرَّ كلام الصدوق رحمه الله في «الأمالى» في أنه من دين الإمامية «١»، ونقل الإجماع عليه في «المنتهى» و «التذكرة» أيضا «٢».

و يدلّ عليه أيضا ظاهر الآية من ترتيب الوجه على اليد، لما ورد في الأخبار من وجوب تقديم ما قدمه الله في القرآن «٣»، مثل قوله تعالى إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ «٤».

و الأخبار معتبرة عند الفقهاء، و لم يقل أحد بالتفصيل بين الترتيب المذكور في الآية و غيره ممّا ذكر في عبارة المصنّف، مضافا إلى أنّ العبادات التوقيفية لا بدّ من ثبوت كفيّتها من الشرع، و قد عرفت أنّ الآية مجمله غير وافية بتمام التيمّم.

و كذا لم يرد قول من الشارع فتعّين فعله، و ظهر في التيمّات البياتية، و تمام التقريب مرّ في بحث وجوب البدء بالأعلى في الوجه و بحث عدد الضربات «٥».

و يدلّ عليه أيضا أنّ كلّ من أوجب الترتيب في الوضوء أوجب في التيمّم أيضا بالنحو الذي ذكره المصنّف، و التفرقة منفيّة بالإجماع، كما ذكره المرتضى «٦»، بل الانتفاء معلوم لكلّ فقيه.

و يدلّ عليه أيضا عموم المنزلة و قاعدة البدئية، فإنّ أهل العرف إذا سمعوا

(١) أمالى الصدوق رحمه الله: ٥١٥، راجع! الصفحة: ٢٨٢ من هذا الكتاب.

(٢) منتهى المطلب: ٩٧/٣، تذكرة الفقهاء: ١٩٦/٢ المسألة ٣٠٨.

(٣) وسائل الشيعة: ١٣/٤٨٣ الحديث ١٨٢٦١.

(٤) البقرة (٢): ١٥٨.

(٥) راجع! الصفحة: ٢٩١ و ٢٩٢ و ٣٣٠ و ٣٣١ من هذا الكتاب.

(٦) الانتصار: ٣١.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٦٠

.....

وجوب الوضوء و الغسل للصلاة و غيرها أو مطلقا و علموا الكيفية فيهما، ثم سمعوا أو علموا وجوب التيمّم بالتراب عند فقد الماء، يتبادر إلى أذهانهم كون التيمّم بالكيفية التي عرفوها في الوضوء في التيمّم عن الوضوء، و الغسل في التيمّم عن الغسل، إلّا أن تثبت المخالفة في الخارج، ألا ترى أنّهم إذا سمعوا: إذا فقد الماء فالجمد و الثلج، و إذا فقدوا فالتراب. و إذا فقد الغبار، و إذا فقد الطين - على حسب ما ورد في الأخبار «١» و كلام الخيار «٢» - يتبادر إلى أذهانهم أنّ الكلّ بكيفية واحدة.

و كذا إذا علموا أنّ الثلج و الجمد المذابين مثل الماء و بمنزلته و التراب كذلك مثله و بمنزلته بعد فقده، و الغبار مثل التراب بعد فقده، و الطين مثل الغبار بعد فقده، أو علموا أنّ كلّ واحد ممّا ذكر بدل الآخر إن لم يوجد الآخر - و أمثال هذه العبارات - يتبادر اتحاد الكيفية بالنحو الذي ذكر، إلى أن يثبت من الخارج أنّ الجمد و الثلج المذابين مثل الماء بكيفية الوضوء و الغسل و كذا غير المذابين إذا حصل بدلتهما أقلّ جريان، و إلّا فليس واحد منهما بكيفية الوضوء و الغسل، بل بكيفية التيمّم على حسب ما عرفوا كيفية من الخارج.

و إذا علموا من الخارج أنّ التراب ليس بكيفية الماء مطلقا، فلا بدّ أن يظهر عليهم حينئذ كفيّته، و إن لم يعلموا من الخارج المخالفة في الكيفية، يتبادر الموافقة «٣» بلا شبهة، كما هو الحال في الجمد و الثلج، و في الغبار و الطين، و لذا صدر من عمّار في مقام إطاعة الله تعالى ما صدر، مع أنّه كان من أهل الفهم و اللسان جزما، و لم يشنّع عليه أنّ هذا الخيال العجيب الغريب من أيّ جهة تخيل

بخاطرك؟ و إذا علم أنّ التراب خالف كَيْفِيَّتَهُ و علم الكَيْفِيَّة، يتبادر إلى أذهانهم أنّ الغبار بعد فقده بتلك

(١) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٥٤ الحديث ٣٨٤٩، ٣٥٦ الباب ١٠ من أبواب التيمم.

(٢) النهاية للشيخ الطوسي: ٤٨ و ٤٩، مدارك الأحكام: ٢/ ٢٠٦ و ٢٠٧، الحدائق الناضرة: ٤/ ٣٠٢ - ٣٠٥.

(٣) في (د ٢) و (ك): المخالفة.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٦١

.....

الكَيْفِيَّة، و كذا الطين بعد فقده، و لا يتأملون فيما ذكرنا أصلاً، و لا يجوزون مغايرة كَيْفِيَّة تيمم الغبار لتيمم التراب، كما لا يجوزون ذلك في الطين، و كما لا يجوزون المغايرة في الجمد و الثلج المذكورين للماء.

هذا إذا علموا المخالفة في خصوص شيء يقتضون عليه و يحكمون بكون الباقي موافقا لما علموه، و ذلك ظاهر على من تأمل و تفطن! و من هذا نرى العلامة في «التذكرة» ادعى الإجماع على وجوب تقديم اليمنى على اليسرى في التيمم، و قال: لأنه بدل مما يجب فيه التقديم «١»، و جعل البدلية سندا لإجماع المجمعين، و يظهر منه أنّ جميع المجمعين سندهم هو البدلية. و من هذا نرى أيضا أنّهم أفتوا بوجوب البدأة بالأعلى في التيمم أيضا من جهة البدلية، و كذا غيره من الأحكام فيه و في غيره، مثل الخطبتين في الجمعة، و التسييح في الركعتين الأخيرتين، و غيرهما من مواضع الأحكام، كما لا يخفى على المطلع. قوله: (و الموالة). إلى آخره.

أى يجب فيه الموالة، و قد قطع الأصحاب باعتبارها، و أسنده في «المنتهى» إلى علمائنا، و احتج عليه بقوله تعالى فَيَتِيمًا\* بآته تعالى أوجب علينا عقيب إرادة الصلاة، و لا يتحقق إلّا بمجموع أجزائه، فيجب بقدر الإمكان «٢». و هذا الاستدلال مبنى على كون التيمم بمعناه الشرعي، و فيه تأمل، و إن قلنا بثبوت الحقيقة الشرعية لقوله تعالى صِيْعِيدًا\* «٣». إلى آخره.

(١) تذكرة الفقهاء: ٢/ ١٩٦ المسألة ٣٠٨.

(٢) منتهى المطلب: ٣/ ١٠٨.

(٣) النساء (٤): ٤٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٦٢

.....

و الأجود الاستدلال بما استدللنا على وجوب الترتيب، مضافا إلى الإجماع المنقول الذي هو حجة.

و بدل الغسل فيه الموالة «١»، كما هو مقتضى الأدلة المذكورة سوى قاعدة البدلية.

و هذه القاعدة روعي فيها بحسب الهيئة للوضوء خاصة جزما بالإجماع و الأخبار، فلو أحلّ الموالة لم يأت بما امر به.

و يظهر من الأدلة المذكورة كَيْفِيَّة الموالة، لكن بعضها يفيد العرفية، و بعضها تابعيتها موالاة الوضوء - و عرفتها - و إن كان بدلا من الغسل، لأنه روعي فيه أيضا هيئة الوضوء بالإجماع و الأخبار، و لكن ظاهرهم الموالاة العرفية و عدم مراعاة الجفاف التقديرى هنا. بل صريح كلام بعضهم الموالاة العرفية مطلقا «٢»، كما هو مقتضى سائر الأدلة المذكورة، مثل التيممات البياتية، و الإجماع البسيط و

المركب، و توقيفية العبادات.

قال في «المدارك»: لو أُخِلَّ بالمتابعة بما لا يعدّ تفريقاً لم يضرّ قطعاً، وإن طال الفصل أمكن القول بالبطلان لفوات الواجب، و الصحة لصدق التيمم المأمور به «٣».

و فيه ما فيه و إن قال ذلك تفرّيعاً على القول باختصاص التيمم بآخر الوقت، و أنّ الموالاة على هذا من ضروريات صحته، لتقع الصلاة في الوقت.

قوله: (و طهارة التراب).

قد تقدّم الكلام فيها، و لم يتعرّض لذكر طهارة مواضع المسح.

(١) في (ك) زيادة: أيضاً.

(٢) ذخيرة المعاد: ١٠٦.

(٣) مدارك الأحكام: ٢ / ٢٢٨.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٦٣

.....

اعلم! أنّه لا- تأمّل في عدم اشتراط طهارة غير مواضع المسح، لكن في «المعتبر» اختار طهارتها مع القدرة، على القول بالتضييق في التيمم، و نقله عن الشيخ في «المبسوط» «١»، و اختاره في «الدروس» «٢». و القول الآخر العدم، نسبة في «المعتبر» إلى الشيخ رحمه الله في «الخلافة» «٣». و لا ريب أنّ تقديم الطهارة مطلقاً أحوط، بل يشكل غيره، لتوقيفية العبادة، فتأمل جدّاً! و أمّا طهارة مواضع المسح، فمن الواجبات عند الفقهاء. و استدللّ عليه في «الذكرى» بأنّ التراب ينجس بملاقاة النجس، فلا يكون طيباً، و بمساواته أعضاء المائبة «٤».

و ناقشه في «المدارك»: بأنّ الدليل الأوّل أخصّ من المدعى، و الثاني قياس «٥». و فساد مناقشته ظاهر، لأنّ الأدلّة الفقهيّة غالبها أخصّ.

نعم، لا بدّ من التميم، و لعلّه يحصل بعدم القول بالفصل، و بالدليل الثاني يتمّ المطلوب أيضاً فلا ضرر.

و أمّا الثاني، فليس بقياس بالبدية، بل قاعدة البدئية التي عرفتها.

ثمّ قال: و مقتضى الأصل عدم الاشتراط، و المصرّح باعتبار ذلك قليل من الأصحاب، إلّا أنّه أحوط.

و لو تعدّرت الإزالة سقط اعتبارها و وجب التيمم، و إن تعدّت النجاسة إلى التراب. و لو كانت حائلة بين الماسح و الممسوح و جب إزالتها

(١) نقل عنه في المعتبر: ١ / ٣٨١، لاحظ! المبسوط: ١ / ٣٥.

(٢) الدروس الشرعية: ١ / ١٣٣.

(٣) المعتبر: ١ / ٣٩٤، الخلاف: ١ / ١٥٤ المسألة ١٠٥.

(٤) ذكرى الشيعة: ٢ / ٢٦٧.

(٥) مدارك الأحكام: ٢ / ٢٢٨.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٦٤

.....

مع الإمكان، و مع التعذر يتيمم كذلك «١»، انتهى.  
 و الأصل الذي ادّعاه قد عرفت الكلام فيه مرارا، و ما ذكره من السقوط عند التعذر فحقّ.  
 و دليله ما مرّ من الاستصحاب و الأخبار، مثل قوله عليه السّلام: «الميسور لا يسقط بالمعسور» «٢».  
 ثمّ اعلم! أنّ المراد من موضع المسح يحتمل عمومه بالنسبة إلى الماسح و الممسوح، لاشتراك العلّة و الدليل، مع كون موضع الماسح  
 أيضا موضع المسح.  
 قوله: (كما مرّ في المائتين).  
 قد تقدّم الكلام فيهما «٣».  
 قوله: (قيل: و يستحب). إلى آخره.  
 مرّ ذلك عن «الدروس» «٤»، و فيه أيضا استحباب تفريغ الأصابع عند الضرب.  
 قوله: (و ترك). إلى آخره.  
 الخبر رواية غياث بن إبراهيم عن الصادق عليه السّلام قال: «نهى أمير المؤمنين عليه السّلام أن يتيمم الرجل بتراب من أثر الطريق» «٥».

(١) مدارك الأحكام: ٢ / ٢٢٨.

(٢) عوالي اللآلى: ٤ / ٥٨ الحديث ٢٠٥ مع اختلاف سير.

(٣) راجع! الصفحة: ٣٤٩ - ٣٥٢ و ٤٨٦ - ٤٩٢ (المجلد الثالث)، الصفحة: ١٦٩ و ١٧٠ من هذا الكتاب.

(٤) الدروس الشرعية: ١ / ١٣٣.

(٥) الكافي: ٣ / ٦٢ الحديث ٦، تهذيب الأحكام: ١ / ١٨٧ الحديث ٥٣٨، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٤٩ الحديث ٣٨٣٧.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٦٥

.....

و روى عنه عليه السّلام بطريق آخر عن أمير المؤمنين عليه السّلام قال: «لا وضوء من موطأ» «١».  
 و بعض الفقهاء قال: يستحب أن يكون من ربي الأرض و عواليها «٢».  
 و لعلّه من عبارة «الأمالى» للصدوق رحمه الله و قد مرّت «٣»، و هي مذكورة في «الفرق الرضوى» و غيره «٤»، و علّل أيضا بكونها أبعد  
 من النجاسة «٥».  
 قوله: (للشهرة).

أقول: لا شبهة في شهرته و ذكره في كلام الفقهاء، و منشؤه ما رواه في «الكافي» في الصحيح عن محمّد بن الحسين أنّ بعض أصحابنا  
 كتب إلى أبي الحسن عليه السّلام يسأله عن الصلاة على الزجاج قال: فلما نفذ كتابي إليه تفكرت و قلت: هو ممّا أنبت الأرض، و ما  
 كان لي أن أسأله، فكتب إليّ: «لا- تصلّ على الزجاج و إن حدّثتك نفسك أنّه ممّا أنبت الأرض، و لكنّه من الملح و الرمل و هما  
 ممسوخان» «٦»، و ظاهرها المنع من التيمم به، كما هو عند القائل بكون الصعيد هو التراب.  
 و لا يخفى استحالة التراب إليه فصار لذلك ممسوخا، و هذا يؤيد القائل به.  
 و يؤيد ابن الجنيد أيضا في قوله بأنّ الحجر وقع فيه الاستحالة «٧» و صدّقه العلّامة



- (١) الكافي: ٣ / ٦٢ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ١ / ١٨٦ الحديث ٥٣٧، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٤٩ الحديث ٣٨٣٦.
- (٢) شرائع الإسلام: ١٠ / ٤٨، ذخيرة المعاد: ٩٩.
- (٣) أمالي الصدوق: ٥١٥، راجع! الصفحة: ٢٨٢ من هذا الكتاب.
- (٤) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٩٠، معاني الأخبار: ٢٨٣.
- (٥) لاحظ! مدارك الأحكام: ٢ / ٢٠٦.
- (٦) الكافي: ٣ / ٣٣٢ الحديث ١٤، وسائل الشيعة: ٥ / ٣٦٠ الحديث ٦٧٩٢.
- (٧) نقل عنه العلامة في مختلف الشيعة: ١ / ٤٢٠.
- مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٦٦
- .....

و الشهيد الثاني، كما مرّ «١».

و أمّا القائل بكون الصعيد هو الأرض «٢»، فلعلّه حكم بالكراهة من هذه الرواية، لثبوت كون الرمل أرضا غير مستحيل عنده، و لذا حمل الرواية على الكراهة، أو من جهة سندها. لكن الظاهر صحّته، و أنّ «محمّد بن الحسين» هو محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب الثقة.

- (١) راجع! الصفحة: ٣٠٨ و ٣١٦ و ٣١٧ من هذا الكتاب.
- (٢) مجمع الفائدة و البرهان: ١ / ٢٢٢.
- مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٦٧

## ٧٠- مفتاح [جواز التيمّم مع السعة]

### إشارة

لا يجوز التيمّم للفريضة قبل دخول وقتها إجماعا، و في جوازه مع سعة الوقت ثلاثة أقوال، ثالثها: الجواز إذا لم يكن العذر مرجوّ الزوال «١»، و الأصح الجواز مطلقا، وفاقا للصدوق و جماعة «٢»، للأصل، و عموم أفضليّة أوّل الوقت «٣»، و إطلاق الآية «٤»، و للمعتبرة الدالّة على عدم وجوب الإعادة مع بقاء الوقت و وجدان الماء «٥».

نعم، يستحبّ التأخير لراحي الزوال، كما يستفاد من المعتبرة «٦»، و هي مستند القولين، و لا دلالة فيها على الوجوب صريحا، مع أنّها ظاهرة في الرجاء.

- (١) لاحظ! المعتبر: ١ / ٣٨٣ و ٣٨٤، مختلف الشيعة: ١ / ٤١٤ و ٤١٥، تذكرة الفقهاء: ٢ / ٢٠١ المسألة ٣١١، الحقائق الناضرة: ٤ / ٣٥٦ و ٣٥٧.

- (٢) نقل عن الصدوق في مختلف الشيعة: ١ / ٤١٤، و يستفاد من كلامه في الهداية: ٨٧، منتهى المطلب: ٣ / ٥٣، البيان: ٨٦، ذكرى الشيعة: ٢ / ٢٥٢.

(٣) انظر! وسائل الشيعة: ٤ / ١١٨ الباب ٣ من أبواب المواقيت.

(٤) المائدة (٥): ٦.

(٥) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٦٨ الحديث ٣٨٨٩.

(٦) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٨٤ الحديث ٣٩٢٩ و ٣٩٣٠.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٦٩

قوله: (إجماعاً).

نقل الإجماع الفاضلان و الشهيدان و الشيخ على «١»، و إن قال في «الذكرى»- في بحث وجوب الغسل لنفسه أو لغيره-: و ربما قيل بطرد الخلاف في الطهارة كلها «٢»، إذ الظاهر أنه مخالف للإجماع عنده.

لكن الظاهر أن الإجماعات المنقولة إنما هي في صورة رجاء درك التيمم في الوقت، كما هو المتعارف الشائع الغالب. و لو فرض على الندره عدم التمكن من التيمم إلّا قبل الوقت، و في الوقت لا- يتمكّن من طهارة أصلاً، و ظنه كذلك أو علمه، فاللازم التيمم حينئذ لأجل درك الصلاة الواجبة المطلقة بالنسبة إلى الطهارة المظنون دركها بالظن القوي الشرعي- أي ما يجب متابعتها شرعاً- لما دلّ على حجية الاستصحاب من الأخبار و غيرها، كما هو الحال في مقدمات الحجّ للمستطيع، و بسطنا الكلام في «حاشية المدارك» «٣».

قوله: (ثلاثة أقوال).

أقول: أولها: عدم الجواز، و وجوب التأخير إلى آخر الوقت مطلقاً، ذهب إليه الأكثر مثل: المفيد و الشيخ و المرتضى و أبي الصلاح و سلّار و ابن حمزة

(١) المعتبر: ١ / ٣٨١، منتهى المطلب: ٣ / ٥٠، تذكرة الفقهاء: ٢ / ١٩٩ المسألة ٣١١، الدروس الشرعية:

١ / ١٣٢، روض الجنان: ١٢١، جامع المقاصد: ١ / ٤٩٩.

(٢) ذكرى الشيعة: ١ / ١٩٦.

(٣) الحاشية على مدارك الأحكام للوحيد رحمه الله: ٢ / ١١٧ و ١١٨.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٧٠

.....

و ابن إدريس «١» و من وافقهم من المتأخرين «٢»، بل الشيخ و المرتضى و ابن إدريس نقلوا الإجماع عليه «٣».

بل المرتضى ادّعى الإجماع في «الناصرية» و في «الانتصار» جميعاً «٤».

و في «الدروس»: و في صحته مع السعة خلاف، أشهره وجوب التأخير إلى الضيق إلّا مع الضرورة، كارتحال القافلة و غيره، و خصوصاً مع الطمع في الماء «٥»، انتهى. فتأمل جدّاً! و ثانيها: جوازه في أول الوقت مطلقاً، نسب ذلك إلى الصدوق «٦»، و ظاهر الجعفي و البنزطي «٧»، و قوّاه في «المنتهى» و «التحرير» «٨»، و الشهيد في «البيان» «٩».

و ثالثها: جواز التقديم عند العلم و الظن الغالب بفوات الماء، أو التمكن من استعماله إلى آخر الوقت، و استجوده في «المعتبر» «١٠»، و العلّامة في عدّة من كتبه «١١»،

- (١) المقنعة: ٦١، المبسوط: ٣١ / ١، النهاية للشيخ الطوسي: ٤٧، الخلاف: ١٤٦ / ١، المسألة ٩٤، الرسائل العشر: ١٦٨، الانتصار: ٣١، رسائل الشريف المرتضى: ٢٥ / ٣، الكافي في الفقه: ١٣٦، المراسم: ٧٦، الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٧٠، السرائر: ١ / ١٣٥.
- (٢) المعتمد: ٣٨٢ / ١، قواعد الأحكام: ٢٣ / ١، إيضاح الفوائد: ٧٠ / ١، الدروس الشرعية: ١ / ١٣٢، روض الجنان: ١٢٢.
- (٣) الخلاف: ١٤٦ / ١، المسألة ٩٤، الانتصار: ٣٢، السرائر: ١ / ١٤٠.
- (٤) الناصريات: ١٥٦، الانتصار: ٣١.
- (٥) الدروس الشرعية: ١ / ١٣٢.
- (٦) نقل عن الصدوق في مختلف الشيعة: ١ / ٤١٤، لاحظ! الهداية: ٨٧.
- (٧) نقل عن الجعفي و البزنطي في ذكرى الشيعة: ٢ / ٢٥٢ و ٢٥٣.
- (٨) منتهى المطلب: ٣ / ٥٣، تحرير الأحكام: ١ / ٢٢.
- (٩) البيان: ٨٦.
- (١٠) المعتمد: ١ / ٣٨٤.
- (١١) قواعد الأحكام: ٢٣ / ١، مختلف الشيعة: ١ / ٤١٥ و ٤١٦، نهاية الأحكام: ١ / ١٨٥ و ١٨٦.
- مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٧١
- .....

لكن قيد العلم، و لم يذكر الظن، قيل: و إليه يومى كلام ابن أبي عقيل «١».

حجّة الأول: الإجماعات المنقولة، و ما مرّ في بحث و جواب الطلب من الاستدلال بالآية «٢».

و حسنة زرارة المتضمنة للأمر بالطلب ما دام الوقت «٣»، أو الإمساك عن التيمّم ما دام الوقت، كما في النسخة الاخرى «٤».

و صحيحة ابن مسلم قال: سمعته يقول: «إذا لم تجد ماء و أردت التيمّم فأخّر التيمّم إلى آخر الوقت، فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض» «٥».

و صحيحة محمد بن حمران عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «اعلم! أنّه ليس ينبغي لأحد أن يتيمّم إلّا في آخر الوقت» «٦».

و في «الفقه الرضوي»: و ليس للمتيمّم أن يتيمّم إلّا في آخر الوقت «٧»، و السند منجبر بالشهرة العظيمة، لو لم نقل بالإجماع.

و في «البحار»: عن محمد بن الوليد، عن عبد الله بن بكير أنّه سأل الصادق عليه السلام عن رجل أجنب و لم يصب الماء أ يتيمّم و يصلّي؟ قال: «لا حتى آخر

- (١) بحار الأنوار: ١٤٦ / ٧٨.
- (٢) راجع! الصفحة: ٢٤١ و ٢٤٢ من هذا الكتاب.
- (٣) الكافي: ٦٣ / ٣، الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ١ / ١٩٢، الحديث ٥٥٥، الاستبصار: ١ / ١٥٩، الحديث ٥٤٨، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٨٤، الحديث ٣٩٣٠.
- (٤) تهذيب الأحكام: ١ / ١٩٤، الحديث ٥٦٠، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٦٦، الحديث ٣٨٨٣.
- (٥) الكافي: ٦٣ / ٣، الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١ / ٢٠٣، الحديث ٥٨٨، الاستبصار: ١ / ١٦٥، الحديث ٥٧٣، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٨٤، الحديث ٣٩٢٩.
- (٦) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٠٣، الحديث ٥٩٠، الاستبصار: ١ / ١٦٦، الحديث ٥٧٥، وسائل الشيعة:

٣/ ٣٨٢ الحديث ٣٩٢٥.

(٧) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٨ مع اختلاف يسير.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٣٧٢

.....

الوقت إنّه إن فاته الماء لم تفته الأرض» (١).

وفيه أيضا قال عليه السلام: «اعلموا- رحمكم الله- أنّ التيمم غسل المضطرّ، ووضوؤه وهو نصف الوضوء في غير ضرورة إذا لم يوجد الماء، وليس له أن يتيمم حتّى يأتي إلى آخر الوقت، أو إلى أن يتخوف خروج وقت الصلاة» (٢).

وبعض هذه الروايات وإن كان ظاهرا في مقام رجاء زوال العذر، إلّا أنّه غير مضرّ، لأنّ أدلّة الفقه ربّما يكون أحصّ من المدعى، ولا ضرر فيه بعد ما ثبت المدعى بتمامه، والإجماع المنقول حجّية، كما حقّق في محلّه وإن نقل في محلّ النزاع، فإنّ المنازع من القدماء ربّما لا يكون مطلقا على الإجماع، أو كان مطلقا لكن لم يكن قائلا بحجّيته، أو كان قائلا بها أيضا إلّا أنّه كان عنده معارض أقوى، فلا يقتضى نزاعه عدم حجّيته لنا الآن، كما أنّ خبر الواحد كثيرا ما نقل في محلّ النزاع.

والإجماع المنقول خبر في الحقيقة عندنا، وأدلّة حجّية خبر الواحد تشمله بلا تأمل، كما حقّق في محلّه.

والإجماع المركّب وفتاوى الأصحاب- سيّما القدماء- ربّما يصير منشأ لتماميّة صحيحة حرمان، إذ لم يذكر أحد منهم استحباب التأخير، كما عرفت.

بل المجوّز ربّما استحباب التقديم، كما هو مقتضى الأصل في أسباب المغفرة والخيرات والعمومات الدالّة على استحباب تقديم خصوص الصلوات، وغير ذلك من أدلّة هذا القول.

فالحمل على استحباب التأخير مع عدم قائل به، مخالف لجميع الأدلّة، ووجب تأويل الجميع وإخراج الكلّ عن ظاهره.

(١) بحار الأنوار: ١٤٦/٧٨ ذيل الحديث ٣.

(٢) بحار الأنوار: ١٤٨/٧٨ الحديث ٧.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٣٧٣

.....

وحجّة الثاني: قوله تعالى إِذِ انقَضَتْ سَاعَتُهُمْ (١) الآية، إذ مقتضاها صحّة التيمم عن إرادة القيام أوّل الوقت مع عدم وجدان الماء.

وفيه، أنّ تقدير الإرادة لا حاجة إليه، إذ القيام إلى الشىء غير القيام في الشىء، والأوّل معناه معروف. ولا يقام إلى شىء إلّا بعد أن يعرف صحّته، ومن الضروريات أنّ الفريضة ليست ممّا يصحّ أن يقام إليه مطلقا.

ولذا لا يقام قبل الوقت جزما، وصحّته في أوّل الوقت في المقام أوّل الكلام ومحلّ النزاع، مع أنّك عرفت الكلام في صدق عدم الوجدان أوّل الوقت، فلاحظ.

واستدلّ له أيضا بالعمومات الدالّة على توسعته وقت الفريضة (٢)، مثل أقيم الصلوة لِتُدْلُوكِ الشَّمْسِ (٣) وغيرها ممّا دلّ على جواز الفريضة في سعة الوقت (٤).

وفيه، أنّها لو تمّت اقتضت استحباب التقديم لا التأخير، كما لا يخفى، وإن كان موضع لم يدلّ عليه، فلا شكّ في دلّته على الجواز المساوى طرف فعله على الترك، لأنّه الظاهر، فكما يضّرّ الخصم يضّرّ القول باستحباب التأخير أيضا، فما هو جوابكم فهو جوابه.

هذا على القول باستحباب التأخير «٥»، كما قال به المتأخرون المشاركون للقائلين بجواز التقديم مطلقا. وعلى القول بعدم استحباب التأخير أصلا، يضره ما دلّ على الضيق ممّا أشرنا إليه وغيره، وهو كثير، فلا بدّ له من تقييد عموماته أو طرحه ما دلّ على

(١) المائدة (٥): ٤.

(٢) في (ز ٣) و (ك): الصلاة.

(٣) الإسراء (١٧): ٧٨.

(٤) ذخيرة المعاد: ٩٩ و ١٠٠.

(٥) في (ز ٣) و (ك) زيادة: أيضا.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٧٤

.....

الضيق بالمرّة، ولا شكّ في فساده، لأنّ الخاص مقدّم بلا شبهة.

و بالجمله، ثبوت عموم يكون المقام من أفراد المتبادرة محلّ منع، وكذا شموله له لغه، وعلى تقدير التسليم، فالأدلة السابقة تخصّصه، وكذا كلّما هو دليل القول الثالث.

و استدلووا أيضا بما دلّ على عموم البدليّة والمنزلة، و خصوص ما دلّ على أنّ المتيمّم إذا صلّى ثمّ وجد الماء لم يجب عليه الإعادة، مثل صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام أنّه قال: فإنّ أصاب الماء وقد صلّى بتيمّم وهو في وقت، قال: «تمّت صلاته ولا إعادة عليه» (١) «٢».

و يمكن الجواب عن العموم بما مرّ من الأدلّة، و عن الخصوص بأنّ دلّته فرع كون القائل بعدم الجواز قائلا بالبطلان، بحيث لم يوجد منهم قول بالفصل و صحّة الصلاة أصلا و رأسا.

و سيجيء في المفتاح الآتي: أنّ الأكثر يقولون بعدم وجوب الإعادة مطلقا، و أنّ بعضا منهم يقول بالإعادة في الوقت.

فهذه الصحاح مستند الأكثر، مع أنّ الأكثر يقولون بوجوب التأخير إلى الضيق بلا شبهة.

فالأكثر لا يقولون بالضيق المنافي لهذه الأخبار، لأنّها حجّتهم، فكيف يصير عليهم؟

و مع ذلك لا شكّ في أنّ المانع لا يقول بوجوب التأخير إلى حدّ لم يف الوقت

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٤ الحديث ٥٦٢، الاستبصار: ١/ ١٦٠ الحديث ٥٥٢، وسائل الشيعة:

٣/ ٣٦٨ الحديث ٣٨٨٩.

(٢) منتهى المطلب: ٣/ ٥٣، ذخيرة المعاد: ١٠٠، لاحظ! ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٥٢ و ٢٥٣.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٧٥

.....

إلّا لأداء الفريضة بحسب الواقع، بحيث لا يزيد من الوقت شيء أصلا و واقعا، لأنّه تكليف بالمحال.

بل لا يقول بما يؤدّي إلى الحرج أيضا، بل و إلى العسر المنفى أيضا بحسب الظاهر.

بل غير ظاهر أنه يقول بوجوب الاقتصار بأقل واجب منها و ترك المستحبات بأسرها، مثل القنوت و جلسة الاستراحة و نحوهما. وبالجملة، القطع حاصل بعدم قوله بالتضييق إلى هذا القدر، بل لا شك في أنه قائل بوكول ذلك إلى ظن المكلف و تخمينه بعنوان لا يكون فيه عسر و حرج أصلاً، لا في التخمين، و لا في مقدار الواجب و أقله.

فعلى هذا نقول: تخلف التخمين غالب التحقق، بملاحظة أن المخمّن يراعى الاحتياط التام في بقاء الوقت إلى آخر الصلاة، فيحتاط في تخمينه بإبقاء قدر يطمئن به وقوع مجموع صلاته في وقتها على أى حال و على أى تقدير من غير مداقته في أجزائها، و أنها إلى أى حد أقل ما يتحقق به المجموع، و أن أى شيء منها داخل في أقل الماهية التي يجب مراعاتها، و أى شيء غير داخل جزماً. و كذا الحال في كيفية التحقق سرعة و بطوء، و أن أى نحو أخصر و نحو ذلك، بل يراعى الاحتياط في ذلك أيضاً حتى يطمئن أنه أتى بجميع ما وجب عليه، من دون تقصير و إهمال أصلاً.

فبملاحظة جميع ما ذكر بعنوان القطع أو الظن أو الاحتمال، يتخلف التخمين كثيراً تخلفاً معتداً به، سيما إذا لم يكن المكلف بالحدقة التامة، فإن الغالب من الناس ليسوا بكمال الحدقة و المداقة في الأمور، سيما الأمور الشرعية التعبدية التي ليس لعقولهم إليها طريق أصلاً.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٧٦

.....

هذا كله، مضافاً إلى أن بقاء الوقت يكفي فيه وقت ركعة من الصلاة لا أزيد منه، لأن من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت، كما ستعرف.

فإذا ثبت وجوب التأخير، لم يكن فيما ذكرنا مانع أصلاً، إذ لا يقاومه البتة، و إن قلنا بالاستبعاد فيه، كما أنها لا تمنع عن وجوب الطلب و نحوه مما هو شرط في صحته التيمم و ثبت اشتراطه، فإن المراد فيها إذا صلى بتيمم صحيح ثم وجد الماء، لا يجب الإعادة. و كون المراد ذلك مسلّم لا تأمل فيه، بل بناء استدلال الخصم عليه.

مع أنه سيجيء من الخصم صحة الصلاة أول الوقت من التيمم بصلاة السابقة في ضيق وقتها، سيما أن يكون الراوى روى وجوب الإمساك ما دام الوقت «١».

مع أنه روى في الصحيح عن يعقوب بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تيمم فصلّى فأصاب بعد صلاته ماء، أ يتوضأ و يعيد الصلاة أم تجوز صلاته؟ قال: «إذا وجد الماء قبل أن يمضى الوقت توضأ و أعاد، فإذا مضى الوقت فلا إعادة عليه» «٢»، فإن الأمر و كلمة «على» يقتضيان وجوب الإعادة، مضافاً إلى عدم قائل باستحبابها على حسب ما عرفت.

و بالجملة، على القول بحجية الإجماعات المنقولة يتعين القول الأول، لعدم معارض لها، بل الأخبار إما موافقة لها و إما معاضدة.

و ما دل على عدم الإعادة، و إن كان ظاهره التوسعة في الجملة، إلا أن الظاهر لا يعارض النص، فضلاً عن النصوص.

مع إمكان حمل المعارض على التقيّة، لأنّ العامّة رَووا عن أبي سعيد: أنّ

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٤ الحديث ٥٦٠، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٦ الحديث ٣٨٨٣.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٣ الحديث ٥٥٩، الاستبصار: ١/ ١٥٩ الحديث ٥٥١، وسائل الشيعة:

٣/ ٣٦٨ الحديث ٣٨٨٨ مع اختلاف يسير.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٧٧

.....

رجلين تيمما فوجدا الماء و صلّيا في الوقت فأعاد أحدهما و سألا النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم، فقال لمن لم يعد: «أصبت السنّة و أجزأتك صلاتك» و للآخر: «لك الأجر مرتين» (١).

و لعلّه لهذا ورد في الموثّق عن منصور بن حازم، عن الصادق عليه السّلام في رجل تيمّم و صلّى ثمّ أصاب الماء، فقال: «أما أنا فأنتي كنت فاعلا، إنّي كنت أتوضّأ و اعيد» (٢).

فإنّهم عليهم السّلام في مقام التقيّة ربّما كانوا يقولون بالعبارة المذكورة، تبعا لرأى العامّة، و إظهارا على الشيعة ما هو فعلهم. و ينادى بذلك أنّ العبارة المذكورة طريقة الفقيه، لا- الشارع و الإمام عليه السّلام، مضافا إلى ما عرفت من أنّهم أمروا بالتأخير في أخبار كثيرة.

و إن قلنا بأنّه بعنوان الاستحباب، فكيف يكون ممّن يأمر بالبرّ و ينسى نفسه، و يقول ما لا يفعل؟ و غير ذلك من الذموم الشديدة الواردة عنهم، مضافا إلى عدم استفضاله من الراوى في وقت إصابة الماء.

مع أنّ الراجح صحّة أفعال المسلم، فظاهرها رجحان إعادة الصلاة التي وقعت بالتيمّم مطلقا. بل مسلم أنّ المراد الصلاة الصحيحة بالتيمّم الصحيح، و بناء استدلال المستدلّ بهذه الرواية على الاستحباب على ذلك جزما، و سيجيء الكلام في ذلك.

و من هذا يظهر و هن آخر في دلالة ما دلّ على عدم الإعادة، فإنّ صحیحته زرارة و نحوها حملها على وقوع الصلاة منهم حال شكهم في صحّتها، فيه ما فيه.

(١) سنن أبي داود: ١/٩٣ الحديث ٣٣٨ مع اختلاف يسير.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/١٩٣ الحديث ٥٥٨، الاستبصار: ١/١٥٩ الحديث ٥٥٠، وسائل الشيعة:

٣/٣٦٨ الحديث ٣٨٩٠ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٧٨

.....

و اعتقادهم الصحّة مع فعلها في أوّل الوقت أيضا، فيه ما فيه. لظهور المعركة العظيمة في ذلك.

و لذا ورد منهم عليهم السّلام ما ورد في ذلك، حتّى وقع الإجماع من الشيعة على التأخير، و لا أقلّ من الشهرة العظيمة، كما عرفت.

مع أنّهم هم الرواة للأخبار المذكورة، فعلى تقدير ظهورها في التوسعة مطلقا، فكيف اختاروا خلافها؟

بل و لو أوّلوها بتأويلات بعيدة- على حسب ما قاله القائل- بالتوسعة مطلقا، إذ الظاهر أنّه ما لم يكن المانع عظيما لا يقولون بخلاف ظاهر تلك الأخبار، و يؤوّلونها بالتأويلات البعيدة.

مع أنّ الرواة و من سئل عن حاله لو كانوا معتقدين صحّة صلاتهم في أوّل الوقت، فلا وجه لسؤالهم ثانيا عن حال وجدان الماء في أوّل الوقت، فتأمّل! و على القول بعدم حجّية الإجماعات المنقولة، فلا أقلّ من كونها جابرة لما دلّ على وجوب التأخير مطلقا. مع أنّ الشهرة العظيمة لا أقلّ منها، و هي تكفى للجبر.

و لو لم يعتبر جميع ذلك يتعيّن القول الثالث بدلالة الآية و الأخبار، على أنّ التيمّم مع رجاء زوال عذر التيمّم منه لا يتيمّم إلّا مع اليأس و ضيق الوقت، على ما مرّ في بحث الطلب بالنسبة إلى الآية، فتأمّل جدّا! و كذا عرفت الصحاح الدالّة على عدم جواز التيمّم مع السعة مطلقا، أو مع رجاء زوال العذر عن المائية، بأن ثبوت الثاني منها لا شبهة فيه.

و أما الإطلاق فمحتمل، وقد عرفت عدم ضرر ما دلّ على عدم وجوب الإعادة مع وجدان الماء في الوقت، سيّما على القول الثالث.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٧٩

.....

و من ملاحظة جميع ما ذكرنا، ظهر أنّ القول الثاني أضعف الأقوال. و أقوى أدلته ما ورد في الصحيح من أنّ إمام قوم أصابته جنابة و ليس معه ماء يكفيهِ للغسل أنّه يتيمّم و يصلّي بهم، إنّ الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا «١».

فإنّ حملها على إيجابه على المأمومين جميعا تأخيرهم الصلاة إلى ضيق الوقت حتّى يصلّوا مع الإمام بعيد جدّا، سيّما بملاحظة ما في الصحيحة من سؤال الراوى أ يتوضّأ بعضهم و يصلّي بهم؟ قال: «لا، و لكن يتيمّم الجنب و يصلّي بهم» «٢».

و حملها على وقوع صلاة الكلّ في ضيق الوقت بحسب الاتفاق و الموانع الخارجة بعيد أيضا غاية البعد، إلّا أنّ الظاهر منها حال السفر بلا شبهة، و وقوع صلاة الكلّ في وقت الضيق في السفر بسبب سير القافلة، ليس بذلك البعيد، أو أنّ الإمام يتيمّم في أوّل الوقت من جهة ارتحال القافلة و يصلّي بهم، لأنهم في الطريق ربّما لم يتمكّنوا من القيام و الاستقرار و الركوع و السجود، و غير ذلك.

و لا شكّ في أنّ مراد المجمعين و القائل بالأوّل حال الاختيار و التمكّن من الصلاة بواجباتها.

و مضى عن «الدروس» أيضا ما عرفت «٣».

هذا، مضافا إلى أنّ تأخير الصلاة لدرّك فضيلة الجماعة مندوب مسلّم، و كذا مراعاة الإمام الراتب فتأمل جدّا، مع احتمال التقيّة أيضا.

(١) الكافي: ٣/ ٦٦ الحديث ٣، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٦٠ الحديث ٢٢٣، تهذيب الأحكام: ١/ ٤٠٤ الحديث ١٢٦٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨٦

الحديث ٣٩٤١.

(٢) الكافي: ٣/ ٦٦ الحديث ٣، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٦٠ الحديث ٢٢٣، تهذيب الأحكام: ١/ ٤٠٤ الحديث ١٢٦٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨٦

الحديث ٣٩٤١.

(٣) راجع! الصفحة: ٣٧٠ من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٨٠

.....

و بالجملة، لما كان الحال حال السفر، فلا يقاوم هذا الظاهر جميع ما ذكر من الأدلّة للمذهبين الأخيرين، سيّما المذهب الثالث، لأنّ حال السفر يصير العذر غير مرجوّ الزوال، لا يكون فيه استبعاد، مع أنّ مراعاة التقيّة فيه أشدّ، كما لا يخفى.

و أما التعليل بقوله عليه السلام: «إنّ الله جعل» «١». إلى آخره، فقد ظهر الجواب عنه.

و كيف كان، لا شكّ في أنّ العمل على وفق القول الأوّل لا غير، إلّا أنّ يلزم حرج و عسر منفي، كما هو الحال في المرضى في مثل صلاة المغرب و العشاء، و غيرهم من أصحاب الأعذار، إلّا أنّ يقتضى نقصا في الصلاة في واجب من واجباتها، جزءا كان أو شرطا،

لعموم دليل وجوبه و عدم ما يقتضى رفع اليد عنه، لما عرفت من أنّ الظاهر أنّ مراد القائل حال عدم مفسدة. و كذا الحال في الأدلّة.

مع أنّ التأخير لأجل مراعاة المائيّة التي تكون الترايبه بمنزله. و أين هذا من رفع اليد عن جزء الصلاة أو شرطها، الذي لا ينوبه شيء، سيّما أنّ يكون الجزء ركنا، و سيّما أنّ يكون التالف أركانا متعدّدة.



## الأول: لو تيمم لصلاة في ضيق وقتها ثم دخل وقت صلاة اخرى،

فهل يجوز أدائها في أول وقتها على القول بالتضييق؟ قيل: نعم، ونسب إلى «المبسوط» (٢).  
و اختاره في «المدارك» و «الذخيرة» (٣)، لأن المانع كان الأخبار الدالة على التأخير، و هي لا تتناول التيمم، فتبقى العمومات بحالها.  
و يؤيده ما ورد من أن الرجل يصلّي بتيمم واحد صلاة الليل و النهار ما لم

(١) مرّ آنفا.

(٢) نسب إليه في ذخيرة المعاد: ١٠١، لاحظ! المبسوط: ١/٣٣.

(٣) مدارك الأحكام: ٢/٢١٢، ذخيرة المعاد: ١٠١.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٨١

.....

يحدث أو يصب ماء (١).

و فيه، أن العلل المذكورة في تلك الأخبار علل منصوصة تفيد العموم.

و يظهر منه المنع مطلقا ما دام الرجاء باقيا، سيما مع الظن بالتمكّن من الماء.

و خصوصا مع العلم و اليقين بالتمكّن، و خصوصا مع اليقين بالتمكّن في الآن المتّصل بأن تيممه. فإن الصلاة بالتيمم مع التمكن من المائئة في سعة الوقت، بل في الآن المتّصل بأن أول الوقت من دون تراخ أصلا في غاية البعد، بملاحظة العلل و اشتراط عدم التمكن من المائئة، و أن التيمم من جهة الضرورة، و الضرورة تتقدّر بقدرها.

هذا، مضافا إلى ما مرّ في بحث و جواب الطلب. مع أن الظاهر أن العلة المذكورة علة واقعية لا تعبدية، فإن قولهم عليهم السلام: «إن فاتك الماء لم تفتك الأرض» (٢)، معناه الحقيقي و الظاهر المتبادر منه الفوت واقعا، لا بالنظر إلى رجاء المكلف، أو كثيرا ما لا يرجو الماء و مع ذلك يوجد له، بل ربّما يقطع بعدمه و يتخلف قطعه، إذ تخلف القطع ليس بعزيز.

كيف؟ و جميع فحول أرباب العقول يناقض بعضهم بعضا في دعوى القطع، بل الشخص الواحد منهم ربّما يقطع بشيء ثم يزول ذلك القطع، و ربّما يقطع بخلافه.

و من هذا وقع النزاع من الفقهاء في دعوى الإجماع ما وقع، بل نشاهد أنفسنا كذلك.

مع أن العلل الشرعية ربّما تكون أخصّ من المعلول، كما لا يخفى على المطلع.

و لذا حكموا بوجوب التأخير في هذه الأخبار مطلقا لا مقيدا، و استدللّ المعظم بها

(١) الكافي: ٣/٦٣ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ١/٢٠٠ الحديث ٥٨٠، الاستبصار: ١/١٦٤ الحديث ٥٧٠، وسائل الشيعة: ٣/٣٧٩

الحديث ٣٩١٦.

(٢) وسائل الشيعة: ٣/٣٨٤ الحديث ٣٩٢٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٨٢

.....

على وجوب التأخير مطلقا.

فربما يظهر من كلام المجمعين و الفقهاء عموم المنع بملاحظة ذلك، مضافا إلى كون التيمم عندهم طهارة اضطرارية مشروطة بعدم التمكن من المائئة، و وجوب الطلب لكل صلاة مع رجاء الوجدان، كما مرّ.

مع أن التيمم وجوبه للغير بإجماعهم لا- للنفس، بل ليس مطلوبا لنفسه أيضا. بل مطلوبيته منحصرة في كونه لمثل الصلاة، فلا وجه لجعل المقصود بالذات في الضيق و في العلة المذكورة و اشتراط عدم التمكن من المائئة و غير ذلك هو مراعاة التيمم خاصة و جعل الصلاة تابعة له، بل لا يخفى أن الظاهر من الأخبار و غيرها كون الأمر بالعكس.

فبملاحظة ذلك و ما ورد في الأخبار من أن التيمم إهلاك الدين على حسب ما عرفت و غير ذلك «١».

ربما يظهر من الأخبار المانعة مطلقا أيضا أن المقصود بالذات «٢» في الضيق فيها هو مراعاة حال الصلاة، و التيمم تابع لها، لا عكس ذلك، كما توهم.

و يحصل من جميع ذلك شك في العموم الذي ادّعاه على تقدير تسليمه، بحيث لا تحصل البراءة اليقينية في العبادة التوقيفية، أو يشكل الحصول أو يشكل الوثوق.

مع أن ما ذكرنا على القول الثالث في غاية الوضوح، لأن استناده إلى كون العذر مرجو الزوال.

و أما ما دلّ على صحة الصلوات بتيمم واحد، فإنما ردّ على بعض العامة،

(١) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣/ ٣٩١ الباب ٢٨ من أبواب التيمم.

(٢) لم ترد في (د ٢): من قوله: فرّما. إلى قوله: بالذات.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٨٣

.....

حيث قال: إن لكل صلاة تيمما على حدة «١»، و هو خلاف المجمع عليه بين الشيعة.

### الثاني: قال في «الذخيرة»: حكم المحقق و الشهيد بجواز التيمم للنافلة الراجعة في سعة الوقت «٢»،

و كلام الشارح يشعر باعتبار التضييق فيه أيضا «٣»، و تردّد في «المعتبر» في جواز التيمم للنافلة المبتدأة، ثم قال: الأشبه الجواز، لعدم التوقيت «٤»، و هو كذلك «٥».

### الثالث: التيمم لصلاة الكسوف و نحوها، و صلاة الاستسقاء و نحوها يجوز،

و وقته وقتها احتياطاً.

### الرابع: هل يجوز الدخول في الفريضة بتيمم النافلة؟

قيل: إنّه لا خلاف فيه بين الأصحاب «٦»، و نقل الإجماع عليه في «الخلاف»، و العلامة في «المنتهى» «٧»، و يدلّ عليه عمومات الأخبار من المنزلة و غيرها.

قيل: و على ما ذكر يضعف فائدة التضييق، لأنّ المكلف يتيمم للنافلة، ثمّ يصلّي الفريضة في سعة وقتها «٨».

و فيه ما ذكر في الفرع الأوّل، مضافا إلى أنّه يرفع ثمره النزاع، و ما في الأخبار و الإجماعات.

فيه ما فيه، مضافا إلى أنّ عامّة المكلفين كان صلواتهم غير مقصورة، مع أنّ الكلّ مطلوب منهم النافلة، سيّما الراجعة بلا شبهة، فلا يبقى

فائدة فيها بعد ما ذكر.

- 
- (١) المغنى لابن قدامة: ١/١٦٤.  
 (٢) لاحظ! المعتبر: ١/٣٨٣، ذكرى الشيعة: ٢/٢٥١ و ٢٥٢.  
 (٣) لاحظ! روض الجنان: ١٢٢.  
 (٤) لاحظ! المعتبر: ١/٣٨٣.  
 (٥) ذخيرة المعاد: ١٠١.  
 (٦) ذخيرة المعاد: ١٠١.  
 (٧) الخلاف: ١/١٤٣ المسألة ٩١، منتهى المطلب: ٣/١٠٨.  
 (٨) ذخيرة المعاد: ١٠١.  
 مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٨٤  
 .....

و ليس فى الأخبار و الإجماعات تقييد بكونه فاعلا للنوافل أو غيرها، و حملها عليه مع عدمه أصلا، فيه ما فيه.  
 و كيف كان، الاحتياط واضح، بل يشكل غيره.

#### الخامس: قيل: لو أراد الصلاة فى سعة الوقت، فلينذر ركعتين «١».

و فيه أيضا ما فيه، لما عرفت، بل لم يظهر مشروعته هذا النذر، إلا على القول بجواز التيمم للنافلة المبتدأة، و معه لا حاجة إلى النذر، لعدم التفاوت بين الواجب و المستحب من التيمم، كما عرفت.

#### السادس: لو ظن ضيق الوقت فتيّم و صلى ثم بان غلظه، قيل بعدم الإعادة،

و اختاره المحقق و الشهيد «٢». و قيل بالبطلان، و هو الظاهر من الشيخ على ما قيل «٣». و ظهور غلظه غير ما أشرنا إليه سابقا من المسامحة فى الضيق، فالتفاوت الذى يسامح فيه لا ضرر فيه، لما عرفت. و أمّا إذا كان التفاوت فاحشا، ففيه النزاع المذكور.  
 مستند القائل بعدم الإعادة: أن امتثال الأمر يقتضى الإجزاء، و إطلاقات الأخبار الدالة على عدم الإعادة.  
 و مستند القائل بالإعادة: انكشاف وقوع الصلاة قبل وقتها، و ظهور أنها غير التى طلبت منه، و لم يعلم تحقّق الامتثال عرفا، بعد ظهور وقوعها قبل الوقت.  
 و المسألة عندى محلّ توقّف، و الأحوط الإعادة.

- 
- (١) روض الجنان: ١٢٢.  
 (٢) المعتبر: ١/٣٨٤، ذكرى الشيعة: ٢/٢٥٥.  
 (٣) نقل عنه فى المعتبر: ١/٣٨٤، لاحظ! تهذيب الأحكام: ١/١٩٣ ذيل الحديث ٥٥٨، الاستبصار: ١/١٥٩ ذيل الحديث ٥٥٠.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٨٥

### ٧١- مفتاح [من صلى بالتيمم لا يجب عليه إعادة]

من صلى بالتيمم لا يجب عليه إعادة مطلقاً، وفاقاً للأكثر، لإتيانه بالمأمور به، وللصحيح المستفيضة «١»، و كثير منها صريح في بقاء الوقت.

- وقيل: يجب إعادة مع بقائه «٢»، للصحيح «٣».
- وقيل: مع تعمد الجنابة و خوف التلف بالغسل «٤»، للصحيح «٥».
- وقيل: مع زحام الجمعة المانع من الخروج «٦»، للخبر «٧».
- وقيل: مع الثوب النجس، لفقد الماء للإزالة «٨»، للمؤتق «٩».

(١) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٦ الباب ١٤ من أبواب التيمم.

(٢) لاحظ! مدارك الأحكام: ٢/ ٢٣٨.

(٣) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٨ الحديث ٣٨٨٨.

(٤) المبسوط: ١/ ٣٠.

(٥) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٧٢ الحديث ٣٩٠٠.

(٦) المبسوط: ١/ ٣١، لاحظ! مختلف الشيعة: ١/ ٤٣٩.

(٧) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٧١ الحديث ٣٨٩٨.

(٨) لاحظ! جامع المقاصد: ١/ ٥٠٤ و ٥٠٥، مدارك الأحكام: ٢/ ٢٤١.

(٩) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٩٢ الحديث ٣٩٥٧.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٨٦

و حمل الكل على الاستحباب للجمع «١»، و للمؤتق في الأول، أما أنا فإني كنت فاعلاً «٢»، و في الخبر العامي قال لمن لم يعد مع بقاء الوقت: «أصبت السنة» و للمعيد: «لك الأجر مرتين» «٣».

(١) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٣٩، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٩ ذيل الحديث ٣٨٩٠.

(٢) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٨ الحديث ٣٨٩٠.

(٣) سنن أبي داود: ١/ ٩٣ الحديث ٣٣٨، المستدرک على الصحيحين: ١/ ٢٨٦ الحديث ٦٣٢.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٨٧

قوله: (من صلى بتيمم). إلى آخره.

لا يخفى أن الأكثر يقولون بعدم إعادة و إن بقي الوقت. حتى أن الصدوق رحمه الله في أماليه عدّ من دين الإمامية: أن من تيمم و صلى ثم وجد الماء و هو في وقت أو قد خرج فلا إعادة عليه، لأن التيمم أحد الطهورين، فليتوضأ لما يستقبل «١»، انتهى.

و هذا يدل على كون الوضوء واجبا لغيره عند الإمامية، كما اخترنا، و مرّ بعض الأخبار الدالة على عدم إعادة التيمم صلواته في الوقت

بوجدان الماء (٢).

و يدلّ عليه أيضا صحيحة ابن مسلم عن الصادق عليه السلام أنّه سأله عن رجل أجنب فتيمّم بالصعيد و صلّى ثمّ وجد الماء؟ فقال: «لا يعيد، إنّ ربّ الماء ربّ الصعيد، فقد فعل أحد الطهورين» (٣).

و صحيحة العيص عنه عليه السلام: عن رجل يأتي الماء، و هو جنب و قد صلّى؟ قال: «يغتسل و لا يعيد الصلاة» (٤).

و رواية معاوية بن ميسرة أنّه سأل الصادق عليه السلام عن الرجل في السفر لا يجد الماء [تيمّم و صلّى] ثمّ أتى الماء و عليه شيء من الوقت أيمضى على صلاته أم يتوضأ و يعيد؟ قال: «يمضى على صلاته، فإنّ ربّ الماء ربّ التراب» (٥). إلى غير ذلك من الأخبار.

(١) أمالي الصدوق: ٥١٥.

(٢) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٩ الحديث ٣٨٩١، راجع! الصفحة: ٣٧٤ من هذا الكتاب.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٧ الحديث ٥٧١، الاستبصار: ١/ ١٦١ الحديث ٥٥٧، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٧٠ الحديث ٣٨٩٥.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٧ الحديث ٥٦٩، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٧٠ الحديث ٣٨٩٦.

(٥) تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٥ الحديث ٥٦٤، الاستبصار: ١/ ١٦٠ الحديث ٥٥٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٧٠ الحديث ٣٨٩٣ مع اختلاف سير.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٨٨

.....

و القائل بوجوب الإعادة مع بقاء الوقت الظاهر أنّه الشيخ رحمه الله (١)، و الصحيح صحيح يعقوب بن يقطين المتقدم (٢).

و اجيب عنه بالحمل على الاستحباب (٣)، و استشهد برواية منصور السابقة (٤)، أو على أنّه صلّى في أوّل الوقت (٥).

و اعترض بأنّه تبطل صلاته حينئذ، فلا معنى لقوله عليه السلام: «فإن مضى الوقت فلا إعادة عليه» (٦) (٧).

و في هذا الاعتراض نظر لعدم المنافاة، لأنّ القضاء فرض جديد، و الصحيح المذكور حجّة، و لهذا ذهب ابن أبي عقيل إلى عدم جواز

التيمّم إلما في آخر الوقت، و مع ذلك قال: و لو تيمّم أوّل الوقت و صلّى ثمّ وجد الماء و له وقت، تطهر بالماء و أعاد الصلاة، و إن

وجد بعد ما مضى الوقت فلا إعادة عليه، و احتجّ على ذلك بالصحيح المذكور (٨).

و الشيخ رحمه الله أيضا حمل رواية منصور على من صلّى في أوّل الوقت (٩)، مستدلاً بصحيح يعقوب المذكور (١٠).

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٣ ذيل الحديث ٥٥٨.

(٢) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٨ الحديث ٣٨٨٨، راجع! الصفحة: ٣٧٦ من هذا الكتاب.

(٣) منتهى المطلب: ٣/ ١٢٠، مدارك الأحكام: ٢/ ٢٣٩.

(٤) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٨ الحديث ٣٨٩٠، راجع! الصفحة: ٣٧٧ من هذا الكتاب.

(٥) الاستبصار: ١/ ١٥٩ ذيل الحديث ٥٥٠.

(٦) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٨ الحديث ٣٨٨٨.

(٧) لم نعثر عليه في مظانّه.

(٨) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١/ ٤٤٧.

(٩) تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٣ ذيل الحديث ٥٥٨.

(١٠) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٨ الحديث ٣٨٩٠، راجع! الصفحة: ٣٧٧ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٨٩

.....

ثم اعلم! أن عدم وجوب الإعادة في الوقت على القول بجواز التيمم في سعة الوقت واضح.

و أما على القول بعدم الجواز مطلقا، فقد عرفت أن الضيق عند القائلين به ليس ضيقا حقيقيا، بل ضيقا عرفيا ظنيا على حسب ما ذكر. مع أن امثال الأمر يقتضى الإجزاء، مع أنه يجوز أن يكون وجوب التأخير هنا مثل وجوب المتابعة العرفية في الوضوء، و عرفت حالها. مع احتمال كون وقوعها في سعة الوقت للجهل بالمسألة، و يكون الجاهل معذورا فيها على ما قيل، أو وقوعها في السعة بالتيمم الواقع في الضيق و يكون كافيا، أو بالتيمم الواقع للنافلة، أو غير ذلك مما عرفت صحته عند الكل، أو عند جماعة منهم و يكون حقا. و العجب من جمع من المحققين أنهم اختاروا الصحة في الكل على القول بالضيق مطلقا، إلى أن قالوا: لم يبق ثمرة للنزاع «١»، و مع ذلك استدلوا بالأخبار الدالة على عدم وجوب الإعادة على بطلان القول بالضيق، و اختاروا السعة مطلقا، لأن مفاد هذه الأخبار ليس إلّا من تيمم تيمما صحيحا و صلى ثم تمكن من استعمال الماء، لا يضره التمكن منه و إن وقع في الوقت. و المقصود فيها منحصر في عدم ضرر التمكن من الماء للصلاة الواقعة بتيمم لو لا التمكن منه لم يكن تأمل في عدم الحاجة إلى الإعادة أصلا، من دون إشارة أصلا إلى أن التيمم الصحيح ما ذا؟ و الفاسد ما هو؟ و لذا لا دلالة فيها على عدم اشتراط الطلب و غيره من شرائط الصحة، فتدبر!

(١) لاحظ! روض الجنان: ١٢٢، مدارك الأحكام: ٢/ ٢١٢، ذخيرة المعاد: ١٠١، الحدائق الناضرة:

٣٦٤/٤.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٩٠

قوله: (مع تعمّد الجنابة). إلى آخره.

تقدّم الكلام فيه «١».

قوله: (و قيل: مع زحام). إلى آخره.

القائل الشيخ في «المبسوط» و «النهاية» «٢»، و ابن الجنيّد «٣».

و الرواية، رواية السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليهم السلام: أنه سئل عن رجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفة لا يستطيع الخروج من المسجد من كثرة الناس؟ قال: «يتيمم و يصلى معهم و يعيد إذا انصرف» «٤». و في «المدارك»: هي ضعيفة السند جدّا، و الأجود عدم الإعادة، لأنه صلى صلاة مأمورا بها، إذ التقدير عدم التمكن من استعمال الماء قبل فوات الجمعة «٥»، انتهى.

و فيه تأمل، إذ ليس في طريقها سوى السكوني، و الشيخ صرح في «العدة» بأنه ثقة و بإجماع الشيعة على العمل بروايته «٦».

مع أن السند إلى ابن بكير صحيح، و هو ممن أجمعت العصابة «٧»، و هو يروى عنه.

بهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمل، مصاييح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصاييح الظلام؛ ج ٤، ص: ٣٩٠

و مع ذلك لا وجه لما ذكره من صحه صلاة الجمعة بالتيمم إلى أن لا حاجة

(١) راجع! الصفحة: ٢٣٧ و ٢٣٨ من هذا الكتاب.

(٢) المبسوط: ١ / ٣١، النهاية للشيخ الطوسي: ٤٧.

(٣) نقل عنه العلامة في مختلف الشيعة: ١ / ٤٣٩.

(٤) تهذيب الأحكام: ١ / ١٨٥ الحديث ٥٣٤، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٤٤ الحديث ٣٨٢١.

(٥) مدارك الأحكام: ٢ / ٢٤١.

(٦) عدّة الاصول: ١ / ١٤٩.

(٧) رجال الكشي: ٢ / ٦٧٣ الرقم ٧٠٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٩١

.....

إلى الإعادة أصلاً، لأنّ كونها مأموراً بها يحتاج إلى دليل شرعي، و لم نجد عموماً يشمل هذه الصلاة في هذه الصورة على ما عرفت ممّا مرّ في بحث صلاة الجمعة.

مع أنّه اختار عدم جواز التيمم إذا أخلّ المصلّي باستعمال الماء للطهارة إلى أن ضاق الوقت عن استعماله دون استعمال التراب، محتجاً بأنّ شرط التيمم فقد التمكن من استعمال الماء، و المكلف متمكّن حينئذ من استعماله، غاية الأمر أنّ الوقت لا يتسع لذلك، و لم يثبت كون ذلك مسوّغاً للتيمم «١»، انتهى احتجاجه.

فكيف في المقام اختار جواز التيمم بل وجوبه؟ فتأمل جدّاً! و يلزمه أنّ المكلف إذا أدرك الإمام في ركوع الركعة الأخيرة غير متطهر من الحدث الأكبر أو الأصغر - بحيث لو تطهر بالماء رفع الإمام رأسه من الركوع - أنّه يتيمم و يلحق بالإمام و يتمم صلاته بالتيمم، و يجزيه عن الجمعة و الظهر، بحيث لا يحتاج إلى الإعادة أصلاً. و فيه من البعد ما لا يخفى.

و كذلك من لم يتمكّن من الركوع و السجود، و القيام و القعود، و غيرها من الواجبات و الشرائط، سوى التيمم و الصلاة بالإيماء وقت صلاة الجمعة و بعده يتمكّن من جميع الواجبات و الشرائط، مثل من يأخذه الحمى الدائرة في وقتها و ترتفع بعد وقتها قطعاً و عادة، و مثل المواقف التي لا يتمكّن إلّا من صلاة الخوف، فإنّه يكبر تكبيرتين فقط، كما هو المعروف.

و بالجملة، من تأمل فيما ذكر «٢» في وجوب الجمعة من الأدلّة و الإجماعات و الأقوال لا يحصل له اليقين ببراءة الذمّة بمجرد صلاة الجمعة في الصورة المذكورة، سيّما بعد ملاحظه ما ورد في التيمم من أنّه إهلاك الدين «٣»، و أنّه يجب شراء الماء بأيّ

(١) مدارك الأحكام: ٢ / ١٨٥.

(٢) في (ف): ذكرنا.

(٣) وسائل الشيعة: ٣ / ٣٩١ الحديث ٣٩٥٣ و ٣٩٥٤.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٩٢

.....

ثمن يكون، و لو كان أعلى ما يكون من الثمن «١».

و في صلاة الجمعة قالوا بسقوط وجوبها بمثل احتراق القرص من الخبز «٢»، و لا- شك في أن الأحوط و الأولى الإعادة، بل يشكل عدمها، لما عرفت.

قوله: (و قيل: مع). إلى آخره.

القائل الشيخ في «النهاية» و «المبسوط» «٣». و الموثق، موثقة عمار عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن رجل ليس عليه إلا ثوب و لا تحل الصلاة فيه و ليس يجد ماء يغسله كيف يصنع؟ قال: «يتيمم و يصلّي، فإذا أصاب ماء غسله و أعاد الصلاة» «٤».

و الموثقة حجة على ما حقق في محلّه، إلّا أن يقال: إنها لا- تعارض ما دلّ على عدم وجوب الإعادة سندا و عملا، فيحمل على الاستحباب جمعا أو مسامحة.

و الأحوط مراعاة مضمونها أيضا.

هذا، و الاستفادة من كلام المصنّف انحصار القول بالإعادة فيما ذكره.

و نقل عن المرتضى: أن الحاضر إذا تيمم لفقد الماء و صلى و جب عليه الإعادة إذا وجد «٥».

و لعلّ مستنده قويّة السكوني التي ذكرناها «٦»، بأن كان المناط فيها منقحا

(١) و سائل الشيعة: ٣/ ٣٨٩ الباب ٢٦ من أبواب التيمم.

(٢) ذكرى الشيعة: ٤/ ١٢١، مسالك الأفهام: ١/ ٢٤١، مدارك الأحكام: ٤/ ٥١.

(٣) النهاية للشيخ الطوسي: ٥٥، المبسوط: ١/ ٣٥.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/ ٤٠٧ الحديث ١٢٧٩، الاستبصار: ١/ ١٦٩ الحديث ٥٨٧، و سائل الشيعة:

٣/ ٣٩٢ الحديث ٣٩٥٧.

(٥) نقل عنه المحقق في المعتبر: ١/ ٣٦٥.

(٦) راجع! الصفحة: ٣٩٠ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٩٣

.....

عنده، إذ لو كان موضع الجمعة إحدى الفرائض مثل الظهر، أو كان المانع في الجمعة غير الازدحام، لعلّه لم يتأمل أحد في الشمول، فكأنه رحمه الله فهم الحديث هكذا: ما تقول في رجل من الحاضرين وقع في حال لا يقدر على الماء في تلك الحالة حتى تفوته فريضة مثل الظهر أو الصبح؟ فاجيب بأنه يتيمم و يصلّي أداء، و إذا وجد الماء أعادها.

و الأظهر عدم الإعادة، لأنّ امتثال الأمر يقتضى الإجزاء، و لأنّ القضاء فرض جديد لم يثبت من الأخبار على وجه العموم، إلّا في صورة فوت الصلاة، و ما ثبت في المواضع الخاصّة على تقدير التماميّة لا عموم له يشمل المقام.

و يؤيّد صحیحة ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «إذا لم يجد الرجل طهورا و كان جنبا فليمسح من الأرض و ليصلّ، فإذا وجد الماء فليغتسل و قد أجزأته صلاته التي صلّي» «١»، و قيل بأنّها دليل «٢».

و فيه، أنه لا عموم فيها لغه، لأنّ عموم كلمة (إذا) ليس لغويا، فلا ينصرف إلى الأفراد الشائعة، و عدم وجدان الطهور للحاضر بعيد



جدا.

بل ممّا ذكر ظهر عدم كونها مؤيّدة أيضا، والأحوط مراعاة ما ذكره السيد رحمه الله.

- (١) تهذيب الأحكام: ١/ ١٩٣ الحديث ٥٥٦ و ١٩٧ الحديث ٥٧٢، الاستبصار: ١/ ١٥٩ الحديث ٥٤٩ و ١٦١ الحديث ٥٥٨، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٦٨ الحديث ٣٨٨٧.  
 (٢) ذخيرة المعاد: ١١٠.  
 مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٩٥

## ٧٢- مفتاح [أحكام التيمّم]

إذا وجد الماء و تمكّن من استعماله «١» و لو ظلنا انتقض تيمّمه، و إن فقدته قبل الاستعمال للإجماع «٢» و الصحيح «٣».  
 و في أثناء الصلاة يرجع ما لم يركع، وفاقا للصدوق و جماعة «٤»،

(١) المراد بالتمكّن من استعماله أن لا يكون له مانع حسي و لا شرعي يمنعه من الاستعمال، فلو وجد الماء في الصلاة ثم فقد قبل الفراغ، فالظاهر أنه لم ينتقض تيمّمه في حق الصلاة المستقبلية، لأنه لم يتمكّن من استعماله شرعا، و لا- يكفي التمكن العقلي، فإنّ المعروف من التمكن ما يكون مناطا لتفريط المكلف، [لاحظ: المعبر: ١/ ٤٠١، روض الجنان: ١٢٩، مدارك الأحكام: ٢/ ٢٤٧]. فلا يصدق إلّا مع انتفاء المانع مطلقا، و لأنّ الحكم بصحة التيمّم بالنسبة إلى الصلاة و عدمها بالنسبة إلى الأخرى بعيد جدا.  
 و خالف في ذلك «المبسوط» و «المنتهى» مستدلين بأنّ المنع الشرعي لا- يرفع القدرة، لأنّها صفة حقيقية و الحكم معلق عليها، [المبسوط: ١/ ٣٣، منتهى المطالب: ٣/ ١٤٢] و لا يخفى ضعفه.  
 و هل يعتبر في انتقاض التيمّم مضي زمان يتمكّن فيه من فعل الطهارة المائية أم لا؟ قولان، أحدهما نعم، لامتناع التكليف بعبادة في وقت لا يسعها، و الثاني لا، لصدق التمكّن من استعمال الماء بحسب الظاهر.  
 «منه رحمه الله».

(٢) لاحظ! المعبر: ١/ ٤٠١، مدارك الأحكام: ٢/ ٢٥٤.

(٣) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٧٧ الحديث ٣٩١٠.

(٤) المقنع: ٢٦، من لا- يحضره الفقيه: ١/ ٥٨ ذيل الحديث ٢١٣، النهاية للشيخ الطوسي: ٤٨، رسائل الشريف المرتضى: ٣/ ٢٦، مدارك الأحكام: ٢/ ٢٤٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٩٦

للصحيح «١» و غيره «٢».

وقيل: يمضي في صلاته مطلقا «٣»، لآية و لا تُبطلوا «٤»، و إطلاق بعض الروايات «٥»، و حملا على المقيّد «٦». و قيل فيه أقوال آخر ضعيفة «٧».

(١) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨١ الحديث ٣٩٢٣.

(٢) وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨١ الحديث ٣٩٢٤.

(٣) المقنعة: ٤١، الخلاف: ١ / ١٤١ المسألة ٨٩، السرائر: ١ / ١٣٩ و ١٤٠.

(٤) محمد صلى الله عليه وآله وسلم (٤٧): ٣٣.

(٥) انظر! وسائل الشيعة: ٣ / ٣٨٢ الحديث ٣٩٢٥ و ٣٩٢٦.

(٦) انظر! مدارك الأحكام: ٢ / ٢٤٧، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٨٣ ذيل الحديث ٣٩٢٥، ذكرى الشيعة:

٢ / ٢٧٥ - ٢٧٧، ذخيرة المعاد: ١٠٨.

(٧) انظر! مختلف الشيعة: ١ / ٤٣٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٩٧

قوله: (للإجماع والصحيح).

الإجماع نقل في «المعتبر» (١)، والصحيح، صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: يصلى الرجل بتيمم واحد صلاة الليل والنهار كلها؟ قال: «نعم ما لم يحدث، أو يصب ماء»، قلت: فإن أصاب الماء ورجا أن يقدر على ماء آخر وظن أنه يقدر عليه فلما أرادته تعسر ذلك عليه؟ قال: «ينقض ذلك تيممه، و عليه أن يعيد التيمم» (٢).

قوله: (و في أثناء الصلاة). إلى آخره.

اختلف الأصحاب في ذلك، فعن الشيخ في «المبسوط» و «الخلاف»، والمرضى، وابن إدريس، أنه يمضى في صلاته ولو تلبس بتكبيره الإحرام، للأصل (٣).

و الظاهر أن المراد منه الاستصحاب، لأن القائل بالاستصحاب يأتي بالمقام - مثلا - للمبحث، وكذا المنكر له. مع احتمال إرادة أصالة براءة الذمة عن التكليف الزائد.

و يعارضهما أصالة بقاء شغل الذمة اليقيني حتى يثبت خلافه، و لم يثبت بما ذكر، كما حقق في محله من عدم جريان هذه الاصول في ماهية الامور التوقيفية.

مع أن الدخول و إن كان مشروعاً، إلا أنه غير مسقط للقضاء، ولا مبرئ للذمة، ولا إتيان بعين المطلوب، ولا خروج عن العهدة.

(١) المعتبر: ١ / ٤٠١.

(٢) الاستبصار: ١ / ١٦٤ الحديث ٥٧٠، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٧٧ الحديث ٣٩١٠.

(٣) المبسوط: ١ / ٣٣، الخلاف: ١ / ١٤١ المسألة ٨٨، نقل عن المرضى في المعتبر: ١ / ٤٠٠، السرائر:

١ / ١٣٩ و ١٤٠.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٣٩٨

.....

و كما أن الأول مستصحب فكذلك البواقي، فإن كان بينهما التنافي يقع التصادم، و أن كون تلك العبادة المطلوبة منه غير معلوم. مضافا إلى أن التيمم من جهة الضرورة، و الضرورة تتقدّر بقدرها، فتأمل جداً! و احتجوا أيضا بما رواه الشيخ عن البنزطى، عن محمد بن سماعة، عن محمد ابن حمران، عن الصادق عليه السلام أنه قال له: رجل تيمم ثم دخل في الصلاة و قد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة، قال: «يمضى في الصلاة، و اعلم أنه ليس ينبغي لأحد أن يتيمم إلا في آخر الوقت» (١).

و عن الشيخ في «النهاية»، و ابن أبي عقيل، و ابن بابويه، و المرضى في «شرح الرسالة»، أنه يرجع ما لم يركع (٢).

و اختاره المصنّف، لصحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام قال: قلت: فإن أصاب الماء و قد دخل في الصلاة، قال: «فليصرف و ليتوضأ ما لم يركع، و إن كان قد ركع فليمض في صلاته، فإنّ التيمّم أحد الطهورين» (٣).  
و عن عبد الله بن عاصم، عن الصادق عليه السلام: عن الرجل لا يجد الماء فيتيمّم و يقوم في الصلاة فجاء الغلام، فقال: هو ذا الماء، فقال: «إن كان لم يركع فليصرف و ليتوضأ، و إن كان قد ركع فليمض في صلاته» (٤).

(١) تهذيب الأحكام: ٢٠٣ / ١ الحديث ٥٩٠، الاستبصار: ١ / ١٦٦ الحديث ٥٧٥، وسائل الشيعة: ٣٨٢ / ٣ الحديث ٣٩٢٥.

(٢) النهاية للشيخ الطوسي: ٤٨، نقل عن ابن أبي عقيل في مختلف الشيعة: ١ / ٤٣٥، المقنع: ٢٦، نقل عن المرتضى في مدارك الأحكام: ٢ / ٢٤٥، لاحظ! رسائل الشريف المرتضى: ٣ / ٢٦.

(٣) الكافي: ٣ / ٦٣ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ١ / ٢٠٠ الحديث ٥٨٠، وسائل الشيعة: ٣ / ٣٨١ الحديث ٣٩٢٣ مع اختلاف يسير.

(٤) الكافي: ٣ / ٦٤ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ١ / ٢٠٤ الحديث ٥٩١، الاستبصار: ١ / ١٦٦ الحديث

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٣٩٩

.....

و في «المعتبر»: أنّ رواية ابن حمران أرجح من وجوه:

منها: أنّه أشهر في العلم و العدالة من عبد الله بن عاصم، و الأعدل مقدّم.

و منها: أنّه أخفّ و أيسر، و اليسر مراد الله.

و منها: أنّ مع العمل بروايته يمكن العمل برواية عبد الله بالتنزيل على الاستحباب، بخلاف العكس (١).

و يظهر من هذا أن لا بأس برواية عبد الله، إلّا أنّه مرجوح بالنسبة إلى محمّد.

مع أنّ الراوى عن عبد الله بن عاصم جعفر بن بشير، و هو يروى عن الثقات، و إن كان الراوى عنه الحسن بن الحسين اللؤلؤى، لأنّه وثّقه النجاشي (٢)، و هو أضبّط و أعرف بالرجال.

و في طريق آخر يروى عنه أبان، و هو ممّن أجمعت العصابة (٣)، و الطريق إليه حسن.

مع أنّه روى عنه بطريق آخر أيضا، و كثرة الطرق إليه تفيد رجحانا قويا.

و يؤيّدّه أيضا عموم ما دلّ على لزوم مراعاة المائيّة، مثل قوله تعالى فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً\* (٤)، و غيره ممّا دلّ على اشتراط فقد الماء، أو

العجز عن استعماله، مضافا إلى ما مرّ في بحث وجوب التأخير إلى آخر الوقت.

و يؤيّدّه أيضا وجوب شراء الماء بأضعاف الثمن، و كون التيمّم إهلاك الدين و طهارة اضطراريّة، و كون شغل الذمّة اليقيني محتاجا إلى اليقين بالبراءة.

(١) المعتبر: ١ / ٤٠٠ و ٤٠١.

(٢) رجال النجاشي: ٤٠ الرقم ٨٣.

(٣) رجال الكشي: ٢ / ٦٧٣ الرقم ٧٠٥.

(٤) النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٠٠

.....

هذا، مع موافقتها للصحيحة المذكورة، مع ما فيها من مرجحات العمل، من جهة كونها عن الباقر عليه السلام، وكون الراوى عنه زراراً. و ذكرنا لمثل هذا السند مرجحات كثيرة في مبحث صلاة الجمعة وغيره.

فظهر ما في كلام المحقق من الترجيحات، بل غفلته عن هذه الصحيحة، التي لا يوازنها رواية محمّد أصلاً، إذ لا شك في أنّ زراراً أعدل من محمّد، مضافاً إلى مرجحات لروايته وكون اليسر مراد الله تعالى لا يعارض وجوب تحصيل البراءة اليقينية. و ما قال: من أنّ مع العمل برواية محمّد. إلى آخره. فيه، أنّ الجمع بعد التقاوم.

و مع ذلك يمكن حمل رواية محمّد على الدخول الكامل بملاحظة ما ورد في الأخبار من أنّ أوّل الصلاة الركوع «١»، و أنّ الصلاة [ثلاثة أثلاث]: ثلث ظهور، و ثلث ركوع، و ثلث سجود «٢»، و أنّ إدراك الركعة بإدراك الركوع، و أمثال ذلك.

و في «المدارك» رجح رواية محمّد بالمطابقة للأصل و العمومات الدالّة على تحريم قطع الصلاة «٣».

و فيه، أنّ الأصل قد عرفت حاله. و أمّا قطع الصلاة الحرام هو بعد أن تكون الصلاة صحيحة و المكلف يقطعها من دون عذر شرعى، و ليس كذلك، إذ لم يعلم بعد صحّة الصلاة بعد وجدان الماء و ملاحظة أنّ التيمّم لم يتحقّق إلّا من جهة عدم الوجدان.

و مع ذلك ورد عدم نقض اليقين إلّا باليقين و أنّه لا بدّ من الاحتياط و التجنّب

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ٩٧ الحديث ٣٦٢، و سائل الشيعة: ٦/ ٣١١ الحديث ٨٠٥٤.

(٢) الكافي: ٣/ ٢٧٣ الحديث ٨، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٢ الحديث ٦٦، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٤٠ الحديث ٥٤٤، و سائل الشيعة: ٦/

٣١٠ الحديث ٨٠٤٩.

(٣) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٤٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٠١.

.....

عن الشبهات، و إن كان مقتضى ذلك الإتمام ثمّ الإعادة إن أمكن ذلك، بأن يكون الوقت يفى لذلك و لا مانع من استعمال الماء. ثمّ اعلم! أنّ هذا النزاع ينادى بما ذكرنا من أنّ الضيق الذى يقول به الفقهاء ليس بحقيقى، بل عرفى قابل لسعة ما يفى بما ذكر هنا و فى المفتاح السابق و السابق على السابق.

نعم، يؤيدها صحيحة زراراً و ابن مسلم قال: قلت: فى رجل لم يصب الماء و حضرت الصلاة فتيمّم و صلّى ركعتين، ثمّ أصاب الماء، أ ينقض الركعتين، أو يقطعهما و يتوضّأ ثمّ يصلّى؟ قال: «لا، و لكنّه يمضى فى صلاته و لا ينقضها لمكان أنّه دخلها «١» على ظهوره بتيمّم» «٢».

فإنّ ظاهر هذه العلّة أنّ مجرد الدخول مانع الإعادة، لكن بملاحظة أنّ زراراً راوى هذه الرواية روى عن الباقر عليه السلام هذه العلّة لصورة الدخول فى الركوع مع التصريح بوجوب الرجوع ما لم يركع، يحصل و هن لا يخفى.

و أخبارهم عليهم السلام بعضها يكشف عن بعض، مضافاً إلى أنّ زراراً قال- بعد ما ذكر من الرواية:- فقلت له: دخلها و هو متيمّم فصلّى ركعة و أحدث فأصاب ماء، قال: «يخرج و يتوضّأ و يبنى على ما مضى من صلاته التى صلّى بالتيمّم» «٣».

بل روى الشيخ هذه التتمّة عن زراراً و ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام «٤».

و يؤيدها أيضاً ما فى «الفقه الرضوى» من قوله عليه السلام: «فإذا كبرت تكبيراً

(١) في المصادر زيادة: و هو.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٥ الحديث ٥٩٥، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨٢ الحديث ٣٩٢٦.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٥ الحديث ٥٩٥، الاستبصار: ١/ ١٦٨ الحديث ٥٨٠، وسائل الشيعة: ٧/ ٢٣٦ الحديث ٩٢١٠.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠٤ و ٢٠٥ الحديث ٥٩٤، وسائل الشيعة: ٧/ ٢٣٦ الحديث ٩٢١٠.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٠٢

.....

الافتتاح و اوتيت بالماء فلا تقطع الصلاة و لا تنقض تيممك، و امض «١» و عموم المنزلة و البدئية.

و مع ذلك، العمل بصحيحة زرارة و قوئية عبد الله أولى، لتعددهما و احتوائهما بما عرفت من المرجحات الكثيرة، و كون محمد بن حمران مشتركا بين الثقة و غيره، مع عدم ظهور توثيق محمد بن سماعه، فصحتها محل تأمل، فضلا عن مقاومتها لما هو صحيح بلا شبهة، بل في أعلى درجات الصحة في «الكافي»، و في «التهذيب» أيضا.

و مع ذلك العمل بها أحوط أيضا بالنسبة إلى العمل برواية محمد، و إن كان الأحوط الجمع بين الكل، كما قلنا.

هذا، و نقل عن ابن الجنيد: أنه يقطع الصلاة ما لم يركع الركعة الثانية، فإن ركعها مضى في صلاته، فإن وجده بعد الركعة الاولى و خاف من ضيق الوقت أن يخرج إن قطع رجوت أن يجزيه أن لا يقطع، و أما قبلها فلا بد من قطعها مع وجود الماء «٢».

و لم نقف على حجته، كما لم نقف على حجة سَلَّار، حيث نقل عنه: أنه يرجع ما لم يقرأ «٣»، و نقل عن ابن حمزة أيضا ما لا دليل عليه «٤».

ثم اعلم! أنه على القول بوجود المضى بمجرد التلبس بتكبيره الافتتاح، لو فقد الماء في أثناء تلك الصلاة، فالظاهر عدم انتقاض تيممه لصلاة اخرى.

(١) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٩٠، مستدرک الوسائل: ٢/ ٥٤٦ الحديث ٢٦٨١ مع اختلاف يسير.

(٢) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١/ ٤٣٥.

(٣) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١/ ٤٣٥، لاحظ! المراسم: ٥٤.

(٤) نقل عنه في ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٧٨.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٠٣

.....

و احتمال العلامة الانتقاض «١»، و أنه مذهب الشيخ في «المبسوط» «٢».

و استشكل في هذا بأن التيمم إن كان انتقض، فلا تصح الصلاة التي تلبس بها، و إلّا صح لغيرها أيضا، و أن المكلف متمكن عقلا من استعمال الماء، و المنع الشرعي لا يخرج عن التمكّن، لأنه صفة حقيقة لا يتغير بالأمر الشرعي، و الحكم يتعلّق على التمكّن «٣».

و لا- يخفى فساد الطرف الثاني من إشكاله، و أن الأوّل متعين من دون إشكال، إذ المريض و أمثاله متمكنون عقلا، و مراعاة حكم الشرع يرفع التمكّن، و هي لازمة قطعاً، و الشرع و العقل متطابقان عندنا.

واعلم! أيضا أن النزاع المذكور إنما هو في صورة سعة الوقت للطهارة المائية و استيناف الصلاة، و لو لم يسع الوقت لذلك تعين الإتمام على أى حال، و ظهر عليك وجهه.

(١) مختلف الشيعة: ١ / ٤٤٨.

(٢) المبسوط: ١ / ٣٣.

(٣) مختلف الشيعة: ١ / ٤٤٨ و ٤٤٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٠٥

### ٧٣- مفتاح [هل التيمم يرفع الحدث إلى غاية؟]

من تيمم بدلا من الغسل، ثم أحدث بالأصغر، تيمم بدلا من الوضوء فإن تمكّن من الوضوء دون الغسل تَوْضُأً، وفاقا للسيد «١»، و خلافا للأكثر، حيث أوجبوا الإعادة بدلا من الغسل مطلقا «٢».

و مبنى الخلاف على أن التيمم هل يرفع الحدث إلى غاية هي التمكّن من الماء، بناء على عدم الفرق بين رفع الحدث و استباحة العبادة، أم لا يرفعه مطلقا، بل إنما يبيح العبادة خاصة؟

و التحقيق الأول، على أن الإباحة كافية هنا لاستصحاب حكمها حتى يعلم رفعها، و المعلوم قطعا مانعية الأصغر لا عود حكم الأكبر.

(١) نقل عنه في المعبر: ١ / ٣٩٥، مختلف الشيعة: ١ / ٤٥٢.

(٢) المبسوط: ١ / ٣٤، السرائر: ١ / ١٤١، مختلف الشيعة: ١ / ٤٥٢، مدارك الأحكام: ٢ / ٢٥٣.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٠٧

قوله: (بدلا من الغسل). إلى آخره.

عن السيد في «شرح الرسالة»: أن الجنب إذا تيمم، ثم أحدث حدثا أصغر و وجد ماء يكفيه للوضوء تَوْضُأً به، لأنّ حدثه الأول قد ارتفع، و جاء ما يوجب الصغرى، و وجد من الماء ما يكفيه لها، فيجب عليه استعماله «١»، انتهى.

و باقى علمائنا و السيد في غير الشرح على عدم ارتفاع حدث التيمم، فإنه يحصل بالتيمم مجرد استباحة الصلاة، فيوجبون على المجنب المذكور التيمم بدلا من الغسل و إن أمكنه الوضوء بالماء «٢».

بل قال في: «المعتبر»: أجمع العلماء كافة على أن التيمم لا يرفع الحدث، و احتجّ عليه بأنّ التيمم يجب عليه الطهارة عند وجود الماء بحسب الحدث السابق، فلو لم يكن باقيا لكان وجوب الطهارة لوجود الماء، إذ لا وجه غيره، و وجود الماء ليس حدثا إجماعا، و لأنّه لو كان حدثا لوجب استواء التيممين في موجه ضرورة استوائهم فيه، لكن هذا باطل، لأنّ المحدث لا يغتسل، و المجنب لا يتوضأ «٣»، انتهى.

و في: «المختلف» استدلل بأنّ المجنب بعد التيمم جنب، فلا يجب عليه الوضوء.

أما المقدّمة الاولى، فظاهرة، لأنّ التيمم لا يرفع الحدث، لأنه إذا وجد الماء و جب عليه الغسل، فلو كانت الجنابة قد ارتفعت لما وجب عليه الغسل.

و أما الثانية، فظاهرة أيضا، لصحیحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في رجل

(١) نقل عنه المحقق في المعتمر: ١/ ٣٩٥، مدارك الأحكام: ٢/ ٢٥٣.

(٢) الناصريات: ١٦٤، شرائع الإسلام: ١/ ٥٠، جامع المقاصد: ١/ ٥١٤، مدارك الأحكام: ٢/ ٢٥٣.

(٣) المعتمر: ١/ ٣٩٤.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٤٠٨

.....

أجنب في سفره و معه ماء قدر ما يتوضأ [به]، قال: «يَتَمِّمُ و لا يتوضأ» (١) «٢»، انتهى.

و يظهر من كلامهما أنّ السيد قائل بوجوب الغسل بوجدان الماء، بل الظاهر أنّه من بديهيات الدين.

و هذا ينافي ما ذكره من أنّ الجنب ارتفعت بالتيمّم، و استدللّ على الارتفاع بجواز الدخول في الصلاة، بناء على أنّ الحدث الذي

يرتفع بالطهارة لا معنى له سوى الحالة المانعة عن الصلاة و نحوها.

و في «المدارك» قال- بعد ما ذكرنا عن «المعتمر»:- و لا ريب في ذلك، لكن لا يلزم منه امتناع الرفع إلى غاية معيّنة، و هي الحدث أو

وجود الماء، و هو المعبر عنه في كلامهم بالاستباحة (٣).

و مع ذلك اختار المذهب المشهور بدليلهم المذكور، و هو بقاء الجنب و زوال الاستباحة بالحدث الأصغر.

قال: و يدلّ عليه أيضا قول الباقر عليه السلام في صحيحة زرارة: «و متى أصبت الماء فعليك الغسل إن كنت جنباً، و الوضوء إن لم

تكن جنباً (٤) (٥)».

و لا يخفى ما في كلامه من التدافع، مضافا إلى عدم دلالة الصحيحة، لأنّ السيد قائل بمضمونها. و حمل الماء منها على أيّ قدر منه،

فيه ما فيه.

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ٤٠٥ الحديث ١٢٧٢، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨٧ الحديث ٣٩٤٣.

(٢) مختلف الشيعة: ١/ ٤٥٢.

(٣) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٥٣.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/ ٢١٠ الحديث ٦١١، الاستبصار: ١/ ١٧٢ الحديث ٥٩٩، وسائل الشيعة:

٣/ ٣٧٨ الحديث ٣٩١٤.

(٥) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٥٣.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٤٠٩

.....

مع أنّه يرد على قوله: (بجواز رفع الحدث إلى غاية معيّنة)، أنّه إذا ارتفع الحدث بالمرّة و لم يكن باقيا أصلا، فكيف يمكن أن يقال

بعدم ارتفاعه بعد الغاية المعيّنة؟ و إن أراد أنّه بعد الغاية يعود، فمعلوم أنّ العود حدوث أمر في شيء بعد انعدامه عنه بالمرّة، فيكون

العائد حدثا جديدا، و هذا الحدث ليس إلّا الحالة المانعة، كما ادّعا و اعترف به.

و من البديهيات أنّ الحادث لا يكون حدوثه إلّا من سبب، و السبب منحصر في وجود الماء أو التمكن منه، و هو ليس بحدث

بالإجماع، بل ربّما كان ضروريا، و لذا صرح في مقام توجيه كلام السيد بأنّ التمكن من استعمال الماء ليس حدثا إجماعا (١)، و

صدّق ما في «المعتبر»، إلّا ما ذكره في ردّه.

فعلى هذا لا يبقى لما ذكره في ردّه وجه، ولعل مراده من الارتفاع بالمرّة، هو كون الحدث إلى الغاية و بروزه بعدها، فلا يبقى لمناقشته مع المحقق وغيره وجه أصلا، والاستباحة عند القوم: رفع منع ذلك المانع إلى غاية، لا رفع نفس ذلك المانع بالمرّة، حتّى يحتاج في عوده إلى حدث.

و بالجملة، إن كان الجنب المتيمّم يكون جنبا في حال تيمّمه - كما هو مقتضى الإجماع والأخبار، إلّا أنّه لا مانع من صلاته ونحوها من طرف جنابته الموجودة فيه بسبب تيمّمه - تعين ما في «المعتبر» وغيره من كلمات القوم، و إلّا يتوجّه ما عرفت من كون التمكن من الاستعمال حدثا، أو حصول الجنابة من دون حدث أصلا، و يصير الرجل جنبا من دون سبب لجنابته أصلا، و يصح حينئذ مذهب السيّد، لا مذهب القوم.

مع أنّه بتتبع الأخبار يظهر أنّ الجنابة لا تحصل إلّا بالتقاء الختانين - مثلا - أو نزول المنى، و يظهر ذلك من إجماع العلماء أيضا.

(١) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٥٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤١٠

.....

و كذلك الكلام في الحيض و الاستحاضة و النفاس و مسّ الأموات، فإنّ الثلاثة الأول دماء خارجة من المرأة.

و أين هذا من وجود الماء أو التمكن من استعماله؟ و كذلك الحال في المسّ.

مع أنّ الوجود و التمكن المذكور لو كان حدثا فكيف يقتضى تارة الوضوء، و يكون بولا و غائطا و ريحا. إلى غير ذلك؟

و تارة الغسل فقط، فيكون جماعا أو إنزالا؟

و تارة الوضوء و الغسل معا، فيكون حيضا و استحاضة. إلى غير ذلك؟

و أيضا يظهر منها أنّ التيمّم يبيح كما تبيحه المائيّة حال الاضطرار خاصّة، لا «١» حال الاختيار أيضا، فعدم الإباحة في الجملة باق لم يرتفع، و المرتفع عدم الإباحة حال الاضطرار فقط.

و ممّا يشهد على ما ذكرنا ما ورد في الأخبار المتعددة من إطلاق لفظ «الجنب» على المتيمّم أيضا بعد تيمّمه «٢»، و الأصل في الإطلاق الحقيقة، و يشهد أيضا كراهة إمامته، و كراهة الأكل و الشرب و الخضاب، و أمثال ذلك.

و في «الغوالي» روى عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم أنّه قال لبعض أصحابه: «أ تصلّى بالناس و أنت جنب؟!» فسماه جنبا بعد التيمّم «٣»، انتهى.

مع أنّه قبل أن يتيمّم كان جنبا قطعاً، فكذا بعده استصحابا للحالة السابقة، و مجرد جواز الصلاة - مثلا - لا يقتضى الخروج عن الجنابة، لأنّه ليس نفسه و لا مستلزما له، لعدم لزوم عقلا و لا شرعا، لعدم الدليل الشرعي، بل الدليل العدم، كما عرفت و ستعرف.

(١) في (ف) و (ز) و (ط) زيادة: غير.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعّة: ٨/ ٣٢٧ الباب ١٧ من أبواب صلاة الجماعة.

(٣) عوالي اللآلي: ٢/ ٢٠٩ الحديث ١٣٢.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤١١

.....



و أيضا قبل أن يتيمم كان الواجب عليه خصوص التيمم في صورة عدم التمكّن من المائيه إجماعا، و لم تصح الصلاة في تلك الصورة إلا به بالضرورة من الدين و المذهب، فكذا بعد ما يتيمم استصحابا.

و أيضا قبل التيمم لم يكن عليه الوضوء، بل كان حراما عليه، فكذا بعده استصحابا، إلى غير ذلك من الاستصحابات الظاهرة، و لذا وقع النزاع بين الفقهاء في استباحة التيمم كل ما تستبيحه المائيه، و في استحبابه لكل ما يستحب، و غير ذلك ممّا عرفت سابقا، و من قال بعموم المنزلة، لم يقل بالعموم في جميع الأحكام و الأحوال قطعا.

و مع ذلك لا يقتضى ذلك صحه مذهب السيد، بل يقتضى خلافها، لأن رفع الحدث من المائيه بعنوان الإطلاق و اللابشرط، و أين هذا من رفعه بعنوان التقيّد و بشرط كونه إلى غاية معينه؟ مع ما عرفت من فساده.

فإن قلت: لو كان موضع التيمم هو الغسل لكان اللازم الوضوء للحدث الأصغر بعده، فكذلك التيمم، لعموم المنزلة.

قلت: اللازم عليه الوضوء بشرط خلوه عن الحدث الأكبر، و في المقام هو محدث به، كما عرفت.

و بعبارة اخرى: الواجب عليه الوضوء لو لم يكن الواجب عليه الغسل، لو تمكّن من المائيه، و في المقام يجب عليه الغسل لو تمكّن منها قطعا.

بل نقول: عموم المنزلة يقتضى صحه التيمم لا عدم صحته و تعين الوضوء كما قال به السيد، بل عموم المنزلة يقتضى تعيين التيمم عليه البتة، لأن الترايبه تكون بمنزلة المائيه في صورة عدم التمكّن من المائيه، كما هو الثابت من الأخبار و الإجماع لا مطلقا.

ففي مقام وجوب الغسل لو تمكّن منه يكون التراب بمنزلة الماء، لا الوضوء

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤١٢

.....

بمنزلة الغسل، فعند ما أحدث بالأصغر بعد التيمم لا شك في كون الواجب عليه الغسل لو تمكّن منه، و لم يجز الوضوء حينئذ قطعا، فتعين عليه التراب الذي هو بمنزلة الماء على سبيل العموم في حالة فقد التمكّن من المائيه، فيجب عليه التيمم بدلا من الغسل البتة، و لم يجز الوضوء موضع التيمم بدل الغسل، و لا التيمم بدلا عن الوضوء، فعموم المنزلة أيضا من جمله أدلة المشهور، كما لا يخفى.

و من التأمل فيما ذكر وضح غاية الوضوح فساد ما ذكره المصنّف من أنّ التحقيق هو الأول.

و أمّا ما ذكره من أنّ الإباحه كافيّه لاستصحاب حكمها. إلى آخره، فيه، أنّ بعد الحدث الأصغر ترتفع إباحته يقينا، فلذا يجب عليه الغسل للصلاة لو تمكّن منه، و لا تصحّ صلاته بدون الغسل قطعا.

و لا يجوز الوضوء من الأصغر مع التمكّن، و عدم التمكّن منه لا يصير منشأ لبقاء إباحته و وجوب الوضوء، إذ من المعلوم من الأخبار و الإجماع أنّه إذا لم يتمكّن من المائيه يتعين عليه التراب بدلا عن المائيه، لا مائيه اخرى بدل المائيه الغير المتمكّن منها.

بل الوضوء لا يصير بدلا من الغسل عند عدم التمكّن منه أصلا، و بوجه من الوجوه.

مع أنّك عرفت أنّ الاستصحاب يقتضى بقاء الجنابه و أحكامها «١»، إلّا ما ثبت خلافه، و أنّ مجرّد إباحه الصلاة ليس نفس زوال الجنابه، و لا مستلزما له، لو لم نقل بكون الأمر بالعكس و ثبوت بقائها و بقاء الأحكام التي عرفتها.

و بالجملة، مفسد ما ذكره عرفت، و لا يحتاج إلى الإعادة.

(١) في (ز ٣) و (ك): و بقاء أحكامها، بدلا من: و أحكامها.

## القول في النجاسات وإزالتها

## إشارة

قال الله تعالى وَبَيَّأَبْكَ فَطَهَّرْهُ (١).

## ٧٤- مفتاح [نجاسة البول والغائط]

البول والغائط ممّا لا يؤكل لحمه ممّا له نفس سائلة ما عدا الطير نجس، وإن كان تحريم الأكل عارضا كالجلال والموطوء إجماعا، إلّا من الإسكافي في بول الرضيع (٢)، وهو شاذ. والصحاح بنجاسة البول مستفيضة (٣)، وبعضها صريح في نجاسة أبوال الخيل والبغال والحمير (٤) أيضا، كما عليه الإسكافي إلّا أنّه قال بنجاسة أرواثها

(١) المدثر (٧٤): ٤.

(٢) نقل عنه العلامة في مختلف الشيعة: ١ / ٤٥٩.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣ / ٣٩٥ الباب ١، ٤٠٤ الباب ٨ من أبواب النجاسات.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣ / ٤٠٨ و ٤٠٩، الحديث ٤٠٠١ و ٤٠٠٢ و ٤٠٠٤.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٤١٤

أيضا (١) والمعبرة تنادى بخلافه (٢)، والأكثر على طهارة فضلتيها جميعا تبعا للحمها، على كراهة في البول (٣)، و على هذا فإن تم الإجماع المركب، و إلّا فالفرق والتفصيل لا بأس به.

واستثناء الطير من غير مأكول اللحم مذهب الصدوق والعماني (٤) للأصل والحسن: «كلّ شيء يطير لا بأس بخثره و بوله» (٥) خلافا للأكثر (٦)، لإطلاق الحسن: «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» (٧).

ورجحنا الأول، لمطابقتها للأصل والعمومات، وأظهرية عمومها للطيور من عموم الثاني لما لا يؤكل لحمه.

وأما القول بنجاسة ذرق الدجاج و بول الخشّاف (٨) خاصّة، فمستنده ضعيف (٩) معارض بما هو أوضح وأظهر (١٠).

(١) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١ / ٤٥٧.

(٢) تهذيب الأحكام: ١ / ٤٢٥ الحديث ١٣٥١، الاستبصار: ١ / ١٨٠ الحديث ٦٢٨، وسائل الشيعة:

٣ / ٤١٠ الحديث ٤٠٠٧.

(٣) تهذيب الأحكام: ١ / ٤٢٢ ذيل الحديث ١٣٣٧، الاستبصار: ١ / ١٧٩ ذيل الحديث ٦٢٥، المبسوط:

١ / ٣٦، السرائر: ١ / ١٧٨، مختلف الشيعة: ١ / ٤٥٧، مدارك الأحكام: ٢ / ٣٠١.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٤١، ذيل الحديث ١٦٤، نقل عن العماني في مختلف الشيعة: ١ / ٤٥٦.

(٥) وسائل الشيعة: ٣ / ٤١٢ الحديث ٤٠١٥.

(٦) الخلاف: ١ / ٤٨٥ المسألة ٢٣٠، المعتمد: ١ / ٤١١، مختلف الشيعة: ١ / ٤٥٦.

(٧) وسائل الشيعة: ٣/ ٤٠٥ الحديث ٣٩٨٨.

(٨) المبسوط: ١/ ٣٦ و ٣٩.

(٩) وسائل الشيعة: ٣/ ٤١٢ الحديث ٤٠١٧ و ٤٠١٨.

(١٠) وسائل الشيعة: ٣/ ٤١٢ الحديث ٤٠١٥، ٤١٣ الحديث ٤٠١٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤١٥

قوله: (له نفس سائلة).

فسير ذلك بالدم الذي يجتمع في العروق و يخرج إذا قطع شيء منها بسيلان، يعني لا- يكون مثل دم السمك و نحوه خروجه من موضع القطع بالترشح.

نجاسة البول و الغائط المذكورين إجماعية، نقل الإجماع الفاضلان «١».

و أما الأخبار، فإنها تدل على نجاسة بول الإنسان و غائطه، كما مر في مبحث الاستنجاء، و سيجيء في مبحث المياه، و غسل الثوب و غيره.

و أمّا ما يدل على العموم المذكور، فحسنه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام أنه قال: «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» «٢».

و في «المدارك»: أن وجه الدلالة أن الأمر حقيقة في الوجوب، و إضافة الجمع يفيد العموم، و متى ثبت وجوب الغسل في الثوب وجب في غيره، إذ لا- قائل بالفصل، و لا- معنى للنجس شرعا، إلّا ما وجب غسل الملاقي له. بل سائر الأعيان النجسة إنّما استفيد نجاستها من أمر الشارع بغسل الثوب و البدن من ملاقاتها، مضافا إلى الإجماع المنقول في أكثر الموارد، كما ستقف عليه. أمّا الأرواث، فلم نقف على نص يقتضى نجاستها من غير المأكول على وجه العموم، و لعل الإجماع في موضع لم يتحقق فيه المخالفة كاف «٣» انتهى.

و فيه، أن الأمر حقيقة في الوجوب الشرعي، و لم يقل أحد بوجوب غسل النجاسات بالوجوب الشرعي، إذ لو لم يغسل أحد ثوبه النجس لم يكن معاقبا

(١) المعتبر: ١/ ٤١٠، منتهى المطلب: ٣/ ١٦٦ و ١٧٣.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٦٤ الحديث ٧٧٠، وسائل الشيعة: ٣/ ٤٠٥ الحديث ٣٩٨٨.

(٣) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٥٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤١٦

.....

قطعا إذا لم يصل فيه مثلا، و لبس الثوب النجس ليس بحرام جزما و ربّما يترك لمصارف اخر لا يضرّها النجاسة. و أيضا لم يجب على صاحب الثوب أن يباشر غسله بنفسه، كما هو مقتضى الأمر الشرعي بالمخاطب، أي اغسل أنت، بل لو غسله غير المخاطب طهر جزما و إن كان بغير إذن صاحب الثوب. بل و إن كان مع نهى صاحب الثوب عن ذلك فيغسل غصبا، أو بالماء الغصبي، أو بغصب أحد على غسله، و يكون بالماء المغصوب، و غير ذلك. بل لو وقع في الماء، أو تحت المطر حتّى طهر يكفى. و أين جميع ما ذكر من الوجوب الشرعي؟ مع أن الوجوب الشرعي ظاهر في الوجوب لنفسه، لا الوجوب لغيره، كما اعترف به رحمه

الله و أصرّ فيه.

و مع ذلك الخطاب بالمذكّر الواحد، فلا يشمل المؤنث، و لا الجماعة بحسب اللغة، و إضافة الجمع ظاهرة في العموم الجمعي لا الأفرادى.

و أيضا تخصيص الشارع الغسل بالثوب دون الجسد و غيره، يشعر بالاختصاص لو لم نقل بظهوره، لأن خصوصية الجسد للمكلف أظهر من الثوب.

و أيضا ما لا يؤكل لحمه بحسب اللغة ظاهر في عدم تعارف أكله.

و أيضا قوله: لا معنى للنجس. إلى آخره.

فيه، أنّ معنى النجس الشرعى: وجوب التنزه عنه فى الأكل و الشرب، و الصلاة فيه و الطواف و نحوهما، و وجوب التنزه عن أكل ما لاقاه برطوبة أو شربه، أو أكل ما يلاقى ما لاقاه، و هكذا.

و كذلك الحال بالنسبة إلى الصلاة فيه و نحوها، و كذا وجوب تنزيه المصحف و المساجد و الضرائح المقدسة إلى غير ذلك من أحكام كثيرة غاية الكثرة، و ليس منحصرًا فى وجوب غسل الملقى بلا شبهة.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤١٧

.....

و أما الملازمة، فلم يرد بها خبر، كما أنّه لم يرد حديث فى أنّ النجاسة الشرعية ما هى؟ و لا فى مقدار أحكامها، و لا فى تلازمها.

مع أنّ وجوب غسل الملقى ليس من خواص النجاسة و لوازمها، فضلا أن يكون عينها و معناها.

و هو رحمه الله صرح بأنّ وجوب الغسل شرعا غير منحصر وجهه فى النجاسة، و لا تأمل فى ذلك، فإنّ فضلات ما لا يؤكل لحمه يجب غسلها عن الثوب و البدن لأجل الصلاة عندنا، و إن كانت طاهرة، كما سيجىء إن شاء الله تعالى.

و قوله: و أما الأرواث. إلى آخره.

فيه، أنّه أى فرق بين الأرواث و بين غسل غير الثوب فى البول «١»؟ فإنّ عدم القائل بالفصل فيهما على نهج واحد.

فمتى ثبت وجوب غسل البول «٢»، ثبت وجوب غسل الروث، لعدم القائل بالفصل، فبأى جهة اعتمد على عدم القول بالفصل فى غسل غير الثوب؟ حتّى أنّه حكم بعنوان البتّ و الاطمينان، و فى الروث لم يتمسك به أصلا، بل قال: و لعلّ الإجماع فى موضع لم يتحقق

مخالف كاف «٣»، مع أنّه إن أراد الإجماع الثابت له، فلا- وجه لقوله: «لعلّ» و لا- لقوله: فى موضع. إلى آخره. و إن أراد الإجماع المنقول، فهو عنده ليس بحجّة، لأنّه خير مرسل.

و من هذا ظهر ما فى قوله: مضافا إلى الإجماع المنقول. إلى آخره.

و ممّا ذكرنا ظهر أنّ دليل نجاسة أبوال ما لا يؤكل لحمه و أرواثه- فى الحقيقة- هو الإجماع.

(١) فى (ف): البدن.

(٢) فى (ف) و (ز) (١) و (ط): الثوب.

(٣) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٥٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤١٨

.....

بل دليل نجاسة كل نجس شرعى من النجاسات العيية- التى ستعرفها- منحصر فى الإجماع حقيقة، إذ الخبر وإن ورد فى الأمر بغسل الثوب منه، أو النزع من البئر بوقوعه فيهما، وإهراق الماء القليل الذى وقع فيه و أمثال ذلك، إلما أنك عرفت عدم انحصار معنى النجاسة فيما ذكر، فالاستدلال بالخبر إنما هو بمعونة الإجماع، كما هو الحال فى جل الأحكام الشرعية، لو لم نقل كلها. هذا، و يعضده الحسنه المذكوره «١»، [و] كصحيحة زراره أنهما عليهما السلام قالوا: «لا تغسل ثوبك من بول شيء يؤكل لحمه» «٢». و إطلاق هذين الخبرين يشمل حرام الأكل بالعارض، كالجلالة و موطوءة الإنسان. و لو لا الإجماع المدعى على الشمول أمكن المناقشة فى العموم، بناء على كون الإطلاق منصرفا إلى الأفراد الشائعه. لكن الظاهر أن الحكم إذا علق على وصف يظهر كونه علّة له يقتضى ذلك ظهوره فى جميع موارد ذلك الوصف، فلا وجه للمناقشة حينئذ أصلا. قوله: (فى بول الرضيع).

ابن الجنيد حكم «٣» بأن بول الصبى الذى لم يأكل اللحم ليس بنجس «٤»، لا أن بول الرضيع طاهر، كما نسبه إليه المصنّف. و إن قال فى «المختلف»- بعد ما حكى عن ابن الجنيد ما قلنا:- احتج برواية السكونى، عن جعفر، عن أبيه، عن على عليهم السلام أن: «لبن الجارية و بولها يغسل منه

(١) وسائل الشيعة: ٣/ ٤٠٥ الحديث ٣٩٨٨، راجع! الصفحة: ٤١٥ من هذا الكتاب.

(٢) الكافي: ٣/ ٥٧ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١/ ٢٤٦ الحديث ٧١٠، وسائل الشيعة: ٣/ ٤٠٧ الحديث ٣٩٩٧.

(٣) فى (ك): صرح.

(٤) نقل عنه العلامة فى مختلف الشيعة: ١/ ٤٥٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤١٩

.....

الثوب قبل أن تطعم، لأنّ لبنها يخرج من مئانة أمها، و لبن الغلام لا يغسل منه الثوب و لا بوله قبل أن يطعم، لأنّ لبن الغلام يخرج من العضدين و المنكبين «١»، و لأنّه لو كان نجسا لما اكتفى بالصبّ.

و أجاب بالطعن فى سند الرواية و القول بموجبه، و عن الثانى، بجواز تفاوت النجاسات فى الإزالة «٢».

و هذان الدليلان لو لم يكونا من ابن الجنيد- كما يشير إليه صاحب «المعالم» «٣»- فلا وجه لإيرادهما أصلا، لعدم الربط بالمطلوب، و لو كانا منه، كما هو الظاهر، فأشدد الاعتراض يرد عليه، و هو عدم الربط، فلا يرد عليه ما أورده، لأنّ دليله الثانى صريح فى اعتباره الصبّ و نفيه خصوص الغسل، فالنجس عنده ما يتوقف إزالته على خصوص الغسل، لا ما يقابل الطاهر.

و ستعرف عن الشيخ و سائر كون النجاسة بمعنى تجماع عدم وجوب الغسل مطلقا، فلا نزاع له مع الفقهاء أصلا.

و على أىّ تقدير، لم يعلم قوله بطهارة بول الرضيع، مع أنّ السيد ادعى الإجماع على نجاسة بوله «٤».

قوله: (كما عليه الإسكافى). إلى آخره.

فإنّه نقل عنه القول بنجاسة أبوال الخيل و البغال و الحمير «٥»، كما هو المعروف

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤٠ الحديث ١٥٧، علل الشرائع: ٢٩٤ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ١/ ٢٥٠ الحديث ٧١٨، الاستبصار: ١/

١٧٣ الحديث ٦٠١، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٩٨ الحديث ٣٩٧٠.

(٢) مختلف الشيعة: ١ / ٤٦٠.

(٣) معالم الدين فى الفقه: ٢ / ٤٤١.

(٤) الناصريات: ٨٨ المسألة ١٣.

(٥) نقل عنه فى مختلف الشيعة: ١ / ٤٥٧.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٢٠

.....

من بعض العامة، حيث قالوا بنجاستها بالنجاسة الصغرى، كما قالوا بحرمة أكل لحومها أيضا «١».

و دليله صحيحه الحلبي عن الصادق عليه السلام: عن أبوال خيل و البغال، فقال:

«اغسل ما أصابك منه» «٢».

و كصحيحه عبد الرحمن بن أبى عبد الله - ب: أبان - عنه عليه السلام: «يغسل بول الحمار و الفرس و البغل، و أمّا الشاء و كل ما يؤكل

لحمه فلا بأس ببوله» «٣».

و حسنة ابن مسلم عنه عليه السلام: عن أبوال الدواب و البغال و الحمير، فقال:

«اغسله، فإن لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله، و إن شككت فانضح» «٤». إلى غير ذلك من الأخبار، إلا أنها غير صريحة.

و المشهور بين فقهاءنا الكراهة، بل كلهم على الطهارة، سوى ابن الجنيد «٥».

فالظاهر إجماعهم، و لا يضّر خروج ابن الجنيد فى مثل هذه المسألة الموافقة للعامة المخالفة للخاصة.

و دليلهم مضافا إلى ما ذكر، أصالة طهارة الأشياء الثابتة من الاصول، و الموثق: «كل شىء نظيف حتى تعلم أنه قدر» «٦»، و كصحيحه

زرارة المذكورة «٧»،

(١) المغنى لابن قدامة: ٩ / ٣٢٤ و ٣٢٥، المجموع للنووى: ٢ / ٥٥٠، لاحظ! الفقه على المذاهب الأربعة:

١ / ١٢، ٢ / ٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٦٥ الحديث ٧٧٤، الاستبصار: ١ / ١٧٨ الحديث ٦٢٢، وسائل الشيعة:

٣ / ٤٠٩ الحديث ٤٠٠٤.

(٣) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٦٦ الحديث ٧٨٠، وسائل الشيعة: ٣ / ٤٠٩ الحديث ٤٠٠٢.

(٤) الكافي: ٣ / ٥٧ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ١ / ٢٦٤ الحديث ٧٧١، الاستبصار: ١ / ١٧٨ الحديث ٦٢٠، وسائل الشيعة: ٣ / ٤٠٧ و

٤٠٨ الحديث ٣٩٩٨.

(٥) نقل عنه فى مختلف الشيعة: ١ / ٤٥٧.

(٦) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٨٤ الحديث ٨٣٢، وسائل الشيعة: ٣ / ٤٦٧ الحديث ٤١٩٥.

(٧) وسائل الشيعة: ٣ / ٤٠٧ الحديث ٣٩٩٧.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٢١

.....

فإن المراد من ما يؤكل لحمه ما يحلّ أكله شرعا، للإجماع على طهارة بول ما يحلّ أكله، و إن لم يكن معتادا أو متعارفا.

مضافا إلى ظهور كون الوصف علة للطهارة، كظهور كون وصف «لا يؤكل» علة للنجاسة.

و ظاهر ذلك كون الإباحة شرعا و عدمها كذلك علة للطهارة و النجاسة، لا اتفاق كثرة أكله و عدمها، فتأمل! و موثقه عمّار عنه عليه السلام: «كلّ ما اكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه» (١).  
و التقريب كما تقدّم.

و قويّة زرارة- بالقاسم بن عروة- عن أحدهما عليهما السّلام: في أبوال الدواب تصيب الثوب فكرهه، فقلت: أ ليس لحومها حلالا؟ قال: «بلى، و لكن ليس ممّا جعله الله للأكل» (٢). إذ على القول بثبوت الحقيقة الشرعية فظاهر، و أمّا على القول بعدمه، فإنّ الكراهة ظاهرة في الأعم من الحرمة- أي المرجوحية المطلقة- فتكون ظاهرة في الكراهة الشرعية بانضمام الاصول، أو بانضمام ظهور أنّ الأمر الحرام- في مقام جواب السؤال عن حليته أو حرمة- لا- يؤدّي بالعبرة القاصرة عن إفادة الحرمة الظاهرة في مطلق المرجوحية، فإنّ أهل العرف يفهمون منه مجرّد المرجوحية المساوق (٣) للكراهة الاصطلاحية.

و يؤيّد سؤال الراوى أنّه ليس بحرام الأكل، فلم تكرهه؟ و الجواب بتصديقه في ذلك و أنّ علة النجاسة حرمة الأكل، و علة عدمها عدمها، إلّا أنّه تعالى لم يخلقها للأكل، بل لأموار اخر، فلذا كان أكلها مرجوحا، فيصير بولها أيضا

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٦٦ الحديث ٧٨١، وسائل الشيعة: ٣/ ٤٠٩ الحديث ٤٠٠٥.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٦٤ الحديث ٧٧٢، وسائل الشيعة: ٣/ ٤٠٨ الحديث ٤٠٠٠.

(٣) في (ز ٣) و (ك): المساوى.

مصباح الظلام، ج ٤، ص: ٤٢٢

.....

مرجوحا بتبع الأكل.

و لا- يخفى أنّ لحومها مكروهة عندنا، إلّا من شدّد منّا في خصوص البغل (١)، من غير ظهور دليل له علينا مع ضعفه، فناسب ذلك كراهة بولها، فتأمل جدّا! مع أنّ الشهرة العظيمة جابرة للسند مؤيدة للدلالة.

و يدلّ على عدم نجاستها ما رواه في «الفتاوى» بطريق صحيح إلى صفوان و ابن أبي عمير عن أبي الأغر النّخاس (٢)، و في «الكافي» بطريق صحيح أيضا عنه عن الصادق عليه السّلام أنّه قال له: إنّي اعالج الدواب ربّما خرجت بالليل و قد بالت وراثت فتضرب إحداها برجلها أو يدها فينضح على ثيابي فاصبح فأرى أثره فيه؟ فقال:  
«ليس عليك شيء» (٣).

و السند منجبر بما قال في أوّل «الكافي» (٤)، و ما قال في أوّل «الفتاوى» (٥)، و الشهرة العظيمة لو لم نقل بالإجماع.

و يعضدها أيضا أن صفوان و ابن أبي عمير يرويان عن هذا الراوى كثيرا.

و منه رواية «الفتاوى» في المقام بطريق صحيح إليهما، و مع ذلك موافقة للأصول و قاعدة متابعه البول للحم الظاهرة من ملاحظة الأخبار.

و يدلّ أيضا على الطهارة روايه معلّى بن خنيس و ابن أبي يعفور قالا: كنّا في جنازة و قربنا حمار فبال فجاءت الريح ببوله حتّى صكّت وجوهنا و ثيابنا، فدخلنا على الصادق عليه السلام فأخبرناه، فقال: «ليس عليكم شيء» (٦).

(١) الكافي في الفقه: ٢٧٧.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٤١ الحديث ١٦٤، وسائل الشيعة: ٣ / ٤٠٧ الحديث ٣٩٩٥.

(٣) الكافي: ٣ / ٥٨ الحديث ١٠، وسائل الشيعة: ٣ / ٤٠٧ الحديث ٣٩٩٥ مع اختلاف يسير.

(٤) الكافي: ١ / ٨.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ٣ / ١.

(٦) تهذيب الأحكام: ١ / ٤٢٥ الحديث ١٣٥١، الاستبصار: ١ / ١٨٠ الحديث ٦٢٨، وسائل الشيعة:

٣ / ٤١٠ الحديث ٤٠٠٧ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٢٣

.....

و يدلّ عليه أيضا رواية الحلبي عنه عليه السّلام أنّه قال: «لا- بأس بروث الحمير و اغسل أبوالها» «١»، لأنّ ابن الجنيد قائل بالمنع في البول و الروث جميعا من غير فرق «٢»، فيحمل الأمر بالغسل على الاستحباب، لعدم القول بالفصل. و مثلها كصحيحه أبي مريم عنه عليه السّلام «٣»، و كصحيح عبد الأعلى بن أعين عنه عليه السّلام «٤»، إذ فيهما الأمر بغسل البول، و أمّا الروث، فقال: «هو أكثر من ذلك» أي: أكثر من أن يجتنب عنه، لأدائه إلى الحرج، كما فهمه الأصحاب. و في «قرب الإسناد»: في الصحيح عن ابن رثاب، عن الصادق عليه السّلام عن الروث يصيب ثوبي و هو رطب، قال: «إن لم تقدره فصلّ فيه» «٥».

فبعد ملاحظة عدم القائل بالفرق بين البول و الروث ثبت المطلوب، مع أنّ مذهب ابن الجنيد ثبت بطلانه.

و القول بالفصل معدوم في الشيعة، فما دلّ على نجاسة خصوصية البول شاذّ، يجب ترك العمل به.

و أجابوا عمّا دلّ على النجاسة بالحمل على الكراهة جمعا، و يشهد له قوّة

(١) الكافي: ٣ / ٥٧ الحديث ٦، تهذيب الأحكام: ١ / ٢٦٥ الحديث ٧٧٣، وسائل الشيعة: ٣ / ٤٠٦ الحديث ٣٩٩٤.

(٢) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١ / ٤٥٧.

(٣) الكافي: ٣ / ٥٧ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ١ / ٢٦٥ الحديث ٧٧٥، الاستبصار: ١ / ١٧٨ الحديث ٦٢٣، وسائل الشيعة: ٣ / ٤٠٨

الحديث ٤٠٠١.

(٤) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٦٥ الحديث ٧٧٦، الاستبصار: ١ / ١٧٩ الحديث ٦٢٥، وسائل الشيعة:

٣ / ٤٠٩ الحديث ٤٠٠٦.

(٥) قرب الإسناد: ١٦٣ الحديث ٥٩٧، وسائل الشيعة: ٣ / ٤١٠ الحديث ٤٠٠٩.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٢٤

.....

زرارة المذكورة، أو التقيّة «١»، للموافقة لمذهب العامة الذين كانوا يقولون بحرمة أكل لحومها و نجاسة أبوالها «٢».

مع أنّ الخبر المنجبر بالشهرة و إن لم يكن صحيحا، أقوى من الذي اشتهر خلافه بين الأصحاب، على ما هو طريقة القدماء و المتأخّرين و هو الحق، كما حَقّق في محلّه، فكيف إذا انضم مع الشهرة جوابا لآخر؟ كما عرفت.

و ممّا يعضد الطهارة، بل و يدلّ عليها عموم البلوى بالبول و الروث، سيّما في الأسفار، سيّما بالنسبة إلى المكاريين و أمثالهم ممّن هو



مبتلى بالدواب المذكورة.

فلو كانا نجسين لاقتضى ذلك شيوع نجاستهما و وقوع الاحتراز عنهما فى الأعصار و الأمصار، بل قل بيت يكون خاليا عن الكل غير مبتلى بشيء منهما، سيما القرى و البوادي، و الدساكر و الخانات.

مع أن أحدا من المسلمين لا يحترز عن شيء منهما احترازه من نجس العين.

و مما يدل على طهارة الروث، ما ورد فى المنع عن الاستنجاء به، و علة المنع «٣»، فلاحظ! و مما يعضد أن الذى قال بالنجاسة هو ابن الجنيدي «٤» الذى كثيرا ما وافق العامة، بل ربما خالف الشيعة، و أن الشيخ فى «النهاية» وافقه على ما نقل «٥» و بعده رجح عن هذا القول إلى القول بالطهارة «٦»، فلو لا ما ظهر عليه لم يرجع.

(١) لاحظ! معالم الدين فى الفقه: ٢ / ٤٥١.

(٢) المغنى لابن قدامة: ٩ / ٣٢٤ و ٣٢٥، المجموع للنووي: ٢ / ٥٥٠، لاحظ! الفقه على المذاهب الأربعة: ١٢ / ٢، ٢ / ٢.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ١ / ٣٥٧ الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة.

(٤) نقل عنه فى مختلف الشيعة: ١ / ٤٥٧.

(٥) نقل عنه فى معالم الدين فى الفقه: ٢ / ٤٤٧، لاحظ! النهاية للشيخ الطوسى: ٥١.

(٦) الاستبصار: ١ / ١٧٩ ذيل الحديث ٦٢٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٢٥

.....

و يدل على الطهارة أيضا موثقة ابن بكير كالصحيحة- بل الصحيحة- عن زرارة، عن الصادق عليه السلام: «أن [الصلاة فى وبر] كل شيء حرام أكله فالصلاة فى وبره و شعره و جلده و بوله و روثه و ألبانه و كل شيء منه فاسدة،- [إلى أن قال]-: و إن كان مما يوكل لحمه فالصلاة فى بوله و روثه و ألبانه و كل شيء منه جائزة» «١».

و سيجىء فى كتاب الصلاة أن هذه الرواية حجة الشيعة، و عاضدها أخبار كثيرة معتبرة، إذ معلوم أن المراد مما يؤكل لحمه ما ليس بحرام أكله بقرينه المقابلة، و اتفاق الأصحاب على عدم المنع من الصلاة فى ألبان ما ليس بحرام و فى شعره و وبره و جلده و رطوباته و ما خرج من منخره، و غير ذلك.

و فى الصحيح عن مالك الجهنى عن الصادق عليه السلام أنه سأله عما يخرج من منخر الدابة يصيبنى، قال: «لا بأس به» «٢» فدل على أن الصلاة فى بول الحمار و أخويه و أرواثها جائزة.

و بالجمله، بعد ملاحظة ما ذكرنا لا يبقى تأمل للمتأمل، و فى الموثق تأكيد فى الدلالة على الطهارة، و سند ذكر فى كتاب المطاعم دليلا آخر عليها، فلاحظ! قوله: (و استثناء الطير). إلى آخره.

نقل عن الصدوق رحمه الله طهارة رجيع الطيور «٣»، و كذا نقل عن ابن أبى عقيل و الجعفى «٤».

(١) الكافى: ٣ / ٣٩٧ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٢ / ٢٠٩ الحديث ٨١٨، الاستبصار: ١ / ٣٨٣ الحديث ١٤٥٤، وسائل الشيعة: ٤ / ٣٤٥ الحديث ٥٣٤٤ مع اختلاف يسير.

(٢) الكافى: ٣ / ٥٨ الحديث ٧، تهذيب الأحكام: ١ / ٤٢٠ الحديث ١٣٢٨، وسائل الشيعة: ٣ / ٤١٣ الحديث ٤٠٢١.

(٣) نقل عنه في مختلف الشيعة: ١/ ٤٥٦، لاحظ! من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤١ ذيل الحديث ١٦٤.

(٤) نقل عنهما في ذكرى الشيعة: ١/ ١١٠، مدارك الأحكام: ٢/ ٢٥٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٢٦

.....

و عن الشيخ في «المبسوط»: طهارة بولها أيضا إلّا الخشّاف «١»، و في «الخلافة» و غيره وافق المشهور، و صرح بأنّه قول الأكثر «٢».

و احتجّ عليه في «المعتبر»: بأنّ الخراء العذرة، فيشملة ما دلّ على نجاسة العذرة «٣».

و اعترض عليه بأنّ الظاهر اختصاص العذرة بفضلة الإنسان لغّة و عرفا «٤».

قال الهروي: العذرة: فناء الدار، سمّيت عذرة الإنسان بهذا، لأنّها كانت تلقى في الأفيئة «٥».

و استدللّ في «المختلف» «٦» على نجاسة بول الطيور و خرثه بحسنه عبد الله بن سنان المتقدم «٧»، إذ عرفت أنّ الإمامية لم تفرق بين البول و الروث.

و ذكر الصدوق رحمه الله و غيره خصوص الرجيع، بناء على عدم البول في الطيور غالبا، إذ لا تأمل في أنّ مستندهم حسنه أبي بصير الآتية.

بل في «الفقيه» صرح بعدم البأس بخراء الطير و بوله «٨»، و لعلّ من وافقه أيضا كذلك، و أنّ الناقل سامح كما سامح في كلام الصدوق رحمه الله، مع احتمال ما ذكرنا.

(١) نقل عنه في ذخيرة المعاد: ١٤٥، لاحظ! المبسوط: ١/ ٣٩.

(٢) الخلافة: ١/ ٤٨٥ المسألة ٢٣٠، النهاية للشيخ الطوسي: ٥١، لم نعر على تصريح الشيخ رحمه الله.

(٣) المعتبر: ١/ ٤١١.

(٤) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٦٠.

(٥) غريب الحديث: ٢/ ١٣٧.

(٦) مختلف الشيعة: ١/ ٤٥٨.

(٧) وسائل الشيعة: ٣/ ٤٠٥ الحديث ٣٩٨٨ راجع! الصفحة: ٣٧٧ من هذا الكتاب.

(٨) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤١ ذيل الحديث ١٦٤.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٢٧

.....

و يعضده حسنه ابن سنان، كصحيحه زرارة «١» و موثقة عمّار «٢» و غيرهما، و سنذكر أدلّة اخر على النجاسة.

و بالجملة، لو لم يكن دليل على استثناء الطير، يكون داخلا في النجاسات باتفاقهم و بمقتضى الأدلّة، من دون فرق بين روث غير الطير و خراء الطير، و لذا قال المصنّف: و استثناء الطير. إلى آخره. و يظهر من غيره من المناقشين أيضا.

و ممّا يدلّ على المشهور ما ورد في كتاب المطاعم و المشارب من النصّ على طهارة ذرق الخطّاف، معلّلا بأنّه ممّا يؤكل لحمه «٣»، فلو كان مطلق الطير ذرقه طاهرا، لكان هذا التعليل فاسدا، و كان المناسب التعليل بطيرانه.

و هذا كما يدلّ بمفهوم العلة على نجاسة ذرق ما لا يؤكل لحمه، كذلك يدلّ بمنطوقها على طهارة أوبال الخيل و البغال و الحمير. و

يعضده ما عرفت من أنّ الظاهر من الأخبار دوران نجاسة البول و الروث مع حرمة الأكل، و طهارتهما مع الحليّة. و ممّا يدلّ على المشهور أيضا الإجماعات المنقولة في نجاسة أبوال و أرواث ما لا يؤكل لحمه ممّا له نفس سائلة، لعدم استثناء الطيور فيها أصلا «٤»، و مخالفة قليل فيها لا يضّر الإجماعات، لعدم ضرر خروج معلوم النسب إجماعات من الشيعة، و حقق في الاصول. و عادة فقهاءنا في الفقه أنّهم يدعون الإجماع مع وجود المخالف البتّة.

(١) الكافي: ٥٧ / ٣ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ١ / ٢٦٤ الحديث ٧٧٢، الاستبصار: ١ / ١٧٩ الحديث ٦٢٦، وسائل الشيعة: ٣ / ٤٠٨ الحديث ٤٠٠٠.

(٢) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٦٦ الحديث ٧٨١، وسائل الشيعة: ٣ / ٤٠٩ الحديث ٤٠٠٥.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢٣ / ٣٩٣ و ٣٩٤ الحديث ٢٩٨٢٩ و ٢٩٨٣٠.

(٤) الناصريات: ٨٦ و ٨٧ المسألة ١٢، المعتمد: ١ / ٤١٠، منتهى المطلب: ٣ / ١٧٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٢٨

.....

و استدللّ للقول بالطهارة بالأصل، و «١» قوله عليه السلام: «كلّ شيء نظيف حتّى تعلم أنّه قدر» «٢»، و صحیحته على بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام: عن الرجل يرى في ثوبه خرة الطير أو غيره هل يحكّه و هو في الصلاة؟ قال: «لا بأس به» «٣» حيث حكم بعدم البأس من دون استفصال.

و حسنه أبى بصير عن الصادق عليه السلام قال: «كلّ شيء يطير فلا بأس بخثره و بوله» «٤».

و الجواب عن الأصل و العموم، الخروج و التخصيص بما دلّ على النجاسة، و قد عرفت.

مع أنّ الأصل لا يجرى في العبادات التوقيفية، بل الأصل وجوب الاجتناب، كما ستعرف.

و عن الصحیحته بأنّ قول السائل: «أو غيره»، بعد قوله: «خره الطير»، يمنع عن التقريب، و يفسد استدلالك بترك الاستفصال، إذ لا شكّ في أنّ غير الخرة ربّما يكون نجسا، و هو عليه السلام لم يستفصل في غير الخرة، كما لم يستفصل في الخرة، فما هو جوابك فهو بعينه جواب الخصم.

مع أنّ سؤال السائل «٥» لم يكن إلّما عن حال الحكّ في الصلاة خاصيّة، و أنّ ذكر الخرة و غيره على سبيل المثل، لا أنّه كان يعتقد طهارة كلّ شيء الخرة و غيره مطلقا، و المعصوم عليه السلام أقرّه عليه، إذ لا شكّ في فساده.

(١) في (ك): و عموم.

(٢) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٨٥ الحديث ٨٣٢، وسائل الشيعة: ٣ / ٤٦٧ الحديث ٤١٩٥.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١ / ١٦٤ الحديث ٧٧٥، وسائل الشيعة: ٧ / ٢٨٤ الحديث ٩٣٥٣ مع اختلاف يسير.

(٤) الكافي: ٣ / ٥٨ الحديث ٩، تهذيب الأحكام: ١ / ٢٦٦ الحديث ٧٧٩، وسائل الشيعة: ٣ / ٤١٢ الحديث ٤٠١٥.

(٥) في (ك): الراوى.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٢٩

.....

و أما رواية أبي بصير، فمن لا يقول بحجّية مثلها- مثل صاحب «المدارك» وغيره «١»- من جهة حسننها، لا يجوز له التمسك بها. و كذا من اشتراك أبي بصير، إذ الحسن خال عن عدالة جميع الطبقة التي شرط في العمل بخبر الواحد عنده، و كذلك اشتراك أبي بصير.

و أمّا من يقول بحجّية مثلها، فيرد عليه: أن قوله عليه السّلام: «لا بأس بخبره و بوله». أن المراد لا بأس بالصلاة في خبره و بوله، فلا شكّ في فساد دعوى شمولها لما لا يؤكل لحمه، لما سيجيء في كتاب الصلاة، من منع الشيعة عن الصلاة في كلّ شيء حرام أكله في بوله و روثه و غيره، كما تضمّنت الموثقة السابقة.

و إن كان المراد غير الصلاة معها، فمع كونه خلاف ظاهر الرواية، لتضمّنها نفى البأس بالمرّة، و معظمه الصلاة معها، نمنع دلالتها على الطهارة، لأنّ الاستدلال بالطهارة بناء على الانصراف إلى الصلاة خاصّة أو الصلاة و نحوها.

فعلى هذا تكون هذه الرواية موافقة لمذهب العامّة، و محمولة على التقيّة، لما ورد من الأخبار الكثيرة التي لا تحصى، من الأمر بترك ما وافق العامّة.

و بالجملة، التعارض بين هذه الرواية و رواية عبد الله بن سنان، تعارض عموم من وجه لا المطلق، و إن كان هذا العموم أقوى.

فعلى هذا نقول: يجوز أن يصير كلّ منهما مخصّصاً للآخر، موجبا لحمله على خلاف ظاهره.

لكن رواية ابن سنان عمل بها كلّ الفقهاء، و مطابقة لمذهب الشيعة، و معتضدة بما عرفت من المرجّحات و المؤيّدات، سيّما الإجماعات، و موثقة ابن بكير، و ما نقلنا عن كتاب المطاعم مع معتضداته.

(١) مدارك الأحكام: ١/ ٤٩، ٢/ ٢٦١، مجمع الفائدة و البرهان: ١/ ٢٧٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٣٠

.....

و أما هذه الرواية، فبعد ما عرفت ما في السند، لم يظهر عامل بها، إلّا قليل من الفقهاء.

و مع ذلك ظاهرها موافق للتقيّة و خلاف مذهب الشيعة، و مخالف للأخبار المعتبرة الكثيرة الدالة على عدم جواز الصلاة في شيء ممّا لا يؤكل لحمه، كما سيجيء في كتاب الصلاة.

و مع ذلك معظم الشيعة و جلّهم على نجاسة بول الطيور و رجيعة ممّا لا يؤكل لحمه، و المخالف قليل.

و مع ذلك لعلّهم استثنوا بول الخشّاف، كما سنذكر، و هذا يضعّف استنادهم بهذه الرواية.

و ممّا يضعّف ترجيحها على رواية ابن سنان و يقوى العكس نجاسة بول الخشّاف بإجماع العلماء، كما في «المختلف»، بل قال فيه: و

تختصّ هذه الرواية بما شارك الخشّاف في علّة الخروج، و هو حرمة الأكل «١»، بملاحظة ما عرفت من العلّة المنصوصة في طهارة

بول الخشّاف «٢»، و ما يظهر من تتبع الأخبار، في تعليق الأمر بالغسل، بعدم أكل اللحم، و تعليق عدم الغسل بأكل اللحم، و قد عرفت

الأخبار.

و ممّا ذكر ظهر اندفاع ما اعترض عليه من منع الإجماع، مع حكايته في صدر المسألة عن ابن بابويه و ابن أبي عقيل بالمنع مطلقا، و

استثناء الخشّاف عن الشيخ في «المبسوط» خاصّة «٣». و نمنع كون العلّة في استثناء الخشّاف «٤» حرمة الأكل، و هل هو إلّا القياس

الممنوع؟ إذ عرفت مكررا أنّ خروج معلوم النسب غير مضرّ

(٢) راجع! الصفحة: ٤٢٦ و ٤٢٧ من هذا الكتاب.

(٣) المبسوط: ١ / ٣٩.

(٤) في (ف) و (ز) و (١) و (ط): الخطاف.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٣١

.....

بإجماع الشيعة، وإن علم مخالفته.

مع أنه لم يعلم مخالفتها، غاية الأمر عدم تعرضهما للاستثناء في القدر الذي نقله من كلامهما، وهذا لا يقتضى مخالفتها. مع أنه - على ما ذكره - يصلح ردًا على الشيخ وتضعيفا لقوله، كيف وهو في مقام تصديق الشيخ وإثبات حقيته قوله، مع أن القياس ليس بحجة شرعية «١»، وهو رحمه الله لم يتمسك بالقياس، بل تمسك برواية ابن سنان جزما، وبأن شغل الذمة اليقينية بالعبادة التوقيفية تتوقف براءته على اليقين، وأين هذا من التمسك بالقياس؟ نعم، جعل القياس على فرض أنه كان من جملة المرجحات للعمل برواية ابن سنان الراجحة عنده، بل جعله من متمات المرجح ومؤيدات المؤيد، وكونه من هذا القبيل لعله لا مانع عنه عنده، بل عند غيره أيضا، كما لا يخفى على المطلع. مع أنك عرفت ظهور العلة من العلة المنصوصة وتضاعيف الأخبار، مع أن الطيور أغلبها مأكول اللحم وفاقا، وكثير منها وقع الخلاف في حرمة أكله، وقلما يكون طير وقع الاتفاق على حرمة. ومما يؤيد ما ذكرناه ما سيجيء في ذرق الدجاج الإجماع على نجاسة ذرق الجلال منه، معللا بأنه غير مأكول اللحم، وحمل رواية فارس عليه.

ومما يؤيد أيضا أن رواية ابن سنان أعلى سندا، وتكرر الطريق إليه.

قوله: (و أما القول بنجاسة). إلى آخره.

أكثر الأصحاب على طهارة ذرق الدجاج غير الجلال، وربما تردّد فيه،

(١) في (د ١، ٢): بنهج شرعى.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٣٢

.....

ونسب إلى المفيد القول بالنجاسة «١».

و احتج عليه الشيخ برواية فارس، قال: كتب اليه رجل يسأله عن ذرق الدجاج تجوز الصلاة فيه؟ فكتب: «لا» «٢». والجواب: الطعن في السند، بأن فارسا غال ملعون، إلى غير ذلك من المطاعن، مع أن روايته مخالفة لما اشتهر بين الأصحاب والاصول والعمومات.

ورواية وهب بن وهب، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام قال: «لا بأس بخبز الدجاج والحمام يصيب الثوب» «٣»، وحمل الشيخ والعلماء رواية فارس على كون الدجاج جلالا - «٤»، إذ الجلال منه نجس ذرقه إجماعا، كما قاله في «المختلف» «٥»، وعلله في «المدارك» بأنه غير مأكول اللحم «٦».

وأما الخشاف، فبوله و ذرقه نجسان عند علمائنا إلا من شذّ ممن لم يتعرض لذكر الاستثناء في كلامه، كما عرفت. وعرفت أيضا

الإجماع المنقول في نجاستهما.  
و يدلّ على نجاسة بوله- بل و خرثه أيضا- حسنة ابن سنان و ما وافقها من الأخبار «٧»، مضافا إلى رواية داود الرقي أنه سأل الصادق عليه السلام عن بول الخشّاف

(١) نسب إليه في مختلف الشيعة: ١/ ٤٥٥، لاحظ! المقنعة: ٧١.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٦٦ الحديث ٧٨٢، الاستبصار: ١/ ١٧٨ الحديث ٦١٩، وسائل الشيعة: ٣/ ٤١٢ الحديث ٤٠١٧.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٨٤ الحديث ٨٣١، الاستبصار: ١/ ١٧٧ الحديث ٦١٨، وسائل الشيعة: ٣/ ٤١٢ الحديث ٤٠١٦.

(٤) الاستبصار: ١/ ١٧٨ ذيل الحديث ٦١٩، مختلف الشيعة: ١/ ٤٥٥.

(٥) مختلف الشيعة: ١/ ٤٥٥.

(٦) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٦٥.

(٧) الكافي: ٣/ ٥٧ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ١/ ٢٦٤ الحديث ٧٧٠، وسائل الشيعة: ٣/ ٤٠٥ الحديث ٣٩٨٩، لاحظ! وسائل الشيعة: ٣/ ٤٠٤ الباب ٨ من أبواب النجاسات.

٥٧٦، وسائل الشيعة: ٣/ ٣٨١ الحديث ٣٩٢٤ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٣٣

.....

يصيب ثوبى فأطلبه و لا أجده، قال: «اغسل ثوبك» «١».

و السند ينجر بالشهرة العظيمة- لو لم نقل بالإجماع- و بما مرّ من الروايات.

بل عرفت الإجماعات المنقولة على نجاسة أبوال و أرواث ما لا يؤكل لحمه عموما، و الإجماع فى خصوص المقام.

و أما احتمال القول بطهارتها- على حسب ما يظهر من كلام الصدوق و ابن أبى عقيل المنقول «٢»- فلرواية غياث، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام قال: «لا بأس بدم البراغيث و البق و بول الخشّاف» «٣».

و الرواية ضعيفة، و غياث ترى على المشهور «٤»، فرّما يظهر مناسبة مضمون الرواية لقول العامة، و لذا حملها الشيخ على التقيّة، بعد ما نسبها إلى الشذوذ «٥».

و يشيد شذوذها فتاوى الفقهاء، بل و عدم ظهور عامل بها، سيّما بملاحظة اختصاص المنع فيها ببوله، و لذا ادّعى الإجماع العلّامة على نجاسة بوله و ذرقه «٦».

و الشيخ نسب إلى الشذوذ «٧»، إذ الشاذ لا عمل عليه عندهم.

و الاعتضاد بحسنه أبى بصير قد ظهر لك الحال، مع أنّ الاحتياط فى التنزّه.

بل الخروج عن العهدة فى العبادة التوقيفية يتوقّف على التنزّه.

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٦٥ الحديث ٧٧٧، الاستبصار: ١/ ١٨٨ الحديث ٦٥٨، وسائل الشيعة:

٣/ ٤١٢ الحديث ٤٠١٨ مع اختلاف يسير.

(٢) نقل عنهما العلامة في مختلف الشيعة: ١/ ٤٥٦.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٦٦ الحديث ٧٧٨، الاستبصار: ١/ ١٨٨ الحديث ٦٥٩، وسائل الشيعة:

٣/ ٤١٣ الحديث ٤٠١٩ مع اختلاف يسير.

(٤) لاحظ! خلاصة الرجال للحلي: ٢٤٥، جامع الرواة: ١/ ٦٥٨.

(٥) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٦٦ ذيل الحديث ٧٧٨.

(٦) مختلف الشيعة: ١/ ٤٥٦.

(٧) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٦٦ ذيل الحديث ٧٧٨.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٣٤

.....

لكن لا- يحكم بالنجاسة، حتى يحصل اليقين بكونه بوله، لاحتمال أن يكون ما وقع منه من الرطوبة لعاب فمه عند افتتاحه لصيد أو غيره.

وكذا الحال في الذرق، إذا احتمل كونه من غيره مما لا يعلم وجوب الاجتناب من ذرقه.

ومع ذلك لا شك في أن الأحوط الاجتناب مع الاحتمال البتة، والله يعلم.

ثم اعلم! أن حسنة ابن سنان بعمومه يشمل ما لا نفس له، والمشهور طهارة بوله ورجيعه، وتردد في «الشرائع» في ذلك «١».

حجة المشهور أصالة الطهارة، وكون المتعارف من مأكول اللحم وغيره ما كان ذا نفس سائلة، فينصرف إليه الإطلاق.

وهذا بناء على أن العام اللغوي أيضا يرجع إلى الأفراد الشائعة، مثل كل إنسان، فإن المتبادر منه ذو الرأس الواحد دون ذى الرأسين، بل لم نجد بول غير ذى النفس أصلا.

نعم، يوجد رجيعه، ونجاسة الرجيع فرع نجاسة البول، فإذا كان لم يوجد بحيث يدخل في العموم المذكور، لم يظهر نجاسته.

مع أن المسلمين في الأعصار لا يتزّهون عن رجيع الذباب و أمثاله مما لا يؤكل لحمه.

بل الظاهر عدم اللحم أصلا في مثل الذباب والبق والخنافس والعقارب.

فلا يدخل في الحسنه من هذه الجهه أيضا، بل مثل الوزغه والحية وإن كان له لحم، إلا أنه غير متبادر من الإطلاق، واللحم في

الحسنه وغيرها مطلق لا عموم فيه لغه، فلا يدخل ما لا نفس له من هذه الجهه أيضا.

(١) شرائع الإسلام: ١/ ٥١.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٣٥

## ٧٥- مفتاح [نجاسة المنى والدم والميتة]

### إشارة

المنى والدم والميتة من ذى النفس نجسة إجماعا، سوى الدم المتخلف في المذبوح بعد القذف المعتاد، فإنه طاهر حلال، كما قاله أصحابنا «١»، لقوله تعالى أو دما مشفوحا «٢» و الصحاح فى الأولين مستفيضه «٣»، و خلاف الإسكافي و الصدوق «٤» فى قليل الثانى شاذ.

و استدللّ للثالث بالحسن: عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت، قال:

«يغسل ما أصاب الثوب» (٥) «٦». ولا دلالة فيه، لإمكان أن يكون المراد منه إزالة ما أصاب الثوب ممّا على الميت من رطوبة أو قدر تعدّيا إليه.

يدلّ على ذلك ما فى الرواية الاخرى: «إن كان غسل فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه، وإن كان لم يغسل فاغسل ما أصاب ثوبك منه» (٧)، فإنّه إن

بهبهانى، محمد باقر بن محمد اكمل، مصايح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبهانى، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصايح الظلام؛ ج ٤، ص: ٤٣٥

(١) الناصريّات: ٩٤ و ٩٥ المسألة ١٥، مختلف الشيعة: ١/ ٤٧٤، لاحظ! الحدائق الناضرة: ٥/ ٤٥.

(٢) الأنعام (٦): ١٤٥.

(٣) انظر! وسائل الشيعة: ٣/ ٤٢٣ الباب ١٦، ٤٦١ الباب ٣٤، ٥٢٧ الباب ٨٢ من أبواب النجاسات.

(٤) نقل عن الاسكافى فى المعتبر: ١/ ٤٢٠، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤٢ ذيل الحديث ١٦٥.

(٥) وسائل الشيعة: ٣/ ٤٦٢ الحديث ٤١٧٩.

(٦) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٧٠، ذخيرة المعاد: ١٤٧.

(٧) وسائل الشيعة: ٣/ ٤٦١ الحديث ٤١٧٨.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٣٦

كان نجس العين لم يطهر بالتنجيس.

ثم إنّ الأصحاب لم يفرّقوا بين ميت آدمى قبل غسله وغيره، وهو كذلك.

و المستفاد من بعض الأخبار عدم تعدّي نجاسة الميتة مطلقا «١». ولا بعد فيه، لأنّ معنى النجاسة لا ينحصر فى وجوب غسل الملاقى، كما يأتى بيانه فى حكم نجاسة الكافر إن شاء الله تعالى.

و فهم العلامة- طاب ثراه- من إطلاق الحسن السابق تعدّي نجاستها مع اليبوسة أيضا، فحكم بأنّها مع اليبوسة حكميّة، فلو لاقى الملاقى لها رطبا لم ينجس «٢». و ليس بشىء لمعارضتها الصحاح.

منها: وقع ثوبه على كلب ميت قال: «ينضح و يصلّى فيه و لا بأس» «٣».

و منها: على حمار ميت، قال: «ليس عليه غسله و ليصلّ فيه و لا بأس» «٤».

و فى الموتى: «كلّ يابس ذكى» «٥»، فالأولى أن يحمل الأوّلين على الرطب القدر، و الأخيرين على اليابس جمعا.

مع أنّ ما لا ينجس عينه من الحيوان لا فرق بين رطبه و يابسه إذا اصيب ما لا تحلّه الحياة منه، كما يأتى.

(١) وسائل الشيعة: ٣/ ٤٦٣ الحديث ٤١٨٢.

(٢) منتهى المطلب: ٢/ ٤٥٩.

(٣) وسائل الشيعة: ٣/ ٤٤٢ الحديث ٤١١٣.

(٤) وسائل الشيعة: ٣/ ٢٤٢ الحديث ٤١١١.



(٥) وسائل الشيعة: ١ / ٣٥١ الحديث ٩٣٠.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٣٧

قوله: (و المنى).

أجمع علمائنا على نجاسة منى ذى النفس، مأكول اللحم أو غيره، ذكرنا كان أو انثى، ادعى الإجماع على ذلك فى «التذكرة» (١)، و يظهر من «المنتهى» أيضا (٢)، و الأخبار بنجاسة منى الإنسان مستفيضة (٣)، بل الظاهر أنها ضرورى مذهب الشيعة، بل واقعا. و حكى العلامة رحمه الله الإجماع على أن حكم منى غير الآدمى من ذى النفس حكم منى الآدمى (٤)، و كذلك ابن زهرة ادعى الإجماع على ذلك (٥)، مضافا إلى موافقة الفتاوى فى ذلك.

و ربما أيد فى «المعالم» الإجماع بما ورد فى صحيحه ابن مسلم، بأن المنى أشد من البول (٦) بأن القرينة الحالية و إن شهد بإرادة منى الإنسان، إلّا أن فيه إشعارا بكونه أولى بالتنجس من البول، فكل ما نجس بوله ينبغى أن يكون لمتيه هذه الحالة (٧)، انتهى. و فيه، أنه يقتضى كون منى الإنسان أشد من البول، لا أى منى يكون. و مما ذكر ظهر عدم نجاسة منى غير ذى النفس، لأصالة الطهارة السالمة عن

(١) تذكرة الفقهاء: ١ / ٥٣ المسألة ١٦.

(٢) منتهى المطلب: ٣ / ١٨٣.

(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣ / ٤٢٣ الباب ١٦ من أبواب النجاسات.

(٤) منتهى المطلب: ٣ / ١٨٣.

(٥) غنية النزوع: ٤٢.

(٦) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٥٢ الحديث ٧٣٠، وسائل الشيعة: ٣ / ٤٢٤ الحديث ٤٠٥٥.

(٧) معالم الدين فى الفقه: ٢ / ٤٦٠.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٣٨

.....

المعارض، فلا وجه لتردد المحقق و غيره فى طهارتها (١).

قوله: (و الدم).

ادعى فى «التذكرة» الإجماع على نجاسة دم ذى النفس السائلة (٢)، و كذلك المحقق (٣) إلّا أنه استثنى ابن الجنيد من علمائنا فى قدر الدرهم من الدم (٤)، و سيجىء تحقيقه.

و الأخبار فى نجاسة الدم المطلق مستفيضة، منها حسنة ابن سنان عن الصادق عليه السلام: عن رجل أصاب ثوبه جنابه أو دم؟ قال: «إن علم أنه أصابه قبل أن يصلّى ثم صلّى فيه و لم يغسله فعليه أن يعيد ما صلّى» (٥)، الحديث.

و ورد فى خصوص الرعاف أيضا، و القروح و الجروح، و غير ذلك (٦) و ستعرف.

و اعلم! أن الدم إما أن يكون من غير ذى النفس، أو من ذى النفس، أو غيرهما.

و الأول: إما أن يكون دم السمك، أو غيره.

و الثانى: إما أن يكون مسفوحا، أو غير مسفوح، و المسفوح: المصبوب، و غير المسفوح، إما أن يكون متخلفا فى مأكول اللحم، أو فى

غير مأكول اللحم، أو

(١) شرائع الإسلام: ١/ ٥١، المعتبر: ١/ ٤١٥، منتهى المطلب: ٣/ ١٨٤، لاحظ! معالم الدين في الفقه: ٢/ ٤٦٠.

(٢) تذكرة الفقهاء: ١/ ٥٦ المسألة ١٨.

(٣) المعتبر: ١/ ٤٢٠.

(٤) نقل عنه في المعتبر: ١/ ٤٢٠.

(٥) الكافي: ٣/ ٤٠٦ الحديث ٩، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٥٩ الحديث ١٤٨٨، الاستبصار: ١/ ١٨٢ الحديث ٦٣٦، وسائل الشيعة: ٣/ ٤٨٢

الحديث ٤٢٣٤ مع اختلاف يسير.

(٦) وسائل الشيعة: ٣/ ٤٣٣ الباب ٢٢ من أبواب النجاسات، ٧/ ٢٣٨ الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٣٩

.....

غيرهما، فالأقسام ستّة:

الأول والثاني: دم السمك وغيره ممّا لا نفس له.

أجمع العلماء على طهارة دم ما لا- نفس له، حكى الإجماع على ذلك الشيخ في «الخلافا»، وابن زهرة، و المحقق في «المعتبر»، و العلّامة في «المنتهى» و «التذكرة»، و الشهيد في «الذكري» «١».

و نسب إلى الشيخ في «المبسوط» و سلّار القول بنجاسته، و عدم وجوب إزالة كثيره و لا قليله «٢»، كدم القروح السائلة التي لا تقف سيلانها، و وجه في «المعالم» كلامه إلى ما يرجع إلى النزاع اللفظي «٣»، و كذلك في «المدارك» «٤».

و الحقّ الطهارة، للإجماعات، و عدم عموم في الأخبار يشمل هذا النوع خصوصا دم البراغيث، إذ ورد عدم البأس به في الأخبار الصحيحة و غيرها «٥».

بل طهارته بديهى الدين، مضافا إلى لزوم الحرج لو لم يكن طاهرا، و مثله دم البقّ، إذ سأل محمّد بن الريان في مكاتبتة إلى الرجل عليه السلام: هل يجرى دم البق مجرى دم البراغيث؟ و هل يجوز لأحد أن يقيس بدم البق على البراغيث فيصلّى [فيه] و أن يقيس على نحو هذا فيعمل به؟ فوقع عليه السلام: «يجوز الصلاة، و الطهر منه أفضل» «٦».

(١) الخلافا: ١/ ٤٧٦، غنية النزوع: ٤١، المعتبر: ١/ ٤٢١، منتهى المطلب: ٣/ ١٩١، تذكرة الفقهاء:

١/ ٥٦ المسألة ١٨، ذكرى الشيعة: ١/ ١١٢.

(٢) نسب إليهما في مختلف الشيعة: ١/ ٤٧٣، لاحظ! المبسوط: ١/ ٣٥، المراسم: ٥٥.

(٣) معالم الدين في الفقه: ٢/ ٤٧٠ و ٤٧١.

(٤) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٨٢.

(٥) وسائل الشيعة: ٣/ ٤٣٥ الباب ٢٣ من أبواب النجاسات.

(٦) الكافي: ٣/ ٦٠ الحديث ٩، تهذيب الأحكام: ١/ ٢٦٠ الحديث ٧٥٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٤٣٦ الحديث ٤٠٩١.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٤٠

.....

بل في رواية السكوني عنهم عليهم السلام: «أن عليا عليه السلام كان لا يرى البأس بدم ما لم يذكَّ يكون في الثوب فيصلِّي فيه، يعنى دم السمك» (١) فتأمل جدًّا! و إنما قلنا بعدم العموم فيما دلَّ على النجاسة، لما عرفت من أن المطلق ينصرف إلى الأفراد الشائعة و المتبادرة، و مثل دم البراغيث و إن كان شائعا، إلَّا أن طهارته من الضروريات.

الثالث: الدم المسفوح، و هو نجس عند علماء الإسلام، كما ذكره في «المنتهى» (٢)، و إطلاق الأخبار (٣) يشملها، لعدم كونه من الفرد النادر.

الرابع: الدم المتخلف بعد الذبح و القذف المعتاد في الذبيحة من حيوان مأكول اللحم، و هو طاهر بلا خلاف. و يدلُّ عليه قوله تعالى أو ذمًّا مسفوحاً (٤)، و تمام التحقيق في ذلك في كتاب المطاعم.

الخامس: الدم المتخلف في غير المأكول (٥) ممَّا يقع عليه الذكاة بعد الذبح، و ظاهر الأصحاب نجاسته، لحصرهم الدم الطاهر من ذى النفس فيما يبقى في الذبيحة بعد الذبح، و المتبادر ذبيحة حيوان مأكول اللحم، و أن حليَّة المتخلف تابع للحمه، فما لم يحل لحمه كيف يكون الدم المتخلف فيه حلالا حتَّى يكون طاهرا، لأن الطهارة تثبت من حليَّة الأكل، لحرمة أكل نجس العين إجماعا، بل كلَّ نجس.

(١) الكافي: ٣ / ٥٩ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ١ / ٢٦٠ الحديث ٧٥٥، وسائل الشيعة: ٣ / ٤٣٦ الحديث ٤٠٩٠ مع اختلاف سير.

(٢) منتهى المطلب: ٣ / ١٨٨.

(٣) وسائل الشيعة: ٣ / ٤٢٩ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات.

(٤) الأنعام (٥): ١٤٥.

(٥) في (ف) و (ز) و (ط): مأكول اللحم.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٤١

.....

السادس: ما عدا الأقسام المذكورة من الدماء التي لا تخرج بقوة من عرق، و لا لها كثرة و انصباب، حتَّى يتناولها اسم المسفوح. و مقتضى ما نقلنا من «التذكرة» و كلام المحقق من الإجماع على نجاسة دم ذى النفس مطلقا (١)، نجاسة كلِّ دم من ذى النفس، سوى ما تخلف في الذبيحة منه ممَّا حلَّ أكله.

و إطلاق الأخبار أيضا يدلُّ عليه، فإنها تدلُّ على نجاسة مطلق الدم، إلى أن يظهر منها أن الأصل في الدم النجاسة، مثل صحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن الرجل يرى في ثوب أخيه دما و هو يصلِّي؟ قال: «لا يؤذنه حتَّى ينصرف» (٢)، بل بعض الأخبار الآخر (٣) أقوى دلالة منها.

نعم، في الموثق كالصحيح عن داود بن سرحان عن الصادق عليه السلام: في الرجل يصلِّي فأبصر بثوبه دما قال: «يتم» (٤)، إلَّا أن الشيخ رحمه الله حملها على ما إذا كان أقلَّ من درهم (٥)، و لم نجد من تعرّض إليه، مضافا إلى عدم الصحّة.

و مقتضى ما ذكر نجاسة الدم الذى يوجد فى البيض الفاسد من الدجاجة أو غيرها.

قال فى «المعتبر»: العلقه التى تستحيل إليها نطفة الأدمى نجسة، و كذا العلقه التى توجد فى بيض الدجاجة و شبهه (٦)، انتهى.

(١) تذكرة الفقهاء: ١ / ٥٦ المسألة ١٨، المعبر: ١ / ٤٢٠.

(٢) الكافي: ٣/ ٤٠٦ الحديث ٨، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٦١ الحديث ١٤٩٣، وسائل الشيعة: ٣/ ٤٧٤ الحديث ٤٢١٤.

(٣) وسائل الشيعة: ٣/ ٤٢٩ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/ ٤٢٣ الحديث ١٣٤٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٤٨٣ الحديث ٤٢٣٧.

(٥) تهذيب الأحكام: ١/ ٤٢٣ ذيل الحديث ١٣٤٤.

(٦) المعتبر: ١/ ٤٢٢.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٤٢

.....

وقال الشيخ في «الخلافة»: «العلقة نجسة - يعنى التى يستحيل إليها النطفة - واحتج لذلك بإجماع الفرقة وإطلاقات الأخبار «١». وناقش الشهيد في «الذكرى» بالمنع، فإن تكونها في الحيوان لا يدل على أنها منه «٢». واستوجهها في «المعالم»، سيما بالنسبة إلى ما يوجد في البيضة «٣»، مع أن كونه علقه غير معلوم. والإجماع الذى نقله الشيخ تناوله له غير ظاهر، والأصل طهارة الأشياء، وكذا قوله تعالى أو دماً مسفوحاً «٤». ولعله والشهيد ما اعتنيا بالإطلاقات، بناء على انصرافها إلى الأفراد الشائعة وفيه: أن مثل دم البرغوث من الأفراد الشائعة بلا ريب، مع أن فيها ترك الاستفصال المفيد للعموم، إلا أن يناقشا في شموله أيضاً، ولا بد من التأمل في المناقشة. ومما ذكر ظهر حال ما لو اشتبه الدم المرثى في الثوب وغيره في أنه طاهر أو نجس؟ وهل هو عفو أو ليس بعفو؟ وإن كان في «المدارك» حكم بالطهارة في الأول والعفو في الثانى «٥»، وبعض العلماء حكم بكون الأصل فى الدم النجاسة، وهو الظاهر من الشيخ وغيره «٦»، ووجهه عرفت «٧».

(١) الخلافة: ١/ ٤٩٠ و ٤٩١ المسألة ٢٣٢.

(٢) ذكرى الشيعة: ١/ ١١٢.

(٣) معالم الدين فى الفقه: ٢/ ٤٨٠.

(٤) الأنعام (٦): ١٤٥.

(٥) مدارك الأحكام: ٢/ ٣١٥.

(٦) المبسوط: ١/ ٣٥، الرسائل العشر: ١٧٠، الوسيلة: ٧٦، الانتصار: ١٣.

(٧) راجع! الصفحة: ٤٣٨ و ٤٤١ من هذا الكتاب.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٤٣

قوله: (و الميته من ذى النفس).

الميته على ثلاثة أقسام:

الأول: ميته ذى النفس غير الآدمى، وهى نجسة بالإجماع، حكاها الشيخ، والمحقق، والعلامة، وابن زهرة، والشهيد «١». ويدل على ذلك الأخبار الواردة فى المنع عن استعمال الماء الذى وقع فيه ميته «٢»، سيما إذا أنتنت وتغير الماء بسببه لونا أو طعما أو رائحة، كما ستعرف فى مبحث المياه، مضافا إلى الإجماع، بل الضرورة. ويدل أيضا الأخبار المانعة عن أكل الزيت ونحوه إذا ماتت فيه الفأرة، والأمر بالاستصباح إذا كان مائعا «٣» «٤»، وغير ذلك - على

ما سيجيء في مواضعه إن شاء الله تعالى - مثل الأمر باتخاذ ثوب للصلاة إذا عمل عملا في جلد الميتة. وصحيحه حريز عن الصادق عليه السلام أنه قال لزرارة و ابن مسلم: «اللبن و اللبأ و البيضة و الشعر و الصوف و القرن و الناب و الحافر و كل شيء ينفصل من الشاة [و الدابة] فهو ذكي، و إن أخذته [منه] بعد أن يموت فاغسله و صلّ فيه» (٥). وجه الدلالة: أن الأمر بالغسل ليس إلّا للنجاسة، لا لإزالة الأجزاء العالقة كما احتمال، إذ لا يفهم من مجرد الغسل إزالة تلك الأجزاء لو علم تعلّقها.

- (١) الخلاف: ١/ ٦٢ المسألة ٩، المعتمر: ١/ ٤٢٠، نهاية الأحكام: ١/ ٢٦٩، تذكرة الفقهاء: ١/ ٥٩ المسألة ١٩، منتهى المطلب: ٣/ ١٩٥، غنية النزوع: ٤٢، ذكرى الشيعة: ١/ ١١٣.
- (٢) وسائل الشيعة: ١/ ١٥٦ الحديث ٣٨٩، ١٩٥ الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق.
- (٣) لم ترد في (د ١) و (د ٢): إذا كان مائعا.
- (٤) وسائل الشيعة: ٢٤/ ١٩٤ الباب ٤٣ من أبواب الأطعمة المحرّمة.
- (٥) الكافي: ٦/ ٢٥٨ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ٩/ ٧٥ الحديث ٣٢١، وسائل الشيعة: ٢٤/ ١٨٠ الحديث ٣٠٢٨٨ مع اختلاف يسير.
- مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٤٤
- .....

بل الظاهر عدم الإزالة بعد التعلّق من نفس الغسل، سيّما أن يحصل العلم بها، مع عدم انحصار الإزالة في الغسل. مع أن الانفصال من الميتة غير مستلزم للتعلّق مطلقا، فكيف يأمر بالغسل؟ مع أن الإزالة تحقّقها من غير الغسل من المزيلات أظهر. مع أن المناسب أن يقول: لا يؤخذ بالنتف و القلع، بل بالجزّ و مثله. و يرشد إلى ما ذكرنا فهم الأصحاب، و يعضد الدلالة قوله عليه السّلام: «فهو ذكي» أي: طاهر من غير توقّف على التذكية، كما لا يخفى على المتأمل.

و صحيحه الحلبي عن الصادق عليه السلام قال: «لا بأس بالصلاة في ما كان من صوف الميتة، إن الصوف ليس فيه روح» (١). مع أنك عرفت أن غالب الأحكام تثبت من الأخبار بضميمة الإجماع، بل النجاسة لا تثبت منها أصلا إلّا بها. فإن قلت: الصدوق في «الفقيه» روى رسلا عن الصادق عليه السّلام أنه: «لا بأس بأن تجعل في جلود الميتة ما شئت من ماء أو لبن أو سمن، و تتوضأ منه و تشرب، و لكن لا تصلّ فيها» (٢).

و يظهر ممّا ذكره في أوّل كتابه أنه يفتى به و يحكم بصحّته، و يجعله حجّة فيما بينه و بين ربّه (٣)، فكيف ادّعت الإجماع؟ و كيف تصح هذه الدعوى؟

قلت: جدّى رحمه الله في شرحه صرّح بأنّه رجع عمّا قال (٤)، و لذا يذكر كثيرا ممّا أفتى بخلافه.

- (١) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٦٨ الحديث ١٥٣٠، وسائل الشيعة: ٣/ ٥١٣ الحديث ٤٣٢٥.
- (٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٩ الحديث ١٥، وسائل الشيعة: ٣/ ٤٦٣ الحديث ٤١٨٢ مع اختلاف يسير.
- (٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٣.
- (٤) روضة المتّقين: ١/ ١٧.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٤٥

.....

مع أنه رحمه الله ربّما يفتى بمتن الحديث من دون ذكر توجيه أصلا، ولذا ذكر مقدّما على ما ذكر متّصلا به، مرسلا عن الصادق عليه السلام: عدم البأس أصلا بأن يجعل جلد الخنزير دلوا يستقى به الماء «١». مع كون نجاسة الخنزير من بديهيّات الدين، و أنه كان قائلا بانفعال القليل بل البثر بالملاقاة.

ولذا لم ينسب أحد إليه القول بطهارة جلد الخنزير، أو عدم انفعال الماء.

مع أنّ اليد تنجس بأخذ الدلو، و لم يقل بوجوب التطهير من أخذه، و لذا لو كان قائلا بصحّته، كان قائلا بعدم البأس في أصل الاستقاء، بأن يكون للزرع مثلا، كما وجّه الأصحاب ذلك في كلامه و كلام غيره «٢».

و مرّ في مبحث ناقضية النوم للوضوء ما يؤكّد ما ذكرنا «٣»، فلاحظ! و لهذا وجّهوا كلامه في جلد الميتة بأن المراد جلد ميتة غير ذى النفس «٤».

كما كان عادة أعراب البوادي في جعلهم جلد الضب عكّة للسمن، بقرينه قوله: «يجعل» المفيد للاستمرار التجديدي.

مع كون الأصل في تصرفات المسلم الصحة، أو أنه يقال: إنّه جلود الميتة، مع أنّ المسلم يجعل فيها السمن وغيره. كما يقال في الكيمخت و جلود البغال و الحمير الأهلية، و لذا ورد عنهم عليهم السلام تجويز العمل فيها للسيوف و غيرها و بيعها مع عدم الصلاة فيها «٥». إلى غير ذلك من أمثال ما ذكر، فتأمل!

(١) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٩ الحديث ١٤، وسائل الشيعة: ١ / ١٧٥ الحديث ٤٣٧.

(٢) تهذيب الأحكام: ١ / ٤١٣ ذيل الحديث ١٣٠١، معالم الدين في الفقه: ٢ / ٥١٧، لاحظ! الحدائق الناضرة: ٥ / ٢٠٧.

(٣) راجع! الصفحة: ١٠٩ - ١١٣ (المجلد الثالث) من هذا الكتاب.

(٤) لاحظ! روضة المتّقين: ١ / ٥٦.

(٥) وسائل الشيعة: ١٧ / ١٧٣ الحديث ٢٢٢٨١.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٤٦

.....

ولذا لم ينسبه الشيخ في خلافه، و لا العلامة في مختلفه، و لا أحد من الفقهاء، في مقام نقل الأقوال و الاستدلال إلى القول بطهارة الميتة من ذى النفس، بل ادّعى جماعة الإجماع، و عرفت جمعا من المدّعين «١».

مع أنّك عرفت مكررا، أنّ خروج معلوم النسب غير مضرّ بإجماع الشيعة، و مدار فقهاؤنا على ذلك.

و ممّا ذكر ظهر فساد ما ذكره المصنّف من كون المستفاد من بعض الأخبار عدم تعدّي نجاسة الميتة مطلقا، إذ عرفت صراحة الأخبار في تعدّي نجاستها إلى الماء وغيره، مثل الزيت و نحوه، و كلّ شيء ينفصل من الشاة و نحوها، إذا اخذ من الميت، و كذا الثوب و اليد بمسّ الميت، و كذا الظروف بموت شيء فيها، و غير ذلك، و ورد المنع عن الاستصباح بأليات الميتة، معلّلا بأنّه يصيب اليد و الثوب «٢». إلى غير ذلك، كما ستعرف.

و أمّا الإجماعات و الأقوال، فواضحة، حتّى أنّ العلامة حكم بتعدّي نجاستها مع اليبوسة أيضا «٣»، كما سيّجىء فلاحظ الأخبار و كلام الأخبار حتّى يتّضح ما ذكرنا عليك غاية الوضوح.

و من العجائب أنه يقول كذلك، و مع ذلك يستدلّ بجواز استعمال الماء الذي ماتت فيه فأرة أو غيرها على عدم انفعال الماء القليل بالملاقاة.

الثاني: ميتة الآدمي، ادعى الفاضلان الإجماع على نجاستها قبل غسلها و بعد بردها «٤»، و تكرر نقل الإجماع على ذلك.

(١) راجع! الصفحة: ٤٤٣ من هذا الكتاب.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ١٧٨ / ٢٤ الباب ٣٢ من أبواب الأطحمة المحرمة.

(٣) منتهى المطلب: ٢ / ٤٥٨.

(٤) المعتمد: ١ / ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٤٢٠، تذكرة الفقهاء: ١ / ٥٩ المسألة ١٩.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٤٧

.....

و استدلل على ذلك بحسنه الحلبي عن الصادق عليه السلام أنه سأله عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت، قال: «يغسل ما أصاب الثوب»<sup>(١)</sup>. و مثلها رواية إبراهيم بن ميمون «٢»، إذ مقتضاهما وجوب غسل الشيء الذي أصاب الثوب و إزالته عنه بالماء. و يدل على ذلك ما في الرواية الأخيرة: «إن كان غسل، فلا تغسل ما أصاب منه ثوبك، و إن كان لم يغسل فاغسل [ما أصاب] ثوبك منه».

و ممّا ذكر ظهر ما في «المدارك» بعد الروايتين: و إطلاق الروايتين يقتضى تعدى نجاسته مع الرطوبة و اليبوسة، و هو خيرة العلامة رحمه الله في أكثر كتبه «٣». لكن قال في «المنتهى»: «إن النجاسة مع اليبوسة حكميّة، فلو لاقى بدنه بعد ملاقاته للميت رطبا لم يؤثر في تنجيسه»<sup>(٤)</sup>. و قيل: «إنها كغيرها من النجاسات لا تعدى إلّا مع الرطوبة، للأصل، و [قوله عليه السلام في] موثقه ابن بكير: «كل شيء [يابس ذكي «٥»] «٦» انتهى».

قلت: قد ظهر لك عدم الإطلاق الذي ادّعاه، و أنّ الظاهر صورة التعدى من الميت إلى الثوب شيء، فلا يضّر ملاقاته الثوب لها يابسا. و يدل على ذلك أيضا صحیحته على بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام: عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت، هل يصح الصلاة فيه قبل أن يغسله؟ قال: «ليس عليه»

(١) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٧٦ الحديث ٨١٢، الاستبصار: ١ / ١٩٢ الحديث ٦٧١، وسائل الشيعة:

٣ / ٤٦٢ الحديث ٤١٧٩.

(٢) الكافي: ٣ / ٦١ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ١ / ٢٧٦ الحديث ٨١١، وسائل الشيعة: ٣ / ٤٦١ الحديث ٤١٧٨.

(٣) تذكرة الفقهاء: ٢ / ١٣٥ المسألة ٢٦٩، قواعد الأحكام: ١ / ٨، منتهى المطلب: ٢ / ٤٥٨.

(٤) منتهى المطلب: ٢ / ٤٥٦.

(٥) تهذيب الأحكام: ١ / ٤٩ الحديث ١٤١، وسائل الشيعة: ١ / ٣٥١ الحديث ٩٣٠.

(٦) مدارك الأحكام: ٢ / ٢٧٠ و ٢٧١.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٤٨

.....

غسله و ليصل» (١).

و بعض الأخبار الاخر، منها: الصحيح أنه ينضح الثوب و يصلّى فيه و لا بأس إذا وقع على كلب ميت (٢)، لأنه عليه السلام لم يستفصل بأنه باشر الجسد أو الشعر، فتأمل! ثم اعلم! أن أجزاء الحيوان التي تحلها الحياة تنجس بالموت، و إن قطعت من الحي باتفاق الفقهاء، بل الظاهر كونه إجماعيًا، و عليه الشيعة في الأعصار و الأمصار.

و يدلّ عليه أيضا صحيحة الحلبي، لأن مفهوم العلة المنصوصة، و هي قوله:

«إنّ الصوف ليس فيه روح» (٣)، حجّة في جميع مواردّها، كما هو المشهور و الحقّ المحقّق، لأنه مدلوله الالتزامى عرفا و لغه.

بل لعلّ المناط يكون منقّحا، و لذا قال في «المنتهى» - في مقام الاحتجاج -:

إنّ المقتضى لنجاسة الجملة الموت، و هو موجود في الأجزاء، فيعلق الحكم بها (٤).

فما في «المدارك» من استضعافه، بأنّ غاية ما يستفاد من الأخبار نجاسة جسد الميت، و هو لا يصدق على الأجزاء. نعم، يمكن القول بنجاسة المبانة من الميت استصحابا (٥)، انتهى.

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٧٦ الحديث ٨١٣، الاستبصار: ١/ ١٩٢ الحديث ٦٧٢، وسائل الشيعة:

٣/ ٤٤٢ الحديث ٤١١١ مع اختلاف يسير.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٧٧ الحديث ٨١٥، الاستبصار: ١/ ١٩٢ الحديث ٦٧٤، وسائل الشيعة:

٣/ ٤٤٢ الحديث ٤١١٣ نقل بالمعنى.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٦٨ الحديث ١٥٣٠، وسائل الشيعة: ٣/ ٥١٣ الحديث ٤٣٢٥.

(٤) منتهى المطلب: ٣/ ٢٠٢.

(٥) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٧٢.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٤٩

.....

و لا يخفى فساده، لما عرفت من العلة المنصوصة، و هي حجّة عنده أيضا، مضافا إلى قطعهم بكون الموت هو العلة الحاصل من الوفاق و تتبع تضاعيف الأخبار فى بحث النجاسة و الطهارة، و مبحث انفعال المياه من القليل و البثر و الكثر بالتغيير، و مبحث الحرمة و الحلية من الأخبار المطلقة و العامة و الخاصة، و المتضمنة للعلة المنصوصة، و من تعليق الحكم فى الكلّ على وصف الموت المشعر بالعلية.

و من جملة تلك الأخبار ما ورد فى الآليات المقطوعة من الغنم الحى، مثل ما رواه الكليني بسنده إلى الحسن بن على أنه سأل أبا الحسن عليه السلام: إنّ أهل الجبل تنقل عندهم آليات الغنم فيقطعونها، فقال: «حرام هى»، قلت: فيستصبح بها، فقال:

«أما تعلم أنه يصيب اليد و الثوب و هو حرام» (١).

و بطريق آخر إلى الكاهلى عن الصادق عليه السلام إنّ القطع المذكور: «لا بأس به إذا كان (٢) تصلح به مالك» ثم قال: «فى كتاب على عليه السلام أن ما قطع منها ميت لا ينتفع به» (٣).

و فى طريق آخر عن أبى بصير عنه عليه السلام: «إنّها ميتة» (٤).

و سند هذه الأخبار منجبر بفتاوى الأصحاب، بل اعترف فى «المدارك»:

بأنّ الحكم المذكور مقطوع به فى كلام الأصحاب (٥)، مضافا إلى جوابر اخر، مثل كونها فى «الكافى»، و تعددها و موافقتها للعمومات.



(١) الكافي: ٢٥٥ / ٦ الحديث ٣، وسائل الشيعة: ١٧٨ / ٢٤ الحديث ٣٠٢٨٥ مع اختلاف يسير.

(٢) في المصادر: كنت.

(٣) الكافي: ٢٥٤ / ٦ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٧١ / ٢٤ الحديث ٣٠٠٢٤.

(٤) الكافي: ٢٥٥ / ٦ الحديث ٢، وسائل الشيعة: ٧٢ / ٢٤ الحديث ٣٠٠٢٦.

(٥) مدارك الأحكام: ٢ / ٢٧١ و ٢٧٢.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٥٠

.....

و إذا ثبت في الألية ثبت في غيرها، لعدم القائل بالفصل، مضافا إلى ما فيها مما يشير إلى العلة.

مع أنه لو تم ما ذكره، لزم طهارة الميتة التي قطعت قطعاً فماتت، بل بقطع الرأس تموت، ولا يصدق على الرأس أنه مجموع الجسد، و كذا على البدن، وفيه ما فيه.

مع أن الأدلة الدالة على النجاسة غير مقصور على نجاسة جسد الميت، فإنه رحمه الله استدلل بصحيفة حريز السابقة على نجاسة الميتة، و لا يخفى ظهورها في أن الأجزاء التي لا روح فيها نجسة.

و يدل أيضا على ما قلنا الأخبار الواردة في طهارة الأجزاء التي لا روح فيها، مثل ما في «الفييه» عن الصادق عليه السلام: «عشرة أشياء من الميتة ذكية: القرن، و الحافر، و السن، و الإنفحة، و اللبن، و الشعر، و الصوف، و الريش، و البيض» (١)، و مفهوم العدد حجة واضحة، و جميع ما ذكر أجزاء، و لاحظ الأخبار الأخر.

و أيضا موثقة سماعه: «إذا رميت و سميت فانتفع بجلده» - يعنى السبع - ثم قال: «و أما الميتة، فلا» (٢). إلى غير ذلك من أمثال ما ذكر، مع عدم القول بالفصل.

و بالجملة، بعد ملاحظة جميع ما أشرنا إليه من الأخبار، لا يبقى مجال للتأمل.

و أمّا الأجزاء الصغار التي تنفصل من الإنسان، مثل البثور و الثالول، و ما هو حول البثور و الدمامل و أمثال ذلك، فقد استقرب في «المتهى» طهارتها (٣)، لعدم

(١) من لا يحضره الفقيه: ٣ / ٢١٩ الحديث ١٠١١، وسائل الشيعة: ١٨٢ / ٢٤ الحديث ٣٠٢٩٤.

(٢) تهذيب الأحكام: ٩ / ٧٩ الحديث ٣٣٩، وسائل الشيعة: ١٨٥ / ٢٤ الحديث ٣٠٣٠٢.

(٣) منتهى المطلب: ٣ / ٢١٠.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٥١

.....

إمكان التحرز أو يشق التحرز، فيكون عفوا رفعا للخرج و المشقة.

و يظهر من دليله أنه معتقد بعموم الدليل على نجاسة الكل، و قد عرفت الدليل، إلما أن يقال: المتبادر منها ما يكون فيه الروح عند الانفصال، لا ما خرج عنه قبله، كما هو الحال في الامور المذكورة، و لذا لا يحس بمسها و لا عصرها و لا تمزقها، و إن أحس قطعها، لكنّه مشكل أيضا، لشمول الدليل ما كان فيه روح، فالدليل لزوم الحرج في موضع يلزم.

و إنَّ المسلمين في الأعصار و الأمصار كانوا يحكّون جلودهم في شدّة الحرّ من الصيف كثيرا ما يرتفع القشور من البثور و نحوها من غير غسل مجموع الجسد و الثياب التي تمسّه، مع التأمل في شمول العمومات لمثل المقام، إذ ما يصلح لشموله عموم مفهوم العلة في صحيحة الحلبي (١). و يمكن التأمل في تبادل مثل المقام منه فتأمل جدّا، لأنّ المتبادر منها غير الإنسان جزما، بل لا وجه لشمولها الإنسان أصلا، لأنّ الصوف من خواص الحيوان الذي ليس بإنسان، و لذا قال: «ما كان من صوف الميتة» من دون ذكر الميت أيضا، فلا استفاد من المنطوق أزيد من طهارة ما لا روح فيه من الميتة، و لا الميت أيضا.

و المفهوم على القول بعمومه لا يتعدى عن موارد المنطوق، لأنّه فرعه.

ألا ترى أنّ قولهم عليهم السلام: «ماء البئر لا يفسده شيء، لأنّ له مادّة» (٢) لا يفيد أزيد من عدم انفعال كل ماله مادة، لا غير الماء من المياه المضافة متّيا له مادة، و ما ذكرنا لا يدل المفهوم المذكور على نجاسة ما فيه روح من الأحياء، بل يدلّ على أنّ ما خرج عنه الروح فصار ميتة، لا يجوز الصلاة فيه.

(١) وسائل الشيعة: ٣/ ٥١٣ الحديث ٤٣٢٥.

(٢) الاستبصار: ١/ ٣٣ الحديث ٨٧، وسائل الشيعة: ١/ ١٧٢ الحديث ٤٢٧.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٥٢

.....

بل لم نجد ما يدلّ على نجاسة الميت سوى حسنة الحلبي، و رواية إبراهيم بن ميمون السابقتين (١)، و لا دلالة فيهما على نجاسة ما ذكر في المقام أصلا.

و الإجماع غير متحقّق في المقام، لما أشرنا إليه من عادة المسلمين، و لأنّ العلامة رحمه الله مع كونه من أئمة الفن، و كونه أحد المجمعين بالإجماع المذكور، مضافا إلى أنّه هو الذي احتجّ بتنقيح المناط المذكور (٢)، و مع جميع ذلك صرح في «المنتهى» و «النهاية» بطهارة هذه الأجزاء الصغار (٣).

و يشهد على ما ذكرنا صحيحة علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام أنّه سأله عن الرجل يكون به الثالول و الجراح، هل يصلح له أن يقطع الثالول و هو في صلاته، أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح و يطرحه؟ قال: «إن لم يتخوّف أن يسيل الدم فلا بأس، و إن تخوّف الدم فلا يفعل» (٤).

و ترك الاستفصال عقيب السؤال يفيد العموم و الشمول لصورة وجود رطوبة الوضوء أو العرق.

مع أنّ بلد السؤال و الجواب من البلدان الحارة في أكثر الأوقات يوجد العرق في اليد أو الجلد الآخر من البدن، مضافا إلى أنّ بعض اللحم الذي ينتف لا يكون خاليا من الرطوبة البتّة، فربّما تصل إلى الإصبع الذي ينتف.

و البناء على أنّه كان يعرف نجاسته، بحيث كان يحترز عن وصول تلك الرطوبة و غيرها، و كان سؤاله عن نفس الفعل و أنّه مناف للصلاة أم لا، يمنعه

(١) راجع! الصفحة: ٤٤٧ من هذا الكتاب.

(٢) نهاية الأحكام: ١/ ٢٦٩.

(٣) منتهى المطلب: ٣/ ٢١٠، نهاية الأحكام: ١/ ٢٧١.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٦٤ الحديث ٧٧٥، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٧٨ الحديث ١٥٧٦، الاستبصار:

١/ ٤٠٤ الحديث ١٥٤٢، وسائل الشيعة: ٧/ ٢٤٢ الحديث ٩٢٢٦ مع اختلاف يسير.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٥٣

.....

قوله عليه السّلام: «إن لم يتخوّف». إلى آخره، إذ خوف سيلان الدم أجلى وأظهر ممّا ذكر البتّة، فكيف تعرّض لما هو أجلى بمراتب، بل ضرورى مذهب الشيعة، و لم يتعرّض لما هو أخفى بمراتب، بل لم يظهر إلى الآن وجهه و لا حقيقته مطلقا على فحول فقهاؤنا؟ مع أنّ الأصل عدم ما ذكر من اطلاعه على وجوب الاجتناب و التحرّز و التحفّظ التام، بحيث لا يكون رطوبة أصلا و لا تصل اليد إلى الشىء من الطرف المنتوف مطلقا.

على أنّا نقول: الظاهر من قوله عليه السّلام: «إن لم يتخوف أن يسيل الدم فلا بأس» جواز القطع فى هذه الصورة، كما هو الظاهر من سؤال الراوى، لا وجوب القطع.

فلو كان زوال الروح من هذه الأجزاء منشأ لنجاستها، لوجب قطعها جزما، و قد عرفت الزوال.

بل نقول: من ضروريّات الدين عدم وجوب القطع حينئذ، و أنّ المسلمين فى الأعصار و الأمصار كانوا يصلّون مع هذه الأجزاء أو شىء منها جزما، و ما كانوا يتحدّرون و يحترزون عنها بالمرّة.

و ربّما يصير شىء منها يابسا غاية اليبوسة، عاريا عن الحياة على سبيل القطع بالمرّة.

و بالجمله، أصالة الطهارة و العمومات سالمة عن المعارض بالمرّة، و دلالة الصحيحة أيضا واضحة، و طريقة المسلمين عاضدة، و نفى الحرج و العسر و كون الملة سهلة سمحة معينه، بحيث لا يبقى تأمل و مرية!

**تذنيب: قد عرفت أنّ الميّت المحكوم بنجاسته هو الذى لم يغسل و برد بالموت،**

فالذى غسّل طاهر طهره الغسل على حسب ما قرّر شرعا عند الفقهاء.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٥٤

.....

و يدلّ عليه صحيحة ابن مسلم عن الباقر عليه السّلام قال: «مسّ الميّت عند موته و بعد غسله، و القبلة ليس بها بأس» «١».

و فى «المدارك»: اختار طهارته قبل البرد أيضا، مستدلا بهذه الصحيحة، و بعدم تحقّق انتقال الروح عنه بالمرّة «٢».

و فى «الذخيرة» قال: و فى نجاسته قبل البرد قولان، و لا يبعد ترجيح النجاسة، لعموم الأدلّة، و التلازم بين النجاسة و وجوب الغسل ممنوع «٣»، انتهى.

و فى «الاحتجاج» عن مولانا القائم عليه السّلام: «إذا مسّ الميّت بحرارته لم يكن عليه إلّا غسل يده» «٤». و هو أحوط، لكن ظاهره تعدّى نجاسة الميّت يابسا أيضا، كما ذهب إليه العلّامة رحمه الله «٥»، إلّا أنّه معارض لحسنه الحلبي، و رواية إبراهيم السابقتين «٦»، لأنّ السؤال فيهما ليس إلّا عن وقوع الثوب على جسد الميّت، و الجواب: بغسل ما أصاب الثوب من رطوبة، لا غسل نفس الثوب، فى غاية الوضوح فى الدلالة على عدم تعدّى النجاسة بيبوسته، و هو الموافق للأصول و العمومات، و قول: «كلّ يابس ذكى» «٧». و الشهرة بين الأصحاب، مع اعتبار السند و صراحة الدلالة.

و احتمال كون المراد من غسل اليد غسلها إذا كانت رطوبة سرت إليها، كما

- (١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٨٧ الحديث ٤٠٣، تهذيب الأحكام: ١/ ٤٣٠ الحديث ١٣٧٠، الاستبصار:  
 ١/ ١٠٠ الحديث ٣٢٦، وسائل الشيعة: ٣/ ٢٩٥ الحديث ٣٦٩١.  
 (٢) مدارك الأحكام: ١/ ٢٧٨.  
 (٣) ذخيرة المعاد: ١٤٧.  
 (٤) الاحتجاج: ٢/ ٤٨٢، وسائل الشيعة: ٣/ ٢٩٦ الحديث ٣٦٩٥.  
 (٥) منتهى المطلب: ٢/ ٤٥٨ تذكرة الفقهاء: ٢/ ١٣٥.  
 (٦) راجع! الصفحة: ٤٤٧ من هذا الكتاب.  
 (٧) وسائل الشيعة: ١/ ٣٥١ الحديث ٩٣٠.  
 مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٥٥  
 .....

هو الغالب من وقوع الميت في العرق حين خروج الروح، أو من جهة الحرارة بتعرق اليد بمسسه، أو الحمل على الاستحباب حتى يوافق ظاهر صحيحة ابن مسلم «١»، المذكورة المتأيدة بما ذكره من عدم خروج الروح بالمرّة، كما يظهر من الأخبار. و يؤيدها أيضا عدم تعرض المعصوم عليه السلام لوجوب غسل اليد في أخبار اخر.  
 و منها صحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال له: الرجل يغمض عين الميت عليه غسل؟ قال: «لا». إلى أن قال: فالذي يغسله يغتسل؟ قال: «نعم»، قلت: يغسله فيكفنه قبل أن يغتسل؟ قال: «يغسل يده من العاتق، ثم يلبسه أكفانه». إلى أن قال:- فمن أدخله القبر عليه الوضوء؟ قال: «لا، إلا أن يتوضأ من تراب القبر» «٢»، فتأمل في الدلالة حتى يظهر عليك.  
 الثالث: ميتة ما لا نفس له، و سيجىء حكمه مشروحا.  
 قوله: (و خلاف الإسكافي). إلى آخره.

سيجىء تحقيقها في النجاسات المعفو عنها، فانتظر! قوله: (لأن معنى النجاسة). إلى آخره.  
 فيه، أن النجاسة الاصطلاحية الآن بين المتشرعة معناها معهود معروف بينهم، ذو أحكام كثيرة شرعية متلازمة، أعلاها و أجلاها وجوب غسل الملاقي، بل عدم جواز الصلاة، و الأكل و الشرب مع كونهما العمدة و الأصل في النجاسة لم

(١) مرّ آنفا.

- (٢) الكافي: ٣/ ١٦٠ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ١/ ٤٢٨ الحديث ١٣٦٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٢٨٩ الحديث ٣٦٧١ مع اختلاف يسير.  
 مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٥٦  
 .....

يجعلا نجاسة البتة، إذ لم يقل أحد بنجاسة الحرير و الذهب و السمور، و فضلاته و فضلات أمثاله مما لا يؤكل لحمه، و هو طاهر على اليقين، و كذا نجاسة مثل التراب و غيره مما حرم أكله مع طهارته.  
 و من هذا اعترض المصنّف على المستدلّ بالحسن السابق على نجاسة الميت بعدم الدلالة، لإمكان أن يكون المراد إزالة ما أصاب الثوب، مما على الميت من رطوبة أو قدر تعديا إليه، مع أنك عرفت أن المراد ليس إلّا ما ذكره، و لا يحتمل ظاهر الحديث إلّا ذلك، و هو جعل إمكان إرادته مانعا عن الدلالة على النجاسة.

مع أنه لو كان طاهرا، فأى معنى لوجوب غسل ما تعدى إلى الثوب من رطوباته؟  
مع أن الرطوبة ربما تكون من الخارج، و كلمة (ما) من أداة العموم لغه، و على فرض الانحصار فى كونها من الميت، فالمناقشة فى دلالة وجوب غسلها على النجاسة يستلزم المناقشة فى جميع دلالات الأحاديث على النجاسة فى جميع النجاسات.  
مع أن المصنّف رحمه الله يستدلّ بالأحاديث فى الكلّ، مع عدم دلالة واحد منها على النجاسة الشرعيّة، إذ غاية ما يستفاد منها وجوب الغسل و إعادة الصلاة، أو حرمة الأكل و الشرب، و أمثال ذلك، و قد عرفت الحال.  
قوله: (فحكم بأنّها). إلى آخره.

فى أكثر كتبه لم يذكر سوى تعدى النجاسة مع اليوسه أيضا.  
لكن فى «المنتهى» قال: إنّها مع اليوسه حكميّة، فلو لاقى بيده بعد ملاقاته للميت رطبا لم يؤثر فى تنجيسه «١».

(١) منتهى المطلب: ٢ / ٤٥٦.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٥٧

قوله: (لمعارضتها الصحاح). إلى آخره.

فيه، أن المعارضة فرع الدلالة، و هى مفقودة بالمرّة، بل ظاهرها عدم التعدى بيوسته، كما عرفت.  
مع ذلك الميت غير الميتة، و لذا استدلّ الشهيد للعلامة- فى قوله بتعدى نجاسة الميتة مع اليوسه «١»- بمرسله يونس، عن بعض أصحابه، عن الصادق عليه السلام هل يجوز أن يمسّ الثعلب أو الأرنب أو شيئا من السباع حيا أو ميتا؟ قال: «لا يضرّه و لكن يغسل يده» «٢» «٣».

و الظاهر أن بناءه على أن وجوب الغسل ينصرف إلى مسّ الميت خاصة، للإجماع على عدم الوجوب فى مسّ الحى، بل و عدم الاستحباب أيضا، لطهارة السباع، بحيث لا يكون فيها غبار و لا كراهة أصلا، كما يظهر من الأخبار و الفتاوى، و خروج بعض الحديث عن الحجية، لا يصير منشأ لخروج الكلّ.

و الظاهر عدم وفائها للحجية، لاحتمال الرجوع إلى مسّ مثل الأرنب الحى أيضا، لكونه من المسوخات.  
و لا يبعد استحباب الغسل أو وجوبه على قول من يقول بنجاسة المسوخ، و سيجىء الكلام فيه، و مع ذلك معارض لما مرّ من الأخبار و الاصول و العمومات، و مثل هذه المرسله مع ما فى منها من الإشكال و سندها من الإرسال، كيف تصلح للمعارضه؟ قوله: (مع أن ما لا ينجس). إلى آخره.

لا يفهم المراد منه، إذ ظاهره أن غير نجس العين ليس فرق بين رطبه و يابسه

(١) منتهى المطلب: ٢ / ٤٥٨ و ٤٥٩.

(٢) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٦٢ الحديث ٧٦٣، و سائل الشيعة: ٣ / ٣٠٠ الحديث ٣٧٠٥.

(٣) ذكرى الشيعة: ١ / ١٣٣.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٥٨

.....

فى إصابه ما لا تحلّه الحياه منه بأنّ الذى يصيبه طاهر، لما يأتى من طهاره ما لا تحلّه الحياه منه، فلا حاجه إلى حمل الأخيرين جميعا

على اليابس حتى يتحقق الجمع، إذ مع الحمل على الرطب أيضا لا يتحقق التعارض في أحدهما، لأن الكلب و الحمار جلدهما غير خال عن الشعر غالبا، فإذا أصاب الشعر لا يضر في الحمار، و إن كان يضر في الكلب إذا كان رطبا.  
و العلامه لم يقل بتعدى النجاسة يابسا إلا في الميتة، لا شعر نجس العين «١».  
فعلى هذا يضر المصنّف هذا الكلام، لا أنه ينفعه «٢»، كما لا يخفى.  
و يمكن حمله على أن المراد منه الردّ على العلامه رحمه الله في استشكله في وجوب غسل اليد بمسّ الصوف و نحوه من الميتة، من صدق اسم مسّ الميتة، و من كون الممسوس لو جزّ كان طاهرا، فلا يؤثر اتّصاله في نجاسة الماسّ.  
فردّه بأن ما لا تحلّه الحياة من الميتة غير نجس العين طاهر على ما يأتي، فإذا اصيب الصوف و نحوه تكون اليد طاهرة من دون فرق بين الرطب من الجلد و يابسه، ففي الرطب يكون الماسّ طاهرا، فضلا عن اليابس.  
و فيه، أن العلامه استشكل في صورة الرطب أيضا، من دون تفاوت بينها و بين اليابس «٣».  
مع أن صورة الرطب ربّما يتأثر الصوف و نحوه من نجاسة جلد الميتة.  
نعم، ربّما لا يتأثر، فيكون الصوف و نحوه باقيا على طهارته، فتأمل جدّا! مع أن العلامه رحمه الله صرح بطهارة ما لا تحلّه الحياة، و لهذا استشكل «٤».

(١) منتهى المطلب: ٢ / ٤٥٨.

(٢) في (ف) و (ز) و (١) و (ط): لأنه ينقضه، بدلا من: لا أنه ينفعه.

(٣) منتهى المطلب: ٢ / ٤٥٩.

(٤) منتهى المطلب: ٢ / ٤٥٨ و ٤٥٩، نهاية الاحكام: ١ / ٢٦٩، تذكرة الفقهاء: ١ / ٦٠ المسألة ١٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٥٩

.....

فالجواب بأن ما لا تحلّه الحياة طاهر، فيه ما فيه، مضافا إلى عدم ذكره الاستشكال أصلا، فكيف يعترض عليه؟ و الظاهر أن المصنّف توهم في استدلال العلامه بالروايتين بأنه جعل الميت المذكور فيهما الميتة، فاعترض بأن الثوب الذي أصاب الميتة يصيب الشعر مثلا غالبا و هو طاهر، فالأمر بغسل الثوب لا يمكن حمله على الوجوب.  
و فيه، أن العلامه لم يستدلّ بهما إلا لميت الأدمى خاصّة، كما لا يخفى على المطلع.  
مع أنه يرد على المصنّف رحمه الله أبحاث اخر أيضا، كما لا يخفى على الفطن.  
مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٦١

## ٧٦- مفتاح [طهارة ما لا تحلّه الحياة من الميت]

لا يلحق بالميتة ما لا تحلّه الحياة منها، بل هو طاهر بلا خلاف، لعدم صدق الموت عليه، و للصحاح منها: «لا بأس بالصلاة في ما كان من صوف الميتة، إن الصوف ليس فيه روح» «١».  
و منها: «اللبن، و اللبأ «٢»، و البيضه، و الشعر، و الصوف، و القرن، و الناب، و الحافر، و كلّ شيء ينفصل من الشاة و الدابة فهو ذكي، و إن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله «٣» و صلّ فيه «٤».

و منها: عن الإنفحة تخرج من الجدى الميت قال: «لا بأس به» قلت:

(١) وسائل الشيعة: ٣/ ٥١٣ الحديث ٤٣٢٥.

(٢) اللبأ- بكسر أوله-: اللبن عند الولادة، منه رحمه الله، لاحظ! لسان العرب: ١/ ١٥٠.

(٣) المراد بالناب مطلق السن، و بالحافر ما يشمل الظلف، و بالذكي الطاهر، و قوله عليه السلام: «فاغسله» لعل المراد به غسل موضع الاتصال بالميتة فلو جَزَّ الشعر أو نشر القرن أو كسر السن أو برى الحافر، لم يجب غسله، و إن كان ظاهر الحديث العموم «منه عليه السلام».

(٤) وسائل الشيعة: ٢٤/ ١٨٠ الحديث ٣٠٢٨٨ مع اختلاف يسير.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٤٦٢

اللبن تكون في ضرع الشاة و قد ماتت، قال: «لا بأس به»، قلت: فالصوف و الشعر و عظام الفيل، و البيضة تخرج من الدجاجة. فقال: «كل هذا لا بأس به» (١).

و قيدوا البيض بما إذا اكتسى القشر الأعلى «٢»، للخبر «٣»، و خالف جماعة من المتأخرين في اللبن، لملاقاته الميتة بالرطوبة «٤»، و للخبر: «ذلك الحرام محضاً» «٥» و الأول اجتهاد في مقابلة النص، على أنه قد مر ما فيه، و الثاني ضعيف سنداً و دلالة بل رواية- و هو وهب بن وهب- من أكذب البرية كما قاله الفضل بن شاذان «٦»، مع أن الشيخ نقل على طهارته الإجماع «٧».

(١) وسائل الشيعة: ٢٤/ ١٨٢ الحديث ٣٠٢٩٥.

(٢) المختصر النافع: ٢٤٥، البيان: ٩٠، اللعة الدمشقية: ٢١٩.

(٣) وسائل الشيعة: ٢٤/ ١٨١ الحديث ٣٠٢٩١.

(٤) شرائع الإسلام: ٣/ ٢٢٣، تذكرة الفقهاء: ٢/ ٢٤٣ المسألة ٣٣٦، جامع المقاصد: ١/ ١٦٧، مجمع الفائدة و البرهان: ١/ ٣٠٥ و ٣٠٦.

(٥) وسائل الشيعة: ٢٤/ ١٨٣ الحديث ٣٠٢٩٦.

(٦) لاحظ! رجال الكشي: ٢/ ٥٩٧ الرقم ٥٥٨.

(٧) الخلاف: ١/ ٥١٩ و ٥٢٠ المسألة ٢٦٢.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٤٦٣

قوله: (لا يلحق). إلى آخره.

لا خلاف في طهارة ما ذكره، و ادعى ابن زهرة الإجماع على طهارة الإنفحة «١»، و هو الظاهر من «المنتهى» على ما في «الذخيرة» «٢»، و ما ذكره من عدم صدق الموت عليه فهو ظاهر.

و كذا العلة المنصوصة في صحيحة الحلبي السابقة «٣»، و كونها شاملة للجميع.

و كذا صحيحة حريز السابقة «٤»، المتضمنة لطهارة اللبن و اللبأ، و غيرهما مما ذكره المصنف.

و كذا صحيحة زرارة عن الصادق عليه السلام: عن الإنفحة تخرج من الجدى «٥».

إلى ما ذكره المصنف رحمه الله.

و بالجملة، الأخبار دالة على الطهارة بعد الإجماع، و أصالة طهارة الأشياء و العموم الدال عليها، و استصحاب طهارة الأشياء و العموم الدال عليها، و استصحاب طهارة الملاقي لها و العمومات المقتضية لاستعماله و أكله و شربه و غير ذلك. و الأخبار على الطهارة غير

منحصرة في ما ذكره المصنّف رحمه الله، بل كثيرة.

قوله: (و قيدوا). إلى آخره.

الأصحاب اتفقوا على التقييد، القدماء قيدوا بما اكتسى الجلد الغليظ على

(١) غنية النزوع: ٤٠١.

(٢) منتهى المطلب: ٣/٢٠٧، ذخيرة المعاد: ١٤٧.

(٣) وسائل الشيعة: ٣/٥١٣ الحديث ٤٣٢٥.

(٤) وسائل الشيعة: ٢٤/٢٠٨ الحديث ٣٠٢٨٨.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ٣/٢١٦ الحديث ١٠٠٦، تهذيب الأحكام: ٩/٧٦ الحديث ٣٢٤، الاستبصار:

٤/٨٩ الحديث ٣٣٩، وسائل الشيعة: ٢٤/١٨٢ الحديث ٣٠٢٩٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٦٤

.....

وفق الخبر، و هي رواية غياث بن إبراهيم عن الصادق عليه السلام: في بيضة خرجت من است دجاجة ميتة، قال: «إن [كانت] اكتست الجلد الغليظ فلا بأس» «١».

و جماعة من الفقهاء عبروا بالقشر الأعلى، منهم المحقق و الشهيد «٢» و جماعة الجلد الصلب، مثل العلامة و بعض آخر «٣».

فيظهر من المجموع اتفاق الكل على المقصود، و إن كان عبارات مختلفة، بل نسبوا الخلاف في ذلك إلى بعض العامة، لا مطلقا، بل إذا اكتسى الجلد الرقيق، محتججا بأن الغاشية الرقيقة تحول بينه و بين النجاسة «٤».

فظهر اتفاق المسلمين على انفعاله بملاقاته الميتة. و الشيعة و جمهور العامة على عدم حيلولة الجلد الرقيق بينه و بين النجاسة، بل يتأثر بها.

و النص المذكور لو كان ضعيفا، فهو منجبر بما عرفت من اتفاق الفقهاء من المتأخرين و المتقدمين، و الموافقة للقاعدة الثابتة من الإجماع و الأخبار، من تعدى نجاسة الميتة، كما عرفت، بل غير خفي أنه من ضروريات «٥» الدين.

و من العجائب أنه نقل في «المدارك» عن ابن إدريس أنه قال: إذا لاقى جسد الميت إناء و جب غسله، و لو لاقى ذلك الإناء مائعا لم ينجس، لأنه لم يلاق جسد الميت، و حمله على ذلك قياس، و الأصل في الأشياء الطهارة إلى أن يقوم دليل «٦».

ثم قال: مقتضى كلامه أن ما لاقى جسد الميت لا يحكم بنجاسة، و إنما يجب

(١) تهذيب الأحكام: ٩/٧٦ الحديث ٣٢٢، وسائل الشيعة: ٢٤/١٨١ الحديث ٣٠٢٩١.

(٢) المختصر النافع: ٢٤٥، اللعة الدمشقية: ٢١٩.

(٣) منتهى المطلب: ٣/٢٠٧، الروضة البهية: ٧/٣٠٣.

(٤) المغنى لابن قدامة: ١/٥٧ و ٥٨، لاحظ! منتهى المطلب: ٣/٢٠٨ و ٢٠٩.

(٥) في (ف) و (ز) و (ط): بديهيات.

(٦) السرائر: ١/١٦٣.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٦٥



.....

غسله تعبدًا «١».

مع أنه صرح في سرائره: بأن اللبن الذي يخرج من ضرع الميته نجس، بغير خلاف عند المحصلين من أصحابنا، لأنه مائع لامس الميته، ورد الأخبار الدالة على الطهارة بأنها شاذة مخالفة لأصل المذهب «٢».

مع أن المشهور طهارة ذلك اللبن على ما ستعرف، وسيجيء في الإنفحة أيضا منه ما ستعرف.

فمع جميع هذا كيف يجوز نسبة عدم النجاسة إليه؟ فما نسبة إليه لو كانت النسبة صحيحة، لكان قائلًا بعدم كون المنتجس منجسًا في صورة خاصة، كما أن الشيخ قال في غساله النجاسة «٣»، فتأمل جدًا! وبالجملة، لا تأمل في وجوب هذا القيد لما عرفت، مضافًا إلى أن المتبادر من البيض ليس إلّا ما اكتسى الأعلى بلا شبهة، مع أن في صحيحة حريز المتقدمة «٤». ربّما كان إشعار بذلك، فتأمل! ومما ذكر ظهر أنه يجب غسل هذا البيض إن ساور ظاهر القشر المح في الباطن، وإلّا فلا يجب، لأنّ ما في الباطن لا يلزم أن يساور الظاهر. ثمّ اعلم! أن المعروف من الأصحاب عدم الفرق بين بيض مأكول اللحم وغيره، إلّا أن العلامة في «المنتهى» و«النهاية» حكم بنجاسة بيض ما لا يؤكل لحمه، مثل بيض الجلال «٥»، ولم يظهر وجه أصلا.

(١) مدارك الأحكام: ٢ / ٢٧١.

(٢) السرائر: ٣ / ١١٢.

(٣) الخلاف: ١ / ١٧٩.

(٤) وسائل الشيعة: ٢٤ / ١٨٠ الحديث ٣٠٢٨٨.

(٥) منتهى المطلب: ٣ / ٢٠٩، نهاية الإحكام: ١ / ٢٧٠.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٦٦

قوله: (و خالف). إلى آخره.

أقول: الشيخ وكثير من المتقدمين - مثل الصدوق وغيره - ذهبوا إلى طهارة اللبن الخارج من ضرع الميته «١».

بل ونقل في «الخلاف» - على ما حكى عنه - الإجماع على ذلك «٢»، وكذا ابن زهرة نقل الإجماع أيضا على ما حكى عنه «٣».

لكن ابن إدريس قال في سرائره ما نقلناه آنفا، حتى أنه نسب إلى الشيخ أنه في نهايته روى الرواية الشاذة «٤»، و وافقه الفاضلان «٥»، و جماعة من الأصحاب «٦».

حجّة الأولين صحيحة زرارة، و صحيحة حريز السابقتان «٧».

و موثقة الحسين بن زرارة قال: كنت عند الصادق عليه السلام و أبى يسأله عن السنّ من الميته، و الإنفحة من الميته، و اللبن من الميته، و البيض من الميته، قال: «كلّ هذا ذكيّ» «٨».

و قال في «الفتاوى»: قال الصادق عليه السلام: «عشرة أشياء من الميته ذكيّة: القرن، و الحافر، و العظم، و السنّ، و الإنفحة، و اللبن، و الشعر، و الصوف، و الريش،

(١) النهاية للشيخ الطوسي: ٥٨٥، الهداية: ٣٠٩ و ٣١٠، المقنعة: ٥٨٣.

(٢) نقل عنه في مدارك الأحكام: ٢ / ٢٧٤، لاحظ! الخلاف: ١ / ٥١٩ و ٥٢٠ المسألة ٢٦٢.

- (٣) نقل عنه في ذخيرة المعاد: ١٤٨، لاحظ! غنية النزوع: ٤٠١.
- (٤) السرائر: ٣/ ١١٢، لاحظ! النهاية للشيخ الطوسي: ٥٨٤.
- (٥) شرائع الإسلام: ٣/ ٢٢٣، تذكرة الفقهاء: ١/ ٦٤ المسألة ١٩.
- (٦) جامع المقاصد: ١/ ١٦٧، مجمع الفائدة و البرهان: ١/ ٣٠٥ و ٣٠٦.
- (٧) وسائل الشيعة: ٢٤/ ١٨٠ الحديث ٣٠٢٨٨، ١٨٢ الحديث ٣٠٢٩٥، راجع! الصفحة: ٤٤٣ و ٤٦٣ من هذا الكتاب.
- (٨) الكافي: ٦/ ٢٥٨ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ٩/ ٧٥ الحديث ٣٢٠، وسائل الشيعة: ٢٤/ ١٨٠ الحديث ٣٠٢٨٩.
- مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٦٧
- .....

و البيض «١».

و حجة الآخرين ما ذكره ابن إدريس من أنه مائع لاقى نجس العين، و كل ما هو كذلك فهو نجس «٢»، و لذا لو لاقى هذا اللبن جزء من الميتة من الخارج يكون نجسا عند الأولين أيضا، فإنهم يقولون بانفعال كل مائع نجس العين، و يقولون بأن الميتة تنجس الماء القليل، بل و البثر و الكثير أيضا إذا غير أحد أوصافه، و يقولون بانفعال اللبن من ملاقاته أى نجاسة تكون.

و لو لا ما ورد من «٣» الأحاديث المذكورة، لكان حال هذا اللبن الخارج من ضرع الميتة حال اللبن الذى وقع فيه فأرة أو ميتة، أو مات فيه فأرة مثلا، بلا تأمل منهم و لا تنزل أصلا، و عدم التأمل و التزلزل لا بد أن يكون ناشئا من دليل شرعى.

و الدليل الشرعى هو الموجود فى كل مائع و كل رطب لاقى نجاسة من النجاسات، و إن كانت متنجسة من نجاسة خارجه، فضلا عن ملاقاته نفس نجس العين، و حكمهم بذلك على سبيل الجزم و اليقين بلا تأمل.

بل لو تأمل أحد الآن فى انفعال اللبن بموت فأرة فيه يعدّ خارجا من المذهب.

كما لو تأمل فى انفعال مائع آخر غير اللبن، و إن كان هو السمن الذى جزء اللبن و خارج عنه.

فإذا كان الحكم بهذه المثابة، فكيف يعارضه و يقاومه أخبار آحاد، مع أنها لا تفيد سوى الظن؟ فكيف يكون حجة مقاوما لما هو قطعى؟

(١) من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٢١٩ الحديث ١٠١١، وسائل الشيعة: ٢٤/ ١٨٢ الحديث ٣٠٢٩٤.

(٢) السرائر: ٣/ ١١٢.

(٣) فى (ف) و (ز) و (ط) زيادة: الآيات و.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٦٨

.....

ألا ترى أن الآن لو شرب أحد لبنا وقع فيه بول الأدمى أو عذرتة، لم يكن عند المتشركة فرق بين هذا اللبن و الذى ماتت فيه الفأرة، أو السمن الذى ماتت فيه؟

و اعتمادهم على نجاسة هذا اللبن الذى وقع فيه بول الأدمى أو الكلب أو الخنزير أو عذرتها إن كان على الحديث، فمن المعلوم عدم تحقق حديث يدل على ذلك. و إن كان من الإجماع فاعتمادهم عليه فى هذا و فى اللبن الذى ماتت فيه فأرة، أو وقع فيه قطعة من الكلب أو الخنزير، أو غير ذلك على حدّ سواء، من غير أن يكون فى موضع موضع إجماع على حدة على حدة، مع عدم حصر

المواضع الخاصة.

و إن لم يكن إجماع، فكل ذلك حلال طاهر، للأصل و العمومات. و تجوز الحلية «١» فيه ما فيه. و حجبتهم الاخرى رواية و هب بن وهب «ذلك الحرام محضاً» «٢»، و هى و إن كانت ضعيفة، إلا أنها منجبرة بالقاعدة الثابتة فى كل مائع و رطب بملاقاة كل نجس أو متنجس، بالتقريب الذى ذكر، و أنها مسلمة عند الأولين فى الجميع، سوى مورد النص، و هو اللبن الخارج من ضرع الحيوان المأكول اللحم الميتة، من دون ملاقاة ميتة خارجة أو غيرها من نجس العين. و كم من رواية ضعيفة تكون حجة باعتبار الجوابر، و كم من صحيحة لا تكون حجة من جهة المانع، و ما ذكره المصنف من أنه اجتهاد فى مقابل النص، و إن

(١) فى (د ٢): الكلية.

(٢) تهذيب الأحكام: ٧٦/٩ الحديث ٣١٥، الاستبصار: ٨٩/٤ الحديث ٣٤٠، وسائل الشيعة: ١٨٣/٢٤ الحديث ٣٠٢٩٦.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٦٩

.....

أراد من الاجتهاد الاستناد إلى غير دليل شرعى، فهو حرام فى نفسه، باطل مطلقا فى مقابل النص يكون أم لا. و إن أراد الاستناد إلى دليل شرعى و قاعدة شرعية، ففيه، أنه أى ضرر فى ذلك، إذ كثير من الأخبار ترك العمل بها من جهة المخالفة للقاعدة الشرعية، و مسلم ذلك عند الكل، و عند المصنف أيضا. و بالجملة، القاعدة إذا كانت شرعية، فلا بد فى مقام طرحها بالنص من كون النص أقوى منها، كما هو الحال فى العام و الخاص المتنافى الظاهر، إذ على تقدير المقابلة لا وجه لترجيح أحدهما على الآخر من غير مرجح شرعى. و إذا كانت القاعدة أقوى، يتعين العمل بها و طرح الخاص أو تأويله بما يرجع إليها، كما هو القاعدة فى جميع أبواب الفقه. و مما يرجح القول بالنجاسة و يضعف القول بالطهارة، ما ورد عنهم عليهم السلام: أنه إذا ورد عليكم حديث منّا فاعرضوه على سائر أحكامنا، فإن وجدتموه يشبهها فخذوه، و إلا فلا «١».

و ما ورد من العرض على السنة و الأخذ بما وافقها و ترك ما خالفها «٢».

و ما ورد عنهم عليهم السلام: إذا جاءكم حديث، فإن كان عليه شاهد من قول الله أو قول الرسول صلى الله عليه و آله و سلم فخذوه، و إلا فالذى جاءكم به أولى به «٣»، و أمثال هذه الأخبار. و يؤيده - بل و يدل عليه - مرسله يونس كالصحيحة، لأن يونس ممن

(١) وسائل الشيعة: ١٢١/٢٧ الحديث ٣٣٣٧٣.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ١٠٦/٢٧ الحديث ٣٣٣٣٤، ١١٤ و ١١٥ الحديث ٣٣٣٥٤، ١٢٠ الحديث ٣٣٣٧١.

(٣) الكافي: ١/٦٩ الحديث ٢، وسائل الشيعة: ١١٠/٢٧ الحديث ٣٣٣٤٤.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٧٠

.....

أجمعت العصابة، و ابن مرار الراوى عنه ثقة أو كالثقة، لقبول القميين جميع رواياته عن يونس «١».

و مفهوم المرسله أنهم عليهم السلام قالوا: «خمسه أشياء ذكيه مما فيه منافع الخلق:

الإنفحة، والبيضة، والصوف، والشعر، والوبر» «٢» الحديث. و مفهوم العدد حجة.

و ربما يؤيده أيضا رواية الفتح بن يزيد عن أبي الحسن عليه السلام رواه في «الكافي» أنه كتب إليه يسأله عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها إن ذكي فكتب عليه السلام: «لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب، وكل ما كان من السخال والصوف إن جزّ والشعر والوبر والإنفحة، والقرن، ولا يتعدى إلى غيرها إن شاء الله» «٣»، فتأمل فيه! و يؤيده أيضا الصحاح الواردة في نجاسة السمن والزيت نحوهما بموت الفأرة فيه «٤»، مع أن السمن موجود في اللبن يقينا.

و يؤيده أيضا ما مرّ من وجوب غسل البيضة و اشتراط اكتسائها بالقشر الأعلى، و ما ورد في صحیحه حريز السابقة من الأمر بغسل ما انفصل من الميتة، و الصلاة فيه بعده «٥».

مع أن هذه الصحیحه حسنه ب- إبراهيم بن هاشم- و مع ذلك ليس فيها تصريح بطهارة اللبن و اللبأ المأخوذ من الميتة، لاحتمال أن يكون الضمير في قوله عليه السلام: «و إن أخذته منه بعد أن يموت» راجعا إلى الشعر و ما بعدهما، بقرينه

(١) لاحظ! تنقيح المقال: ١/ ١٤٤ و ١٤٥، بهجة الآمال في شرح زبدة المقال: ٢/ ٣٣٩.

(٢) الكافي: ٦/ ٢٥٧ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ٩/ ٧٥ الحديث ٣١٩، وسائل الشيعة: ٢٤/ ١٧٩ الحديث ٣٠٢٨٧ مع اختلاف يسير.

(٣) الكافي: ٦/ ٢٥٨ الحديث ٦، وسائل الشيعة: ٢٤/ ١٨١ الحديث ٣٠٢٩٢.

(٤) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢٤/ ١٩٤ الباب ٤٣ من أبواب الأطعمة المحرمة.

(٥) وسائل الشيعة: ٢٤/ ١٨١ الحديث ٣٠٢٨٨، راجع! الصفحة: ٤٤٣ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٧١

.....

قوله عليه السلام: «فاغسله و صلّ فيه».

و أما صحیحه زرارة، ففيها: أن الجلد من الميتة ذكي «١» أيضا، كالأنفحة و اللبن في نسخة «التهذيب» و «الاستبصار»، و إن لم يكن في نسخة الفقيه، فتأمل! مع أن في صحیحه الحسين بن زرارة عن الصادق عليه السلام: عن جلده شاء ميتة يدبغ فيصّب فيه اللبن أو الماء فأشرب منه و أتوضأ؟ قال: «نعم»، و قال: «يدبغ و ينتفع به و لا يصلّي فيه» «٢».

قال الحسين: سأله أبي عن الإنفحة تكون في بطن العناق «٣». إلى آخر الحديث، و من هذا يظهر و هن آخر أيضا، فتأمل! و أما موثقة الحسين- فمع عدم توثيق أحد إياه- ففي آخرها: فقلت له: فشر الخنزير يعمل حبلا يستقى به من البئر التي يشرب منها أو يتوضأ؟ قال: «لا بأس به» «٤».

و الحسين قال: كنت عند الصادق عليه السلام و أبي يسأله. إلى آخره، كما عرفت.

مع أن القائل بطهارة هذا اللبن من القدماء، و هم قائلون بانفعال البئر، أو المنع من استعماله قبل الترح.

مع أن أباه روى عن الصادق عليه السلام في الصحيح: قال: سألته عن الحبل يكون

(١) من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٢١٦ الحديث ١٠٠٦، تهذيب الأحكام: ٩/ ٧٦ الحديث ٣٢٤، الاستبصار:

٤/ ٨٩ الحديث ٣٣٩، وسائل الشيعة: ٢٤/ ١٨٢ الحديث ٣٠٢٩٥.

(٢) تهذيب الأحكام: ٩/ ٧٨ الحديث ٣٣٢، الاستبصار: ٤/ ٩٠ الحديث ٣٤٣، وسائل الشيعة: ٢٤/ ١٨٦ الحديث ٣٠٣٠٥.

(٣) تهذيب الأحكام: ٧٨ / ٩ الحديث ٣٣٢، الاستبصار: ٩٠ / ٤ الحديث ٣٤٣، وسائل الشيعة: ٢٤ / ١٨٣ الحديث ٣٠٢٩٧.

(٤) وسائل الشيعة: ٢٤ / ١٨٠ الحديث ٣٠٢٨٩.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٧٢

.....

من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر و يتوضأ من ذلك، قال: «لا بأس» «١»، فتأمل جدًّا! و يحتمل أن يكون الجلد الملقى للبن داخل الضرع خاليا عن الروح، فحينئذ يرتفع الإشكال بالمرّة، فتأمل! ثم اعلم! أن المصنف لم يتعرّض لما قاله الشيخ في «النهاية» من أنه لا بدّ أن يكون أخذ الصوف و الشعر و الوبر و الريش من الميتة بعنوان الجزّ خاصة «٢».

و علل بأنّ اصولها المتصلة باللحم من جملة أجزائه، و إنّما يستكمل استحالتها إلى أحد المذكورات بعد تجاوزها عنه «٣». و ردّ بالمنع، فإنّ المفروض صدق اسم أحدها على المجموع من المتصل و المتجاوز عنه، فكيف يجمع كون شيء منها جزءا من اللحم؟ و بأنّ الأخبار مطلقة في الأخذ «٤».

و رواية الفتح ضعيفة، مع أنّ الأمر بالغسل في صحيحه حريز قرينه على إرادة القلع بخصوصه، إذ لا يجب الغسل مع الجزّ. و لم يتعرّض أيضا لذكر الإنفحة هنا، و أنّها ما هي.

قال الجوهري: هي كرش الحمل و الجدى ما لم يأكل «٥».

و في «القاموس»: أنّها شيء يستخرج من بطن الجدى الرضيع أصفر،

(١) الكافي: ٢٥٨ / ٦ الحديث ٣، تهذيب الأحكام: ٧٥ / ٩ الحديث ٣٢٠، وسائل الشيعة: ٢٤ / ١٨٠ الحديث ٣٠٢٨٩ نقل بالمضمون.

(٢) النهاية للشيخ الطوسي: ٥٨٥.

(٣) لاحظ! ذخيرة المعاد: ١٤٨.

(٤) مشارق الشموس: ٣١٨.

(٥) الصحاح: ١ / ٤١٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٧٣

.....

فيعصر في صوفة فتغلظ كالجبين «١».

و ابن إدريس فسرها على ما ذكرها الجوهري «٢». و العلامة على ما في «القاموس» «٣».

و لعلّ الكرش لا- يكون له روح، كما هو الظاهر من الأخبار و القاعدة و كلام الأخيار، لاتّفاقهم على طهارته، بل ادّعى الإجماع، كما عرفت.

لكن على هذا لا بدّ من غسل ظاهر الكرش إن احتيج إلى طهارته، لعدم انفعال ما فيه من اللبن من ملاقة الميتة أو ملاقة ملاقياها، و إن لم يتعرّض الفقيه، فكعدم تعرّضه لغسل البيض و الصوف و نحوه إذا قلع، مع أنّه ربّما لا يتوقّف اللبن الذي فيه على طهارته.

نعم، يتعسّر خروجه طاهرا بغير طهارته، و لذا قال في «الذكري»: الأولى تطهير ظاهرها من الميتة للملاقة «٤».

و فيه دلالة واضحة على طهارة ذاته، و هو الظاهر من كلام الفقهاء، لاطلاقهم الحكم بطهارته من دون استشكل من واحد منهم، و اتّفاقهم على تعدّي نجاسة الميتة، فتأمل جدًّا! و اعلم! أيضا أنّ في مبحث الميتة خلافين آخرين لم يتعرّض لهما:

الأول: نسب إلى الشيخ أنه قال: إذا مات في الماء القليل ما لا يؤكل لحمه ممّا يعيش في الماء، لا ينجس الماء به «٥».

(١) القاموس المحيط: ٢٦٢ / ١.

(٢) السرائر: ١١٢ / ٣.

(٣) قواعد الأحكام: ٧ / ١، لاحظ! جواهر الكلام: ٣٢٦ / ٥.

(٤) ذكرى الشيعة: ١١٨ / ١.

(٥) نسبة إليه في المعبر: ١ / ١٠٢، لاحظ! الخلاف: ١ / ١٨٩ المسألة ١٤٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٧٤

.....

و ظاهر أنه و إن كان ممّا له نفس سائلة إلّا أنّه ممّا لا يتعيّن إلّا في الماء مثل التمساح.

و احتجّ على ذلك بأصالة طهارة الأشياء، و بما ورد عنهم عليهم السّلام أنّهم قالوا:

«إذا مات فيما فيه حياته لا ينجسه» (١).

و اعترض المحقّق عليه بأنّه حيوان له نفس سائلة، فكان موته منجّسا «٢».

و هذا يتوقّف على عموم لغويّ يشمل الحيوانات المائيّة أيضا، و هذا يحتاج إلى الثبوت، و مع ذلك عموم قولهم عليهم السّلام: «إذا

مات» يعارضه لو كان ثابتا، و هو أقوى، للأصل و ندره وجود ما له نفس من الحيوان المائي بحيث يحتاج إلى معرفة حكمه من جهة

الابتلاء به.

نعم، لو كانت الإجماعات المنقولة تشمل ما دلّ على النجاسة، فلعله يتقوى.

و فيه أيضا تأمل، لكن ستعرف ما يدلّ على النجاسة بحيث يشمل المقام.

و الثاني: أيضا نسب إلى الشيخ القول بأنّ الوزغ و العقرب ينجسان الماء بموتهما فيه «٣».

مع أنّ العلّامة و المحقّق نقلوا- إجماع علمائنا على أنّ ما لا نفس له سائلة من الحيوانات لا ينجس بالموت و لا يؤثّر في نجاسة ملاقيه

«٤»، مضافا إلى أصالة طهارة الأشياء و العمومات.

و خصوص موثّقه عمّار عن الصادق عليه السّلام- في حديث طويل- قال: و سئل عن الخنفساء و الذباب و الجراد و النملة و ما أشبه

ذلك يموت في البئر و السمّن

(١) الخلاف: ١ / ١٨٩ المسألة ١٤٦.

(٢) المعبر: ١ / ١٠٢.

(٣) نسبة إليه في المعبر: ١ / ١٠٣، لاحظ! النهاية للشيخ الطوسي: ٥٤.

(٤) منتهى المطلب: ١ / ١٦٥ و ١٦٦، تذكرة الفقهاء: ١ / ٥٩ المسألة ١٩، المعبر: ١ / ١٠١.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٧٥

.....

و الزيت و شبهه؟ قال: «كلّ ما ليس له دم فلا بأس به» (١).

و مرفوعه محمد بن يحيى عن الصادق عليه السلام: «لا يفسد الماء إلّا ما كانت له نفس سائلة» (٢).

و رواية حفص بن غياث عنه عليه السلام مثلها (٣).

و هذه الرواية تدلّ بظاهرها على أنّ كلّ ما له نفس سائلة يفسد الماء، فتشمل الحيوانات المائية أيضا، كما لا يخفى.

وقال الصدوق رحمه الله في أماليه: من دين الإمامية أنّ الماء كلّ ظاهر حتّى تعلم أنّه قدر، و لا يفسد الماء إلّا ما كانت له نفس سائلة (٤)، انتهى.

(١) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٣٠ الحديث ٦٦٥، الاستبصار: ١ / ٢٦ الحديث ٦٦، وسائل الشيعة: ٣ / ٤٦٣ الحديث ٤١٨٣.

(٢) الكافي: ٣ / ٥ الحديث ٤، تهذيب الأحكام: ١ / ٢٣١ الحديث ٦٦٨، وسائل الشيعة: ٣ / ٤٦٤ الحديث ٤١٨٧.

(٣) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٣١ الحديث ٦٦٩، الاستبصار: ١ / ٢٦ الحديث ٦٧، وسائل الشيعة: ٣ / ٤٦٤ الحديث ٤١٨٤.

(٤) أمالي الصدوق: ٥١٤.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٧٧

## ٧٧- مفتاح [عدم طهارة جلد الميتة بالدباغ]

المشهور عدم طهارة جلد الميتة بالدباغ، لعموم النهى عن الانتفاع بها (١)، و في الصحيح: الميتة ينتفع بشيء منها؟ قال: «لا» (٢) خلافا

للإسكافي (٣)، و له الأخبار المستفيضة (٤). و هو أظهر، لأنّ عدم جواز الانتفاع لا يستلزم النجاسة.

على أنّه ورد في جواز الانتفاع بها أيضا في غير الصلاة أخبار كثيرة (٥) و أيضا فإنّ المطلق يحمل على المقتيد.

(١) وسائل الشيعة: ٣ / ٤٨٩ الحديث ٤٢٥٩، ٢٤ / ١٨١ الحديث ٣٠٢٩٢، ١٨٥ الحديث ٣٠٣٠٢ - ٣٠٣٠٤.

(٢) وسائل الشيعة: ٣ / ٥٠٢ الحديث ٤٢٩١ مع اختلاف يسير.

(٣) نقل عنه في المعبر: ١ / ٤٦٣، مختلف الشيعة: ١ / ٥٠١، تذكرة الفقهاء: ٢ / ٢٣٢ المسألة ٣٢٨.

(٤) وسائل الشيعة: ٣ / ٤٦٣ الحديث ٤١٨٢، ٢٤ / ١٨٦ الحديث ٣٠٣٠٥ و ٣٠٣٠٦.

(٥) وسائل الشيعة: ٣ / ٤٦٣ الحديث ٤١٨٢، ٤٨٩ الحديث ٤٢٥٨، ٢٤ / ١٨٦ الحديث ٣٠٣٠٥ و ٣٠٣٠٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٧٩

قوله: (المشهور). إلى آخره.

اتفق جمهور علمائنا على عدم طهارة جلد الميتة بالدباغ، و ادّعى في «الخلاف» الإجماع (١)، و كذا الشهيد في «الذكري» (٢). بل ربّما

كان من ضروريات المذهب كحرمة القياس، و إن خالف فيهما ابن الجنيّد على ما نقل عنه (٣).

حجّة المشهور وجوه:

الأول: الاستصحاب.

الثاني: توقّف البراءة اليقينية في العبادات التوقيفية على التزّه منها.

الثالث: العمومات الدالّة على نجاسة الميتة و ما فيه روح ممّا له نفس سائلة و خرج روحه من دون تذكئة (٤).

الرابع: العمومات الدالّة على عدم الانتفاع من الميتة مطلقا، مثل صحيحة عليّ بن المغيرة، قال للصادق عليه السلام: جعلت فداك،

الميتة ينتفع بشيء منها؟ قال:

«لا» قلت: بلغنا أنّ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم مرّ بشاة ميتة، فقال: «ما كان على أهل هذه الشاة إذا لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها؟» فقال: «تلك شاة لسودة بنت زمعة و كانت شاة مهزولة لا ينتفع بلحمها فتركوها حتى ماتت، فقال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم ما كان على أهلها إذا لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها، أي تذكي» «٥».

(١) الخلاف: ١/ ٦٢ المسألة ٩.

(٢) ذكرى الشيعة: ١/ ١٣٣.

(٣) نقل عنه العلامة في مختلف الشيعة: ١/ ٥٠١.

(٤) وسائل الشيعة: ٣/ ٤٦١ الباب ٣٤ من أبواب النجاسات.

(٥) الكافي: ٣/ ٣٩٨ الحديث ٦، تهذيب الأحكام: ٢/ ٢٠٤ الحديث ٧٩٩، وسائل الشيعة: ٣/ ٥٠٢- الحديث ٤٢٩١ مع اختلاف يسير.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٨٠

.....

و في هذه الرواية دلالة واضحة من وجوه: عموم منع الانتفاع، و تخصيص الانتفاع بخصوص التذكية، و عدم الأمر بالانتفاع بعد الموت بالدباغ، و إظهار فوت الانتفاع من جهة عدم التذكية.

و صحيحة ابن أبي عمير عن غير واحد، عنه عليه السلام: في الميتة، قال: «لا- تصلّ في شيء منها ولا شسع» «١»، و غير ذلك من الأخبار.

بل صحيحة ابن مسلم عن الباقر عليه السلام قال: سألته عن جلد الميتة أ يلبس في الصلاة إذا دبغ؟ فقال «لا، و لو دبغ سبعين مرّة» «٢». و في بعض الأخبار: أنّ علي بن الحسين عليه السلام كان ينزع الفر و العراقية حال الصلاة، و كان يسئل عن ذلك فيجيب بأن أهل العراق يستحلون لباس جلود الميتة، و يزعمون أنّ دباغ جلد الميتة ذكاته «٣».

و في رواية اخرى المنع عن بيع الجلود على أنّها ذكية بعد إخبار صاحبها على أنّها ذكية، معللا للمنع بأن أهل العراق يستحلون الميتة، ثم لم يرضوا أن يكذبوا في ذلك إلّا على رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم «٤». إلى غير ذلك من الأخبار المعتمدة. مع أنّها سند أصحابنا في فتاواهم، فانجبرت بذلك قطعا لو كانت ضعيفة.

بهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمل، مصاييح الظلام، ١١ جلد، مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصاييح الظلام؛ ج ٤، ص: ٤٨٠

مع أنّها صحيحة أو معتبرة، مع صراحة الدلالة، و المخالفة لمذهب العامة

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ٢٠٣ الحديث ٧٩٣، وسائل الشيعة: ٤/ ٣٤٣ الحديث ٥٣٤١ مع اختلاف يسير.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٦٠ الحديث ٧٥٠، تهذيب الأحكام: ٢/ ٢٠٣ الحديث ٧٩٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٥٠١ الحديث ٤٢٩٠ مع اختلاف يسير.

(٣) الكافي: ٣/ ٣٩٧ الحديث ٢، تهذيب الأحكام: ٢/ ٢٠٣ الحديث ٧٩٦، وسائل الشيعة: ٤/ ٤٦٢ الحديث ٥٧٣٠ مع اختلاف يسير.



(٤) الكافي: ٣/ ٣٩٨ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ٢/ ٢٠٤ الحديث ٧٩٨، وسائل الشيعة: ٣/ ٥٠٣ الحديث ٤٢٩٣ نقل بالمعنى.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٨١

.....

جميعاً، و الموافقة للمشتهر بين الأصحاب، بل المجمع عليه الذي لا ريب فيه، كما ورد في المعبر المسلم عند الكلّ. احتج ابن الجنيد - على ما نقل عنه «١» - بصحيفة الحسين بن زرارة عن الصادق عليه السلام في جلد شاء ميتة يدبغ فيصب فيه اللبن و الماء فأشرب منه و أتوضأ؟

قال: «نعم»، و قال: «يدبغ فينتفع به و لا يصلّي فيه» «٢».

و يؤيده مرسله «الفيقه» السابقة في صدر مبحث الميتة «٣».

و الجواب عنهما بعدم صحّة السند، لعدم توثيق الحسين و إرسال الأخرى، و الموافقة لمذهب العامّة، و المخالفة للمشتهر بين الأصحاب، بل و الطريقة الخاصة المعروفة منهم بلا-شبهة، و المخالفة للأخبار الكثيرة غايه الكثرة، بل ربّما كانت متواترة، كما لا يخفى على المتتبع المتأمل، و كذا المخالفة للاستصحاب المعلوم، و القاعدة الصحيحة المعروفة.

و بالجملة، ما نحن فيه مثل القياس و غسل الرجل في الوضوء و أمثالهما ممّا هو الآن شعار الشيعة و ضروري مذهبهم، بحيث لا يختلجه شائبة ريبية، فلا حاجة إلى تطويل الكلام أزيد ممّا ذكرناه.

و على القول بالنجاسة - كما هو الحق بلا مرية - هل يجوز الانتفاع به في اليابس؟ الفاضلان و الشهيدان على المنع، لعموم المنع عن الانتفاع بالميتة «٤»، بل

(١) نقل عنه العلامة في مختلف الشيعة: ١/ ٥٠١ و ٥٠٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ٩/ ٧٨ الحديث ٣٣٢، الاستبصار: ٤/ ٩٠ الحديث ٣٤٣، وسائل الشيعة: ٢٤/ ١٨٦ الحديث ٣٠٣٠٥.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٩ الحديث ١٥، وسائل الشيعة: ٣/ ٤٦٣ الحديث ٤١٨٢، راجع! الصفحة:

٤٤٤ من هذا الكتاب.

(٤) المعبر: ١/ ٤٦٥ و ٤٦٦، منتهى المطلب: ٣/ ٣٥٨، ذكرى الشيعة: ١/ ١٣٥، روض الجنان: ١٧٢.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٨٢

.....

لعله ليس محلّ خلاف، و إن وقع في «الذخيرة» نوع تردّد منه فيه «١» و ليس بمكانه بلا تأمل.

و ابن الجنيد شرط في مطهريّة الدباغة أن تكون الدباغة بشيء طاهر لا بمثل خبز الكلاب «٢».

و ربّما كان سنده ما ورد في بعض الأخبار من المنع عن الصلاة في الدار «٣»، معللاً بأنّها تدبغ بخر الكلاب «٤»، و ظاهرها أنّ المذكور إذا دبغ به لا يصلّي فيه، و لعله محمول على الكراهة، فتأمل جدّاً! قوله: (أخبار كثيرة).

أقول: هي ما ذكرنا من الروايتين «٥»، و رواية القاسم الصيقل أنّه كتب إلى الرجل عليه السلام: جعلنا الله فداك إنّنا قوم نعمل السيوف، و ليست لنا معيشة، و نحن مضطرون إليها، و علاجنا من جلود الميتة من البغال و الحمير الأهليّة، لا يجوز في أعمالنا غيرها، فيحلّ لنا عملها و شراؤها و بيعها؟ إلى أن قال: فكتب: «اجعل ثوبا للصلاة» «٦».

ثمّ كتب إلى الجواد عليه السلام: كنت كتبت إلى أبيك بكذا فصعب على ذلك، فصرت أعملها من جلود الحمر الوحشيّة الذكيّة،

فكتب عليه السلام إلى: «كل أعمال البر بالصبر

(١) ذخيرة المعاد: ١٧٦.

(٢) نقل عنه في المعبر: ١/ ٤٦٦، منتهى المطلب: ٣/ ٣٦٤.

(٣) الداروش: جلد أسود كأنه فارسي الأصل (القاموس المحيط: ٢/ ٢٨٤).

(٤) الكافي: ٣/ ٤٠٣ الحديث ٢٥، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٧٣ الحديث ١٥٥٢، وسائل الشيعة: ٣/ ٥١٦ الحديث ٤٣٣٤.

(٥) وسائل الشيعة: ٣/ ٤٦٣ الحديث ٤١٨٢، ٢٤/ ١٨٦ الحديث ٣٠٣٠٥.

(٦) تهذيب الأحكام: ٦/ ٣٧٦ الحديث ١١٠٠، وسائل الشيعة: ١٧/ ١٧٣ الحديث ٢٢٢٨١.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٨٣

.....

يرحمك الله، فإن كان ما تعمل ذكياً فلا بأس» (١).

و موثقة سماعاً قال: سألته عليه السلام عن جلد الميتة المملوح وهو الكيمخت، فرخص به وقال: «إن لم تمسه فهو أفضل» (٢).  
ولا يخفى أن الأولى ضعيفة والثانية موثقة، مطابقتان لمذهب العامة، ومخالفتان للأصول، كما عرفت، فكيف تعارضان الصحاح المطابقة لمذهب الشيعة، المخالفة لمذاهب العامة، الموافقة للأصول.

ومع ذلك غير خفي على المتأمل أن جلود الحمر الأهلية والبغال في الألسن مشهورة كونها ميتة على سبيل المظنة، بناء على ندرة وجدان ذبحهما عند الموت، وعدم ذبحهما حال الصحة، وعدم الأطلاع عليه حال المشاركة للموت.  
ينادي بذلك قوله: «لا يجوز في أعمالنا غيرها»، للعلم العادي بعدم مدخلية الموت في ذلك، وأن الذي لا يجوز في غيره عادة هو الكيمخت، لأنه الذي يجعل للسيوف عادة.

ينادي بذلك ما في الموثقة من تفسير جلد الميت بالكيمخت، وقوله: صعب ذلك علي فصرت أعملها من جلود الحمر الوحشية الذكوية. إذ يظهر منه جواز الذكوي أيضاً في إعماله، بل وأولويته، وأن الذكوي منه جلود الحمر منحصرة (٣) عنده في الوحشية، مع العلم بأنه لا مدخلية للموت في الجواز في الإعمال.

وبالجملة، لا تأمل في أن المراد لا يجوز في أعمالنا غير جلود الحمير والبغال،

(١) الكافي: ٣/ ٤٠٧ الحديث ١٦، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٥٨ الحديث ١٤٨٣، وسائل الشيعة: ٣/ ٤٨٩ الحديث ٤٢٥٨.

(٢) تهذيب الأحكام: ٩/ ٧٨ الحديث ٣٣٣، الاستبصار: ٤/ ٩٠ الحديث ٣٤٤، وسائل الشيعة: ٢٤/ ١٨٦ الحديث ٣٠٣٠٦.

(٣) في (د ١) وبعض النسخ: منحصرة.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٨٤

.....

وهي التي يعبر عنها بالكيمخت، وأنه مظنون الموت لا يذكي ظاهراً.

وينادي بذلك أيضاً أن سماعه راوى الرواية المذكورة روى هو بعينه رواية أخرى هكذا: سألته عن أكل الجبن وتقليد السيف وفيه الكيمخت والغراء (١)؟

فقال: «لا بأس بما لم يعلم أنه ميتة» (٢).

و لا يبعد اتحاد روايته «٣» و وقوع التفاوت من النقل بالمعنى، بل هو الظاهر، و إلا لكان ينقل الروايتين لكل من روى عنه، كما هو المتعارف من الرواة، بل هو اللازم عليهم.

مع أنه يحتمل أن يكون العامية لما اعتقدوا بالطهارة من الدباغة لزمهم أحكامهم و المدائنة بدينهم، لما ورد في أخبار متعدده هذا المضمون فتأمل، سيما مع ملاحظه ما قاله الراوى من أنا مضطرون إلى ذلك و لا يجوز في أعمالنا إلا ذلك.

فمثل هذه الأخبار من جهه الضعف فى الدلالة أيضا لا تقاوم الصحاح الواضحة الدلالة، سيما مع ما عرفت من المرجحات الكثيرة القويّة غاية القوّة، بل واحد منها يكفى للترجيح، فضلا عن المجموع.

مع أن الميتة لو كانت طاهرة بالدباغة لما أمر المعصوم عليه السلام بتطهير الثوب الملاقى لها للصلاة، إلى حدّ لزم الحرج على الراوى، و لم يكن يقول: «فإن كان ما تعمل ذكية فلا بأس»، و لما قال: «إن لم تمسه فهو أفضل».

و ما قال من أن المطلق يحمل على المقيّد، إنّما هو بعد التقاوم من كون دلالة

(١) الغراء: الذى يلصق به الشيء يكون من السمك. إذا فتحت الغين قصرت، و إن كسرت مددت. (لسان العرب: ١٥ / ١٢١).

(٢) تهذيب الأحكام: ٩ / ٧٨ الحديث ٣٣١، الاستبصار: ٤ / ٩٠ الحديث ٣٤٢، وسائل الشيعة: ٢٤ / ١٨٥ الحديث ٣٠٣٠٣.

(٣) فى (د ١): روايته.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٤٨٥

.....

المقيّد أقوى، كما حقّق فى محلّه، و إلا فلا وجه، لأنّ كلّ واحد منها حجّة شرعيّة، فترجيح أحدهما على الآخر - بأن يجعل مقيدا له - يتوقّف على المرجّح، و مجرد كون التقييد عملا بهما لا يكون مرجّحا، لأنّ العمل بهما غير منحصر فيه.

مع أنّك عرفت أنّ الصحاح فى غاية القوّة من الدلالة و عموم المنع عن الانتفاع.

بل و أقوى من المقيّد الذى عرفته بمراتب، فضلا عن المرجّحات الاخر التى عرفت.

بل المقيّد لو كان صحيحا لم يقاوم الصحاح لوجه شتى، فكيف إذا لم يكن صحيحا؟

مع أنّ المصنّف لا - يعمل بغير الصحيح، و إن لم يكن معارضا للصحيح، فكيف إذا عارض الصحاح المستجمعة لفنون المرجّحات؟ كما أنّ غير الصحيح مستجمع لفنون من الموهنات، كما لا يخفى على المتأمل.

و ما قال من أنّ عدم جواز الانتفاع لا يستلزم النجاسة. فيه: أنّها كانت نجسة قبل الدباغ، و هى مستحبة حتى يحصل اليقين بالطهارة.

و أيضا حال الدباغة أيضا ميتة جزما، فيشملها ما دلّ على نجاستها، فيكون المدبوغ ميتة مسلّمة عندك أيضا.

و كذا كلّ ميتة نجسة، كما هو مقتضى الأخبار الدالّة على نجاستها [من] دون التقييد بعدم الدباغة، بل و غاية شمول بعضها للمدبوغ، كما عرفت.

و كيف كان، كان على المصنّف إثبات مطهريّة الدباغ لما هو نجس لو لم يدبغ، لأنّ الاستصحاب عنده حجّة، و كذا الإطلاقات.

و صرّح «١» بأنّ كلّ شيء حكم بنجاسته شرعا فلا بدّ لطهارته من دليل

(١) فى (د ١) زيادة: به.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٤٨٦

.....

شرعى، و مداره على ذلك، فكيف هنا يحكم بالطهارة بمجرد عدم دلالة المنع من مطلق الانتفاع على النجاسة؟ مضافا إلى أنها لو كانت طاهرة بالدباغ لما كان المنع عن جميع الانتفاعات وجهه، لأنّ المانع عن جميع الانتفاعات ليس إلّا النجاسة بالإجماع، بل بالضرورة، مضافا إلى عدم قائل بالفصل، فإنّ ابن الجنيد يجوز جميع الانتفاعات سوى الصلاة فيها «١»، فالصّاحح المعتبرة تردّ مذهبه. على أنّا نقول: الطهارة الشرعية لا معنى لها سوى عدم المنع من الصلاة و الأكل و الشرب و نحوهما بالنسبة إليه و إلى ملاقيه، و إلى ملاقى ملاقيه و هكذا، كما أنّ النجاسة الشرعية معناها المنع كذلك، فتأمل!

(١) نقل عنه فى ذكرى الشيعة: ١/ ١٣٤ و ١٣٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٨٧

### ٧٨- مفتاح [موارد وقوع تذكىة الحيوان]

الحيوان منه ما يقع عليه الذكاه إجماعا، بمعنى أنّ مذكاه طاهر بخلاف ميتته، و هو ما يؤكل لحمه، و منه ما لا يقع عليه إجماعا، بمعنى أنّ مذكاه نجس كميتته، و هو الآدمى و نجس العين، و منه ما فى وقوعها عليه خلاف، و هو ما عدا ذلك كالمسوخ عند من لم ينجسها، و الحشرات و السباع للمجوزين، و منهم السيّد فى المسوخ «١». و الأكثر بل الكلّ فى السباع «٢»، للأصل، و أنّ المقتضى لوقوعها على المأكول و هو الانتفاع، مقتضى لوقوعها على هذه، لإمكانه من جلودها.

و فى الموثّق: عن تحريم لحوم السباع و جلودها، فقال: «أمّا اللحوم فدعها، و أمّا الجلود فاركبوا عليها و لا تصلّوا فيها» «٣». و فيه: عن جلود السباع ينتفع بها؟ فقال: «إذا رميت و سميت فانتفع بجلده» «٤».

(١) الناصريّات: ٩٩ المسألة ١٨، لاحظ! شرائع الإسلام: ٣/ ٢١٠.

(٢) السرائر: ٣/ ١١٤، شرائع الإسلام: ٣/ ٢١٠، الروضة البهيّة: ٧/ ٢٣٥.

(٣) وسائل الشيعة: ٤/ ٣٥٣ الحديث ٥٣٦٧ و ٥٣٦٨ نقل بالمعنى.

(٤) وسائل الشيعة: ٢٤/ ١٨٥ الحديث ٣٠٣٠٢.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٨٨

و للمانعين - و منهم المحقّق فى المسوخ «١»، و الشهيد الثانى فى الكلّ «٢» - أنّ الذكاه حكم شرعى يترتب عليه طهارة ما حكم بكونه ميتة، فيتوقف على دليل صالح مخرج عن حكم نجاسة الميتة، و هو مفقود، لإضمار الخبرين «٣» و وقف راويهما «٤». و فيه، أنّ الإضمار و الوقف غير مضرّين، كما بيّن فى محلّه، مع أنّ أصله إباحة الأشياء و خلقها لانتفاع الإنسان يكفى دليلا على ذلك.

و المتيقّن من أدلّة نجاسة الميت ما يموت حتف أنفه دون ما ذكى، لعدم إطلاق الميتة عليه عرفا، بل الظاهر أنّها فى مقابلة المذكاه «٥».

و لا- يتوقف طهارتها على القول بها على الدباغة، لعموم الموثّقين، و يؤيّد الخبر الدالّ على جواز الصلاة فى جلد السنجاب الغير

المذبوغ «٦»، ولأنّ الدباغة غير مطهّرة عند الأ-كثُر، ولأنّ الحيوان طاهر في الأصل، و الذكاة أخرجته من الميتة، خلافا للمفيد و الطوسي «٧» و السيد «٨»، للخير «٩» و هو ضعيف.

- 
- (١) شرائع الإسلام: ٣ / ٢١٠.
- (٢) مسالك الإفهام: ١١ / ٥١٦ و ٥٢٠.
- (٣) مرّ آفقا.
- (٤) رجال الطوسي: ٣٥١ الرقم ٤، رجال ابن داود: ٢٤٩ الرقم ٢٢٧.
- (٥) كما يدلّ عليه بعض النصوص. «منه رحمه الله». انظر! وسائل الشيعة: ٣ / ٤٣٥ الحديث ٥٣٤٤، ٣٥٢ الحديث ٥٣٦٥، لاحظ! جواهر الكلام: ٣٦ / ١٩٥ و ١٩٦.
- (٦) وسائل الشيعة: ٤ / ٣٤٨ الحديث ٥٣٥٤.
- (٧) نقل عن المفيد في غاية المرام: ٤ / ٣٤، المبسوط: ١ / ١٥.
- (٨) نقل عنه في المعتمد: ١ / ٤٦٦.
- (٩) وسائل الشيعة: ١٧ / ١٧٢ الحديث ٢٢٢٧٨.
- مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٤٨٩
- قوله: (بمعنى). إلى آخره.

---

هذا المعنى إنّما هو بالنسبة إلى ما فيه نفس سائلة ممّا يؤكل لحمه، و أمّا ما ليس له نفس سائلة ممّا يؤكل لحمه فمذكّاه حلال الأكل و الشرب، لا أنّه طاهر، لأنّ ميتته طاهرة أيضا، إلّا أنّها حرام الأكل و الشرب، فدهنه و لبنه و نحوهما يجوز شربه.

لكن تذكّية هذا بالخروج من الماء حيّا أو الإخراج منه، كذلك، في السمك، و الأخذ حيّا في الجراد، كما سيجيء في كتاب الصيد و الذبائح مفضّلا، و الإجماعان المذكوران لا شبهة فيهما.

قوله: (كالمسوخ). إلى آخره.

السيد و جماعة على قبول المسوخ للتذكّية «١»، و الفاضلان على عدم القبول «٢»، لما سنذكر عن الشهيد الثاني من أنّ الذكاة حكم شرعي ذو أحكام شرعية و شرائط كثيرة، فيتوقّف على دليل شرعي «٣»، إذ الأصل عدم الشروط و الأحكام الشرعية، حتّى يثبت بدليل. و الأصل بقاء الحكم السابق حتّى يثبت خلافه، و التذكّية شرط في الطهارة إجماعا، و لذا ما لم يثبت شرعا تذكّيته لم يجز أكله و لا الصلاة فيه.

و من هذا يحكمون بنجاسة الجلود التي تؤخذ من الكافر، و كذا اللحوم، كما سيجيء في كتاب الصيد و الذبائح.

---

(١) الناصريات: ٩٩، السرائر: ٣ / ١١٤، إيضاح الفوائد: ٤ / ١٣٠، الدروس الشرعية: ٢ / ٤١٠.

(٢) شرائع الإسلام: ٣ / ٢١٠، نقل عن العلامة في ذخيرة المعاد: ١٧٥.

(٣) مسالك الأفهام: ١١ / ٥١٧ مع اختلاف يسير.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٤٩٠

و مما ذكر ظهر أن أصله وقوع التذكية التي يتمسك بها السيد و مشاركوه لا أصل لها.  
و كذا ما ذكره من أن المقتضى لوقوعها على المأكول. إلى آخره ليس بشيء، إذ ليس هو إلا القياس المنهى عنه.  
و الموثقان و هما موثقة زرعته عن سماعه عن الصادق عليه السلام في الأول، و قال:  
سألته من دون ذكر المسؤول عنه في الثاني مختصان بالسباع، كما ذكر متنها «١»، لكن متن الموثق الأول هكذا:  
«أما لحوم السباع من الطير و الدواب فإننا نكرهه، و أما الجلود». إلى آخره، و هو في الواقع أيضا كذلك.  
نعم، في موثقة ابن بكير- كالصحيحة- أن الصادق عليه السلام قال لزرارة: «إن ما يؤكل لحمه فالصلاة في كل شيء منه جائز، إذا علمت أنه ذكبي قد ذكاه الذبيح، و إن كان مما قد نهيت عن أكله و حرم عليك أكله فالصلاة في كل شيء منه فاسد، ذكاه الذبيح أم لم يذكه» «٢».

لكن المستفاد منها جريان التذكية في بعض ما حرم أكله لا كله، بقريته قوله:  
«أم لم يذكه»، فلعن المراد السباع التي ظهر تذكيتها من الموثقين.  
نعم، في صحيحة محمد بن عبد الجبار أنه كتب إلى أبي محمد عليه السلام سأل هل يصلي في قلنسوة عليها وبر ما لا يؤكل لحمه أو تكه حرير أو تكه من وبر الأرناب؟ فكتب عليه السلام: «لا تحل الصلاة في الحرير» المحض، و إن كان الوبر ذكيا

(١) وسائل الشيعة: ٤/ ٣٥٣ الحديث ٥٣٦٧، ٢٤/ ١٨٥ الحديث ٣٠٣٠٢، راجع! الصفحة: ٤٨٧ من هذا الكتاب.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٩٧ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٢/ ٢٠٩ الحديث ٨١٨، الاستبصار: ١/ ٣٨٣ الحديث ١٤٥٤، وسائل الشيعة: ٤/ ٣٤٥ الحديث ٥٣٤٤ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٩١

.....

حلّت الصلاة فيه إن شاء الله «١».

لكن الظاهر أن المراد بالذكي كونه مما يؤكل لحمه، لأن الوبر مما ليس له روح، فلا يتوقف على التذكية.  
نظير ذلك ما رواه الكليني في «الكافي» عن علي بن أبي حمزة عن الصادق و الكاظم عليه السلام عن لباس الفراء و الصلاة فيها، فقال:  
«لا- تصلّ فيها إلّا في ما كان منه ذكيا»، قال: قلت: أو ليس الذكي ما ذكبي بالحديد؟ فقال: «بلى إذا كان مما يؤكل لحمه»، قلت: و ما يؤكل لحمه من غير الغنم؟ قال: «لا بأس بالسنباب فإنه دابة لا تأكل اللحم، و ليس هو مما نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، إذ نهى عن كل ذي ناب و مخلب» «٢».

و ظاهر هذه الرواية عدم تذكية السباع شرعا، لكن الظاهر أن التذكية المذكورة فيها ليست بالمعنى المعروف، بل بمعنى حلية الصلاة فيه، كما سيجيء في بحث لباس المصلي، لكنّها ضعيف السند، و مع ذلك في دلالتها ما سيجيء في بحث لباس المصلي.  
و يظهر من غير واحد من الأخبار صحّة التذكية في الثعالب «٣».

و في «التذكرة» ادعى الإجماع على قبول التذكية في السباع «٤»، و يظهر أيضا من «المنتهى» و «المعتبر» و «الذكرى» «٥».

(١) تهذيب الأحكام: ٢/ ٢٠٧ الحديث ٨١٠، وسائل الشيعة: ٤/ ٣٧٧ الحديث ٥٤٤٢.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٩٧ الحديث ٣، وسائل الشيعة: ٤/ ٣٤٨ الحديث ٥٣٥٤.

(٣) وسائل الشيعة: ٤/ ٣٥٢ الحديث ٥٣٦٥، ٣٥٧ الحديث ٥٣٨٠ و ٥٣٨١.

(٤) تذكرة الفقهاء: ٢/ ٢٣٦ المسألة ٣٢٩.

(٥) منتهى المطلب: ٣/ ٣٦٠، المعتمد: ١/ ٤٦٦، ذكرى الشيعة: ١/ ١٣٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٩٢

قوله: (الإضمار الخبرين).

لا يخفى أن الموثق الأول في «الفاقيه»، هكذا: سأل سماعه بن مهران أبا عبد الله عليه السلام. إلى أن قال: «أما أكل لحمها فإننا نكرهه، و أما الجلود» «١». إلى آخر ما ذكره المصنّف.

وقوله: (إن الإضمار و الوقف غير مضرين)، ربّما يخالف طريقته من عدّه الموثق غير حجّة، بل ربّما يعبر عنه بالضعيف على ما أظن، و كذا ربّما يطعن بالإضمار، إلّا أن يكون مراده عدم الضرر في الحديث الذي وافق الأصل، كما هو طريقة صاحب «المدارك». و مراده من الأصل ما ذكره من أصالة إباحة الأشياء و خلقها لمنافع الناس.

لكن ما ذكره موقوف على عدم المنع من إيذاء الحيوانات بالقتل و الشقّ و أمثالهما، و مع ذلك لا تكون التذكية شرطا للإباحة و الحلية بحسب الشرع، و كون المتبادر من الميتة ما يموت حتف أنفه، كما ذكره.

مع أنه لو لم يتحقّق مجموع شرائط التذكية شرعا يكون ميتة يقينا و إجماعا.

فإذا كان بالإخلال بشرط واحد منها يصير ميتة البتة، فلا جرم تكون التذكية بشرائطها الشرعية شرطا لتحقق الإباحة التي ادّعاها، فيتوقف على ثبوت وقوع التذكية شرعا.

فكيف يتمسك لوقوعها بالأصل؟ إلّا أن يقول: في كلّ موضع وقع إخلال بشرط من شرائط التذكية وقع الإجماع على كونه ميتة، و لو لا الإجماع لما كان ميتة البتة، و إن كان قدّ نصفين بغير آله التذكية، مستدبرا لقبله، غير ذاكر اسم الله تعالى. إلى غير ذلك.

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٦٩ الحديث ٨٠١، وسائل الشيعة: ٤/ ٣٥٣ الحديث ٥٣٦٨.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٩٣

.....

لكن لا بدّ فيه من تأمل، إذ على هذا لا تكون التذكية شرطا، بل و لا الموت أيضا مانعا، و سيجيء تمام التحقيق في موضعه. و الأولى التمسك بالموثقة كالصحيحة، بل هي أولى من أكثر الصحاح بالحجّة لإجماع العصابة، و لكونها مستند الشيعة في المسألة الضرورية بينهم، و للموافقة للأخبار الصحاح و المعتمدة، و غير ذلك ما سيجيء في موضعه، مع عدم القائل بالفصل، مع أن الموثقين حجّة، كما حقّق في محلّه.

و يرد على المصنّف أيضا أن الميت و الميتة في اللغة و العرف العام و غيرهما في مقابل الحيّ بلا شبهة، يعنى ما زال حياته و خرج روحه، كما دلّ عليه العلّة المنصوصة في صحيحة الحلبي، و تنقيح المناط الذي ذكر، و غير ذلك ممّا مرّ، و اعترف به المصنّف في ما لا تحلّه الحياة، حيث علّل طهارته بعدم صدق الموت، و التذكية أمر شرعي يتوقف ثبوته من الشرع.

و في اصطلاح المتشرّعة تكون الميتة في مقابل المذكى شرعا إذا كانت من شأنها أن تذكى، فإذا أطلقوا لفظ «الميتة» ينصرف إلى الأفراد الشائعة عندهم، و هي التي لم يقع عليها التذكية، و إن وقع من سطح فمات، أو أكل ما قتله أو غير ذلك، بل و إن قتله إنسان أو غيره، بنحو ممّا ذكر.

فإنّ قوله: «إذا غلب الماء على ريح الجيفة». إلى آخره. يدعون تبادر غير المذكى، لا ما مات حتف أنفه، و لم يمت من أكل ما يقتله و

أمثاله ممّا يكون عدمه شرطا في التذكية شرعا.  
لا يقال: في «صحيح اللغاة» و «القاموس»: «أن الميتة ما لم تقع عليها الذكاة، و أن التذكية الذبح «١».

(١) الصحاح: ١/ ٢٦٧، القاموس المحيط: ١/ ١٦٤.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٩٤

.....

لأننا نقول: ذكر ذلك بعد ذكر المعنى اللغوي، و عادت هما ذكر المصطلح عليه بين المتشرعة أيضا، و لذا قالوا: التذكية الذبح.  
سلمنا، لكن الميتة التي حكم بنجاستها من قال بوقوع التذكية على غير مأكول اللحم أيضا، هي الميتة الشرعية في مقابل المذكي بالتذكية الشرعية، بحيث لو اختل واحد من الشرائط الشرعية يحكم بالنجاسة بالموت، من أجل كونها ميتة، و يعدّها من أقسام الميتات، لا أنّها مذكاة نجسة و قسم آخر.  
فالعبرة عنده أيضا بالميتة الشرعية و المذكاة الشرعية، كما هو الحال في الكفر و الإسلام.  
قوله: (و لا يتوقف).

المشهور أنّه لا يتوقف طهارة ما ذكر ممّا يقبل التذكية و جواز استعماله في الصلاة و غيرها على الدباغة، خلافا للشيخ و السيد، حيث نسب إليهما القول بتوقف الاستعمال في ما لا يؤكل لحمه في غير الصلاة على الدباغة، محتجا بأن الإجماع واقع على جواز الاستعمال حينئذ، بخلاف ما قبل الدباغ «١».

و اعترض عليه في «المدارك»: بأن كلّ ما دلّ على جواز الاستعمال شامل للأمرين «٢».  
و المراد ممّا دلّ هو الموثقان اللذان ذكرهما المصنّف رحمه الله، و الموثقة التي ذكرناها «٣»، و أصالة الإباحة لو دلّت.

(١) نسب إليهما في مدارك الأحكام: ٢/ ٣٨٨، لاحظ! المبسوط: ١/ ١٥، الخلاف: ١/ ٦٤ و ٦٥ المسألة ١١، النهاية للشيخ الطوسي: ٥٨٦، الانتصار: ١٢ و ١٣.

(٢) مدارك الأحكام: ٣/ ١٦٣.

(٣) أي موثقة ابن بكير، راجع! الصفحة: ٤٩٠ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٩٥

.....

و الشيخ مفلح علل للمشهور بأنّه ذكي، و إلّا لكان ميتة، فلا يظهر بالدباغ «١».  
و الظاهر أنّهما لا يقولان بأنّ طهارته بالدباغ، بل يقولان بأنّ استعماله يتوقف على الدباغ، و الذي نسب إليهما أنّ استعماله في غير الصلاة يتوقف على الدباغة، و أمّا في الصلاة، فلا يجوز استعماله فيها أصلا، كما سيجيء. و المصنّف نسب إليهما و إلى المفيد القول بتوقف الطهارة على الدباغة «٢»، و أنّه يجوز الصلاة في السنجاب غير المدبوغ.  
و فيه ما فيه، مضافا إلى أنّ ما دلّ على جواز الصلاة في السنجاب ضعيف جدا، و متضمن لحصر المنهي عنه في السباع، و فيه ما فيه.  
و الرواية هي رواية علي بن أبي حمزة التي ذكرناها للقول بانحصار التذكية في مأكول اللحم «٣»، و فيه أيضا ما فيه.  
و المحقق حكم بالكرهه قبل الدباغ تفضيا من الخلاف «٤»، و فيه أيضا ما فيه.



- (١) غاية المرام فى شرح شرائع الإسلام: ١ / ١٣١.  
 (٢) راجع! الصفحة: ٤٨٨ من هذا الكتاب.  
 (٣) وسائل الشيعة: ٤ / ٣٤٨ الحديث ٥٣٥٤، راجع! الصفحة: ٤٩١ من هذا الكتاب.  
 (٤) المعتبر: ١ / ٤٦٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٩٧

## ٧٩- مفتاح [نجاسة الكلب و الخنزير و الكافر]

الكلب و الخنزير غير المائنين، و الكافر غير اليهودى و النصرانى و المجوسى، نجسة عينا و لعابا بالإجماع. و الصحاح فى الأول مستفيضة «١»، و بالثانى واردة «٢»، و فى القرآن فَإِنَّهُ رِجْسٌ «٣» و للثالثِ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ «٤»، و كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ «٥». و الأكثر على نجاسة الفرق الثلاث «٦» أيضا لإشراكهم، و فيهم ورد

- (١) انظر! وسائل الشيعة: ٣ / ٤١٤ الباب ١٢ من أبواب النجاسات.  
 (٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣ / ٤١٧ الباب ١٣ من أبواب النجاسات.  
 (٣) الأنعام (٦): ١٤٥.  
 (٤) التوبة (٩): ٢٨.  
 (٥) الأنعام (٦): ١٢٥.  
 (٦) و هم الغلاة و الخوارج و النواصب.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٤٩٨

فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ\* «١» و للصحاح «٢»، خلافا للقديمين «٣»، لقوله تعالى: وَ طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ «٤»، و هو شامل لما بشروه، و للصحاح المستفيضة «٥»، و عدم صراحة الآيتين. و خصّ الأول فى النصوص بالحبوب «٦»، و حمل الثانى على التقيّة «٧»، لكن حمل الصحاح الأول على الكراهة «٨» أولى، لدلالة الحسان عليها «٩»، بل الاستفادة من أكثر النصوص أن الأمر باجتناهم إنّما هو لشربهم الخمر و مزاولتهم لحم الخنزير. و فى الصحيح: عن مؤاكلة المجوسى؟ فقال: «إذا تَوَضَّأَ فلا بأس» «١٠». و المراد غسل اليد «١١».

و فى هذه الأخبار دلالة على أن معنى نجاستهم خبثهم الباطنى، لا وجوب غسل الملقى، كما مرّت الإشارة إليه، و فى كثير منها جواز استرضاع اليهوديّة

- (١) النمل (٢٧): ٦٣.  
 (٢) انظر! وسائل الشيعة: ٣ / ٤١٩ الباب ١٤ من أبواب النجاسات.  
 (٣) نقل عنهما فى مدارك الأحكام: ٢ / ٢٩٥.

(٤) المائدة (٥): ٥.

(٥) انظر! وسائل الشيعة: ٣/٤٩٧ الباب ٥٤، ٥١٧ و ٥١٨ الباب ٧٢ و ٧٣ من أبواب النجاسات، ٢٤/٢٠٨ - ٢١٢ الباب ٥٣ و ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، لاحظ! الحدائق الناضرة: ٥/١٦٩ و ١٧٠.

(٦) انظر! وسائل الشيعة: ٢٤/٢٠٣ الباب ٥١ من أبواب الأطعمة المحرمة.

(٧) ذخيرة المعاد: ١٥٢.

(٨) في بعض النسخ: الكراهية.

(٩) وسائل الشيعة: ٣/٤٩٠ الحديث ٤٢٦٠، ٢٤/٢١٠ الحديث ٣٠٣٦٦، لاحظ! مدارك الأحكام: ٢/٢٩٨.

(١٠) وسائل الشيعة: ٣/٤٩٧ الحديث ٤٢٧٧.

(١١) في بعض النسخ: اليمين.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٤٩٩

و النصراية «١».

و حكم الشيخ بنجاسة المجبرة «٢»، و السيد بنجاسة المخالفين «٣»، أما الخارج و الناصب و المجسم و الغالي فالظاهر عدم الخلاف في نجاستهم، و إن أقرّوا بالشهادتين.

و خالف السيد في ما لا تحلّه الحياة من الحيوانات الثلاثة، نظرا إلى أنه ليس من جملتها، و لأنه كالمأخوذ من الميتة «٤». و هما ممنوعان، و الروايات «٥» مطلقة، بل الغالب تعلّق الإصابة بالشعر و نحوه، بل فيها ما يدلّ على نجاسة شعر الخنزير «٦». و أما ما يدلّ على جواز الاستسقاء به «٧» فذلك لعدم انفعال الماء بمجرّد الملاقاة، أو لكون الاستسقاء لغير الطهارة و الشرب.

(١) وسائل الشيعة: ٢١/٤٦٤ الباب ٧٦ من أبواب أحكام الأولاد.

(٢) المبسوط: ١/١٤.

(٣) الانتصار: ٨٢، لاحظ! إيضاح الفوائد: ١/٢٧، روض الجنان: ١٦٣.

(٤) الناصريات: ١٠٠ المسألة ١٩.

(٥) انظر! وسائل الشيعة: ٣/٤١٣ الحديث ٤٠٢٠، ٤١٤ الحديث ٤٠٢٥ - ٤٠٢٨، ٤١٧ الحديث ٤٠٣٦ و ٤٠٣٨، ٤٤١ الحديث ٤١٠٨ - ٤١١٣.

(٦) انظر! وسائل الشيعة: ١٧/٢٢٧ الباب ٥٨ من أبواب ما يكتسب به، ٢٤/٢٣٧ الباب ٦٥ من أبواب الأطعمة المحرمة.

(٧) وسائل الشيعة: ١/١٧٠ الحديث ٤٢٣ و ٤٢٤، ٢٤/١٨٠ الحديث ٣٠٢٨٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٥٠١

قوله: (و الكلب و الخنزير).

أجمع الأصحاب على نجاسة غير المائي منهما، و الأخبار بها مستفيضة، مثل صحيحة ابن مسلم عن الصادق عليه السّلام عن الكلب يصيب شيئا من جسد الرجل، قال: «يغسل المكان الذي أصابه» «١».

و صحيحة علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السّلام عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فيذكر و هو في الصلاة كيف يصنع به؟ قال: «إن كان دخل في صلاته فليمض، و إن لم يكن دخل فليضح ما أصاب [من] ثوبه، إلّا أن يكون فيه أثر فيغسله» و سألته عن خنزير شرب من إناء كيف يصنع به؟ قال: «يغسل سبع مرّات» «٢».

ولا يخفى أن المتبادر كلب البرّ و خنزيره، و ربّما قيل بنجاسة كلب الماء، لشمول الاسم. و هو ضعيف. قوله: (غير اليهودي). إلى آخره.

نجاسة غير اليهودي و أخويه إجماعية، و احتجّ عليه بقوله تعالى إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ «٣» الآية. وجه الدلالة على القول بثبوت الحقيقة الشرعية واضح، و على القول

(١) تهذيب الأحكام: ٢٣ / ١ الحديث ٦١، الاستبصار: ٩٠ / ١ الحديث ٢٨٧، وسائل الشيعة: ٣ / ١٥٤ الحديث ٤٠٢٨.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢٦١ / ١ الحديث ٧٦٠، وسائل الشيعة: ٣ / ١١٧ الحديث ٤٠٣٦ مع اختلاف يسير.

(٣) التوبة (٩): ٢٨.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥٠٢

.....

بعدمه، فبقريته قوله تعالى فلا يَقْرَبُوا «١». إلى آخره، إذ لا- وجه لتفريعه على المعنى اللغوي، لعدم مناسبه للمعنى اللغوي، إذ لا يجب تنزيه المسجد الحرام عن كل مستقذر لغه.

و الاتفاق واقع على أن مع القرينة يراد المعنى الشرعي المعروف عند المشرعة، كما هو محقق و مسلم.

فإذا ثبت نجاسة المشرك ثبت غيره ممن لا نزاع فيه، لعدم القائل بالفصل.

و أيضا كل دليل دلّ على نجاسة اليهودي و أخويه و الغلاة و نحوهم، دلّ على نجاسة هؤلاء، لعدم القائل بالفصل، بل و بطريق أولى أيضا، و ستعرف الأدلة.

و أمّا اليهودي و أخواه، فالمشهور نجاستهم أيضا، بل ادّعى جماعة من الأصحاب الإجماع على نجاسة كل كافر، مثل المرتضى و الشيخ و ابن زهرة و العلامة في عدّه من كتبه «٢».

بل لم يذكر في «المختلف» هذه المسألة أصلا «٣»، فلا يكون خلاف عنده فيها مطلقا.

و المحقق في المجوسى أيضا ادّعى الإجماع «٤». و أمّا اليهودي و النصراني، فرّبما أشار في «المعتبر» إلى نوع خلاف فيهما، حيث قال:

الشيخ في كتبه حكم بالنجاسة «٥»، و للمفيد قولان: النجاسة في أكثر كتبه، و الكراهة في «الرسالة

(١) التوبة (٩): ٢٨.

(٢) الانتصار: ١٠، الناصريات: ٨٤ المسألة ١٠، الخلاف: ٧٠ / ١، غنية النزوع: ٤٤، نهاية الأحكام:

١ / ٢٧٣، منتهى المطلب: ٣ / ٢٢٢، تذكرة الفقهاء: ١ / ٦٧ و ٦٨ المسألة ٢٢.

(٣) بل ذكرها في كتاب الصيد و توابعه، باب الأظعمة و الأشربة، لاحظ! مختلف الشيعة: ٨ / ٣٣٤.

(٤) المعتبر: ١ / ٩٥ و ٩٦.

(٥) النهاية للشيخ الطوسى: ٥، المبسوط: ١ / ١٤، تهذيب الأحكام: ١ / ٢٢٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥٠٣

.....

وفيه، أن الكراهة في كلام القدماء ليست بالمعنى الاصطلاحي الجديد، بل بمعناها اللغوي، فلا يباين الحرمة و النجاسة، و لذا نرى الجماعة الذين هم في غاية البصيرة بفتاوى المفيد- مثل السيد و الشيخ و غيرهما من تلامذة المفيد- و في غاية الاعتقاد به، حتى أنه رحمه الله عندهم رئيس الشيعة و المؤسس لمذهبهم، و أعلى ممّا ذكر، بحيث لا- يمكنهم دعواهم الإجماع مع مخالفته، ادّعوا الإجماع.

و لم ينسب أحد من الفقهاء إليه المخالفة أصلا، بل نسب بعضهم إلى الشيخ في «النهاية» و ابن الجنيد الخلاف في المقام «٣».

مع أن عبارة «النهاية» صريحة في الحكم بنجاستهم «٤»، موافقا لسائر كتبه و ما ادّعى من الإجماع «٥».

نعم، فيه ما يوهم إلى الخلاف، لأنه قال: يكره أن يدعو الإنسان أحدا من الكفار إلى طعامه فيأكل معه، فإن دعاه فليأمره بغسل يديه، ثم يأكل معه إن شاء «٦».

و هذا بعد تصريحه بنجاستهم و إكثار التصريح، مثل أن قال: كلّ طعام تولّاه بعض الكفار بأيديهم و بأشروه بنفوسهم، لم يجز أكله، لأنهم أنجاس ينجس الطعام بمباشرتهم إياه «٧». إلى غير ذلك من عباراته الصريحة في هذا المقام، فضلا عن

(١) المقنعة: ٧١، نقل عن الرسالة العزبية في كشف اللثام: ١ / ٣٩٩.

(٢) المعتبر: ١ / ٩٥ و ٩٦.

(٣) نسب إليهما في مدارك الأحكام: ٢ / ٢٩٥، لاحظ! النهاية للشيخ الطوسي: ٥٨٩ و ٥٩٠.

(٤) النهاية للشيخ الطوسي: ٥.

(٥) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٢٣.

(٦) النهاية للشيخ الطوسي: ٥٨٩ و ٥٩٠.

(٧) النهاية للشيخ الطوسي: ٥٨٩.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٥٠٤

.....

المواضع الاخر، فضلا عن جميع كتبه و خصوصا مع دعاوى الإجماعات كيف يمكن حملها على الطهارة؟ و خصوصا بالنسبة إلى جميع الكفار حتى غير اليهودي و النصراني أيضا، لأن لفظ «الكفار» في كلامه مطلق، مضافا إلى السياق في عبارته، لأن النجس من الكفار غير مختص باليهودي و النصراني بالبدية.

فتعين أن مراده من الأمر بالغسل عند المؤكلة إنما هو تعيد لما ورد في بعض الأخبار «١» من الأمر بغسل اليد في مؤكلة المجوسى «٢»، لا من جهة تأثيرهم النجاسة في الطعام «٣».

مع أنهم لو كانوا ظاهرين لم يجب عليهم غسل الأيدي، كما هو القاعدة المسلمة عند الكلّ من عدم الحكم بالنجاسة إلّا باليقين بكونه نجسا.

و يظهر ممّا ذكر أن الكفار حالهم في الطهارة و النجاسة واحد عند الشيخ، من دون فرق بين أهل الكتاب و غيرهم، لأن بعض الأخبار المذكورة لم يرد إلّا في المجوسى «٤».

و فتاوى «النهاية» كلّها مأخوذة من الأخبار التي ذكرها في «التهذيب»، كما لا يخفى على المطلع.

و الغرض من هذا التّطويل عدم الاعتماد على نسبة الخلاف إلى أحد مع دعوى الإجماع، بل دعاوى إجماعات كثيرة. و الظهور من الخبر الماهر المطلع عدم الخلاف أصلا، فضلا عن الخبيرين المطلعين.

و من هذا ظهر التأمل في نسبة ابن الجنيد، إليه، إلا أنه في كثير من المقامات

(١) وسائل الشيعة: ٢٤ / ٢٠٨ الباب ٥٣ من أبواب الأتعمة والأشربة.

(٢) في (د ٢): اليهودي.

(٣) في (ف): المقام.

(٤) انظر! وسائل الشيعة: ٣ / ٤١٩ الباب ١٤ من أبواب النجاسات.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥٠٥

.....

وافق العامة، و اختار طريقتهم حتى في مثل حجية القياس الذي حرمة العمل به من ضروريات مذهب الشيعة الآن، يحكم كل موافق و مخالف أنها مذهب الشيعة.

و مما ينادى بذلك أن ما نقل من عبارته الدالة على طهارتهم، و بسببه نسب هذا القول إليه أنه قال في مختصره: و لو تجنب من أكل ما صنعه أهل الكتاب من ذبائحهم و في آيتهم، و كذلك ما صنع في أواني مستحل الميتة و مؤاكلتهم، و ما لم يتيقن طهارة أوانيهم و أيديهم كان أحوط «١»، انتهى.

و هذا صريح في الحكم بحلية ذبيحة أهل الكتاب أيضا، و سيجيء في موضعه أنه ليس مذهب الشيعة.

و في «المدارك» نسب إلى ابن أبي عقيل القول بعدم نجاسة أسآرهم «٢».

و فيه، أنه لم يقل بانفعال الماء القليل مطلقا، و لذا قال بعدم نجاسة خصوص الأسآر، فإنه ينادى بأنه لم يقل بطهارتهم، و لذا لم ينسب إليه القول بطهارتهم، إذ لا يحسن أن يقول أحد: أن سور المؤمن طاهر.

بل لم يظهر من ابن الجنيد أيضا القول بطهارتهم، إذ الذي ظهر من كلامه طهارة ما صنعه أهل الكتاب كطهارة ما صنع في أواني مستحل الميتة، و هما مما لا نزاع لأحد فيه، لعدم اليقين بالنجاسة، بل صرح الفقهاء بطهارة أواني الكفار و أمثالها. نعم، مظنة النجاسة و تهمتها موجودتان، و هما يقتضيان الاحتياط خاصة، كما ذكره.

إذا عرفت ما ذكرنا، لم يظهر خلاف به أصلا، و لذا لم يعد المحققون هذه المسألة خلافيه، بل و ادعوا الإجماع.

(١) نقل عن مختصره في الحقائق الناضرة: ٥ / ١٦٢ و ١٦٣.

(٢) مدارك الأحكام: ٢ / ٢٩٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥٠٦

.....

بل الظاهر كون الشيعة معروفين بالحكم بنجاستهم في الأعصار و الأمصار، و أنهم كانوا يجتنبون من مساورتهم، بحيث صار شعارا للشيعة و من خواصهم، يعرف ذلك الخاصية و العامة و أهل الذممة بأجمعهم، حتى النساء و الأطفال منهم، و من العامة و الخاصية يعرفون ذلك.

و الأخبار الدالة على نجاستهم كثيرة، منها صحاح، كما اعترف به المصنف، مثل صحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام عن رجل صافح مجوسيا، قال: «يغسل يده و لا يتوضأ» «١». و التقريب سيجيء.

مضافا إلى القاعدة المسلمة عند الفقهاء المرعية في أدلة الفقه من أوله. إلى آخره. و هي أنه خرج ما خرج بالإجماع و بقي الباقي، مضافا إلى قولهم عليهم السلام: «كلّ يابس ذكي» (٢).

و هو أيضا مرعى في الأخبار الدالة على النجاسة التي هي مثل المقام، من دون تأمل من أحد، فلا يقال: كما جاز التخصيص جاز حمل الأمر على الاستحباب، مضافا إلى أن الفحول تلقوا بالقبول أنه ما من عام إلا و قد خصّ. و لم يقل أحد في الأمر: ما من أمر إلا أنه على الاستحباب، على «٣» أن أهل العرف بناؤهم ليس إلا على التخصيص، كما حَقَّقنا «٤»، و هو ظاهر. مع أنه كما لم يقل أحد بوجوب الغسل يابسا لم يقل باستحبابه أيضا كذلك. مع أن القديمين لم يقولوا به، كما لا يخفى ممّا نقل عنهما «٥».

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٦٣ الحديث ٧٦٥، وسائل الشيعة: ٣/ ٤١٩ الحديث ٤٠٤٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ٤٩ الحديث ١٤١.

(٣) في (ف) و (ز) و (١) و (ط) و (د) (١): مع.

(٤) الفوائد الحائرية: ١٩٨ و ١٩٩.

(٥) نقل عنهما في مدارك الأحكام: ٢/ ٢٩٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٥٠٧

.....

مع أن الإجماع و النصّ المذكورين، لعلّهما وصلا حدّ الضرورة في غير الميتة. بل بهما أبطلوا رأى العلامة فيها، و أين واحد منهما من الحكم باستحباب الغسل يابسا؟ ممّا لم يذهب إليه أحد، فضلا عن اجتماعهما، فضلا عن اجتماع جميع ما ذكر و سيذكر.

و ممّا ذكر ظهر التقريب في الصحاح الآتية، ممّا هي مثل هذه الصحيحة فتدبر «١».

و صحيحته الاخرى عن الصادق عليه السلام «٢» عن آنية أهل الذمّة، فقال: «لا تأكلوا في آنتهم و لا من طعامهم الذى يطبخون و [لا فى] آنتهم التى يشربون منها» «٣» الحديث.

و الظاهر أن المراد آنتهم التى يأكلون منها، بقرينة ذيل الحديث، و التقريب عرفت، مضافا إلى أن المنع من طعامهم للعلم العادى بالمباشرة، أو الظنّ المتأخّر له، فلو كانوا طاهرين، لما كان للمنع وجه أصلا.

و لذا لم يرد منع عن الذى يطبخه من قال بطهارة المنى و رشاشة البول و الدم، و أمثال ذلك.

و كذا من لم يبال منها، فلا يرد أن أمثال هذه الأخبار غير باقية على ظواهرها، لعدم اليقين بالمساورة برطوبة، و كلّ شىء طاهر حتى تعلم أنه نجس، لأنّ النجاسة ثبوتها من أمر الشارع بالاجتناب، كما هو الحال فى نجاسة الرطوبة التى تخرج من مخرج البول بعده إلا أن يستبرئ، و أمثال ذلك، فلو لم يكن البول نجسا، لما أمر بالاجتناب عن تلك الرطوبة.

(١) لم ترد فى (د) ٢) من قوله: و التقريب. إلى قوله: فتدبر.

(٢) فى المصدر: سألت أبا جعفر عليه السلام.

(٣) الكافي: ٦/ ٢٦٤ الحديث ٥، وسائل الشيعة: ٣/ ٥١٧ الحديث ٤٣٣٧ مع اختلاف يسير.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٥٠٨

.....

و كذا الحال في أمثالها، و منها المقام، فإنّ النصوص صحيحة، و الأوامر بالاجتناب واضحة، و الأصحاب فهموا منها النجاسة. و خروج بعض الأخبار عن الحجية في بعض المقامات لا يقتضى خروج الكلّ، فتأمل جدًّا «١»! و صحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام أنّه لا يصلّي في ثياب اليهودى و النصرانى، و قال: «لا يأكل المسلم مع المجوسى فى قصعة واحدة، و لا يقعد على فراشه و لا يصفحه». إلى أن قال: «و إن اشترى - أى ثوبا - من نصرانى فلا يصلّي فيه حتى يغسله» «٢».

و صحيحة الاخرى عنه عليه السلام عن مؤاكلة المجوسى فى قصعة واحدة، و أرقد معه على فراش واحد و اصفحه؟ فقال: «لا» «٣».

و حسنة سعيد الأعرج عن الصادق عليه السلام عن سؤر اليهودى و النصرانى فقال:

«لا» «٤». و الصدوق رواها فى الموتى «٥».

و رواية هارون بن خارجه عن الصادق عليه السلام عن أكل طعام المجوسى فقال:

«لا» «٦».

و رواية أبى بصير عن الباقر عليه السلام فى مصافحة المسلم اليهودى و النصرانى،

(١) لم ترد فى (د ٢) من قوله: و الظاهر. إلى قوله: فتأمل جدًّا.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٦٣ الحديث ٧٦٦، و سائل الشيعة: ٣/ ٤٢١ الحديث ٤٠٤٩ مع اختلاف يسير.

(٣) الكافي: ٦/ ٢٦٤ الحديث ٧، و سائل الشيعة: ٣/ ٤٢٠ الحديث ٤٠٤٥.

(٤) الكافي: ٣/ ١١ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ١/ ٢٢٣ الحديث ٦٣٨، الاستبصار: ١/ ١٨ الحديث ٣٦، و سائل الشيعة: ٣/ ٤٢١ الحديث ٤٠٤٧.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٢١٩ الحديث ١٠١٤، و سائل الشيعة: ٢٤/ ٢١٠ الحديث ٣٠٣٦٣.

(٦) الكافي: ٦/ ٢٦٤ الحديث ٨، و سائل الشيعة: ٣/ ٤٢٠ الحديث ٤٠٤٦.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٥٠٩

.....

قال: «من وراء الثياب، فإن صافحك بيده فاغسل يدك» «١».

و رواية سماعه عن الصادق عليه السلام عن طعام أهل الكتاب و ما يحل منه، قال:

«الحبوب» «٢».

و صحيحة قتيبة الأعشى عن الصادق عليه السلام و قد ذكر له قول الله تعالى الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَ طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ «٣» فقال عليه السلام: «كان أبى يقول: إنّما هى الحبوب و أشباهها» «٤».

و رواه فى «الاستبصار» أيضا بطريق صحيح، و فى «الكافي» أيضا رواها عن قتيبة عنه عليه السلام بطريق آخر «٥».

و رواية أبى الجارود عن الباقر عليه السلام عن قول الله تعالى وَ طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَ طَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ «٦»، فقال:

«الحبوب و البقول» «٧».

إلى غير ذلك من الأخبار و الإجماعات المنقولة، و طريقة الشيعة المعروفة جابرة لضعف السند الضعيف، و عاضدة لدلالة الظاهر.

مع أنّ الصحاح أيضا يجبر السند، و قوّة دلالة المنجبر تزيد قوّة دلالة الصحاح، و كثرة الأخبار أيضا من جملة الجوابر و المعاضدات.

و يعضد الكل أيضا ما ورد عنهم عليهم السلام من الأمر بأخذ ما خالف العامة و أنه

- (١) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٦٢ الحديث ٧٦٤، وسائل الشيعة: ٣/ ٤٢٠ الحديث ٤٠٤٤.
- (٢) الكافي: ٦/ ٢٦٣ الحديث ١، تهذيب الأحكام: ٩/ ٨٨ الحديث ٣٧٥، وسائل الشيعة: ٢٤/ ٢٠٣ الحديث ٣٠٣٤٦، ٢٠٤ الحديث ٣٠٣٤٧.
- (٣) المائدة (٥): ٥.
- (٤) تهذيب الأحكام: ٩/ ٦٤ الحديث ٢٧٠، وسائل الشيعة: ٢٤/ ٢٠٥ الحديث ٣٠٣٤٩.
- (٥) الكافي: ٦/ ٢٤٠ الحديث ١٠، الاستبصار: ٤/ ٨١ الحديث ٣٠٣، وسائل الشيعة: ٢٤/ ٢٠٥ الحديث ٣٠٣٤٩.
- (٦) المائدة (٥): ٥.
- (٧) الكافي: ٦/ ٢٦٤ الحديث ٦، وسائل الشيعة: ٢٤/ ٢٠٤ الحديث ٣٠٣٤٨.
- مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥١٠
- .....

الرشد «١»، و أمثالهما من العبارات، و ينادى بذلك الاعتبار أيضا.

و يعضد الكل أيضا ما ورد من الأمر بأخذ ما اشتهر بين الأصحاب «٢».

و يعضده أيضا ما ورد من الأمر بأخذ ما وافق الكتاب «٣»، إذ عرفت أن الحلال من طعام أهل الكتاب هو البر و أمثاله، مضافا إلى قوله تعالى إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ «٤».

و قد عرفت دلالة على نجاسة المشرك، و المجوس مشركون لقولهم بالأهرمن و يزدان، و النور و الظلمة.

و أما اليهود و النصارى، فلقوله تعالى سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ «٥» عقيب حكاية قول اليهود عَزَّيْرُ ابْنِ اللَّهِ «٦»، و النصارى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ «٧»، مع أن المشركين كانوا يقولون: هُوَ لَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ.

و أين هذا من قول من يقول: شفيعنا عند الله هو ابنه المتكون منه؟! تعالى الله عنه، مع أنه تعالى قال لعيسى أ أَنْتَ قُلْتَ لِلدَّاسِ اتَّخِذُونِي وَ أُمِّي إِلَهَيْنِ «٨».

و هذا نص في أنهم كانوا يجعلونهما إلهين، و كان النصارى يقولون بأنه ثالث ثلاثة، فيشير إلى أن اليهود يقولون بأنه ثاني اثنين، لأن قولهما في المسيح و عزيز على نهج واحد، و هو كونهما ولدين له تعالى.

(١) الكافي: ١/ ٦٧ الحديث ١٠، من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٥ الحديث ١٨، تهذيب الأحكام: ٦/ ٣٠١ الحديث ٨٤٥، وسائل الشيعة: ٢٧/ ١٠٦ الحديث ٣٣٣٣٤.

(٢) الاحتجاج: ٣٥٥ و ٣٥٦، وسائل الشيعة: ٢٧/ ١٢٢ الحديث ٣٣٣٧٦.

(٣) الكافي: ١/ ٦٩ الحديث ١، وسائل الشيعة: ٢٧/ ١٠٩ الحديث ٣٣٣٤٣.

(٤) التوبة (٩): ٢٨.

(٥) التوبة (٩): ٣١.

(٦) التوبة (٩): ٣٠.

(٧) التوبة (٩): ٣٠.



(٨) المائدة (٥): ١١٦.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥١١

.....

مع أن إطلاق لفظ «المشرك» على ما فعلا إن لم يكن حقيقة لا جرم يكون مجازا، ولذا قالوا: ثالث ثلاثة أيضا، والمجاز هنا استعارة، لأن العلاقة المشابهة.

فلا بد من كون المشابهة في جميع الصفات و الخصال، لأن أقرب المجازات حجة، أو خصائص الكفر و أحكامه المشهورة المعروفة. و نجاسة الكافر من أحكامه المشهورة المعروفة، على أن ما ذكر يصلح للأوقية و الأرجحية، سيما مع ضميمته ما ذكرنا في حلية طعام الذين اوتوا الكتاب.

و ما ذكر من أنه لا وجه لاختصاص البر و أمثاله، ستعرف الجواب عنه فتأمل جدا! حجة القول بالطهارة على ما اختاره المصنف، و إلا فقد عرفت أنه لم يظهر بها قائل ممن تقدم عليه، و إن كان يظهر من صاحب «المدارك» ميل ما إليها «١».

و كيف كان، حجة هذا القول هو الأصل، و قوله تعالى وَ طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ «٢» لشموله ما باشروه و غيره، و تخصيصه بالحبوب و نحوها خلاف الظاهر، لاندارجها في الطيبات، و لأن ما بعده و هو طَعَامُكُمْ شامل للجميع قطعاً، و لانتفاء الفائدة في تخصيص أهل الكتاب بالذكر، فإن سائر الكفار أيضا كذلك، و للأخبار:

مثل صحيحة العيص عن الصادق عليه السلام عن مؤاكلة اليهودى و النصرانى، فقال: «لا بأس إذا كان من طعامك» «٣».

و صحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام عن اليهودى و النصرانى

(١) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٩٧.

(٢) المائدة (٥): ٥.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٢١٩ الحديث ١٠١٦، تهذيب الأحكام: ٩/ ٨٨ الحديث ٣٧٣، وسائل الشيعة: ٢٤/ ٢٠٩ الحديث ٣٠٣٦١.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥١٢

.....

يدخل يده في الماء، أ يتوضأ منه للصلاة؟ قال: «لا، إلا أن يضطر إليه» «١».

و صحيحة إبراهيم بن أبى محمود أنه قال للرضا عليه السلام: الجارية النصرانية تخدمك و أنت تعلم أنها نصرانية لا تتوضأ و لا تغتسل من جنابة، قال: «لا بأس، تغسل يديها» «٢». إلى غير ذلك من الأخبار.

و الجواب عن الأصل، أنه يعدل عنه بالدليل، و قد عرفت الأدلة.

و عن الآيه، قد عرفت أن المراد من الطعام الحبوب و أشباهها بالنصوص الكثيرة المعتبرة من أهل البيت عليه السلام «٣» و هم أدرى بما فى البيت.

فلا يجوز الرد على أخبارهم المعتبرة بوجه كثيرة- من صحة السند، و عمل الأصحاب، و مخالفة العامة، و غير ذلك مما عرفت- بما ذكر من الوجوه الواهية، مضافا إلى أن الطعام ليس مطلق المأكول، بل الحنطة كما يظهر من استعمال العرب الشائع المتداول، و فى اللغة أيضا كذلك.

و فى «المجمل» قال: قال بعض أهل اللغة: الطعام البرّ خاصة، و ذكر حديثا يشهد على ذلك «٤».

و في «الصحاح»: ربّما خص اسم الطعام بالبرّ، و كلّ ما يؤكل «٥».  
و في «المغرب»: الطعام اسم لما يؤكل، و قد غلب على البرّ «٦».  
و لأجل ذلك ذكر المحاملي و الأقطع في كتابيهما الخلاف بين الشافعي

- 
- (١) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٢٣ الحديث ٦٤٠، وسائل الشيعة: ٣/ ٤٢١ الحديث ٤٠٤٨.  
(٢) تهذيب الأحكام: ١/ ٣٩٩ الحديث ١٢٤٥، وسائل الشيعة: ٣/ ٤٢٢ الحديث ٤٠٥٠.  
(٣) لاحظ! وسائل الشيعة: ٢٤/ ٢٠٣ الباب ٥١ من أبواب الأطحمة و الأشربة.  
(٤) مجمل اللغة: ٣/ ٣٢٣.  
(٥) لاحظ! الصحاح: ٥/ ١٩٧٤.  
(٦) المغرب: ٢/ ١٤.  
مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٥١٣  
.....

---

و أبى حنيفة في الوكيل بشراء الطعام، هل يختص بالحنطة أو بها و بدقيقها؟ قال الأقطع: الأصل في ذلك أنّ الطعام المطلق اسم للحنطة و دقيقها «١».

مع أنّك عرفت التفسير عن أهل البيت عليهم السلام، بل عرفت أنّه ليس بتفسير، بل هو المطابق لظاهر الآية من لفظ «الطعام».  
و ما ذكر من أنّ الحبوب و نحوها داخلة في الطيبات، ففيه أنّه من أين علم أنّه من الطيبات؟ مع أنّه في الظن مباشرتهم للطوبه، بل تهمه المباشرة لا شبهة فيها، و هي تكفي للتأمل و عدم العلم بكونها من الطيبات.  
و كون الأصل في الأشياء الطهارة حتّى تعلم خلافه، إنّما ظهر ذلك على الفقهاء من الأدلة التي وصلت إليهم.  
و مع ذلك في كثير من المقامات ورد حديث أو آية تدلّ على الطهارة.  
بل الرواة ما كانوا يعرفون، و لذا كانوا يسألون، و من هذا ما سألوا عن خياطة اليهودي و النصراني و أمثاله مثل الثوب الذي يشتري و لم يعلم ممّن هو؟  
و غير ذلك ممّا لعله لا يخفى.

و أيضا من جملة أسباب عدم بدهاء حليّة طعامهم عدم معلوميّة كفيّة كسبهم، و أنّه بعنوان الحليّة أو الحرمة، لأنهم لا يتشرعون بشرعنا، و لا يحللون حلالنا و لا يحرمون حرامنا، و لا يمشون على طريقنا و أحكامنا.  
و أيضا ربّما كان أكل طعامهم مورثا للميل و المادة المنهى عنها، و لذا قال:  
وَ طَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ، إلى غير ذلك من أسباب عدم معلوميّة الطيب في صدر الإسلام، و زمان تغير الأحكام و جريان النسخ، و بقاء التزلزل و عدم الانقطاع على أمر.

- 
- (١) نقل عنهما في منتهى المطلب: ٣/ ٢٢٤ مع اختلاف يسير.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٥١٤  
.....

و أيضا ريمًا كانت هذه الأموال في أيديهم من الله، أو من الإمام عليه السلام، أو المسلمين، أو ممن أخذوا منه. وفي أمثال زماننا إذا صار الحكم معروفًا مضبوطًا، لا يلزم أن يكون في بدو الأمر أيضًا كذلك، وإلا لزم بطلان جميع أدلتنا على الأحكام الشرعية الثابتة علينا.

مع أن البديهيّات التي لا خفاء في بدايتها الآن قد كثر ورودها في الأخبار بحيث لا يكاد يحصى. ومن ذلك قوله تعالى أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ «١» وقوله تعالى وَطَعَامُكُمْ حَلَّلَهُمْ «٢» إلى غير ذلك.

هذا كله، مع عدم معلوميّة معنى «الطيبات» الآن لنا حتّى نعترض بأمثال هذه الاعتراضات، على أن ما باشروه برطوبة إن كان داخلا في الطيبات، فلا وجه لذكره على حدة، وإلا لكان خبيثًا، فكيف يكون حلالًا؟ فما هو جوابكم فهو جواب الخصم.

و أمّا وجه التخصيص بأهل الكتاب، فلا بدّ أهل المدينة كانوا أهل الكتاب، و لغير ذلك من الوجوه التي ذكرت في مقام المنع عن حجّية مفهوم الوصف، و هو و غيره مسلمون لعدم حجّية أمثال هذا المفهوم، محتجّين بأنّ إثبات الشيء لا ينفي ما عداه. و ما ذكره المستدلّ هو بعينه متمسك من يقول يكون مفهوم الوصف حجّية.

مع أنّه لو كان المراد أعم ممّا باشروه برطوبة، لا جرم يكون المراد أعم ممّا باشروه برطوبة نجسة، مثل الخمر، و أثر رطوبات الخنزير، أو البول و المنى، أو غير ذلك.

و كذا إذا كان المراد من الطعام أعمّ من الحنطة يشمل الميتة و غيرها ممّا هو

(١) المائدة (٥): ٥.

(٢) المائدة (٥): ٥.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥١٥

.....

طعامهم، و التخصيص خلاف الأصل و الظاهر، سيّما بهذا القدر «١».

على أنّه لو كان المراد إظهار طهارتهم، فلا وجه لذكر الطعام و التخصيص به، فيظهر منها أنّ غير الطعام ليس كذلك، فدلالته على النجاسة أظهر.

مع أنّ ذكر الطعام لا يظهر منه إلاّ كونه من حيث أنّه طعام، كما يفهم أهل العرف و الذهن السليم.

و أمّا كونه باشره رطوبة منهم على سبيل اليقين، و أنّ المراد إظهار خصوص حال حصول ذلك اليقين لا غير، لأنّ الغير على زعمه داخل في الطيبات بحيث لا يجوز ذكره ثانيا. ففيه ما فيه، لأنّ ما ذكر ليس من المقصود في شيء، لأنّ الطعام من حيث أنّه طعام حلّيته لا حاجة إلى ذكرها على توهم المستدلّ، بل من حيث احتمال عروض الرطوبة، بل و ظلّ عروض الرطوبة أيضا لا حاجة إلى الذكر، لظهور ذلك من الخارج، و لعدم الاختصاص بأهل الكتاب.

فيظهر من كلامه أنّ الغرض من الآية ليس إلاّ إظهار حكم خصوص العلم بالمباشرة بالرطوبة، و أنّ المقصود إظهار طهارتهم من حيث هي هي، و إظهار غير هذه الحالة لا وجه له.

ففيه ما ذكرنا أنّ ما هو المقصود لم يتعرّض لذكره أصلا، و ما تعرّض لذكره ليس من المقصود في شيء، و فيه ما فيه.

مع أنّ الظاهر من قوله تعالى وَطَعَامُكُمْ حَلَّلَهُمْ أنّ المراد أهل الذمّة من أهل الكتاب، فإنّ أهل الحرب منهم يحرم عليهم أن يأكلوا طعام أهل الإسلام، فضلا عن المشركين من أهل الحرب، فيصير وجهها للتخصيص بأهل الكتاب.

و إن قال بعدم الاختصاص بأهل الكتاب، بل هو حلال على أهل الحرب

(١) في (د ١، ٢) و (ف) و (ز ١) و (ط) زيادة: مع عدم قرينه في المقام بخلاف ما إذا كان المراد ما ذكرنا.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٥١٦

.....

أيضا مطلقا، فيرد عليه أنه أي فائدة في تخصيص أهل الكتاب بالذكر؟ فما هو جوابه في هذا فهو الجواب لنا، فتأمل جدا! و أيضا ما ذكره من أن طَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ أَعْمَ، بناء على الظهور من الخارج، أن الكلّ حلال لهم. ففيه، أن ظهور شيء من الخارج لا يقتضى دخوله في هذه الآية، إذ كثير من المحللات للطرفين غير مذكور في الآية، مع أن المعلومية من الخارج يقتضى عدم الدخول فيها على ما توهمت، لأنه من الطيبات قطعاً.

و بالجملة، غير خفي على المتأمل أن الآية ظاهرة في عدم طهارتهم، كما أظهر ذلك أئمتنا عليهم السلام في أخبار معتبرة كثيرة (١)، و صارت طريقة الشيعة المعروفة عند المسلمين و أهل الذمة حتى نساءهم و أطفالهم، و اتفقت عليه فقهاء الشيعة، و تطابقت أخبارهم. و أما الأخبار الظاهرة في طهارتهم، و عدم البأس أصلاً من مساورتهم، أو بعد غسل اليد، فبعد ما عرفت كيف يبقى التأمل في كونها محمولة على التقية؟ لأنها نظير ما ورد في الأخبار من الأمر بالقياس الحرام و كونه حلالاً (٢)، و ما ورد من غسل الرجلين في الوضوء (٣) و نحوهما (٤).

و من العجائب استدلال القائل بالطهارة (٥)، بمثل صحيحة إبراهيم بن أبي محمود (٦)، مع أن الرضا عليه السلام لم يكن له جارية نصرانية، كما لا يخفى على المطلع بأحواله.

(١) انظر! وسائل الشيعة: ٣/ ٤١٩ الباب ١٤ من أبواب النجاسات، ٢٤/ ٢٠٦ - ٢١٠ الباب ٥٢ - ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة.

(٢) انظر! وسائل الشيعة: ٢٧/ ٥٢ الحديث ٣٣١٨٨.

(٣) وسائل الشيعة: ١/ ٤٢١ الحديث ١١٠٠ - ١١٠٢.

(٤) وسائل الشيعة: ٦/ ٦٠ الباب ١٢ من أبواب القراءة في الصلاة.

(٥) لاحظ! مدارك الأحكام: ٢/ ٢٩٧ و ٢٩٨.

(٦) تهذيب الأحكام: ١/ ٣٩٩ الحديث ١٢٤٥، و وسائل الشيعة: ٣/ ٤٢٢ الحديث ٤٠٥٠.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٥١٧

.....

مع أنه كيف يقول: «لا بأس، تغسل يديها»؟ مع أمرهم عليهم السلام في كثير من أخبارهم بالتجنب عما مسه أهل الذمة عن غسلتهم، و عن رشاشه غسلتهم (١)، و أمثال ذلك. و حاشاهم أن يكونوا ممن يأمر الناس بالبر و ينسى نفسه، و ممن يقول ما لا يفعل، و غير ذلك من أمثال الذموم الواردة منهم.

و صحيحة العيص ربما كانت ظاهرة في نجاستهم لقول المعصوم عليه السلام: «لا بأس إذا كان من طعامك» (٢) إذ لو كانوا طاهرين، لما كان للشرط وجه، بل كان اللازم إظهار حلية طعامهم.

مع أنه سأل الصادق عليه السلام - بعد السؤال المذكور - عن مؤكلة المجوسى، فقال:

«إذا توضأ فلا بأس» (٣) فلم يشترط فيه كونه من طعام المخاطب، كما أنه لم يشترط في اليهودى و النصرانى التوضؤ، فتأمل جدا! و أما

صحيحة على بن جعفر فصدرها أنه سأل أخاه عليه السلام عن النصراني يغتسل مع المسلم في الحمام، قال: «إذا علم أنه نصراني اغتسل بغير ماء الحمام، إلّا أن يغتسل وحده على الحوض فيغسله ثم يغتسل» (٤).  
 وهذا صريح في نجاستهم مع المبالغة فيها، لأن المراد أنه لا يغتسل مع النصراني، إلّا أن يغتسل النصراني و يبقى هو وحده، فيغسل الحوض من جهة غسل النصراني منه، ثم يغتسل من ماء الحمام. مضافا إلى أنه روى غير مرّة عن أخيه عليه السلام ما دلّ على نجاستهم، منها ما ذكرناه سابقا «٥». وكذلك قوله: «لا» في

(١) راجع! وسائل الشيعة: ٣/ ٤١٩ الباب ١٤ من أبواب النجاسات.

(٢) وسائل الشيعة: ٢٤/ ٢٠٩ الحديث ٣٠٣٦١.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٢١٩ الحديث ١٠١٦، تهذيب الأحكام: ٩/ ٨٨ الحديث ٣٧٣، وسائل الشيعة: ٢٤/ ٢٠٩ الحديث ٣٠٣٦١.

(٤) تهذيب الأحكام: ١/ ٢٢٣ الحديث ٦٤٠، وسائل الشيعة: ٣/ ٤٢١ الحديث ٤٠٤٨.

(٥) راجع! الصفحة: ٥٠٨ من هذا الكتاب.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥١٨

.....

القدر الذي استدللّ به المستدلّ يدلّ على النجاسة.

و أما قوله: «إلّا أن يضطرّ إليه» فدلالته على الطهارة فرع انفعال الماء القليل.

و مع ذلك ربّما كان المراد من الضرورة التقيّة، على ما استعرف في مبحث انفعال الماء القليل، إذ لو كان النصراني طاهرا لم يكن في المنوع السابقة والتشديدات وجه.

مع أنّ قوله عليه السلام: «إلّا أن يضطرّ إليه» أيضا ظاهر في أنّه ممنوع إلّا إذا حصل الاضطرار، و معلوم أنّ الضرورات تبيح المحظورات، و لو لم يكن محظورا لما توقّف رفعه على الضرورة.

و ممّا يعين حمل ما دلّ على الطهارة على التقيّة مضافا إلى الامور الكثيرة السابقة- أنّه يظهر من الأخبار الدالّة على النجاسة أنّهم يردّون على العامة و أنّهم يقولون بطهارتهم من جهة قوله تعالى وَ طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ «١» على حسب ما استدللّ المستدلّ و غير ذلك، فتأمل جدّا «٢»! و يؤيّد أيضا ما دلّ على الطهارة ربّما يظهر منه اضطراب منهم عليهم السلام مثل صحيحة على بن جعفر، و صحيحة العيص على تقدير كون المراد طهارتهم.

و صحيحة إسماعيل بن جابر أنّه قال للصادق عليه السلام: ما تقول في طعام أهل الكتاب؟ فقال: «لا تأكله»، ثمّ سكت هنيئة و قال: «لا تأكله»، ثمّ سكت هنيئة و قال: «لا تأكله، و لا تتركه تقول: إنّه حرام و لكن تتركه تنزّها عنه، إنّ في آنيتهم الخمر و الخنزير» «٣».

(١) المائدة (٥): ٥.

(٢) في (د ٢) و (د ١): فتأمل تجد.

(٣) الكافي: ٦/ ٢٦٤ الحديث ٩، تهذيب الأحكام: ٩/ ٨٧ الحديث ٣٦٨، المحاسن: ٢/ ٢٤٢ الحديث ١٧٤٩، وسائل الشيعة: ٢٤/ ٢١٠

الحديث ٣٠٣٦٦ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥١٩

.....

و لو لم يكن المقام، مقام الاضطراب و يكونون طاهرين واقعا، لما صدر عنهم عليهم السلام ما صدر، مع كون الأصل طهارة الأشياء حتى يحصل اليقين بالنجاسة.

بل ورد عنهم عليهم السلام منع نقض اليقين بغير اليقين «١»، و لهذا حكموا بطهارة طعام مستحل الميتة و مستحل ذبائح أهل الكتاب و مستحل الأرنب و أمثاله، و المجانين و الأطفال، و أمثال ذلك.

بل ورد عدم البأس عن اللباس الذي يلبسه اليهودى و النصرانى، بل نهوا عن غسله من جهة لبسهم إياه حتى يحصل اليقين بأنهم نجسوه، إلى غير ذلك «٢».

و مما يؤيده الإجماع على نجاسة الناصبى، و الأخبار أيضا، مع أن اليهود و النصارى يظهرن عداوة الرسول صلى الله عليه و آله و سلم و أهل البيت عليهم السلام أشد عداوة، سيما اليهود، بل يقولون فى شأنهم ما ليس لسمع طاقة السماع.

و مما يؤيد، بل يدل أن قدماء فقهاءنا و المتأخرين منهم مع غاية اختلاف مذاقهم و أفهامهم و سلالتهم مع اطلاعهم على الآيات و الأخبار و كونهم المفسرين لهما و المطلعين و المضطلعين الماهرين فيها، اتفقوا كمال الاتفاق على النجاسة، مع كونها خلاف الأصل و الأخبار الصريحة فى الطهارة.

و صار اتفاقهم عليها شعارا للشيعة، يعرفه كل من له خبرة، بل و من ليس له فهم من النساء البله و الصبيان بلا ريبه، و سيجىء فى مبحث نجاسة الخمر، و مباحث المياه و الأسار و غيرهما ما له دخل بالمقام.

ثم اعلم! أن الذى تولد من الكافر و لم يبلغ، أو بلغ مجنونا، نجس عند

(١) راجع! وسائل الشيعة: ١/ ٢٤٥ الحديث ٦٣١.

(٢) لاحظ! وسائل الشيعة: ٣/ ٥١٨ الباب ٧٣، ٥٢١ الباب ٧٤ من أبواب النجاسات.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥٢٠

.....

الأصحاب، على ما يظهر من كلام جماعة منهم «١» من ذكرهم الحكم جازمين غير متعرضين للدليل و لا- تأمّل، كما هو الشأن فى المسائل التى لا مجال للاحتمال عندهم فيها، إلّا أن العلماء فى «النهاية» قال: الأقرب فى أولاد الكفار التبعية لهم «٢»، انتهى.

و ربما يظهر من هذا عدم الإجماع عنده، فإن لم يكن إجماع يشكل الحكم بذلك، إلّا أنه يشكل مخالفة مثله أيضا، لأصالة الطهارة، و عدم اطلاعنا على خبر يدل على التبعية، و من أن هذا الاتفاق فى الحكم لا يكون خاليا عن منشأ بحسب الظاهر.

و ربما استدلل على ذلك بكونه حيوانا متفردا من حيوانين نجسين، يعنى أن أصله نجس و هو متكوّن منه، قال فى «الذكري»: المتولد من الكلب و الخنزير نجس فى الأقوى لنجاسة أصلية «٣». و كذلك قال الشهيد الثانى، حتى أنه صرح بعدم الفرق بين موافقته

لأحدهما فى الاسم و مباينته «٤»، و كذلك صرح فى «المنتهى» و «النهاية»، و إن استشكل فى صورة المباينة للأصل السالم «٥».

و لا يخفى قوة وجه الإشكال، لكن الاستدلال المذكور مع عدم معلومية التمامية لا يجرى فى المقام، لأن منشأ النجاسة هو الكفر، و هو أمر عارضى يزول بمجرد الإسلام، لا ربط له أصلا بالطفل و المجنون.

بل فى الأخبار: «أن كل مولود يولد على الفطرة» «٦». الحديث.

(١) منهم العلماء فى تذكرة الفقهاء: ١/ ٦٨ المسألة ٢٢، ذكرى الشيعة: ١/ ١١٩، لاحظ! الحدائق الناضرة: ٥/ ١٩٧.

(٢) نهاية الأحكام: ٢٧٤ / ١.

(٣) ذكرى الشيعة: ١١٨ / ١.

(٤) روض الجنان: ١٦٣.

(٥) منتهى المطلب: ٢١٣ / ٣، نهاية الأحكام: ٢٧١ / ١.

(٦) من لا يحضره الفقيه: ٢٦ / ٢ الحديث ٩٦، علل الشرائع: ٣٧٦ الحديث ٢، عوالي اللآلى: ١ / ٣٥ الحديث ١٨، وسائل الشيعة: ١٥ / ١٢٥

١٢٥ الحديث ٢٠١٣٠ مع اختلاف يسير.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٥٢١

.....

إذا كان أحد والديه مسلماً يكون تابعا للأشرف عندهم، على ما هو الظاهر منهم، للأصل وغيره من الإجماع والأخبار. وأما الحيوان المتولد من الطاهر والنجس فإنه يتبع الاسم، على ما هو الظاهر من الأصحاب. قوله: (خلافاً للقديمين). إلى آخره.

قد عرفت عدم ظهور خلاف منهما أصلاً، لو لم يظهر وفاقهما، فإذا لم يظهر خلافهما أصلاً، فكيف يكون منشأ خلافهما قوله تعالى وَ طَعَامُ الَّذِينَ «١» الآية و الصحاح التي ذكرها؟ و عدم صراحة الآيتين، إذ كل ذلك لا اطلاع لهما عليه، ولا نسبه أحد إليهما ولا إلى واحد منهما، و حاشاهما عن أمثال ما ذكر، لما عرفت ما فيها، مما هو في غاية الظهور. قوله: (و في هذه الأخبار). إلى آخره.

فيه أيضاً ما فيه، لأنه أنكر نجاستهم الثابتة من الأدلة المشهورة التي عرفت.

و أما الأخبار المعارضة، فهي محمولة على التقية من دون مناسبة للخبث الباطني لما ورد فيها. مع أن كثيراً من المسلمين أخبث منهم باطنا بالنصوص و الاعتبار، و لم يرد فيهم ما ورد في هؤلاء. نعم، الناصبي منهم ورد فيهم.

و جواز الاسترضاع لا يدل على الطهارة، فضلاً عن مقاومته أدلة النجاسة له.

ثم اعلم! أن الظاهر من الأصحاب أن ولد الكافر المحكوم بنجاسته إذا سباه المسلم يطهر بتبعيته السابي «٢».

(١) المائدة (٥): ٥.

(٢) لاحظ! مدارك الأحكام: ٢ / ٢٩٨ و ٢٩٩، الحدائق الناضرة: ٥ / ٢٠١ و ٢٠٢.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٥٢٢

.....

و ذكر بعض الأصحاب أن الطهارة حينئذ لا خلاف بينهم فيها، و إنما اختلفوا في تبعيته للمسلم في الإسلام، بمعنى ثبوت أحكامه له «١».

لكن نقل عن «الذكري» أنه قال: ولد الكافرين نجس، و لو سباه مسلم و قلنا بالتبعيته طهر، و إلا فلا «٢».

و قوى بعض المتأخرين الطهارة لكونها أصلاً «٣»، خرج ما قبل السبي بالدليل، و بقي الباقي.

و يظهر من كلامهما أن نجاسته قبل السبي أظهر و أجلى من طهارته بسبي المسلم، و الحال أن منشأ الحكمين فتوى الفقهاء.

و الشهيد رحمه الله و إن ظهر منه التأمل في الثاني، إلا أن العلامة رحمه الله في «النهاية» قال: الأقرب في أولاد الكفار التبعية لهم «٤».

نعم، العلامة و جماعة استدلوا لطهارة المسبى المذكور بأصالة الطهارة «٥»، كما ذكر عن بعض المتأخرين. لكن يرد عليهم أن الاستصحاب حجة عندكم، إلا أن ينوا على تغيير الموضوع في المقام، لأن نجاستهم لم يكن إلا لتبعيته لوالديه، و التبعية زالت و انقلبت بتبعيته المسلم، فتأمل! و الظاهر أن السابيين من المسلمين ما كانوا يجتنبون عن مساورة من سبوه من الأطفال، و إلا لاشتهر الاجتناب، لا أنه يشتهر عدم الاجتناب، إلى أن اشتهر

(١) لاحظ! ذخيرة المعاد: ١٥٣، الحدائق الناضرة: ٥/ ٢٠٠ و ٢٠١.

(٢) نقل عنه في معالم الدين في الفقه: ٢/ ٥٤٠، لاحظ! ذكرى الشيعة: ١/ ١١٩.

(٣) ذخيرة المعاد: ١٥٣.

(٤) نهاية الأحكام: ١/ ٢٧٤.

(٥) نقل عن العلامة في معالم الدين في الفقه: ٢/ ٥٤١، مدارك الأحكام: ٢/ ٢٩٨، ذخيرة المعاد: ١٥٣.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٥٢٣

.....

بين الفقهاء ما اشتهر، و اتفق المسلمون في الأعصار و الأمصار على عدم الاجتناب.

و الظاهر أنه يتبع السابى إذا لم يكن بين أبيه، و أمّا إذا سبى و هو بينهما أو مع أحدهما فهل هو يتبع السابى أو والديه؟ أصالة الطهارة يقتضى الأول، و الاستصحاب يقتضى الثانى، و هو الأقرب.

قوله: (و حكم الشيخ). إلى آخره.

قيل: إن ذلك من جهة دلالة قوله تعالى سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا «١» الآية، على كفر المجبرة على ما قاله بعض المفسرين، فلعله أيضا وافقه «٢»، انتهى.

و يحتمل أن يكون وجهه خروجهم عن الدين بإنكارهم ما هو مثل الضرورى، بل الضرورى من أنه تعالى يفعل هو بنفسه و يؤاخذ غيره بأنك لم فعلت هذا القبيح؟ و أنه لا- معنى حينئذ للأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، و إجراء الحدود على وفق المباشرة، أو التسيب الذى يكون أقوى من المباشرة، و قطع يد السارق، و رجم الزانى، و الموعدة و النصيحة و الإرشاد و الهداية، و غير ذلك مما هو من بديهيات الدين، و أنه لا يجتمع مع الجبر بالضرورة.

قوله: (و السيد). إلى آخره.

حكى فخر المحققين عن السيد القول بنجاسة غير المؤمن لقوله تعالى:

كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ «٣»، و لقوله إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ

(١) الأنعام (٦): ١٤٨.

(٢) لاحظ! الحدائق الناضرة: ٥/ ٢٠٣.

(٣) الأنعام (٦): ١٢٥.

مصاييح الظلام، ج ٤، ص: ٥٢٤

.....



«١». وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ «٢»، والإسلام فيهما مرادف للإيمان جزماً. ثم قال: وليس بجديد، لقوله تعالى قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا «٣». إلى آخر ما قاله «٤». ولم يجب عن استدلاله بالآية، لغاية وضوح الجواب، وهو عدم معلومية كون المراد من «الرجس» النجس الشرعي، مع تعدد معناها لغه. وليس النجس الشرعي من جملة تلك المعاني أصلاً، مع عدم تحقق الحقيقة الشرعية ولا المتشعبة فيه. هذا، مع أن الأصل في الأشياء الطهارة، ولم يثبت نجاسة هؤلاء من إجماع ولا «٥» حديث، بل الثابت منهما طهارتهما، لأن من المعلوم أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان يساور فلاناً و أمثالها ممن هو عند الشيعة لم يكونوا بالاعتقاد الحق، بل و كانوا من المنافقين، بل من بديهيات الدين أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يساور المنافقين و ما كان يجتنب منهم. و لو كان يجتنب لكان أظهر كفرهم بأشد كفر و أشد إظهار. و لو كان يفعل لكان المسلمون يحادونهم و يباينونهم، و لم يكن كذلك قطعاً، بل لو وقع كذلك لما صبروا المكث عند الرسول صلى الله عليه وآله وسلم و الكون معه ساعة واحدة. و بالجملة، لا خفاء في ذلك، و أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يباشر فلاناً و أمثالها، و يغتسل

(١) آل عمران (٣): ١٩.

(٢) آل عمران (٣): ٨٥.

(٣) الحجرات (٤٩): ١٤.

(٤) إيضاح الفوائد: ٢٧ / ١، لاحظ! الانتصار: ٨٢.

(٥) في (ك) زيادة: من.

مصابيح الظلام، ج ٤، ص: ٥٢٥

.....

معها من إناء واحد «١».

و لو كان يجتنب عنها و عن أمثالها، لما صبرن المكث معه ساعة، و كن يؤذنين الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لأمر معروفه معهوده، فكيف كان الحال لو كان يجتنب عن مساورتهم. وكذلك كان حال الأئمة عليهم السلام و أصحاب الأئمة عليهم السلام عصراً بعد عصر إلى يومنا، و إن ورد فيهم أنهم كفار، و أنهم نصاب. و لعله لذلك قال السيد بما قال، لأن الأصل في الاستعمال عنده الحقيقة، إلا أنه من المعلوم، أن المراد ليس بحسب الحقيقة، و أنهم كذلك في الباطن و في الواقع، لا بحسب ظاهر الشرع، إذ من البديهيات أن كفر هؤلاء و نصبهم ليس عشر معشار كفر فلان و فلان و فلان و فلان.

بهباني، محمد باقر بن محمد اكمل، مصابيح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهباني، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

مصابيح الظلام؛ ج ٤، ص: ٥٢٥

و من المعلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم ما كان يعامل معهم معاملة الكفار و النصاب، من وجوب القتل و الأسر و أخذ الأموال، و حرمة المناكحة و وجوب المجاهدة، و [عدم] حلية بيعهم و شرائهم، و غير ذلك من أحكام الكفر و النصب و لوازمها البتة.

بل كان هو صَلَّى اللهُ عليه وآله وسَلَّمَ والأئمة عليهم السَّلَام وأصحابهم يسلكون معهم سلوك الإسلام، والمنافقين الذين كانوا يبتنون الكفر و عداوة الرسول صَلَّى اللهُ عليه وآله وسَلَّمَ وعلى و فاطمة و الحسنين - صلوات الله عليهم - وغيرهم و يظهرون الإسلام و الانقياد لقول الرسول صَلَّى اللهُ عليه وآله وسَلَّمَ و محبته و محبة على و غيره عليهم السَّلَام أو عدم بغضهم. فالكافر المطلق، و كذا الناصب المطلق، هو المظهر خاصة، و المبطن و المظهر خلافه هو المنافق، المسلم بظاهر الإسلام.

(١) لاحظ! الكافي: ٢٢ / ٣ الحديث ٥، تهذيب الأحكام: ١ / ١٣٧ الحديث ٣٨٢، الاستبصار: ١ / ١٢٢ الحديث ٤١٢، وسائل الشيعة: ٢ / ٢٤٢ الحديث ٢٠٤٩.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥٢٦

.....

و الأخبار في ذلك متواترة، و طريقه سلوك الحجج عليهم السَّلَام و أصحابهم بديهيّة، و أصالة الطهارة و استصحاب الطهارة الملاقي لهم و كذلك الملاقي للملاقي و هكذا، و غيرهما من الاصول و العمومات سالمة، و مذاهب الشيعة ظاهرة، و إن وقع من نادر منهم في نادر من أحكام الكفر المقابل للإسلام بالنسبة إلى هؤلاء غفلة - و المعصوم من عصمه الله - و عندهم كفر في مقابل الإسلام و كفر في مقابل الإيمان، و لكل حكم عندهم معروف عنهم، و إن وقع من نادر منهم الاشتباه في نادر من أحكامهما «١»، و كتبنا في ذلك رسالة «٢»، من أراد تحقيق الحال فعليه بمطالعتها.

و ممّا ذكر ظهر حال مذهب ابن إدريس أيضا من نجاسة من لم يعتقد الحقّ عدا المستضعف «٣».

و التجبّ عن الكلّ أحوط، لو لم يؤدّ إلى العسر و الحرج أو الضرر.

قوله: (أمّا الخوارج). إلى آخره.

علل نجاسة هؤلاء بإنكارهم ضروري الدين، فإنّ كلّ من أنكر ضروري الدين يكون خارجا عنه عند الفقهاء «٤» إذ لم يحتمل فيه الشبهة، إلّا أن يكون قريب العهد بالإسلام، أو ساكنا في بلاد الكفّار متعيّشا فيها، أو في البوادي بحيث أمكن في شأنه عروض الشبهة. و الظاهر أنّ النواصب و الغلاة، بل الخوارج أيضا نجاستهم غير خلافية، و الأخبار ظاهرة في نجاسة الناصبي.

(١) انظر! الحدائق الناضرة: ٥ / ١٨٨، للتوسّع لاحظ! جواهر الكلام: ٦ / ٥٩ - ٦٣.

(٢) مخطوط.

(٣) لاحظ! السرائر: ١ / ٨٤.

(٤) تحرير الأحكام: ١ / ٢٤، ذكرى الشيعة: ١ / ١١٥، روض الجنان: ١٦٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥٢٧

.....

روى الكشي في فارس بن حاتم الغالي عن أبي الحسن عليه السَّلَام أنّه قال: «توقّوا مساورته» «١».

و أمّا المجسيّة، و إن كان الشيخ حكم في «المبسوط» بنجاستهم «٢» و وافقه في «المنتهى» و «القواعد» «٣»، إلّا أنّ المحقق لم يرتض ذلك «٤»، و استقرّب العلامة في «التذكرة» و «النهاية» طهارتهم «٥».

و اختلف الشهيد أيضا في ذلك في كتبه «٦»، و احتجّ في «المنتهى» على نجاستهم بأنّ الجسم محدث «٧».

و من الأصحاب من فرّق بين المجسّمة في الحقيقة و من يقول: بأنّه تعالى جسم لا كالأجسام، فجزم بنجاسة الأول و تردّد في الثاني (٨).

و فيه، أنّ كلّ من اعتقد خلاف الحقّ في اصول الدين إن كان نجسا، فالحقّ مع السيّد و ابن إدريس. و إن كان كلّ من اعتقد ما هو خلاف الضروري من الدين، فلم ينحصر في ما ذكر، و ليس قسما على حدة إن كان عدم الحدوث من ضروريّات الدين و الحدوث من ضروريّات الجسميّة. و الاحتياط واضح.

(١) رجال الكشي: ٢/ ٨٠٦ الرقم ١٠٠٤ و فيه: «توقّوا مشاورته».

(٢) المبسوط: ١٤/ ١.

(٣) منتهى المطلب: ٣/ ٢٢٤، قواعد الأحكام: ٧/ ١.

(٤) شرائع الإسلام: ١/ ٥٣، المعتمد: ١/ ٩٧ و ٩٨.

(٥) تذكرة الفقهاء: ١/ ٦٨ المسألة ٢٢، نهاية الأحكام: ١/ ٢٣٩.

(٦) الدروس الشرعيّة: ١/ ١٢٤. البيان: ٩١، ذكرى الشيعة: ١/ ١٠٩.

(٧) منتهى المطلب: ٣/ ٢٢٤.

(٨) روض الجنان: ١٦٣.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥٢٨

قوله: (إنّه ليس). إلى آخره.

فيه، أنّ الثاني قياس بحسب الظاهر، بل قياس مع الفارق، لأنّ نجاسة الميتة بالموت، و هو غير متحقّق في ما لا تحلّه الحياة، كما مرّ، و نجاسة الكلب و الخنزير من قول الرسول صلّى الله عليه و آله و سلّم و الحجج عليهم السّلام: «إنّهما نجسان» بحسب الظاهر يشمل ما لا تحلّه الحياة أيضا، لكونه بعضهما عرفا و لغّة، بل الغالب الإصابة بالشعر، و أنّه المتبادر ممّا أمروا عليهم السّلام بغسل ما لاقاهما. فظهر الجواب عن الأول أيضا، بل في الصحيح عن زرارة عن الباقر عليه السّلام أنّه قال له: رجل من مواليك يعمل الحمائل بشعر الخنزير، قال: «إذا فرغ يغسل يده» (١).

و في الصحيح عن برد الإسكاف- الذي له كتاب يرويه ابن أبي عمير- عن الصادق عليه السّلام إنّنا نعمل شعر الخنزير فرّما نسى الرجل فيصلّي و في يده شيء منه، قال: «خذوه فاغسلوه، فما له دسم فلا تعملوا به، و ما لم يكن له دسم فاعملوا به و اغسلوا أيديكم عنه» (٢).

و عن برد (٣) الإسكاف أيضا عن الصادق عليه السّلام عن شعر الخنزير يخرز به قال:

«لا بأس و لكن يغسل يده» (٤).

(١) تهذيب الأحكام: ٦/ ٣٨٢ الحديث ١١٢٩، وسائل الشيعة: ١٧/ ٢٢٧ الحديث ٢٢٣٩٤ مع اختلاف يسير.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٢٢٠ الحديث ١٠١٩، تهذيب الأحكام: ٩/ ٨٥ الحديث ٣٥٦، وسائل الشيعة: ١٧/ ٢٢٨ الحديث ٢٢٣٩٧ مع اختلاف يسير.

(٣) في المصدر: سليمان.

(٤) تهذيب الأحكام: ٩/ ٨٥ الحديث ٣٥٧، وسائل الشيعة: ٣/ ٤١٨ الحديث ٤٠٣٨ مع اختلاف يسير.

مصايح الظلام، ج ٤، ص: ٥٢٩

قوله: (لعدم انفعال الماء).

سيجيء الكلام فيه، مع أنهم عليهم السلام لم يأمرُوا بغسل اليد الملاقى و غيرها مما يمسه، بل جَوَزُوا الاستسقاء مطلقاً، فالأولى التوجيه الثانى.

تم بعون الله تعالى الجزء الرابع من كتاب «مصايح الظلام فى شرح مفاتيح الشرائع» حسب تجزئتنا و يتلوه الجزء الخامس ان شاء الله

بهبهانى، محمد باقر بن محمد اكمل، مصايح الظلام، ١١ جلد، مؤسسه العلامة المجدد الوحيد البهبهانى، قم - ايران، اول، ١٤٢٤ هـ ق

## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).

قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أُمَّرْنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بناذر البحار - فى تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادى - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحداً من جهايزة هذه المدينة، الذى قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبى (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، فى سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقه لم ينطفئ مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحرى الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامى - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرى الأدق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعه - مكان البلايتى المبتدله أو الرديئه - فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و اهل البيت عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلاميه، إناله المنابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة فى الجامعه، و...

- منها العدالة الاجتماعيه: التى يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - فى آكناف البلد - و نشر الثقافه الاسلاميه و الإيرانيه - فى أنحاء العالم - من جهه أخرى.

- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" [www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com) و عدّه مواقع أُخرَ

(ه) إنتاج المُنتجات العرضية، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدّعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعية و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلمية، الجوامع، الأماكن الديتية كمسجد جَمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين في الجلسة

(ي) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة

المكتب الرئيسى: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيد/ ما بين شارع "بنج رمضان" و "مفتق" و فائى/ "بنايه" القائمية"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

البريد الالكتروني: [Info@ghaemiyeh.com](mailto:Info@ghaemiyeh.com)

المتجر الانترنتى: [www.eslamshop.com](http://www.eslamshop.com)

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيّة، تبرّعية، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا تُوفى الحجم المترايد و المتسع للامور الديتية و العلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يُوفى الكلّ توفيقاً متراًئداً لإعانتهم - فى حدّ التمكن لكلّ احدٍ منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولىّ التوفيق.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
الغمامة اصححان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

